

مناهج العرفان

في علوم القرآن

بقلم

الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني

تحقيق
أحمد بن عيسى

دار الحديث

القاهرة

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

طبع. نشر. توزيع



١٤٠ شارع جوهر القلاء أمام جامعة الأزهر تليفون ٥١١٣٠٣٦ / ٥٩١٨٧١٩ / ٥٩١٩٦٩٧ فاكس ٥٩١٩٦٩٧

Marfat.com

Marfat.com

مِنَاهِلُ الْعُرْفَانِ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ

طبع، مآقره مجلس الأزهرا على
في دراسة تخصص الكليات الأزهريّة

بقلم

الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني

تحقيق

أحمد بن علي

الجزء الأول

عربي، اردو، اسلامي كتب لاہور ریش پر
مکتبہ کاظمیہ سعیدیہ
عقب الفلاح بینک شاہ حسین روڈ گجرات
CELL: 0302-6293760

دار الحدیث
القاهرة

Marfat.com

Marfat.com



Marfat.com
Marfat.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي أطلع من آفاق كتابه العزيز نيرات أوضاع الغرر وحفه بآثار الكرامات وكرامات الأثر، وجعله كنزاً يخرج منه نفائس الجوهر وفرائد الدرر، وأمد نارياً الأفهام بنورية الإلهام فتجلت منه باهر الآيات وعجائب العبر، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الذي عبد الله وشكره ﷺ وعلى آله وأصحابه الذين أيدهم بهذا الدين فظهر.

وبعد، فإنه من نعم الله عز وجل على أن يسر لي العمل في كتاب «مناهل العرفان» للعلامة المحقق محمد عبد العظيم الزرقاني، رحمه الله، وجعل الجنة مثواه، آمين، وهو كتاب لو يباع بوزنه ذهباً لكان البائع مغبوناً، وذلك لقوة الدليل، وشمولية الكتاب بأسلوب فريد مع سهولة في العبارة، فهو بحق جدير بأن يُدرس على كل طالب لا في الجامعات فحسب، فرحم الله مؤلفه رحمة واسع.

وكنت في بادئ أمري أكثر من التعليقات والإفادات مما كان يسبب اتساع الكتاب بعض الشيء، فأشار على بعض الأفاضل باختصار هذه الحواشي والاكتفاء بهذا الحد الموجود هنا.

فكان العمل في هذا الكتاب ممثلاً في:

- ١- تخريج الآيات.
- ٢- تخريج الأحاديث والحكم عليها بما يليق بحالها حسب القواعد الحديثية.
- ٣- ضبط نص الكتاب وتنقيته من التصحيفات والتحريفات، وذلك بحسب الوسع.
- ٤- عمل تراجم لبعض الأعلام إذا دعت الحاجة إلى ذلك.
- ٥- تفسير غريب بعض الكلمات.

هذا جهد المقل، والله أسأل أن يتقبل هذا العمل من مؤلفه ومحققه وناشره وقارئه،
إنه سبحانه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم.

وكتبه

الفقير إلى ربه العاطي

أبو الفضل أحمد بن علي الدمياطي

عفا الله عنه

أمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴾ (٦) . (الكهف) والصلاة والسلام على من أرسله الله بالقرآن رحمة للعالمين وفرجًا، سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحابه، وأتباعه ومحبيه وأمته .

أما بعد، فهذا كتاب «مناهل العرفان في علوم القرآن» كتبه تحقيقًا لرغبة طلابي المتخصصين في الدعوة والإرشاد من كلية أصول الدين بالجامعة الأزهرية، مستمدًا معارفه - بعد فتوح الله وتوفيقه - مما كتب علماء الإسلام قديمًا وحديثًا، في القرآن الكريم وعلومه، والتفسير ومقدماته، وعلم تاريخ التشريع، وعلمي الكلام والأصول، وعلوم اللغة العربية ومعاجمها، وعلمي الفلسفة والاجتماع، وعلمي النفس والأخلاق، وبعض البحوث المثورة هنا وهناك، في غضون الرسائل والمجلات، من عربية صميمة، ومترجمة منقولة . وإلى الله تعالى أضرع، أن يكتب لي فيه النجاح والتوفيق والقبول، وأن يحقق به النفع المرجو والأثر المأمول ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾ (٣٩) ﴿ (إبراهيم) .

مقدمة

في القرآن وعلومه ومنهجي في التأليف

القرآن الكريم: كتاب ختم الله به الكتب، وأنزله على نبيٍّ ختم به الأنبياء، بدينٍ عام خالد ختم به الأديان.

فهو دستور الخالق لإصلاح الخلق، وقانون السماء لهداية الأرض، أنهى إليه مُنزلُه كلَّ تشريع، وأودعه كلَّ نهضة، وناط به كلَّ سعادة.

وهو حجة الرسول وآيته الكبرى: يقوم في فم الدنيا شاهداً برسالته، ناطقاً بنبوته، دليلاً على صدقه وأمانته.

وهو ملاذ الدين الأعلى: يستند الإسلامُ إليه في عقائده وعباداته، وحكمه وأحكامه وآدابه وأخلاقه، وقصصه ومواعظه، وعلومه ومعارفه.

وهو عماد لغة العرب الأسمى: تدين له اللغة في بقائها وسلامتها، وتستمدُّ علومها منه على تنوعها وكثرتها، وتفوق سائر اللغات العالمية به في أساليبها ومادتها.

وهو - أولاً وآخرًا - القوة المحوِّلة التي غيرت صورة العالم، ونقلت حدود الممالك، وحوَّلت مجرى التاريخ، وأنقذت الإنسانية العائرة، فكأنما خلقت الوجود خلقاً جديداً. لذلك كله، كان القرآن الكريم موضعَ العناية الكبرى من الرسول ﷺ وصحابته، ومن سلف الأمة وخلفها جميعاً إلى يوم الناس هذا.

وقد اتخذت هذه العناية أشكالاً مختلفة، فتارة ترجع إلى لفظه وأدائه، وأخرى إلى أسلوبه وإعجازه، وثالثة إلى كتابته ورسمه، ورابعة إلى تفسيره وشرحه، إلى غير ذلك.

ولقد أفرد العلماء كل ناحية من هذه النواحي بالبحث والتأليف، ووضعوا من أجلها العلوم ودوتوا الكتب، وتباروا في هذا الميدان الواسع أشواطاً بعيدة، حتى زحرت المكتبة الإسلامية بتراثٍ مجيدٍ من آثار سلفنا الصالح، وعلمائنا الأعلام، وكانت هذه الثروة ولا تزال مفخرة نتحدى بها أمم الأرض، ونُفحم بها أهل الملل والنحل في كل عصر ومصر!

وهكذا أصبح بين أيدينا الآن مصنفات متنوعة، وموسوعات قيِّمة، فيما نسميه علم القراءات، وعلم التجويد، وعلم النسخ العثماني، وعلم التفسير، وعلم النسخ والمنسوخ، وعلم غريب القرآن، وعلم إعجاز القرآن، وعلم إعراب القرآن، وما شاكل

ذلك من العلوم الدينية والعربية، مما يعتبر بحق أروع مظهر عرفه التاريخ لحراسه كتاب هو سيد الكتب، ويات هذا المظهر معجزة جديدة مصدقة لقوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر).

ولقد أنجبت تلك العلوم الآتفة وليدًا جديدًا، هو مزيجٌ منها جميعًا، وسليلٌ لها جميعًا، فيه مقاصدها وأغراضها وخصائصها وأسرارها، و «الولد سرُّ أبيه».

وقد أسَمَوْهُ (علوم القرآن) وهو موضوع دراستنا في هذا الكتاب إن شاء الله. وسأحاول فيما أكتبه أن أمزج بين حاجة الأزهريين إلى البحث والتحليل، وبين رغبات جماهير القراء المعاصرين في تقريب الأسلوب وتعبيد السبيل، ما وسعني الإمكان، وسأضطر بسبب ذلك إلى شيء من الإسهاب والتطويل؛ ولكنها تضحية ضئيلة بجانب تأدية رسالتنا في وجوب الاتصال الديني بالجماهير.

وسأعرض - بعون الله وتأييده - لعلاج الشبهات التي أطلق بخورها أعداء الإسلام، وسددوا سهامها الطائشة إلى القرآن، ولكن عند المنسابة وسنوح الفرصة.

وسأجتزئ في كل مبحث ببعض أمثلة من القرآن الكريم، دون أن أحاول ما حاوله سلف الكاتبيين من استيعاب كل فرد لكل نوع؛ فإن حبل ذلك طويل وثقيل، على حين أن الناظر يكفيه الإيضاح بقليل من التمثيل.

وسأجعل نقاط المنهج المقرر عناوين بارزة بين المباحث التي يقوم عليها هذا الكتاب، مقتفياً في الغالب أثر تلك النقاط في التسمية وفي الترتيب، ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ (هود).

المبحث الأول

في معنى علوم القرآن

يقتضينا منهج البحث التحليلي لهذا المركب الإضافي، أن نتحدث عن طرفيه، وعن الإضافة بينهما، ثم عن المراد بهذا المركب بعد نقله وتسمية هذا الفن المدون به.

١- أما العلوم: فجمع علم، والعلم في اللغة مصدر يرادف الفهم والمعرفة؛ ويرادف الجزم أيضاً في رأى^(١)، ثم تداولت هذا اللفظ اصطلاحات مختلفة^(٢).

فالحكماء يريدون به صورة الشيء الحاصلة في العقل، أو حصول الصورة في العقل، أو تعلق النفس بالشيء على جهة انكشافه، والتحقيق عندهم هو الإطلاق الأول.

والمتكلمون يعرفون العلم: بأنه صفة يتجلى بها الأمر لمن قامت به، وهو مراد من قال منهم: «إنه صفة توجب لمحلها تمييزاً لا يحتمل النقيض» ولو كان هذا التمييز بوساطة الحواس كما هو رأى الأشعري.

ويطلق العلم في لسان الشرع العام: على معرفة الله تعالى وآياته، وأفعاله في عباده وخلقه، قال الإمام الغزالي في الإحياء: «قد كان العلم يطلق على العلم بالله تعالى وآياته وبأفعاله في عباده وخلقه، فتصرفوا فيه بالتخصيص حتى اشتهر في المناظرة مع الخصوم في المسائل الفقهية وغيرها، ولكن ما ورد في فضل العلم والعلماء أكثره في المعنى الأول». اهـ. وهو يفيد أن العلم الشرعي الخاص يطلق على أخص من هذا الذي ذكره الغزالي في لسان الشرع العام، ولكن بحسب ما يقتضيه المقام، لا، بل لقد نص الغزالي نفسه في الإحياء أيضاً على أن الناس اختلفوا في العلم الذي هو فريضة على كل مسلم، وقال: إنهم تفرقوا فيه إلى عشرين فرقة، ثم ذهب إلى أن المراد به علم المعاملة الشامل لما يصلح الظاهر من عبادات وعادات إسلامية، ولما يصلح الباطن من عقائد الإسلام وأخلاقه.

(١) المعجم الوسيط (ص: ٦٢٤)

(٢) انظر: «الواضح في أصول الفقه» (١/ ١٠ - ١٥) و «شرح اللمع» (١/ ٨٤ - ٨٦) و «العدة» (١/ ٧٦ - ٧٩) و «البرهان» (١/ ١١٥) و «الغيث الهامع» (١/ ١٥٢ - ١٥٤) قال ابن عقيل: وأحسن ما وجدته لبعض العلماء أن قال: هو وجدان النفس الناطقة للأمور بحقائقها.

والماديون: يزعمون أن العلم ليس إلا خصوص اليقينيّات التي تستند إلى الحسّ وحده، وسناقش مذهبهم في مبحث نزول القرآن.

ولسنا بسبيل بيان تلك الاصطلاحات الآنفه الذكر، فلها علومها وكتبها ومباحثها، إنما هو عرض عام، يعرف منه كيف أن لفظاً واحداً - هو العلم - أنهكته الاصطلاحات المتعددة، وتداولته النقول المتنوعة، فلا تقعنّ في لبسٍ إذا ورد عليك في صورة شبه متعارضة.

العلم في عرف التدوين العام:

والذي يعيننا كثيراً هو العلم في اصطلاح آخر، هو اصطلاح علماء التدوين؛ لأننا بصدد الكلام في علوم القرآن كفنّ مدوّن.

قائوا: يطلق العلم على المسائل المضبوطة بجهة واحدة، والغالب أن تكون تلك المسائل نظرية كلية، وقد تكون ضرورية، وقد تكون جزئية، أقول: وقد تكون شخصية أيضاً كمسائل علم الحديث رواية، فإنها في الواقع قضايا شخصية موضوعها ذات النبي ﷺ.

وقال السعد في «المقاصد» وعبد الحكيم على المطول ما يفيد أن العلم المدوّن قد يطلق على طائفة من التصورات، أي المفردات التي يتصورها العقل مضبوطة بجهة واحدة.

وأقول: يمكن أن نستخلص من ذلك كله أن العلم في عرف التدوين العام يقال على المعلومات المنضبطة بجهة واحدة سواء أكانت وحدة الموضوع أم وحدة الغاية؛ وسواء أكانت تلك المعلومات تصورات كعلم البديع، أم تصديقات، وسواء أكانت تلك التصديقات قضايا كلية - وهو الغالب - أم جزئية أم شخصية كعلم الحديث رواية.

هذا كله إطلاق واحد من إطلاقات ثلاثة لعلماء التدوين، والإطلاق الثاني عندهم: هو الإدراك، أي إدراك تلك المعارف السالفة، والإطلاق الثالث: هو على ما يسمونه ملكة الاستحصال، أي التي تستحصل بها تلك المعارف، أو ملكة الاستحضار أي التي تستحضر بها المعارف بعد حصولها، وأول هذه الإطلاقات هو أولها بالقبول لأنه المتبادر من نحو قولهم: «تعلمتُ علماً من العلوم، وموضوع العلم كذا» والتبادر - كما يقولون - أمانة الحقيقة، ذلك ما أردنا بسطه في الكلام على لفظ «علوم» من قولنا: «علوم القرآن».

٢- أما لفظ القرآن^(١): فهو فى اللغة مصدر مرادف للقراءة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ

عَلَيْنَا جَمَعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧) فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ (١٨)﴾ (القيامة) ثم نقل من هذا المعنى المصدرى وجعل اسماً للكلام المعجز المنزل على النبى ﷺ، من باب إطلاق المصدر على مفعوله، ذلك ما نختاره استناداً إلى موارد اللغة، وقوانين الاشتقاق، وإليه ذهب اللحيانى وجماعة، أما القول بأنه وصف من القرء بمعنى الجمع، أو أنه مشتق من القرائن، أو أنه مشتق من قرنت الشيء بالشيء، أو أنه مرتجل أى موضوع من أول الأمر علماً على الكلام المعجز المنزل، غير مهموز ولا مجرد من «أل» فكل أولئك لا يظهر له وجه وجيه، ولا يخلو توجيه بعضه من كلفة، ولا من بُعد عن قواعد الاشتقاق وموارد اللغة.

وعلى رأى المختار فلفظ قرآن مهموز؛ وإذا حذف همزه، فإنما ذلك للتخفيف، وإذا دخلته «أل» بعد التسمية فإنما هى للمح الأصل لا للتعريف.

ويقال للقرآن: فرقان أيضاً، وأصله مصدر كذلك، ثم سُمى به النظم الكريم، تسمية

للمفعول أو الفاعل بالمصدر، باعتبار أنه كلام فارق بين الحق والباطل، أو مفروق بعضه عن بعض فى النزول، أو فى السور والآيات، قال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا (١)﴾ (الفرقان) ثم إن هذين الاسمين هما أشهر أسماء النظم الكريم؛ بل جعلهما بعض المفسرين مرجعَ أسمائه، كما ترجع صفات الله على كثرتها إلى معنى الجلال والجمال، ويلى هذين الاسمين فى الشهرة: هذه الأسماء الثلاثة: الكتاب، والذكر، والتنزيل، وقد تجاوز صاحب «البرهان» حدود التسمية، فبلغ بعدتها خمسة وخمسين، وأسرف غيره فى ذلك حتى بلغ بها نيفاً وتسعين، كما ذكره صاحب «التبيان» واعتمد هذا وذاك على إطلاقات واردة فى كثير من الآيات والسور، وفاتهما أن يفرقا بين ما جاء من تلك الألفاظ على أنه اسم، وما ورد على أنه وصف؛ ويتضح ذلك لك على سبيل التمثيل، فى عدّهما من الأسماء: لفظ «قرآن» ولفظ «كريم» أخذاً من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ (٧٧)﴾ (الواقعة) كما عدّاً من الأسماء لفظ «ذكر» ولفظ «مبارك» اعتماداً على قوله تعالى: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾ (الأنبياء: ٥٠) على حين أن لفظ قرآن وذكر فى الآيتين، مقبول كونهما اسمين؛ أما لفظ كريم ومبارك، فلا شك أنهما وصفان كما ترى،

(١) انظر: «فتاوى شيخ الإسلام» (١٣ / ٧ - ٨) ط، العبيكان.

والخطب في ذلك سهل يسير، بيد أنه مسهب طويل، حتى لقد أفرده بعضهم بالتأليف، وفيما ذكرناه كفاية ﴿ وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ ﴾ (النحل: ٩).

القران في الاصطلاح:

معلوم أن القرآن كلام الله، وأن كلام الله غير كلام البشر، ما في ذلك ريب، ومعلوم أيضاً أن الإنسان له كلام، قد يراد به المعنى المصدري، أي التكلم، وقد يراد به المعنى الحاصل بالمصدر، أي المتكلم به، وكل من هذين المعنيين: لفظي ونفسي، فالكلام البشري اللفظي بالمعنى المصدري: هو تحريك الإنسان للسان وما يساعده في إخراج الحروف من المخارج، والكلام اللفظي بالمعنى الحاصل بالمصدر: هو تلك الكلمات المنطوقة التي هي كيفية في الصوت الحسي؛ وكلا هذين ظاهر لا يحتاج إلى توضيح، أما الكلام النفسي بالمعنى المصدري، فهو تحضير الإنسان في نفسه بقوته المتكلمة الباطنة، للكلمات التي لم تبرز إلى الجوارح؛ فيتكلم بكلمات متخيلة يرتبها في الذهن بحيث إذا تلفظ بها بصوت حسي كانت طبق كلماته اللفظية، والكلام النفسي بالمعنى الحاصل بالمصدر: هو تلك الكلمات النفسية والألفاظ الذهنية المترتبة ترتباً ذهنياً منطبقاً عليه الترتب الخارجي.

ومن الكلام البشري النفسي بنوعيه قوله تعالى: ﴿ فَأَسْرَهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُدْهِهَا لَهُمْ قَالَ أَنْتُمْ شَرُّ مَكَانٍ ﴾ (يوسف: ٧٧) ومنه الحديث الشريف الذي رواه الطبراني عن أم سلمة أنها سمعت رسول الله ﷺ وقد سأله رجل فقال: «إني لأحدث نفسي بالشئ لو تكلمت به لأحبطت أجرى» فقال ﷺ: «لَا يَلْقَى ذَلِكَ الْكَلَامَ إِلَّا مُؤْمِنٌ» (١).

فأنت ترى أن النبي ﷺ سمى ذلك الشئ الذي تحدثت به النفس كلاماً، مع أنه كلمات ذهنية لم ينطق بها الرجل مخافة أن يحبط بها أجره، وهذا الإطلاق من الرسول يحمل على الحقيقة لأنها الأصل ولا صارف عنها.

(١) ضعيف: رواه الطبراني في «الأوسط» (٣٤٣٠) و«الصغير» (٣٥٧) وقال: لم يروه عن أبان بن تغلب إلا سيف بن عميرة، ولا يروى عن أم سلمة إلا بهذا الإسناد.

قال الهيثمي: رواه الطبراني في «الأوسط» و«الصغير» وفيه سيف بن عميرة، قال الأزدي: يتكلمون فيه، «جمع الزوائد» (١/ ٣٤).

أقول: سيف بن عميرة ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يغرب، وقال الأزدي كما تقدم: يتكلمون فيه.

كذلكم القرآن كلام الله - والله المثل الأعلى - قد يطلق ويراد به الكلام النفسى، وقد يطلق ويراد به الكلام اللفظى، والذين يطلقونه إطلاق الكلام النفسى هم المتكلمون فحسب، لأنهم المتحدثون عن صفات الله تعالى النفسية من ناحية، والمقررون لحقيقة أن القرآن كلام الله غير مخلوق من ناحية أخرى، أما الذين يطلقونه إطلاق الكلام اللفظى، فالأصوليون والفقهاء وعلماء العربية، وإن شاركهم فيه المتكلمون أيضاً بإطلاق ثالث عندهم كما يتبين لك بعد، وإنما عني الأصوليون والفقهاء بإطلاق القرآن على الكلام اللفظى؛ لأن غرضهم الاستدلال على الأحكام وهو لا يكون إلا بالألفاظ، وكذلك علماء العربية يعينهم أمر الإعجاز، فلا جرم كانت وجهتهم الألفاظ.

والمتكلمون يُعنون أيضاً بتقرير وجوب الإيمان بكتب الله المنزلة ومنها القرآن، وبإثبات نبوة الرسول ﷺ بمعجزة القرآن، وبدهى أن ذلك كله مناطه الألفاظ، فلا بدع أن ساهموا فى هذا الإطلاق الثالث.

القرآن عند المتكلمين:

ثم إن المتكلمين حين يطلقونه على الكلام النفسى يلاحظون أمرين: أحدهما: أن القرآن علم أى كلام ممتاز عن كل ما عداه من الكلام الإلهى. ثانيهما: أنه كلام الله، وكلام الله قديم غير مخلوق، فيجب تنزهه عن الحوادث وأعراض الحوادث.

وقد علمت أن الكلام النفسى البشرى يطلق بإطلاقين:

أحدهما: على المعنى المصدرى.

وثانيهما: على المعنى الحاصل بالمصدر.

فكذلك كلام الله النفسى، يطلق بإطلاقين: أحدهما: على نظير المعنى المصدرى

للشعر، وثانيهما: على نظير المعنى الحاصل بالمصدر للبشر.

وإنما قلنا: (على نظير) لما هو مقرر من وجوب تنزه الكلام الإلهى النفسى عن

الخلق وأشياء الخلق، فعرفوه بالمعنى الأول الشبيه بالمعنى المصدرى البشرى، وقالوا:

«إنه الصفة القديمة المتعلقة بالكلمات الحكمية، من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس».

وهذه الكلمات أزلية مجردة عن الحروف اللفظية والذهنية والروحية، وهى مترتبة غير

متعاقبة؛ كالصورة تنطبع فى المرآة مترتبة غير متعاقبة، وقالوا فى تعريفهم وهذا: إنها

حكيمية لأنها ليست ألفاظاً حقيقية مصوّرة الحروف والأصوات^(١)، وقالوا: إنها أزلية، لثبتوا لها معنى القدم، وقالوا: إنها مجردة عن الحروف اللفظية والذهنية والروحية لينفوا عنها أنها مخلوقة، وكذلك قالوا: إنها غير متعاقبة؛ لأن التعاقب يستلزم الزمان، والزمان حادث، وأثبتوا لها الترتيب، ضرورة أن القرآن حقيقة مترتبة بل ممتازة بكمال ترتبها وانسجامها.

إذا عرفت هذا الإطلاق الأول عند المتكلمين، سهل عليك أن تعرف إطلاقهم الثاني للقرآن الكريم: وهو أنه تلك الكلمات الحكيمية الأزلية المترتبة في غير تعاقب، المجردة عن الحروف اللفظية والذهنية والروحية، وهو تعريف للقرآن كلام الله بما يشبه المعنى الحاصل بالمصدر لكلام البشر النفسى، ذاك إطلاقان اختص بهما المتكلمون كما رأيت. وهناك إطلاق ثالث للقرآن يقول به المتكلمون أيضاً لكن يشاركون فيه الأصوليون والفقهاء وعلماء العربية، ذلك أنه هو:

«اللفظ المنزل على النبي ﷺ من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس»^(٢) الممتاز بخصائصه التي سنذكرها بعد قليل.

فهو مظاهر وصور لتلك الكلمات الحكيمية الأزلية، التي أشرنا إليها آنفاً. ويطلق القرآن إطلاقاً رابعاً على النقوش المرقومة بين دفتى المصحف، باعتبار أن النقوش دالة على الصفة القديمة، والكلمات الغيبية، واللفظ المنزل، وهذا إطلاق شرعى عام، ولنضرب لك مثلاً يوضح ذلك المقام الذى ضلت فيه الأفهام، وزلت فيه الأقدام. رجل شاعر، كشراف الدين البوصيرى - رحمه الله - لا ريب أنه كان يحمل فى نفسه قوة شاعرة، يستطيع أن يصوغ بها ما شاء من غرر القصائد؛ وعندما اتجهت شاعريته فعلاً، أن يمتدح أفضل الخليفة عليه السلام بقصيدته المعروفة بالهمزية، لا شك أنه عالج النظم فى نفسه، واستحضر المعانى والألفاظ والأوزان، حتى تمثل له ذلك القصيد فى نفسه وتأثرت نفسه به، على وجه إذا تكلم به بصوت حسى كان عين نظمه المقفى الموزون، ثم

(١) الحنف الإمام النووى رحمه الله تعالى رسالة بعنوان «ذكر ما يجب اعتقاده عند السلف فى الحروف والأصوات» أو «جزء الحروف الأصوات» تقع فى (٤٤) صفحة خطية، وقع لنا منها النسخة الأصلية الوحيدة على حد بحثى، وهى قيد العمل، يسر الله إتمامها بمنه وكرمه أمين.

(٢) أنظر: «المستصفى» (١ / ٩) و «روضة الناظر» (١ / ٢٦٦) و «شرح الكوكب المنير» (٢ / ٧) و «بيان المختصر» (١ / ٤٥٧) و «التلويح» (١ / ٢٨).

لا شك أنه نطق بقصيده بعد، ثم كتبه بعد أن أنشده، فهذا الاسم الشهير بـ «الهمزية في مدح خير البرية» يمكن أن نقرب به الإطلاقات الأربعة التي أطلقنا بها القرآن الكريم: يصح أن نطلق الهمزية على القوة الشاعرة لذلك الرجل باعتبار اتجاهها إلى هذا النظم الخاص، الذي تمثل في نفسه من قبل أن يأخذ صورة اللفظ والنقش، ويصح أن نطلقها على هذا النظم الخاص، الذي تمثل في نفسه من قبل أن يظهر بمظهر الألفاظ والنقوش كذلك، ويصح أن نطلقها على هذا النظم بعد أن تمثل أصواتاً ملفوظة وحروفاً موزونة، ويصح أن نطلقها على هذا النظم متمثلاً في صورته المرسومة، ونقوشه المكتوبة.

القرآن عند الأصوليين والفقهاء وعلماء العربية:

أظني قد أظلت عليك ولكن المقام دقيق وخطير، فلا تضق ذرعاً بهذا التطويل والتمثيل، ثم استمع لما وعدتك إياه من بيان معنى القرآن على أنه اللفظ المنزل على النبي ﷺ من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس.

هذا الإطلاق كما علمت - ينسب إلى علماء الأصول والفقهاء واللغة العربية، ويوافقهم عليه المتكلمون أيضاً^(١)، غير أن هؤلاء الذين أطلقوه على اللفظ المنزل... إلخ، اختلفوا في تعريفه: فمنهم من أطال في التعريف وأطنب، بذكر جميع خصائص القرآن الممتازة؛ ومنهم من اختصر فيه وأوجز؛ ومنهم من اقتصد وتوسط، فالذين أطنبوا عرفوه (بأنه الكلام المعجز المنزل على النبي ﷺ، المكتوب في المصاحف، المنقول بالتواتر، المتعبد بتلاوته) وأنت ترى أن هذا التعريف جمع بين الإعجاز، والتنزيل على النبي ﷺ، والكتابة في المصاحف، والنقل بالتواتر، والتعبد بالتلاوة؛ وهي الخصائص العظمى التي امتاز بها القرآن الكريم، وإن كان قد امتاز بكثير سواها، ولا يخفى عليك أن هذا التعريف كان يكفي فيه ذكر بعض تلك الأوصاف ويكون جامعاً مانعاً؛ غير أن مقام التعريف مقام إيضاح وبيان، فيناسبه الإطناب لغرض زيادة ذلك والبيان؛ لذلك استباحوا لأنفسهم أن يزيدوا فيه ويسهبوا.

والذين اختصروا وأوجزوا في التعريف: منهم من اقتصر على ذكر وصف واحد هو الإعجاز، ووجهة نظرهم في هذا الاقتصار أن الإعجاز هو الوصف الذاتي للقرآن، وأنه الآية الكبرى على صدق النبي ﷺ، والشاهد العدل على أن القرآن كلام الله.

(١) انظر الحاشية (٢) ص (١٩).

ومنهم من اقتصر على وصفين: هما الإنزال والإعجاز؛ وحجتهم أن ما عدا هذين الوصفين ليس من الصفات اللازمة للقرآن؛ بدليل أن القرآن قد تحقق فعلاً بهما دون سواهما على عهد النبوة.

ومنهم من اقتصر على وصفين النقل في المصاحف والتواتر؛ لأنهما يكفيان في تحصيل الغرض، وهو بيان القرآن وتمييزه عن جميع ما عداه.

والذين توسطوا: منهم من عرض لإنزال الألفاظ، وللكتابة في المصاحف وللنقل بالتواتر فحسب، موجّهاً رأيه بأن المقصود هو تعريف القرآن لمن لم يدركه زمن النبوة، وأن ما ذكره من الأوصاف هو من اللوازم البينة لأولئك الذين لم يدركوها، بخلاف الإعجاز فإنه غير بين بالنسبة لهم، وليس وصفاً لازماً لما كان أقل من سورة من القرآن. ومن أولئك الذين توسطوا من عرض للإنزال والنقل بالتواتر والتعبد بالتلاوة فقط، مستنداً إلى أن ذلك هو الذي يناسب غرض الأصوليين، وعرفوه بأنه: (اللفظ المنزل على النبي ﷺ، المنقول عنه بالتواتر، المتعبد بتلاوته) فاللفظ جنس في التعريف، يشمل المفرد والمركب، ولا شك أن الاستدلال على الأحكام كما يكون بالمركبات يكون بالمفردات، كالعام والخاص والمطلق والمقيد، وخرج بالمنزل على النبي ﷺ ما لم ينزل أصلاً مثل كلامنا، ومثل الحديث النبوي، وما نزل على غير النبي ﷺ كالتوراة والإنجيل، وخرج بالمنقول تواتراً جميع ما سوى القرآن من منسوخ التلاوة والقراءات غير المتواترة، سواء أكانت مشهورة نحو قراءة ابن مسعود «متتابعات» عقيب قوله تعالى: ﴿سَبِّحْهُ بِحَمْدِ فَصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ (البقرة: ١٩٦) أم كانت آحادية، كقراءة ابن مسعود، أيضاً، لفظ «متتابعات» عقيب قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة: ١٨٥) فإن شيئاً من ذلك لا يسمى قرآناً، ولا يأخذ حكمه، وخرجت الأحاديث القدسية إذا تواترت بقولهم «المتعبد بتلاوته».

هل القرآن علم شخص:

أسلفنا أن القرآن يطلق على الصفة القديمة، ويطلق على الكلمات الحكمية الأزلية، وهذان الإطلاقان لا تعدد فيهما ألبتة، لا حقيقة ولا اعتباراً؛ بل هما منزهان عنه؛ لأن التعدد من أمارات الحدوث، كيف وهما قديمان؟!.

وإذا فلفظ القرآن علم شخص بهذين الإطلاقين لا محالة، أما إذا أريد بالقرآن «اللفظ

المنزل» فهنا يكون الخلاف، فالبرأي السائد أنه علم شخص، مدلوله تلك الآيات المنزلة الممتازة بخصائصها العليا من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس، وهذه الألفاظ المعينة لا يقدح في تشخصها اختلاف المتلفظين ولا تعدد القارئ، كما لا يقدح في تشخص «محمود» مثلاً أن يكون في مكة أو في المدينة؛ ولا أن يتقلب في أطوار مختلفة من طفولة إلى شيخوخة، ومن صحة إلى مرض، ومن حياة إلى موت، ونحو ذلك، وبعضهم يجعله علمَ جنس، نظراً إلى تعدد هذه الألفاظ المنزلة بتعدد قارئها وكاتبها، وهذا مردود من وجهين:

أحدهما: أن علم الجنس ضرورة نحوية اقتضتها أحكام لفظية، كاستناع إضافته، ودخول «أل» عليه، ولا ضرورة هنا لفظية.

ثانيهما: أن علم الجنس نكرة في المعنى، وأفراده منتشرة متعددة حقيقة لا اعتباراً، والتعدد الملحوظ هنا اعتباري لا حقيقي؛ للقطع بأن ما يقرأه أو يكتبه كلُّ منا فهو القرآن عينه لا فرد من أفراده.

هل يُصاغ للأعلام تعاريف:

بقي علينا أن نتساءل: إذا كان القرآن علماً فكيف ساغ أن يُصاغ له تعريف بل تعاريف على نحو ما سبق؟ مع أن التعاريف لا تكون إلا للكليات، والعلم جزئي مركب من الماهية ومشخصاتها، والمشخصات لا يمكن معرفتها إلا بالاطلاع عليها بالحواس كالإشارة مثلاً، أو بالتعبير عنها باسم علم؟.

ولنا على ذلك أجوبة ثلاثة:

أولها: أنا نمنع أن التعاريف لا تكون إلا للكليات؛ لم لا يجوز أن تعرف الجزئيات بأمور كلية لا يتحقق مجموعها في الخارج إلا في هذا الشخص بخصوصه، وهذا الجواب قريب مما ذكره صاحب التلويح^(١)؛ إذ قال: «الحق أن الشخص يمكن أن يُحدَّ بما يفيد امتيازَه عن جميع ما عداه بحسب الوجود، لا بما يفيد تعيينه وتشخيصه بحيث لا يمكن اشتراكه بين كثيرين بحسب العقل، فإن ذلك إنما يحصل بالإشارة لا غير». اهـ.

ثانيها: أنا نسلم أن التعاريف لا تكون إلا للكليات، لكن ما ذكره ليس بتعريف حقيقي إنما هو ضابط مميز، وليس بمعرّف.

(١) هو كتاب «التلويح على التوضيح» لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة (٧٩٢ هـ).

ثالثها: أن هذا تعريف على رأى الأصوليين الذين لا يشترطون فى التعاريف أجناساً ولا فصولاً، بل الحد عندهم هو الجامع المانع مطلقاً، وعليه فيصح أن يحد الشخص عند الأصوليين دون المناطقة.

إطلاق القرآن على الكل وعلى أبعاضه:

لا شك أن القرآن يطلق على الكل وعلى أبعاضه، فيقال لمن قرأ اللفظ المنزل كله: إنه قرأ قرآناً، وكذلك يقال لمن قرأ ولو آية منه: إنه قرأ قرآناً، لكنهم اختلفوا، فقيل: إن لفظ قرآن حقيقة فى كل منهما، وإذا يكون مشتركاً معنوياً، ويكون مدلوله حينئذ كلياً. وقد يقال: إن إطلاقه على الكل حقيقة وعلى البعض مجاز، والتحقيق أنه مشترك لفظى، بدليل التبادر عند إطلاق اللفظ على الكل وعلى البعض كليهما، والتبادر أمانة الحقيقة، والقول بعلمية الشخص فيه كما حققنا آنفاً يمنع أنه مشترك معنوى، فتعين أن يكون مشتركاً لفظياً، وهو ما يفهم من كلام الفقهاء إذ قالوا مثلاً: (يحرم قراءة القرآن على الجنب)^(١) فإنهم يقصدون حرمة قراءته كله أو بعضه على السواء.

٢- معنى القرآن بالمعنى الإضافى

الآن وقد انتهينا من الكلام على المتضايفين فى لفظ «علوم القرآن» نتقل بك إلى أن الإضافة بينهما تشير إلى طوائف المعارف المتصلة بالقرآن سواء أكانت تصورات أم تصديقات، على ما عرفت وجه اختياره فى مدلول لفظ العلم فى عرف التدوين العام. وإنما جمعت هذه العلوم ولم تفرد لأنه لم يقصد إلى علم واحد يتصل بالقرآن، إنما أريد شمول كل علم يخدم القرآن أو يستند إليه، وينتظم ذلك علم التفسير، وعلم القراءات، وعلم الرسم العثمانى، وعلم إعجاز القرآن، وعلم أسباب النزول، وعلم النسخ والمنسوخ، وعلم إعراب القرآن، وعلم غريب القرآن، وعلوم الدين واللغة إلى غير ذلك، وتلك أشتات من العلوم توسع السيوطى فيها حتى اعتبر منها علم الهيئة والهندسة والطب ونحوها، ثم نقل عن أبى بكر بن العربى فى قانونه التأويل أنه قال:

(١) قال الإمام النووى رحمه الله: وأما الحائض والجنب فإنه يحرم عليهما قراءة القرآن سواء كان آية أو أقل، ويجوز لهما إجراء القرآن على قلوبهما من غير تلفظ به، ويجوز لهما النظر فى المصحف وإسراؤه على القلب «التبيان» (ق/ ٣٦).

«علوم القرآن ٧٧٤٥٠ خمسون وأربعمائة وسبعة آلاف وسبعون ألف علم، على عدد كلم القرآن مضروبةً في أربعة، إذ إن لكل كلمة ظهراً وبطناً، وحداً ومطلعاً، هذا في المفردات فحسب، أما إذا اعتبرت التراكيب وما بينها من روابط كان ما لا يحصى، مما لا يعلمه إلا الله تعالى». اهـ. بتصرف قليل.

وأحب أن تعرف أن هذا الكلام من السيوطي وابن العربي، محمول على ضرب كبير من التأويل والتوسع، بأن يراد من العلوم كل ما يدل عليه القرآن من المعارف، سواء أكانت علوماً مدونةً أن غير مدونة، وسواء أكانت تلك الدلالةً تصریحية أم تلمیحية، عن قرب أم عن بعد، فأما أن تُراد العلوم المدونة صراحةً فدون ذلك خرط القتاد وصعود السماء.

القرآن كتاب هداية وإعجاز

وتحقيق القول في هذا الموضوع: أن القرآن الكريم كتاب هداية وإعجاز، من أجل هذين المظمحين نزل، وفيهما تحدّث، وعليهما دل، فكل علم يتصل بالقرآن من ناحية قرآنيته، أو يتصل به من ناحية هدايته أو إعجازه، فذلك من علوم القرآن، وهذا ظاهر في العلوم الدينية والعربية.

أما العلوم الكونية، وأما المعارف والصنائع، وما جدّ أو يجدُّ في العالم من فنون ومعارف كعلم الهندسة والحساب، وعلم الهيئة والفلك، وعلم الاقتصاد والاجتماع، وعلم الطبيعة والكيمياء، وعلم الحيوان والنبات، فإن شيئاً من ذلك لا يجملُ عدّه من علوم القرآن؛ لأن القرآن لم ينزل ليُدلّل على نظرية من نظريات الهندسة مثلاً، ولا ليقرّر قانوناً من قوانينها، وكذلك علم الهندسة لم يوضع ليخدم القرآن في شرح آياته، أو بيان أسرارها، وهكذا القول في سائر العلوم الكونية والصنائع العالمية، وإن كان القرآن قد دعا المسلمين إلى تعلمها وحذقها والتمهّر فيها خصوصاً عند الحاجة إليها، وإنما قلنا: إنه لا يجمل اعتبار علوم الكون وصنائه من علوم القرآن مع أن القرآن يدعو إلى تعلمها؛ لأن هناك فرقاً كبيراً بين الشيء يحثُّ القرآن على تعلّمه في عموماته أو خصوصاته، وبين العلم يدل القرآن على مسائله أو يرشد إلى أحكامه، أو يكون ذلك العلم خادماً للقرآن بمسائله أو أحكامه أو مفرداته، فالأول ظاهر أنه لا يعتبر من علوم القرآن بخلاف الثاني؛ وهو ما نريد أن نرشدك إليه، وأن تحرص أنت بدورك عليه.

القرآن يحض على الانتفاع بالكون

أجل! إن القرآن حضَّ على معرفة علوم الكون وصنائع العالم، وحثَّ على الانتفاع بكل ما يقع تحت نظرنا في الوجود، فالسبحانه وتعالى: ﴿قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (سورس ١٠١) وقال جلَّتْ حكيمته: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُتَفَكَّرُونَ﴾ (٣٣) ﴿الجنانية﴾ فلا يليق بالمسلمين وهم المخاطبون بهذا أن يفروا من وجه هذه المنافع العامَّة، ولا أن يزهدوا في علوم الكون، ولا أن يحرموا أنفسهم فوائد التمتع بشمات هذه القوى العظيمة التي أودعها الله لخلقه، في خزائن سمواته وأرضه، ولهذا نصرَّ علماؤنا على أن تتعلم تلك العلوم الكونية، وحقَّق هذه الصناعات الفنية، فرضَّ من فروض الكفايات، ما داموا في حاجة إليها لمصلحة الفرد أو المجموع.

وذلك لأن البقاء في هذه الحياة للأصلح، والحياة في هذا الوجود للسلام المسلح، والأسلحة - في كل عصر عامة، وفي هذا العصر خاصة - إنما تقوم على التمهُّر في العلوم وعلى السبق في حلبة الصناعات والفنون، والويل فينا للضعيف! والحظ كلُّ الحظ للقوى! والله تعالى يقول: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ (الأنفال: ٦٠) والنبي ﷺ يقول فيما رواه مسلم عن أبي هريرة: «المؤمنُ القويُّ خيرٌ من المؤمنِ الضعيفِ، وفي كلِّ خيرٍ، احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز؛ وإن أصابك شيءٌ فلا تقل: لو أني فعلتُ كذا كان كذا وكذا؛ ولكن قل: قدر الله، وما شاء فعل، فإنَّ لو تفتح عمل الشيطان»^(١).

إعجاز علمي للقرآن

وأحبُّ ألا أنتهي من هذا الموضوع حتى أنبهك إلى شيء آخر جدير بالنظر والتقدير: وهو أن القرآن الكريم في طريقة عرضه للهداية والإعجاز على الخلق قد حاكم الناس إلى عقولهم، وفتح عيونهم إلى الكون وما في الكون من سماء وأرض، وبر وبحر، وحيوان

(١) صحيح: رواه مسلم (٢٦٦٤) والنسائي في «الكبرى» (١٠٤٥٧ - ١٠٤٥٩) وابن ماجه (٧٩) والبيهقي في «الكبرى» (٢٠٧٥٣) وفي «شعب الإيمان» (١٩٤) وابن حبان (٥٧٢٢) وأبو يعلى في «مسنده» (٦٢٥١ - ٦٣٤٦) وأحمد في «مسنده» (٨٧٧٧ - ٨٨١٤).

ونبات، وخصائص وظواهر، ونواميس وسُنن، وكان القرآن في طريقة عرضه هذه موفقاً كل التوفيق، بل كان معجزاً أبهر الإعجاز؛ لأن حديثه عن تلك الكونيات كان حديث العليم بأسرارها، الخبير بدقائقها، المحيط بعلومها ومعارفها، على حين أن هذا الذي جاء بالقرآن رَجُلٌ أُمِّيٌّ، نشأ في أمة أمية جاهلة، لا صلة لها بتلك العلوم وتدوينها، ولا إمام لها بكتبتها ومباحثها، بل إن بعض تلك العلوم لم ينشأ إلا بعد عهد النبوة ومهبط الوحي بقرون وأجيال، فأتى يكون لرجل أُمِّيٍّ كمحمد ذلك السجلُّ الجامع لتلك المعارف كلها إن لم يكن تلقاه من لدن حكيم عليم؟ قال سبحانه مقررًا لهذا الإعجاز العلمي: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لِأَرْتَابِ الْمُبْتَلُونَ (٤٨)﴾ بل هو آياتٌ بيناتٌ في صدور الذين أُوتُوا العلمَ وما يُجحدُ بآياتنا إلا الظالمون (٤٩) ﴿ (العنكبوت) ولعل من الحكمة أن نسوق لك نموذجين من القرآن على سبيل التمثيل:

أولهما: في سورة النور إذ يقول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خَلَالِهِ وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقُهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ (٤٣)﴾ (النور) قل لي - بربك - ألا يملكك العجب حين تقرأ هذا النصَّ الكريم الذي يتفق وأحدث النظريات العلمية في الظواهر الطبيعية: من سحاب، ومطر، وبرق؟!.

النموذج الثاني: يقول الله تعالى في سورة القيامة مبيِّنًا ومقررًا كمال اقتداره على إعادة الإنسان وبعثه بعد موته: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ (٣)﴾ بلى قادرين على أن نسوي بنانه (٤) ﴿ (القيامة) أرجو أن تقف قليلاً عند تخصيصه «البنان» بالتسوية في هذا المقام، ثم تستمع بعد ذلك إلى هذا العلم الوليد «علم تحقيق الشخصية» في عصرنا الأخير، وهو يقرر أن أدق شيء وأبدعه في بناء جسم الإنسان، هو تسوية البنان؛ حتى إنه لا يمكن أن تجد بناناً لأحد يشبه بنان آخر بحال من الأحوال، وقد انتهوا من هذا القرار إلى أن حكموا البنان في كثير من القضايا والحوادث ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ (١٤)﴾ (المؤمنون).

ولا أريد أن أطيل عليك في هذا؛ فمعجزات القرآن العلمية لها ميدان آخر، إنما هي نظرة خاطفة نوضح بها المراد بعلوم القرآن، ونوجه بها كلام السيوطي في الإتيان، ونعتذر فيها عن ابن العربي في التأويل.

والله وحده هو المحيط بأسرار كتابه، ولا يزال الكون وما يحدث في الكون من علوم

وفنون وشتون: لا يزال كل أولئك يشرح القرآن ويفسره، ويميط اللثام عن نواح كثيرة من أسرارهِ وإعجازهِ، مصداقًا لقوله جلّ ذكره: ﴿سُرِّيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْوَجْهُ الْحَقُّ﴾ (فصلت ٥٣) ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٢١) ﴿يُرْسِنُ﴾.

٤ معنى علوم القرآن كفن مدون، وموضوعه، وفائدته

أما بعد، فقد تبين لك فيما سبق، أن لفظ علوم القرآن يراد بمعناه الإضافي ما يشمل العلوم الدينية والعربية؛ ونفيدك هنا أن هذا اللفظ نقل من ذلك المعنى الإضافي، ثم جعل علماً على الفن المدون، وأصبح مدلوله بعد النقل وهو علم، غير مدلوله قبل النقل وهو مركب إضافي؛ ضرورة أن هذا الفن ليس هو مجموعة العلوم الدينية والعربية، بل هو غيرها، وإن كان مستمداً منها، وماخوذاً عنها؛ ويمكن أن نعرفه: بأنه مباحث تتعلق بالقرآن الكريم من ناحية نزوله، وترتيبه، وجمعه، وكتابته وقراءته وتفسيره، وإعجازهِ، وناسخه ومنسوخه، ودفع الشبه عنه، ونحو ذلك.

وموضوعه القرآن الكريم من أية ناحية من النواحي المذكورة في التعريف، بخلاف علوم القرآن بالمعنى الإضافي، فإن موضوعه هو مجموع موضوعات تلك العلوم المنضوية تحت لوائه، وموضوع كل واحد منها هو القرآن الكريم من ناحية واحدة من تلك النواحي، فعلم القراءات مثلاً موضوعه القرآن الكريم من ناحية لفظه وأدائه، وعلم التفسير موضوعه القرآن الكريم من ناحية شرحه ومعناه، وهلمَّ جراً.

وفائدة هذا العلم ترجع إلى الثقافة العالية العامة في القرآن الكريم، وإلى التسليح بالمعارف القيّمة فيه، استعداداً لحسن الدفاع عن حمى الكتاب العزيز، ثم إلى سهولة خوض غمار تفسير القرآن الكريم به كمفتاح للمفسرين، فمثله من هذا الناحية كمثلي علوم الحديث بالنسبة لمن أراد أن يدرس علم الحديث.

وقد صرح السيوطي بذلك في خطبة كتابه الإتقان إذ قال: «ولقد كنت في زمان الطلب أتعجب من المتقدمين، إذ لم يدونوا كتاباً في أنواع علوم القرآن، كما وضعوا ذلك بالنسبة إلى علم الحديث»^(١). اهـ.

(١) الإتقان في علوم القرآن (١/ ٤) ط العلمية، (ق/ ١ / ب) مخطوط، وسبب إحالتي على المخطوط في هذا الكتاب أو في غيره إنما هو لفرق بين المطبوع والمخطوط.

ثم رأيت صاحب كتاب «التبيان في علوم القرآن» يشير إلى ذلك المعنى؛ إذ وضع على طُرّة كتابه الكلمة الآتية: «وهذا هو المقدمة الصغرى من مقدمتى التفسير».

هذا - وإنما سُمّي هذا العلم القرآن «بالجمع دون الأفراد» للإشارة إلى أنه خلاصة علوم متنوعة؛ باعتبار أن مباحثه المدوّنة تتصل اتصالاً وثيقاً - كما علمت - بالعلوم الدينية والعلوم العربية؛ حتى إنك لتجد كل مبحث منها خليقاً أن يُسلك في عداد مسائل علم من تلك العلوم.

فنسبته إليها كنسبة الفرع إلى أصوله، أو الدليل إلى مدلوله، وما أشبهه بياقة منسقة من الورود والياسمين، إزاء بستان حافل بألوان الزهور والرياحين ﴿والحمد لله رب العالمين﴾ (٤٥) ﴿(الأنعام)﴾.

المبحث الثاني

في تاريخ علوم القرآن وظهور اصطلاحه

عنه ما قبل التدوين:

كان الرسول ﷺ وأصحابه يعرفون عن القرآن وعلومه، ما عرف العلماء وفوق ما عرف العلماء من بعد؛ ولكن معارفهم لم توضع على ذلك العهد كفنون مدونة، ولم تُجمع في كتب مؤلفة؛ لأنهم لم تكن لهم حاجة إلى التدوين والتأليف.

أما الرسول - ﷺ - فإنه كان يتلقى الوحي عن الله وحده، والله تعالى كتب على نفسه الرحمة، ليجمعه له في صدره، وليطلق لسانه بقراءته وترتيبه، وليميظن له اللثام عن معانيه وأسراره، اقرأ إن شئت قوله سبحانه: ﴿ لا تحرك به لسانك لتعجل به ﴾ (١٦) إن علينا جمعه وقرآنه ﴿١٧﴾ فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ﴿١٨﴾ ثم إن علينا بيانه ﴿١٩﴾ ﴿ القيامة ﴾.

ثم بلغ الرسول ما أنزل عليه لأصحابه، وقرأه على الناس على مكث أي على مهل وتؤدة؛ ليحسنوا أخذه، ويحفظوا لفظه، ويفهموا سره، ثم شرح الرسول لهم القرآن بقوله، وبعمله، وبتقريره، وبخلقه، أي: بسنته الجامعة لأقواله وأفعاله، وتقريراته، وصفاته، مصداقاً لقوله سبحانه: ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون ﴾ ﴿٤٤﴾ (النحل) ولكن الصحابة وقتئذ كانوا عرباً خلصاً، متمتعين بجميع خصائص العروبة ومزاياها الكاملة من قوة في الحافظة، وذكاء في القريحة، وتذوق للبيان، وتقدير للأساليب، ووزن لما يسمعون بأدق المعايير، حتى أدركوا من علوم القرآن ومن إعجازه بسليقتهم وصفاء فطرتهم، ما لا نستطيع نحن أن ندركه مع زحمة العلوم وكثرة الفنون.

وكان الصحابة رضِيَ اللهُ عنهم مع هذه الخصائص أميين، وأدوات الكتابة لم تكن ميسورة لديهم، والرسول نهاهم أن يكتبوا عنه شيئاً غير القرآن، وقال لهم أول العهد بنزول القرآن فيما رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ، وَحَدِّثُوا عَنِّي فَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَّبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (١)

(١) صحيح: رواه مسلم (٣٠٠٤) والبيهقي في «البرق» (٨٠٠٨) وأحمد في «مسنده» (١١١٠٠) - (١١١٧٤ - ١١٣٦٢ - ١١٥٥٣) وابن حبان ٦٤، والدارمي ٤٥٠، والحاكم في «المستدرک» (٤٣٧).

وذلك مخافة أن يلتبس القرآن بغيره، أو يختلط بالقرآن ما ليس منه؛ ما دام الوحي نازلاً بالقرآن. فتلک الأسباب المتضافرة لم تكتب علوم القرآن، كما لم يكتب الحديث الشريف، ومضى الرعيل الأول على ذلك في عهد الشيخين أبي بكر وعمر، ولكن الصحابة كانوا مضرب الأمثال في نشر الإسلام وتعاليمه، والقرآن وعلومه، والسنة وتحريرها، تلقيناً لا تدويناً، ومشافهة لا كتابة.

عهد التمهيد لتدوين علوم القرآن:

ثم جاءت خلافة عثمان رضي الله عنه، وقد اتسعت رقعة الإسلام، واحتلظ العرب الفاتحون بالأمم التي لا تعرف العربية، وخيف أن تذوب خصائص العروبة من العرب من جراء هذا الفتح والاختلاف، بل خيف على القرآن نفسه أن يختلف المسلمون فيه إن لم يجتمعوا على مصحف إمام، فتكون فتنة في الأرض وفساد كبير، لهذا أمر رضي الله عنه أنه يجمع القرآن في مصحف إمام، وأن تُنسخ منه مصاحف يبعث بها إلى أقطار الإسلام، وأن يحرق الناس كل ما عداها ولا يعتمدوا سواها، كما يأتيك تفصيله في مبحث جمع القرآن وكتابته. وبهذا العمل وضع عثمان رضي الله عنه الأساس لما نسميه «علم رسم القرآن» أو «علم الرسم العثماني».

ثم جاء علي رضي الله عنه فلاحظ العجمة تحيف على اللغة العربية؛ وسمع ما أوجس منه خيفة على لسان العرب فأمر أبا الأسود الدؤلي^(١) أن يضع بعض قواعد لحماية لغة القرآن من هذا العبث والخلل، وخط له الخطط وشرع له المنهج^(٢)، وبذلك يمكننا أن نعتبر أن علياً رضي الله عنه قد وضع الأساس لما نسميه علم النحو، ويتبعه علم إعراب القرآن، (على الخلاف في هذه الرواية).

ثم انقضى عهد الخلافة الرشيدة، وجاء عهد بني أمية، وهمة مشاهير الصحابة والتابعين متجهة إلى نشر علوم القرآن بالرواية والتلقين، لا بالكتابة والتدوين، ولكن هذه الهمة في هذا النشر يصح أن نعتبرها تمهيداً لتدوينها، وعلى رأس من ضرب بسهم وفي

(١) هو العلامة الفاضل، قاضي البصرة، واسمه: ظالم بن عمرو على الأشهر ولد في زمن النبوة، قال الجاحظ: أبو الأسود مقدم في طبقات الناس كان معدوداً في الفقهاء والشعراء والمحدثين، والأشراف، والفرسان والأمراء، والدعاة، والنحاة، والحاضري الجواب، والشيعة، والنجلاء، والصلح الأشراف، توفي سنة (٦٩ هـ) «السير» (٥/ ١١٣) ط الفكر.

(٢) انظر «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٣ - ١٤ - ١٥) ط الفكر.

في هذه الرواية: الأربعة الخلفاء، وابن عباس، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير وكلهم من الصحابة رضي الله عنهم، وعلى رأس التابعين في تلك الرواية: مجاهد، وعطاء، وعكرمة، وقتادة، والحسن البصري، وسعيد بن جبير، وزيد بن أسلم بالمدينة، وعنه أخذ ابنه عبد الرحمن ومالك بن أنس من تابعي التابعين، رضي الله عنهم أجمعين، وهؤلاء جميعاً يعتبرون أنهم واضعوا الأساس لما يسمى «علم التفسير» و «علم أسباب النزول» و «علم النسخ والمنسوخ» و «علم غريب القرآن» ونحو ذلك، وستجد بسطاً لهذا الإجمال في بحث طبقات المفسرين.

عهد التدوين لعلوم القرآن بالمعنى الإضافي:

ثم جاء عصر التدوين، فألفت كتب في أنواع علوم القرآن، واتجهت الهمم قبل كل شيء إلى التفسير، باعتباره أم العلوم القرآنية لما فيه من التعرض لها، في كثير من المناسبات عند شرح الكتاب العزيز، ومن أوائل الكاتبين في التفسير: شعبة بن الحجاج، وسفيان بن عيينة ووكيع بن الجراح؛ وتفاسيرهم جامعة لأقوال الصحابة والتابعين، وهم من علماء القرن الثاني، ثم تلاهم ابن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ وكتابه أجل التفاسير وأعظمها؛ لأنه أول من عرض لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، كما عرض للإعراب والاستنباط، وبقيت العناية بالتفسير قائمة إلى عصرنا هذا، حتى وجدت منه مجموعة رائعة فيها المعجب والمطرب، والموجز والمطول والمتوسط، ومنها التفسير بالمعقول والتفسير بالمأثور، ومنها تفسير القرآن كله، وتفسير جزء، وتفسير سورة وتفسير آية، وتفسير آيات الأحكام إلى غير ذلك.

أما علوم القرآن الأخرى، ففي مقدمة المؤلفين فيها: علي بن المديني شيخ البخاري؛ إذ ألفت في أسباب النزول، وأبو عبيد القاسم بن سلام؛ إذ كتب في النسخ والمنسوخ؛ وكلاهما من علماء القرن الثالث، وفي مقدمة من ألفت في غريب القرآن: أبو بكر السجستاني، وهو من علماء القرن الرابع، وفي طليعة من صنف في إعراب القرآن: علي بن سعيد الحوفي، وهو من علماء القرن الخامس، ومن أوائل من كتب في مبهمات القرآن: أبو القاسم عبد الرحمن المعروف بالسبيلي، وهو من علماء القرن السادس، كذلك تصدر للتأليف في مجاز القرآن: ابن عبد السلام، وفي القراءات: علم الدين السخاوي، وهما من علماء القرن السابع.

وهكذا قويت العزائم، وتبارت الهمم، ونشأت علوم جديدة للقرآن. وظهرت مؤلفات في كل نوع منها، سواء في ذلك أقسام القرآن، وأمثال القرآن، وحجج القرآن، وبدائع القرآن، ورسم القرآن، وما أشبهها مما يروعك تصوُّره بَلَّه الاطلاع عليه، ومما يملأ خزائن كاملة من أعظم المكتبات في العالم، ثم لا يزال المؤلفون إلى عصرنا هذا يزيدون، وعلوم القرآن ومؤلفاته تنمي وتزدهر وتزيد، بينما الزمان يقنى والعالم يبيد! أليس إعجازاً آخر للقرآن؟ يريك إلى أي حد بلغ علماء الإسلام في خدمة التنزيل، ويريك أنه كتاب لا تقنى عجائبه، ولا تنقضى معارفه، ولن يستطيع أن يحيط بأسراره إلا صاحبه ومُنزله!

إذا أضفت إلى علوم القرآن ما جاء في الحديث النبوي الشريف وعلومه وكتبه وبحوثه باعتبارها من علوم القرآن، نظراً إلى أن الحديث شارح للقرآن يبين مبهمات، ويفصل مجملاته، ويخصص عامه، كما قال سبحانه لنبيه ﷺ: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (النحل) أقول: إذا أضفت الحديث النبوي وعلومه إلى علوم القرآن، تراءى لك بحر متلاطم الأمواج، فإذا زدت عليها سائر العلوم الدينية والعربية باعتبارها خادمة للقرآن أو مستمدة منه، رأيت نفسك أمام مؤلفات كالجبال، وموسوعات تكاثر الرمال، ولا يسعك حيثئذ إلا أن تردّد قول الله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (آل عمران: ٧).

وتزداد عجباً إذا علمت أن طريقة أولئك المؤلفين في تأليفهم، كانت طريقة استيعاب واستقصاء، يعمد أصحابها أن يحيطوا بجزئيات القرآن من الناحية التي كتبوا فيها بقدر طاقتهم البشرية، فمن يكتب في غريب القرآن مثلاً يذكر كل مفرد من مفردات القرآن التي فيها غرابة وإبهام، ومن يكتب في مجاز القرآن يقتفى أثر كل لفظ فيه مجازاً أياً كان نوعه في القرآن، ومن يكتب في أمثال القرآن يتحدث عن كل مثل ضربه الله في القرآن، وهكذا سائر أنواع علوم القرآن، ولا ريب أن تلك المجهودات الجبارة لا يتهياً لإنسان أن يحيط بها ولو أفنى عمره، واستنفد وسعه!

لهذا اشترأبت أعناق العلماء أن يعترضوا من تلك العلوم جديداً يكون كالفهرس لها، والدليل عليها، والمتحدث عنها، فكان هذا العلم هو ما نسميه (علوم القرآن) بالمعنى المدون.

ولا نعلم أن أحداً قبل المائة الرابعة للهجرة ألف أو حاول أن يؤلف في علوم القرآن بالمعنى المدون؛ لأن الدواعي لم تكن موفورة لديهم نحو هذا النوع من التأليف، وإن كنا نعلم أنها كانت مجموعة في صدور المبرزين من العلماء، على الرغم من أنهم لم يدونوها في كتاب، ولم يفردوها باسم.

أجل: كانت علوم القرآن مجموعة في صدور المبرزين من العلماء، فنحن نقرأ في تاريخ الشافعي رحمته الله أنه في محنته التي أتهم فيها بأنه رئيس حزب العلويين باليمن؛ وسبق بسبب هذه التهمة إلى الرشيد مكبلاً بالحديد في بغداد؛ سأله الرشيد حين لمح علمه وفضله، فقال: كيف علمك يا شافعي بكتاب الله عز وجل؟ فإنه أولى الأشياء أن يُبتدأ به، فقال الشافعي: عن أي كتاب من كتب الله تسألني يا أمير المؤمنين؟ فإن الله تعالى قد أنزل كتباً كثيرة، قال الرشيد: قد أحسنت، لكن إنما سألت عن كتاب الله المنزل على ابن عمي محمد صلوات الله عليه، فقال الشافعي: إن علوم القرآن كثيرة؛ فهل تسألني عن محكمه ومتشابهه، أو عن تقديمه وتأخيريه، أو عن ناسخه ومنسوخه، أو عن... أو عن...؟؟ وصار يسرد عليه من علوم القرآن، ويجيب على كل سؤال بما أدهش الرشيد والحاضرين.

فأنت ترى من جواب الشافعي هذا، ومن فَلَجه بالصواب في هذا الموقف الرهيب، ما يدل على أن قلوب أكابر العلماء كانت أناجيل لعلوم القرآن من قبل أن تُجمع في كتاب، أو تدون في علم، وقد نوه جلال الدين البلقيني في خطبة كتبه بكلمة الشافعي التي ذكرناها إذ قال: «قد اشتهر عن الإمام الشافعي رحمته الله مخاطبة لبعض خلفاء بني العباس، فيها ذكر بعض أنواع علوم القرآن يحصل منها لمقصدنا الاقتباس».

ونحن لا نستبعد على الشافعي هذا، فقد كان آية من آيات الله في علمه وذكائه، وفي ابتكاره وتجديده، وفي قوة حجته وتوفيقه، حتى إنه وضع كتابه (الحجة) في العراق يستدرك به على مذاهب بعض أهل الرأي، وألف في مصر كتباً يستدرك بها على مذاهب بعض أهل الحديث، ثم وضع دستوراً للاجتهد والاستنباط لم يتسن لأحد قبله، إذ كان أول من صنف في أصول الفقه وهو من علوم القرآن كما علمت، قال ابن خلدون في مقدمته «كان أول من كتب فيه - أي علم أصول الفقه - الشافعي رحمته الله، أملى فيه رسالته المشهورة، تكلم فيها على الأوامر والنواهي، والبيان، والخبر، والنسخ، وحكم العلة المنصوصة من القياس» هـ.

وقال الزركشي في كتابه: «البحر المحيط» في أصول الفقه «الشافعي أول من صنف

فى أصول الفقه، صنف فيه كتابه الرسالة، وكتاب أحكام القرآن، واختلاف الحديث وإبطال الاستحسان، وكتاب جماع العلم، وكتاب القياس الذى ذكر فيه تضييل المعتزلة ورجوعه عن قبول رسالتهم». اهـ. رضي الله عنه وعن سائر الأئمة المجتهدين.

أول عهد لظهور هذا الاصطلاح:

ولقد كان المعروف لدى الكاتبين فى تاريخ هذا الفن، أن أول عهد ظهر فيه هذا الاصطلاح أى اصطلاح علوم القرآن، هو القرن السابع.

لكنى ظفرت فى دار الكتب المصرية بكتاب لعلى بن إبراهيم بن سعيد الشهير بالحوفى^(١) المتوفى سنة ٣٣٠هـ «اسمه البرهان فى علوم القرآن» وهو يقع فى ثلاثين مجلداً، والموجود منه الآن خمسة عشر مجلداً، غير مرتبة ولا متعاقبة، من نسخة مخطوطة، وإذن نستطيع أن نتقدم بتاريخ هذا الفن نحو قرنين من الزمان، أى إلى بداية القرن الخامس بدلاً من القرن السابع، ولقد كنت مشغولاً أن أقرأ مقدمة كتابه هذا، لأخذ اعترافاً صريحاً منه بمحاولته إنشاء هذا العلم الوليد، ولكن ماذا أصنع، والجزء الأول مفقود؟ غير أن اسم الكتاب يدلنى على هذه المحاولة، وكذلك استعرضت بعض الأجزاء الموجودة فرأيت يعرض الآية الكريمة بترتيب المصحف ثم يتكلم عليها من علوم القرآن، خاصاً كل نوع منها بعنوان، فيسوق النظم الكريم تحت عنوان: (القول فى قوله عز وجل) وبعد أن يفرغ منه يضع هذا العنوان: (القول فى الإعراب) ويتحدث عنها من الناحية النحوية واللغوية: ثم يتبع ذلك بهذا العنوان (القول فى المعنى والتفسير) ويشرح الآية بالمأثور والمعقول، ثم ينتقل من الشرح إلى العنوان الآتى: (القول فى الوقف والتمام) مبيناً تحته ما يجوز من الوقف وما لا يجوز، وقد يفرد القراءات بعنوان مستقل فيقول (القول فى القراءة) وقد يتكلم فى الأحكام الشرعية التى تؤخذ من الآية عند عرضها، ففى

(١) قال السيوطى: على بن إبراهيم بن سعيد أبو الحسن الحوفى ثم المصرى النحوى الأوحى، له «تفسير» جيد، وكتاب «إعراب القرآن» فى عشر مجلدات، وكتب أخرى أخذ عن الأدفوى، وأخذ عنه خلق من المصريين، مات سنة ثلاثين وأربعمائة.

أقر: هذا هو المعتمد فى وفاة الحوفى ولم أر من ذكر غير ذلك، وانظر «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٣٨) ط الفكر، و «كشف الظنون» (١/ ٢٤١) و «طبقات المفسرين» للداودى (١/ ٣٨٨) و «طبقات المفسرين» للسيوطى (ص: ٧٠، ٧١) و «طبقات المفسرين» للأدنى (ص: ١١٠) و «وفيات الأعيان» (٣/ ٣٠٠) و «طبقات النحاة» لابن قاضى شعبة (٢/ ١٣٢).

آية ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ (البقرة: ١١٠) يذكر أوقات الصلاة وأدلتها، وأنصبة الزكاة ومقاديرها؛ ويتكلم على أسباب النزول، وعلى النسخ، وما إلى ذلك عند المناسبة.

فأنت ترى أن هذا الكتاب أتى على علوم القرآن، ولكن لا على طريقة ضم النظائر والأشباه بعضها إلى بعض تحت عنوان واحد، بل على طريقة النشر والتوزيع تبعاً لانتشار الألفاظ المتشاكلة في القرآن وتوزعها، حتى كأن هذا التأليف تفسير من التفاسير عرض فيه صاحبه لأنواع من علوم القرآن عند المناسبات، وأياً ما يكن هذا الكتاب فإنه مجهود عظيم، ومحاولة جديرة بالتقدير في هذا الباب، جزى الله مؤلفه خير الجزاء.

ثم جاء القرن السادس فألف فيه ابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ كتابين: أحدهما اسمه: «فنون الأفنان في علوم القرآن»^(١) والثاني اسمه: «المجتبى في علوم تتعلق بالقرآن» وكلاهما مخطوط بدار الكتب المصرية.

وفي القرن السابع ألف علم الدين السخاوي المتوفى سنة ٦٤١هـ كتاباً سماه: «جمال القراء» وألف أبو شامة المتوفى سنة ٦٦٥هـ كتاباً أسماه «المرشد الوجيز فيما يتعلق بالقرآن العزيز» وهما - كما قال السيوطي - عبارة عن طائفة يسيرة، ونبذ قصيرة، بالنسبة للمؤلفات التي ألفت بعد ذلك في هذا النوع.

ثم أهل القرن الثامن فكتب فيه بدر الدين الزركشى المتوفى سنة ٧٩٤هـ كتاباً سماه «البرهان في علوم القرآن» وتوجد منه نسخة مخطوطة بالخزانة التيمورية، في دار الكتب المصرية، تقع في مجلدين ناقصين، ثم طلع القرن التاسع على هذا العلم باليمن والبركة، فدرج فيه وترعرع، إذ ألف محمد بن سليمان الكافيحي المتوفى سنة ٨٧٣هـ كتاباً يقول السيوطي عنه: «إنه لم يسبق إليه، وقد اشتمل على بايين: الأول في ذكر معنى التفسير والتأويل والقرآن والسورة والآية، أما الثاني ففي شروط القول في القرآن بالرأى، وبعدهما خامسة في آداب العالم والمتعلم» غير أنه قال أخيراً: «ولكن ذلك لم يشف لي غليلاً؛ ولم يهدني إلى المقصود سبيلاً». اهـ. وفي هذا القرن أيضاً وضع جلال الدين البلقيني كتاباً سماه: «موقع العلوم من مواقع النجوم» وقد رتبته على ستة مباحث:

(١) ذكر بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» أن لهذا الكتاب مختصراً أسماه «مختصر فنون الأفنان في علوم القرآن».

الأول: في مواطن النزول وأوقاته ووقائعه، وفيه اثنا عشر نوعاً^(١).
 الثاني: في سند القرآن، وهو ستة أنواع^(٢).
 الثالث: في أدائه، وهو ستة أنواع أيضاً^(٣).
 الرابع: في ألفاظه، وهو سبعة أنواع^(٤).
 الخامس: في معانيه المتعلقة بأحكامه، وهو أربعة عشر نوعاً^(٥).
 السادس: في معانيه المتعلقة بألفاظه، وهو خمسة أنواع^(٦)، وبذلك يكمل الكتاب كله خمسين نوعاً غير ما فيه من أنواع الأسماء والكنى والألقاب والمبهمات، وهي لا تدخل تحت حصر.

وفي هذا القرن التاسع أيضاً ألف السيوطي كتاباً سماه «التحبير في علوم التفسير» ضمنه ما ذكره البلقيني من الأنواع من زيادة مثلها، وأضاف إليه فوائد سمحت قريحته بنقلها، وقد أوفى هذا الكتاب على الاثنین بعد المائة من الأنواع، وفرغ الإمام من تأليف تحبيره هذا سنة ٨٧٢ هـ غير أن نفسه الكبيرة لم تقنع بهذا المجهود العظيم بل طمح إلى التبحر والتوسع والترتيب، فوضع كتابه الثاني: كتاب «الإتقان في علوم القرآن» وهو عمدة الباحثين والكتابين في هذا الفن، ذكر فيه ثمانين نوعاً من أنواع علوم القرآن على سبيل الإجمال والإدماج، ثم قال بعد أن سرد لها نوعاً نوعاً: «ولو نُوعتْ باعتبار ما أدمجته فيها لزادت على الثلاثمائة». اهـ.

وتوفي السيوطي رحمه الله سنة ٩١١ هـ في مفتتح القرن العاشر، وكان نهايته كانت

-
- (١) المكي، المدني، السفري، الحضري، الليلي، النهاري، الصيفي، الشتائي، الفراشي، أسباب النزول، أول ما نزل، آخر ما نزل (م) (ملاحظة: م تعني حاشية من وضع المؤلف).
 (٢) المتواتر، الأحاد، الشاذ، قراءات النبي ﷺ، الرواة، الحفاظ (م).
 (٣) الوقف، الابتداء، الإمالة، المد، تخفيف الهمز، الإدغام (م).
 (٤) الغريب، المعرب، المجاز، المشترك، المترادف، الاستعارة، التشبيه (م).
 (٥) العام الباقي على عمومته، العام المخصوص، العام الذي أريد به الخصوص، ما خص فيه الكتاب السنة، ما خصت فيه السنة الكتاب، المجمل، المبين، المأول، المفهوم، المطلق، المقيد، الناسخ، المنسوخ، نوع من الناسخ والمنسوخ، وهو ما عمل به مدة معينة والعامل به واحد من المكلفين (م).
 (٦) الفصل، الوصل، الإيجاز، الإطناب، القصر (م).

نهاية لنهضة التأليف في علوم القرآن، عليه سحائب الرحمة والرضوان، فلم نر من سار في هذا المضمار مثله بعده، كما لم نر من بزّه فيه قبله.

علوم القرآن في القرن الأخير:

بيد أنه ظهرت في أيامنا بوادر استئناف لحركة النشاط والتأليف في هذا العلم، إذ ألف العلامة المرحوم الشيخ طاهر الجزائري كتاباً جليلاً سماه «التبيان في علوم القرآن» يقع في قريب من ثلاثمائة صفحة، وفرغ من تأليفه سنة ١٣٣٥هـ.

وآلف العلامة المرحوم الشيخ محمود أبو دقيقة مذكرة قيّمة لطلاب تخصص الدعوة والإرشاد بكلية أصول الدين، وقفاه العلامة الشيخ محمد علي سلامة فوضع كتاباً حافلاً لطلاب تخصص الدعوة والإرشاد كذلك سماه «منهج الفرقان في علوم القرآن».

وتوجد مؤلفات في بعض مباحث علوم القرآن لكثير من أفاضل العلماء والأدباء، نذكر من بينهم الأعلام المرحومين: الشيخ محمد بخيت، والشيخ محمد حسنين العدوي والشيخ محمد خلف الحسيني، إذ كتبوا في نزول القرآن على سبعة أحرف، وفي بعض مباحث أخرى، والمرحوم السيد مصطفى صادق الرافعي؛ إذ ألف في إعجاز القرآن كتاباً جليلاً طبعه المغفور له الملك فؤاد الأول على نفقته، ومنهم المرحوم الشيخ عبد العزيز جاویش إذ كتب محاضرات موضوعها: أثر القرآن في تحرير العقل البشري وألقاها في نادي دار العلوم، والمرحوم الشيخ عبد العزيز الخولي؛ إذ وضع كتابه «القرآن الكريم: وصفه، أثره، هدايته، وإعجازه» والمرحوم الشيخ طنطاوي جوهرى؛ إذ وضع رسالة سماها: القرآن والعلوم العصرية.

ثم انبرى حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى، شيخ الجامع الأزهر، للقول بجواز ترجمة القرآن، وكتب في ذلك رسالة عظيمة الشأن وأيده آخرون، وتصدّى العلامة الكبير الشيخ مصطفى صبرى شيخ الإسلام بتركيا سابقاً للرد على ذلك في كتاب دقيق سماه «مسألة ترجمة القرآن» وظاهره آخرون.

وقد اطلعت أخيراً على صدر كتاب اسمه: «النبا العظيم عن القرآن الكريم، والطريقة المثلى في دراسته» فراعنى دقة بحثه وتفكيره، وراقنى رقة أسلوبه وتعبيره ووددت لو تم هذا الكتاب، وهو لصديقى العلامة الشيخ محمد عبد الله دراز مبعوث الأزهر إلى فرنسا الآن (رده الله سالماً غانماً وأمتع به الإسلام والمسلمين آمين).

خلاصة: ويمكنك أن تستخلص مما سبق أن علوم القرآن كفنٌ مدوّن استهلت صارخة على يد الحوفي في أواخر القرن الرابع وأوائل الخامس، ثم تربّت في حجر ابن الجوزي والسخاوي وأبي شامة في القرنين السادس والسابع، ثم ترعرعت في القرن الثامن برعاية الزركشي، ثم بلغت أشدها واستوت في القرن التاسع بعناية الكافيحي وجلال الدين البلقيني، ثم اهتزت وربت وأثبتت من كل زوج بهيج في نهاية القرن التاسع وبداية العاشر، بهمة فارس ذلك الميدان صاحب كتابي التحبير، والإتقان في علوم القرآن: السيوطي، عليه ألف رحمة من الله ورضوان، ثم وقف نموها بعد ذلك حتى هذا القرن الأخير، ثم بدأت تنتعش في هذه السنين من جديد، وعسى أن تعود سيرتها الأولى ﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ (٦١: ٥) (البقرة).

كلمة لا بد منها:

وقبل أن ننتهي من هذا البحث نلفت نظرك إلى أن هذا العلم يسير على سنة غيره من العلوم بين جزر ومدّ، وزيادة ونقص، على مقدار ما يستهدف له من مؤثرات خاصة، فلا بدع أن تجد في منهج دراستك اليوم مباحث جديدة، ومواضع مبتكرة، لم تنتظم قبل في سمط علوم القرآن؛ ذلك لأن الأفكار متحركة ومتجددة، ولأن الشبهات التي تحوم في رءوس بعض الناس في هذا العصر، والمطاعن التي يوجهها أعداء الإسلام في هذا الجيل، قد تكون هي الأخرى جديدة ومبتكرة، ومن الحكمة أن نقاتل الناس بمثل سلاحهم، وأن ندرس في علوم القرآن ما يحمي حمى القرآن الشريف، من هذا العدوان الخبيث، أضف إلى ذلك أن العلوم تخبو بالإهمال والترك، وتزكو بالدرس والبحث، سنة الله في خلقه ﴿وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ (٦٢) ﴿(الأحزاب)﴾.

المبحث الثالث

في نزول القرآن

هذا مبحث مهم في علوم القرآن بل هو أهم مباحثه جميعاً، لأن العلم بنزول القرآن أساس للإيمان بالقرآن وأنه كلام الله، وأساس للتصديق بنبوة الرسول ﷺ وأن الإسلام حق، ثم هو أصل لسائر المباحث الآتية بعد في علوم القرآن، فلا جرم أن يتصدرها جمعاء، ليكون من تقريره وتحقيقه، سبيل إلى تقريرها وتحقيقها، وإلا فكيف يقوم البناء على غير أساس ودعام؟.

ولأجل الإحاطة بهذا المطلب العزيز، نتكلم - إن شاء الله - على معنى نزول القرآن، ثم على مرات هذا النزول، ودليل كل نزول، وكيفيته، وحكمته، ثم على الوحي وأدلته العقلية والعلمية، مع دفع الشبهات الواردة في ذلك المقام.

١- معنى نزول القرآن:

جاء التعبير بمادة نزول القرآن وما تصرف منها في الكتاب والسنة، ومن أمثله قوله سبحانه في سورة الإسراء: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ (الإسراء: ١٠٥) وقوله ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَيَّ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ» (١) وهو حديث مشهور، بل قيل فيه بالتواتر، كما سيأتي.

لكن النزول في استعمال اللغة يطلق ويراد به الحلول في مكان والأوى به، ومنه قولهم «نزل الأمير المدينة» والمتعدى منه وهو الإنزال يكون معناه إحلال الغير في مكان وإيواءه به، ومنه قوله جل ذكره ﴿رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلاً مُبَارَكاً وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ﴾ (٢٩) (المؤمنون) ويطلق النزول إطلاقاً آخر في اللغة على انحدر الشيء من علو إلى سفلى نحو

(١) صحيح: رواه البخارى (٢٢٨٧ - ٤٧٠٦ - ٤٧٥٤ - ٦٥٣٧) ومسلم (٨١٨ - ٨٢١) وأبو داود (١٤٧٥) والترمذى (٢٩٤٣) والنسائى (٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٥) والنسائى فى «الكبرى» (١٠٠٩ - ٧٩٨٥) وأحمد فى «المسند» (٢٧٩ - ٢٩٨) ومالك فى «الموطأ» (٤٦٠) وعبد الرزاق فى «المصنف» (٢٠٣٦٩) والبيهقى فى «الكبرى» (٢٩١٢ - ٤٠٨٩) وفى «شعب الإيمان» (١٠٠٨) والشافعى فى «المسند» (١٥٩ - ١١٦٤) وابن حبان (٧٤١).

«نزل فلان من الجبل» والمتعدى منه يكون معناه تحريك الشيء من علو إلى سفلى ومنه قوله سبحانه: ﴿ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ۖ ﴾ (طه: ٥٣).

ولا ريب أن كلا هذين المعنيين لا يليق إرادته هنا في إنزال الله للقرآن، ولا في نزول القرآن من الله، لما يلزم هذين المعنيين من المكانية والجسمية، والقرآن ليس جسماً حتى يحل في مكان أو ينحدر من علو إلى سفلى، سواء أردنا به الصفة القديمة المتعلقة بالكلمات الغيبية الأزلية، أم أردنا به نفس تلك الكلمات، أم أردنا به اللفظ المعجز؛ لما علمت من تنزه الصفة القديمة ومتعلقها وهو الكلمات الغيبية عن الحوادث وأعراض الحوادث، ولما تعرفه من أن الألفاظ أعراض سيالة تنقضى بمجرد النطق بها، كما يقولون.

إذن فنحن بحاجة إلى التجوز، والمجاز باب واسع وميدانه فسيح، وليكن المعنى المجازى لإنزال القرآن هو الإعلام في جميع إطلاقاته، أما على أن المراد بالقرآن الصفة القديمة أو متعلقها، فإنزاله: الإعلام به بواسطة ما يدل عليه من النقوش بالنسبة لإنزاله في اللوح المحفوظ وفي بيت العزة من السماء الدنيا، وبواسطة ما يدل عليه من الألفاظ الحقيقية بالنسبة لإنزاله على قلب النبي ﷺ، والعلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازى هي اللزوم، لأن إنزال شيء إلى شيء يستلزم إعلام من أنزل إليه ذلك الشيء به إن كان عاقلاً، ويستلزم إعلام من يطلع عليه من الخلق به مطلقاً؛ وإذن فالمجاز مرسل.

وأما على أن المراد بالقرآن اللفظ المعجز، فمعنى إنزاله الإعلام به أيضاً، ولكن بواسطة إثباته هو أو إثبات دالّه، فإثباته هو بالنسبة لإنزاله على قلب النبي ﷺ، وإثبات دالّه بالنسبة إلى اللوح المحفوظ وبيت العزة، والعلاقة اللزوم كذلك، والمجاز مرسل كسابقه.

ويمكن أن يكون هذا التجوز من قبيل الاستعارة التصريحية الأصلية، بأن يُشبه إعلام السيد لعبده بإنزال الشيء من علو إلى سفلى، بجامع أن في كل من طرفي التشبيه صدوراً من جانب أعلى إلى جانب أسفل، وإن كان العلو والسفل في وجه الشبه حسيّاً بالنسبة إلى المشبه به، ومعنوياً بالنسبة إلى المشبه.

وأنت خبير بأن النزول مطاوع الإنزال، فما يجرى من التجوز في أحدهما يجرى نظيره في الآخر، وقل مثل ذلك في التنزيل والتنزل.

وكان وجه اختيار التعبير بمادة الإنزال وما تصرف منها أو التقى معها، هو التنويه

بشرف ذلك الكتاب، نظراً إلى ما تشير إليه هذه المادة من علو صاحب هذا الكتاب المنزل علواً كبيراً، كما قال تعالى في فاتحة سورة الزخرف الآيات ۱ - ۴: ﴿حَمْدٌ (۱) وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ (۲) إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (۳) وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ حَكِيمٌ (۴)﴾. ثم إن تأويل الإنزال بالإعلام على ما رأيت هو الأقرب والأوفق بالمقام، وذلك من وجوه ثلاثة:

أحدها: أن تعلق الكلام تعلق دلالة وإفهام، ولا ريب أن القرآن كلام، فتأويل إنزاله بالإعلام، رجوع إلى ما هو معلوم من تعلقه، ومفهوم من تحققه.

ثانيها: أن المقصود من ثبوت القرآن في اللوح وفي سماء الدنيا وفي قلب النبي ﷺ، هو إعلام الخلق في العالمين العلوي والسفلي بما شاء الله دلالة البشر عليه من هذا الحق.

ثالثها: أن تفسير الإنزال بالإعلام، ينسجم مع القرآن بأي إطلاق من إطلاقاته، وعلى أي تنزل من تنزلاته.

۲- تنزلات القرآن:

شرف الله هذا القرآن بأن جعل له ثلاثة تنزلات:

(۱) **التنزل الأول إلى اللوح المحفوظ**، ودليله قوله سبحانه: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ (۲۱) فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ (۲۲)﴾ (البروج) وكان هذا الوجود في اللوح بطريقة وفي وقت لا يعلمهما إلا الله تعالى، ومن أطلعه على غيبه، وكان جملة لا مفرقاً، لأنه الظاهر من اللفظ عند الإطلاق، ولا صارف عنه؛ ولأن أسرار تنجيم القرآن على النبي ﷺ لا يعقل تحققها في هذا التنزل.

وحكمة هذا النزول ترجع إلى الحكمة العامة من وجود اللوح نفسه، وإقامته سجلاً جامعاً لكل ما قضى الله وقدر، وكل ما كان وما يكون من عوالم الإيجاد والتكوين، فهو شاهد ناطق، ومظهر من أروع المظاهر، الدالة على عظمة الله، وعلمه، وإرادته، وحكمته، وواسع سلطانه وقدرته، ولا ريب أن الإيمان به يقوى إيمان العبد بربه من هذه النواحي، ويبعث الطمأنينة إلى نفسه، والثقة بكل ما يظهره الله لخلقه، من ألوان هدايته وشرائعه وكتبه وسائر أفضيته وشئونه في عبادته، كما يحمل الناس على السكون والرضا، تحت سلطان القدر والقضاء، ومن هنا تهون عليهم الحياة بضرآئها، وسرآئها، كما قال

جلّ شأنه: ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ (٢١) لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم والله لا يحب كل مُخْتَلِفٍ فُخُورٍ (٢٢) . اهـ. من سورة الحديد الآيتان: ٢٢، ٢٣، وللإيمان باللوح وبالكتابة فيه، أثرٌ صالح في استقامة المؤمن على الجادة، وتفانيه في طاعة الله ومراضيه، وبعده عن مساخطه ومعاصيه، لاعتقاده أنها مسطورة عند الله في لوحه، مسجلة لديه في كتابه، كما قال جلّ ذكره: ﴿ وَكُلٌّ صَغِيرٌ وَكَبِيرٌ مُسْتَطَرٌّ ﴾ (٢٣) . اهـ. من سورة القمر الآية: ٥٣.

(ب) التنزل الثاني للقرآن: كان هذا التنزل الثاني إلى بيت العزة في السماء الدنيا؛ والدليل عليه قوله سبحانه في سورة الدخان الآية ٣: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ ﴾ وفي سورة القدر الآية الأولى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ (١) . وفي سورة البقرة الآية ١٨٥: ﴿ شَهْرَ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ .

دلّت هذه الآيات الثلاث على أن القرآن أنزل في ليلة واحدة، توصف بأنها مباركة أخذًا من آية الدخان، وتسمى ليلة القدر أخذًا من آية سورة القدر، وهي من ليالي شهر رمضان أخذًا من آية البقرة، وإنما قلنا ذلك جمعًا بين هذه النصوص في العمل بها، ودفعًا للتعارض فيما بينها، ومعلوم بالأدلة القاطعة - كما يأتي - أن القرآن أنزل على النبي ﷺ مفرقًا لا في ليلة واحدة، بل في مدى سنين عددًا، فتعين أن يكون هذا النزول الذي نوهت به هذه الآيات الثلاث نزولًا آخر غير النزول على النبي ﷺ، وقد جاءت الأخبار الصحيحة مبيّنة لمكان هذا النزول وأنه في بيت العزة من السماء الدنيا، كما تدل الروايات الآتية:

١ - أخرج الحاكم بسنده عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس أنه قال: «فُصِّلَ الْقُرْآنُ مِنَ الذِّكْرِ فَوُضِعَ فِي بَيْتِ الْعِزَّةِ مِنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَجَعَلَ جَبْرِيلُ يَنْزِلُ بِهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ» (١).

(١) صحيح: رواه النسائي في «الكبرى» (٧٩٩١) والحاكم في «المستدرک» (٢٨٨١ - ٤٢١٦) والطبرانی في «الكبير» (١٢٣٨١ - ١٢٣٨٢) والضياء في «المختارة» (١٤٥ - ١٥١ - ١٥٣) عن ابن عباس ورواه سعيد بن منصور في «سننه» (٧٨) عن إبراهيم النخعي و (٧٩) عن سعيد بن جبیر، قال الحاكم: هذا حديث صحيح ولم يخرجاه، وقال الهيثمي: رواه الطبرانی عن شيخه عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مریم وهو ضعيف.

٢- وأخرج النسائي والحاكم والبيهقي من طريق داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «أنزل القرآن جملةً واحدةً إلى سماء الدنيا ليلة القدر، ثم أنزل بعد ذلك في عشرين سنة» ثم قرأ: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ (٣٣) ﴿الفرقان﴾ ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ (١٠٦) ﴿(١)﴾ (الإسراء).

٣- وأخرج الحاكم والبيهقي وغيرهما من طريق منصور عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «أنزل القرآن جملةً واحدةً إلى السماء الدنيا، وكان بمواقع النجوم، وكان الله ينزله على رسوله صلوات الله عليه بعضه في إثر بعض» (٢).

٤- وأخرج ابن مردويه والبيهقي عن ابن عباس أنه سأله عطية بن الأسود فقال: أوقع في قلبي الشك قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ (البقرة: ١٨٥) وقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (١) ﴿(القدر)﴾ وهذا أنزل في شوال، وفي ذي القعدة، وفي ذي الحجة، وفي المحرم، و١صفر، وشهر ربيع، فقال ابن عباس: «إنه أنزل في رمضان في ليلة القدر جملة واحدة، ثم أنزل على مواقع النجوم رسلاً في الشهور والأيام» (٣) قال أبو شامة: رسلاً أي: رفقاً، وعلى مواقع النجوم أي على مساقطها، يريد أنه أنزل في رمضان في ليلة القدر جملة واحدة، ثم أنزل على مواقع النجوم مفرقاً، يتلو بعضه بعضاً على تُوْدَةٍ ورفق.

هذه أحاديث أربعة من جملة أحاديث ذكرت في هذا الباب، وكلها صحيحة كما قال السيوطي، وهي أحاديث موقوفة على ابن عباس، غير أن لها حكم المرفوع إلى النبي صلوات الله عليه، لما هو مقرر من أن قول الصحابي ما لا مجال للرأي فيه ولم يُعرف بالأخذ عن

(١) صحيح: رواه النسائي في «الكبرى» (١١٣٧٢) والحاكم في «المستدرک» (٧٨٧٩ - ٣٣٩٠) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٢٤٩ - ٢٢٥٠) وابن منده في «الإيمان» (٧٠٤)، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٢) صحيح: رواه النسائي في «الكبرى» (١١٦٨٩) والحاكم في «المستدرک» (٢٨٧٨ - ٣٩٥٨) والبيهقي في «الكبرى» (٨٦٠٦) وفي «الشعب» (٣٦٥٩) وابن منده في «الإيمان» (٧٠٥) قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(٣) حسن: ورواه الطبراني في «الكبير» (١٢٠٩٥) وفي إسناده سعد بن طريف، قال الهيثمي: متروك، ورواه ابن جرير في «التفسير» (١٤٦ / ٢) والحديث له شواهد ومتابعات جيدة.

الإسرائيليات، حكمه حكم المرفوع^(١)، ولا ريب أن نزول القرآن إلى بيت العزة من أبناء الغيب التي لا تُعرف إلا من المعصوم، وابن عباس لم يُعرف بالأخذ عن الإسرائيليات، فثبت الاحتجاج بها.

وكان هذا النزول جملة واحدة في ليلة واحدة هي ليلة القدر كما علمت؛ لأنه المتبادر من نصوص الآيات الثلاث السابقة، وللتنصيص على ذلك في الأحاديث التي عرضناها عليك، بل ذكر السيوطي أن القرطبي نقل حكاية الإجماع على نزول القرآن جملة من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في السماء الدنيا.

وهناك قول ثان بنزول القرآن إلى السماء الدنيا في عشرين ليلة قدر، أو ثلاث وعشرين، أو خمس وعشرين ينزل في كل ليلة قدر منها ما يقدر الله إنزاله في كل السنة، ثم ينزل بعد ذلك منجماً في جميع السنة على النبي ﷺ.

وثمة قول ثالث: أنه ابتدئ إنزاله في ليلة القدر؛ ثم نزل بعد ذلك منجماً في أوقات مختلفة من سائر الأزمان على النبي ﷺ، وكأن صاحب هذا القول ينفي النزول جملة إلى بيت العزة في ليلة القدر.

وذكروا قولاً رابعاً أيضاً هو أنه نزل من اللوح المحفوظ جملة واحدة، وأن الحفظة نجمته على جبريل في عشرين ليلة، وأن جبريل نجمه على النبي ﷺ في عشرين سنة. ولكن هذه الأقوال الثلاثة الأخيرة بمعزل عن التحقيق، وهي محجوجة بالأدلة التي سقناها بين يديك تأييداً للقول الأول.

والحكمة في هذا النزول، على ما ذكره السيوطي نقلاً عن أبي شامة - هي تفخيم أمره (أى القرآن) وأمر من نزل عليه، بإعلام سكان السموات السبع أن هذا آخر الكتب المنزلة

(١) قال الحافظ العراقي:

قول الصحابي من السنة أو	نحو أمرنا حكمه الرفع ولو
بعد النبي قاله بأعصر	على الصحيح وهو قول الأكثر
وقوله كنا نرى إن كان مع	عصر النبي من قبيل ما رفع
وقيل لا أو لا فلا كذلك له	وللخطيب قلت لكن جعله
مرفوعاً الحاكم والرازي	ابن الخطيب وهو القسوى

أقول: وخلاصة القول في هذه المسألة هو ما قاله ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى حيث قال: إذا كان للاجتهاد في المروي مجال وإلا فحكمه الرفع قطعاً، «فتح الباقي» (ص: ١٣٠).

على خاتم الرسل لأشرف الأمم، وبإنزاله مرتين، مرة جملة ومرة مفرداً، بخلاف الكتب السابقة، فقد كانت تنزل جملةً مرة واحدة.

وذكر بعضهم أن النزول إلى السماء الدنيا إلهاباً لشوق النبي ﷺ إليه على حدّ قول

القائل:

وأعظم ما يكونُ الشوقُ يوماً

إذا دنتِ الخيامُ من الخيام

أقول: وفي تعدد النزول وأماكنه، مرةً في اللوح، وأخرى في بيت العزة، وثالثة على قلب النبي ﷺ: في ذلك التعدد مبالغةٌ في نفي الشك عن القرآن وزيادة للإيمان وباعثٌ على الثقة فيه، لأن الكلام إذا سُجِّلَ في سَجَلَاتٍ متعددة، وصحَّت له وجودات كثيرة، كان ذلك أنفى للريب عنه وأدعى إلى تسليم ثبوته، وأدنى إلى وفرة الإيقان به، مما لو سُجِّلَ في سجلٍّ واحد، أو كان له وجود واحد.

(ج) التنزل الثالث للقرآن هذا هو واسطة عقد التنزلات، لأنه المرحلة الأخيرة التي منها شِعَّ النور على العالم، ووصلت هداية الله إلى الخلق، وكان هذا النزول بوساطة أمين الوحي جبريل يهبط به على قلب النبي ﷺ، ودليله قول الله تعالى في سورة الشعراء (الآيات: ١٩٣ - ١٩٥) ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (١٩٣) عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ (١٩٤) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾.

كيفية أخذ جبريل للقرآن، وعمن أخذ:

هذا من أنباء الغيب؛ فلا يطمئن الإنسان إلى رأى فيه إلا إن ورد بدليل صحيح عن المعصوم، وكل ما عثرنا عليه أقوال مشورة هنا وهناك، نجتمعها لك فيما يأتي مع إبداء رأينا في كل منها:

أولها: قال الطيبي: «لعل نزول القرآن على الملك أن يتلقَّفه تلقُّفاً روحانياً أو يحفظه من اللوح المحفوظ، فينزل به على النبي ﷺ فيلقيه إليه». اهـ.

وأنت خبير بأن كلمة (لعل) هنا لا تشفى غليلاً، ولا تهدينا إلى المقصود سبيلاً، ولا نستطيع أن نأخذ منها دليلاً.

ثانيها: حكى الماوردي أن الحفظة نجمت القرآن على جبريل في عشرين ليلة، وأن

جبريل نجمة على النبي ﷺ في عشرين سنة. اهـ. ومعنى هذا أن جبريل أخذ القرآن عن الحفظة نجومًا عشرين، ولكننا لا نعرف لصاحب هذا الرأي دليلاً ولا شبه دليل.

ثالثها: قال البيهقي في معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (١) (القدر) يريد - والله أعلم - إنا أسمعنا الملك وأفهمناه إياه وأنزلنا بما سمع. اهـ. ومعنى هذا أن جبريل أخذ القرآن عن الله سماعاً، وذلك فيما أرى أمثل الأقوال من ناحية أخذ جبريل عن الله لا من ناحية تأويل النزول في الآية بابتداء النزول، ويؤيده ما أخرجه الطبراني من حديث النواس بن سَمْعَانَ مرفوعاً إلى النبي ﷺ «إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ أَخَذَتِ السَّمَاءُ رَجْفَةً شَدِيدَةً مِنْ خَوْفِ اللَّهِ، فَإِذَا سَمِعَ أَهْلُ السَّمَاءِ صُعِقُوا وَخَرُّوا سَجْدًا فَيَكُونُ أَوْلَهُمْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ جِبْرِيلُ، فَيَكَلِّمُهُ اللَّهُ بِوَحْيِهِ بِمَا أَرَادَ، فَيَنْتَهِي بِهِ إِلَى الْمَلَائِكَةِ فَكَلَّمَا مَرَّ بِسَمَاءٍ سَأَلَهُ أَهْلُهَا: مَا قَالَ رَبُّنَا؟ قَالَ: الْحَقُّ، فَيَنْتَهِي بِهِ حَيْثُ أَمَرَ» (١).

وأياً ما تكن هذه الأقوال، فإن هذا الموضوع لا يتعلق به كبير غرض، ما دمنا نقطع بأن مرجع التنزيل هو الله تعالى وحده.

ما الذي نزل به جبريل:

ولتعلم في هذا المقام، أن الذي نزل به جبريل على النبي ﷺ هو القرآن باعتبار أنه الألفاظ الحقيقية من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس، وتلك الألفاظ هي كلام الله وحده، لا دخل لجبريل ولا لمحمد في إنشائها وترتيبها، بل الذي رتبها أولاً هو الله سبحانه وتعالى، ولذلك تنسب له دون سواه، وإن نطق بها جبريل ومحمد، وملايين الخلق من بعد جبريل ومحمد، من لدن نزول القرآن إلى يوم الساعة، وذلك كما ينسب الكلام البشري إلى من أنشأه ورتبه في نفسه أولاً دون غيره، ولو نطق به آلاف الخلائق، في آلاف الأيام والسنين إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين.

فإنه - جلَّتْ حكمته - هو الذي أبرز ألفاظ القرآن وكلماته مرتبة على وفق ترتيب

(١) ضعيف: رواه الطبراني في «مسند الشاميين» (٥٩١) وابن أبي عاصم في «السنة» (٥١٥) وأبو الشيخ في «العظمة» (٤٦) ومحمد بن نصر في «كتاب الصلاة» (٢١٦) والديلمي في «مسند الفردوس» (٩٦٤) والبيهقي في «الاسماء والصفات» (ص: ٢٠٣) وابن خزيمة في «التوحيد» (ص: ٩٥).

قال الشيخ الألباني رحمه الله: إسناده ضعيف «السنة» لابن أبي عاصم (٥١٥).

أقول: وهو كما قال، رحمه الله، فإن فيه: نعيم بن حماد سني الحفظ. والوليد بن مسلم مدلس، وقد عنعنه.

كلماته النفسية لأجل التفهيم والتفهيم، كما نبرز نحن كلامنا اللفظي على وفق كلامنا النفسى لأجل التفهيم والتفهيم، ولا ينسب الكلام بحال إلا إلى من رتبته في نفسه أولاً، دون من اقتصر على حكايته وقراءته، ولذلك لا يجوز إضافة القرآن على سبيل الإنشاء إلى جبريل أو محمد، ولا لغير جبريل ومحمد، كما لا يجوز نسبة كلام أنشأه شخص ورتبه في نفسه أولاً إلى شخص آخر حكاها وقراه حين اطلع عليه أو سمعه.

وقد أسفَّ بعضُ الناس فزعم أن جبريل كان ينزل على النبي ﷺ بمعاني القرآن، والرسول يعبرُ عنها بلغة العرب، وزعم آخرون أن اللفظ لجبريل وأن الله كان يوحى إليه المعنى فقط، وكلاهما قول باطل أثيم، مصادم لصريح الكتاب والسنة والإجماع، ولا يساوى قيمة المداد الذى يكتب به، وعقيدتى أنه مدسوسٌ على المسلمين فى كتبهم، وإلا فكيف يكون القرآن حيثذ معجزاً واللفظ لمحمد أو لجبريل؟ ثم كيف تصح نسبته إلى الله واللفظ ليس لله؟ مع أن الله يقول: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ (التوبة: ٦) إلى غير ذلك مما يطول بنا تفصيله.

والحق أنه ليس لجبريل فى هذا القرآن سوى حكايته للرسول وإيحائه إليه، وليس للرسول ﷺ فى هذا القرآن سوى وعيه وحفظه، ثم حكايته وتبليغه، ثم بيانه وتفسيره، ثم تطبيقه وتنفيذه، نقرأ فى القرآن نفسه أنه ليس من إنشاء جبريل ولا محمد نحو ﴿وَإِنَّكَ لَتَلْقَى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ (٦)﴾ (النمل) ونحو ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بآيَةٍ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِنْ رَبِّي﴾ (الاعراف: ٢٠٣) ونحو ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا إِنَّتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ (١٥)﴾ (يونس) ونحو ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ (٤٤) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ (٤٥) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ (٤٦) فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ (٤٧)﴾ (الحاقة).

ثم إن ما ذكرناه هو تحقيق ما نزل على النبي ﷺ من القرآن، وإن كان قد نزل عليه أيضاً غير القرآن.

نقل السيوطى عن الجوينى أنه قال: «كلام الله المنزل قسمان:

قسم: قال الله لجبريل: قل للنبي الذى أنت مرسل إليه: إن الله يقول افعل كذا وكذا،

وأمر بكذا وكذا! ففهم جبريل ما قاله ربه ثم نزل على ذلك النبي، وقال له ما قاله ربه،

ولم تكن العبارة تلك العبارة، كما يقول الملك لمن يثق به: قل لفلان يقول لك الملك: اجتهد في الخدمة واجمع جندك للقتال، فإن قال الرسول: يقول لك الملك: لا تتهاون في خدمتي، ولا تترك الجند يتفرق، وحثهم على المقاتلة، لا ينسب إلى كذب ولا تقصير في أداء الرسالة.

وقسم آخر: قال الله لجبريل: اقرأ على النبي هذا الكتاب! فنزل به جبريل من الله من غير تغيير، كما يكتب الملك كتاباً ويسلمه إلى أمين، ويقول: اقرأه على فلان، فهو لا يغير منه كلمة ولا حرفاً. اهـ.

قال السيوطي بعد ذلك: قلت: «القرآن هو القسم الثاني، والقسم الأول هو السنة، كما ورد أن جبريل كان ينزل بالسنة كما ينزل بالقرآن»^(١)، ومن هنا جاز رواية السنة بالمعنى؛ لأن جبريل أداها بالمعنى، ولم تجز القراءة بالمعنى لأن جبريل أدى القرآن باللفظ، ولم يسح له أداؤه بالمعنى، والسر في ذلك أن المقصود منه التعبد بلفظه والإعجاز به، فلا يقدر أحد أن يأتي بلفظ يقوم مقامه، وأن تحت كل حرف منه معاني لا يحاط بها كثرة، فلا يقدر أحد أن يأتي بدله بما يشتمل عليه، والتخفيف على الأمة حيث جعل المنزل إليهم على قسمين: قسم يروونه بلفظه الموحى به وقسم يروونه بالمعنى، ولو جعل كله مما يروى باللفظ لشق، أو بالمعنى لم يؤمن التبديل والتحريف فتأمل. اهـ.

أقول: وهذا كلام نفيس، بيد أنه لا دليل أمامنا على أن جبريل كان يتصرف في الالفاظ السوحاة إليه في غير القرآن، وما ذكره الجويني فهو احتمال عقلي لا يكفي في هذا الباب، ثم إن هذا التقسيم خلا من قسم ثالث للكتاب والسنة، وهو الحديث القدسي، الذي قاله الرسول ﷺ حاكياً عن الله تعالى، فهو كلام الله تعالى أيضاً، غير أنه ليست فيه خصائص القرآن التي امتاز بها عن كل ما سواه، والله تعالى حكمة في أن يجعل من كلامه المنزل معجزاً وغير معجز، لمثل ما سبق في حكمة التقسيم الأنف، من إقامة حجة للرسول ولدين الحق بكلام الله المعجز، ومن التخفيف على الأمة بغير المعجز، لأنه تصح روايته بالمعنى، وقراءة الجنب وحمله له ومسه إياه، إلى غير ذلك.

وصفوة القول في هذا المقام أن القرآن أوحيت ألفاظه من الله اتفاقاً، وأن الحديث القدسي أوحيت ألفاظه من الله على المشهور، والحديث النبوي أوحيت معانيه في غير ما

(١) صحيح موقوفاً: رواه الدارمي (٥٨٨) ومحمد بن نصر في «السنة» (١٠٢ - ٤٠٢) وأبو داود في «المراسيل» (٥٣٦) والخطيب في «الكفاية» (ص: ١٢) عن حسان بن عطية.

اجتهد فيه الرسول، والألفاظ من الرسول ﷺ بيد أن القرآن له خصائصه من الإعجاز والتعبد به ووجوب المحافظة على أدائه بلفظه ونحو ذلك، وليس للحديث القدسي والنبوي شيء من هذه الخصائص، والحكمة في هذا التفريق أن الإعجاز منوطٌ بألفاظ القرآن، فلو أبيع أداؤه بالمعنى لذهب إعجازه، وكان مظنة للتغيير والتبديل، واختلاف الناس في أصل التشريع والتنزيل، أما الحديث القدسي والحديث النبوي فليست ألفاظهما مناط إعجاز، ولهذا أباح الله روايتهما بالمعنى، ولم يمنحهما تلك الخصائص والقداسة الممتازة التي منحها القرآن الكريم، تخفيفاً على الأمة، ورعايةً لمصالح الخلق في الحالين من مَنَحٍ وَمَنَعٍ ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (٦٥) (الحج).

مدة هذا النزول:

وابتدأ هذا الإنزال من مبعثه ﷺ، وانتهى بقرب انتهاء حياته الشريفة؛ وتقدَّر هذه المدة بعشرين أو ثلاثة وعشرين أو خمسة وعشرين عاماً، تبعاً للخلاف في مدة إقامته ﷺ في مكة بعد البعثة، أكانت عشر سنين أم ثلاث عشرة أم خمس عشرة سنة، أما مدة إقامته بالمدينة فعشر سنين اتفاقاً؛ كذلك قال السيوطي.

ولكن بعض محققى تاريخ التشريع الإسلامى يذكر أن مدة مقامه ﷺ بمكة اثنتا عشرة سنة وخمسة أشهر وثلاثة عشر يوماً، من ١٧ رمضان سنة ٤١ من مولده الشريف إلى أول ربيع الأول سنة ٥٤ منه، أما مدة إقامته في المدينة بعد الهجرة فهي تسع سنوات وتسعة أشهر وتسعة أيام من أول ربيع الأول سنة ٥٤ من مولده إلى تاسع ذى الحجة سنة ٦٣ منه؛ ويوافق ذلك سنة عشر من الهجرة، وهذا التحقيق قريب من القول بأن مدة إقامته ﷺ في مكة ثلاث عشرة سنة وفي المدينة عشر سنين، وأن مدة الوحي بالقرآن ثلاثة وعشرون عاماً.

لكن هذا التحقيق لا يزال في حاجة إلى تحقیقات ثلاثة؛ ذلك لأنه أهمل من حسابه باكورة الوحي إليه ﷺ عن طريق الرؤيا الصادقة ستة أشهر، على حين أنها ثابتة في الصحيح، ثم جرى فيه على أن ابتداء نزول القرآن كان ليلة السابع عشر من رمضان وهي ليلة القدر على بعض الآراء؛ غير أنه يخالف المشهور الذى يؤيده الصحيح، ثم ذهب فيه مذهب القائلين بأن آخر ما نزل من القرآن هو آية: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (المائدة: ٣) وذلك في تاسع ذى الحجة سنة عشر من الهجرة، وسترى في مَبْحَثِ آخِرِ ما نزل من القرآن أن هذا المذهب غير صحيح.

دليل تنجيم هذا النزول:

والدليل على تفرُّق هذا النزول وتنجيِّمه، قول الله تعالى حكيمته في سورة الإسراء الآية ١٠٦: ﴿وَقَرَّأْنَا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكَّةَ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا (١٠٦)﴾ وقوله في سورة الفرقان الآيتان ٣٢، ٣٣: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا (٣٢) وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا (٣٣)﴾ رُوِيَ أَنَّ الْكُفَّارَ مِنْ يَهُودٍ وَمَشْرِكِينَ عَابُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ نَزُولَ الْقُرْآنِ مَفْرُقًا، وَاقْتَرَحُوا عَلَيْهِ أَنْ يَنْزَلَ جُمْلَةً، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ رَدًّا عَلَيْهِمْ، وَهَذَا الرَّدُّ يَدُلُّ عَلَى أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ مَفْرُقًا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

الثاني: أَنَّ الْكُتُبَ السَّمَاوِيَةَ مِنْ قَبْلِهِ نَزَلَتْ جُمْلَةً، كَمَا اشْتَهَرَ ذَلِكَ بَيْنَ جَمْهُورِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى كَادَ يَكُونُ إِجْمَاعًا.

ووجه الدلالة على هذين الأمرين، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَكْذِبْهُمْ فِيمَا ادَّعَوْا مِنْ نَزُولِ الْكُتُبِ السَّمَاوِيَةِ جُمْلَةً، بَلْ أَجَابَهُمْ بَيَانِ الْحِكْمَةِ فِي نَزُولِ الْقُرْآنِ مَفْرُقًا؛ وَلَوْ كَانَ نَزُولُ الْكُتُبِ السَّمَاوِيَةِ مَفْرُقًا كَالْقُرْآنِ لَرَدَّ عَلَيْهِمْ بِالتَّكْذِيبِ، وَبِإِعْلَانِ أَنَّ التَّنْجِيمَ هُوَ سُنَّةُ اللَّهِ فِيمَا أَنْزَلَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِهِ، كَمَا رَدَّ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُوا الطَّعَامَ وَيَشْرَبُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ (الفرقان: ٢٠) حِينَ طَعَنُوا عَلَى الرَّسُولِ وَقَالُوا: ﴿مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾. اهـ. من سورة الفرقان الآية: ٧.

الحكم والأسرار في تنجيم القرآن:

لتنجيم نزول القرآن الكريم أسرارٌ عدَّةٌ وحِكْمٌ كثيرة، نستطيع أن نُجْمِلَهَا فِي أَرْبَعِ حِكَمٍ رَئِيسِيَّةٍ:

الحكمة الأولى: تثبيت فؤاد النبي ﷺ، وتقوية قلبه، وذلك من وجوه خمسة:

الوجه الأول: أن في تجدد الوحي، وتكرار نزول الملك به من جانب الحق إلى رسوله ﷺ، سرورًا يملأ قلب الرسول، وغبطة تشرح صدره، وكلاهما يتجدد عليه بسبب ما يشعر به من هذه العناية الإلهية، وتعهد مولاه إياه في كل نوبةٍ من نوباتِ هذا النزول.

الوجه الثانى: أن فى التنجيم تيسيراً عليه من الله فى حفظه وفهمه، ومعرفة أحكامه وحكمه، وذلك مطمئن له على وعى ما يوحى إليه حفظاً وفهماً، وأحكاماً وحكماً، كما أن فيه تقويةً لنفسه الشريفة على ضبط ذلك كله.

الوجه الثالث: أن فى كل نوبة من نوبات هذا التنزيل المنجم معجزةً جديدةً غالباً، حيث تحدّاهم كل مرة أن يأتوا بمثل نوبة من نوب التنزيل، فظهر عجزهم عن المعارضة، وضاعت عليهم الأرض بما رحبت، ولا شك أن المعجزة تشدُّ أزره وتُرهِفُ عزمه، باعتبارها مؤيِّدةً له ولحزبه، خاذلةً لأعدائه ولخصمه.

الوجه الرابع: أن فى تأييد حقه ودحض باطل عدوه - المرة بعد الأخرى - تكراراً للذة فوزه وفلجه بالحق والصواب، وشهوته لضحايا الباطل فى كل مهبطٍ للوحى والكتاب؛ وإن كل ذلك إلا مشجّع للنفس مقوِّم للقلب والفؤاد، والفرق بين هذا الوجه والذى قبله، هو الفرق بين الشىء وأثره، أو الملزوم ولازمه، فالمعجزة من حيث إنها قوة للرسول ومؤيدة له ومثبتة لفؤاده، بقطع النظر عن أثر انتصاره وهزيمة خصمه بها، ثم إن هذا الأثر العظيم وحده مطمئن لقلبه الكريم ومثبت لفؤاده أيضاً، أشبه شىء بالسلاح: وجوده فى يد الإنسان مطمئن له ولو لم يستعمله فى خصمه، ثم انتصار الإنسان وهزيمة خصمه به إذا أُعْمِلَ فيه مطمئن للفؤاد مريح للقلب مرة أخرى.

الوجه الخامس: تعهد الله إياه عند اشتداد الخصام بينه وبين أعدائه بما يهون عليه هذه الشدائد، ولا ريب أن تلك الشدائد كانت تحدث فى أوقات متعدّدة، فلا جرم كانت التسلية تحدث هى الأخرى فى مرات متكافئة، فكلما أخرج خصمه، سلاه ربه، وتجىء تلك التسلية تارة عن طريق قصص الأنبياء والمرسلين، التى لها فى القرآن عرضٌ طويل، وفيها يقول الله: ﴿وَكَلَّا نَقْصُ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُنَبِّئُ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ من سورة هود الآية: ١٢٠، وتارة تجىء التسلية عن طريق وعد الله لرسوله بالنصر والتأييد والحفظ، كما فى قوله سبحانه فى سورة الطور الآية ٤٨: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ وقوله فى سورة المائدة الآية ٦٧: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ ونحو ما فى سورتي «الضحى» و «الم نشرح» من الوعود الكريمة، والعطايا العظيمة، وطوراً تأتية التسلية عن طريق إبعاد أعدائه وإنذارهم نحو قوله تعالى فى سورة القمر الآية ٤٥: ﴿سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبُرَ﴾ وقوله سبحانه فى سورة فصلت الآية ١٣: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ﴾

وَسُودٌ ﴿٥﴾ وطوراً آخر ترد التسلية فى صورة الأمر الصريح بالصبر نحو قوله جل شأنه فى سورة الاحقاف الآية ٣٥: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَرْشِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ أو فى صورة النهى عن التفجع عليهم، والحزن منهم؛ نحو قول الله فى سورة فاطر الآية ٨: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ ونحو قوله سبحانه فى خواتم سورة النحل، الآية ١٢٧: ﴿وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾.

ومن موارد تسلية الله لرسوله أن يخوفه عواقب حزنه من كفر أعدائه نحو: ﴿لَعَلَّكَ يَاحُجُّ نَفْسُكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ فى فاتحة سورة الشعراء الآية: ٣، ومنها أن يؤيسه منهم ليستريح ويتسلى عنهم نحو: ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سَلْمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بَأْيَةٌ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ (٣٠) إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ من سورة الانعام الآيتان: ٣٥، ٣٦.

ويمكن أن تندرج هذه الحكم بوجوهها الخمسة تحت قول الله فى بيان الحكمة من تنجيم القرآن ﴿كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ من سورة الفرقان الآية: ٣٢.

الحكمة الثانية: التدرج فى تربية هذه الأمة الناشئة علماً وعملاً، وينضوى تحت هذا الإجمال أمور خمسة أيضاً:

أولها: تيسير حفظ القرآن على الأمة العربية، وهى كما علمت كانت أمة أمية، وأدوات الكتابة لم تكن ميسورة لدى الكاتبين منهم على ندرتهم، وكانت مشتغلة بمصالحها المعاشية، وبالدفاع عن دينها الجديده بالحديد والدم، فلو أنزل القرآن جملة واحدة لعجزوا عن حفظه، فاقتضت الحكمة العليا أن ينزله الله إليهم مفرقاً ليسهل عليهم حفظه، ويتهياً لهم استظهاره.

ثانيها: تسهيل فهمه عليهم كذلك، كثل ما سبق فى توجيه التيسير فى حفظه.

ثالثها: التمهيد لكمال تخليهم عن عقائدهم الباطلة، وعباداتهم الفاسدة، وعاداتهم المرذولة، وذلك بأن يراضوا على هذا التخلّى شيئاً فشيئاً، بسبب نزول القرآن عليهم كذلك شيئاً فشيئاً؛ فكلما نجح الإسلام معهم فى هدم باطل، انتقل بهم إلى هدم آخر؛ وهكذا يبدأ بالأهم ثم بالمهم، حتى انتهى بهم آخر الأمر عن تلك الأرجاس كلها فطهرهم منها

وهم لا يشعرون بعنت ولا حرج، وفطمهم عنها دون أن يرتكبوا في سابق فتنة أو عادة، وكانت هذه سياسةً رشيدة، لا بد منها في تربية هذه الأمة المجيدة، لا سيما أنها كنت أبية معاندة، تتحمس لموروثاتها، وتستमित في الدفاع عما تعتقده من شرفها؛ وتتهور في سفك الدماء وشن الغارات، لأتفه الأسباب.

رابعها: التمهيد لكمال تحليهم بالعقائد الحقة، والعبادات الصحيحة، والأخلاق الفاضلة، بمثل تلك السياسة الرشيدة السابقة، ولهذا بدأ الإسلام بقطامهم عن الشرك والإباحة، وإحياء قلوبهم بعقائد التوحيد والجزاء، من جرأ ما فتح عيونهم عليه من أدلة التوحيد، وبراهين البعث بعد الموت، وحجج الحساب والمسئولية والجزاء، ثم انتقل بهم بعد هذه المرحلة إلى العبادات فبدأهم بفرضية الصلاة قبل الهجرة، وثنى بالزكاة وبالصوم في السنة الثانية من الهجرة، وختم بالحج في السنة السادسة منها، وكذلك كان الشأن في العادات: زجرهم عن الكبائر وشدد النكير عليهم فيها، ثم نهاهم على الصغائر في شيء من الرفق، وتدرج بهم في تحريم ما كان مستأصلاً فيهم كالخمر، تدرجاً حكيماً حقق الغاية، وأنقذهم من كابوسها في النهاية، وكان الإسلام في انتهاج هذه الخطة المثلى أبعد نظراً، وأهدى سبيلاً، وأنجح تشريعاً، وأنجح سياسةً، من تلكم الأمم المتمدنة المختصرة التي أفلست في تحريم الخمر على شعوبها أفضع إفلاس، وفشلت أمرً فشل، وما عهد أمريكا في مهزلة تحريمها الخمر بعيداً!

أليس ذلك إعجازاً للإسلام في سياسة الشعوب، وتهذيب الجماعات، وتربية الأمم؟ بلى، والتاريخ على ذلك من الشاهدين!!

خامسها: تثبيت قلوب المؤمنين وتسليحهم بعزيمة الصبر واليقين، بسبب ما كان يقصه القرآن عليهم الفينة بعد الفينة والحين بعد الحين، من قصص الأنبياء والمرسلين وما كان لهم ولأتباعهم مع الأعداء والمخالفين، وما وعد الله به عباده الصالحين، من النصر والأجر والتأييد والتمكين، والآيات في ذلك كثيرة حسبك منها قول العلي الكبير في سورة النور الآية ٥٥: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ وقد صدق الله وعده

ونصر عبده وأعز جنده، وهزم الأحزاب وحده ﴿ فَقَطَّعَ دَابِرَ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (الأنعام).

ويمكن أن تندرج هذه الحكمة الثانية بما انضوى تحتها في قول الله تعالى في سورة الإسراء الآية ۱۰۶: ﴿ وَقَرَأْنَا فَرَقَانَهُ لِنَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكْتَبٍ ﴾ كما يمكن أن يُفسر بها قوله تعالى في سورة الفرقان الآية: ۳۲، في بيان أسرار التنجيم ﴿ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا ﴾ باعتبار أن الترتيل للتعظيم إشارة إلى المعاني المنظوية تحت هذا الترتيل.

الحكمة الثالثة: مسأيرة الحوادث والطوارئ في تجددتها وتفرقتها، فكلما جد منهم جديد، نزل من القرآن ما يناسبه، وفصل الله لهم من أحكامه ما يوافقهم، وتتنظم هذه الحكمة أموراً أربعة:

أولها: إجابة السائلين على أسئلتهم عندما يوجهونها إلى الرسول ﷺ؛ سواء أكانت تلك الأسئلة لغرض التثبيت من رسالته، كما قال الله تعالى في جواب سؤال أعدائه إياه: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ في سورة الإسراء الآية: ۸۵، وقوله: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْقُرْآنِ قُلِ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا ... ﴾ إلخ الآيات في هذا الموضوع من سورة الكهف الآية: ۸۳، أم كانت لغرض التنوير ومعرفة حكم الله كقوله تعالى في سورة البقرة الآية: ۲۱۹: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾. ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلِ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ ﴾ (البقرة: ۲۲۰).

ولا ريب أن تلك الأسئلة كانت تُرفع إلى النبي ﷺ في أوقات مختلفة، وعلى نوباتٍ متعددة حاكية أنهم سألوا ولا يزالون يسألون، فلا بدع أن ينزل الجواب عليها كذلك في أوقاتها المختلفة، ونوباتها المتعددة.

ثانيها: مجارة الأفضية والوقائع في حينها ببيان حكم الله فيها عند حدوثها ووقوعها، ومعلوم أن تلك الأفضية والوقائع لم تقع جملة، بل وقعت تفصيلاً وتدرجاً، فلا مناص إذن من فصل الله فيها بنزول القرآن على طبقها تفصيلاً وتدرجاً، والامثلة على هذا كثيرة، منه قوله سبحانه في سورة النور الآية ۱۱: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ ﴾ إلى قوله سبحانه: ﴿ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ (النور) وهنَّ عشر آيات نزلن في حادث من أروع الحوادث: هو اتهام السيدة الجليلة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها

بالإفك، وفيها دروس اجتماعية لا تزال تُقرأ على الناس، كما لا تزال تُسجل براءة هذه الأحصان الطاهرة من فوق سبع سموات.

ومن الأمثلة قوله تعالى في مُفتح سورة المجادلة الآية الأولى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (المجادلة: ٤) وهن ثلاث آيات نزلن عندما رفعت خولة بنت ثعلبة شكواها إلى رسول الله ﷺ من أن زوجها أوس بن الصامت ظاهراً منها، وجادلت الرسول بأن معها صبيةً صغيرةً إن ضمّتهم إلى زوجها ضاعوا، وإن ضمّتهم إليها جاعوا.

ثالثها: لفت أنظار المسلمين إلى تصحيح أغلاطهم التي يخطئون فيها، وإرشادهم إلى شاكلة الصواب في الوقت نفسه، ولا ريب أن تلك الأغلاط كانت في أزمان متفرقة، فمن الحكمة أن يكون القرآن النازل في إصلاحها، متكافئاً معها في زمانها، اقرأ إن شئت قوله سبحانه في سورة آل عمران الآية ١٢١: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبْرَى الْمُؤْمِنِينَ مُقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ إلى آيات كثيرة بعدها، وكلها نزلت في غزوة أحد إرشاداً للمسلمين إلى مواضع أخطائهم في هذا الموقف الرهيب والمأزق العصيب، وكذلك اقرأ قوله سبحانه في سورة التوبة الآيات ٢٥، ٢٦، ٢٧: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شِئْئاً وَضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ (٢٥) ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جِزَاءُ الْكَافِرِينَ (٢٦) ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٢٧)﴾ وهي آيات تردع المؤمنين عن رذيلة الإعجاب والاعتزاز في يوم من أيام الله، وتلفت نظرهم إلى مقدار تدارك الله لهم في شدتهم، وإلى وجوب أن يتوبوا إلى رشدهم، ويتوبوا إلى ربهم.

رابعها: كشف حال أعداء الله المنافقين، وهتك أستارهم وسرائرهم للنبي والمسلمين، كيما يأخذوا منهم حذرهم فيأمنوا شرهم، وحتى يتوب من شاء منهم، اقرأ، إن شئت، قوله تعالى في سورة البقرة الآية ٨: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ إلى قوله ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٢٠)﴾ وهن ثلاث عشرة آية فضحت المنافقين، كما فضحتهم سورة التوبة في كثير من الآيات، وكما كشف القرآن أستارهم في كثير من المناسبات.

ويمكن أن تندرج هذه الحكمة الثالثة بمضامينها الأربعة في قول الله تعالى في تلك الآية من سورة الفرقان: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ (٣٣) ﴿

الدخمة الرابعة: الإرشاد إلى مصدر القرآن، وأنه كلام الله وحده، وأنه لا يمكن أن يكون كلام محمد ﷺ ولا كلام مخلوق سواه.

وبيان ذلك، أن القرآن الكريم تقرأه من أوله إلى آخره، فإذا هو مُحْكَمُ السرد، دقيق السبك، متين الأسلوب، قوى الاتصال، أخذ بعضه برقاب بعض في سورة وآياته وجمله، يجرى دم الإعجاز فيه كله من ألفه إلى يائه كأنه سبيكة واحدة؛ ولا يكاد يوجد بين أجزائه تفكك ولا تخاذل كأنه حلقة مفرغة، أو كأنه سمطٌ وحيد وعقد فريد يأخذ بالأبصار: نُظِمَتْ حُرُوفُهُ وَكَلِمَاتُهُ، وَنُسِقَتْ جَمَلُهُ وَآيَاتُهُ، وَجَاءَ آخِرُهُ مُسَاوِقًا لِأَوَّلِهِ، وَبَدَأَ أَوَّلُهُ مُوَاتِيًا لِآخِرِهِ!!

وهنا نتساءل: كيف اتسق للقرآن هذا التآلف المعجز؟ وكيف استقام له هذا التناسق السدهش؟ على حين أنه لم يتنزل جملة واحدة بل تنزل آحاداً مفرقة تفرق الوقائع والحوادث في أكثر من عشرين عاماً!!

الجواب: أنا نلّمح هنا سرا جديداً من أسرار الإعجاز، ونشهد سمة فذة من سمات الربوبية، ونقرأ دليلاً ساطعاً على مصدر القرآن، وأنه كلام الواحد الديان ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (٨٢) ﴿ (النساء).

وإلا فحدثني - بربك - كيف تستطيع أنت؟ أم كيف يستطيع الخلق جميعاً أن يأتوا بكتاب محكم الاتصال والترابط، متين التسج والسرد، متآلف البدايات والنهايات، مع خضوعه في التأليف لعوامل خارجة عن مقدور البشر، وهي وقائع الزمن وأحداثه التي يجيء كل جزء من أجزاء هذا الكتاب تبعاً لها، ومتحدثاً عنها: سبباً بعد سبب، وداعية إثر داعية، مع اختلاف ما بين هذه الدواعي، وتغاير ما بين تلك الأسباب، ومع تراخي زمان هذا التأليف، وتناول آحاد هذه النجوم، إلى أكثر من عشرين عاماً.

لا ريب أن هذا الاتصال الزماني، وذاك الاختلاف الملحوظ بين هاتيك الدواعي، يستلزمان في مجرى العادة التفكك والانحلال، ولا يدعان مجالاً للارتباط والاتصال بين نجوم هذا الكلام.

أما القرآن الكريم فقد خرق العادة في هذه الناحية أيضاً: نزل مفرقاً منجماً، ولكنه تمّ

مترايطاً مُحَكَّمًا، وَتَفَرَّقَتْ نَجْوَمُهُ تَفَرَّقَ الْأَسْبَابُ، ولكن اجتمع نظمه اجتماع شَمَل الأَحْبَابِ، ولم يتكامل نزوله إلا بعد عشرين عامًا، ولكن تكامل انسجامه بدايةً وختامًا!! .
أليس ذلك برهانًا ساطعًا على أنه كلام خالق القُوَى والقُدَرِ، ومالك الأسباب والمسببات، ومدبّر الخلق والكائنات، وقِيُوم الأرض والسّموات، العليم بما كان وما سيكون، الخبير بالزمان وما يحدث فيه من شئون!! .

لاحظ فوق ما أسلفنا أن رسول الله ﷺ كان إذا نزلت عليه آية أو آيات، قال: «ضعوها في مكان كذا من سورة كذا»^(١)، وهو بشرٌ لا يدري - طبعًا - ما ستجىء به الأيام، ولا يعلم ما سيكون في مستقبل الزمان، ولا يدرك ما سيحدث من الدواعي والأحداث فضلًا عما سينزل من الله فيها.

وهكذا يمضى العمر الطويل والرسول على هذا العهد، يأتيه الوحي بالقرآن نجمًا بعد نجم، وإذا القرآن كله بعد هذا العمر الطويل يكمل ويتم، وينتظم ويتآخى ويأتلف ويلتئم، ولا يؤخذ عليه أدنى تخاذل ولا تفاوت، بل يُعجزُ الخلق طُرا بما فيه من انسجام ووحدة وترابط: ﴿ كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴿١﴾ ﴾ (هود).

وإنه ليستين لك سرُّ هذا الإعجاز، إذا ما علمت أن محاولة مثل هذا الاتساق والانسجام، لن يمكن أن يأتى على هذا النمط الذى نزل به القرآن ولا على قريب من هذا النمط، لا فى كلام الرسول ﷺ ولا كلام غيره من البلغاء وغير البلغاء.

خذ مثلاً حديث النبى ﷺ، وهو ما هو فى روعته وبلاغته، وطهره وسموه: لقد قاله الرسول ﷺ فى مناسبات مختلفة، لدواع متباينة، فى أزمان متطاولة فهل فى مُكنتك ومُكنة البشر معك، أن ينظموا من هذا السرد الشتيت وحدة، كتابًا واحدًا يصقله الاسترسال والوحدة، من غير أن ينقصوا منه أو يتريدوا عليه أو يتصرفوا فيه؟؟ .

ذلك ما لن يكون، ولا يمكن أن يكون، ومن حاول ذلك فإنما يحاول العبث، ويخرج للناس بثوب مرقع، وكلام ملفق ينقصه الترابط والانسجام، وتُعوزُه الوحدة والاسترسال، وتمجُّه الأسماع والأفهام.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٧٨٦) والترمذى (٣٠٨٦) والنسائى فى «الكبرى» (٨٠٠٧) والحاكم فى «المستدرک» (٣٢٧٢) وأحمد فى «المسند» (٤٠١ - ٥٠١) والبزار فى «المسند» (٣٤٤) قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. أقول: وهو كما قالوا.

إذن؛ فالقرآن الكريم ينطق نزوله منجماً بأنه كلام الله وحده، وتلك حكمة جليلة الشأن، تدلُّ الخلق على الحق في مصدر القرآن: ﴿قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً﴾ (١) (الفرقان)

٣ المعركة الطاحنة، أو الوحي بين معتقديه ومنكريه:

كل ما قدمناه إليك في نزول القرآن لا يسلمه ولا يقبله إلا من آمن بالوحي وأساليبه، والاتصالات الروحية بالملا الأعلى، واستمداد الإنسان لمعارفه عن الله تعالى بوساطة الذات. على غير الطريقة المعتادة بين البشر، ولكن العقلية العصرية أصابها مسٌّ من المادية والإلحاد والإباحة، فأصبح كثير من المتعلمين تعليماً مدرسياً ناقصاً، لا يهضمون هذه الحقائق العليا، ولا يستسيغون فهمها، بل يلقون حبالاً وعصياً في سبيل المؤمنين بها، ولا شبهة لهم فيما ذهبوا إليه إلا شكوكٌ تلقفوها من هنا وهناك، يروجونها باسم العقل مرة، وباسم العلم مرة أخرى.

لهذا نرى لزاماً علينا أن نقف هنا بجانب الوحي وقفة نرفع فيها النقاب عن حقيقته وأنواعه وكيفياته؛ ثم نتبع ذلك بالأدلة العلمية على الوحي وإمكانه، ثم نردفها بالأدلة العقلية على تحققه ووقوعه؛ ثم نختم هذا المبحث بعلاج الشبهات التي تعترضهم ويعترضون بها في هذا الموقف الجلل، والموضوع الخطير.

تلك نقاطٌ أربعٌ إذا وقفنا في بحثها، قطعنا الطريق على عصابات مجرمة، اتخذت مبحث الوحي أداةً للفتنة، وستاراً يقضون من ورائه وطراً للغواية، ومأرباً للإباحة، وسبيلاً إلى هدم الأديان، وضلال الإنسانية والإنسان.

(١) حقيقة الوحي وأنواعه وكيفياته:

أما الوحي فمعناه في لسان الشرع أن يُعلم الله تعالى من اصطفاه من عباده كلَّ ما أراد إطلاعه عليه من ألوان الهداية والعلم، ولكن بطريقة سرية خفية، غير معتادة للبشر. ويكون على أنواع شتى: منه ما يكون مكالمةً بين العبد وربّه، كما كلم الله موسى تكليماً، ومنه ما يكون إلهاماً بقذفه الله في قلب مُصطفىه على وجه من العلم الضروري لا يستطيع له دفعاً، ولا يجد فيه شكاً، ومنه ما يكون مناماً صادقاً يجيء في تحققه ووقوعه، كما يجيء فلق الصبح في تبلُّجه وسطوعه، ومنه ما يكون بوساطة أمين الوحي جبريل عليه السلام: وهو ملكٌ كريم ذو قوة عند ذى العرش مكين، مطاعٌ ثم أمين، وذلك النوع هو

أشهر الأنواع وأكثرها، ووحي القرآن كله من هذا القبيل، وهو المصطلح عليه بالوحي الجلي، قال الله تعالى في سورة الشعراء الآيات: ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ

الْأَمِينُ (١٩٣) عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ (١٩٤) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿

ثم إن ملك الوحي يهبط هو الآخر على أساليب شتى: فتارة يظهر للرسول في صورته الحقيقية الملكية، وتارة يظهر في صورة إنسان يراه الحاضرون ويستمعون إليه، وتارة يهبط على الرسول خفية فلا يرى؛ ولكن يظهر أثر التغيير والانفعال على صاحب الرسالة فيغط غطيظ النائم، ويغيب غيبة كأنها غشية أو إغماء وما هي في شيء من الغشية والإغماء، إن هي إلا استغراق في لقاء الملك الروحاني، وانخلاع عن حالته البشرية العادية، فيؤثر ذلك على الجسم، فيغط ويثقل ثقلاً شديداً، قد يتسبب منه الجبين عرقاً في اليوم الشديد البرد، وقد يكون وقع الوحي على الرسول كوقع الجرس إذا صلصل في أذن سامعه، وذلك أشد أنواعه، وربما سمع الحاضرون صوتاً عند وجه الرسول كأنه دوى النحل، لكنهم لا يفقهون كلاماً، ولا يفقهون حديثاً، أما هو ﷺ فإنه يسمع ويعي ما يوحى إليه، ويعلم علماً ضرورياً أن هذا هو وحي الله دون لبس ولا خفاء، ومن غير شك ولا ارتياب، فإذا انجلي عنه الوحي وجد ما أوحى إليه حاضراً في ذاكرته، منتعشاً في حافظته، كأنما كتب في قلبه كتابة.

والأدلة الشرعية على ما ذكرنا كثيرة في الكتاب والسنة، منها ما قصصنا عليك في

تنزيلات القرآن، ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ (٤)﴾ (النجم) ومنها الحديث الذي يرويه البخاري في صحيحه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن الحارث بن هشام سأل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله كيف يأتيك الوحي؟ فقال رسول الله ﷺ: «أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس، وهو أشده عليّ، فيفصم عني وقد وعيتُ عنه ما قال، وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني فأعي ما يقول» (١) قالت عائشة: ولقد رأيتُه ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد فيفصم عنه وإن جبينه ليتفصد عرقاً.

(١) صحيح: رواه البخاري (٢ - ٣٠٤٣) ومسلم (٦٠١٣) والترمذي (٣٦٣٤) والنسائي في «الكبرى» (١٠٠٦ - ١١١٢٨) وفي «المجتبى» (٩٣٣) ومالك في «الموطأ» (٤٦٢) والطبراني في «الكبير» (٣٣٤٥) والبيهقي في «الكبرى» (١٣٦٢٦) وابن حبان (٣٨) وأحمد في «المسند» (٢٥٦٦٦).

(ب) الوحي من ناحية العلم:

اعلم أن أعداء الوحي ومنكريه لا يؤمنون بالشرع وأدلة الشرع؛ إنما يؤمنون بالعقل على الطريقة التي يستسيغونها، وبالعلم الذي تواضعوا عليه في اصطلاحهم الحديث، وهو جملة المعارف اليقينية التي أنتجها دستور البحث الجديد في الوجود وكائناته، من جعل الشك أساساً للبحث، والاستناد إلى القاطع الذي يؤيده الحسُّ دون سواه؛ فهم يقدمون الشكَّ ويمنعون فيه، ثم لا يعترفون إلا بالحسيات، ولا يحفلون بمجرد العقليات، ومن هنا سجنوا أنفسهم في سجن المادة، ومكثوا حيناً من الدهر ينكرون ما وراء المادة، ويسرفون في الشكوك إلى أبعد الحدود ويستخفون بأمر الإلهيات والنبؤات والوحي إلى مدى بعيد لم تصل إليه أظلم عهود الجاهلية. لولا أن صدمهم العلم نفسه صدمة عنيفة غيرت رأيهم في إنكار ما وراء المادة كما يأتي إن شاء الله، وإنما نبداً هنا بأدلة الوحي العلمية؛ لأنها في الواقع أدلة لإمكان الوحي وتقريبه إلى العقول، وإمكان الوحي هو الخطوة الأولى في الموضوع، وهو ملحوظ في المقدمة الأساسية من مقدمات الدليل العقلي الآتي، فلا غرو أن يكون لتلك الأدلة العلمية مكان الصدارة والتقديم.

الدليل الأول: التنويم الصناعي، أو التنويم المغناطيسي، وهو من المقررات العلمية الثابتة. كشفه الدكتور "مسمر" الألماني في القرن الثامن عشر، وجاهد هو وأتباعه مدى قرن كامل من الزمان في سبيل إثباته وحمل العلماء على الاعتراف به وقد نجحوا في ذلك، فاعترف العلماء به علمياً، بعد أن اختبروا به الآلاف المؤلفين من الخلق واطمأنوا إلى تجاربه، وأخيراً أثبتوا بوساطته ما يأتي:

- ١- أن للإنسان عقلاً باطناً أرقى من عقله المعتاد كثيراً.
- ٢- أنه وهو في حالة التنويم يرى ويسمع من بعد شاسع، ويقراً من وراء حجب، ويخبر عما سيحدث، مما لا يوجد في عالم الحسِّ أقلُّ علامة لحدوثه.
- ٣- أن للتنويم درجات بعضها فوق بعض يزداد العقل الباطن سمواً بتنقله فيها.
- ٤- أنه قد يصل إلى درجة تخرج فيها روح الوسيط من جسده، وتمثل إلى جانبه غير مرنية، بينما يكون الجسم في حالة تشبه الموت، لولا علاقة خفية بين الروح والجسم.
- ٥- أثبتوا من وراء ذلك أن هناك روحاً.
- ٦- أن الروح مستقلة عن الجسم كل الاستقلال.

٧- أن الروح لا تنحل بانحلاله.

٨- أنها تتصل بالأرواح التي سبقتها إذا تجردت عن المادة، إلى غير ذلك مما لا نسلّم جميع تفاصيله تقليدياً، وإن كنا نسلّم هذا العلم وتجاربه، ومقرراته في الجملة؛ لثبوت الدليل بها في الجملة أيضاً بواسطة التجارب العديدة والمشاهدات الكثيرة، وله في الغرب أنصار من علماء وطلاب وله دورٌ وكتب، وله مستشفيات يؤمّها الناس للتداوى به. وليس من موضوعنا أن نتوسّع لك في هذا العلم وتاريخه وتجاربه وفوائده، ولكننا نريد أن نتقدّم إليك بفكرة مجملة عنه، تريك إلى أيّ حد أظهر الله في هذا العصر آيات باهرات، على أيدي الطبيعيين الذين ينكرون ما وراء المادة ويسرفون في الإنكار، فانقلبوا بنعمة من الله وفضل يُثبتون ما وراء المادة ويسرفون في الإثبات، تحقيقاً لقوله سبحانه ﴿سُرِّيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾. اهـ. من خاتمة سورة فصلت الآية: ٥٣.

وإننا نضع بين يديك هنا تجربة من تجارب التنويم، تقرّب إليك الوحي كل التقريب، وهذه التجربة رأيتها بعيني، وسمعتها بأذني، بنادي جمعية الشبان المسلمين، على مرأى وسمع من جمهور مثقف كبير، حضر ليشهد محاضرة مهمة في التنويم المغناطيسي وإثبات أنه يمكن أن يتخذ سلاحاً مسموماً لتغيير عقيدة الشخص ودينه، كما تسفل إلى ذلك بعض المبشرين، إذ فتن بهذا العدوان الخبيث شاباً من خيرة الشبان المسلمين حول سنة ١٣٥١هـ في حادثة مشهورة مروعة، وما هي منكم ببعيد.

قام المحاضر، وهو أستاذ في التنويم المغناطيسي، وأحضر الوسيط وهو فتى فيه استعداد خاص للتأثر بالأستاذ، والأستاذ فيه استعداد خاص للتأثير على الوسيط، فالأول ضعيف النفس، والثاني قويها، وللضعف والقوة وجوه ليس هذا موضع بيانها، نظر الأستاذ في عين الوسيط نظرات عميقة نافذة، وأجرى عليه حركات يسمونها سحبات، فما هي إلا لحظة حتى رأينا الوسيط يغط غطيظ النائم، وقد امتقع لونه، وهمد جسمه، وفقد إحساسه المعتاد، حتى لقد كان أحدنا يخزّه بالإبرة وخزّات عدة، ويخزّه كذلك ثان وثالث، فلا يبدى الوسيط حراكاً، ولا يظهر أيّ عرض لشعوره وإحساسه بها، وحينئذ تأكدنا أنه قد نام ذلك النوم الصناعي أو المغناطيسي، وهناك تسلط الأستاذ على الوسيط يسأله: ما اسمك؟ فأجابه باسمه الحقيقي، فقال الأستاذ: ليس هذا هو اسمك، إنما اسمك كذا (وافترى عليه اسماً آخر) ثم أخذ يقرر في نفس الوسيط هذا الاسم الجديد

الكاذب، ويمحو منه أثر الاسم القديم الصادق، بوساطة أعاليط يلقتها إياه في صورة الأدلة، وبكلام يوجهه إليه في صيغة الأمر والنهي، وهكذا أملى عليه هذه الأكذوبة إملاءً، وفرضها عليه فرضاً؛ حتى خضع لها الوسيط وأذعن!

ثم أخذ الأستاذ وأخذنا نناديه باسمه الحقيقي المرة بعد الأخرى في فترات متقطعة، وفي أثناء الحديث على حين غفلة، كل ذلك وهو لا يجيب، ثم ناديه كذلك باسمه الموضوع فيجيب، دون تردد ولا تلعثم.

ثم أمر الأستاذ وسيطه أن يتذكر دائماً أن هذا الاسم الجديد هو اسمه الصحيح حتى إلى ما بعد نصف ساعة من صحوه ويقظته، ثم أيقظه وأخذ يتم محاضراته ونحن نفجأ الوسيط بالاسم الحقيقي فلا يجيب، ثم نفجأه باسمه الثاني فيجيب، حتى إذا مضى نصف الساعة المضروب عاد الوسيط إلى حاله الأولى من العلم باسمه الحقيقي!

وبهذه التجربة أثبت الأستاذ أن المنوم «بكسر الواو» يستطيع أن يمحو من نفس وسيطه كل أثر يريد محوه، مهما كان ثابتاً في النفس، كاسم الإنسان عينه، ومهما كان مقدساً فيها كعقائد الدين.

وإنما اختار الأستاذ محو الاسم دون الدين لأمرين: أحدهما: أن محو الدين عدوانٌ أثيم، وإجرام شنيع، لم تقبله نفسية المحاضر ولا الحاضرين، ثانيهما: أن الاسم أثبت في نفس صاحبه من دينه - فمحوه منها أعجب، ومنه تعلم أن محو الدين منها أيسر! وبهذه التجربة أيضاً ثبت لي أنا من طريق علمي، ما قرب إلى الروحي عملياً، وما جعلني أعلّله تعليلاً علمياً: فالوحي - عن طريق الملك - عبارة عن اتصال الملك بالرسول اتصالاً يؤثر به الأول في الثاني، ويتأثر فيه الثاني بالأول، وذلكم باستعداد خاص في كليهما، فالأول فيه قوة الإلقاء والتأثير، لأنه روحاني محض، والثاني فيه قابلية التلقى عن هذا الملك لصفاء روحانيته، وطهارة نفسه المناسبة لطهارة الملك، وعند تسلط الملك على الرسول ينسلخ الرسول عن حالته العادية، ويظهر أثر التغير عليه، ويستغرق في الأخذ والتلقى عن الملك، وينطبع ما تلقاه ماثلاً في نفسه، حاضراً في قلبه، كأنما كتب في صحيفة فؤاده كتاباً.

أتظن - أيها القارئ الكريم - أن المخلوق يستطيع أن يؤثر في نفس مخلوق آخر ذلك التأثير بواسطة التنويم المغناطيسي، ثم لا يستطيع مالك القوى والقدر أن يؤثر في نفس من شاء من عباده بواسطة الوحي؟ كلا ثم كلا، إنه على ما يشاء قدير.

الدليل العلمي الثاني: أن العلم الحديث استطاع أن يخترع من العجائب ما نعرفه ونشاهده ونتفجع به، مما يسمونه التليفون، واللاسلكي والميكروفون، والراديو، وعن طريق أولئك أمكن الإنسان أن يخاطب من كان في آفاق بعيدة عنه وأن يفهمه ما شاء ويرشده إلى ما أراد، فهل يعقل بعد قيام هذه المخترعات المادية أن يعجز الإله القادر، عن أن يوحى إلى بعض عباده ما شاء، عن طريق الملك أو غير الملك؟ تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

الدليل الثالث: استطاع العلم أيضاً أن يملأ بعض اسطوانات من الجماد الجامد الجاهل، بأصوات وأنغام، وبقرآن وأغان وكلام، على وجه يجعلها حاكية له بدقة وإتقان. وبين أيدينا من ذلك شيء كثير لا سبيل إلى إنكاره يسمونه (بالفونوغراف).

أبعد هذه المخترعات القائمة، يُستبعد على القادر تعالى بوساطة ملك ومن غير وساطة ملك، أن يملأ بعض نفوس بشرية صافية من خواص عباده، بكلام مقدس يهدي به خلقه، ويُظهر به حقه، على وجه يجعل ذلك الكلام منتقشاً في قلب رسوله، حتى يحكمه بدقة وإتقان كذلك؟.

الدليل الرابع: أننا نشاهد بعض الحيوانات الدنيا تأتي بعجائب الأنظمة والأعمال، مما نحيل معه أن يكون صادراً عن تفكير لها، أو غريزة ساذجة فيها؛ وما يجعلنا نوقن بأنها لم تصدر في ذلك إلا عن إرادة عليا، توحى إليها وتلهمها تلك العجائب والغرائب، من الصناعات والأعمال، والدقة والاحتياط.

وإذا صحَّ هذا في عالم الحيوان، فهو أولى أن يصح في عالم الإنسان، حيث استعداده للاتصال بالأفق الأعلى يكون أقوى، وأخذه عنه يكون أتم، ومن ذلك ما يكون بطريق الوحي.

وإن شئت أمثلة لتلك الحيوانات التي ضربناها لك مثلاً في إلهاماته العلوية، فدونك النمل والنحل، وما تأتيان من ضروب الأعمال، ودقة النظام، وهاك حيواناً غريباً أسموه «اكسيكلوب» وقال عنه الأستاذ «ميلن إدوار» المدرس بجامعة (السوربون) بفرنسا ما ترجمته: «إن الحيوانات المسماة «اكسيكلوب» تعيش منفردة، وتموت بعد أن تبيض مباشرة، وتخرج صغارها على حالة ديدان لا أرجل لها، ولا تستطيع حماية نفسها من أية عادية، كما لا تستطيع الحصول على غذائها، ومع ذلك فحياتها تقتضي أن تعيش مدة سنة في مسكن مقفل، وفي هدوء تام، وإلا هلكت، فترى الأم متى حان وقت بيضها، تعمد

إلى قطعة من الخشب، فتحفر فيها سرداباً طويلاً، فإذا أتمته أخذت في جلب ذخيرة إليه، تكفي صغيراً واحداً مدة سنة، تلك الذخيرة هي طلع الأزهار وبعض الأوراق السكرية، تحشو بها قاع السرداب، ثم تضع عليه بيضة واحدة، ثم تأتي بنشارة الخشب، وتكون منها عجينة تجعلها سقفاً على تلك البيضة، ثم تأتي بذخيرة أخرى فتضعها فوق ذلك السقف، ثم تضع بيضة أخرى، وهلمَّ جرّاً حتى يفرغ بيضها، ثم تترك الكل وتموت!! .

فمن ذا الذي علّم هذه الحشرة الضعيفة الساذجة، تلك الصناعة المحيرة للعقل؟ ومن أفهمها وهي تموت بعد أن تبيض مباشرةً أن صغارها التي ستولد، في حاجة إلى البقاء سنة في حالة ضعف وعجز؟ ومن الذي غرس في قلبها هذه العناية بنوعها، حتى كلّفها كل هذه المشقة في وضع بويضاتها؟! .

لا ريب أن قيوم الوجود يؤتي الكائنات علماً بما يقيمها وبما يصلحها، من غير طريق الحواس التي لا تستطيع أن تكتسبه بها، ومن العبث وضلال الرأي أن يثبت الباحث الطبيعي إلهاماً تبعته القدرة الإلهية إلى أحقر الحشرات، ثم ينفيه عن النوع البشري وهو أشد ما يكون حاجة إلى هذا الوحي والإلهام في حياته الفردية والاجتماعية.

الدليل الخامس: العبقرية، ويعرفها أفلاطون بأنها حال إلهية مولدة للإلهامات العلوية للبشر، ويقرر الفلاسفة أنها حال علوية لا شأن للعقل فيها، ويقول الطبيعيون: إنها هبة من الطبيعة نفسها لا تحصلها دراسة، ولا يوجدتها تفكير.

وهناك أمثلة للعبقرية والعباقرة، تُشعُّ على موضوع الوحي نوراً كشافاً يهدي الحيارى الضالين، إلى سواء السبيل.

١ - قال الأستاذ «ميرس» الإنجليزي مدرس علم النفس بجامعة «كامبردج» في كتاب كبير له أسماء «الشخصية الإنسانية» ما ترجمته: «كان للمستر بيدلر خاصة تكاد تلتحق بالمعجزات، فإنه كان يعين على البديهة العوامل التي إذا ضرب بعضها في بعض أنتجت عدداً من سبعة أو ثمانية أرقام؛ فإذا سئل مثلاً: ما هما العدداً اللذان إذا ضرب أحدهما في الآخر نتج العدد (١٧٨٦١) أجابك على الفور بأنهما (٣٣٧ بم ٥٣) وهو يقول: إنه لا يدرى على أية حال يأتي بهذا الجواب، فكانت الإجابة عنده كأنها غريزة طبيعية».

٢ - ونقل عن الشاعر الكبير (سوللي برودوم) الفرنسي أنه قال: «حدث لي في بعض الأحيان أنني كنت أجد فجأة برهان نظرية هندسية ألقيت إلى منذ سنة، وذلك بدون أن ألقى إليها أقل التفات».

٣- وذكر المسيو (رينه) الشاعر الفرنسي أنه ينام غالباً وهو يعمل قطعة من الشعر لم تتم، ثم يستيقظ فيجدها تامة.

٤- وكذلك يقول الشاعر (موسيه) الفرنسي «أنا لا أعمل شيئاً ولكن أسمع ما يلقي إليّ فأنقله، فكأن إنساناً مجهولاً يناجيني في أذني».

وهذه الأمثلة التي سقناها تثبت وجود اتصالات روحانية باطنة في بعض الأفراد، تُمدُّ الإنسان بعلم وهداية من طريق غير معتاد؛ وذلك يقرب الوحي أَيْماً تقريب؛ في وقت اشتدَّ شكُّ الناس فيه حتى كذبوا بالإلهيات والنبوات، وسخروا بالأديان والشرائع، مع أنها أعظم عوامل التحول الاجتماعي والفكري في الإنسان، وأكبر الأحداث التي غيرت العوامل وحوّلت مجرى التاريخ، ومن العار الجارح لكرامة البشر، أن تكون تلك العوامل والأحداث العظمى، قامت على أوهامٍ خاطئة، أو على أكاذيب متعمدة!

الدليل السادس: قرّر العلم الحديث أنه شوهد على بعض الناس أنهم يظهرون بمظاهر روحانية، تعتبر من الخوارق التي لم يكن يحلم بحدوثها العلماء، على حين أن هؤلاء الذين أتوا بتلك الظواهر الخارقة كانوا في حالة ذهول، وقد استحال تعليل ما أتوا تعليلاً مادياً يستند إلى الحس، وقد اختبروا تلك الظواهر، واستحضروا لشهودها أكبر مُشعّوذي الأرض، فشهدوا بأنها ليست من الشعوذة في شيء؛ وإنما هي أحداثٌ روحانية، لا أثر فيها للمهارة وخفة اليد.

تلك حقيقة من حقائق العلم الحديث الحاضر، يقررون فيها أنه قد يفتح على بعض الناس في حالة من حالات ذهولهم بانكشافات وظواهر روحية، فكيف يُستبعد بجانب هذا الكشف العلمي أن يفتح الله على بعض المممتازين من خلقه بانكشافات علمية عن طريق الوحي، بينما هم من كملة العقول والأخلاق؟ لقد أسفر الصبح لذي عينين!

(ج) الوحي من ناحية العقل:

عرفت فيما سقناه لك من الأدلة العلمية أن الوحي ممكن وقريب من الوقوع، ونقيم لك الدليل العقلي هنا على أن هذا الأمر الممكن قد وقع فعلاً: ذلك أنه قد أخبر بوقوعه الصادق المعصوم محمد ﷺ، وكل ما أخبر بوقوعه الصادق المعصوم فهو حق ثابت، وذلك هو المطلوب، أما الدليل على أنه قد أخبر بوقوعه الصادق المعصوم، فما مرّ عليك من أنباء الوحي في الكتاب والسنة، وأما الدليل على أن كل ما أخبر بوقوعه الصادق المعصوم فهو حق ثابت، فإن ذلك هو مقتضى الصدق والعصمة، وأما الدليل على أن

محمداً ﷺ صادقٌ معصومٌ فإنما هي المعجزة القائمة مقام قوله تعالى لعباده في شأن تصديق رسوله: «صَدَقَ عَبْدِي فِي كُلِّ مَا يُبَلِّغُنِي عَنِّي، وَمَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يُوحَىٰ إِلَيْهِ مِنِّي». وهنا نجد أنفسنا قد انتهينا إلى المعجزة؛ فما هي المعجزة؟.

المعجزة: هي أمر يعجز البشر متفرقين ومجتمعين عن الإتيان بمثله، أو هي أمرٌ خارق للعادة، خارجٌ عن حدود الأسباب المعروفة، يخلقه الله تعالى على يد مدعى النبوة عند دعواه إياها شاهداً على صدقه، فإذا قام إنسانٌ ما وادعى أنه مبعوث الله إلى خلقه، ورسوله إلى عباده؛ وقال: إن آية صدقي فيما أدعيه، أن يغير الله الذي أرسلني عادةً من عاداته على يدي، وأن يخرج الآن عن سنة من سنته العامة في وجوده، ثم قال: وسيأتيكم الله بهذا الأمر العُجاب من باب ترون أنكم فيه نابغون، وعليه قادرون، وإنني أتحدّاكم زرافات ووحدانا أن تأتوا بمثل هذه الآية، وأمامكم الباب مفتوحاً كما تعتقدون، وفيكم النبوغ موفور كما تدعون، ثم أنتم مجتمعون وأنا وحدي، قال ذلك بلغة الواثق؛ وتحدّانا هذا التحدي الظاهر، في وقت يثور فيه على عقائدنا وعاداتنا وأخلاقنا، ويسفّه فيه أحلامنا وأحلام أمثالنا من آبائنا، ونحن أحرص ما نكون على تعجيزه وتبهيته والغلبة عليه والظفر به، دفاعاً عن كرامتنا، وانتصاراً لأعز شيء لدينا.

ثم لم يلبث أن قام وقمنا؛ وأجمع أمره وأجمعنا، وإذا نحن جميعاً بعد محاولات ومصاومات؛ لم نستطع أن نأتي بمثل ما أتى به، فضلاً عن أعظم منه؛ مع أننا أمة وهو فرد، ومع أنه قد دخل علينا من أيسر الطرق في نظرنا، ومن أشهر فنّ في زماننا، ومع أنه قد أعطانا الفرصة الكافية لمناظرته، وأنصفنا كل إنصاف من نفسه!!.

هل يشكُّ ذو مُسكة من عقل، في أن هذا الإنسان المتفوق الممتاز، صادقٌ في رسالته، محقٌّ في دعايته؟ خصوصاً إذا عرفنا فوق ذلك كله، أنه نشأ فينا على الصدق والأمانة ومكارم الأخلاق، من لدن صباه وطفولته، إلى يوم مبعثه ورسالته!.

لو أنه جاء بالمعجزة من باب لا نعرفه، لقلنا: رجل حدّق فنا من الفنون التي لا علم لنا بها، أو تعلّم صناعةً من الصناعات التي لم نُحطُ بخبرها، أما وقد جاءنا من الناحية التي نشهد لأنفسنا فيها بالفوق والسبق، فلا يسعنا إلا الإذعان له، والإيمان بما جاء به، ما دنا منصفين.

ولنضرب لك مثلاً: جاء موسى عليه السلام بمعجزته عصاً من الخشب، لا روح فيها ولا حركة، ولا لين ولا رطوبة، ثم ألقاها باسم الذي أرسله؛ فإذا هي حية تسعى؛ بينما

الامة التي تحدّثها بذلك كانت قد تفوّقت في السحر وحدّثته، وضربت فيه بأوفر سهم وأوفى نصيب؛ خصوصاً أنهم أمة وهو فرد، وهم نابغون في السحر وهو مع نشأته فيهم لم يُعرف يوماً من الأيام بمعالجة السحر؛ وهم معترفون بعُددهم وعُددهم وسطانهم، وهو خلوّ من هذه الأسباب والمظاهر!

فهل يبقى للشك ظل بعد أن ألقى موسى عصاه فإذا هي تلقف ما يأفكون، ووقع الحق وبطل ما كانوا يعملون، ﴿وَأَلْقَى السِّحْرَ سَاجِدِينَ﴾ (١٢٠) قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ (١٢١) رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ (١٢٢) ﴿(الأعراف)﴾ .

الحقُّ أبلج، ولذلك كان أول من آمن به هم السحرة أنفسهم، لأنهم أعرف بالسحر ومقدماته ونتائجها، وقد رأوا رأى العين أن ذلك الإعجاز ليس من نوع هذا السحر المبنى على مقدمات يستطيع كل إنسان أن يزاولها، ولها نتائج محدودة لا يمكن أن يتجاوزها، نعم، لم يطق السحرة صبراً عن المسارعة إلى الاعتراف والخضوع للحق بعدما تبين، مهما كلفهم ذلك أن يُقتلوا أو يُصلبوا؛ وقالوا لفرعون مليكهم ومعبودهم بالأمس ﴿لِنُؤْتِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرْنَا فَاقُصْ مَا أَنْتَ قَاصٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ (٧٢) ﴿(طه)﴾ اقرأ - إن شئت - الآيات بعدها في سورة طه إلى قوله سبحانه: ﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ مَنْ تَرَكَ﴾ (٧٦) ﴿(طه)﴾ .

قلّ مثل ذلك في معجزة كل رسول أرسله الله، قلّه في عيسى، عليه السلام، وإبراهيم الأكمه والأبرص وإحيائه الموتى وخلقه من الطين كهيئة الطير بإذن الله؛ أمام قوم نبغوا في الطب أيما نبوغ ومهروا فيه أيما مهارة!

وقل مثل ذلك وأكثر من ذلك في خاتم الأنبياء سيدنا ومولانا محمد ﷺ وما جاء به من آيات بينات، ومعجزات واضحات! وحسبك القرآن وحده برهاناً ساطعاً بل براهين ساطعات: كل مقدار ثلاث آيات منه حجة قاطعة تقوم في فم الدنيا إلى يوم الساعة؛ تتحدّى العالم بما يكون فيها من أسرار الفصاحة والبيان، والعلوم والمعارف، وأنباء الغيب وشواهد الحق.

أضف إلى ذلك أن الذين سُوفهوا بخطابه عند مهبط الوحي كانوا أئمة الفصاحة، وفُرسان البلاغة؛ بضاعتهم الكلام والتفنن في إجادته، وصناعتهم التنافس في الشعر وديباجته، والشعر ورونقه، وكرامتهم مرتبطة بما يُجيدون في هذا الباب، لا بما يجمعون

من الذهب أو يحملون من ألقاب، حتى بلغوا في هذا الميدان شأواً لا يُبارى، وغاية لا تُدرك، وما يكون لنا أن نطلق العنان هنا للقلم؛ وإلا ضاق بنا التأليف والزمن، وأنت خبير بإعجاز القرآن، وما كتب في إعجاز القرآن، فاكتفِ بهذه الإشارة الخاطفة، وإن أردت المزيد فعليك بما كتب في إعجاز القرآن.

(د) دفع الشبهات:

ولكني أعالج بين يديكم لهذه المناسبة شبهات عشرًا يرددها كثيرٌ من المفتونين:
الشبهة الأولى: يقولون: إن المعجزات شأنها شأن كثير من المخترعات، فإذا كان فيها طرافة أو دهشة أو عجب، فكذلك آثار العلم ومدهشاته فيما نرى ونسمع.
والجواب: تعرفه مما ذكرناه آنفاً في بحث المعجزة، مما يتبين به الفرق بعيداً والبون شاسعاً بين المعجزة وما جدُّ أو يجدُّ في العالم من عجائب العلم، وروائع الفن، وبدائع الاختراع، فالمعجزة ليست لها أسباب معروفة حتى تُلتمس ويؤتى بمثلها؛ أما هذه المخترعات فإن لها أسباباً معروفة عند أصحابها، ويمكن معرفتها لمن لم يعرفها بيسر وسهولة متى التمسها من طريقها.

الشبهة الثانية: يقولون: إن المعجزة كالسحر والشعوذة وما إليهما: إن هي إلا تخييلات وتضليلات.

والجواب: يتبين لك مما قصصنا عليك في المعجزة وفي ضرب المثل لها بعضاً موسى، ويمكن تلخيصه بأن المعجزة نفحةٌ من نفحات الحق تخرج عن أفق الأسباب المعتادة، والوسائل المشاهدة، والغايات المألوفة، أما السحر وما أشبهه، فإنها فنون خبيثة، ذات قواعد وأوضاع يعرفها كل من ألمَّ بها، ويصل إلى وسائلها وغاياتها كلٌّ من عالجها من بابها، ولهذا كان أول من آمن بموسى هم السحرة أنفسهم، لأنهم أعلم بهذا الفرق الواضح، والبون الشاسع، كما تقدم.

الشبهة الثالثة: يقولون: إن ما تسمونه معجزات من العلوم والمعارف التي اشتمل على مثلها القرآن، ما هي إلا آثارٌ لمواهب بعض النابغين من الناس، وهذه المواهب وآثارها وُجدت ويمكن أن توجد في كل أمة.

والجواب: أن مواهب النابغين، ونبوغ الموهوبين، وما يكون منهم من آثارٍ وأفكار كل ذلك له وسائل وعوامل، ثم له أشباه معتادة ونظائر، في كل أمة وجيل، وفي كل

عصر ومصر، أما المعجزات فلن تجد لها من وسائل ولا عوامل، ولن تستطيع أن تصل إلى أشباه معتادة لها ونظائر، اللهم إلا إذا خرجنا عن نطاق الكون المعروف، وسنن الوجود المألوف.

الشبهة الرابعة: يقولون: إن خرق الله لعاداته على أيدي رسله كما تقولون، يعتبر خروجاً عن النظام العام الذي تقتضيه الحكمة، وتناط به المصلحة.

والجواب: أن المعجزة - وإن كانت خارجة عن حدود الأنظمة المعتادة - لا تعتبر خروجاً على النظام العام الذي تقضى به الحكمة، وتناط به المصلحة، بل هي من مقتضيات ذلك النظام العام الذي تمليه الحكمة، وتوجيه المصلحة، وأي حكمة أجل من تأييد الحق وأهل الحق؟ وأي مصلحة أعظم من اهتداء الخلق إلى طريق سعادتهم، بوساطة تلك المعجزات التي يفهمون منها مراد الخالق من تأييد رسله، ووجوب تصديقهم لهم، واتباعهم إياهم؟.

الشبهة الخامسة: يقولون: لو كان الوحي ممكناً لأوحى الله إلى أفراد البشر عامة، ولم يخص به شريحة قليلة يجعلهم واسطة بينه وبين خلقه.

والجواب: أن عامة البشر ليس لديهم استعداد لتلقي الوحي عن الله، لا مباشرة ولا بواسطة الملك، حتى لو جاءهم ملك لم يستطيعوا رؤيته إلا إذا ظهر في صورة إنسان، وحينئذ يعود اللبس ويبقى الإشكال، فقضت الحكمة أن يجعل الله من بنى الإنسان طائفة ممتازة لها استعداد خاص يؤهلها لأن تتلقى عن الله الوحي، ثم تؤديه في أمانة إلى العامة من إخوانهم في الإنسانية، بعد أن وضع الله في أيديهم شواهد الحق الناطقة التي تدل العالم على مراده سبحانه من تصديقهم، وبعد أن سلّحهم بالآيات التي تطمئن الناس على أنهم رسل لإنقاذهم وإرشادهم من عند ربهم.

ثم إن اختصاص بعض أفراد النوع الإنساني بالوحي والنبوة، فيه نوع من الاختبار والابتلاء، الذي بنى الله عليه هذه الحياة وميز به الخبيث من الطيب ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ (١٠٥) ﴿البقرة﴾.

وتلك الشبهة يقول الله في مثلها من سورة الأنعام الآيات ٨، ٩: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَتَوَّأْنَزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ﴿٨﴾ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبَسُونَ﴾.

الشبهة السادسة: يقولون: كيف تدلُّ المعجزة على تصديق الله لرسوله، مع أننا ما رأينا الله وما سمعناه.

والجواب: أن دلالة المعجزة على تصديق الرسول، كدلالة الكون على خالقه مع أننا ما رأينا الله وما سمعناه، ولنضرب لهم المثال، كيلا تبقى لهم شبهة ولا يقوم لهم عذر: افرض أنك حضرت مجلساً عاماً فيه ملكٌ من الملوك، وكان من تقاليد هذا الملك ألا يكشف رأسه في مجلس من المجالس العامة؛ وبينما القوم جلوس في حضرة صاحب الجلالة إذ نهض رجل من الحاضرين معروف للجميع بصدقه وأمانته، وأدبه واستقامته، وحسبه ونسبه؛ وإذا هذا الرجل يقوم على مرأى ومسمع من الملك ورعيته: أيها القوم إن مولاي الملك حملني هذه الرسالة أبلغكم إياها، وهي أن تفعلوا كذا، وتتركوا كذا! ثم سكت الملك ولم يكذبه؛ ثم لم يكتف الرجل بطهارة ماضيه، وسكوت مليكه في ترويح دعوته، وتأيد رسالته، بل قال إن آية صدقي أن يُغَيَّرَ مولاي الملك عادته الآن، ويخرج عن تقليد من تقاليد المعروفة لكم جميعاً، وذلك بأن يُعَرِّى رأسه في هذا المجلس العام، ثم ما كاد ينتهي حتى عرَّى الملك رأسه وخلع تاجه، أفلا يعتبر ذلك دليلاً كافياً على صدق هذا الرجل وصدق ما جاء به؟ ثم ما بالك إذا هو قد عزز دليله بالتحدي فقال: إني أتحدّاكم أن يجيبكم الملك إلى مثل ما أجبني إليه! فأخذوا يطلبون ويلحّون، فلم يستجب لهم الملك، ولم يغير عادته معهم ولا مرة واحدة، أفلا يكون ذلك برهاناً أبلغ من الصبح على أن هذا الداعي هو رسول هذا الملك حقاً؟ ثم ألا يكون المكذب بعد ذلك معانداً ومكابراً، ويكون بالحيوان الذي لا يفهم ولا يعقل، أشبه منه بالإنسان الذي يفهم ويعقل؟ ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ (١٧٩)﴾ (الأعراف).

وذلك المثل هو مثل رُسُلِ الله، تؤيدهم معجزات الله ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (٦٠)﴾ (النحل).

الشبهة السابعة: يقولون: إن هذا الوحي الذي تدعونه وتدعون تنجيماً، جاء بهذا القرآن غير مرتّب ولا منظم، فلم يُفرد كلَّ غرض من أغراضه بفصل أو باب، شأن سائر الكتب المنظمة؛ بل مُزجت أغراضه مزجاً غير مُراعى فيه نظام التأليف، فيبعد أن يكون وحياً من الله، وهذه الشبهة واردة كما ترى على تنجيم القرآن وترتيبه أيضاً.

والجواب: أن مخالفة القرآن لأنظمة الكتب المؤلفة لا تعتبر عيباً فيه، ولا في وحيه

ومُوحيه، بل هي - على العكس - دليلٌ ماديٌّ، على أنه ليس بكتابٍ وَضَعِيَ بشريٌّ، يجلس إليه واضعه من الناس، فيجعل لكل طائفة من معلوماته المتناسبة فصلاً، ولكل مجموعة من فصوله المتناسقة باباً؛ بل هو مجموع إشارات من الوحي الإلهي الأعلى اقتضتها الحكمة ودعت إليها للمصلحة، على ما هو مفصّل في أسرار تنجيم القرآن.

ثم إن هذا المزيج الذي نجده في كل سورة أو طائفة منه، له أثر بالغ في التذاذ قارئه، وتشويق سامعه، واستفادة المستفيد بأنواع متنوعة منه، في كل جلسة من جلساته أو درس من درسه؛ وهذا هو الأسلوب الحكيم في التعليم والإشاد؛ خصوصاً لتلك الأمة الأمية التي نزل عليها، فما أشبه كل مجموعة من القرآن بروضة يانعة ينتقل الإنسان بين أفيائها متمتعاً بكل الثمرات، أو بمائدة حافلة بشتى الأطعمة يُشبع الجائع حاجته بما فيها من جميع الألوان.

وهنا دقيقة أحب ألاّ تُعزّبَ عن علمك: وهي أن هذا الروضَ الربانيّ اليبانِع (القرآن الكريم) يقوم بين جُمَلِه وآيِه وسُورِه تناسبٌ بارِع، وارتباطٌ محكم، وائتلافٌ بديع، ينتهي إلى حدِّ الإعجاز، خصوصاً إذا لاحظنا نزوله مُنَجَّمًا على السنين والشهور والأيام.

قال الشيخ وليُّ الدين المَلَوِي «قد وَهَمَ مَنْ قَالَ: لا يُطلبُ للآي الكريمة مناسبة لأنها على حسب الوقائع المفرّقة، وفصلُ الخطاب أنها على حسب الوقائع تنزيلاً، وعلى حسب الحكمة ترتيباً وتأصيلاً، فالمصحف على وفق ما في اللوح المحفوظ مرتبةٌ سُورُهُ كلها وآياته بالتوقيف كما أنزل جملةً إلى بيت العزّة، ومن المعجز البين أسلوبه ونظمه الباهر؛ والذي ينبغي في كل آية أن يُبحث أول كل شيء عن كونها مكملة لما قبلها أو مستقلة؛ ثم المستقلة ما وجه مناسبتها لما قبلها؛ ففي ذلك علمٌ جمٌّ، وهكذا في السور يطلب وجه اتصالها بما قبلها وما سيقّت له».

وقال الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره لسورة البقرة ما نصّه:

«ومن تأمل في لطائف نظم هذه السورة وفي بدائع ترتيبها، علم أن القرآن كما أنه معجز بحسب فصاحة ألفاظه وشرف معانيه فهو معجز أيضاً بسبب ترتيبه ونظم آياته، ولعلّ الذين قالوا: إنه معجز بسبب أسلوبه أرادوا ذلك؛ إلاّ أنّي رأيت جمهور المفسرين مُعرضين عن هذه اللطائف غير متبهرين لهذه الأسرار؛ وليس الأمر في هذا الباب إلا كما قيل:

وَالنَّجْمُ تَسْتَصْفِرُ الأَبْصَارُ رُؤْيَتَهُ

وَالذَّنْبُ لِلطَّرْفِ لا لِلنَّجْمِ فِي الصُّغْرِ

المبحث الثالث

الشبهة الثامنة: يقولون: إن محمداً كان عصياً حاد المزاج، وكان مريضاً بما يسمونه (الهستيريا) فالوحي الذي كان يزعمه ما هو إلا أعراض لتلك الحال التي أصيب بها.

والجواب: أن هذه فريّة تدلُّ على جهلهم الفاضح بمحمد ﷺ، فالمعروف عنه بشهادة التاريخ الصحيح، والأدلة القاطعة، أنه كان ﷺ وديعاً، صبوراً حليماً، بل كان عظيم الصبر، واسع الحلم، فسيح الصدر، حتى إنه وسع الناس جميعاً بسطه وخلقه وكان شجاعاً مقداماً سليم الجسم، صحيح البدن؛ حتى إنه صارع رُكّانة المشهور بشجاعته فصرعه؛ وكان يثبت في الميدان حين يفرُّ الشجعان، ويفزع الخلق ويشتدُّ الأمر، ويقول: «أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب» (١) ويقول: «إلى عباد الله» ولا يزال كذلك حتى ينقذ الموقف ويكسب المعركة، ولو أفضنا في هذا الموضوع لطلال بنا الكلام، ولكن موضوعه كتب السيرة والشمال المحمدية فارجع إليها إن شئت. أما مرض (الهستيريا) الذي يصمونه ﷺ كذبا به فهو داء عصبى عُضال، أكثر إصاباته في النساء، ومن أعراضه شدوذ في الخلق، وضيق في التنفس، واضطراب في الهضم، وقد يصل بصاحبه إلى شلل موضعي، ثم إلى تشنج، ثم إلى إغماء، ثم إلى هذيان مصحوب بحركة واضطراب في اليدين والرجلين، وقفز من مكان إلى مكان، وقد يزعم المصاب أنه يرى أشباحاً تهدده، وأعداء تحاربه أو أنه يسمع أصواتا تخاطبه، على حين أنه لا وجود لشيء من ذلك كله في الحس والواقع.

فهل يتفق ذلك وما هو معروف عن النبي ﷺ من أنه كان أمةً وحده في أخلاقه، وثباته، وحمله، وعقله، ورباطة جأشه، وسلامة جسمه، وقوة بنائه؟

ثم كيف يتفق ذلك الداء العضاك الذي أعيا الأطباء، وما انتدب له محمد ﷺ من تكوين أمة شموس آية، وتربيتها على أسمى نواميس الهداية، ودساتير الاجتماع، وقوانين الأخلاق، وقواعد النهضة والرقي؟!.

(١) صحيح: رواه البخاري (٢٧٠٩ - ٢٧١٩ - ٢٧٧٢ - ٢٨٧٧ - ٤٠٦١) ومسلم (١٧٧٦) والترمذي (١٦٨٨) والنسائي في «الكبرى» (٨٦٢٩ - ٨٦٣٨ - ١٠٤٤١) وأحمد في «المسند» (١٨٤٩١ - ١٨٤٩٨) وابن أبي شيبة (١٨٧٢٨ - ١٨٥٦٣) وابن أبي شيبة (٢٦٠٧٠ - ٢٣٥٨٣ - ٣٦٩٨٣ - ٣٦٩٩٤) والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/ ٢٧١) وابن حبان (٤٧٧٠) وأبو عوانة (٦٧٥٨ - ٦٧٦٠ - ٦٧٦٢) والبيهقي في «الكبرى» (١٧٠٧٣ - ١٨٢٥٣ - ١٨٢٥٧) والرويانى في «مسنده» (٢٨٨) والطبرانى في «الكبير» (٥٠٥٤ - ٥٤٣٧ - ٧١٩١) والطيالسى في «مسنده» (٧٠٧).

أضف إلى ذلك أنه نجح في هذه المحاولة المعجزة إلى درجة جعلت تلك الأمة بعد قرن واحد من الزمان، هي أمة الأمم، وصاحبة العلم، وربّة السيف والقلم!! .
فهل المريض المتهوّس الذي لا يصلح لقيادة نفسه يتسنى له أن يقوم بهذه القيادة العالمية الفائقة ثم ينجح فيها هذا النجاح المعجز المدهش؟! .

قَدْ تُنَكِّرُ الْعَيْنُ ضَوْءَ الشَّمْسِ مِنْ رَمَدٍ

وَيُنَكِّرُ الْفَمُ طَعْمَ الْمَاءِ مِنْ سَقَمٍ

الشبهة التاسعة: يقولون: إنكم تستدلون على الوحي بإعجاز القرآن، وتستدلون على إعجاز القرآن بما فيه من أسرار البلاغة، ونحن لا ندرك تلك الأسرار ولا نسلّمها، فلا نسلّم الوحي المبني عليها.

والجواب: أن للقرآن نواحي أخرى في الإعجاز غير ما يحويه من أسرار البلاغة والبيان، ومن السهل معرفتها على من لم يتمهّر في علوم العربية واللسان، منها ما يحويه هذا التنزيل من المعارف السامية والتعاليم العالية: في العقائد والعبادات، وفي التشريعات المدنية والجنائية، والحربية والمالية، والحقوق الشخصية، والاجتماعية والدولية، وإن مقارنة بسيطة بين تلك الهدايات القرآنية وبين ما يوجد على وجه الأرض من سائر التشريعات الدينية وغير الدينية، توضّح لك ذلك الإعجاز الباهر، خصوصاً إذا لاحظت أن هذا الذي جاء بتلك المعارف الخارقة كان رجلاً أمياً، نشأ وعاش، وشبّ وشاب، وحيّ ومات، بين أمة أمية، كانت لا تدرى ما الكتاب ولا الإيمان! .

كذلك أنباء الغيب التي تحدث بها القرآن - وهي كثيرة - يمكن إدراك وجه الإعجاز فيها بيسر وسهولة لكل منصف، اقرأ إن شئت فاتحة سورة الروم، لتعرف كيف أخبر القرآن صراحةً بامرٍ كان لا يزال مستتراً في ضمائر الغيب، بل كانت العوامل والظواهر لا تساعد عليه، ذلك أنه أخبر في وقت انتصر فيه الفرس على الروم في أدنى الأرض، بأن الروم سيدال لهم على الفرس وينصرون في بضع سنين؛ وكان كما قال .

ثم اقرأ قوله سبحانه مخاطباً لنبيه في موقف من مواقف الخصومة والمحاجة بينه وبين أعدائه اليهود: ﴿ قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (٩٤) وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴿٩٥﴾ (البقرة) وهذا من أبرز شواهد الإعجاز والتحدّي: إذ كيف يتسنى لرجل عظيم في موقفٍ من المواقف

خدمته به این نعمت، آن چیزی عسی تحسینیه شیء هو من ضئیه وحمده، وکذا فی
 مستغنیهم عذفاً، بی بی مستغنی قر واحد منهم، ان یقولون ویرضوهما ابی عمر
 حوتاً بحدیث حدیث عسی عسی محمد صلی اللہ علیہ وسلم، ویضوہ دعوتہ، ویشریحوہ منہ عسی
 نعمتہ، وکذا کذا دلت - یکن - فد عسی احد منهم ثبوت، بی صرفوہ وکذا
 مصروفین عنہ ثبوت، ثم سخن قرآن عیبہ ہ ہو بعد من دلت، بذات عقیب تک لآیة
 الحادیم حیرت - بی عسی حیدر ابی - بی نکر کو یوز احدہم نو بعضیہ سہروہ ہو
 حد حیرت - بی عسی - بعضیہ شیر حد بعضیہ - ہ، من سورة بقرہ لآیة: ۹۶.

کیست تک آیت مدنیہ قدمت ولا تزل فتنہ، عسی ان محمد صلی اللہ علیہ وسلم کان مؤید
 - برحق من ربہ، وانه بعد کان یسئلی قرآن من ثبوت حکیمہ عیبہ؟

۴۰. بعضی قرآن من ناحیہ لاسرار البلاغیة فلا یقدح فیہ ان جمہرۃ الناس الیوم لا
 یدرکونہا ولا یتذوقونہا، فون ذلك لا یرجع إلی خلق القرآن من أسرار البلاغۃ والبیان،
 ویرجع إلی جهل الناس باللغۃ العربیة وأسانیہا، وإلی فساد ذوقہم من غلیۃ العجمۃ
 عیبہم، ومعلوم أن عدم الإدراک لشیء، لا ینہض دلیلاً علی عدم ذلك الشیء؛ ونظیر
 ذلك أن عدم علمنا بلغۃ من اللغات الأجنبیة مثلاً، لا یلزم منہ أن ننکر أن فلاناً متفوقاً فی
 تلك اللغۃ بشہادۃ الإخصائین فیہا والحادقین لہا؛ بل نحن نؤمن بوجود لغات لا نعرف
 منہا شیئاً، كما نؤمن بوجود نابغین فیہا لا نعرفہم ولا نعرف من وجوہ نبوغہم شیئاً،
 انہم إلا عن طریق سماعنا لذلك من مصادر تثق بہا.

كذلكم القرآن الکریم، قد شهد الفنیون والإخصائون من حذاق اللغۃ العربیة، فی
 أزہی عصور التوفّر علیہا والتمہر فیہا، أنه کتاب فاق الكتب، وكلام بز سائر ضروب
 الكلام، وبلغ فی سموہ وتفوقہ حدود الإعجاز والإفحام، من ناحیة الفصاحة والبلاغۃ وما
 یحمل لہما من أسرار! ثم نُقل إلینا ذلك كله نقلاً متواتراً قاطعاً لا ظلّ فیہ للشك
 والنکران.

فلماذا لا نقبل هذا الحكم العادل، ومصادره كثيرة محترمة كل الاحترام؟!.

أليس ذلك تعصباً وعناداً، على حين أن الباب كان ولا يزال مفتوحاً أمام كل من
 یحذق علوم اللغۃ العربیة وأسانیہا، أن یتذوق أسرار البلاغۃ والإعجاز فی هذا القرآن، وأن
 یحکم هو نفسه بما حکم بہ الآلاف المؤلفۃ فی كل زمان ومکان!.

وإذا لم تر الهلالَ فسلم

لأناسٍ رأوه بالابصار

على أن لإعجاز القرآن ميداناً آخر فاطلبه إن شئت! والله المُستعان.

الشبهة العاشرة: يقولون: إن إعجاز القرآن للعرب لا يدلُّ على أن القرآن كلام الله، بل هو كلام محمد نَسبه إلى ربه لِيَسْتَمِدَّ قَدْسِيَّتَهُ من هذه النسبة؛ وإعجازه جاء من ناحية أن محمداً كان الفرد الكامل في بيانه بين قومه، لذلك جاء قرآنه الفرد الكامل أيضاً بين ما جاء به قومه، ولم يستطيعوا لهذا الاعتبار وحده أن يأتوا بمثله، شأن الرجل الفذ بين أقرانه في كل عصر.

ونجيب على هذه الشبهة بأجوبة خمسة:

أولها: أن كل مَنْ أوتى حظاً من حسن البيان وذوق البلاغة، يفرق بين أسلوب القرآن وأسلوب الحديث النبويّ فرقاً كبيراً بمثل الفرق الكبير بين مقدور الخالق ومقدور المخلوق، وها هما القرآن والحديث النبويّ، لا يزالان قائمين بيننا، يناديان الناس بهذا الفارق البعيد؛ إن كان لهم إحساسٌ في البيان وذوق في الكلام.

ولو كان لهذه الشبهة شيء من الوجاهة، لكان أولى الناس أن يرفعوا عقيرتهم بها هم أولئك العرب الخُلص الذين شافَهُم القرآن؛ لأنهم كانوا أحرصَ على تعجيز محمد وإسكاته للاعتبارات التاريخية المعروفة؛ لكنهم ما قالوا هذا؛ بل كانوا أكرمَ على أنفسهم من أن يقولوه، إيقاناً منهم بظهور المميّزات الفائقة بكلام الربوبية عن كلام النبوة، بحيث لا يلبس أحدهما بالآخر في شيء، وهكذا «مَنْ ذَاقَ عَرَفَ وَمَنْ حَرَّمَ انْحَرَفَ».

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَاحِحًا

وَأَفْتُهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ

الجواب الثاني: أن القرآن لم يأت الناسَ من الخلف؛ بل جاءهم من أوسع الأبواب، ودخل عليهم من طريق العرب الخُلصاء ذوى اللسن والبيان، وتحداهم من الناحية التي نبغوا فيها وهي صناعة الكلام: تلك الصناعة البيانية الفائقة التي وقفوا عليها مواهبهم وأنفقوا فيها حياتهم، حتى صارت موضع تنافسهم وسبقهم، وموضوع فخرهم وفوقهم؛ شأن سائر معجزات الله تعالى: لم تأت الناسَ إلا من الناحية المفهومة لهم كلَّ الفهم، وذلك ليظهر أمر الله واضحاً جلياً، لا لبسَ فيه ولا غموض، ولا شبهة ولا شكوك ﴿لَسَلَا يُكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ (١٦٥) ﴿النساء﴾

ومن هنا نعلم، والتاريخ يشهد، أن القرآن لو كان مصدره نفس محمد - كما يقول أولئك الملاحدة - لأمكن هؤلاء العرب البارزين في البيان أن يعرفوا أنه كلامه، بما أوتوا من ملكة النقد، وما وهبوا من نباهة الحسّ والذوق؛ ثم لأمكنهم أن يجاروه ولو شوطاً قريباً إن لم يمكنهم مجاراته شوطاً بعيداً؛ لا سيما أن القرآن قد اكتفى منهم في معرض التحدي بأن يأتوا بسورة من مثل أقصر سورته، أي بمثل ثلاث آيات قصار من بين تلك الآلاف الموثقة التي اشتمل عليها الكتاب العزيز، وأنت خير بأن هؤلاء لم تكن لتعييهم تلك المساجلة وهم فرسان ذلك الميدان، وأئمة الفصاحة والبيان، لو كان الأمر من صناعة محمد ﷺ وإنشائه، كما يزعم أولئك الخراصون؛ فما بالك وقد خرسست ألسنتهم، وخشعت أصوات الأجيال كلها من بعدهم!.

ومعلوم أن النابغة الفدّ من أي عصر من عصور، يستطيع أقرانه يسرّ وسهولة، أن يحاكوه مجتمعين ومنفردين في الشيء القليل، على فرض أنهم لا يستطيعون معارضته في الجميع أو الشيء الكثير.

الجواب الثالث: أن القرآن لو كان مصدره نفس محمد، لكان من الفخر له أن ينسبه إلى نفسه، ولأمكن أن يدعى به الألوهية فضلاً عن النبوة، ولكان مقدساً في نظر الناس وهو إله، أكثر من قداسته في نظرهم وهو نبي، ولما كان في حاجة إذاً إلى أن يلتمس هذه القدسية الكاذبة بنسبته القرآن إلى غيره ﴿فَمَالِ هَؤُلاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ (٧٨) (النساء).

الجواب الرابع: أن هؤلاء الملاحدة غاب عنهم أنهم يتحدثون عن أكرم شخصية عرفها التاريخ طهراً ونبلأ، وذهلوا عن أنهم يمسون أسمى مقامٍ اشتهر أمانةً وصدقاً، فكان ﷺ إذا مر بقومه يشيرون إليه بالبنان ويقولون: هذا هو الصادق الأمين؛ ثم صدروا عن رأيه، ورضوا بحكمه، والعقل المنصف قال ولا يزال يقول: ما كان هذا الأمين الصدوق ليدر الكذب على الناس ثم يكذب على الله ﴿وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٨) (المنافقون).

الجواب الخامس: أن هذه الشبهة وليدة الغفلة عن مضامين القرآن العلمية، وأنبائه الغيبية، وهداياته الخارجة عن أفق العادة في كافة النواحي البشرية، فردية كانت أو اجتماعية؛ لا سيما أن الآتي بهذا القرآن رجل أمي في أمة أمية كانت في أظلم عهود الجاهلية، أضف إلى ذلك ما سجل القرآن على النبي ﷺ من أخطاء في بعض اجتهاداته، ومن عتاب نحس تارة بلطفه، وأخرى بعنفه، ولو كان هذا التنزيل كلامه ما

سمح أن يسجل على نفسه ذلك كله، ولكن الملاحظة سفهوا أنفسهم، وزعموا رغم هذه البراهين اللائحة أن محمداً افترى القرآن على ربه، كذبوا وضلوا! ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (يوسف).

ذيل لهذه الشبهة: ويتصل بهذه الشبهة شبهة أخرى قد تعرض لبعض المأفونين؛

وهي أن هذا البعد الشاسع بين القرآن والحديث لم يجرى من ناحية أن القرآن كلام الله والحديث كلام محمد؛ إنما جاء من ناحية أن محمداً كان له ضربان من الكلام:

أحدهما: يحتفل به كل احتفال، ويعنى مزيد العناية بهتذييه وتنميته وتحضيره، وذلك هو ما سماه بالقرآن ونسبه إلى الله.

وثانيهما: يرسله إرسالاً غير معني بتحبيره وتحريره، وهو المسمى بالحديث النبوي،

ثم يقولون لترويح شبهتهم هذه: إن ذلك ليس بدعاً فيما نرى من آثار الأدباء والبلغاء، بل نحن نلاحظ أن الأديب الواحد يعلو كلامه الصادر عن تأمل وعناية وروية، علواً كبيراً عن كلامه المرسل على البديهة، حتى كأنهما لكاتبين اثنين، بينهما بعد ما بين المشرقين.

والجواب الأول: أن هذه الشبهة الجديدة مبنية على قياس فاسد، وهو تشبيه أدباء ذاك

العصر الزاهر الذي نزل فيه القرآن وسلمت فيه السليقة العربية، بأدباء هذا العصر المولدين الذين فسدت لغتهم، وتبليت ألسنتهم، وشتان ما بين الطبقتين، ويا بعد ما بين العصرين!!

أَيُّهَا الْمُنْكَحُ الثَّرِيًّا سُهَيْلًا

عَمْرَكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟

هِيَ شَامِيَّةٌ إِذَا مَا اسْتَقَلَّتْ

وَسُهَيْلٌ إِذَا مَا اسْتَقَلَّ يَمَانِ

فالتفاوت البعيد بين الكلام المرسل والكلام المحبر، لم يظهر إلا منذ فسد اللسان العربي، وتطرقت العجمة إلى المولدين من العرب وأشباههم، أما أولئك العرب الخالص الذين كانوا يتكلمون العربية بالسليقة، فلم يك منهمج أحدهم البياني مختلفاً هذا الاختلاف الكبير، تبعاً للإرسال والتحبير؛ بل العربي القح نهجه في الكلام نهج واحد، هو نهج السليقة الصافية والطبيعة السليمة، ولم يكن التحبير ليذهب به مذهب الذبذبة التي تجعل له أسلوبين متباينين في كلامه، بل قصاراه في تحبيره أن يحيط بأطراف موضوعه دون أن يند

عنه مقصدٌ من مقاصده، ودون أن يخرج عن أسلوبه الذي ينبع من نفسه وتفيض به سجيته العرياء؛ ذلك الأسلوب الذي يتعب أهل الفن منا أنفسهم في محاكاته وهيئات أن يبلغوه إلا بعد طول عناء!

على أن معاناة ذلك العربي القح إذا عانى التعميق والتزويق، لم تكن لتزيد كلامه روعةً وحسنًا، بل كانت تنزل به بمقدار ما يظن أحدنا أنها تصعد فيه؛ ولهذا كان العرب يعافون من الكلام ما ظهرت فيه آثار الصنعة والتكلف ويعدون ذلك من التفاضح النازل إلى مهواة العبي والتنتع؛ كما كانوا مأخوذين بالجيد السلس، وبالسهل الممتنع.

ولقد كان النبي ﷺ أبعد العرب عن هذا التعمل والتصنع والتحجير، حتى لقد نهى عن ذلك وناط به الهلاك والخسران، تدبر ما يرويه مسلم وأبو داود من أن النبي ﷺ قال: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ»^(١) والتنتع في الكلام: التعمق فيه والتفاضح، وروى الشيخان أنه ﷺ جاءه رجل من هذيل يخاصم في دية الجنين، فقال: يا رسول الله كيف أغرم دية من لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل، فمثل ذلك يطل، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعُ»^(٢) وفي رواية أنه قال: «أَسْجَعُ كَسَجْعِ الْأَعْرَابِ»^(٣) وفي رواية أخرى أنه قال: «أَسْجَعُ الْجَاهِلِيَّةِ

(١) صحيح: رواه مسلم (٢٦٧٠) وأبو داود (٤٦٠٨) وأحمد في «المسند» (٣٦٥٥) وأبو يعلى في «مسنده» (٥٠٠٤ - ٥٠٠٧ - ٥٢٤٢) والبزار في «مسنده» (١٨٧٨) والطبراني في «الكبير» (١٠٣٦٨) والمزى في «تهذيب الكمال» (٤٢ / ١٢) والديلمي في «مسند الفردوس» (٦٩٩٥) وابن حزم في «إحكام الأحكام» (٦ / ٢١٩).

(٢) صحيح: رواه البخاري (٥٤٢٦) ومسلم (١٦٨١) وأبو داود (٤٥٧٦) والنسائي في «الكبرى» (٧٠٢٢) وفي «المجتبى» (٤٨١٨) والبيهقي في «الكبرى» (١٥٩٠٩ - ١٦١٥٠ - ١٦١٨٢ - ١٦١٨٥ - ١٦١٨٦) والشافعي في «مسنده» (ص: ٣٤٨) وعبد الرزاق في «المصنف» (١٨٣٣٨ - ١٨٣٤٩) وأحمد في «المسند» (٧٦٨٩) ومالك في «الموطأ» (١٥٥٢) وأبو عوانة (٦١٩٤ - ٦١٩٥) والطحاوي في «مشكل معاني الآثار» (٣ / ١٨٧) والدارقطني في «العلل» (٩ / ٣٥٢) وابن بشكوان في «غوامض الأسماء» (١ / ٢٢٢) والخطيب في «الفصل للوصل المدرج» (٢ / ٧٠٨ - ٧١٣ - ٧١٤) والشافعي في «الأم» (٦ / ١٠٧).

(٣) رواها مسلم (١٦٨٢) وأبو داود (٤٥٦٨) والنسائي (٤٨٢١ - ٤٨٢٢ - ٤٨٢٣ - ٤٨٢٥ - ٤٨٢٦ - ٤٨٢٧ - ٤٨٢٨) وفي «الكبرى» (٧٠٢٦ - ٧٠٢٧ - ٧٠٢٩ - ٧٠٣٠ - ٧٠٣١ - ٧٠٣٢) وأبو عوانة (٦٢٠٠) وأحمد في «المسند» (١٨٢٠٢) والطبراني في «الكبير» (٩٧٨) والطحاوي في «

وكهانتها^(١) فأنت ترى أنه ﷺ ذم هذا السجع المصنوع، وجعل صاحبه من إخوان الكهّان ومن جهلة الجاهلية، وما ينبغي له ﷺ أن يذم شيئاً ثم يقع فيه!، وحاشاه وحاشا بيانه الشريف، من هذا الإسفاف والتعمل الخسيس!، ودونك السنة النبوية فاقراً منها ما شئت، فلن تجد إلا جيداً مطبوعاً، ومعاذ الله أن تجد فيها متكلفاً مصنوعاً، والقرآن أعلى في هذا الباب وأجل، ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴿١٧﴾﴾ (القمر).
الجواب الثاني: أن هذه الشبهة تخالف في أساسها ما هو واقعٌ معروف: ذلك أن القرآن الكريم منه ما نزل مفاجأةً على غير انتظار وتفكير، وبدون تلبث وتدبير، وهو أكثره؛ ومنه ما نزل بعد تشوفٍ واستشرافٍ وطول انتظار، وهو أقله، ومع هذا فأسلوبه الأعلى هو أسلوبه الأعلى؛ ونظمه المعجز هو نظمه المعجز؛ في الحالين على سواء.

تأمل ما جاء في سبب نزول قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾﴾ (الكهف: ٢٣، ٢٤) وهو أن اليهود قالت لقريش: سألوا محمداً عن الروح وعن أصحاب الكهف وعن ذى القرنين، فسألوه، فقال: «أتوني غداً أخبركم» ولم يستثن، فأبطأ عليه الوحي حتى شقَّ عليه، ثم نزلت الآيات جواباً لتلك الأسئلة، بعد تلك المدة الطويلة التي قدرها بعضهم بأربعين يوماً، وأنت إذا قرأتها لن تجد فرقاً بين أسلوبها وأسلوب كثرة القرآن الغامرة التي نزلت مباحثةً مفاجئة.

وهذا الذي يقال في القرآن يقال مثله في الحديث النبوي، فمنه ما كان وليد التفكير والتدبير والمشاورة والمداولة كحديثه ﷺ في شئون الحرب والصلح، ومنه ما كان وحي الساعة وإرسال البديهة، كحديثه الكبير فيما هو ظاهر من أمور الدين، ومنه ما كان وحي الله إليه يهبط به الأمين جبريل، كحديث المعتمر المتصمخ بالطيب، وقد جاء النبي ﷺ يسأله عن طيبه في عمرته هذه، فسكت النبي ﷺ ساعةً حتى جاءه الوحي، ولما سرى عنه قال أين السائل عن العمرة؟ فجيء به فقال ﷺ: «أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات وأما الجبة فأنزعها وأصنع في عمرتك ما تصنع في حجك»^(٢) رواه الشيخان.

= «شرح معان الآثار» (٣/ ٢٠٥) والدارقطني في «سننه» (٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣) والعسكري في «تصحيفات المحدثين» (١/ ٢٢٧).

(١) رواها أبو داود (٤٥٧٤) والنسائي (٤٨٢٨) وفي «الكبرى» (٧٠٣٢) والبيهقي في «الكبرى» (١٦١٩٣) والطبراني في «الكبير» (١١٧٦٧) وابن أبي عاصم في «الدييات» (ص: ٣٧).

(٢) صحيح: رواه البخاري (١٨٤٨ - ١٧٨٩ - ٤٣٢٩ - ٤٩٨٥) ومسلم (١١٨٠ - ١٦٧٤) وأبو داود =

نعرف هذه الظروف المختلفة لأحاديث رسول الله ﷺ، ولكنها مع اختلافها لم يختلف فيها الأسلوب النبوي، بل هو طراز واحد من أرقى الأساليب البشرية إن لم يكن أرقاها، وقلما تلحظ فيه تفاوتاً كثيراً، لا فرق في ذلك بين ما أرسله على البديهة، وما أجال فيه الرأي والاستشارة، وما نزل به وحى السنّة، وما احتفل به احتفالاً ممتازاً، بالمواقف المشهودة، والمجامع المحشودة.

إذن هما نمطان متميزان لا يشتبهان: نمط القرآن كله ونمط الحديث كله لكل منهما مسحة وبيان ودرجة في الفوق والسبق، بينها وبين الأخرى بعد ما بين شأنى الخالق والخلق، وفرق ما بين مكانتى السيد والعبد؛ فالقرآن يمتاز بمسحة بلاغية خاصة، وطابع بياني فريد، لا يترك باباً لأن يلتبس بغيره أو يشتبه بسواه، ولا يعطى الفرصة لأحد أن يعارضه أو يحوم حول حماه؛ بل من خصمه خصم، ومن عارضه خصم، ومن حاربه هزم. أما الحديث الشريف فهو وإن حلق في جوّ الفصاحة، وسما في جملة عن أساليب العرب، فإنه لا يزال في أرض العبودية لم يصل إلى سماء الإعجاز، وتُشبهه أساليب بعض خواص أصحابه، وبين حكم العرب المأثورة قرابة ماسّة وشبه قريب؛ بخلاف القرآن فإنه ليس كمثل بيان، لأنه كلام من ليس كمثل شىء، «وكلام الملوك ملوك الكلام».

- (١٨١٩) والترمذى (٨٣٥) والنسائى (٢٦٦٨ - ٢٧٠٩ - ٢٧١٠) وأحمد فى «المسند» (١٧٤٨٨) -
- (١٧٥٠٤) ومالك فى «الموطأ» (٧٢٨).

خاتمة المبحث

نحسب أننا أفضنا في هذا المبحث، ولكننا نعتقد أن هذه الإفاضة واجبٌ لا بد منه، ما دنا بصدد تسليح طلابنا متخصصي الدعوة والإرشاد، وهم على أهبة النزول إلى ميادين الوعظ العامة، وفيها المؤمن والجاهد، والمتدين والملحد، والإلهيون والطبيعيون، وفيها ضحايا الطوائف المعادية للإسلام، وصرعى المذاهب المتطرفة في العالم.

ونلفت نظرك إلى أن بعض ما ذكرناه في أدلة الوحي العلمية، قد اعتمدنا فيه على أدلة جدلية يؤمن بها المنكرون أكثر مما يؤمنون بآيات الله.

وإن أردت التوسع في هذا فارجع إلى ما كتبه العلامة «محمد فريد وجدى» في المجلد العاشر من مجلة الأزهر سنة ١٣٥٨ هـ وما كتبه من قبل في المجلد الخامس من مجلة الهدية الإسلامية سنة ١٣٥١ هـ، وما كتبه العلامة الشيخ محمد عبد الله دراز في كتابه: «النبا العظيم» وبالله تعالى التوفيق.

Marfat.com

Marfat.com

المبحث الرابع

في أول ما نزل وآخر ما نزل من القرآن

مدار هذا المبحث على النقل والتوقيف، ولا مجال للعقل فيه إلا بالترجيح بين الأدلة، أو الجمع بينها فيما ظاهره التعارض منها.

ومن فوائد الإمام بأول ما نزل وآخره، تمييز النسخ من المنسوخ فيما إذا وردت آيات، أو آيات على موضوع واحد، وكان الحكم في إحدى هذه الآيات يغير الحكم في الأخرى، ومن فوائده أيضاً معرفة تاريخ التشريع الإسلامى، ومراقبة سيره التدريجى، والوصول من وراء ذلك إلى حكمة الإسلام وسياسته في أخذه الناس بالهواذة والرفق، والبعد بهم عن غوائل الطفرة والعنف، سواء في ذلك هدم ما مردوا عليه من باطل، وبناء ما لم يحيطوا بعلمه من حق.

يضاف إلى هاتين الفائدتين فائدة ثالثة: هي إظهار مدى العناية التي أحيط بها القرآن الكريم، حتى عرف فيه أول ما نزل وآخر ما نزل، كما عرف مكه ومدنيه، وسفريه وحضرته، إلى غير ذلك، ولا ريب أن هذا مظهر من مظاهر الثقة به، ودليل على سلامته من التغيير والتبديل ﴿ لا تبديل لكلمات الله ذلك هو الفوز العظيم ﴾ (يونس).

وليس من غرضنا في هذا الباب أن نتحدث عن أول ما نزل وآخر ما نزل في كل تعليم من تعاليم الإسلام، فتلك غاية بعيدة المدى، ومجهود طويل جدير أن يُفرد بالتأليف، وله مواضع أخرى يمكن طلبه منها، إنما الميسور لنا أن نحدثك عن أمرين: أحدهما: أول ما نزل من القرآن على الإطلاق، وآخر ما نزل منه على الإطلاق، وهذا هو المقصود المهم.

الثاني: نماذج من أول ما نزل في بعض الأحكام التشريعية وآخر ما نزل منها؛ أي أوائل وأواخر إضافية مخصوصة مقيدة ببعض الأحكام.

أول ما نزل على الإطلاق:

ورد في ذلك أقوال أربعة:

القول الأول: وهو أصحها: أنه صدر سورة ﴿ اقرأ باسم ربك الذي خلق ﴾ (العلق) إلى

قوله سبحانه: ﴿ علم الإنسان ما لم يعلم ﴾ (د) ودليله ما يأتي:

١ - روى البخارى ومسلم (واللفظ للبخارى) عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت «أول ما بدى به رسول الله صلوات الله عليه من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح؛ ثم حُبَّ إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء، فيتحنث فيه «وهو التَّعبُد» الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله، ويتزوّد لذلك، ثم يرجع إلى خديجة فيتزوّد لمثلها، حتى جاءه الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك فقال: اقرأ! قلت: ما أنا بقارى، فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني، فقال: اقرأ! قلت: ما أنا بقارى، فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني، فقال: اقرأ! قلت: ما أنا بقارى، فأخذني فغطني الثالثة، ثم أرسلني فقال: ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق (١) خلق الإنسان من علق (٢) اقرأ وربك الأكرم (٣)﴾ وفى بعض الروايات «حتى بلغ ما لم يعلم» فرجع بها إلى خديجة يرجف فؤاده» (١) إلى آخر الحديث وهو طويل، وفلق الصبح: ضياؤه، والتحنث المراد به التعبُد وأصله ترك الحنث؛ لأن هذه الصيغة تدلُّ على التجنُّب والتنحى عن مصادرها ونظيره التهجُّد، والتأثم، والتحرُّج، وغطني بفتح الغين وتشديد الطاء المفتوحة أى ضمنى ضمًا شديدًا حتى كان لى غطيظ، وهو صوت من حبست أنفاسه بما يشبه الخنق، والجهد بفتح الجيم: يطلق على المشقة وعلى الوسع والطاقة، ويضم الجيم: يطلق على الوسع والطاقة لا غير، وهما روايتان.

٢ - وصحح الحاكم فى مستدركه، والبيهقى فى دلائله (٢) عن عائشة أيضًا رضي الله عنها أنها قالت: أول سورة نزلت من القرآن ﴿اقرأ باسم ربك﴾ (العلق: ١).

(١) صحيح: رواه البخارى (٣ - ٤٦٧٠ - ٦٥٨١) ومسلم (٤٠١) وأحمد فى «المسند» (٢٦٠٠١) والبيهقى فى «الكبرى» (١٧٤٩٩) وابن حبان فى «صحيحه» (٣٣) وإسحاق بن راهويه فى «مسنده» (٨٤٠) الالكافى فى «اعتقاد أهل السنة» (١٤١٠) وابن منده فى «الإيمان» (٦٨٣ - ٦٨٥) والقيسرانى فى «تذكرة الحفاظ» (٣ / ١١١٦) وابن حبان فى «الثقات» (٤٨ / ١) والفاكهى فى «أخبار مكة» (٢٤٣٠).

(٢) صحيح: رواه الحاكم (٢٨٧٣ - ٢٨٧٤ - ٣٩٥٣) والبيهقى فى «الكبرى» (١٨٢٢٢) عن عائشة، وابن أبى شيبة (٥ - ٨٤) عن مجاهد، و (٧ - ٨١ - ٨٢) عن عبيد بن عمير، و (٨ - ٨٣) عن أبى موسى.

۳- وصحح الطبرانی فی الكبير بسنده عن ابي رجاء العطاردی قال: كان أبو موسى یقرئنا فیجلسنا حلقةً وعلیه ثوبان أبيضان، فإذا تلا هذه السورة ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ قال: هذه أول سورة نزلت علی محمد ﷺ (۱).

۴- ووردت آثار فی هذا المعنى أيضاً فی بعضها زیادة تعرفها من رواية الزهري وهی (۲) أن النبی ﷺ كان بحراء إذ أتى الملك بنمط من ديباج مكتوب فيه ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ إلى ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (۵). أهد. والنمط بفتح النون والميم هو الثياب، والديباج هو الحرير.

القول الثاني: أن أول ما نزل إطلاقاً: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ (۱) (المدثر) واستدل أصحاب هذا الرأي بما رواه الشيخان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال: سألت جابر ابن عبد الله "أى القرآن أنزل قبل؟ فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ (۱) فقلت: أو ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ وفي رواية: نُبت أنه ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ (۱) فقال: أُحدِّثكم ما حدَّثنا به رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ: «إني جاورت بحراء، فلما قضيت جوارى نزلت، فاستبطنت الوادي «زاد في رواية»: فتوديت فنظرت أمامي وخلفي وعن يميني وعن شمالي، ثم نظرت إلى السماء فإذا هو (يعني جبريل) زاد في رواية: جالس على عرش بين السماء والأرض؛ فأخذتني رجفة، فأتيت خديجة، فأمرتهم فدثروني، فأنزل الله: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ (۱) فم فاندِر (۲) (۳).

(۱) صحيح: رواه الحاكم (۲۸۷۲) وأبو نعيم في «الحلية» (۵۸۴) والفاكهي في «أخبار مكة» (۲۳۰۲) ثلاثتهم من طريق قرة بن خالد عن أبي رجاء العطاردی عن أبي موسى، قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وله شاهد بإسناد صحيح على شرط مسلم، وقال الهيثمي: رواه الطبرانی ورجاله رجال الصحيح، «مجمع الزوائد» (۱۳۹ / ۷).

أقول: وهو كما قالا، أما قول المصنف: وصحح الطبرانی في «الكبير» بسنده، وعزو الهيثمي الحديث للطبرانی، فإني بحثت عنه جاهداً فلم أقف في «الكبير» ولا في شيء من مصنفات الطبرانی، والله أعلم.

(۲) ضعيف: رواه الحاكم (۳۹۵۵) وقال: فسمعت أبا علي الحافظ يقول: ذكر جابر في إسناده وهم.

(۳) صحيح: رواه البخاري (۴۶۳۸ - ۴۶۴۰) ومسلم (۴۰۷) والنسائي في «الكبرى» (۱۱۶۳۲) وفي «التفسير» (۶۵۱ - ۶۵۲) وأحمد في «المسند» (۱۳۸۷۵ - ۱۳۸۷۶ - ۱۴۷۹۲) وابن حبان في «صحيحه» (۳۴ - ۳۵) وأبو يعلى في «مسنده» (۱۹۴۸ - ۱۹۴۹ - ۲۲۲۵).

لكن هذه الرواية ليست نصاً فيما نحن بسبيله من إثبات أول ما نزل من القرآن إطلاقاً، بل تحتّم أن تكون حديثاً عما نزل بعد فترة الوحي، وذلك هو الظاهر من رواية أخرى رواها الشيخان أيضاً، عن أبي سلمة عن جابر أيضاً «فبينما أنا أمشي إذ سمعتُ صوتاً من السماء فرفعتُ بصرى قبلَ السماء، فإذا الملكُ الذي جاءني بحِراءَ قاعدٌ على كُرسيٍّ بين السماء والأرض فجئتُ حتى هويت إلى الأرض، فجئتُ أهلي، فقلتُ: زملوني فزملوني، فأنزلَ اللهُ تعالى ﴿يا أيها المدثر (١) قم فأندِر (٢) وربك فكبر (٣) وثيابك فطهر (٤) والرجز فاهجر (٥)﴾ (١) قال أبو سلمة: والرجز: الأوثان. اهـ.

قلت: وجئتُ على وزن فرحت معناه ثقلَ جسمي عن القيام، وسببه فزع الرسول وخوفه ﷺ.

فظاهر هذه الرواية يدلُّ على أن جابراً استند في كلامه على أن أول ما نزل من القرآن هو المدثر، إنى ما سمعه من رسول الله ﷺ وهو يحدث عن فترة الوحي، وكأنه لم يسمع بما حدث به رسول الله ﷺ عن الوحي قبل فترته، من نزول الملك على الرسول في حراء بصدر سورة اقرأ - كما روت عائشة - فاقنصر في إخباره على ما سمع ظاناً أنه ليس هناك غيره، اجتهاداً منه؛ غير أنه أخطأ في اجتهاده بشهادة الأدلة السابقة في القول الأول، ومعلوم أن النص يقدم على الاجتهاد، وأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال، سقط به الاستدلال؛ فبطل إذا القول الثاني وثبت الأول.

القول الثالث: أن أول ما نزل هو سورة الفاتحة، وقد استدل أصحاب هذا الرأي بما رواه البيهقي في الدلائل بسنده عن ميسرة عمر بن شرحبيل أن رسول الله ﷺ قال لخديجة: «إنى إذا خلوتُ وحدي سمعتُ نداءً فقد والله خشيتُ على نفسي أن يكون هذا أمراً» قالت: معاذ الله، ما كان الله ليفعل بك، إنك لتؤدى الأمانة، وتصل الرحم، وتصدق الحديث، فلما دخل أبو بكر ذكرتُ خديجةً حديثه له وقالت: اذهب مع محمد إلى ورقة، فانطلقا فقصاً عليه فقال: «إذا خلوتُ وحدي سمعتُ نداءً خلفي يا محمدُ يا محمدُ، فانطلقُ هارباً في الأفق» فقال: لا تفعل إذا أتاك فائت حتى تسمع ما

(١) صحيح: رواه البخارى (٤٦٤٢ - ٣٠٦٦ - ٤٦٧١) ومسلم (٤٠٤) والترمذى (٣٣٢٥) والنسائى فى «الكبرى» (١١٦٣١) وأحمد فى المسند (١٤٠٧٤) والبيهقى فى «الكبرى» (١٨٢٢٠) وعبد الرزاق فى «المصنف» (٩٧١٩) وابن أبى الدنيا فى «الهواتف» (١).

يقول، ثم اتنى فأخبرنى، فلمّا خلا ناداه: يا محمد قل: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (١) الحمد لله رب العالمين ﴿٢﴾ حتى بلغ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (٧) ولكن هذا الحديث لا يصلح للاحتجاج به على أولية ما نزل مطلقاً، وذلك من وجهين:

أحدهما: أنه لا يفهم من هذه الرواية أن الفاتحة التي سمعها الرسول ﷺ كانت في فجر النبوة أول عهده بالوحي الجلى وهو في غار حراء، بل يفهم منها أن الفاتحة كانت بعد ذلك العهد، وبعد أن أتى الرسول إلى ورقة، وبعد أن سمع النداء من خلفه غير مرة، وبعد أن أشار عليه ورقة أن يثبت عند هذا النداء حتى يسمع ما يلقي إليه، وليس في هذا؛ إنما هو فيما نزل أول مرة.

الثاني: أن هذا الحديث مرسل سقط من سنده الصحابي، فلا يقوى على معارضة حديث عائشة السابق في بدء الوحي، وهو مرفوع إلى النبي ﷺ، فبطل إذاً هذا الرأي الثالث وثبت الأول أيضاً.

بيد أن صاحب الكشاف عزاً هذا القول الثالث إلى أكثر المفسرين، ولكن ابن حجر فنده فيما ذهب إليه من هذا العزو، وصرح بأن هذا القول لم يقل به إلا عدد أقل من القليل.

القول الرابع: أن أول ما نزل هو ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ واستدل قائلوه بما أخرجه الواحدى بسنده عن عكرمة والحسن قالا: «أول ما نزل من القرآن ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ وأول سورة: اقرأ» وهذا الاستدلال مردود من ناحيتين أيضاً: إحداهما: أن الحديث مرسل كسابقه فلا يناهض المرفوع.

الثانية: أن البسمة كانت بطبيعة الحال تنزل صدرًا لكل سورة، إلا ما استثنى، إذن فهي نارلة مع ما نزل من صدر سورة اقرأ، فلا يستقيم اعتبار الأولية في نزولها قولاً مستقلاً برأسه.

آخر ما نزل على الإطلاق:

اختلف العلماء في تعيين آخر ما نزل من القرآن على الإطلاق، واستند كل منهم إلى آثار ليس فيها حديث مرفوع إلى النبي ﷺ، فكان هذا من دواعي الاشتباه، وكثرة الخلاف على أقوال شتى:

الأول: أن آخر ما نزل، قول الله تعالى في سورة البقرة الآية ٢٨١: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا

ترجعون فيه إلى الله ثم توفي كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون ﴿﴾ أخرجه النسائي من طريق
عكرمة عن ابن عباس، وكذلك أخرجه ابن أبي حاتم قال: أخر ما نزل من القرآن كله
﴿﴾ واثقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله ﴿﴾ الآية، وعاش النبي ﷺ بعد نزولها تسع ليالٍ، ثم
ماتت لليلتين خلتا من ربيع الأول (١).

الثاني: أن أخر ما نزل هو قول الله تعالى في سورة البقرة أيضاً الآية ٢٧٨: ﴿﴾ يا أيها
الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ﴿﴾ (٢٧٨) أخرجه البخاري عن ابن
عباس والبيهقي عن ابن عمر (٢).

الثالث: أن أخر ما نزل آية الدين في سورة البقرة أيضاً الآية: ٢٨٢، وهي قوله
سبحانه: ﴿﴾ يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ﴿﴾ إلى قوله سبحانه:
﴿﴾ واللد بكل شيء عليم ﴿﴾ وهي أطول آية في القرآن، أخرجه ابن جرير عن سعيد بن
المنسيب: «أنه بلغه أن أحدث القرآن عهداً بالعرش آية الدين».

أخرج أبو عبيد في الفضائل عن ابن شهاب قال: «أخر القرآن عهداً بالعرش آية الربا
وآية الدين».

ويمكن الجمع بين هذه الأقوال الثلاثة بما قاله السيوطي رحمته من أن الظاهر أنها
نزلت دفعة واحدة كترتيبها في المصحف لأنها في قصة واحدة، فأخبر كل من بعض ما
نزل بأنه أخر، وذلك صحيح.

أقول: ولكن النفس تستريح إلى أن أخر هذه الثلاثة نزولاً هو قول الله تعالى:
﴿﴾ واثقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله ثم توفي كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون ﴿﴾ (البقرة)
وذلك لأمرين:

أحدهما: ما تحمله هذه الآية في طياتها من الإشارة إلى ختام الوحي والدين، بسبب
ما تحت عليه من الاستعداد ليوم المعاد، وما تنوّه به من الرجوع إلى الله، واستيفاء الجزاء
العادل من غير غبن ولا ظلم؛ وذلك كله أنسب بالختم من آيات الأحكام المذكورة في
سياقها.

(١) ورواه أيضاً ابن أبي شيبة (٣٠٢١٤) عن السدي و (٣٠٢١٥) عن عطية العوفي.

(٢) صحيح: رواه البخاري (٤٥٤٤) عن ابن عباس، وأحمد (٢٤٨ - ٢٤٦) والدارمي (١٢٩) والطبري
في «التفسير» (٣ / ١١٤) والبيهقي عن ابن عباس.

ثانيهما: التنصيص في رواية ابن أبي حاتم السابقة على أن النبي ﷺ عاش بعد نزولها تسع ليال فقط، ولم تظفر الآيات الأخرى بنص مثله.

الرابع: أن آخر القرآن نزولاً قول الله تعالى في سورة آل عمران: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ مِّمَّنْ ذَكَرَ أَبُو أُتْنَى﴾ (الآية: ١٩٥) ودليل هذا القول ما أخرجه ابن مردويه من طريق مجاهد عن أم سلمة أنها قالت: آخر آية نزلت هذه الآية: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ﴾ إلى آخرها، وذلك أنها قالت: يا رسول الله! أرى الله يذكر الرجال ولا يذكر النساء فنزلت: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (النساء: ٣٢) ونزل ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ (الأحزاب: ٣٥) ونزلت هذه الآية، فهي آخر الثلاثة نزولاً، وآخر ما نزل بعدما كان ينزل في الرجال خاصة.

ومن السهل رد الاستدلال بهذا الخبر على آخر ما نزل مطلقاً، وذلك لما يصرح به الخبر نفسه من أن الآية المذكورة آخر الثلاثة نزولاً وآخر ما نزل بالإضافة إلى ما ذكر فيه النساء؛ أي فهي خير مقيد لا مطلق، وليس كلامنا فيه.

الخامس: أنه آية ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ (النساء: ٩٣) واستدلوا بما أخرجه البخاري وغيره عن ابن عباس، قال: هذه الآية: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ هي آخر ما نزل، وما نسخها شيء^(١)، ولا يخفى عليك أن كلمة «وما نسخها شيء» تشير إلى أن المراد من كونها آخر ما نزل، أنها آخر ما نزل في حكم قتل المؤمن عمداً، لا آخر ما نزل مطلقاً.

السادس: أن آخر آية نزلت ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ وهي خاتمة سورة النساء الآية ١٧٦، وأن آخر سورة نزلت سورة «براءة» واستند صاحب هذا الرأي إلى ما يرويه البخاري ومسلم عن البراء بن عازب أنه قال: آخر آية نزلت: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ وآخر سورة نزلت «براءة»^(٢) ويمكن نقض هذا الاستدلال بحمل الخبر

(١) صحيح: رواه البخاري (٤٣١٤) ومسلم (٧٤٥٧) وأبو داود (٤٢٧٣) والنسائي في «المجتبى» (٤٠١١ - ٨٤٧٩) وفي «الكبرى» (٧٠٧٠ - ١١١١٥) والبيهقي في «الكبرى» (١٦٢٥٢ - ١٦٢٥٤) وفي «الشعب» (٢٩٦ - ٢٩٧) عن ابن عباس.

(٢) صحيح: رواه البخاري (٦٧٤٤) ومسلم (٤١٢٨) وأبو داود (٢٨٨٨) والترمذي (٣٠٤١) وأحمد =

المذكور على أن الآية آخر ما نزل في المواثيق وأن السورة آخر ما نزل في شأن تشريع القتال والجهاد، فكلاهما آخر إضافي لا حقيقي.

السابع: أن آخر ما نزل سورة المائدة، واحتج صاحب هذا القول برواية للترمذي والحاكم^(١) في ذلك عن عائشة رضي الله عنها، ويمكن رده بأن المراد أنه آخر سورة نزلت في الحلال والحرام، فلم تُنسخ فيها أحكام، وعليه فهي آخر مقيد كذلك.

الثامن: أن آخر ما نزل هو خاتمة سورة براءة: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ إلى آخر السورة، رواه الحاكم وابن مردويه عن أبي بن كعب^(٢)، ويمكن نقضه بأنها آخر ما نزل من سورة براءة لا آخر مطلق؛ ويؤيده ما قيل من أن هاتين الآيتين مكتبتان بخلاف سائر السورة، ولعل قوله سبحانه: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ...﴾ (التوبة: ١٢٩) إلخ، يشير إلى ذلك من حيث عدم الأمر فيه بالجهاد عند تولى الأعداء وإعراضهم.

التاسع: أن آخر ما نزل هو آخر سورة الكهف ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَادِقًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾^(٣) أخرجه ابن جرير عن معاوية بن أبي سفيان^(٤)، قال ابن كثير: «هذا أثر مشكك، ولعله أراد أنه لم ينزل بعدها آية تنسخها ولا تغير حكمها بل هي مثبتة محكمة». اهـ. وهو يفيد أنها آخر مقيد لا مطلق.

العاشر: أن آخر ما نزل هو سورة ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ (سورة النصر) رواه

= في «المسند» (١٨١٦٤) وأبو يعلى في «المسند» (١٧٢٣) والنسائي في «الكبرى» (٦٣٢٦) - (١١١٣٣) والبيهقي في «الكبرى» (١٢٥٢٤ - ١٢٥٢٧) وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٢١٣) - (٣٠٢١٨).

(١) صحيح: رواه الترمذي (١٠٦٣) من حديث عبد الله بن عمرو، ولم أقف عليه عند الترمذي من رواية عائشة، لكن رواه الحاكم (٣٢١٠) وأحمد في «المسند» (٢٥٠٢٠) والنسائي في «الكبرى» (١١١٣٨ - ١٤٣٠٢) من حديث عائشة، ورواه الحاكم (٣٢١١) والبيهقي في «الكبرى» من حديث ابن عمر.

(٢) صحيح: رواه الحاكم (٣٢٩٦) وأحمد (٢٠٧٢٠) والطبراني في «الكبير» (٥٣٣) والضياء في «المختارة» (١١٥٦) من حديث أبي، قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقال الضياء: إسناده حسن.

(٣) صحيح: ورواه الطبراني في «الكبير» (٣٩٢ / ١٩) رقم (٩٢١) وفي «مسند الشاميين» (٢٥٦٥) قال الهيثمي: ورجاله ثقات، «مجمع الزوائد» (١٤ / ٧).

مسلم عن ابن عباس^(۱) ولكنك تستطيع أن تحمل هذا الخبر على أن هذه السورة آخر ما نزل مُشعراً بوفاة النبي ﷺ ، ويؤيده ما روى من أنه ﷺ قال حين نزلت: «نُعِيَتْ إِلَى نَفْسِي»^(۲) وكذلك فهم بعض كبار الصحابة، كما ورد أن عمر رضي الله عنه بكى حين سمعها وقال: «الكمال دليل الزوال» ويحتمل أيضاً أنها آخر ما نزل من السور فقط، ويدل عليه رواية ابن عباس: آخر سورة نزلت من القرآن جميعاً ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴿١﴾﴾ تلك أقول عشرة، عرفتها وعرفت توجيهها، ورأيت أن الذي تستريح إليه النفس منها هو أن آخر القرآن نزولاً على الإطلاق قول الله في سورة البقرة الآية ۲۸۱: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ وأن ما سواها أواخر إضافية أو مقيدة بما علمت، لكن القاضي أبا بكر في الانتصار يذهب مذهباً آخر إذ يقول: «هذه الأقوال ليس فيها شيء مرفوع إلى النبي ﷺ ، وكلُّ قال بضرب من الاجتهاد وغلبة الظن، ويحتمل أن كلا منهم أخبر عن آخر ما سمعه من النبي ﷺ في اليوم الذي مات فيه أو قبل مرضه بقليل، وغيره سمع منه بعد ذلك وإن لم يسمعه هو». اهـ. وكأنه يشير إلى الجمع بين تلك الأقوال المتشعبة بأنها أواخر مقيدة بما سمع كل منهم من النبي ﷺ ، وهي طريقة مريحة، غير أنها لا تلقى ضوءاً على ما عسى أن يكون قد اختتم الله به كتابه الكريم.

مثلاً من أوائل وأواخر مخصوصة:

نضع بين يديك هنا مثلين من أوائل وأواخر مخصوصة ببعض الأحكام الشرعية لتلاحظ فيهما سير التشريع الإسلامي وتدرجه الحكيم.

۱- ما نزل في الخمر:

روى الطيالسي في مسنده عن ابن عمر قال: نزل في الخمر ثلاث آيات، فأول شيء:

(۱) صحيح: رواه مسلم (۷۴۶۲) والنسائي في «الكبرى» (۱۱۷۱۳) والطبراني في «الكبير» (۱۰۷۳۶) وفي «الأوسط» (۷۲۶۳) وابن أبي شيبة في «المصنف» (۱۵۱) عن ابن عباس.

(۲) صحيح: رواه أحمد في «المسند» (۱۸۷۶ / ۳۳۴۳) والدارمي (۷۹) والطبراني في «الكبير» (۱۱۹۰۷ / ۱۰۲۷ / ۲۶۷۶) وفي «الأوسط» (۵۲۸) (۸۸۷) عن ابن عباس.

قال الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح.

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ الآية، فقيل: حرمت الخمر، فقالوا: يا رسول الله دعنا نتنع بها كما قال الله، فسكت عنهم، ثم نزلت هذه الآية ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ فقيل حرمت الخمر، قلوا: يا رسول الله لا نشربه قرب الصلاة فسكت عنهم، ثم نزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ فقال رسول الله ﷺ: «حُرِّمَتْ خَمْرُ».

٢- ما نزل في أمر الجهاد والدفاع:

ثم يشرع الجهاد دفاعاً في صدر الإسلام على الرغم من أن الأذى كان يُصَبُّ على المسلمين من أعدائهم صباحاً بل كان الله يأمر بالعفو والصفح، ومن ذلك قوله سبحانه في سورة البقرة الآية ١٠٩: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (١٠٩) فكانت أمراً صريحاً لهم بالعفو والصفح حتى يأتي الله بأمره فيهم من القتال؛ ويتضمن ذلك النهي عن القتال حتى يأتي أمر الله، ثم شرع القتال دفاعاً في السنة الثانية من الهجرة، بقوله تعالى في سورة الحج الآيات ٣٩، ٤٠، ٤١: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ (٣٩) الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبَّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (٤٠) الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ (٤١).

ثم حضَّ الله عليه حضاً شديداً في آخر الأمر، فنزلت سورة «براءة» وهي من آخر ما نزل من القرآن، وفيها قوله سبحانه: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ (التوبة: ٣٦) وقوله: ﴿إِنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (١) وقوله: ﴿إِلَّا تَنْفَرُوا يُعَذِّبَكُمُ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٣٩).

شبهة في هذا المقام:

بقي أن ندحض شبهة أثرت حول تعيين آخر ما نزل من القرآن، قالوا: لماذا لا تكون آية المائدة آخر ما نزل من القرآن؟ وهي قوله سبحانه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (الآية: ٣) مع أنها صريحة في أنها إعلام بإكمال الله لدينه في ذلك اليوم المشهود الذي نزلت فيه، وهو يوم عرفة في حجة الوداع بالسنة العاشرة من الهجرة؛ والظاهر أن إكمال دينه لا يكون إلا بإكمال نزول القرآن، وإتمام جميع الفرائض والأحكام؟.

والجواب: أن هناك قرآناً نزل بعد هذه الآية حتى بأكثر من شهرين، ولعلك لم تنس أن آية: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ (البقرة: ٢٨١) كانت آخر الآيات نزولاً على الإطلاق، وأن النبي ﷺ عاش بعدها تسع ليال فقط، وتلك قرينة تمنعنا أن نفهم إكمال نزول القرآن من إكمال الدين في آية المائدة المذكورة، والأقرب أن يكون معنى إكمال الدين فيها يومئذ هو إنجازه وإقراره، وإظهاره على الدين كله ولو كره الكافرون، ولا ريب أن الإسلام في حجة الوداع كان قد ظهرت شوكته وعلت كلمته، وأدب له على الشرك وحزبه، والكفر وجنده، والنفاق وحشراته؛ حتى لقد أُجلى المشركون عن البلد الحرام، ولم يخالطوا المسلمين في الحج والإحرام، قال ابن جرير في تفسير الآية المذكورة: «الأولى أن يتأول على أنه أكمل لهم دينهم بإقرارهم بالبلد الحرام، وإجلاء المشركين عنه، حتى حجَّ المسلمون لا يخالطهم المشركون» وأيد هذا التأويل بما رواه عن ابن عباس قال: «كان المشركون والمسلمون يحجُّون جميعاً، فلما نزلت سورة براءة نفى المشركون عن البيت، وحجَّ المسلمون لا يشاركونهم في البيت الحرام من المشركين، فكان ذلك من تمام النعمة ﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ نسال الله أن يتم علينا نعمته آمين.

ملاحظة: لعلك بعد تحقيق أول ما نزل وآخره، تستطيع أن تستدرك على ما أسلفناه في المبحث الثالث، تقديراً لمدة نزول القرآن على النبي ﷺ ناقلين إياه عن بعض محققى تاريخ التشريع الإسلامى، ذلك أنه اعتبر يوم التاسع من ذى الحجة سنة عشر من

الهجرة، هو آخر أيام النزول وكأنه اعتمد على ما فهمه في قوله سبحانه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ...﴾ (المائدة: ٣) من أنه إكمالٌ للدين بإكمال نزول القرآن، لكنك قد علمت ما فيه

فلتضيف أنت إلى تلك المدة التي ذكرها اثنين وسبعين يومًا، هي عدة الفرق بين التسعة والواحد والثمانين يومًا، إذ إن آية ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ عاش النبي ﷺ بعدها أحدًا وثمانين يومًا كما روى، وآية ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ (البقرة: ٢٨١) عاش ﷺ بعدها تسعة فقط كما عرفت.

أما مبدأ نزول الوحي بالقرآن فمعلوم أنه كان في اليوم الذي هبط فيه جبريل على النبي ﷺ بغار حراء بصدر سورة اقرأ، وقد قالوا: إنه يوافق السابع عشر من رمضان، واعتمدوا في ذلك على قوله سبحانه في سورة الأنفال الآية ٤١: ﴿إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَيْهِ عَبْدُنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقِيهِ الْجَمْعَانَ﴾ فجعل يوم الفرقان هو يوم التقاء الجمعين في غزوة بدر. وكان يوافق السابع عشر من رمضان على ما ذكره بعض أصحاب المغازي والسير.

ولا ريب أن هذا احتمالٌ في الآية مقبول، ولكن هذا الاحتمال لا يكفي في مثل هذا المقام، لأنه احتمالٌ مرجوحٌ، وظاهر الأدلة على خلافه؛ ذلك لأن السنة الصحيحة جاء فيها ما يفيد صراحة أن أرجى ما تكون ليلة القدر التي نزل فيها القرآن، في الوتر في العشر الأخير من رمضان، وإلى ذلك ذهب جمهور العلماء، بل ثبت من طريق صحيح يرويه البخاري أيضًا أنه ﷺ قال: «الْتَمِسُوهَا فِي سَابِعَةِ تَبَقَى، فِي تَاسِعَةِ تَبَقَى» أي اطلبوا ليلة القدر ليلة الحادي والعشرين أو ليلة الثالث والعشرين من ذلك الشهر، وهو مذهب الشافعي رحمته الله، ولا جدال في أن هذه نصوصٌ تنافي أن تكون ليلة القدر ليلة السابع عشر من رمضان.

ثم إن هذه الآية التي استدلل بها هؤلاء ليست نصًا صريحًا في أن المراد بما أنزله الله على عبده يوم الفرقان هو ما أنزله على نبيه ليلة القدر من القرآن، بل الظاهر أن قوله سبحانه: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾ (الأنفال: ٤١) معناه وما أنزلنا على عبدنا محمد ﷺ من الوحي والملائكة والفتح في ذاك اليوم المشهود الذي فرق الله فيه بين الحق والباطل، وبين الإسلام والكفر، في أول موقعة تاريخية انتصف فيها الإسلام من أعدائه،

وقام للمسلمين بسببها شوكةٌ ودولةٌ وسلطان، «وهي غزوة بدر الكبرى» وإلى هذا الرأي جنح أكثر المفسرين، ويؤيده سياق النظم القرآني الكريم؛ فإن الآية نزلت لترويض قلوب المسلمين على الرضا بما شرع الله في قسمة الغنائم، وليقطعوا أطماعهم من الخمس الذي قضى الله أن يكون له لا لهم، وليقنعوا بعد ذلك بالأربعة الأخماس الباقية؛ فإن الفضل في هذه الغنائم إنما هو لله قبلهم؛ هو الذي أنزل في هذا اليوم ما أنزل من هدايات وبشائر ثبتت قلوبهم، وهو الذي أنزل مدداً من لدنه ملائكةً مقربين كثيرين وهو الذي سخر سائر أسباب الانتصار المعروفة في هذه المعركة العظيمة، وإذا كان الفضل يرجع إلى الله في هذا الانتصار، فأطيعوا أيها المسلمون أمره في قسمة الغنائم المتخلفة عنه ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤١﴾﴾ (الأنفال).

المبحث الخامس

في أسباب النزول

القرآن الكريم قسمان: قسم نزل من الله ابتداءً غير مرتبط بسبب من الأسباب الخاصة، إنما هو لمحض هداية الخلق إلى الحق؛ وهو كثير ظاهر لا يحتاج إلى بحث ولا بيان، وقسم نزل مرتبطاً بسبب من الأسباب الخاصة؛ وهو موضوع بحثنا الآن، غير أننا لا نريد أن نستعرض جميع الآيات التي جاءت على أسباب، فذلك شأو بعيد، وقد انتدب له جماعة أفردوه بالتأليف، منهم على بن المديني شيخ البخاري، ومنهم الواحدي والجعبري وابن حجر، ومنهم السيوطي الذي وضع فيه كتاباً حافلاً محرراً سماه: (لباب النقول في أسباب النزول).

إنما غرضنا في هذا المبحث أن نحيطك علماً بأسباب النزول من أطرافه الأحد عشر وهي معنى سبب النزول، وفوائد معرفة أسباب النزول، وطريق هذه المعرفة، والتعابير عن سبب النزول، وحكم تعدد الأسباب والنازل واحد، وتعدد النازل والسبب واحد، والعموم والخصوص بين الشارع وسببه، وتحقيق الخلاف في عموم اللفظ وخصوص سببه، وأدلة الجمهور في ذلك، وشبهات المخالفين وتفنيدها، وشيئه بالسبب الخاص مع اللفظ العام.

١- معنى سبب النزول:

سبب النزول هو ما نزلت الآية أو الآيات متحدثةً عنه أو مبينةً لحكمه أيام وقوعه، والمعنى أنه حادثة وقعت في زمن النبي ﷺ، أو سؤال وجه إليه، فنزلت الآية أو الآيات من الله تعالى بيان ما يتصل بتلك الحادثة، أو بجواب هذا السؤال؛ سواء أكانت تلك الحادثة خصومةً دبت، كالخلاف الذي شجر بين جماعة من الأوس وجماعة من الخزرج، بدسيسة من أعداء الله اليهود حتى نادوا: السلاح السلاح، ونزل بسببه تلك الآيات الحكيمة من سورة آل عمران من أول قوله سبحانه: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا فِرْيَقًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ ﴾ (آل عمران: ١٠٠) إلى آيات أخرى بعدها هي من أروع ما ينفر من الانقسام والشقاق ويرغب في المحبة والوحدة والاتفاق، أم كانت

تلك الحادثة خطأ فاحشاً ارتكب، كذلك السكران الذي أمّ الناس في صلاته وهو في نشوته، ثم قرأ السورة بعد الفاتحة فقال: «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ أَعْبُدُوا مَا تَعْبُدُونَ» وحذف لفظ (لا) من «لا أَعْبُدُ» فنزلت الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ في سورة النساء: (الآية: ٤٣).

أم كانت تلك الحادثة تمنياً من التمنيات، ورجبةً من الرغبات، كمواقفات عمر رضي الله عنه التي أفردتها بعضهم بالتأليف، ومن أمثلتها ما أخرجه البخاري وغيره عن أنس رضي الله عنه قال: قال عمر: «وافقتُ ربِّي في ثلاث: قلت يا رسول الله لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى فنزلت: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ (البقرة: ١٢٥) وقلت يا رسول الله: إن نساءك يدخلُ عليهنَّ البرُّ والفاجرُ، فلو أمرتهنَّ أن يحتجبنَّ، فنزلت آية الحجاب^(١)، واجتمعَ على رسول الله صلوات الله عليه نساؤه في الغيرة فقلتُ لهن: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ﴾ فنزلت كذلك^(١). اهـ. وهذه في سورة التحريم الآية: ٥.

وسواء أكان ذلك السؤال المرفوع إلى النبي صلوات الله عليه يتصل بأمر مضى نحو قوله سبحانه في سورة الكهف الآية ٨٣: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْقُرْنَيْنِ...﴾ إلخ، أم يتصل بحاضر نحو قوله تعالى في سورة الإسراء الآية ٨٥: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ أم يتصل بمستقبل نحو قوله جل ذكره في سورة النازعات: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا (٤٢)﴾ إلخ.

والمراد بقولنا (أيام وقوعه) الظروف التي ينزل القرآن فيها متحدثاً عن ذلك السبب، سواء أوقع هذا النزول عقب سببه مباشرة، أم تأخر عنه مدةً لحكمة من الحكم، كما حدث ذلك حين سألت قريش رسول الله صلوات الله عليه عن الروح وأصحاب الكهف وذى القرنين، فقال صلوات الله عليه «غداً أخبركم» ولم يستثن (أى لم يقل إلا أن يشاء الله) فأبطأ عليه الوحي خمسة عشر يوماً، على ما رواه ابن إسحاق، وقيل ثلاثة أيام، وقيل أربعين يوماً، حتى شقَّ عليه ذلك، ثم نزلت أجوبة تلك المقترحات، وفي طيها يرشد الله تعالى رسوله إلى أدب

(١) صحيح: رواه البخاري (٣٩٣) (٤٢١٣) والترمذي (٢٩٦٠) وأحمد في «المسند» (١٥٨ - ٢٥٢ - ١٦١) والبخاري في «سننه» (٢٢٠) وابن حبان في «صحيحه» (٦٨٩٦) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٧٩٠) والطبراني في «المعجم الصغير» (٨٦٩).

الاستثناء بالمشيئة ويقول له في سورة الكهف الآيتان ٢٣ ، ٢٤ : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا (٢٣) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَادْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنِّي رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا ﴾ .

ثم إن كلمة (أيام وقوعه) في تعريف سبب النزول، قيدٌ لا بد منه للاحتراز عن الآية أو الآيات التي تنزل ابتداءً من غير سبب، بينما هي تتحدث عن بعض الوقائع والأحوال الماضية أو المستقبلية، كبعض قصص الأنبياء السابقين وأمهم وكالحديث عن الساعة وما يتصل بها، وهو كثير في القرآن الكريم.

٢- فوائد معرفة أسباب النزول:

زعم بعض الناس أنه لا فائدة للإمام بأسباب النزول، وأنها لا تعدو أن تكون تاريخاً للنزول أو جارية مجرى التاريخ، وقد أخطأ فيما زعم؛ فمن لأسباب النزول فوائد متعددة، لا فائدة واحدة:

الأولى: معرفة حكمة الله تعالى على التعيين، فيما شرعه بالتنزيل، وفي ذلك نفع للمؤمن وغير المؤمن، أما المؤمن فيزداد إيماناً على إيمانه، ويحرص كل الحرص على تنفيذ أحكام الله والعمل بكتابه، لما يتجلى له من المصالح والمزايا التي نيطت بهذه الأحكام ومن أجلها جاء هذا التنزيل، وأما الكافر فتسوقه تلك الحكم الباهرة إلى الإيمان إن كان منصفاً، حين يعلم أن هذا التشريع الإسلامي قام على رعاية مصالح الإنسان، لا على الاستبداد والتحكم والطغيان، خصوصاً إذا لاحظ سير ذلك التشريع وتدرجه في موضوع واحد، وحسبك شاهداً على هذا تحريم الخمر وما نزل فيه، وقد مرَّ بك في البحث السابق، فلا نعيده، ولا تغفل.

الفائدة الثانية: الاستعانة على فهم الآية ودفع الإشكال عنها؛ حتى لقد قال الواحدى: لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها، وقال ابن تيمية: معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب اهـ. ولنبين لكم ذلك بأمثلة ثلاثة:

الأول: قال الله تعالى في سورة البقرة الآية ١١٥ : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ (١١٥) فهذا اللفظ الكريم يدلُّ بظاهره على أن للإنسان أن

يصلّى إلى أيّة جهة شاء، ولا يجب عليه أن يولّى وجهه شطر البيت الحرام، لا في سفر ولا حضر، لكن إذا علم أن هذه الآية نازلة في نافلة السفر خاصة، أو فيمن صلّى باجتهاده ثم بان له خطؤه، تبين له أن الظاهر غير مراد، إنما المراد التخفيف على خصوص المسافر في صلاة النافلة، أو على المجتهد في القبلة إذا صلّى وتبين له خطؤه، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن هذه الآية نزلت في صلاة المسافر على الراحلة أينما توجهت، وقيل: عميت القبلة على قوم فصلّوا إلى أنحاء مختلفة، فلما أصبحوا تبينوا خطأهم فعذروا، وقيل في الآية غير ذلك، ولكن ما ذكرناه يكفيك.

السؤال الثاني: روى في الصحيح^(١) أن مروان بن الحكم أشكل عليه معنى قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُوتُوا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ بِمُقَازاةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (١٨٨) من سورة آل عمران (الآية: ١٨٨).

وقال: لئن كان كل امرئ فرح بما أوتى وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذباً لنعذبن أجمعون، وبقي في إشكاله هذا حتى بين له ابن عباس أن الآية نزلت في أهل الكتاب حين سألهم النبي صلّى الله عليه وآله عن شيء فكتموه إياه وأخبروه بغيره، وأروه أنهم أخبروه بما سألهم عنه، واستحمدوا بذلك إليه أي طلبوا منه أن يحمدهم على ما فعلوا، وهنالك زال الإشكال عنه، وفهم مراد الله من كلامه هذا ووعيده.

السؤال الثالث: أشكل على عروة بن الزبير رضي الله عنه أن يفهم فرضية السعي بين الصفا والمروة مع قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ (البقرة: ١٥٨).

وإشكاله نشأ من أن الآية الكريمة نعت الجناح، ونفى الجناح لا يتفق والفرضية في رأيه؛ وبقي في إشكاله هذا حتى سأل خالته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، فأفهمته أن نفي الجناح هنا ليس نفيًا للفرضية، إنما هو نفي لما وقّر في أذهان المسلمين يومئذ من أن السعي بين الصفا والمروة من عمل الجاهلية نظرًا إلى أن الصفا كان عليه صنم يقال له (إساف) وكان على المروة صنم يقال له: (نائلة) وكان المشركون إذا سَعَوْا بينهما تمسحوا

(١) صحيح: رواه البخاري (٤٢٩٢) ومسلم (٦٩٦٥) والترمذي (٣٠١٤) والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٠٨٦) وأحمد في «المسند» (٢٧٠٧) والطبراني في «الكبير» (١٠٧٣٠).

بهما، فلما ظهر الإسلام وكسر الأصنام، تخرج المسلمون أن يطوفوا بينهما لذلك، فنزلت الآية، كذلك جاءت بعض الروايات.

لكن جاء في رواية صحيح البخارى^(١) ما نصه: فقال (أى عروة) لها (أى لعائشة) رأيت قول الله تعالى ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ (البقرة: ١٥٨) فوالله ما على أحد جناحاً ألا يطوف بالصفاء والمروة، قالت: بشما قلت يا بن أختي، إن هذه لو كانت كما أولتها عليه، كانت «لا جناح عليه إلا يطوف بهما» ولكنها أنزلت في الأنصار، كانوا قبل أن يسلموا يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها عند المشلل، فكان من أهل يتخرج أن يطوف بالصفاء والمروة، فلما أسلموا سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك، قالوا: يا رسول الله إنا كنا نتخرج أن نطوف بين الصفا والمروة، فأنزل الله ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ الآية، قالت عائشة: «وقد سن رسول الله ﷺ الطواف بينهما فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما». انتهى ما أردنا نقله. ومعنى يهلون: يحسبون، ومناة الطاغية: اسم صنم، وكان صخرة نصبها عمرو بن لحي بجهة البحر فكانوا يعبدونها، والمشلل بضم الميم، واللام الأولى مشددة مفتوحة: اسم موضع قريب من قديد من جهة البحر، وقديد بضم القاف: قرية بين مكة والمدينة، وكلمة «سن» معناها في هذا الحديث شرع، أو فرض بدليل من السنة لا من الكتاب.

وهذه الرواية - كما ترى - تدل على أن عروة فهم من جملة ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ أن الجناح منفي أيضاً عن عدم الطواف بهما وعلى ذلكم تنتفي الفرضية، وكزنه اعتمد في فهمه هذا على أن نفى الجناح، أكثر ما يستعمل في الأمر المباح، أما عائشة رضيها فقد فهمت أن فرضية السعي بين الصفا والمروة مستفادة من السنة، وأن جملة ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ لا تنافي تلك الفرضية كما فهم عروة؛ إنما الذي ينفيها أن

(١) صحيح: رواه البخارى (١٦٩٨ - ٤٢٢٥ - ١٥٦١ - ٤٥٨٠) ومسلم (٣٠٧٠ - ٣٠٦٩) وأبو داود (١٩٠١) والترمذى (٢٩٦٥) والنسائى (٢٩٦٨) وابن ماجه (٢٩٨٦) والنسائى في «السنن الكبرى» (٣٩٦٠ - ٣٩٦١ - ١١٠٠٩) وأحمد في «المسند» (٥٣٧٧ - ٢٤٥٨٨ - ٢٤٧٧٠) والبيهقى في «الكبرى» (٩٤٤٠ - ٩٤٤٢) ومالك في «الموطأ» (٨٢٧) وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٧٦٩) وأبو يعلى في «المسند» (٤٧٣٠) وابن حبان في «صحيحه» (٣٨٣٩) والطبرانى في «الأوسط» (٤٦٣٨) - (٥٠٥٢).

يقال: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ إِلَّا يَطُوفَ بِهِمَا» وإنما توجه نفي الحرج في الآية عن الطواف بين الصفا والمروة؛ لأن هذا الحرج هو الذي كان واقراً في أذهان الأنصار، كما يدل عليه سبب نزول الآية الذي ذكرته السيدة عائشة؛ فتدبر.

الفائدة الثالثة: دفع توهم الحصر، عما يفيد بظاهره الحصر: نحو قوله سبحانه في سورة الأنعام الآية ١٤٥: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فَسَقًا أَهْلَ لَيْبٍ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ ذهب الشافعي إلى أن الحصر في هذه الآية غير مقصود، واستعان على دفع توهمه، بأنها نزلت بسبب أولئك الكفار الذين أبوا إلا أن يحرموا ما أحل الله ويحلوا ما حرم الله عناداً منهم ومحادة لله ورسوله؛ فنزلت الآية بهذا الحصر الصوري مشادة لهم ومحادة من الله ورسوله، لا قصداً إلى حقيقة الحصر.

نقل السبكي عن الشافعي أنه قال ما معناه: «إن الكفار لما حرموا ما أحل الله، وأحلوا ما حرم الله، وكانوا على المشادة والمحادة جاءت الآية مناقضة لغرضهم، فكأنه قال: لا حلال إلا ما حرمتموه، ولا حرام إلا ما أحللتموه، نازلاً منزلة من يقول لك: لا تأكل اليوم حلاوة فتقول لا آكل اليوم إلا حلاوة؛ والغرض المضادة لا النفي والإثبات على الحقيقة، فكأنه تعالى قال: «لا حرام إلا ما أحللتموه من الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وما أهل لغير الله به» ولم يقصد حل ما وراءه، إذ القصد إثبات التحريم، لا إثبات الحل. اهـ.

قال إمام الحرمين: وهذا في غاية الحسن، ولولا سبق الشافعي إلى ذلك لما كنا نستجيز مخالفة مالك في حصر المحرمات فيما ذكرته الآية. اهـ.

الثالثة الرابعة: تخصيص الحكم بالسبب، عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ، فأيات الظهر في مفتتح سورة المجادلة - وقد تقدمت - سببها أن أوس بن الصامت ظاهر من زوجته خولة بنت حكيم بن ثعلبة؛ والحكم الذي تضمنته هذه الآيات خاص بهما وهدما (على هذا الرأي) أما غيرهما فيعلم بدليل آخر قياساً أو سواه، وبدهي أنه لا يمكن معرفة المقصود بهذا الحكم ولا القياس عليه إلا إذا علم السبب، وبدون معرفة السبب تصير الآية معطلة خالية من الفائدة.

الفائدة الخامسة: معرفة أن سبب النزول غير خارج عن حكم الآية إذا ورد مخصص لها؛ وذلك لقيام الإجماع على أن حكم السبب باقٍ قطعاً، فيكون التخصيص قاصراً على

ما سواه، فلو لم يعرف سبب النزول لجاز أن يفهم أنه مما خرج بالتخصيص، مع أنه لا يجوز إخراجه قطعاً للإجماع المذكور، ولهذا يقول الغزالي في المستصفى: «ولذلك يشير إلى امتناع إخراج السبب بحكم التخصيص بالاجتهاد) غلط أبو حنيفة رحمه الله في إخراج الأمة المستفرشة من قوله ﷺ «الولد للفراش» (١)، والخبر إنما ورد في وليدة زمعة إذ قال عبد بن زمعة: هو أخي وابن وليدة أبي، ولد على فراشه، فقال ﷺ، «الولد للفراش وللعاهر الحجر» فأثبت للأمة فراشاً؛ وأبو حنيفة لم يبلغه السبب؛ فأخرج الأمة من العموم». اهـ.

الفائدة السادسة: معرفة من نزلت فيه الآية على التعيين، حتى لا يشتبه بغيره، فيتهم البريء ويبرأ المريب (مثلاً) ولهذا ردت عائشة على مروان حين اتهم أخاها عبد الرحمن ابن أبي بكر بأنه الذي نزلت فيه آية: ﴿وَالَّذِي قَالَ لَوْلَدِيهِ أَفْ لَكُمْ...﴾ إلخ من سورة الأحقاف الآية ١٧، وقالت: «والله ما هو به، ولو شئت أن أسميه لسميته» (٢) إلى آخر تلك القصة.

الفائدة السابعة: تيسير الحفظ، وتسهيل الفهم، وتثبيت الوحي، في ذهن كل من يسمع الآية إذا عرف سببها، وذلك لأن ربط الأسباب بالمسببات، والأحكام بالحوادث، والحوادث بالأشخاص والأزمنة والأمكنة؛ كل أولئك من دواعي تقرر الأشياء وانتقاشها في الذهن، وسهولة استذكارها عند استذكار مقارناتها في الفكر، وذلك هو قانون تداعي المعاني، المقرّر في علم النفس.

٣- طريق معرفة سبب النزول:

لا طريق لمعرفة أسباب النزول إلا النقل الصحيح؛ روى الواحدى بسنده عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «اتقوا الحديث إلا ما علمتم فإنه من كذب عليّ»

(١) صحيح: رواه البخارى (١٩٤٨ - ٢٥٩٤ - ٦٧٦٠ - ٦٣٦٨) ومسلم (٣٥٦٨) وأبو داود (٢٢٧٣) والنسائى (٣٤٨٤ - ٣٤٨٧) وابن ماجه (٢٠٠٤) والدارمى (٢١٥٧) وأحمد فى «المسند» (٢٥٣٦٦) والبيهقى فى «الكبرى» (٢١٨٨٧) وعبد الرزاق فى «المصنف» (١٣٨١٨) ومالك فى «الموطأ» (٤٩٠) والدارقطنى (١٣٦) وابن حبان فى «صحيحه» (٤١٠٥).

(٢) صحيح: رواه البخارى (٤٥٥٠) والنسائى فى «الكبرى» (١١٤٩١) والحاكم فى «المستدرک» (٨٤٨٣) والبزار فى «المسند» (٢٢٧٣).

مَتَّعِمًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَى الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (١) ومن هنا لا يحلُّ القول في أسباب النزول إلا بالرواية والسمع ممن شاهدوا النزول ووقفوا على الأسباب وبحثوا عن علمها. اهـ.

وعلى هذا فإن روى سبب النزول عن صحابي فهو مقبول، وإن لم يعتضد - أي لم يعزز - برواية أخرى تُقوِّيه؛ وذلك لأن قول الصحابي فيما لا مجال للاجتهاد فيه، حكم المرفوع إلى النبي ﷺ؛ لأنه يبعد كل البعد أن يكون الصحابي قد قال ذلك من تلقاء نفسه، على حين أنه خيرٌ لا مردَّ له إلا السماع والنقل، أو المشاهدة والرؤية.

أما إذا روى سبب النزول بحديث مرسل، أي سقط من سنده الصحابي وانتهى إلى التابعي، فحكمه أنه لا يقبل إلا إذا صحَّ واعتضدَ بمرسلٍ آخر وكان الراوي له من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة، كمجاهدٍ وعكرمة وسعيد بن جبير.

٤- التعبير عن سبب النزول:

تختلف عبارات القوم في التعبير عن سبب النزول، فتارةً يُصرَّح فيها بلفظ السبب فيقال: (سبب نزول الآية كذا) وهذه العبارة نصٌّ في السببية لا تحتمل غيرها، وتارةً لا يُصرَّح بلفظ السبب ولكن يُؤتى بفاءٍ داخلية على مادة نزول الآية عقب سرد حادثة، وهذه العبارة مثل تلك في الدلالة على السببية أيضاً، ومثاله رواية جابر الآتية قريباً، ومرةً يُسأل الرسول، فيُوحى إليه ويُجيب بما نزل عليه ولا يكون تعبيرٌ بلفظ سبب النزول، ولا تعبيرٌ بتلك الفاء، ولكن السببية تفهم قطعاً من المقام، كرواية ابن مسعود الآتية عندما سُئل النبي ﷺ عن الروح، وحكم هذه أيضاً حكم ما هو نصٌّ في السببية، ومرةً أخرى لا يُصرَّح بلفظ السبب ولا يؤتى بتلك الفاء، ولا بذلك الجواب المبتنى على السؤال، بل يقال: نزلت هذه الآية في كذا (مثلاً) وهذه العبارة ليست نصاً في السببية، بل تحتملها وتحتمل أمراً آخر، هو بيان ما تضمنته الآية من الأحكام، والقرائن وحدها هي التي تُعيِّن أحد هذين الاحتمالين أو ترَجِّحه.

ومن هنا نعلم أنه إذا وردت عبارتان في موضوع واحد: إحداهما نصٌّ في السببية لنزول آية أو آيات، والثانية ليست نصاً في السببية لنزول تلك الآية أو الآيات، هنالك نأخذ

(١) صحيح: رواه بلفظه المذكور هنا: الترمذی (٢٩٥١) وأحمد في «المسند» (٢٩٦٧ - ٢٦٧٠ - ٣٠١٦) وأبو يعلى في «المسند» (٢٣٣٨ - ٢٧٢١) قال الترمذی: هذا حديث حسن.

في السببية بما هو نصٌّ، ونحمل الأخرى على أنها بيانٌ لمدلول الآية، لأن النصَّ أقوى في الدلالة من المحتمل.

مثال ذلك: ما أخرجه مسلم^(١) عن جابر قال: كانت اليهود تقول «من أتى امرأة من دبرها في (قبليها) جاء الولدُ أحول» فأنزل الله ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ من سورة البقرة الآية ٢٢٣، وما أخرجه البخاري عن ابن عمر قال: «أنزلت ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ في إتيان النساء في أدبارهنَّ».

فالمعول عليه في بيان السبب هو رواية جابر الأولى، لأنها صريحة في الدلالة على السبب، وأما رواية ابن عمر فتحمل على أنها بيانٌ لحكم إتيان النساء في أدبارهن وهو التحريم، استنباطاً منه.

أما إذا كان الاختلاف دائراً بين عبارتين أو عبارات ليس شيء منها نصاً، كأن يقول بعض المفسرين: نزلت هذه الآية في كذا، ويقول الآخر: نزلت في كذا؛ ثم يذكر شيئاً آخر غير ما ذكره الأول، وكان اللفظ يتناولهما، ولا قرينة تصرف إحداهما إلى السببية فإن الروائتين كليهما تحملان على بيان ما يتناوله من المدلولات، ولا وجه لحملهما على السبب.

وأما إذا كان الاختلاف دائراً بين عبارتين أو عبارات كلها نصٌّ في السببية، فهنا يتشعب الكلام، ولنفرده بعنوان:

٥- تعدد الأسباب والنازل واحد:

إذا جاءت روايتان في نازل واحد من القرآن، وذكرت كلٌّ من الروائتين سبباً صريحاً غير ما تذكره الأخرى، نُظر فيهما: فإما أن تكون إحداهما صحيحة، والأخرى غير صحيحة؛ وإما أن تكون كلتاها صحيحة ولكن لإحداهما مرجحٌ دون الأخرى؛ وإما أن تكون كلتاها صحيحة، ولا مرجحٌ لإحداهما على الأخرى، ولكن يمكن الأخذ بهما

(١) صحيح: رواه البخاري (٤٢٥٤) ومسلم (٣٥٢٢) والترمذي (٢٩١٠) وابن ماجه (١٩٢٥) والنسائي في «الكبرى» (٨٩٧٦ - ١١٠٣٨) والبيهقي في «الكبرى» (١٤٤٣٩ - ١٤٤٣٧ - ١٤٤٤٠) وأبو يعلى في «المسند» (٢٠٢٤) وابن حبان في «صحيحه» (٤١٦٦ - ٤١٦٧) والدارمي (١١٢٠ - ٢١٣٠) والطبراني في «الأوسط» (٥٧٥).

معاً؛ وإما أن تكون كلتاها صحيحة، ولا مرجح، ولا يمكن الأخذ بهما معاً، فتلك صوراً أربع، لكل منها حكمٌ خاصٌ نسوقه إليك:

أما الصورة الأولى: وهى ما صحّت فيه إحدى الروایتين دون الأخرى - فحكمها الاعتماد على الصحيحة فى بيان السبب، وردّ الأخرى غير الصحيحة، مثال ذلك ما أخرجه الشيخان وغيرهما عن جندب رضي الله عنه قال: «اشتكى النبي صلوات الله عليه فلم يقم ليلة أو ليلتين، فأتته امرأة فقالت: يا محمد، ما أرى شيطانك إلا قد تركك (١) فأنزل الله: ﴿ وَالضُّحَى (١) وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى (٢) مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى (٣) ﴾ (الضحى) وأخرج الطبرانى وابن أبى شيبه (٢)، عن حفص بن ميسرة عن أمه عن أمها، وكانت خادماً رسول الله صلوات الله عليه: «أَنَّ جَرَوْاً دَخَلَ بَيْتَ النَّبِيِّ صلوات الله عليه، فَدَخَلَ تَحْتَ السَّرِيرِ فَمَاتَ، فَمَكَثَ النَّبِيُّ صلوات الله عليه أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ لَا يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ فَقَالَ: يَا خَوْلَةُ مَا حَدَثَ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه؟ جَبْرِيْلُ لَا يَأْتِينِي، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي، لَوْ هَيَّأَتِ الْبَيْتَ وَكَنَسْتَهُ، فَأَهْوَيْتُ بِالْمِكْنَسَةِ تَحْتَ السَّرِيرِ، فَأَخْرَجْتُ الْجَرَوْأَ، فَجَاءَ النَّبِيُّ صلوات الله عليه تَرَعْدُ لِحَيْتِهِ، وَكَانَ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ أَخَذَتْهُ الرَّعْدَةُ» فأنزل الله: ﴿ وَالضُّحَى (١) إِلَى قَوْلِهِ ﴿ فَتَرْضَى ﴾ فنحن بين هاتين الروایتين نقدم الرواية الأولى فى بيان السبب لصحتها، دون الثانية لأن فى إسنادها من لا يعرف، قال ابن حجر: «قصة إبطاء جبريل بسبب الجرو مشهورة، لكن كونها سبب نزول الآية غريب، وفى إسنادها من لا يعرف، فالمعتمد ما فى الصحيح». اهـ.

وأما الصورة الثانية: وهى صحّة الروایتين كليهما وإحداهما مرجح - فحكمها أن نأخذ فى بيان السبب بالراجحة دون المرجوحة، والمرجح أن تكون إحداهما أصح من الأخرى، أو أن يكون راوى إحداهما مشاهداً للقصة دون راوى الأخرى، مثال ذلك: ما أخرجه البخارى (٣) عن ابن مسعود قال: «كنت أمشى مع النبي صلوات الله عليه بالمدينة، وهو يتوكأ

(١) صحيح: رواه البخارى (١٠٧٢ - ١٠٧٣) ومسلم (٤٦٣٣) وأحمد فى «المسند» (٨٣٢٧ - ١٨٣٢٤) والطبرانى فى «الكبير» (١٧١٠ - ١٧١١ - ١٧٠٩) والبيهقى فى «الكبرى» (٤٨٢٤ - ٤٨٢٥).

(٢) ضعيف: رواه الطبرانى فى «الكبير» (٦٣٦) قال الهيثمى: رواه الطبرانى وأم حفص لم أعرفها، مجمع الزوائد (٧ / ١٣٨)، وقال ابن عبد البر: وليس حديثها فى ذلك مما يحتج به «الاستيعاب» (٤ / ١٨٣٤).

(٣) صحيح: رواه البخارى (١٢٥ - ٦٨٦٧ - ٧٠١٨ - ٧٠٢٤) ومسلم (٦٩٩٠) والترمذى (٣١٤١) =

على عسيب؛ فمر بنفر من اليهود، فقال بعضهم: لو سألتموه، فقالوا: حدثنا عن الروح، فقام ساعة ورفع رأسه فعرفت أنه يوحى إليه، حتى صعد الوحي، ثم قال: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٨٥) وما أخرجه الترمذي (١) وصححه عن ابن عباس قال: «قالت قريش لليهود، أعطونا شيئاً نسأل هذا الرجل، فقالوا: اسألوه عن الروح، فسألوه فأنزل الله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ الآية.

فهذا الخبر الثاني يدل على أنها نزلت بمكة، وأن سبب نزولها سؤال قريش إياه، أما الأول فصريح في أنها نزلت بالمدينة بسبب سؤال اليهود إياه، وهو أرجح من وجهين: أحدهما: أنه رواية البخاري، أما الثاني فإنه رواية الترمذي، ومن المقرر أن ما رواه البخاري أصح مما رواه غيره.

ثانيهما: أن راوي الخبر الأول وهو ابن مسعود كان مشاهد القصة من أولها إلى آخرها كما تدل على ذلك الرواية الأولى، بخلاف الخبر الثاني، فإن روايته ابن عباس لا تدل الرواية على أنه كان حاضر القصة، ولا ريب أن للمشاهدة قوة في التحمل وفي الأداء، وفي الاستيثاق ليست لغير المشاهدة، ومن هنا أعملنا الرواية الأولى وأهملنا الثانية.

وأما الصورة الثالثة: وهي ما استوت فيه الروايتان في الصحة، ولا مرجح لإحداهما، لكن يمكن الجمع بينهما، بأن كلا من السببين حصل ونزلت الآية عقب حصولهما معاً، لتقارب زمنيهما - فحكم هذه الصورة أن نحمل الأمر على تعدد السبب لأنه الظاهر، ولا مانع يمنعه، قال ابن حجر: «لا مانع من تعدد الأسباب».

مثال ذلك: ما أخرجه البخاري (٢) من طريق عكرمة عن ابن عباس أن هلال بن أمية

= وأحمد في «المسند» (٣٦٨٠) (٤٢٣٦) والنسائي في «الكبرى» (١١٢٩٩) وأبو يعلى في «المسند» (٥٣٩٠) والبزار في «المسند» (١٥٢٩) وابن حبان في «صحيحه» (٩٨).

(١) صحيح: رواه الترمذي (٣١٤٠) وابن حبان في «صحيحه» (٩٩) وأحمد في «المسند» (٢٣٠٩) والنسائي في «الكبرى» (١١٣١٤) وأبو يعلى في «المسند» (٢٥٠١) والطبراني في «الأوسط» (٨٠٠٢) والحاكم في «المستدرک» (٣٩٦١) قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٢) صحيح: رواه البخاري (٤٤٧٠ - ٢٥٢٦) وأبو داود (٢٢٥٤) والترمذي (٣١٧٩) وابن ماجه (٢٠٦٧) والدارقطني (١٢٢) والحاكم في «المستدرک» (٨١١١) والبيهقي في «الكبرى» (١٥٦٨٩).

قذفت امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحماء، فقال النبي ﷺ: «البينة أو حد في ظهرك» فقال يا رسول الله، إذا وجد أحدنا مع امرأته رجلاً ينطلق يلمس البينة، وفي رواية أنه قال: والذي بعثك بالحق إني لصادق، وليُنزلن الله تعالى ما يُرىء ظهري من الحد، فنزل جبريل عليه السلام وأنزل عليه: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ حتى بلغ ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (٩). اهـ. وهذه الآيات من سورة النور (الآيات: ٦، ٧، ٨، ٩).

وأخرج الشيخان^(١) «واللفظ للبخاري» عن سهل بن سعد «أن عويمراً أتى عاصم بن عدي، وكان سيد بني عجلان، فقال: كيف تقولون في رجل وجد مع امرأته رجلاً أيقته فتقتلونه، أم كيف يصنع؟ سل لي رسول الله ﷺ عن ذلك، فأتى عاصم النبي ﷺ فقال: يا رسول الله «وفي رواية مسلم» فسأل عاصم رسول الله ﷺ فكره رسول الله ﷺ المسائل وعابها؛ فقال عويمر: والله لا أنتهي حتى أسأل رسول الله ﷺ عن ذلك، فجاءه عويمر فقال يا رسول الله رجل وجد مع امرأته رجلاً، أيقته فتقتلونه، أم كيف يصنع؟ فقال رسول الله ﷺ: قد أنزل الله القرآن فيك وفي صاحبك، فأمرهما رسول الله ﷺ بالملاعة بما سمى الله في كتابه فلاعنها». اهـ.

فهاتان الروايتان صحيحتان، ولا مرجح لإحدهما على الأخرى، ومن السهل أن نأخذ بكلتيهما لقرب زمانيهما، على اعتبار أن أول من سأل هو هلال بن أمية، ثم قفاه عويمر قبل إجابته، فسأل بواسطة عاصم مرةً وبمنه مرةً أخرى، فأنزل الله الآية إجابةً للحادثين معاً، ولا ريب أن إعمال الروايتين بهذا الجمع، أولى من إعمال إحدهما وإهمال الأخرى، إذ لا مانع يمنع الأخذ بهما على ذلك الوجه، ثم لا جائز أن نرددهما معاً، لأنهما صحيحتان ولا تعارض بينهما، ولا جائز أيضاً أن نأخذ بواحدة ونرد الأخرى، لأن ذلك

(١) صحيح: رواه البخاري (٤٩٥٩) ومسلم (٣٧٢٣) وأبو داود (٢٢٤٥) والنسائي (٣٤٠٢) وأحمد في «المسند» (٢٢٣٤٤) ومالك في «الموطأ» (٢٣٨) وابن حبان في «صحيحه» (٤٢٨٥) والنسائي في «الكبرى» (٥٥٩٥) وابن ماجه (٢٠٦٦) والدارمي (٢١٤٩) والدارقطني (١١٢) وعبد الرزاق في «المصنف» (١٢٤٤٦) والطبراني في «الكبير» (٥٥٧٧) والبيهقي في «الكبرى» (١٥٧١٤) - (١٥٧١٨).

ترجيح بلا مرجح، فتعين المصير إلى أن نأخذ بهما معاً، وإليه جنح النووى وسبقه إليه الخطيب فقال: «لعلهما اتفق لهما ذلك في وقت واحد». اهـ.

ويمكن أن يفهم من الرواية الثانية أن آيات الملائكة نزلت في هلال أولاً، ثم جاء عويمر فأفتاه الرسول بالآيات التي نزلت في هلال، قال ابن الصباغ: قصة هلال تبين أن الآية نزلت فيه أولاً، وأما قوله ﷺ لعويمر «إن الله أنزل فيك وفي صاحبك» فمعناه ما نزل في قصة هلال؛ لأن ذلك حكم عام لجميع الناس.

وأما الصورة الرابعة: وهي استواء الروايتين في الصحة، دون مرجح لإحدهما، ودون إمكان للأخذ بهما معاً لبعد الزمان بين الأسباب - فحكمها أن نحمل الأمر على تكرار نزول الآية بعدد أسباب النزول التي تحدثت عنها هاتان الروايتان، أو تلك الروايات، لأنه إعمال لكل رواية، ولا مانع منه، قال الزركشى في البرهان: «وقد ينزل الشيء تعظيماً لشأنه، وتذكيراً عند حدوث سببه خوف نسيانه». اهـ.

مثال ذلك: ما أخرجه البيهقي والبخاري^(١) عن أبي هريرة أن النبي ﷺ وقف على حمزة حين استشهد وقد مثل به، فقال: «لأمثلن بسبعين منهم مكانك» فنزل جبريل، والنبي ﷺ واقف، بخواتيم سورة النحل: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ إلى آخر السورة، وهن ثلاث آيات.

وأخرج الترمذي والحاكم^(٢) عن أبي بن كعب قال: «لما كان يوم أحد أصيب من الأنصار أربعة وستون، ومن المهاجرين ستة، منهم حمزة، فمثلوا به، فقالت الأنصار: لئن أصبنا منهم يوماً مثل هذا لنردين (أي لنزيدن) عليهم، فلما كان يوم فتح مكة أنزل الله ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ﴾ الآية».

فالرواية الأولى تفيد أن الآية نزلت في غزوة أحد، والثانية تفيد أنها نزلت يوم فتح مكة، على حين أن بين غزوة أحد وغزوة الفتح الأعظم بضع سنين، فبعد أن يكون نزول

(١) صحيح: رواه الحاكم في «المستدرک» (٤٨٩٤) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٧٠٣) والطبراني في «الكبير» (٢٩٣٧) والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣ / ١٨٣) وابن سعد في «الطبقات» (٣ / ١٣) وابن حزم في «المحلى» (٣٧٧ / ١٠).

(٢) صحيح: رواه الترمذي (٣١٢٩) وأحمد (٢٠٧٢٤) والنسائي في «الكبرى» (١١٢٧٩) وابن حبان في «صحيحه» (٤٨٧) والحاكم في «المستدرک» (٣٦٦٧ - ٣٦٦٨) والبيهقي في «الشعب» (٩٧٠٤) وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٨٥ / ٨).

الآية كان مرة عقيبهما معاً، وإذن لا مناص لنا من القول بتعدد نزولها، مرة في أحد ومرة يوم الفتح، وقد ذهب البعض إلى أن سورة النحل كلها مكية، وعليه فتكون خواتيمها المذكورة نزلت مرة بمكة قبل هاتين المرتين اللتين في المدينة، وتكون عدة مرات نزولها ثلاثاً، وبعضهم يقول إن سورة النحل مكية ما عدا خواتيمها تلك فإنها مدنية، وعليه فعدة مرات نزولها ثنتان فقط.

شبهة وجوابها:

وإذا استشكل على تكرار النزول بأنه عبث ما دامت الآية قد نزلت قبل ذلك السبب الجديد، وحفظها الرسول ﷺ واستظهرها الحفّاظ من الصحابة، ويمكن الرجوع إليها من غير حاجة إلى نزولها مرة أخرى.

فالجواب: أن هناك حكمة عالية في هذا التكرار، وهي تنبيه الله لعباده، ولفت نظرهم إلى ما في طي تلك الآيات المكررة من الوصايا النافعة، والفوائد الجمّة، التي هم في أشد الحاجة إليها، فخواتيم سورة النحل التي معنا مثلاً، نلاحظ أن الحكمة في تكرارها هي تنبيه الله لعباده أن يحرصوا على العمل بما احتوته من الإرشادات السامية في تحريّ العدالة، وضبط النفس عند الغضب، ومراقبة الخالق حتى في القصاص من الخلق، والتدرّع بالصبر والثبات، والاعتماد على الله والثقة بتأييده ونصره، لكل من اتقاه وأحسن في عمله، جعلنا الله منهم أجمعين آمين.

أضف إلى هذه الحكمة ما ذكره الزركشي آنفاً من أن تكرار النزول تعظيم لشأن المكرر، وتذكير به خوف نسيانه.

(د) تعدد النازل والسبب واحد:

قد يكون أمرٌ واحدٌ سبباً لنزول آيتين أو آياتٍ متعددة، على عكس ما سبق؛ ولا مانع من ذلك، لأنه لا ينافي الحكمة في إقناع الناس، وهداية الخلق، وبيان الحق عند الحاجة، بل إنه قد يكون أبلغ في الإقناع وأظهر في البيان.

مثال السبب الواحد تنزل فيه آيتان، ما أخرج ابن جرير الطبري والطبراني وابن مردويه^(١) عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ جالساً في ظل شجرة فقال: «إنه

(١) صحيح: رواه أحمد في «المسند» (٢٤٠٣) والطبراني في «الكبير» (١٢٣٠٧) والحاكم في =

سيأتيكم إنسانٌ ينظرُ إليكم بعيني شيطانٍ، فإذا جاء فلا تكلموه، فلم يلبثوا أن طلع رجلٌ أزرق العينين، فدعاه رسول الله ﷺ فقال: علام تشتمني أنت وأصحابك؟ فانطلق الرجلُ فجاء بأصحابه فحلفوا بالله ما قالوا حتى تجاوز عنهم» فأنزل الله: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَهُمْ وَإِنْ يَتَوَلَّوْا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ من سورة التوبة الآية: ٧٤.

وأخرج الحاكم وأحمد هذا الحديث بهذا اللفظ وقالوا: فأنزل الله: ﴿يَوْمَ يَعْتَهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ أَلَّا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ (١٨) اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَّا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ . اهـ. من سورة المجادلة الآيتان: ١٨ ، ١٩ .

ومثال السبب الواحد ينزل فيه أكثر من آيتين ما أخرجه الحاكم والترمذي^(١) عن أم سلمة أنها قالت: يا رسول الله، لا أسمع الله ذكر النساء في الهجرة بشيء فأنزل الله: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ مِّمَّنْ ذَكَرَ أَوْ أُتِيَ بِعِضْكُمْ مِنْ بَعْضِ الَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُودُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾ . اهـ. من سورة آل عمران الآية: ١٩٥ .

وأخرج الحاكم أيضًا عنها أنها قالت: قلت يا رسول الله، تذكر الرجال ولا تذكر النساء فأنزلت: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ...﴾^(٢) وأنزلت: ﴿أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ مِّمَّنْ ذَكَرَ أَوْ أُتِيَ﴾ (آل عمران: ١٩٥) .

= «المستدرک» (٣٧٩٥) والبخاري (٢٠٩ / ٢) رواه الزهد، قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وقال الهيثمي: ورجال الجميع رجال الصحيح، «مجمع الزوائد» (١٢٢ / ٧) .
(١) صحيح: رواه الترمذي (٣٠٢٣) والحاكم (٣١٧٤) وأبو يعلى في «المسند» (٦٩٥٨) والطبراني في «الكبير» (٦٥١) قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم ولم يخرجاه .
(٢) من سورة الأحزاب الآية: ٣٥، وتامها: ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ

وأخرج الحاكم أيضاً أنها قالت تغزو الرجال ولا تغزو النساء، وإنما لنا نصف المراث، فأنزل الله ﴿وَلَا تَمْنُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ وأنزل: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ (١).

٧. العموم والخصوص بين لفظ الشارع وسببه:

هذا مبحثٌ أفردته الأصوليون بالكلام لأن مهمتهم الاستدلال بألفاظ الشارع على الأحكام، ونحن نلخص لك هنا ما يسمح به المقام لمناسبة أسباب النزول وما ينزل فيها مما يوافقها أو لا يوافقها في العموم والخصوص فنقول:

اعلم أن لفظ الشارع الوارد جواباً لسؤال أو سبب قد يكون مستقلاً أو مفيداً وحده بقطع النظر عن السبب أو عن السؤال الوارد فيه، وقد يكون غير مستقل، بمعنى أنه لا يفيد إلا إذا لوحظ معه السبب أو السؤال. ولكل من هذين النوعين حكمه:

فأما الجواب الذي ليس بمستقل: فحكمه أنه يساوي السؤال في عمومه باتفاق الأصوليين ويساويه أيضاً في خصوصه على الرأي السائد عندهم.

فلو قال سائل: هل يجوز الوضوء بماء البحر، فأجيب بلفظ (نعم) أو لفظ (يجوز) كان المعنى: يجوز الوضوء بماء البحر لكل من أراد من الناس لا لخصوص هذا السائل؛ وذلك لأن السؤال استفهام عن الجواز مطلقاً من غير اعتبار خصوص المتكلم، فكذلك جوابه، لأنه غير مستقل.

ولو قال السائل: توضأت بماء البحر، فأجيب بلفظ (يُجْزِئُكَ) كان معناه: أن الوضوء بماء البحر يجزئ السائل وحده، لأن السؤال خاصٌ بالمتكلم، فكذلك جوابه غير مستقل، أما غير المتكلم فلا يُعلم حكمه من هذا الجواب، بل يُعلم من دليل آخر

وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا (م).

(١) صحيح: رواه الترمذی (٣٠٢٢) وأحمد فی «المسند» (٢٦١٩٦) وأبو یعلی (٦٩٥٩) قال الترمذی: هذا حديث مرسل ورواه بعضهم عن ابن أبي نجيح عن مجاهد مرسل أن أم سلمة قالت: كذا وكذا، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

كالقياس، أو كقوله ﷺ: «حكمت على الواحد حكمت على الجماعة»^(١) ذلك كله في الجواب غير المستقل.

وأما الجواب المستقل: فتارة يكون مثل السبب، في أن كلا منهما عام أو خاص، وحكمه إذن أنه يساويه، فاللفظ العام يتناول كل أفراد سببه العام في الحكم، واللفظ الخاص مقصور على شخص سببه الخاص في الحكم، وهذا محل اتفاق بين العلماء، لمكان التكافؤ والتساوي بين السبب وما نزل فيه، وأمثلة الأول - وهو العام فيهما - كثيرة، منها الآيات النازلة في غزوة بدر، والآيات النازلة في غزوة أحد من سورة آل عمران، ومثال الثاني - وهو الخاص فيهما - قوله سبحانه في سورة الليل (الآيتان: ١٧، ١٨) ﴿وَسِجِّبُهَا الْأَتْقَى (١٧) الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾.

قال الجلال المحلي: هذا نزل في الصديق ﷺ، لما اشترى بلالاً^(٢) المعذب على إيمانه وأعتقه، فقال للكفار: إنما فعل ذلك ليد كانت له عنده؛ فنزلت: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى (١٩) إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى (٢٠) وَلَسَوْفَ يَرْضَى (٢١)﴾ (الليل).
واعلم أن هذا التمثيل لا يستقيم إلا على اعتبار أن (أل) في لفظ (الأتقى) للعهد، والمعهود هو الصديق ﷺ.

وتارة يأتي الجواب المستقل غير متكافئ مع السبب في عمومته وخصوصه، وتحت ذلك صورتان:

إحدهما: عقلية محضة غير واقعة، وهي أن يكون السبب عاما واللفظ خاصا، وإنما كانت عقلية محضة وفرضية غير واقعة؛ لأن حكمة الشارع تجل عن أن تأتي بجواب قاصر، لا يتناول جميع أفراد السبب، أضف إلى ذلك أنه يخل ببلاغة القرآن، القائمة على

(١) لا أصل له: قال الحافظ ابن كثير: لم أر بهذا قط سندا وسألت عنه شيخنا الحافظ جمال الدين أبا الحجاج وشيخنا الحافظ أبا عبد الله الذهبي مرارا فلم يعرفاه بالكلية، «تحفة الطالب» (١/ ٢٨٦)، وقال الملا على القاري: «لا أصل له قاله العراقي وغيره»، «المصنوع» (ص: ٩٥) وقال العجلوني: ليس له أصل بهذا اللفظ كما قاله العراقي في «تخريج أحاديث البيضاوي» وقال في «الدرر» للزركشي: لا يعرف، وسئل عنه المزي والذهبي فأنكراه. . . وقال ابن قاسم العبادي في «شرح الورقات» الكبير حكى عن الجماعة أنه لا يعرف له أصل بهذا اللفظ، «كشف الخفا» (١/ ٤٣٧).
(٢) صحيح: رواه الحاكم (٣٩٤٢) والبخاري (٢٢٠٩) قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

رعاية مقتضيات الأحوال، وهل يعقل أن يسأل سائلٌ فيقول مثلاً: هل يجوز لجماعة المسلمين أن يدافعوا عن أنفسهم ويقاتلوا من قاتلهم، فيأتي الجواب قائلاً: لك أنت أن تدافع عن نفسك وتقاتل من قاتلك؟.

الصورة الثانية: هي عموم اللفظ وخصوص سببه.

٨. عموم اللفظ وخصوص سببه:

ومعناه أن يأتي الجواب أعم من السبب، ويكون السبب أخص من لفظ الجواب، وذلك جائز عقلاً، وواقع، لأنه لا محذور فيه ولا قصور، بل إن عمومته مع خصوص سببه موفٍ بالغاية، ومؤد للمقصود وزيادة.

بيد أن العلماء اختلفوا في حكمه: أعموم اللفظ هو المعبر أم خصوص السبب؟. ذهب الجمهور إلى أن الحكم يتناول كل أفراد اللفظ، سواء منها أفراد السبب، وغير أفراد السبب، ولنضرب لك مثلاً: حادثة قذف هلال بن أمية لزوجته، وقد نزل فيها قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ...﴾ إلخ، نلاحظ فيها أن السبب خاص، وهو قذف هلال هذا، لكن جاءت الآية النازلة فيه بلفظ عام - كما ترى - وهو لفظ ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ وهو اسم موصول، والموصول من صيغ العموم، وقد جاء الحكم بالملاعنة في الآية محمولاً عليه من غير تخصيص، فيتناول بعمومه أفراد القاذفين في أزواجهم، ولم يجدوا شهداء إلا أنفسهم، سواء منهم هلال بن أمية، صاحب السبب وغيره، ولا نحتاج في سحب هذا الحكم على غير هلال إلى دليل آخر من قياس أو سواه بل هو ثابت بعموم هذا النص، ومعلوم أنه لا قياس ولا اجتهاد مع النص، ذلك مذهب الجمهور.

وقال غير الجمهور: إن العبرة بخصوص السبب، ومعنى هذا أن لفظ الآية يكون مقصوداً على الحادثة التي نزل هو لأجلها، أما أشباهها فلا يعلم حكمها من نص الآية، إنما يعلم بدليل مستأنف آخر، هو القياس إذا استوفى شروطه، أو قوله ﷺ: «حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ» فأية القذف السابقة النازلة بسبب حادثة هلال مع زوجه خاصة بهذه الحادثة وحدها - على هذا الرأي - أما حكم غيرها مما يشبهها، فإنما يعرف قياساً عليها أو عملاً بالحديث المذكور.

ويجب أن نلاحظ، أن هذا الخلاف القائم بين الجمهور وغيرهم، محلّه إذا لم تقم

قرينة على تخصيص لفظ الآية العام بسبب نزوله، أما إذا قامت تلك القرينة فإن الحكم يكون مقصوداً على سببه لا محالة، بإجماع العلماء.

كما يجب أن نلاحظ أيضاً أن حكم النص العام الوارد على سبب يتعدى عند هؤلاء وهؤلاء إلى أفراد غير السبب، بيد أن الجمهور يقولون إنه يتناولهم بهذا النص نفسه؛ وغير الجمهور يقولون إنه لا يتناولهم إلا قياساً أو بنص آخر كالحديث المعروف: «حُكْمِي عَلَى الْوَحْدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ».

والى هذا المعنى يشير ابن تيمية بقوله: «قد يجيء كثيراً من هذا الباب قولهم: هذه الآية نزلت في كذا، لا سيما إن كان المذكور شخصاً، كقولهم: إن آية الظهر نزلت في امرأة قيس بن ثابت، وإن آية الكلاله نزلت في جابر بن عبد الله، وإن آية قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ (المائدة: ٤٩) نزلت في بني قريظة والنضير، ونظائر ذلك مما يذكرون أنه نزل في قوم من المشركين بمكة، أو في قوم من اليهود والنصارى، أو في قوم من المؤمنين، فالذين قالوا ذلك لم يقصدوا أن حكم الآية يختص بأولئك الأعيان دون غيرهم، فإن هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل على الإطلاق، والناس وإن تنازعوا في اللفظ العام الوارد على سبب: هل يختص بسبب؟ لم يقل أحد إن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين، وإنما غاية ما يقال: إنها تختص بنوع ذلك الشخص، فتعم ما يشبهه ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ، والآية التي لها سبب معين إن كانت أمراً أو نهياً فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزله». اهـ.

ولعل ثمرة هذا الخلاف ترجع إلى أمرين:

أحدهما: أن الحكم على أفراد غير السبب مدلولٌ عليه بالنص النازل فيه عند الجمهور؛ وذلك النص قطعي المتن اتفاقاً، وقد يكون مع ذلك قطعي الدلالة، أما غير الجمهور فالحكم عندهم على غير أفراد السبب ليس مدلولاً عليه بذلك النص بل بالقياس أو الحديث المعروف، وكلاهما غير قطعي.

الثاني: أن أفراد غير السبب كلها يتناولها الحكم عند الجمهور، ما دام اللفظ قد تناولها؛ أما غير الجمهور فلا يسحبون الحكم إلا على ما استوفى شروط القياس منها دون سواه إن أخذوا فيه القياس.

۹ أدلة الجمهور:

استدل الجمهور على مذهبهم بأدلة ثلاثة:

الأول: أننا نعلم أن لفظ الشارع وحده هو الحجة والدليل دون ما احتفَّ به من سؤال أو سبب؛ فلا وجه إذن لأن نخصَّص اللفظ بالسبب، وكيف يسوغ أن نجعل ما ليس حجةً في الشرع متحكماً بالتخصيص على ما هو الحجة في الشرع؟.

والدليل على أن لفظ الشارع وحده هو الحجة أن الشارع قد يصرف النظر عن السؤال، ويعدل بالجواب عن سنن السؤال لحكمة، نحو قوله تعالى في سورة البقرة الآية ۲۱۵: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ﴾ فإن ظاهر هذه الآية أن النبي ﷺ سئل عن بيان ما ينفقونه؛ فجاء الجواب ببيان من ينفقون عليهم، وذلك من أسلوب الحكيم؛ لأن معرفة مصارف النفقة والصدقة أهم من معرفة المصروف فيهما؛ فإن إصلاح الجماعة البشرية لا يكون إلا عن طريق تنظيم النفقة والإحسان، على أساس توجيههما إلى المستحقين دون سواهم، وهذا وجه في الآية نراه وجيهاً، وإن كانت الآية قد أشارت إشارةً خفيفةً إلى بيان ما ينفقونه بقوله سبحانه ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ﴾ غير أنها إشارة إجمالية لا تشعب حاجة السؤال.

ويمكن أن تنظم من هذا دليلاً منطقياً من باب القياس الاقتراني، تقريره هكذا: (اللفظ العام الوارد على سبب خاص هو الحجة وحده عند الشارع) (وكل ما كان كذلك يعتبر عمومته) (فاللفظ العام الوارد على سبب خاص يُعتبر عمومته) وهو المطلوب.

كما يمكن أن تنظم منه قياساً استثنائياً تقريره:

(لو لم يكن اللفظ العام الوارد على سبب خاص مُعتبراً عمومته) (لما كان وحده وهو الحجة) (لكن التالي باطل، فبطل ما أدى إليه وهو المقدم، وثبت نقيضه وهو أن اللفظ العام الوارد على سبب خاص يُعتبر عمومته) وهذا هو المطلوب.

الدليل الثاني: أن الأصل هو حمل الألفاظ على معانيها المتبادرة منها عند الإطلاق أي عند وجود صارفٍ يصرف عن ذلك المتبادر، ولا صارفٍ للفظ هنا عن إرادة العموم، فلا جرم يبقى على عمومته، أما ما يتوهمه المخالفون من أن خصوص السبب صارفٌ عن إرادة العموم، فمدفوعٌ بأن مجرد خصوص السبب لا يستلزم إخراج غير السبب من تناول اللفظ

العام إياه، فلا يصلح أن يكون قرينة مانعة من إرادة ما وضع له اللفظ العام، وهو العموم الشامل لجميع الأفراد.

ويمكن أن تنظم من هذا الدليل قياساً اقترانياً هكذا: (اللفظ العام الوارد على سبب خاص يتبادر منه العموم عند الإطلاق) (وكل ما كان كذلك يبقى على عمومته) (فاللفظ العام الوارد على سبب خاص يبقى على عمومته) وهو المطلوب.

ويمكن أن تنظم من ذلك الدليل قياساً استثنائياً أيضاً يقول: (لو لم يكن اللفظ العام الوارد على سبب خاص باقياً على عمومته عند الإطلاق) (للزم استعمال اللفظ فى غير ما وضع له بلا قرينة) (لكن التالى باطل، فبطل المقدم وثبت نقيضه وهو أن اللفظ العام الوارد على سبب خاص باقٍ على عمومته عند الإطلاق) وذلك هو المطلوب.

الدليل الثالث: احتجاج الصحابة والمجاهدين فى سائر الأعصار والأمصار بعموم تلك الألفاظ الواردة على أسباب خاصة فى وقائع وحوادث كثيرة من غير حاجة إلى قياس أو استدلال بدليل آخر، وكيف ينكر هذا! وأكثر أصول الشرع خرجت على أسباب خاصة؛ وبرغم خصوص تلك الأسباب قد فهموا من الألفاظ النازلة فيها حقيقة العموم، ثم صاغوا من عموماتها كثيراً من الأصول، فاستدلوا بآية السرقة على وجوب قطع كل يد مع أنها نازلة فى خصوص سرقة المجرن أو رداء صفوان، واحتجوا بآيات الظهر على وجوب الكفارة المذكورة فيها والعمل بأحكامها على كل من ظاهراً، مع أنها نازلة فى خصوص من عرفت قبل، وكذلك برهنوا بآيات اللعان على شمول حكمه لكل من قذف زوجته ولم يكن معه شهود على حين أنها نازلة فى خصوص من ذكرنا سابقاً.

ويمكن أن تنظم من هذا الدليل قياساً اقترانياً نصه: (عموم اللفظ الوارد على سبب خاص قد اعتبره الصحابة والمجاهدون) (وكل ما كان كذلك فهو المعتبر) (فعموم اللفظ الوارد على سبب خاص هو المعتبر).

ويمكن أن تنظم منه دليلاً استثنائياً نصه: (لو لم يكن عموم اللفظ الوارد على سبب خاص هو المعتبر) (لما اعتبره الصحابة والمجاهدون) (لكن التالى باطل فبطل المقدم، وثبت نقيضه) وهو المطلوب.

ملاحظة: لا يبعد عليك أن تستدل للمقدمات الصغرى والكبرى فى الأقيسة الاقترانية التى ذكرناها، خصوصاً بعد أن تنظر فيما نشرناه قبلها من عرض الأدلة بالأسلوب المألوف الخالى من القيود الشكلية، فى الاصطلاحات المنطقية.

وبمثل ذلك تستطيع أن تستدلّ للملازمات وبطلان التوالي، فيما نظمناه بين يدك من الأقيسة الاستثنائية، فتأمل.

١٠- شبهات المخالفين وتفنيدها:

استند مخالفو الجمهور إلى شبهات خمس لتأييد مذهبهم - وهو أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ - ولكنك ستري مصرع هذه الشبهات بين يدك:

الشبهة الأولى: يقولون: إن الإجماع قد انعقد على عدم جواز إخراج السبب من حكم العام الوارد على سبب خاص، إذا ورد مخصّص، وذلك يستلزم أن العام مقصور على أفراد السبب لا يتناول غيرها، لأنه لو لم يكن مقصوراً عليها لتساوت هي وغيرها في جواز الإخراج عن المخصّص، وذلك ممنوع، للإجماع المذكور.

والجواب: أن الإجماع المذكور لا يستلزم قصر العام على أفراد الخاص كما يقولون، بل هو واقفٌ عند حدود معناه من أن أفراد السبب لا تخرج بالمخصّص، وذلك المعنى مُحَقَّقٌ لعدم التساوي بين أفراد السبب وغيرها في حالة الإخراج بالمخصّص، لكنه لا يمنع دخول غير أفراد السبب في حكم العام إذا تناوله اللفظ، وذلك لأدلة الجمهور السابقة.

ويمكن أن تنظم من هذا قياساً استثنائياً يقول:

لو لم تكن العبرة بخصوص السبب، لجاز إخراج أفراد السبب إذا ورد مخصّص لكن إخراج أفراد السبب عند وجود المخصّص ممنوع، لانعقاد الإجماع على امتناعه، فبطل ما أدى إليه وهو المقدم، وثبت نقيضه، وهو أن العبرة بخصوص السبب، دليل التلازم أن العام تستوي أفرادها، فإذا أخذنا بعموم اللفظ ولم نخصه بالسبب لتساوت أفراد السبب وغيرها مما اندرج تحت ذلك العام، فإذا جاء مخصّص جاز أن يُخرج أفراد السبب.

ويُجاب بإبطال الملازمة، ومنع أن أفراد العام متساوية، وسند المنع أن الإجماع منعقد على أن أفراد السبب تمتاز عن غيرها دخولاً، فلن يتساوى الجميع خروجاً، وإذن يبقى العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، للأدلة السابقة.

الشبهة الثانية: يقولون: إن الرواة نقلوا أسباب النزول واهتموا بها وبتدوينها، ولا فائدة لذلك إلا ما نذهب إليه من وجوب قصر العام على أفراد سببه الخاص، وهذا معنى أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ.

والجواب: أنه لا وجه لكم في أن تجعلوا فائدة نقل الأسباب هي قصر العام على

أفراد سببه، فإن لأسباب النزول والإحاطة بها علماً عن طريق نقل الرواة فوائدها عدّة، ومزايا جمّة، وذكرناها في مطلع هذا المبحث، وهي غير ما ذكرتم، فارجعوا إليها إن شئتم.

ويمكن أن ننظم من ذلك قياساً استثنائياً أيضاً هكذا: لو لم تكن العبرة بخصوص السبب لما نقله الرواة واهتموا ببيانه وتدوينه لكن التالي باطل بالحس والمشاهدة، فثبت نقيض المقدم وهو أن العبرة بخصوص السبب، دليل الملازمة أنه لا يفهم لنقل الرواة وعنايتهم ببيان الأسباب فائدة غير التخصيص.

والجواب: أننا نمنع دليل الملازمة؛ كيف! ولأسباب النزول فوائد متعددة قد قصصناها عليك أول هذا المبحث، فحذّر أن تنسى!

الشبهة الثالثة: يقولون: إن تأخير البيان عن وقوع الواقعة وتوجيه السؤال في العام الوارد على سبب يدل على أن العبرة بخصوص السبب؛ لأن تأخير لفظ الشارع إلى ما بعد حدوث سببه، يفهم منه أن السبب هو الملحوظ وحده للشارع في الحكم عليه بهذا اللفظ العام النازل فيه، وإلا لما ربطه بالسبب، بل لأنزله قبله، أو أخره عنه.

والجواب: أنه يكفي في حكمة تأخير البيان إلى ما بعد السبب أن يكون اللفظ العام بياناً له ولو مع ما يشابهه من كل ما يندرج تحت اللفظ العام، ولا يستلزم أن يكون بياناً له وحده كما ذكرتم.

ويمكن أن تصوغ من هذا قياساً هكذا: لو لم تكن العبرة بخصوص السبب، لما أُخّر البيان إلى وقوع الواقعة أو توجيه السؤال؛ لكن التالي باطل، فثبت نقيض المقدم وهو المطلوب، دليل الملازمة أن تأخير لفظ الشارع إلى ما بعد وقوع الواقعة وتوجيه السؤال لا يفهم منه إلا أنه بيان لهذا السبب وحده، وذلك معنى أن العبرة بخصوصه.

والجواب: أننا نمنع دليل الملازمة؛ أي نمنع أنه لا يفهم من تأخير البيان إلى ما بعد وقوع الواقعة وتوجيه السؤال إلا أن يكون اللفظ العام النازل بسببهما بياناً لهذا السبب وحده، كيف! والتأخير يفهم منه أن اللفظ العام جاء مع أشباهه من كل ما ينتظم وإياه في سلك العام للأدلة السابقة.

الشبهة الرابعة: يقولون: قد اتفقت كلمة الفقهاء على أنه إذا دعا رجل رجلاً آخر إلى طعام الغداء وقال له: (تغدّ عندي) فرفض فقال: (والله لا أتغدى) ولم يقل (عندك) ثم تناول الغداء عند غير هذا الداعي، فإنه لا يحنث، وما ذاك إلا لأن هذا اللفظ العام قد

تخصّص بسببه وهو كلمة (تغدّ عندي) التي خصّ بها الداعي نفسه، فكأن الحالف قال: (لا أتغدي عندك وحدك) ولذلك لا يحنث بغدائه عند غيره.

والجواب: أن حكم الفقهاء في هذا المثال على أن كل عام يتخصّص بسببه كما فهمتم، بل هو مبنيٌّ على أن هذا المثال وأشباهه تخصّص بقريئة خارجة وهي حكم العرف هنا بأن الحالف إنما يريد ترك الغداء عند داعيه فقط، وليس كلامنا فيما تخصّص بقريئة خارجة، سواء أكانت العرف أم سواه، فذلك محلُّ وفاق.

ونظيره أن يقال لك: (كلم فلاناً في واقعة معينة) فتقول: (والله لا أكلّمه أبداً) فإنك لا تحنث إذا كلمته في غير تلك الواقعة؛ لأن العرف يحكم أيضاً بأنك تريد عدم تكليمه في خصوص تلك الواقعة لا مطلقاً.

ويمكن أن تنظم من هذا قياساً استثنائياً يقول:

لو لم تكن العبرة بخصوص السبب، لكان من قال (والله لا أتغدي) ولم يقل (عندك) في إجابة من قال له (تغدّ عندي) حائثاً إذا تغدّي عند غيره، لكن التالي باطل، لنص الفقهاء على عدم حنثه حينئذ، فبطل المقدم، وثبت نقيضه، وهو المطلوب.

دليل الملازمة أن كلمة (لا أتغدي) شاملة للتغدي عند المخاطب وعند غيره، لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم، وقد جاءت هذه الكلمة على سبب وهو دعوة المخاطب إياه للغداء، فلو أخذنا بعموم هذا اللفظ، وأهملنا خصوص هذا السبب، لكان يحنث بغدائه عند غيره، لأنه فرد من أفراد ذلك العام.

والجواب: أن التخصيص بالسبب هنا لم يجئ من نفس السبب، إنما جاء من قريئة خارجة هي حكم العرف بأن حالف مثل هذه اليمين إنما يقصد عدم التغدي عند من دعاه وحده، ولا كلام لنا في ذلك، لأن التخصيص بالقريئة الخارجة محلُّ وفاق كما تقدم.

الشبهة الخامسة: يقولون: إن التطابق بين السؤال وجوابه واجب، في نظر الحكمة، وبحكم قانون البلاغة، وهذا التطابق لا يستقيم إلا بالتساوي بين لفظ العام وسببه الخاص، والتساوي لا يكون إلا إذا خصصنا اللفظ العام بسببه الخاص؛ لا سيما إذا وقع ذلك في كلام الشارع الحكيم، وجاء في أرقى نصوص البلاغة وأواحدتها إعجازاً، وهو القرآن الكريم.

والجواب: أن طرد العام على عمومه لا يخلُّ بمطابقتها لسببه الخاص؛ لأن هذه المطابقة تحصل بكون اللفظ أعم من سببه، كما تحصل بمساواته إياه؛ فإن المقصود من

المطابقة أن يكون اللفظ مبيّناً لحكم السبب وغير قاصر عن الوفاء به، وهو إذا جاء أعمّ يكون قد وقى بالمراد وزاد.

ويمكن أن تسبك من هذا قياساً استثنائياً صيغته هكذا: لو لم تكن العبرة بخصوص السبب، لكان اللفظ غير مطابق للسبب؛ لكن التالي باطل، فثبت نقيض المقدم، دليل الملازمة: أن الكلام هنا مفروض في سبب خاص ولفظ عام، ولا شك أن العام لا يطابق الخاص، ودليل بطلان التالي: أن عدم المطابقة منافية للحكمة، ومُخِلٌّ بالبلاغة.

والجواب: أننا نبطل تلك الملازمة، ونمنع دليلها وهو أن العام لا يطابق الخاص، كيف! والمطابقة كما تحصل بمساواة اللفظ للسبب عموماً وخصوصاً، تحصل بكون اللفظ أعم من السبب؛ لأن المراد من الجواب أن يتحدث عن السبب ويبين حكمه، وذلك حاصل مع كونه أعم منه، ولا يتوقف على مساواته إياه.

ملاحظة: يمكنك بعد هذا البيان، أن تحوّل تلك الأقيسة الاستثنائية إلى أقيسة اقترانية، ثم تستدل على مقدماتها بسهولة ويسر، على نمط ما فعلنا بأدلة الجمهور، فأمامك المجال ولا داعي لإطالة المقال.

كما أرجو أن يعذرني القارئ الكريم، إذا شقّ عليه بعض الشيء أن يهضم تلك الصناعة الفنية في صناعة الأدلة بعض الأحيان؛ فإن للوسط قضاء لا يردّ، وللصناعة حكماً لا ينقض، ومن واجبي أن أشبع حاجة هؤلاء وهؤلاء، لذلك تراني طوراً هنا وطوراً هناك، والله هو الفتاح العليم؛ وهو الموفق والمعين.

١١- شبهه بالسبب الخاص مع اللفظ العام:

نوه السيوطي في الإتيان، وابن السبكي والمحلي في جمع الجوامع وشرحه بأن القرآن الكريم قد يرد فيه ما يشبه السبب الخاص مع اللفظ العام النازل فيه، فيكون لهذا الشبه أثر صالح في تناول الآية العامة للمضمون الخاص في الآية التي معها، تناولاً ممتازاً يجعله أسبق إلى الذهن من غيره، وأبعد عن خروجه بالتخصيص إذا ورد مخصص لتلك الآية العامة؛ فكأنه قطعي الدخول، وكأنه مجمع على عدم خروجه بالمخصص، كما أجمعوا على عدم خروج السبب الخاص من لفظ العام النازل فيه.

وهاك مثلاً يوضح لك المقام: قال الله تعالى في سورة النساء الآية ٥١: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ

الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلاً ﴿١٥٧﴾ إلى آخر الآيات الواردة في هذا الموضوع.

فأنت ترى أن هذه الآيات شنت على الخيانة والخائنين من اليهود، وتوعدتهم أفظع الوعيد، ووبختهم أشد التوبيخ، وذلك في معنى النهى البالغ عن تلك الخيانة أى خيانتهم للنبي ﷺ والمؤمنين، حيث جعلوا المشركين أهدى سبيلاً منهم، ومن المقرر أن النهى عن شيء أمر بضده، فلا جرم تضمنت هذه الآيات أيضاً أمر اليهود بالأمانة فى الحكم على النبي ﷺ وأصحابه، ووصفهم بالصفات الحقيقية، خصوصاً أنهم قد مدحوا فى كتابهم التوراة كما قال الله تعالى فى سورة الأعراف الآية ١٥٧: ﴿يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فى التوراة والإنجيل...﴾ إلخ، والضمير للنبي ﷺ، وكما قال فى سورة الفتح الآية ٢٩، بعد أن وصف النبي وأصحابه: ﴿ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فى التوراة وَمَثَلُهُمْ فى الإنجيل كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطَاؤَهُ﴾ إلخ.

ثم جاء عقب تلك الآيات فى الترتيب الوضعى قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُوَدُّوا الأمانات إلى أهلها﴾ (النساء: ٥٨) فكان التناسب بينهما رائعا، والصلة وثيقة والانسجام جميلاً، لأن هذه الآية تأمر بالأمانة فى عمومها كما ترى، وتلك الآيات تأمر بأمانة خاصة كما علمت، وما أحكم الصلة بين العام والخاص، فكان ذلك شبيهاً بالسبب الخاص ينزل فيه لفظ عام، فإذا كان تناول العام لأفراد الخاص مجمعا عليه ولا يصح خروجه بمخصص، فكذلك الأمانة الخاصة التى معنا تنتظم فى سلك الأمانة العامة انتظاماً ممتازاً، وتدخل فيها دخولاً أولياً؛ حتى لو قيل إنه لا يجملى إخراجها منها بمخصص لم يبعد؛ وذلك ما حدا بابن السبكي أن يجعلها مرتبة دون السبب وفوق التجرد، وإنما لم تجعل على مرتبة السبب، لأن الأولى ليست سبباً فى الثانية، ولأن المقارنة بينهما ليست إلا فى ترتيب آيات القرآن ووضع بعضها بإزاء بعض، وليست مقارنة زمانية فى النزول؛ بل إن بينهما مدى بعيداً؛ فالثانية تأخرت عن الأولى بنحو ست سنين، ولا يضر ذلك لأن تقارب الزمان ليس شرطاً فى وضع آية لصق آية تناسبها، إنما هو شرط فى أسباب النزول مع ما ينزل فيها فحسب.

ولعل من تمام الفائدة أن نسوق إليك ما جاء فى جمع الجوامع للإمام ابن السبكي

وشارحه جلال الدين المَحَلِّي في هذه المناسبة، ونصّه: «(ويقرب منها) أي من صورة السبب حتى يكون قطعيّ الدخول أو ظنيّ (خاصّ في القرآن تلاه في الرسم) أي رسم القرآن بمعنى وضعه مواضعه، وإن لم يتلّه في النزول (عامّ للمناسبة) بين التالي والمتلوّ، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ (النساء: ٥١) إلخ، فإنه - كما قال أهل التفسير - إشارة إلى كعب بن الأشرف ونحوه من علماء اليهود لما قدموا مكة وشاهدوا قتلى بدر، حرّضوا المشركين على الأخذ بثأرهم، ومحاربة النبي ﷺ فسألوهم: من أهدى سبيلاً، محمدٌ وأصحابه أم نحن؟ فقالوا: أنتم؛ مع علمهم بما في كتابهم من نعت النبي ﷺ المنطبق عليه، وأخذ الموثيق عليهم ألاّ يكتموا، فكان ذلك أمانةً لازمة لهم ولم يؤدّوها، حيث قالوا للكفار: أنتم أهدى سبيلاً حسداً للنبي ﷺ، وقد تضمنت الآية مع هذا القول التوعد عليه المفيد للأمر بمقابله المشتمل على أداء الأمانة التي هي بيان صفة النبي ﷺ، بإفادة أنه الموصوف في كتابهم، وذلك مناسبٌ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ (النساء: ٥٨) فهذا عامٌّ في كل أمانة، وذلك خاصٌّ بأمانة هي بيان صفة النبي ﷺ بالطريق السابق، والعامُّ تالٍ للخاصِّ في الرسم متراخٍ عنه في النزول بست سنين، مدة ما بين بدر في رمضان من السنة الثانية، والفتح في رمضان من السنة الثامنة، وإنما قال: ويقرب منها كذا؛ لأنه لم يرد العامُّ بسببه بخلافها». اهـ. والحمد لله أولاً وآخراً.

المبحث السادس

في نزول القرآن على سبعة أحرف

هذا مبحثٌ طريفٌ وشائقٌ، غير أنه مخيفٌ وشائكٌ! أما طرافته وشوقه، فلأنه يرينا مظهراً من مظاهر رحمة الله وتخفيفه على عباده، وتيسيره لكتابه على كافة القبائل العربية، بل على جميع شعوب الأمة الإسلامية، من كل جيل وقبيل، حتى ينطقوا به لينةً ألسنتهم، سهلةً لهجاتهم، برغم ما بينهم من اختلاف في اللغات، وتنوع في الخصائص والميزات. ومن طرافة هذا المبحث أيضاً أنك تشاهد فيه عرضاً عاماً لمنتجات أفكار كثيرة، وتشهد جيشاً جراراً من مذاهب وآراء، كلها تحاول العمل لخدمة العلم، وإظهار الحق، والدفاع عن عرين القرآن والإسلام.

وأما مخافة هذا المبحث وشوكة، فلأنه كثر فيه القيل والقال، إلى حدٍّ كاد يطمس أنوار الحقيقة، حتى استعصى فهمه على بعض العلماء ولاذ بالفرار منه وقال: إنه مشكل، وحتى اضطرَّ جماعةٌ من كبار المحققين أن يُفردوه بالتأليف قديماً وحديثاً، ما بين العلامة المعروف بأبي شامة في القرن السابع الهجري، والعلامة الشيخ محمد بخيت في القرن الرابع عشر.

أضف إلى ذلك أن الخطأ في هذا الباب قد يتخذُ منه أعداء الإسلام سبيلاً عوجاً إلى توجيه المطاعن الخبيثة إلى القرآن، كما وقعتُ أو وقعَ على كتابٍ لمن يدعون أنفسهم مبشرين، أسموه «مباحث قرآنية» وجعلوا موضوع الجزء الأول منه «هل من تحريف في الكتاب الشريف»؟ وتصيدوا فيه من الآراء المزيفة ما الحقُّ منه بريء ﴿وَهُمْ أُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ (التوبة: ٧٤).

ونحن نستعين الله ونستهديه، أن يُخلِّصَ لنا الورد من الشوك في هذا الموضوع الشائق الشائك، وأن يهينَ لنا من أمرنا رشداً.

وسنَجولُ في هذا الميدان - إن شاء الله - جولاتٍ عدة، نتحدَّث فيها عن أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف، وعن شواهد بارزة في الأحاديث الواردة، بينها فوائد كثيرة لاختلاف الحروف والقراءات، وعن معنى نزول القرآن على سبعة أحرف وعن الوجوه

السبعة في المذهب المختار، وعن تحقيق النسبة بين المذهب المختار وأشباهه، وعن وجوه اختيار هذا المذهب، وعن دفع الاعتراضات الواردة عليه، وعن بقاء هذه الأحرف السبعة في المصاحف، وعن الأقوال الأخرى وتفنيدها، وعن دفع إجمالي للأقوال الأخيرة منها، ثم نختم المبحث بعلاج الشبهات الواردة على هذا الموضوع؛ والله المُستعان.

١- أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف:

لا سبيل إلى الاستدلال على هذا إلا مما صح عن رسول الله ﷺ؛ ولقد جاء هذا النقل الصحيح من طرق مختلفة كثيرة، ورُويَ حديثُ نزول القرآن على سبعة أحرف عن جمع كبير من الصحابة؛ منهم عمر، وعثمان، وابن مسعود وابن عباس، وأبو هريرة، وأبو بكر، وأبو جهم، وأبو سعيد الخدري، وأبو طلحة الأنصاري، وأبي بن كعب، وزيد بن أرقم، وسمره بن جندب، وسلمان بن صرد، وعبد الرحمن بن عوف، وعمرو بن أبي سلمة، وعمرو بن العاص، ومعاذ بن جبل، وهشام بن حكيم، وأنس، وحذيفة، وأم أيوب امرأة أبي أيوب الأنصاري، رضي الله عنهم أجمعين، فهؤلاء أحد وعشرين صحابياً، ما منهم إلا رواه وحكاه.

وروى الحافظ أبو يعلى في مسنده الكبير أن عثمان رضي الله عنه قال يوماً وهو على المنبر: «أذكر الله رجلاً سمع النبي ﷺ قال: إنَّ القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف» لما قام، فقاموا حتى لم يُحصوا، فشهدوا أن رسول الله ﷺ قال: «أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف» فقال عثمان رضي الله عنه: «وأنا أشهد معهم» (١).

وكان هذه الجموع التي يؤمن تواطؤها على الكذب هي التي جعلت الإمام أبا عبيد بن سلام يقول بتواتر هذا الحديث، لكنك خير بأن من شروط التواتر، توافر جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات الرواية، وهذا الشرط إذا كان موفوراً هنا في طبقة الصحابة كما رأيت، فليس بموفور لدينا في الطبقات المتأخرة.

وهاك طائفة من تلك الأحاديث نسوقها إليك استدلالاً من ناحية، وتنويراً في بيان المعنى وإقامة لمعالم الحق فيه من ناحية ثانية:

١ روى البخاري ومسلم في صحيحيهما عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله

(١) تقدم تخريجه.

عليه السلام: «أقرأني جبريل على حروفٍ فراجعتُهُ، فلم أزل أستزيدهُ ويزيدني حتى انتهى إلى سبعةِ أحرفٍ» زاد مسلم: «قال ابن شهاب: بلغني أن تلك السبعة في الأمر الذي يكون واحداً لا يختلف في حلالٍ ولا حرامٍ».

٢- وروى البخاري ومسلم أيضاً (واللفظ للبخاري) أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول: سمعتُ هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأها على حروفٍ كثيرة، لم يقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكادت أساوره في الصلاة، فانتظرتُه حتى سلم، ثم لبته بردائه أو بردائي، فقلت: من أقرأك هذه السورة؟ قال: أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، قلت له: كذبت، فوالله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرؤها، فانطلقتُ أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: يا رسول الله إني سمعتُ هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروفٍ لم تقرئها، وأنت أقرأتني سورة الفرقان، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أرسله يا عمر: اقرأ يا هشام، فقرأ هذه القراءة التي سمعته يقرأها، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هكذا أنزلت، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرفٍ، فاقرأوا ما تيسر منه» (١).

٣- وروى مسلم (٢) بسنده عن أبي بن كعب قال: «كنت في المسجد، فدخل رجل يصلي، فقرأ قراءةً أنكرتها عليه، ثم دخل آخر، فقرأ قراءةً سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: إن هذا قرأ قراءةً أنكرتها عليه، ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه، فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ، فحسن النبي صلى الله عليه وسلم شأنهما، فسقط في نفسي من التكذيب ولا إذ كنت في الجاهلية، فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قد غشيني ضرب في صدري، ففضتُ عرقاً، وكأنما أنظرُ إلى الله عز وجل فرقاً فقال لي: يا أباي، أرسل إليَّ أن أقرأ القرآن على حرفٍ فرددتُ إليه: أن هونٌ على أمتي، فردَّ إليَّ الثانية: اقرأه على حرفين، فرددتُ إليه: أن هونٌ على أمتي، فردَّ إليَّ الثالثة: اقرأه على سبعة أحرفٍ، ولك بكل ردة رددتها مسألةً تسألنيها، فقلت: «اللهم اغفر لأمتي اللهم اغفر لأمتي»، وأخرتُ الثالثة ليومٍ يرغبُ إلى الخلق كلهم حتى إبراهيم عليه السلام». اهـ.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

واعلم أن معنى قول أبي بن كعب رضي الله عنه «فسقط في نفسي من التكذيب... إلخ» أن الشيطان ألقى إليه من وساوس التكذيب ما شوش عليه حاله، حين رأى النبي صلوات الله عليه قد - سنّ القراءتين وصوبهما على ما بينهما من اختلاف، وكانتا في سورة واحدة هي سورة النحل على ما رواه الطبري، وكأن الذي مرّ بخاطره وقتئذ أن هذا الاختلاف في القراءة ينافي أنه من عند الله، لكنه كان خاطراً من الخواطر الرديئة التي لا تنال من نفس صاحبها منالاً، ولا تفتنها عن عقيدة، ولا يكون لها بأثر باقٍ ولا عمل دائم.

ومن رحمة الله بعباده أنه لا يؤاخذهم بهواجس النفوس وخلجات الضمائر العابرة، ولكن يؤاخذهم بما كسبت قلوبهم، حين يفتح الإنسان للشبهة صدره، ويوجه إليها اختياره وكسبه، ثم يعقد عليها فؤاده وقلبه.

قال القرطبي «فكان هذا الخاطر (يشير إلى ما سقط في نفس أبي) من قبيل ما قال فيه النبي صلوات الله عليه حين سأله: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به، قال: أوقد وجدتموه؟ قالوا: نعم، قال: ذلك صريح الإيمان»^(١) رواه مسلم. اهـ.

ومن هذا تعلم أن ما خطر لسيدنا أبي بن كعب رضي الله عنه، لا يمسُّ مقامه ولا يصادم إيمانه، ما دام قد دفعه بإرشاد رسول الله صلوات الله عليه سريعاً كما في الحديث الشريف.

وأى إنسان يستطيع أن يحمي نفسه خواطر السوء الهوجاء، ورياح الهواجس الشنعاء؟ إنما الواجب على المؤمن أن يحارب تلك الخواطر الرديئة بأسلحة العلم وتعاليم الشريعة، ولا يستسلم لها ولا يسترسل معها، وعلينا أن نتعاون في هذا الميدان كما فعل الرسول صلوات الله عليه بأبي إذ ضرب في صدره، ليصرفه بشدة عن الاشتغال بهذا الخاطر، وليلفته بقوة إلى ما قصه عليه علاجاً لشبهته، من أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، تهويناً على أمته وتيسيراً لها، ولقد نجح الرسول صلوات الله عليه في هذا العلاج أيما نجاح حتى قال أبي نفسه: «ففضت عرقاً، وكأني أنظر إلى الله عز وجل فرقاً».

ذلك ما نراه مُخلّصاً في هذا المقام الذي زلت فيه بعض الأقدام، وللعلامة الشيخ

(١) صحيح: رواه مسلم (٣٣٨) وأبو داود (٥١١١) وأحمد في «المسند» (٩٤٠١) والنسائي في «الكبرى» (١٠٥٠٠) وأبو يعلى (٥٩٢٣) والبيهقي في «الشعب» (٣٣٧) والبخاري في «الأدب المفرد» (١٣٢٠) وابن حبان في «صحيحه» (١٤٦) من حديث أبي هريرة مرفوعاً.

محمد عبد الله دراز كلامٌ جيدٌ في مثل هذا الموضوع من كتابه المختار، فارجع إليه إن أردت التوسع ومزيد البيان.

أضف إلى ما ذكرنا أن خصومة أبي بن كعب في أمر اختلاف القراءة على هذا النحو، إنما كانت من قبل أن يعلم أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، فهو وقتئذ كان معذوراً، بدليل أنه لما علم بذلك، واطمأنت إليه نفسه، عمل بما علم، وكان مرجعاً مهماً من مراجع القرآن على اختلاف رواياته، وكان من رُواة هذا العلم للناس كما تلاحظه في الحديثين المسندين إليه بعد.

٤ - روى مسلم (١) بسنده عن أبي بن كعب أن النبي ﷺ كان عند أضواء بني غفار، قال: فاتاه جبريل عليه السلام فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته؛ وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته؛ وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأيما حرف قرءوا عليه فقد أصابوا». اهـ.

(وأضواء بني غفار) بفتح الهمزة في أضواء وبكسر الغين في غفار: مُسْتَنْقَعُ الْمَاءِ كَالغَدِيرِ؛ وكان بموضع من المدينة المنورة ينسب إلى بني غفار، لأنهم نزلوا عنده.

٥ - وروى الترمذي (٢) عن أبي بن كعب أيضاً قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل عند أحجار المروة قال: فقال رسول الله ﷺ لجبريل: إنني بعثت إلى أمة أميين؛ فيهم الشيخ الفاني، والعجوز الكبيرة، والغلام، قال: «فمرهم فليقرءوا القرآن على سبعة أحرف» قال الترمذي: حسن صحيح، وفي لفظ: «فمن قرأ بحرف منها فهو كما قرأ» وفي لفظ حذيفة «فقلت: يا جبريل إنني أرسلت إلى أمة أمية فيهم الرجل، والمرأة، والجارية، والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قط» قال: «إن القرآن أنزل على سبعة أحرف».

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

٦- أخرجه الإمام أحمد (١) بسنده عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو أن رجلاً قرأ آية من القرآن، فقال له عمرو: إنما هي كذا وكذا، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فأى ذلك قرأتم أصبتم، فلا تماروا». اهـ.
قال في القاموس: ماراه مماراة ومراءً، وامترى فيه وتمارى: شك، والمرية بالكسر والضم: الشك والجدل. اهـ.

٧- روى الحاكم وابن حبان (٢) بسندهما عن ابن مسعود قال: «أقرأني رسول الله ﷺ سورة من آل حم، فرحنت إلى المسجد، فقلت لرجل: اقرأها، فإذا هو يقرأها حروفاً ما أقرأها. فقال: أقرأنيها رسول الله ﷺ فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ فأخبرناه فتغير وجهه وقال: «إنما أهلك من قبلكم الاختلاف» ثم أسر إلى علي شيثاً، قال علي: إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم، قال: فانطلقنا وكل رجل يقرأ حروفاً لا يقرأها صاحبه». اهـ.

٨- وأخرج البخاري (٣) عن عبد الله بن مسعود أيضاً أنه سمع رجلاً يقرأ آية سمع النبي ﷺ يقرأ خلافها، قال: فأخذت بيده فانطلقت به إلى النبي ﷺ فقال: «كلاكما محسن، فأقرأ» قال شعبة أحد رواة هذا الحديث: أكبر علمي أن النبي ﷺ قال: «فإن من كان قبلكم اختلفوا فأهلكوا».

٩- روى الطبري والطبراني (٤) عن زيد بن أرقم قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: أقرأني ابن مسعود سورة أقرأنيها زيد بن ثابت، وأقرأنيها أبي بن كعب

(١) تقدم تخريجه.

(٢) صحيح: رواه الحاكم (٢٨٨٥) وابن حبان في «صحيحه» (٧٤٧).

(٣) صحيح: رواه البخاري (٣٢٨٩ / ٤٧٧٥) وأحمد في «المسند» (٣٧١٦ - ٣٨٣٥ - ٤٣٥١) والنسائي في «الكبرى» (٨٠٩٤) وأبو يعلى في «المسند» (٥٢٦٢ - ٥٣٤١).

(٤) ضعيف جداً: رواه الطبراني في «الكبير» (٥٠٧٨) قال الهيثمي: فيه عيسى بن قرقاس، وهو متروك.

أقول: قال الذهبي: روى ابن الدورقي عن يحيى: ليس بثقة، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه وقال العقيلي: كان من الغلاة في الرفض «ميزان الاعتدال» (٥/ ٣٨٧ - ٣٨٨).

فاختلفت قراءتهم، فبِقِرَاءَةِ أَيُّهُمْ آخُذُ؟ فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَىٰ إِلَىٰ جَنِبِهِ، فَقَالَ عَلِيٌّ: «لِيَقْرَأَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْكُمْ كَمَا عَلَّمْتُ، فَإِنَّهُ حَسَنٌ جَمِيلٌ».

١٠- وأخرج ابن جرير الطبري عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ولا حرج ولكن لا تختموا ذكر رحمة بعذاب، ولا ذكر عذاب برحمة».

٢- شواهد بارزة في هذه الأحاديث الواردة:

إن الناظر في هذه الأحاديث الشريفة وما ماثلها، يستطيع أن يقيم منها شواهد بارزة، تكون منارات هدى، ومصادر إشعاع ونور، ترشده إلى ما عسى أن يكون هو الحق والصواب في بيان معنى الأحرف السبعة، كما يستطيع أن يأخذ منها موازين ومقاييس يحاكم إليها كل ما شجر من هذا الخلاف البعيد، في هذا الموضوع الدقيق.

الشاهد الأول: أن الحكمة في نزول القرآن على الأحرف السبعة هي التيسير على الأمة الإسلامية كلها، خصوصاً الأمة العربية التي شوفهت بالقرآن، فإنها كانت قبائل كثيرة، وكان بينها اختلاف في اللهجات ونبرات الأصوات، وطريقة الأداء وشهرة بعض الألفاظ في بعض المدلولات على رغم أنها كانت تجمعها العروبة، ويوحد بينها اللسان العربي العام، فلو أخذت كلها بقراءة القرآن على حرف واحد، لشق ذلك عليها كما يشق على القاهري منا أن يتكلم بلهجة الأسيوطي مثلاً، وإن جمع بيننا اللسان المصري العام، وألفت بيننا الوطنية المصرية في القطر الواحد، وهذا الشاهد نجده ماثلاً بوضوح بين الأحداث السالفة في قوله ﷺ في كل مرة من مرآت الاستزادة «فرددت إليه أن هوّن على أمتي» (١) وقوله: «أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك» (٢) ومن أنه ﷺ لقي جبريل فقال: «يا جبريل إني أرسلت إلى أمة أمية فيهم الرجل والمرأة، والغلام والجارية، والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قط» (٣)، إلخ.

قال المحقق ابن الجزري: «وأما سبب وروده على سبعة أحرف فللتخفيف على هذه الأمة، وإرادة اليسر بها، والتهوين عليها شرقاً لها، وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها، وإجابة لقصد نبيها أفضل الخلق وحبيب الحق، حيث أتاه جبريل فقال: «إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف»، فقال ﷺ: «أسأل الله معافاته ومعونته فإن أمتي لا تطيق»

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

ذلك، ولم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف»^(١) ثم قال: «وكما ثبت أن القرآن نزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف، وأن الكتاب قبله كان ينزل من باب واحد على حرف، وذلك أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يُبعثون إلى قومهم الخاصين، والنبى ﷺ بُعث إلى جميع الخلق أحمرهم وأسودهم، عربهم وعجمهم، وكان العرب الذى نزل القرآن بلغتهم، لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغة إلى غيرها، أو من حرف إلى آخر، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم والعلاج، لا سيما الشيخ، والمرأة، ومن لم يقرأ كتاباً كما أشار إليه ﷺ، فلو كُلفوا العدول عن لغتهم، والانتقال عن ألسنتهم، لكان من التكليف بما لا يستطاع، وما عسى أن يتكلف المتكلف وتأبى الطباع» ا.هـ.

فوائد أخرى لاختلاف القراءة وتعدد الحروف:

كل ما فى عليك من الشاهد الأول تقريراً لحكمة واحدة، وفائدة واحدة من فوائد اختلاف القراءات وتعدد الحروف التى نزل عليها القرآن الكريم؛ وهى أبرز الفوائد وأشهرها وأقربها إلى الذهن، ونحيطك علماً هنا بأن لهذا الاختلاف والتعدد فوائد أخرى:

منها جمع الأمة الإسلامية الجديدة على لسان واحد يوحد بينها، وهو لسان قريش الذى نزل به القرآن الكريم، والذى انتظم كثيراً من مختارات السنة القبائل العربية التى كانت تختلف إلى مكة فى موسم الحج وأسواق العرب المشهورة، فكان القرشيون يستملحون ما شاءوا، ويصطفون ما راق لهم من ألفاظ الوفود العربية القادمة إليهم من كل صوب وحدب، ثم يصقلونه ويهذبونه ويدخلونه فى دثرة لغتهم المرنة، التى أذعن جميع العرب لها بالزعامة، وعقدوا لها راية الإمامة، وعلى هذه السياسة الرشيدة نزل القرآن على سبعة أحرف، يصطفى ما شاء من لغات القبائل العربية، على نمط سياسة القرشيين بل أوفق، ومن هنا صح أن يقال: إنه نزل بلغة قريش، لأن لغات العرب جمعاء تمثلت فى لسان القرشيين بهذا المعنى، وكانت هذه حكمة إلهية سامية؛ فإن وحدة اللسان العام من أهم العوامل فى وحدة الأمة، خصوصاً أول عهدا بالتوثب والنهوض.

ومنها بيان حكم من الأحكام، كقوله سبحانه ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَوَلَّهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ (النساء: ١٢) قرأ سعد بن أبى وقاص «ولله أخ أو

(١) تقدم تخريجه.

أُخْتُ مِنْ أُمٍّ» بزيادة لفظ «مِنْ أُمٍّ» فتبين بها أن المراد بالإخوة في هذا الحكم الإخوة للأم دون الأشقاء ومن كانوا لأب، وهذا أمرٌ مجمعٌ عليه.

ومثل ذلك قوله سبحانه في كفارة اليمين: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ (المائدة: ٨٩) وجاء في قراءة: «أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ» بزيادة لفظ «مؤمنة» فتبين بها اشتراطُ الإيمان في الرقيق الذي يعتق كفارة يمين، وهذا يؤيد مذهب الشافعي ومن نحا نحوه في وجوب توافر ذلك الشرط.

ومنها الجمع بين حكمين مختلفين بمجموع القراءتين، كقوله تعالى: ﴿فَاعْتَرَلُوا نِسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ (البقرة: ٢٢٢) قرئ بالتخفيف والتشديد في حرف الطاء من كلمة «يطهرن» ولا ريب أن صيغة التشديد تفيد وجوب المبالغة في طهر النساء من الحيض، لأن زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى، أما قراءة التخفيف فلا تفيد هذه المبالغة، ومجموع القراءتين يحكم بأمرين: أحدهما أن الحائض لا يقربها زوجها حتى يحصل أصل الطهر، وذلك بانقطاع الحيض، وثانيهما أنها لا يقربها زوجها أيضاً إلا إذا بلغت في الطهر، وذلك بالاغتسال؛ فلا بد من الطهرين كليهما في جواز قربان النساء، وهو مذهب الشافعي ومن وافقه أيضاً.

ومنها الدلالة على حكمين شرعيين ولكن في حالين مختلفين: كقوله تعالى في بيان الوضوء ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: ٦) قرئ بنصب لفظ (أرجلكم) وبجرها، فالنصب يفيد طلب غسلها؛ لأن العطف حينئذ يكون على لفظ «وجوهكم» المنصوب، وهو مغسول، والجر يفيد طلب مسحها؛ لأن العطف حينئذ يكون على لفظ «رءوسكم» المجرور، وهو ممسوح، وقد بين الرسول ﷺ أن المسح يكون للابس الخف وأن الغسل يجب على من لم يلبس الخف.

ومنها دفع توهم ما ليس مراداً كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: ٩) وقرئ «فامضوا إلى ذكر الله» القراءة الأولى يتوهم منها وجوب السرعة في المشي إلى صلاة الجمعة؛ ولكن القراءة الثانية رفعت هذا التوهم لأن المضي ليس من مدلوله السرعة.

ومنها بيان لفظ مبهم على البعض نحو قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ

السنشوش (۰) (القارعة) وقرئ «كالصوف المنفوش» فبينت القراءة الثانية أن العهن هو الصوف.

ومنها تجلية عقيدة ضلَّ فيها بعضُ الناس: نحو قوله تعالى في وصف الجنة وأهلها: «وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمْرًا رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمَلَكًا كَبِيرًا» (۰) (الإنسان) جاءت القراءة بضم الميم وسكون اللام في لفظ «وملكًا كبيرًا» وجاءت قراءة أخرى بفتح الميم وكسر اللام في هذا اللفظ نفسه، فرفعت هذه القراءة الثانية نقاب الخفاء عن وجه الحق في عقيدة رؤية المؤمنين لله تعالى في الآخرة، لأنه سبحانه هو الملك وحده في تلك الدار ﴿لَسَنَ الْمَلِكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ (۰) (اعراف).

والخلاصة: أن تنوع القراءات، يقوم مقام تعدد الآيات؛ وذلك ضربٌ من ضروب البلاغة، يتدبَّر من جمال هذا الإيجاز، ويتهي إلى كمال الإعجاز. أضف إلى ذلك ما في تنوع القراءات من البراهين الساطعة، والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله، وعلى صدق من جاء به وهو رسول الله ﷺ، فإن هذه الاختلافات في القراءة على كثرتها لا تؤدي إلى تناقض في المقروء وتضاد، ولا إلى تهافت وتخاذل؛ بل القرآن كله على تنوع قراءاته، يصدق بعضه بعضًا، ويبين بعضه بعضًا، ويشهد بعضه لبعض، على نمط واحد علوَّ الأسلوب والتعبير، وهدف واحد من سمو الهداية والتعليم؛ وذلك - من غير شك - يفيد تعدد الإعجاز بتعدد القراءات والحروف.

ومعنى هذا أن القرآن يُعجِزُ إذا قرئ بهذه القراءة، ويعجز أيضًا إذا قرئ بهذه القراءة الثانية، ويعجز أيضًا إذا قرئ بهذه القراءة الثالثة، وهلمَّ جرًّا، ومن هنا تتعدد المعجزات بتعدد تلك الوجوه والحروف!

ولا ريب أن ذلك أدلُّ على صدق محمد ﷺ، لأنه أعظم في اشمال القرآن على مناح جمة في الإعجاز وفي البيان، على كل حرف ووجه، وبكل لهجة ولسان، ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيْتِنَا وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيْتِنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (۰) (الأنفال).

الشاهد الثاني: أن مرآت استزادة الرسول للتيسير على أمته، كانت ستًا غير الحرف الذي أقرأه أمين الوحي عليه أول مرة؛ فتلک سبعة كاملة بمنطوقها ومفهومها، تأمل حديث ابن عباس السابق وقول الرسول ﷺ فيه: «أقرأني جبريلُ عليَّ حرف، فراجعته، فلم أزل أستزیده ويزيدني حتى بلغ سبعة أحرف» وكذلك جاء في حديث لأبي بكر أن

النبي ﷺ قال: «فنظرتُ إلى ميكائيل فسكتَ فعلمتُ أنه قد انتهتِ العدة» يضاف إلى ذلك المراجعاتُ الثابتةُ في الأحاديثِ الأخرى، وإن كانت لم تبلغ ستاً صراحةً، غير أن الحديث جاء بلفظ السبعة، فيعلم من مجموع تلك الروايات، أن المراد بلفظ سبعة حقيقة العدد المعروف في الأحاد بين الستة والثمانية.

الشاهد الثالث: أن من قرأ حرفاً من هذه الحروف، فقد أصاب شاكلة الصواب أيًا كان ذلك الحرف، كما يدلُّ عليه فيما مضى قوله ﷺ: «فأيُّما حرفٍ قرءوا عليه فقد أصابوا» وقوله ﷺ لكل من المختلفين في القراءة «أصبت» وقوله ﷺ لهما في رواية ابن مسعود: «كلاكما محسن» وقوله ﷺ فيما يرويه عمرو بن العاص: «فأيُّ ذلك قرأتم أصبتم» وعدم موافقته ﷺ لعمر، وأبي، وابن مسعود، وعمرو بن العاص، على معارضة مخالفهم بالطرق الأنفة في الأحاديث السالفة، ودفعه في صدر أبي حين استصعب عليه أن يُقرَّ هذا الاختلاف في القراءة، ولا ريب أن ذلك كله فيه معنى النهي البالغ عن منع أي أحد من القراءة بأي حرف من الأحرف السبعة النازلة.

الشاهد الرابع: أن القراءات كلها على اختلافها كلام الله، لا مدخل لبشر فيها؛ بل كلها نازلةٌ من عنده تعالى، مأخوذةٌ بالتلقى عن رسول الله ﷺ يدلُّ على ذلك أن الأحاديث الماضية تفيد أن الصحابة رضِيَ اللهُ عنهم كانوا يرجعون فيما يقرءون إلى رسول الله ﷺ، يأخذون عنه ويتلقون منه كل حرف يقرءون عليه؛ انظر قوله ﷺ في قراءة كل من المختلفين: «هكذا أنزلت» وقول المخالف لصاحبه: «أقرأنيها رسولُ الله ﷺ».

ثم أضف إلى ذلك أنه لو صحَّ لأحد أن يغير ما شاء من القرآن بمرادفه أو غير مرادفه، لبطلت قرآنية القرآن وأنه كلام الله، ولذهب الإعجاز ولما تحقق قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر) ثم إن التبديل والتغيير مردودٌ من أساسه بقوله سبحانه في سورة يونس الآيتان ١٥، ١٦: ﴿قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا إِنَّتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبَعُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَىٰ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ (١٥) قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أُدْرِكُكُمْ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (١٦).

فإذا كان أفضل الخلق محمد ﷺ قد تحرَّج من تبديل القرآن بهذا الأسلوب،

فكيف يسوغ لأحد مهما كان أمره أن يبدل فيه ويغير، بمرادف أو غير مرادف؟ ﴿سُبْحَانَكَ﴾ هذا بهتانٌ عظيمٌ (١٦) ﴿(النور)﴾ .

الشاهد الخامس: أنه لا يجوز منع أحد من القراءة بأى حرف من تلك الأحرف السبعة النازلة، يدلُّ على ذلك قوله عليه السلام: «فَلَا تُمَارُوا فِيهِ، فَإِنَّ الْمِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ» (١) وعدم موافقته لعمر، وأبى، وابن مسعود، وعمرو بن العاص، على معارضة مخالفيهم بالطرق الآنفه، فى الأحاديث السالفة، ويدلُّ على ذلك أيضاً دفعه فى صدر أبى حين استصعب عليه أن يُقرَّ هذا بالاختلاف فى القراءة، ولا ريب أن ذلك كله فى معنى النهى البالغ عن منع أى أحد من القراءة بأى حرف من الأحرف السبعة النازلة.

الشاهد السادس: أن الصحابة رضي عنهم كانوا متحمسين فى الدفاع عن القرآن، مُتَسَبِّلين فى المحافظة على التنزيل، متيقظين لكل من يحدث فيه حداً ولو كان عن طريق الأداء واختلاف اللهجات، مبالغين فى هذه اليقظة حتى ليأخذون فى هذا الباب بالظنَّة، وينافحون عن القرآن بكل عناية وهمة، وحسبك استدلالاً على ذلك ما فعل عمر بصاحبه هشام بن حكيم، على حين أن هشاماً كان فى واقع الأمر على صواب فيما يقرأ، وأنه قال لعمر تسويغاً لقراءته: أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، لكن عمر لم يقنع، بل لبَّه وساقه إلى المحاكمة، ولم يتركه حتى قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لهشام بأنه أصاب، قل مثل ذلك فيما فعل أبى بن كعب بصاحبه، وما كان من ابن مسعود وعمرو بن العاص وصاحبيهما والأحاديث بين يديك عن كعب، فارجع إليها إن أردت.

الشاهد السابع: أنه لا يجوز أن نجعل اختلاف القراءات معركة جدال ونزاع وشقاق، ولا مشارَ ترددٍ وتشكيكٍ وتكذيبٍ، ولا سلاحَ عصبيةٍ وتنطعٍ وجمودٍ، على حين أن نزول القرآن على سبعة أحرف إنما كانت حكمته من الله التيسير والتخفيف والرحمة والتهوين على الأمة، فما يكون لنا أن نجعل من هذا اليسر عسراً، ومن هذه الرحمة نقمة! يرشد إلى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم فيما سبق «فَلَا تُمَارُوا فِيهِ فَإِنَّ الْمِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ» وكذلك تغير وجهه الشريف عند اختلافهم مع قوله: «إنما أهلك من قبلكم الاختلاف» وضربه فى صدر أبى ابن كعب حين جال بخاطره حديثُ السوء فى هذا الموضوع الجليل.

الشاهد الثامن: أن المراد بالأحرف فى الأحاديث السابقة وجوه فى الألفاظ وحدها لا

(١) تقدم تخريجه .

محالة؛ بدليل أن الخلاف الذي صورته لنا الروايات المذكورة كان دائراً حول قراءة الألفاظ لا تفسير المعاني، مثل قول عمر: «إذا هو يقرؤها على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ» ثم حكم الرسول أن يقرأ كل منهما، وقوله ﷺ «هكذا أنزلت» وقوله: «أى ذلك قرأتكم فقد أصبتم» ونحو ذلك؛ ولا ريب أن القراءة أداء الألفاظ، لا شرح المعاني.

٣- معنى نزول القرآن على سبعة أحرف

يهما بعد الذي أسلفنا إليك أن نبين لك معنى الجملة الشريفة: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف» فإليك:

أما لفظ القرآن فقد أشبعناه كلاماً في المبحث الأول، وأما الإنزال فقد استوفيناه تحقيقاً في المبحث الثالث، وأما السبعة فقد علمت في الشاهد الثاني من الشواهد الماضية أن المراد بها حقيقتها وهي العدد المعروف في الأحاد بين الستة والثمانية، وأما الأحرف فجمع حرف، والحرف يطلق على معان كثيرة، أتى عليها صاحب القاموس؛ إذ يقول ما نصه: «الحرف من كل شيء طرفه، وشفيره، وحده، ومن الجبل أعلاه المحدد، وواحد حروف التهجي، والناقة الضامرة أو المهزولة أو العظيمة، ومسيل الماء، وآرام سود بلاد سليم، وعند النحاة ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ (الحج: ١١) أى وجه واحد، وهو أن يعبد على السراء لا على الضراء، أو على شك، أو على غير طمأنينة من أمره، أى لا يدخل في الدين متمكناً «ونزل القرآن على سبعة أحرف» سبع لغات من لغات العرب؛ وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه وإن جاء على سبعة أو عشرة أو أكثر؛ ولكن معناه أن هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن». اهـ بتصرف قليل، وهذه الإطلاقات الكثيرة تدلُّ على أن لفظ الحرف من قبيل المشترك اللفظي، والمشارك اللفظي يراد به أحد معانيه التي تعينها القرائن وتناسب المقام. وأنسب المعاني بالمقام هنا في إطلاقات لفظ الحرف أنه الوجه بالمعنى الذي سنقصه عليك، لا بالمعنى الذي ذهب إليه صاحب القاموس وغيره من أنه اللغة أو غيرها، فسيأتيك تفنيد هذه الآراء بعد.

ثم إن كلمة (على) في قوله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» تشير إلى أن المسألة على هذا الشرط من التوسعة والتيسير، أى أنزل القرآن موسعاً فيه على القارئ أن

يقراء على سبعة أوجه، يقرأ بأى حرف أراد منها على البدل من صاحبه، كأنه قال: أنزل على هذا الشرط وعلى هذه التوسعة.

وليس المراد أن كل كلمة من القرآن تقرأ على سبعة أوجه؛ إذا لقال ﷺ «إن هذا القرآن أنزل سبعة أحرف» بحذف لفظ (على) بل المراد ما علمت من أن هذا القرآن أنزل على هذا الشرط وهذه التوسعة، بحيث لا تتجاوز وجوه الاختلاف سبعة أوجه، مهما كثر ذلك التعدد والتنوع في أداء اللفظ الواحد، ومهما تعددت القراءات وطرقها في الكلمة الواحدة، فكلمة ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (١) (الفاتحة) التي ورد أنها تقرأ بطرق تبلغ السبعة أو العشرة، وكلمة ﴿وَعَبْدِ الطَّائِفَاتِ﴾ (المائدة: ٦٠) التي ورد أنها تقرأ باثنتين وعشرين قراءة، وكلمة ﴿أَفِ﴾ (الإسراء: ٢٣) التي أوصل الرماني لغاتها إلى سبع وثلاثين لغة، وكل أولئك وأشباه أولئك، لا يخرج التباين فيه على كثرته عن وجوه سبعة.

٤- الوجوه السبعة في المذهب المختار:

بقي علينا أن نتساءل: ما هي تلك الوجوه السبعة التي لا تخرج القراءات عنها مهما كثرت وتنوعت في الكلمة الواحدة؟

هنا يحتدم الجدل والخلاف، ويكثر القيل والقال.

والذي نختاره - بنور الله وتوفيقه - من بين تلك المذاهب والآراء هو ما ذهب إليه الإمام أبو الفضل الرازي في اللوائح إذ يقول:

الكلام لا يخرج عن سبعة أحرف في الاختلاف:

الأول: اختلاف الأسماء من أفراد، وتثنية، وجمع، وتذكير، وتأنيث.

الثاني: اختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ، ومضارع، وأمر.

الثالث: اختلاف وجوه الإعراب.

الرابع: الاختلاف بالنقص والزيادة.

الخامس: الاختلاف بالتقديم والتأخير.

السادس: الاختلاف بالإبدال.

السابع: اختلاف اللغات - يريد اللهجات - كالفتح والإمالة والترقيق والتفخيم،

والإظهار والإدغام، ونحو ذلك. اهـ.

غير أن النقل كما ترى لم يشفع بتمثيل فيما عشنا.

ويمكن التمثيل للوجه الأول منه - وهو اختلاف الأسماء - بقوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ (٨) ﴿المؤمنون: ٨﴾ قرئ هكذا: «لِأَمَانَاتِهِمْ» جمعاً، وقرئ «لِأَمَانَتِهِمْ» بالإنفراد.

ويمكن التمثيل للوجه الثاني - وهو اختلاف تصريف الأفعال - بقوله سبحانه: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ (سبأ: ١٩) قرئ هكذا بنصب لفظ «رَبَّنَا» على أنه منادى، وبلفظ «بَاعِدْ» فعل أمر، وبعبارة أنسب بالمقام «فعل دعاء» وقرئ هكذا: «رَبَّنَا بَعَدًا» برفع «رب» على أنه مبتدأ وبلفظ «بَعَدًا» فعلاً ماضياً مضعف العين جملته خبر.

ويمكن التمثيل للوجه الثالث - وهو اختلاف وجوه الإعراب - بقوله سبحانه: ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ (البقرة: ٢٨٢) قرئ بفتح الراء وضمها، فالفتح على أن «لا» نافية فالفعل مجزوم بعدها، والفتحة الملحوظة في الراء هي فتحة إدغام المثليين، أما الضم فعلى أن «لا» نافية، فالفعل مرفوع بعدها.

ومثل هذا المثال، قوله سبحانه: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ (١٥) ﴿البروج﴾ قرئ برفع لفظ «المجيد» وجره، فالرفع على أنه نعت لكلمة «ذو» والجر على أنه نعت لكلمة «العرش» فلا فرق في هذا الوجه بين أن يكون اختلاف وجوه الإعراب في اسم أو فعل كما رأيت.

ويمكن التمثيل للوجه الرابع - وهو الاختلاف بالنقص والزيادة - بقوله سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ (٣) ﴿الليل﴾ قرئ بهذا اللفظ، وقرئ أيضاً «والذكر والأنثى» بنقص كلمة «ما خلق».

ويمكن التمثيل للوجه الخامس - وهو اختلاف بالتقديم والتأخير - بقوله سبحانه: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ﴾ (ق: ١٩) وقرئ «وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ».

ويمكن التمثيل للوجه السادس - وهو الاختلاف بالإبدال - بقوله سبحانه: ﴿وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ (البقرة: ٢٥٩) بالزاي وقرئ «نُنشِرُهَا» بالراء، وكذلك قوله سبحانه: ﴿وَطَلَحَ مَنضُودٍ﴾ (الواقعة) بالحاء، وقرئ «وَطَلَعٍ» بالعين، فلا فرق في هذا الوجه أيضاً بين الاسم والفعل.

ويمكن التمثيل للوجه السابع - وهو اختلاف اللهجات - بقوله سبحانه: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾ (٩) ﴿طه﴾ تقرأ بالفتح والإمالة في «أتى» ولفظ «موسى» فلا فرق في هذا

الوجه أيضاً بين الاسم والفعل، والحرف مثلهما نحو ﴿بَلَى قَادِرِينَ﴾ (القيامة: ٤) قرىء بالفتح والإمالة في لفظ «بلى».

٥ لماذا اخترنا هذا المذهب:

وإنما اخترنا هذا المذهب لأربعة أمور:

أحدها: أنه هو الذي تؤيده الأدلة في الأحاديث العشرة الماضية وما شابهها. ثانيها: أنه هو الراجح في تلك الموازين التي أقمناها شواهد بارزة من تلك الأحاديث الواردة، فارجع النظر إليها، ولا داعي لإعادتها، أما المذاهب الأخرى فسترى أن التوفيق أخطأها في رعاية تلك الأدلة أو بعضها، وستطيش بين يديك في موازين هذه الشواهد قليلاً أو كثيراً.

ثالثها: أن هذا المذهب يعتمد على الاستقرار التام لاختلاف القراءات وما ترجع إليه من الوجوه السبعة، بخلاف غيره فإن استقراره ناقص أو في حكم الناقص، فكلمة ﴿أَف﴾ (من الآية ٢٣ من سورة الإسراء) التي أوصلها الرماني إلى سبع وثلاثين لغةً يمكن رد لغاتها جميعاً إلى هذه الوجه السبعة ولا تخرج عنها، وكذلك الاختلاف في اللهجات - وهو اختلاف شكلي - يُردُّ إليها ولا يخرج عنها، بخلاف الآراء الأخرى فإنه يتعذر أو يتعسر الرجوع بالقراءات كلها إليها، وليس من صواب الرأي أن يحصر النبي ﷺ الأحرف التي نزل عليها القرآن في سبعة ثم نترك نحن طرفاً في القراءات المروية عنه دون أن نردها إلى السبعة؛ لأن ذلك يلزمه أحد خطرين: فإما أن تكون تلك الطرق المقروء بها غير نازلة، وإما أن يكون هنا حرف نازل وراء السبعة الأحرف التي نزل عليها القرآن، ويكون الحصر في كلام الرسول ﷺ غير صحيح، وكلا هذين خطأً عظيم وإثم كبير.

رابعها: أن هذا الرأي لا يلزمه محذور من المحذورات الآتية التي يستهدف لها الأقوال الأخرى، وسنُزجها إليك قريباً، فاصبر وما صبرك إلا بالله.

الذين قالوا بهذا المذهب:

ولا يعزبن^(١) عن بالك أن هذا المذهب قد اختاره في جملته فحول من العلماء، وقاربه كلُّ القرب مذهب الإمام ابن قتيبة، والمحقق ابن الجوزي، والقاضي ابن الطيب كما يأتي.

(١) العزب: البعد والخفا «المعجم الوسيط» (ص: ٥٩٨).

ولا فرق بين آرائهم وبين هذا الرأي إلا اختلاف في طرق التتبع والاستقصاء، والتعبير والأداء، وسيظهر لك أن الرازي كان أهدي منهم سبيلاً، وأكثر توفيقاً؛ حتى لقد ذهب العلامة ابن حجر إلى أن مذهب الرازي هو مذهب ابن قتيبة بعد تنقيحه وتهذيبه، فقال ما نصه: «وقد أخذ (أى الرازي) كلام ابن قتيبة ونقحه» ا.هـ.

وقد اختار هذا المذهب أيضاً من المتأخرين بعض أعلام المحققين، كالعلامة المرحوم الشيخ الخضرى الدمياطى والعلامة المرحوم الشيخ محمد بخيت المطيعى، لكن منهم من تغاضى عن الفروق الدقيقة التى بين الرازي ومذاهب أولئك الثلاثة الذين تشاركت آراؤهم فى الجملة؛ ومنهم من صرح بالاتحاد بين هذه المذاهب جميعاً وما شابهها، واعتبر الخلاف بينها لفظياً فحسب.

لهذا نرى أن نسوق إليك فى هذا المقام تلك المذاهب الثلاثة أيضاً، جمعاً بين المتشابهات من ناحية، وتمهيداً لتحقيق الفرق بينها وبين مذهب الرازي من ناحية أخرى، وزيادة فى تنوير المذهب المختار وغيره من ناحية ثالثة.

أما ابن قتيبة فيقول:

إن المراد بالأحرف السبعة، الأوجه التى يقع بها التغير:

فأولها: ما يتغير حركته، ولا يزول معناه ولا صورته، مثل ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ﴾ (البقرة:

٢٨٢) بفتح الراء وضمها.

وثانيها: ما يتغير بالفعل مثل «بَعَدَ وَبَاعَدَ» بلفظ الطلب والماضى.

وثالثها: ما يتغير باللفظ مثل «نُشِرْهَا وَنُنَشِرُهَا» بالراء المهملة والزاي المعجمة.

ورابعها: ما يتغير بإبدال حرف قريب المخرج مثل «طَلَحَ مَنْضُودٌ وَطَلَعَ مَنْضُودٌ».

وخامسها: ما يتغير بالتقديم والتأخير مثل: «وَجَاءَتِ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ، وَجَاءَتِ

سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ».

وسادسها: ما يتغير بالزيادة والنقصان مثل: «وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى، وَالذَّكَرَ وَالْأُنْثَى»

بنقص لفظ «مَا خَلَقَ».

وسابعها: ما يتغير بإبدال كلمة بأخرى مثل «كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ، وَكَالصُّوفِ الْمَنْفُوشِ».

وأما ابن الجزرى فيقول:

قد تبعت صحيح القراءات وشاذها وضعيفها ومنكرها، فإذا هى يرجع اختلافها إلى

سبعة أوجه لا يخرج عنها.

١- وذلك إما فى الحركات بلا تغير فى المعنى والصورة نحو «البُخل» بأربعة أوجه «ويحسب» بوجهين.

٢- أو بتغير فى اللمعنى فقط نحو: ﴿فَتَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ (البقرة: ٣٧) برفع لفظ آدم ونصب لفظ كلمات، وبالعكس.

٣- وإما فى الحروف بتغير المعنى لا الصورة نحو «تَبَلُّوْا وَتَتَلَّوْا».

٤- وعكس ذلك نحو «بَصْنَطَةٌ وَبَسْطَةٌ» ونحو «الصَّرَاتِ وَالسَّرَاطِ».

٥- أو بتغيرهما نحو «فَامَضُوا، فَاَسْعُوا».

٦- وإما فى التقديم والتأخير نحو: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ (التوبة: ١١١) بفتح ياء المضارعة مع بناء الفعل للفاعل فى إحدى الكلمتين، وبضمها مع بناء الفعل للمفعول فى

الكلمة الأخرى.

٧- أو فى الزيادة والنقصان نحو «أَوْصَى، وَوَصَّى».

فهذه سبعة لا يخرج الاختلاف عنها.

وأما التاضى ابن الطيب فيقول فيما يحكيه القرطبي عنه:

تدبرت وجوه الاختلافات فى القراءة فوجدتها سبعة:

١- منها ما تتغير حركته ولا يزول معناه ولا صورته، مثل «هُنَّ أَظْهَرَ لَكُمْ، وَأَظْهَرُ»

أى بإسكان الراء وضمها «وَيَضِيقُ صَدْرِي، وَيَضِيقُ صَدْرِي» أى بإسكان القاف وضمها.

٢- ومنها ما لا تتغير صورته، ويتغير معناه بالإعراب مثل «رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا،

وَبَاعِدْ» أى بصيغة الماضى والطلب.

٣- ومنها ما تبقى صورته، ويتغير معناه باختلاف الحروف، مثل قوله «نُنَشِّرُهَا،

وَنُنَشِّرُهَا» أى بالراء وبالزاي.

٤- ومنها ما تتغير صورته ويبقى معناه، مثل «كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ، وَكَالصُّوفِ

المنفوش».

٥- ومنها ما تتغير صورته ومعناه مثل: «وَطَلَّحَ مَنْضُودٌ وَطَلَّحَ مَنْضُودٌ».

٦- ومنها التقديم والتأخير مثل: «وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ، وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ

بِالْمَوْتِ».

٧- ومنها الزيادة والنقصان نحو: «لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْجَةً، وَلَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً

أُنْثَى» أى بزيادة لفظ أنثى.

٦- النسبة بين هذه المذاهب ومذهب الرازي:

ويذهب بعض الجهابذة إلى القول بالاتحاد بين هذه المذاهب الثلاثة ومذهب الرازي، بل بينها جميعاً وبين ما يشابهها، ويجعل الخلاف بينها كلها لفظياً لا حقيقياً، وذلك تكلفٌ بعيدٌ فيما أرى؛ لأننا نلاحظ وجهاً كاملاً في كلام الرازي، لم يُنَوَّه به واحدٌ من أولئك الثلاثة، فهو فضلاً عن أنه أدمج وجوههم السبعة في وجوه ستة بطريقته الدقيقة، نجده قد عقد الوجه السابع لاختلاف اللهجات، كالفتح والإمالة والترقيق والتفخيم ونحو ذلك. على حين أننا ما رأينا واحداً من أولئك الأعلام الثلاثة عرض لهذا النوع من الاختلاف؛ بل وجدنا في كلامهم ما جعلهم يهملون هذا الوجه عن قصد وعمد. فهذا ابن قتيبة يقول:

«وأما نحو اختلاف الإظهار والإدغام، والرّوم والإشمام، والتخفيف والتسهيل ونحو ذلك، فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع في اللفظ والمعنى؛ لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه، لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً». اهـ.

ولكني أرى أن هذا العذر الذي قدّمه ابن قتيبة لإهمال هذا الوجه، لا يُسوِّغ ذلك الإهمال؛ فإن المسألة ليست مسألة أسماء وعناوين يترتب عليها أن اختلاف اللهجات في اللفظ الواحد تخرجه عن أن يكون واحداً أو لا تخرجه، بل المسألة مسألة رعاية أمرٍ واقعٍ تختلف به القراءات فعلاً ويمكن أن يكون مثار النزاع السابق الذي دبّ بين الصحابة في اختلاف القراءات، كما يكون أيضاً مثاراً للنزاع في كل عصر ومصر بين القراء، إذا لم يعلموا أن الجميع من عداد الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن؛ وذلك لأن تحريف القرآن يحرم بما يمسُّ صورته وطريق أدائه وكيفية لهجته، كما يحرم بما يمسُّ جوهره وتغيير حروفه وكلماته وحركاته وترتيبه.

أمر آخر: هو أن التيسير على الأمة - وهي الحكمة البارزة في نزول القرآن على سبعة أحرف - لا يتحقق على الوجه الأكمل إلا بحسبان هذا الوجه الذي نوّه به الرازي؛ وهو اختلاف اللهجات، بل هذا قد يكون أولى بالحسبان وأحرى بالرعاية في باب التخفيف والتيسير؛ لأنه قد يسهل على المرء أن ينطق بكلمة من غير لغته في جوهرها، ولا يسهل عليه أن ينطق بكلمة من غير لغته نفسها بلهجة غير لهجته، وطريقة في الأداء غير طريقته؛

ذلك لأن الترقيق والتفخيم، والهمز والتسهيل، والإظهار والإدغام، والفتح والإمالة ونحوها، ما هي إلا أمورٌ دقيقة، وكيفياتٌ مُكْتَنَفَةٌ بشيء من الغموض والعسر في النطق على من لم يتعودها ولم ينشأ عليها.

واختلاف القبائل العربية فيما مضى، كان يدور على اللهجات في كثير من الحالات؛ وكذلك اختلاف الشعوب الإسلامية وأقاليم الشعب الواحد منها الآن، يدور في كثير من الحالات أيضاً على اختلاف اللهجات.

وإذن فتخفيف الله على الأمة بنزول القرآن على سبعة أحرف، لا يتحقق إلا بملاحظة الاختلاف في هذه اللهجات، حتى إن بعض العلماء جعل الوجوه السبعة منحصرة في اللهجات لا غير، كما يأتي.

قال الإمام ابن قتيبة نفسه في كتاب المشكل ما نصه: «فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه ﷺ أن يُقْرَى كل أمة (لعله يريد بالأمة القبيلة) بلغتهم، وما جرت به عادتهم، الَهْدَلِيُّ يقرأ «عَتَى حين» يريد (حَتَّى حين) هكذا يلفظ بها ويستعملها (أى يقلب الحاء عيناً في النطق) والأسديُّ يقرأ «يَعْلَمُونَ، وَنِعْلَمُ، وَتَسْوَدُ وَجُوهُ، أَلَمْ إِعْهَدُ» بكسر حروف المضارعة في ذلك كله؛ والتميميُّ يهمز، والقُرشيُّ لا يهمز؛ والآخر يقرأ «قِيلَ لَهُمْ، وَغِيضَ الْمَاءِ» بإشمام الضم مع الكسر، و «بِضَاعَتَنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا» بإشمام الكسر مع الضم، و «مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا» بإشمام الضم مع الإدغام.

ثم قال ابن قتيبة أيضاً: «ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده، طفلاً ويافعاً وكهلاً، لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولا يمكن إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة، فأراد الله برحمته ولطفه، أن يجعل لهم مُتَسَعًا في اللغات، وَمُتَصَرِّفًا في الحركات، كتيسيره عليهم في الدين». اهـ.

فأنت تراه قد اعتبر اللهجات وطرق الأداء صراحةً في هذه الكلمات.

وكذلك نجد العلامة ابن الجزري، يعترف بهذا الاختلاف في اللهجات، ويقول ما نصه: «وهذا يقرأ «عَلَيْهِمْ، وَفِيهِمْ» بضم الهاء، والآخر يقرأ «عَلَيْهِمُو، وَمِنْهُمْو» بالصلة؛ وهذا يقرأ «قَدْ أَفْلَحَ، وَقُلْ أَوْحَى، وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شِيَابِئِهِمْ» بالنقل؛ والآخر يقرأ «مُوسَى، وَعِيسَى» بالإمالة، وغيره يُلَطَّفُ؛ وهذا يقرأ «خَبِيرًا بِصِيرًا» بترقيق الراء؛ والآخر يقرأ «الصَّلَاةَ، وَالطَّلَاقَ» بالتفخيم؛ إلى غير ذلك». اهـ.

ولكن من العجب العاجب أن هذين الإمامين الجليلين، اللذين اعترفا صراحة باختلاف اللهجات وطرق الأداء على هذا الوجه، فَاتَهُمَا أن ينظماه في سلك الوجوه السبعة التي نزل بها القرآن تيسيراً على الأمة، والعصمة لله وحده. فالأحق والأدق ما ذهب إليه الرازي!

ولعل هذه الدقة، وهذا الشمول الذي وُفِّقَ إليه الرازي في الوجوه السبعة هو التنقيح الذي نَوَّهَ به ابن حجر، إذ قال: «وقد أخذ (أى الرازي) كلام ابن قتيبة ونقَّحَه» وليس معناه الاتحاد بينهما، لما علمت من وضوح الفرق؛ وأن كلام الرازي أعمُّ من كلام أولئك الثلاثة عموماً مطلقاً.

٧- دفع الاعتراضات الواردة على هذا المذهب:

اعترض على هذا المذهب وما قاربه من مذهب ابن قتيبة وابن الجزرى وابن الطيب بجملة اعتراضات نقدتها إليك، ثم نفنذها بين يديك، فيما يأتى:

الاعتراض الأول: يقولون: إن هذا القول مع اختلاف قائله في بيانه، لم يذكر واحداً منهم دليلاً إلا أنه تتبع وجوه الاختلاف في القراءة، فوجدها لا تخرج عن سبعة، وهذا لا ينهض دليلاً لأى واحدٍ منهم على أن المراد بالأحرف السبعة الأوجه التي تختلف فيها القراءة.

ونجيب أولاً: بأن هذا المذهب الذى اخترناه لم نخلف ولم نتردد في بيانه.

ثانياً: أنا آيدناه بعدة أدلة لا بدليل واحد.

ثالثاً: أنا لا نسلم كون تتبع وجوه الاختلاف في القراءة لا يصلح دليلاً لبيان الأحرف السبعة بهذه الوجوه السبعة؛ كيف! والاستقراء التام دليلٌ من جملة الأدلة التي يحترمها المنطق القديم والمنطق الحديث، ما دام مستوفياً لشروطه الثلاثة التي أولها أن تكون القضية الاستقرائية متضمنة حكماً حقيقياً؛ وثانيها أن تكون كلية حقيقية أى موضوعها كلياً حقيقياً صادقاً على ما وجد من أفرادها فيما مضى، وما هو موجود في الحال، وما يمكن أن يوجد في المستقبل؛ وثالثها أن يكون الوصول إلى القضية الاستقرائية بواسطة الملاحظة والتجربة.

ولا ريب أن الوجوه السبعة التي ذكرها أبو الفضل الرازي تحقق في استقراءها الشروط الثلاثة؛ لأن الرازي لاحظ كل وجوه الاختلاف فوجدها لا تخرج عن هذه السبعة، ثم

أصدر بعد هذا الاستقراء التام حكماً حقيقياً بأنه لا معنى لهذه الأحرف السبعة في الحديث الشريف سوى تلك الأوجه السبعة، وهو حكمٌ يقوم على قضية كلية سالبة كما ترى.

الاعتراض الثاني: يقولون: إن طريق تتبع أبي الفضل الرازي، وابن قتيبة، وابن الجزري، وابن الطيب، يخالف بعضها بعضاً، وهذا يدلُّ على أنه يمكن الزيادة على سبعة وجوه.

ونجيب: بأن مجرد الاختلاف في طريق استقراء هؤلاء الأئمة لا يلزم منه إمكان الزيادة على سبعة في مذهب كل منهم؛ إنما يلزم ذلك من كان استقراؤه ناقصاً دون من كان استقراؤه تاماً، وقد أثبتنا أمامك أن استقراء الرازي تامٌ مستوفٍ لجميع شروط الإنتاج، ولا يضيره أن يسلك في طريقة استقرائه سبيلاً لم يسلكها مخالفوه، فلكل إنسان أن يختار في استقرائه ما شاء من الطرق التي يراها أصوب وأقرب، ما دام ملتزماً لشرائط إنتاجه، وإذا كان غيره قد وقع في نقصٍ من تتبعه واستقصائه، فلا يضير ذلك مذهب الرازي القائم على الاستقراء التام في قليلٍ ولا كثير، ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (الأنعام: ١٦٤).

الاعتراض الثالث: يقولون: إنك قد علمت أن الزيادة إلى سبعة أحرف كان الغرض منها الرخصة، وأكثر الأمة يومئذ أميٌ لا يكتب ولا يعرف الرسم، وإنما كانوا يعرفون الحروف ومخارجها فحسب، والرخصة ليست ظاهرة في قراءة الفعل المبني للمجهول أو للمعلوم، أو في إبدال حركة بأخرى، أو حرف بأخر، أو تقديم وتأخير، فإن القراءة بأحدها لا يتوجب مشقة يسأل النبي ﷺ المعافاة منها ويقول: «إِنَّ الْأُمَّةَ لَا تَطِيقُ ذَلِكَ» ويطلب التيسير على الأمة بإبدال حرف أو تغيير فعل من المضي إلى الأمر، أو من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول، هذا لا تفيده الروايات السابقة ولا تدلُّ عليه.

ونجيب: بأننا لا نسلم خفاء الرخص في قراءة الفعل المبني للمجهول أو للمعلوم أو في إبدال حركة بأخرى، أو حرف بأخر، أو تقديم وتأخير؛ كيف! والرخصة في ذلك ظاهرة أيضاً؛ بل هي ظاهرة فيما كان دونها وهو اختلاف اللهجات مع بقاء الكلمة، والحرف، والحركة، والترتيب بين الكلمات والحروف، وهذا نشاهده نحن ونحسه في تيسر أو تعسر بعض صفات الحروف على بعض الناس في النطق، دون صفات أخرى، فالبعض يسهل عليه التفخيم دون الترقيق، أو الفتحة دون الإمالة، أو الإظهار دون الإدغام، والبعض يصعب عليه ذلك ويسهل عكسه، فكيف إذا تغيرت الكلمات أو الحروف أو الحركات أو الترتيب.

الاعتراض الرابع: يقولون: إنه لا يُتصوَّر وجود أوجه الخلاف في القراءات المذكورة في كلمة واحدة، حتى يكون ذلك تيسيراً وتخيراً كما تقدم، وإن أرادوا أن ذلك متفرق في القرآن جميعه كالمقابل باللغات السبع المتفرقة في القرآن لم يكن ثمة رخصة ولا اختلاف بين الصحابة.

ونجيب: بأن الاعتراض مبنى من أساسه على غفلة عن حقيقة هذا المذهب المختار وأشباهه؛ لأنه عبارة عن وجوه سبعة إليها ترجع جميع الاختلافات في القراءة دون أن تلتزم هذه الوجوه السبعة في الكلمة الواحدة، ودون أن يقال: إنها موزعة أشتاتاً على أبعاض القرآن، وإذا فالرخصة متحققة، بل لا تتحقق على الوجه الأكمل إلا بهذا القول، وماذا عسى أن يبقى من التيسير والتخفيف وقد جمعت هذه الوجوه كل اختلاف في القراءات: متواترها وصحيحها، وضعيفها وشاذها، بكل طريق من طرق الاختلاف حتى ولو كان في اللهجات، ولو وصلت لغات الكلمة إلى سبع وثلاثين، كما أسلفنا في كلمة «أف» حكاية عن الرماني.

الاعتراض الخامس: يقولون: إن الرخصة قد وقعت، وأكثرهم يومئذ لا يكتب ولا يعرف الرسم، وإنما كانوا يعرفون الحروف ومخارجها.

وأجيب: باحتمال أن يكون الانحصار المذكور وقع اتفاقاً، وإنما اطلع عليه بالاستقراء.

والأقعد من هذا في الجواب أن يقال: إن الانحصار المذكور عرف بطريق الاستقراء التام، وهو دليل من الأدلة القاطعة كما تقدم الكلام عليه جواباً عن اعتراض سابق، وكون الرخصة وقعت وأكثرهم أميون، لا يقدر في بيان الحروف السبعة المذكورة؛ لأن الحاجة لم تكن ماسة إلى تحديد معنى الأحرف السبعة بهذا الوصف العنواني الذي اعتبرت به تلك الوجوه سبعة؛ فحسبهم أن يعلموا أن وجوه الاختلاف بينهم سبعة وجوه، ولا يضيرهم ألا يستطيعوا العنونة عنها بما نعنون نحن، ما داموا يعرفون السبعة تطبيقاً في جميع مفردات القرآن، وما داموا يعولون في القراءة على تلقيهم عن رسول الله ﷺ الذي يؤمنون بأنه لا يغادر في إبلاغ القرآن وجهاً من وجوه السبعة، ونظير ذلك أنهم كانوا لا يعرفون تلك العناوين والأسماء والقوانين التي تتصل بالإعراب والبناء، ولكنهم كانوا يعرفون أكثر منا كيف ينطقون نطقاً صحيحاً فصيحاً منطبقاً عليه ما عرفنا نحن بعد من تلك الأسماء والقواعد المتصلة بالإعراب والبناء.

٨ بقا. الأحرف السبعة في المصاحف:

نتقل بك إلى نقطة أخرى: هل الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم لها وجود في المصاحف العثمانية؟

ذهب جماعة من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى أن جميع هذه الأحرف موجودة بالمصاحف العثمانية.

واحتجوا بأنه لا يجوز للأمة أن تهمل نقل شيء منها، وأن الصحابة أجمعوا على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك، ومعنى هذا أن الصحف التي كانت عند أبي بكر جمعت الأحرف السبعة، ونقلت منها المصاحف العثمانية بالأحرف السبعة كذلك.

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل متضمنة لها.

وذهب ابن جرير الطبري ومن لفّ لفّه إلى أن المصاحف العثمانية لم تشتمل إلا على حرف واحد من الحروف السبعة، وتأثروا في هذا الرأي بمذهبهم في معني الحروف السبعة، وما التزموه فيه من أن هذه السبعة كانت في صدر الإسلام أيام الرسول ﷺ، وخلافة أبي بكر وعمر وصدر من خلافة عثمان؛ ثم رأت الأمة بقيادة عثمان أن تقتصر على حرف واحد من السبعة جميعاً لكلمة المسلمين فأخذت به وأهملت كل ما عداه من الأحرف الستة، ونسخ عثمان المصاحف بهذا الحرف الذي استبقته الأمة وحده، وسيأتي بيان هذا المذهب وما ورد عليه من توهين.

والتحقيق أن القول باشمال المصاحف العثمانية على الأحرف السبعة كلها أو بعضها، يتوقف على أمرين:

أحدهما: تحديد المراد من الأحرف السبعة، وثانيهما: الرجوع إلى ما هو مكتوب ومائل بتلك المصاحف في الواقع ونفس الأمر.

ولقد أسلفنا لك ما اخترناه في تحديد المراد من الأحرف السبعة، وأنها الأوجه التي يرجع إليها كل اختلاف في القراءات، سواء منها ما كان صحيحاً وشاذاً ومنكراً وأنها تنحصر في سبعة على ما ذكره الرازي الذي حالفه التوفيق في الدقة والاستقراء التام.

ونحن إذا رجعنا بهذه الأوجه السبعة إلى المصاحف العثمانية وما هو مخطوط بها في الواقع ونفس الأمر، نخرج بهذه الحقيقة التي لا تقبل النقض، ونصل إلى فصل الخطاب في هذا الباب، وهو أن المصاحف العثمانية قد اشتملت على الأحرف السبعة كلها، ولكن على معنى أن كل واحد من هذه المصاحف اشتمل على ما يوافق رسمه من هذه الأحرف كلا أو بعضاً، بحيث لم تخل المصاحف في مجموعها عن حرفٍ منها رأساً.

ولنبين ذلك في المذهب الذي اخترناه:

أما الوجه الأول منه: وهو اختلاف الأسماء أفراداً وجمعاً . . . إلخ، نحو قوله

سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ (٨) (المؤمنون) المقروءة بجمع الأمانة وإفرادها، فقد اشتمل عليهما المصحف؛ إذ كان الرسم العثماني فيه هكذا:

«لأمنتهم» برسم المفرد في الحروف ولكن عليها ألف صغيرة لتشير إلى قراءة الجمع

وغير منقوطة ولا مشكولة.

وأما الوجه الثاني: وهو اختلاف تصريف الأفعال نحو قوله سبحانه ﴿يَعْكُفُونَ عَلَى

أصنام لهم﴾ (الأعراف: ١٣٨) المقروءة بكسر الكاف وضمها في الفعل، فقد وافقت كلتا القراءتين رسم المصحف العثماني أيضاً، لأن هيكلاً الفعل واحد في لفظ الخط لا يتغير في كلتا القراءتين، والمصحف العثماني لم يكن معجماً ولا مشكولاً.

وأما الوجه الثالث: وهو اختلاف وجوه الإعراب كقراءة ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ﴾ (البقرة:

٢٨٢) بفتح الراء وضمها، فإن الرسم يحتملها كالوجه السابق، وهو واضح.

وأما الوجه الرابع: وهو الاختلاف بالنقص والزيادة، فمنه ما يوافق الرسم في بعض

المصاحف نحو قوله سبحانه في سورة التوبة (الآية: ١٠٠) ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا

الأنهار﴾ وقرئ «تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا» بزيادة لفظ «من» وهما قراءتان متواترتان وقد وافقت

كلتاهما رسم المصحف؛ بيد أن ذات الزيادة توافق رسم المصحف المكي لأن لفظ «من» ثابتة فيه، أما حذفها فإنه يوافق رسم غير المصحف المكي حيث لم تثبت فيه، أي في غير

المصحف المكي، ومن هذا الوجه ما لا يوافق رسم المصحف بحال من الأحوال نحو

قوله سبحانه: ﴿وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ (الكهف) وقرأ ابن عباس

هكذا «يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْبًا» بزيادة كلمة «صَالِحَةٍ» فإن هذه الكلمة لم تثبت في

مصحف من المصاحف العثمانية، فهي مخالفة لخط المصحف؛ وذلك لأن هذه القراءة

وما شاكلها منسوخة بالعرضة الأخيرة؛ أي عرض القرآن من النبي ﷺ على جبريل آخر حياته الشريفة، ويدلُّ على هذا النسخ إجماع الأمة على ما في المصاحف، فنلخص مما ذكرنا أن بعض هذا الوجه الرابع اشتملت عليه المصاحف، وبعضه لم تشتمل عليه؛ لأنه نسخ.

وأما الوجه الخامس: وهو الاختلاف بالتقديم والتأخير، فهو مثل سابقه؛ منه ما هو موافق لرسم المصحف نحو قوله سبحانه في سورة التوبة الآية ١١١: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ قرئ الفعل بالبناء للفاعل في الأول، وللمفعول في الثاني، وقرئ بالعكس؛ وهما قراءتان متواترتان، ولا يخالف شيء منهما رسم المصحف.

ومنه ما خالف رسم المصحف نحو قوله سبحانه: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ (ق ١٩) وقرئ «وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ» فإن هذه القراءة الثانية لا يحتملها رسم المصحف، وإن كانت منقولة عن أبي بكر الصديق، وطلحة بن مطرف، وزين العابدين رضي الله عنهم لكنها لم تتواتر، فهي منسوخة بالعرضة الأخيرة، وبإجماع الصحابة على المصحف العثماني؛ فلا يجوز القراءة بها، بخلاف القراءة الأولى؛ لأنها وافقت خط المصحف، واستقرت القراءة بها دون نسخ، ومثل ذلك قوله سبحانه: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ (١) وقرئ: «إِذَا جَاءَ فَتْحُ اللَّهِ وَالنَّصْرُ» فالأولى هي التي وافقت الرسم، والثانية لم توافقه؛ فهي منسوخة أيضاً لما ذكرنا.

وأما الوجه السادس: وهو الاختلاف بالإبطال، فقد وافق بعضه رسم المصحف، وخالفه البعض أيضاً، مثال ما وافق الرسم قوله سبحانه: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَاءٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات ٦) وقرئ «فَتَبَيَّنُوا» وهما قراءتان متواترتان، وتوافق كلتاها رسم المصحف، ومثال الثاني قراءة: «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَامضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ» وقراءة «وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالصُّوفِ الْمَنْفُوشِ» فإنهما مخالفتان لرسم المصحف، وذلك لنسخهما بالعرضة الأخيرة أيضاً، واستقرار الأمر على ما وافق الرسم منه، وهو قراءة ﴿فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: ٩) وقراءة ﴿كَالْفَرَاشِ الْمَبْتُوثِ﴾ (٤) (القارعة).

وأما الوجه السابع: وهو الاختلاف بسبب تباين اللهجات فيوافق رسم المصحف موافقة تامة، لأنه اختلاف شكلي لا يترتب عليه تغيير جوهر الكلمة، وهو ظاهر، وتجد

شواهد كثيرة في خط المصحف تدل على بعض هذا النوع من الاختلاف نحو ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾ (٦) ﴿طه﴾ فإنها رسمت هكذا بياء في الفعل بعد التاء، ويقرب ألف موسى بياء، ومن غير شكل ولا إعجام.

٩- الأقوال الأخرى ودفعتها:

وهناك معرضاً عاماً تشهد فيه الآراء الأخرى بما لها وما عليها، رأينا من واجبنا أن نسوقها إليك ثم نوهنها بين يديك، كيلا يكون منها حجر عثرة في طريقك إلى ما اخترناه وأيدناه.

القول الأول: أن هذا الحديث مشكل لا سبيل إلى معرفة معناه المقصود، وشبهته أن لفظ «أحرف» فيه، جميع حرف؛ والحرف مشترك لفظياً بين معانٍ كثيرة؛ والمشارك اللفظي لا يُدرى أي معانيه هو المقصود؟.

ويدفع هذا الرأي بأننا لا نسلم ما قاله على إطلاقه من أن المشترك اللفظي لا يُدرى أي معانيه هو المقصود؟ بل المشترك اللفظي يدلُّ على معناه المقصود متى قامت قرينة تعين ذلك المعنى، تقول: نظرت بالعين المجردة، وشربت من عين زبيدة، ومعناهما واضح غير مشكل، مع أن لفظ العين فيهما مشترك لفظياً؛ ولكن مدلوله يتعين في المثال الأول أن يكون جارحة الإنسان الباصرة، ومدلوله في المثال الثاني يتعين أن يكون نابغة الماء الجارية وذلك بقرينة لفظ «نظرت» في المعنى الأول، ولفظ «شربت» في الثاني.

وعلى هذا الباب جناء لفظ «أحرف» في الحديث الشريف، فإن سياق الروايات السابقة، يدلُّ على أن المراد بالحرف معنى من معانيه السابقة على التعيين وهو: الوجه، وأن الأحرف هي الأوجه التي يرجع إليها الاختلاف في قراءة ألفاظ القرآن لا معانيه، وقد قام الدليل العقلي وهو الاستقرار التام على أن هذه الوجوه سبعة كما أسلفنا فإياك أن تنسى، وتذكرُ الشاهد الثامن إن نفعت الذكرى!

القول الثاني: وإليه جنح القاضي عياض ومن تبعه: أن لفظ السبعة في الحديث الشريف ليس مراداً به حقيقة العدد المعروف، إنما هو كناية عن الكثرة في الأحاد، كما أن السبعين تستعمل كناية عن الكثرة في العشرات، وكما أن السبعمائة تستعمل كناية عن الكثرة في المئات.

ويدفع هذا بما قدمناه في الشاهد الثاني، فارجع إليه، واحرص عليه.

القول الثالث والرابع: أن المراد بالأحرف السبعة سبع قراءات، ويدفع بأنه إذا كان المراد بهذا أن كل كلمة من كلمات القرآن تقرأ سبع قراءات، فذلك ممنوع؛ لأنه لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا القليل، وإذا كان المراد أن غاية ما ينتهي إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة سبعة أحرف فهذا يصح أن يكون (قولاً رابعاً) كما قال السبكي، ثم هو غير مُسَلَّم أيضاً؛ لأن في كلمات القرآن ما يقرأ بطرق أكثر، كما ورد أن كلمة ﴿عِبَادِ الطَّائِفِينَ﴾ (من الآية ٦٠ من سورة المائدة) تقرأ باثنين وعشرين وجهاً؛ وأن كلمة ﴿أَف﴾ (من الآية ٢٣ من سورة الإسراء) فيها سبع وثلاثون لغة، وإذا كان المراد أن الاختلاف في القراءات لا يخرج عن سبعة أوجه فعلى صاحب هذا القول البيان، فإذا بينها بالوجوه التي ذكرناها كان هذا القول متداخلاً معها، فلا يستقيم اعتباره قولاً مستقلاً برأسه، وبعض أكابر العلماء حاول أن يجعله متحداً مع القول الذي اخترناه وما أشبهه، ولكنك قد علمت ما فيه.

القول الخامس والسادس والسابع: ما نقلناه آنفاً عن ابن قتيبة، وعن ابن الجزري، وعن ابن الطيب، وقد بان لك هناك أن في ثلاثتها قصوراً عن أن تشمل جميع القراءات المتواترة، وإن كانت قريبة من القول المختار، ثم بينها تداخلٌ يتعذر أو يتعسر معه اعتبارها أقوالاً مستقلة.

القول الثامن: أن المراد بالأحرف السبعة وجوهٌ ترجع إلى كيفية النطق بالتلاوة من إدغام وإظهار، وتفخيم وترقيق، وإمالة وإشباع، ومد وقصر، وتشديد وتخفيف وتلين. وهو مدفوعٌ بأنه قد زاد فيما عدّه على سبعة، وإذا أجاب بأن السبعة غيرُ مراد بها حقيقتها وأنها مثلٌ في الكثرة فقد علمت ما فيه، ثم إن الأوجه التي ذكرها واحداً واحداً ترجع كلها إلى نوع هو اختلاف اللهجات وكيفيات النطق وحدها، فلا تشمل القراءات التي ترجع إلى اختلاف نفس الألفاظ بالإبدال أو التقديم والتأخير، أو النقص والزيادة، ونحو ذلك، وفي هذا القصور ما فيه، على أكثر مما أسلفنا في ردّ تلك الآراء القاصرة.

القول التاسع: وهو أن المراد بالأحرف السبعة أوجه من الألفاظ المختلفة في كلمة واحدة ومعنى واحد، وإن شئت فقل: سبع لغات من لغات العرب المشهورة في كلمة واحدة ومعنى واحد؛ نحو: هلم، وأقبل، وتعال، وعجل، وأسرع، وقصدي، ونحوي، فهذه ألفاظ سبعة معناها واحد هو طلب الإقبال، وهذا القول منسوبٌ لجمهور أهل الفقه والحديث، منهم: سفيان، وابن وهب، وابن جرير الطبري، والطحاوي، وحجتهم ما جاء

في حديث أبي بكر من قوله ﷺ «كلها شاف كاف ما لم تختم آية عذاب برحمة ولا آية رحمة بعذاب» نحو قولك: «تعال، وأقبل، وهلم، واذهب، وأسرع، وعجل» وما جاء في حديث أبي بن كعب أنه كان يقرأ «كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ، مَرُّوا فِيهِ، سَعَوْا فِيهِ» وما جاء عن ابن مسعود أنه كان يقرأ «لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا، أَمْهَلُونَا، أَخْرُونَا». ويدفع هذا القول بوجوه:

أحدها: أن ما ذكر في هذه الأحاديث ليس من قبيل حصر الأحرف السبعة فيها وفي نوعها وحده حتى يصح الاستدلال بها على ما ذهبوا إليه؛ بل هو - كما قال ابن عبد البر - من قبيل ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها، وأنها معانٍ متفقٌ مفهومها، مختلفٌ مسموعها، لا يكون في شيء منها معنى وضده.

وكيف يكون المراد حصر السبعة، فيما ذكروه! على حين أنه يرجع إلى بعض نوع واحد من أنواع الاختلاف، وهو إبدال كلمة بأخرى أعم من أن يكون بمرادفٍ أو غير مرادف، ولا ريب أن مذهبهم المذكور يتلخص في أنه إبدال كلمة بأخرى على شروط الترادف؛ وهذا بعض ذلك، فأين يذهبون بتلك الوجوه الأخرى وهي باقية إلى اليوم في القراءات المتواترة المكتوبة بين دفتي المصحف على ما بيناه في المذهب المختار؟ فقصر الحروف السبعة على بعض ذلك النوع وحده، فيه ما فيه من القصور الذي أوردنا عليه ما أوردنا في الأقوال السابقة القاصرة، بل القصور هنا أشدُّ وأفحش؛ لأنه يرجع إلى بعض نوعٍ واحدٍ لا إلى نوعٍ كامل؛ بله أنواعٌ متعددة!

ثانيها: أن أصحاب هذا المذهب - على جلاله قدرهم، ونباهة شأنهم - قد وضعوا أنفسهم في مأزقٍ ضيق، لأن ترويجهم لمذهبهم، اضطرهم إلى أن يتورطوا في أمورٍ خطرهما عظيم، إذ قالوا إن الباقي الآن حرفٌ واحد من السبعة التي نزل عليها القرآن؛ أما الستة الأخرى فقد ذهبت ولم يعد لها وجود ألبتة، ونسوا أو تناسوا تلك الوجوه المتنوعة القائمة في القرآن على جبهة الدهر إلى اليوم، ثم حاولوا أن يؤيدوا ذلك فلم يستطيعوا أن يثبتوا للأحرف الستة التي يقولون بضياعها نسخًا ولا رفعًا؛ وأسلمهم هذا العجز إلى ورطةٍ أخرى، هي دعوى إجماع الأمة على أن تثبت على حرف واحد، وأن ترفض القراءة بجميع ما عداه من الأحرف الستة، وأنى يكون لهم هذا الإجماع ولا دليل عليه؟ هنالك احتالوا على إثباته بورطةٍ ثالثة، وهي القول بأن استنساخ المصاحف في زمن عثمان رضي الله عنه كان

إجماعاً من الأمة على ترك الحروف الستة والاختصار على حرف واحد هو الذي نَسَخَ عثمانُ المصاحفَ عليه؛ مع أننا أثبتنا لك فيما مرَّ بقاءَ الأحرف السبعة في المصاحف العثمانية حرفاً حرفاً، ومثلاً لذلك، وقُصَّارِي ما استطاعوا أن يُسَوِّغُوا به مذهبهم وتورُّطاتهم هذه، أن الأمة على عهد عثمان رضي الله عنه قد اختلفت في قراءات القرآن إلى حدِّ جعلهم يتنازعون ويتراوون بتكفير بعضهم بعضاً، حتى خيفت الفتنة، فرأى الصحابة بقيادة خليفتهم الحكيم عثمان رضي الله عنه أن يُعالجوا المشكلة، ويُطْفئُوا الفتنة بهذه الطريقة، من جمع الناس على حرف واحد، ونسخ المصاحف على حرف واحد، وإهمال كل ما عداه من الحروف والمصاحف المنسوخة عليها.

وهذا - لعمرك - استنادٌ مائل، واحتجاجٌ باطل، فقد تنازع الناس على عهد الرسول صلَّى الله عليه وآله أيضاً في قراءات القرآن على حروف مختلفة، كما رأيت في الروايات السابقة، ومع ذلك أقرَّهم الرسول على هذه الحروف المختلفة، وقرَّرها فيهم، وحملهم على التسليم بها في أساليب متنوعة، وجعل ذلك هو الحلَّ الوحيد لمشكلتهم، والعلاج الناجح لنزاعهم؛ وأفهمهم أن تعدُّ وجوه القراءة إنما هو رحمةٌ من الله بهم، بل بالأمة كلها، وقرَّ في صراحة وهو يسأل مولاة المزيد من عدد الحروف أن الأمة لا تُطِيقُ حصرها في مَضِيقِ حرف واحد، وقال: «وَأَنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»^(١) إلى آخر ما عرفت، وأنت خير بأن أمة محمد صلَّى الله عليه وآله باقيةٌ إلى يوم القيامة، وهي لا تطيق ذلك كما قرَّ رسولها المعصوم الرحيم صلَّى الله عليه وآله، كما نشاهد نحن الآن من أن بعض الألسنة في بعض الشعوب الإسلامية، لا يتيسر لها أن تحسن النطق ببعض الحروف ولا بعض اللهجات دون بعض؛ فكيف يسوغ للصحابة وهم خير القرون، أن يُغلقوا باب الرحمة والتخفيف الذي فتحه الله لأمة الإسلام، مخالفين في ذلك هدى الرسول صلَّى الله عليه وآله في عمله للتخفيف بطلب تعدد الحروف، وعلاجه للنزاع بين المختلفين بتقرير هذا التعدد للحروف؟.

ألا إن هذه تُغرة لا يمكن سدها، وتُلْمَةٌ يصعب جبرها، وإلا فكيف يوافق أصحاب رسول الله صلَّى الله عليه وآله على ضياع ستة حروف نزل عليها القرآن، دون أن يُبقوا عليها مع أنها لم تنسخ ولم ترفع؟ وعلى حين أن الرسول صلَّى الله عليه وآله قرَّ بقوله وفعله، أنه لا يجوز لأحد أياً كان، أن يمنع أحداً أياً كان، من القراءة بحرف من السبعة أياً كان، فقد صَوَّبَ قراءة

(١) تقدم تخريجه.

كل من المختلفين، وقال لكل «هَكَذَا أُنزِلَتْ» وضرب في صدر أبي بن كعب حين استصعب عليه التسليم بهذا الاختلاف في القراءة، إلى آخر ما شرحنا في الشاهدين الثالث والخامس من الشواهد الماضية.

وقصارى القول، أننا نربأ بأصحاب رسول ﷺ أن يكونوا قد وافقوا أو فكروا، فضلاً عن أن يتأمروا على ضياع أحرف القرآن الستة دون نسخ لها، وحاشا عثمان رضي الله عنه أن يكون قد أقدم على ذلك وتزعمه!

وكيف ينسب إليه هذا! والمعروف أنه نسخ المصاحف من الصحف التي جمعت على عهد أبي بكر رضي الله عنه قبل أن يدب النزاع في أقطار الإسلام بسبب اختلاف جروف القراءة في القرآن؛ فكانت تلك الصحف محتملة للأحرف السبعة جميعاً، وموافقة لها جميعاً، ضرورة أنه لم يحدث وقتئذ من النزاع والشقاق ما يدعو إلى الاقتصار على حرف واحد في رأيهم، ولم يثبت أن الصحابة تركوا من الصحف المجموعة على عهد أبي بكر حرفاً واحداً فضلاً عن ستة حروف ولو كان ذلك لنقل إلينا متواتراً؛ لأنه مما تتوافر الأدواعى على نقله تواتراً. ثم كيف يفعل عثمان رضي الله عنه ذلك وهو الذي عرف أن نزاع الرسول لمثل هذا النوع الذي دب في زمانه، كان بجمع الناس وتقريرهم على الحروف السبعة؛ لا بمنعهم عنها كلا ولا بعضاً.

ثم كيف يفعل عثمان ذلك، وتوافقه الأمة، ويتم الإجماع، ثم يكون خلاف في معنى الأحرف السبعة مع قيام هذا الإجماع! أي كيف تجمع الأمة على ترك ستة أحرف وإبقاء حرف واحد ثم يختلف العلماء في معنى الأحرف السبعة على أربعين قولاً، ويكادون يتفقون - رغم خلافهم هذا - على أن الأحرف السبعة باقية، مع أن الإجماع حجة عند المسلمين، وبه ينجلي ظلام الشك عن وجه اليقين!!

ولنفرض جدلاً أن نزاع المسلمين في أقطار الأرض أيام خلافة عثمان رضي الله عنه، قضى عليه أن يجمع المسلمين على حرف واحد في القراءة؛ فلماذا لم تسمح نفسه الكريمة بإبقاء الستة الأحرف الباقية للتاريخ لا للقراءة، مع أن الضرورة تُقدر بقدرها؛ وهذه الستة الأحرف لم تنسخ لا تلاوة ولا حكماً حتى تذهب بجرّة قلم كذلك، ثم يبخل عليها بالبقاء للتاريخ وحده في أعظم مرجع، وأقدس كتاب، وهو القرآن الكريم؟ على حين أن الصحابة رضي الله عنهم، حفظوا للتاريخ آيات نسخت تلاوتها ونسخت أحكامها جميعاً؛ وعلى حين أنهم حفظوا قراءات شاذة في القرآن، ثم نقلت إلينا، وكتب لها الخلود إلى اليوم وإلى ما بعد

اليوم؛ بل نقلوا إلينا أحاديث منسوخة، وتناقل العلماء أحاديث موضوعة، ونصّوا على حكم كل منها وعلى إهمال العمل بها.

ثم إن من عرف تحمس الصحابة لدينهم واستبسّالهم في الدفاع عن حِمى القرآن يستبعد كل البعد، بل يُحيل كل الإحالة أن يكونوا قد فعلوا ذلك، أو أقل من ذلك؛ عاود ما قرّرناه في الشاهد السادس من شواهدنا الماضية، وانظر إلى موقف عمر من هشام وموقف هشام من عمر، وموقف أبي وابن مسعود وصاحبيهما وتأمل كيف أن كلا من هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم أبي أن يتنازل عن قراءة سمعها عن رسول الله وعلمها إياه رسول الله صلوات الله عليه؛ ثم أقرهم رسول الله صلوات الله عليه على استمساكهم هذا، وحلّ مشكلتهم بأن أعلمهم أن كلا منهم مصيب ومحسن، وأن قراءة كل منهم هكذا أنزلت، وأن القرآن أنزل على سبعة أحرف، وأن من كَفَرَ بحرف منها فقد كفر بها كلها، وألاً يختلفوا في ذلك؛ فقد أهلك الاختلاف من كانوا قبلهم، وبهذا «قَطَعَتْ جِهِيْزَةُ قَوْلَ كُلِّ خَطِيْبٍ».

امر ثالث: هو أن هؤلاء الذين شايعوا ذلك المذهب، يلتزمون أن يقولوا: إن اختلاف القراءات الحاصل اليوم، يرجع كله إلى حرف واحد؛ وهكذا شاء لهم رأيهم أن يجعلوا تلك الكثرة الغامرة القائمة الآن حرفاً واحداً، على ما بينها من اختلاف في الوجوه والأنواع، وعلى رغم أن من القراءات الحاضرة ما يكون وجه الاختلاف فيه ناشئاً عن وجود الفاظ مترادفة في كلمة واحدة ومعنى واحد، ومنها ما هو من لغات قبائل مختلفة؛ كما نصرّ على ذلك السيوطى في النوع السابع والثلاثين، ونقلنا منه شيئاً في موضع آخر من هذا المبحث.

ولدينا دليلٌ ماديٌّ أيضاً على بقاء الأحرف السبعة جميعاً، هو بقاء التيسير والتخفيف وتهوين الأداء على الأمة الإسلامية الذي هو الحكمة في الأحرف السبعة.

فها نحن أولاء لا نزال نشاهد عن طريق القراءات المختلفة القائمة الآن سبيلاً وسهلاً وقد وسّع كافة الشعوب المسلمة، سواء منها الأمم العربية وغير العربية.

والحمد لله على دوام فضله ورحمته، وبقاء تخفيفه وتيسيره؛ وغفر الله لأولئك الأعلام الذين أخطأوا إصابة المرمى، فقد اجتهدوا وللمجتهد أجر وإن أخطأ، ونسأل الله التوفيق والسداد، آمين.

التول العاشر: أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب، بمعنى أن القرآن لا يخرج عن سبع لغات من لغات العرب، وهى: لغة قريش، وهذيل، وثقيف،

وهوازن، وكنانة، وتميم، واليمن، وهى أفصح لغات العرب، قال بعضهم: هذا أصح الأقوال وأولها بالصواب، وهو الذى عليه أكثر العلماء، وصححه البيهقى، واختاره الأبهرى، واقتصر عليه صاحب القاموس.

وقال أبو عبيد: «ليس المراد أن كل كلمة تُقرأ على سبع لغات، بل اللغات السبع مفرقة فيه؛ فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن وغيرهم، قال: وبعض اللغات أسعد به من بعض وأكثر نصيباً» وقيل فى عدّ القبائل السبع آراء أخر.

ويدفع هذا القول على جميع آرائه بأمرين:

أحدهما: أن فى القرآن الكريم ألفاظاً كثيرة من لغات قبائل أخرى غير السبعة التى عدوها؛ مثل كلمة «سَامِدُونَ» فى قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ﴾ (٦١) ﴿النجم﴾ فإنها بالحميرية، ومثل كلمة «خمرًا» فى قوله: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ (يوسف: ٣٦) فإنها بلغة أهل عُمان لأنهم يسمون العنب خمرًا (أى حقيقة لا مجازًا) ومثل كلمة «بَعْلًا» فى قوله تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾ (الصفات: ١٢٥) أى ربًا بلغة أزدِ شَنْوَاءَ، ومثل كلمة «لَا يَلْتَكُمُ» أى لا ينقصكم فى قوله تعالى: ﴿لَا يَلْتَكُمُ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ (الحجرات: ١٤) فإنها بلغة بنى عبس، ومثل كلمة «فبَاءُوا» بمعنى استوجبوا فى قوله تعالى: ﴿وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٦١) فإنها بلغة جرهم، ومثل كلمة «رفث» بمعنى جمع فى قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفِثٌ﴾ (البقرة: ١٩٧) فإنها بلغة مذحج، ومثل كلمة «تُسِيمُونَ» بمعنى تَرَعُونَ فى قوله تعالى: ﴿فِيهِ تُسِيمُونَ﴾ (النحل) فإنها بلغة خثعم؛ إلى غير ذلك، وارجع إلى النوع السابع والثلاثين من إتقان السيوطى إن أردت المزيد.

وحسبك فى هذا المقام ما نقله الواسطى فى كتابه الذى وضعه فى القراءات العشر إذ يقول: «إن فى القرآن من أربعين لغة عربية وهى: قريش، وهذيل، وكنانة، وخثعم، والخزرج، وأشعر، ونمير، وقيس عيلان، وجرهم، واليمن، وأزدِ شَنْوَاءَ؛ وكندة، وتميم، وحمير، ومدّين، ولخم، وسعد العشيرة، وحضرموت، وسدوس، والعمالقة، وأنمار، وغسان، ومذحج، وخزاعة، وغطفان، وسبأ، وعمان، وبنو حنيفة، وثعلب، وطى،

وعامر بن صعصعة، وأوس، ومزينة، وثقيف، وجدام، وبلي، وعذرة، وهوازن، والنمر، واليمامة. اهـ.

ولا يغيبن عن بالك أن هذه اللغات كلها تمثلت في لغة قريش باعتبار أن لغة قريش كانت المتزعمة لها، والمهيمنة عليها، والأخذة منها ما تشاء مما يحلو لها ويرق في ذوقها، ثم يأخذ الجميع عنها؛ حتى صح أن يعتبر لسان قريش هو اللسان العربي العام، وبه نزل القرآن. على ما سبق بيانه، فلا تغفل! والله يتولى هدايتنا أجمعين.

تأنيهاً أن توجيه هذا المذهب بما قاله أبو عبيد، يقتضى أن يكون القرآن أبعاضاً، منه ما هو بلغة قريش، ومنه ما هو بلغة هذيل، وهكذا، ولا شك أن ذلك غير محقق لحكمة التيسير الملحوظة للشارع الحكيم في نزول القرآن على سبعة أحرف، فإن هذا المذهب يستلزم أن كل شخص لا يمكنه أن يقرأ إلا البعض الذي نزل بلغته، دون البعض الذي نزل بلغته غيره، وهذا باطل من ناحية، ومحالف للاختلاف الذي صورته لنا الروايات السابقة بين الصحابة في القراءة من ناحية أخرى؛ فإن المقروء فيها كان واحداً لا محالة، كسوردة الفرقان بين عمر وهشام، وسورة من آل حم بين ابن مسعود وصاحبه، وقد صوب الرسول ﷺ قراءة كل من المختلفين، وكلاهما قرشى.

التعريف الحادى عشر: أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات قبائل مضر خاصة، وأنها متفرقة في القرآن، وأن تلك القبائل السبع هي: قريش، وكنانة، وأسد، وهذيل، وتميم، وضبة، وقيس.

ونردُّ هذا بما رددنا به سابقاً، بل هذا أدنى إلى البطلان، لأنه أخصُّ مما قبله الذي دحضناه من جهة خصوصه، فكيف هذا! تلك ناحية؛ وثمة ناحية أخرى: وهي أن في قبائل مضر شواذ ينزه عنها القرآن الكريم مثل كَشْكَشَّةِ قَيْسٍ، وهي جعل كاف المؤنث شيئاً، فيقولون في قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكَ سَرِيًّا (٢٤)﴾ (مريم) قَدْ جَعَلَ رَبُّشْ تَحْتَشْ سَرِيًّا، ومثل تَمْتَمَةِ تَمِيمِ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ السِّينَ تَاءً فيقولون في الناس «النات» مع أن هذه لغات لم يُحفظ منها شيء في القرآن الكريم.

التعريف الثانى عشر إلى الأربعين: أن المراد بالأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، سبعة أصناف في القرآن؛ وأصحاب هذه الأقوال يختلفون في تعيين هذه الأصناف، وفي أسلوب التعبير عنها إلى آراء تكمل بها العدة أربعين قولاً.

فمنهم من يقول: إنها أمر، ونهى، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال.
ومنهم من يقول: إنها وعد، ووعد، وحلال، وحرام، ومواعظ، وأمثال، واحتجاج.
ومنهم من يقول: إنها محكم، ومتشابه، وناسخ، ومنسوخ، وخصوص، وعموم،
وقصص.

ومنهم من يقول: إنها لفظ عام أريد به العام، ولفظ خاص أريد به الخاص، ولفظ عام
أريد به الخاص، ولفظ خاص أريد به العام، ولفظ يُستغنى بتنزيله عن تأويله، ولفظ لا
يعلم فقهه إلا العلماء، ولفظ لا يعلم معناه إلا الراسخون في العلم.

ومنهم من يقول: إنها إظهار الربوبية، وإثبات الوجدانية، وتعظيم الألوهية، والتعبد
لله، ومجانبة الإشراف، والترغيب في الثواب، والترهيب من العقاب.

ومنهم من يقول: إنها المطلق، والمقيد، والعام، والخاص، والنص، والمؤول،
والناسخ، والمنسوخ، والاستثناء، وأقسامه.

ومنهم من يقول: إنها الحذف، والصلة، والتقديم، والتأخير، والاستعارة، والتكرار،
والكناية. والحقيقة، والمجاز، والمجمل، والمفسر، والظاهر، والغريب.

ومنهم من يقول سوى ذلك كله، غير أنها من هذا الطراز أو من طراز ما سبق في
الأقوال الأخرى، حتى أكمل بها بعضهم عدة الأقوال أربعين قولاً.

١٠- ردود إجمالية لهذه الأقوال الأخيرة:

والكل مردود رداً إجمالياً بما يأتي:

أولاً: أن سياق الأحاديث السابقة لا ينطبق على هذه الأقوال بحال، فإن هذه الأصناف
التي عنيها، لا يتأتى الاختلاف فيها بسبب القراءة، والاختلاف الذي نقلته الروايات
السابقة تدلُّ تلك الروايات نفسها على أنه ما كان إلا بسبب القراءة، فتعين أن يكون مرجعه
التلفظ وكيفية النطق، لا تلك الأصناف والأنواع التي سردوها في معرض الآراء، انظر
الشاهد الثامن من شواهدنا الماضية إن شئت.

ثانياً: أنه لا يوجد لهم سندٌ صحيحٌ يدلُّ على حصر الأحرف السبعة التي نزل عليها
القرآن فيما بينه، وما يكون لنا أن نقبل رأياً غير مدلل ولا مؤيد بحجة.

ثالثاً: أن التوسعة الملحوظة للشارع الرحيم في نزول القرآن على الأحرف السبعة، لا
تتحقق فيما ذكره من تلك الأصناف والأنواع.

رابعاً: أن بعض تلك الآراء نلاحظ عليها أنها زادت على السبعة فيما ذكرته من الأصناف والأنواع، فإما أن تكون أخطأت في العدّ من أول الأمر، وإما أن تكون متأثرة بفكرة أن لفظ السبعة كناية لا حقيقة؛ وقد علمت فيما سبق ما فيه من خطأ؛ أيضاً راجع الشاهد الثاني من شواهدنا الآنفه إن أردت.

خامساً: أن أكثر ما ذكره في تلك الآراء والأصناف، يتداخل بعضه في بعض، ويشبه بعضه بعضاً، فمن المتعسر اعتبارها أقوالاً مستقلة.

نقل السيوطي عن الشرف المرسى أنه قال: «هذه الوجوه أكثرها متداخلة ولا أدري مستندها، ولا عمّن نقلت! ولا أدري لم خصّ كل واحد منهم هذه الأحرف السبعة بما ذكر! مع أنها كلها موجودة في القرآن، فلا أدري معنى التخصيص؛ ومنها أشياء لا أفهم معناها على الحقيقة، وأكثرها معارض لحديث عمر وهشام بن حكيم الذي في الصحيح فإنهما لم يختلفا في تفسيره ولا أحكامه؛ وإنما اختلفا في قراءة حروفه، وقد ظن كثير من العوام أن المراد بها القراءات السبع، وهو جهل قبيح». اهـ.

١١- علاج الشبهات الواردة على أصل الموضوع:

أعداء الإسلام في كثرة ونشاطٍ ويقظة، وبين المسلمين جهلةٌ يؤذون الإسلام والأمة بأشدّ مما يؤذيه أعداؤه، على حد قول القائل:

لا يبلغُ الأعداءُ من جاهلٍ

ما يبلغُ الجاهلُ من نفسه

وقد نرى ونسمع اتّهامات وشبهات، مرةً من هنا، ومرةً من هناك، فمن واجب الأمانة في أعناقنا، أن نبذّ ظلمات هذه الشبهات والتّهم، بما بين أيدينا من أنوار العلم وأسلحة الحجج، ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ (٤) ﴿(الاحزاب)﴾.

الشبهة الأولى: يقولون: إن أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف تثبت الاختلاف

في القرآن، مع أن القرآن نفسه يرفع الاختلاف عن نفسه، إذ يقول: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (٨٢) ﴿(النساء)﴾ وذلك تناقض، ولا ندرى أيهما يكون الصادق.

والجواب: أن الاختلاف الذي تثبته تلك الأحاديث، غير الاختلاف الذي ينفيه القرآن، وهذا كافٍ في دفع التناقض، فكلاهما صادق، وبيان ذلك أن الأحاديث الشريفة

تثبت الاختلاف بمعنى التنويع في طرق أداء القرآن والنطق بألفاظه في دائرة محدودة لا تعدو سبعة أحرف، وبشرط التلقّي فيها كلها عن النبي ﷺ .

أما القرآن فينبغي الاختلاف بمعنى التناقض والتدافع بين معاني القرآن وتعاليمه، مع ثبوت التنويع في وجوه التلفظ والأداء السابق.

ومعنى ذلك أن نزول القرآن على سبعة أحرف، لا يلزم منه تناقض ولا تخاذل ولا تضاد ولا تدافع بين مدلولات القرآن ومعانيه، وتعاليمه ومراميه، بعضها مع بعض؛ بل القرآن كله سلسلة واحدة، متصلة الحلقات، محكمة السور والآيات، متآخذة المبادئ والغايات، مهما تعددت طرق قراءته، ومهما تنوعت فنون أدائه.

وللمحقق ابن الجزري كلام نفيس يتصل بهذا الموضوع ننقل إليك شيئاً منه بقليل من التصرف، إذ يقول:

«قد تدبرنا اختلاف القراءات فوجدناه لا يخلو من ثلاثة أحوال: أحدها: اختلاف اللفظ لا المعنى؛ الثاني: اختلافهما جميعاً مع جواز اجتماعهما في شيء واحد، الثالث: اختلافهما جميعاً مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد؛ لكن يتفقان من وجه آخر لا يقتضى التضاد.

فأما الأول: فكالاختلاف في ألفاظ «الصراط، وعليهم، ويؤوده، والقدس ويحسب» ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط.

وأما الثاني: فنحو لفظ «مالك وملك» في الفاتحة؛ لأن المراد في القراءتين هو الله تعالى، لأنه مالك يوم الدين وملكه. وكذا «نشرها» بالزاي و«نشرها» بالراء؛ لأن المراد بهما هو العظام؛ وذلك أن الله تعالى أنشرها أي أحيها، وأنشزها أي رفع بعضها إلى بعض حتى التأمّت، فضمّن الله المعنيين في القراءتين.

وأما الثالث: فنحو قوله تعالى: ﴿وَعَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا﴾ (يوسف: ١١٠) قرئ بالتشديد والتخفيف في لفظ «كذبوا» المبني للمجهول، فأما وجه التشديد، فالمعنى: وتيقن الرسل أن قومهم قد كذبوهم؛ وأما وجه التخفيف، فالمعنى: وتوهم المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم (أي كذبوا عليهم) فيما أخبروهم به، فالظن في الأولى يقين، والضمائر الثلاثة للرسل، والظن في القراءة الثانية شك والضمائر الثلاثة للمرسل إليهم.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ (٤٦) (إبراهيم) بفتح

اللام الأولى ورفع الأخرى في كلمة «لتزول» وبكسر الأولى وفتح الثانية فيها أيضاً، فأما وجه فتح الأولى ورفع الثانية من «لتزول» فهو أن تكون كلمة «إن» مخففةً من الثقيلة، أي وإن مكرهم كاملُ الشدة تُقتلح بسببه الجبالُ الراسيات من مواضعها، وفي القراءة الثانية «إن» نافيةٌ أي ما كان مكرهم وإن تعاضم وتفاقم ليزولَ منه أمرُ محمد ﷺ ودينُ الإسلام، ففي الأولى تكون الجبال حقيقة، وفي الثانية تكون مجازاً.

ثم قال أيضاً: «فليس في شيء من القرآن تنافٍ ولا تضادٌ ولا تناقضٌ، وكلُّ ما صحَّ عن النبي ﷺ من ذلك، فقد وجب قبوله، ولم يسع أحدًا من الأمة ردهً، ولزم الإيمان به وأنه كله منزل من عند الله؛ إذ كل قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية، يجب الإيمان بها كلها، وأتباع ما تضمنته علماً وعملاً، ولا يجوز ترك موجب إحداهما لأجل الأخرى ظناً أن هذا تعارضٌ». اهـ.

إلى ذلك أشار عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بقوله: «لا تختلفوا في القرآن، ولا تنازعوا فيه، فإنه لا يختلف ولا يتساقط: ألا ترون أن شريعة الإسلام واحدة حدودها وقراءتها، وأمر الله فيها واحد، لو كان من الحرفين حرفٌ يأمر بشيء وينهى عنه الآخر، كان ذلك الاختلاف؛ ولكنه جامع ذلك كله، ومن قرأ قراءة فلا يدعها رغبةً عنها، فإنه من كفر بحرف منه كفر به كله». اهـ.

الشبهة الثانية: يقولون: إن هذا الاختلاف في القراءات، يوقع في شك وريب من القرآن؛ خصوصاً إذا لاحظنا في بعض الروايات معنى تخيير الشخص أن يأتي من عنده باللفظ وما يرادفه، أو باللفظ وما لا يضاده في المعنى، كحديث أبي بكر، وفيه «كلها شاف كاف، ما لم تختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب، نحو ذلك: تعال، وأقبل، وهلم، واذهب، وأسرع، وعجل» جاء بهذا اللفظ من رواية أحمد بإسناد جيد، ومثله حديث أبي بن كعب، وأكثر من ذلك ما جاء في فضائل أبي عبيد أن عبد الله بن مسعود أقرأ رجلاً: ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ (٤٣) طَعَامُ الْيَتِيمِ (٤٤)﴾ (الدخان) فقال الرجل: «طعام اليتيم» فردّها عليه، فلم يستقم بها لسانه، فقال: أتستطيع أن تقول: طعام الفاجر قال: نعم، قال: فافعل». اهـ.

والجواب: أن اختلاف القراءات لا يوقع في شك ولا ريب ما دام الكلُّ نازلاً من عند الله، وأما هذه الروايات التي اعتمدت عليها الشبهة، فلا نسلم أنه يفهم منها معنى تخيير الشخص أن يأتي من تلقاء نفسه باللفظ وما يرادفه، أو باللفظ وما لا يضاده في المعنى،

حتى يوقع ذلك في ريب من هذا التنزيل؛ بل قصارى ما تدلُّ عليه هذه الروايات أن الله تعالى وسع على عباده، خصوصاً في مبدأ عهدهم بالوحي، أن يقرءوا القرآن بما تليّن به ألسنتهم، وكان من جملة هذه التوسعة القراءة بمترادفاتٍ من اللفظ الواحد للمعنى الواحد، مع ملاحظة أن الجميع نازلٌ من عند الله، نزل به الروح الأمين، على قلب محمد ﷺ، وقرأه الرسول على الناس على مكث، وسمعوه منه، ثم نسخ الله ما شاء أن ينسخ بعد ذلك، وأبقى ما أبقى، لحكمة سامية تستقبلك في مبحث النسخ.

يدلُّ على أن الجميع نازلٌ من عند الله تعالى قوله ﷺ لكل من المتنازعين المختلفين في القراءة من أصحابه: «هكذا أنزلت» وقول كل من المختلفين لصاحبه: «اقرأها رسولُ الله ﷺ» وقول الله تعالى لرسوله جواباً لمن سأله تبديل القرآن: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمَ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾﴾ (يونس) وليس بعد كلام الله ورسوله كلام، كذلك أجمعت الأمة على أنه لا مدخل لبشر في نظم هذا القرآن لا من ناحية أسلوبه، ولا من ناحية ألفاظه، بل ولا من ناحية قانون أدائه؛ فمن يخرج على هذا الإجماع، ويتبع غير سبيل المؤمنين، يولِّه الله ما تولى ويصله جهنم وساءت مصيراً.

وها نحن أولاء قد رأينا القرآن في تلك الآية يمنع الرسول من محاولة ذلك منعاً باتاً مشفوعاً بالوعيد الشديد، ومصحوباً بالعقاب الأليم، فما يكون لابن مسعود، ولا لأكبر من ابن مسعود - بعد هذا - أن يبدل لفظاً من ألفاظ القرآن بلفظٍ من تلقاء نفسه، انظر ما قررناه في الشاهدين: الرابع والسابع من هذا المبحث.

أما هذه الرواية المنسوبة إلى ابن مسعود من أنه أقرأ الرجل بكلمة «الفاجر» بدلاً من كلمة «الأثيم» في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ الْأَثِيمِ ﴿٤٤﴾﴾ (الدخان) فتدلُّ على أن ابن مسعود سمع الروایتين عن رسول الله ﷺ؛ ولما رأى الرجل قد تعسرَّ عليه النطق بالأولى، أشار عليه أن يقرأ بالثانية؛ وكلاهما منزلٌ من عند الله.

وكذلك حديث أبي بكرة السابق، لا يدلُّ على جواز تبديل الشخص ما شاء من القرآن بما لا يضاده، كما زعم الواهم، إنما ذلك الحديث وأشباهه، من باب الأمثال التي يضربها الرسول ﷺ للحروف التي نزل عليها القرآن؛ ليفيد أن تلك الحروف على اختلافها، ما هي إلا ألفاظٌ متوافقةٌ مفاهيمها، متساندةٌ معانيها؛ لا تخاذلٌ بينها ولا تهافت، ولا تضاداً.

ولا تناقض، ليس فيها معنى يخالف معنى آخر على وجه ينفيه ويناقضه، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضدها، وتلك الأحاديث بهذا الوجه، تقريراً بأن جميع الحروف نازلة من عند الله ۞ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً (١٣) ۞ (النساء).

وهاك برهاناً آخر ذكره صاحب التبيان في مثل هذا المقام إذ يقول: «إنَّ النبيَّ ﷺ عَلَّمَ البراءَ بنَ عازبٍ دُعَاءَ فِيهِ هَذِهِ الْكَلِمَةُ «وَنَبِيِّكَ الَّذِي أُرْسِلْتَ» فَلَمَّا أَرَادَ الْبِرَاءُ أَنْ يَعْضِرَ ذَلِكَ الدُّعَاءَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَرَسُولُكَ الَّذِي أُرْسِلْتَ» فَلَمْ يُوَافِقْهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ قَالَ لَهُ: «لَا، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أُرْسِلْتَ» (١) وَهَكَذَا نَهَاهُ ﷺ أَنْ يَضَعَ لَفْظَةَ رَسُولٍ، مَوْضِعَ لَفْظَةِ نَبِيٍّ، مَعَ أَنْ كِلَيْهِمَا حَقٌّ لَا يَحِيلُ مَعْنَى، إِذْ هُوَ ﷺ رَسُولٌ وَنَبِيٌّ مَعًا، ثُمَّ قَالَ: فَكَيْفَ يَسُوغُ لِلْجَهَالِ الْمَغْفَلِينَ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّهُ ﷺ كَانَ يَجِيزُ أَنْ يَوْضَعَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مَكَانَ عَزِيزٍ حَكِيمٍ، غَفُورٍ رَحِيمٍ، أَوْ سَمِيعٍ عَلِيمٍ، وَهُوَ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ فِي دُعَاءٍ لَيْسَ قِرَاءَتًا، وَاللَّهُ يَقُولُ مَخْبِرًا عَنْ نَبِيِّهِ ﷺ: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِي﴾ (يونس ١٥) وَلَا تَبْدِيلَ أَكْثَرَ مِنْ وَضْعِ كَلِمَةٍ مَكَانَ أُخْرَى. اهـ. بتصرف قليل.

الشبهة الثالثة: يقولون: إن نزول القرآن على سبعة أحرف، يناقض ما هو مقرر من أن القرآن نزل بلغة قريش وحدها؛ ثم إنه يؤدي إلى ضياع الوحدة التي يجب أن تسود الأمة الواحدة بسبب اجتماعها على لسان واحد.

والجواب: أنه لا منافاة، ولا ضياع للوحدة؛ فإن الوجوه السبعة التي نزل بها القرآن الكريم واقعة كلها في لغة قريش؛ ذلك أن قريشاً كانوا قبل مهبط الوحي والتنزيل، قد داوروا بينهم لغات العرب جميعاً وتداولوها، وأخذوا ما استملحوه من هؤلاء وهؤلاء في الأسواق العربية ومواسمها ووقائعها وحججها وعمرتها، ثم استعملوه وأذاعوه، بعد أن هذبوه وصقلوه، وبهذا كانت لغة قريش مجمع لغات مختارة منتقاة من بين لغات القبائل كافة؛ وكان هذا سبباً من أسباب انتهاء الزعامة إليهم، واجتمع أوزاع العرب عليهم.

(١) صحيح: رواه البخاري (٢٤٤ - ٥٩٥٢ - ٥٩٥٤ - ٥٩٥٦) ومسلم (٦٨٢٠ - ٦٨٢٢) وأبو داود (٥٠٤٦) والترمذي (٣٥٧٤) والنسائي في «الكبرى» (١٠٦١٧ - ١٠٦١٨ - ١٠٦١٩) وابن ماجه (٣٨٧٦) وأحمد في «المسند» (١٨٠٧٩ - ١٨١٧٧) والبخاري في «الأدب المفرد» (١٢٤٦) - (١٢٤٨) والدارمي (١٧٢١) وعبد الرزاق في (المصنف) في (٤٩٨٩ - ١٩٨٢٩) وابن حبان في «صحيحه» (٥٥٢٧) والطبراني في «الأوسط» (٢٨٤٨) وفي «الصغير» (١٠٧٢).

ومن هنا شأت حكمة الحكيم العليم أن يَطَّلَعَ عليهم القرآن من هذا الأفق، وأن يطلَّ عليهم من هذه السماء سماء قريش ولغتها التي أعطوها مقادتهم، وولَّوا شطرها وجوهم، فخطبهم بهذا اللسان العام لهم، يضمُّ نشرهم، ولينظم نشرهم، وقد تمَّ له ما أراد بهذه السياسة الرشيدة التي جاءتهم بالإعجاز البياني عن طريق اللغة التي انتهت إليها أفصح اللغات، وباللسان الذي خضعت له وتمثلت فيه كافة الألسنة العربية.

ولو نزل القرآن بغير لغة قريش هذه لكان مثار مشاحنات وعصبيات، ولذهب أهل كل قبيلة بلغتهم، ولعلَّ بعضهم على بعض، ولما اجتمع عليه العرب أبداً، بل لو نزل القرآن بغير لغة قريش لراجت شبهتهم وافتراؤهم عليه أنه سحر وكهانة وما إليها؛ نظراً إلى أنه قد دخل عليهم من غير بابهم فلا يستطيعون القضاء فيه، ولا إدراك الفوارق البعيدة بينه وبين الحديث النبوي؛ مما يجعلهم يذوقون الإعجاز ويلمسونه، كما تذوقوه بوضوح حين نزل بلسانهم، ﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ (١٠٠) (يوسف).

الشبهة الرابعة: يقولون: إنه لا معنى للأحرف السبعة التي نزل بها القرآن إلا تلك القراءات السبع المنقولة عن الأئمة السبعة المعروفين عند القراء.

والجواب: أن هذه شبهة تعرض كثيراً للعامة ومن في حكمهم ممن لم يأخذوا من علوم القرآن والحديث بحظٍّ ولا نصيب؛ فإن ذلك المعنى الذي زعموه غير صحيح من وجهين:

أحدهما: أن الأحرف التي نزل بها القرآن، أعمُّ من تلك القراءات المنسوبة إلى الأئمة السبعة القراء عموماً مطلقاً؛ وأن هذه القراءات أخصُّ من تلك الأحرف السبعة النازلة خصوصاً مطلقاً؛ ذلك لأن الوجوه التي أنزل الله عليها كتابه، تنتظم كلَّ وجهٍ قرأ به النبي ﷺ، وأقرأه أصحابه؛ وذلك ينتظم القراءات السبع المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة السبعة القراء، كما ينتظم ما فوقها إلى العشرة، وما بعد العشرة، وما كان قرآناً ثم نسخ ولم يصل إلى هؤلاء القراء جميعاً؛ ولهذا نصَّوا في المذهب المختار على أنه يشمل كل وجوه القراءات: صحيحها وشاذها ومنكرها؛ كما سبق.

ثانيهما: أن السبعة لم يكونوا قد خلُقوا ولا وُجدوا حين نطق الرسول ﷺ بهذا الحديث الشريف، ومحالٌّ أن يفرض الرسول على نفسه وعلى أصحابه ألا يقرأوا بهذه الأحرف السبعة النازلة إلا إذا علموا أن هؤلاء القراء السبعة قد اختاروا القراءة بها؛ على

حين أن بين العهدين بضعة قرون! وعلى حين أن هؤلاء القراء وسواهم إنما أخذوا عن النبي ﷺ من طريق أصحابه ومن أخذ عنهم إلى أن وصلوا إليهم، فهذه الشبهة تستلزم الدور الباطل فهي باطلة.

وتستلزم أيضاً أن يبقى قول الرسول ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَيَّ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ» عارياً عن الفائدة، غير نافذ الأثر، حتى يولد القراء السبعة المعروفون وتؤخذ القراءة عنهم، وذلك باطل أيضاً يكذبه الواقع من قراءة النبي ﷺ، وقراءة أصحابه وتابعيه بالأحرف السبعة من قبل أن يولد القراء السبعة المعروفون.

قال المحقق ابن الجزري: «فلو كان الحديث منصرفاً إلى قراءات السبعة المشهورين أو سبعة غيرهم من القراء الذين ولدوا بعد التابعين، لأدى ذلك إلى أن يكون الخبر عارياً عن الفائدة إلى أن يولد هؤلاء السبعة، فتؤخذ عنهم القراءة، وأدى أيضاً إلى أنه لا يجوز لأحد من الصحابة أن يقرأ إلا بما يعلم أن هؤلاء السبعة من القراء إذا ولدوا وتعلموا اختاروا القراءة به؛ وهذا باطل! إذ طريق أخذ القراءة أن تؤخذ عن إمام ثقة، لفظاً عن لفظ، إماماً عن إمام، إلى أن يتصل بالنبي ﷺ». اهـ.

المبحث السابع

في المكي والمدني من القرآن الكريم (١)

ليس من غرضنا في هذا المبحث أن نستقصي بالتفصيل والتدليل آيات القرآن الكريم وسوره، وأن نحقق ما كان منها مكيًا وما كان مدنيًا؛ فتلك محاولة كبيرة جدية أن تُفرد بالتأليف، وقد أفردتها فعلاً بالتأليف جماعة، منهم مكيٌّ والعزُّ الدريني.

ولكن حسبنا هنا أن نتكلم على الاصطلاحات في معنى المكي والمدني، وعلى فائدة العلم بالمكي والمدني، وعلى الطريق الموصلة إليه، وعلى الضوابط التي يُعرف بها، وعلى السور المكية والمدنية والمختلف فيها، وعلى أنواع السور المكية والمدنية، وعلى أوجه تعلق بالمكي والمدني، وعلى فروق أخرى بين المكي والمدني صيغت من بعضها مطاعن في القرآن، وعلى دفع المطاعن ونقضها.

١- الاصطلاحات في معنى المكي والمدني

للعلماء في معنى المكي والمدني ثلاثة اصطلاحات:

الأول: أن المكي ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة، والمدني ما نزل بالمدينة، ويدخل في مكة ضواحيها، كالمنزّل على النبي ﷺ بمِنَى وَعَرَفَاتِ وَالْحُدَيْبِيَّةِ، ويدخل في المدينة ضواحيها أيضاً، كالمنزّل عليه في بدرٍ وأُحُدٍ، وهذا التقسيم لُوْحظ فيه مكان النزول كما ترى؛ لكن يرد عليه أنه غير ضابط وضابط ولا حاصر، لأنه لا يشمل ما نزل بغير مكة والمدينة وضواحيها، كقوله سبحانه في سورة التوبة الآية ٤٢: ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ...﴾ إلخ، فإنها نزلت بِتَبُوكَ؛ وقوله سبحانه في سورة الزخرف الآية ٤٥: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا...﴾ إلخ، فإنها نزلت ببيت المقدس ليلة الإسراء، ولا ريب أن عدم الضبط في التقسيم يترك واسطة لا تدخل فيما يُذكر من الأقسام؛ وذلك عَيْبٌ يُخِلُّ بالمقصود الأول من التقسيم، وهو الضبط والحصر.

(١) راجع في ذلك، غير مأمور، كتاب «المكي والمدني في القرآن الكريم» للأستاذ عبد الرزاق حسين أحمد، فإنه مفيد في بابه.

الاصطلاح الثاني: أن المكي ما وقع خطاباً لأهل مكة، والمدني ما وقع خطاباً لأهل المدينة، وعليه يُحمل قول من قال: إن ما صدر في القرآن بلفظ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ (البقرة: ٢١) فهو مكي؛ وما صدر فيه بلفظ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (البقرة: ١٥٣) فهو مدني؛ لأن الكفر كان غالباً على أهل مكة فخطبوا بـ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ وإن كان غيرهم داخلاً فيهم؛ ولأن الإيمان كان غالباً على أهل المدينة، فخطبوا بـ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ وإن كان غيرهم داخلاً فيهم أيضاً، وألحق بعضهم بصيغة ﴿يَا بَنِي آدَمَ﴾ بصيغة ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن عن ميمون بن مهران قال: «ما كان في القرآن ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ أو ﴿يَا بَنِي آدَمَ﴾ فإنه مكي، وما كان ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فإنه مدني». وهذا التقسيم لُوْحظ في المخاطبون كما ترى، لكن يرد عليه أمران:

أحدهما: ما ورد على سابقه من أنه غير ضابط ولا حاصر؛ فإن في القرآن ما نزل غير مصدر بأحدهما نحو قوله سبحانه في فاتحة سورة الأحزاب: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ (الأحزاب: ١) إلخ، ونحو قوله سبحانه في فاتحة سورة المنافقين: «إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ (المنافقون: ١) إلخ.

ثانيهما: أن هذا التقسيم غير مطرد في جميع موارد الصيغتين المذكورتين، بل إن هناك آيات مدنية صدرت بصيغة ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ (البقرة: ٢١) وهناك آيات مكية صدرت بصيغة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (البقرة: ١٥٣) مثال الأولى سورة النساء، فإنها مدنية وأولها ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّ﴾ (النساء: ١) وكذلك سورة البقرة مدنية وفيها ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ (الآية: ٢١) ومثال الثانية سورة الحج فإنها مكية مع أن في أواخرها ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ (الآية: ٧٧) إلخ.

قال بعضهم: «هذا القول إن أخذ على إطلاقه ففيه نظر، فإن سورة البقرة مدنية وفيها ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ (الآية: ٢١) إلى آخر ما ذكرناه أمامك، غير أنه قال أخيراً ما نصه: «فإن أريد أن الغالب كذلك فصحيح».

أقول: ولكن صحة الكلام في ذاته لا تُسَوِّغُ صحة التقسيم، فإن من شأن التقسيم السليم أن يكون ضابطاً حاصراً، وأن يكون مطرداً؛ وقيد الغالبية المراد، لا يحقق الضبط

والحصر وإن حَقَّقَ الاطراد، فيبقى التقسيم مَعِيَبًا، على أنهم قالوا: المراد لا يَدْفَعُ الإيراد.

الاصطلاح الثالث، وهو المشهور: أن المكي ما نزل قبل هجرته ﷺ إلى المدينة، وإن كان نزوله بغير مكة، والمدني ما نزل بعد هذه الهجرة وإن كان نزوله بمكة. وهذا التقسيم كما ترى لُوَحِظَ فيه زمن النزول، وهو تقسيم صحيح سليم؛ لأنه ضابطٌ حاصر ومُطَرِّدٌ لا يختلف، بخلاف سابقه؛ ولذلك اعتمده العلماء واشتهر بينهم، وعليه آية: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (المائدة: ٣) مدنية مع أنها نزلت يوم الجمعة بعرفة في حجة الوداع، وكذلك آية ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ (النساء: ٥٨) فإنها مدنية مع أنها نزلت بمكة في جوف الكعبة عام الفتح الأعظم، وقل مثل ذلك فيما نزل بأسفاره ﷺ، كفاتحة سورة الأنفال وقد نزلت بيدر، فإنها مدنية لا مكية على هذا الاصطلاح المشهور.

٢- فائدة العلم بالمكي والمدني:

من فوائد العلم بالمكي والمدني تمييزُ الناسخ من المنسوخ فيما إذا وردت آيتان أو آيات من القرآن الكريم في موضوع واحد، وكان الحكم في إحدى هاتين الآيتين أو الآيات مخالفاً للحكم في غيرها، ثم عُرف أن بعضها مكي وبعضها مدني، فإننا نحكم بأن المدني منها ناسخ للمكي نظراً إلى تأخر المدني عن المكي.

ومن فوائده أيضاً معرفة تاريخ التشريع وتدرُّجه الحكيم بوجه عام، وذلك يترتب عليه الإيمان بسُمُوِّ السياسة الإسلامية في تربية الشعوب والأفراد، وسيستقبلك في هذا المبحث فروقٌ بين المكي والمدني تُلاحظ فيها جلال هذه الحكمة.

ومن فوائده أيضاً الثقة بهذا القرآن وبوصوله إلينا سالمًا من التغيير والتحريف، ويدل على ذلك اهتمام المسلمين به كل هذا الاهتمام؛ حتى لَيَعْرِفُونَ ويتناقلون ما نزل منه قبل الهجرة وما نزل بعدها، وما نزل بالحضر وما نزل بالسفر، وما نزل بالنهار وما نزل بالليل، وما نزل بالشتاء وما نزل بالصيف، وما نزل بالأرض وما نزل بالسما؛ إلى غير ذلك، فلا يعقل بعد هذا أن يسكتوا ويتركوا أحداً يمسُّه وَيَعْبَثُ به، وهم المتحمسون لحراسته وحمايته والإحاطة بكل ما يتصل به أو يَحْتَفُّ بنزوله إلى هذا الحد!

٣. الطريق الموصلة إلى معرفة المكي والمدني:

لا سبيل إلى معرفة المكي والمدني إلا بما ورد عن الصحابة والتابعين في ذلك؛ لأنه لم يرد عن النبي ﷺ بيان للمكي والمدني؛ وذلك لأن المسلمين في زمانه لم يكونوا في حاجة إلى هذا البيان؛ كيف وهم يشاهدون الوحي والتنزيل، ويشهدون مكانه وزمانه وأسباب نزوله عيانتاً! «وليس بعد العيان بيان».

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه «والله الذي لا إله غيره، ما نزلت سورة من كتاب الله إلا وأنا أعلم أين نزلت! ولا نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيم نزلت! ولو أعلم أن أحداً أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه»^(١) وقال أيوب: سألت رجلاً عكرمة عن آية من القرآن فقال: «نزلت في سفح ذلك الجبل» وأشار إلى سلع. اهـ.

ولعل هذا التوجيه الذي ذكرته أولى مما ذكره القاضي أبو بكر في الانتصار، إذ يقول ما نصه: «ولم يرد عن النبي ﷺ في ذلك قول، لأنه لم يأمر به، ولم يجعل الله علم ذلك من فرائض الأمة؛ وإن وجب في بعضه على أهل العلم معرفة تاريخ النسخ والمنسوخ، فقد يعرف ذلك بغير نص الرسول». اهـ.

٤. الضوابط التي يعرف بها المكي والمدني:

قد عرفنا فيما مضى أن مراد العلم بالمكي والمدني هو السماع عن طريق الصحابة والتابعين؛ بيد أن هناك علامات وضوابط يعرف بها المكي والمدني، وهما ضوابط المكي:

١- كل سورة فيها لفظ «كلاً» فهي مكية وقد ذكر هذا اللفظ في القرآن ثلاثاً وثلاثين مرة، في خمس عشرة سورة كلها في النصف الأخير من القرآن، قال الدريني رحمه الله:

وَمَا نَزَلَتْ كَلًّا يَشْرِبَ فَاَعْلَمَنْ

وَلَمْ تَأْتِ فِي الْقُرْآنِ فِي نِصْفِهِ الْأَعْلَى

قال العماني «وحكمة ذلك أن نصف القرآن الأخير نزل أكثره بمكة، وأكثرها جابرة،

(١) صحيح: رواه البخاري (٤٧١٦) ومسلم (٢٤٦٣) والطبراني في «الكبير» (٨٤٢٩ - ٨٤٢٧) والبخاري في «المسند» (١٩٦٩) والبيهقي في «الشعب» (٢٢٧٠).

فتكررت فيه على وجه التهديد والتعنيف لهم والإنكار عليهم، بخلاف النصف الأول، وما نزل منه في اليهود لم يحتج إلى إيرادها فيه لذلتهم وضعفهم». اهـ.

٢- كل سورة فيها سجدة فهي مكية لا مدنية.

٣- كل سورة في أولها حروف التَّهَجِّي فهي مكية سوى سورة البقرة وآل عمران فإنهما مدنيتان بالإجماع، وفي الرعد خلاف.

٤- كل سورة فيها قصص الانبياء والأمم السابقة فهي مكية سوى البقرة.

٥- كل سورة فيها قصة آدم وإبليس فهي مكية سوى البقرة أيضاً.

٦- كل سورة فيها ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ وليس فيها ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فهي مكية؛

ولكنه ورد على هذا ما تقدم بين يديك من سورة الحج.

٧- كل سورة من المفصل فهي مكية، أخرج الطبراني عن ابن مسعود قال: «نزل

المفصل بمكة، فمكثنا حججاً نقرؤه ولا ينزل غيره» لكن يُردُّ على هذا أن بعض سور المفصل مدني نزل بعد الهجرة اتفاقاً كسورة النصر، فإنها كانت من أواخر ما نزل بعد الهجرة؛ بل قيل إنها آخر ما نزل؛ كما سبق في مبحث أول ما نزل وآخر ما نزل، فالأولى أن يُحمل كلام ابن مسعود هذا على الكثرة الغالبة من سور المفصل، لا على جميع سور المفصل، والمفصل على وزان مُعَظَّم: هو السورُ الأخيرة من القرآن الكريم مُبتدأةً من سورة الحجرات على الأصح؛ وسميت بذلك لكثرة الفصل فيها بين السور بعضها وبعض من أجل قصرها، وقيل: سميت بذلك لقلّة المنسوخ فيها؛ فقولها قول فصل: لا نسخ فيه ولا نقض.

أما ضوابط المدني: فكما يأتي:

١- كل سورة فيها الحدود والفرائض فهي مدنية.

٢- كل سورة فيها إذنٌ بالجهاد وبيانٌ لأحكام الجهاد فهي مدنية.

٣- كل سورة فيها ذكر المنافقين فهي مدنية ما عدا سورة العنكبوت.

والتحقيق أن سورة العنكبوت مكية ما عدا الآيات الإحدى عشرة الأولى منها، فإنها

مدنية، وهي التي ذكر فيها المنافقون.

٥- السور المكية والمدنية والمختلف فيها:

نقل السيوطي في الإتقان أقوالاً كثيرة في تعيين السور المكية والمدنية، من أوفقها ما ذكره أبو الحسن الحصار في كتابه الناسخ والمنسوخ إذ يقول:

«المدني باتفاق عشرون سورة، والمختلف فيه اثنتا عشرة سورة، وما عدا ذلك مكي باتفاق» ثم نظم في ذلك أبياتاً رقيقة جامعة، وهو يريد بالسور العشرين المدنية بالاتفاق: سورة البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنفال، والتوبة، والنور، والأحزاب، ومحمد، والفتح، والحجرات، والحديد، والمجادلة، والحشر، والممتحنة، والجمعة، والمنافقين، والطلاق، والتحريم، والنصر.

ويريد بالسور الاثنتي عشرة المختلف فيها: سورة الفاتحة، والرعد، والرحمن، والصف، والتغابن، والتطفييف، والقدر، ولم يكن، وإذا زلزلت، والإخلاص، والمعوذتين.

ويريد بالسور المكية باتفاق: ما عدا ذلك، وهي اثنتان وثمانون سورة، وإلى هذا القسم المكي يشير في منظومته بقوله:

وما سوى ذاك مكي تنزله

فلا تكن من خلاف الناس في حصر

فليس كل خلاف جاء معتبراً

إلا خلاف له حظ من النظر

وقد جرى هذا البيت مجرى الأمثال عند أهل العلم.

٦- أنواع السور المكية والمدنية:

قد تكون السورة كلها مكية، وقد تكون كلها مدنية، وقد تكون السورة مكية ما عدا آيات منها، وقد تكون مدنية ما عدا آيات منها، فتلك أربعة أنواع.

مثال النوع الأول سورة المدثر فإنها كلها مكية، ومثال الثاني سورة آل عمران فإنها كلها مدنية، ومثال الثالث سورة الأعراف فإنها مكية؛ ما عدا آية ﴿وَأَسْأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ﴾ (الآية: ١٦٣) قاله قتادة، واستثنى غيره هذه الآية المذكورة وما بعدها

من الآيات إلى قوله سبحانه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ﴾ (الآية: ١٧٢) وقال: إن تلك الآيات مدنية، ومثال النوع الرابع سورة الحج فإنها مدنية ما عدا أربع آيات منها تبتدئ بقوله سبحانه ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى﴾ (الحج: ٥٢) إلى قوله: ﴿عَذَابٌ يَوْمَ عَقِيمٍ (٥٥)﴾ (الحج: ٥٥).

واعلم أن وصف السورة بأنها مكية أو مدنية، يكون تبعاً لما يغلب فيها، أو تبعاً لفاتحتها؛ فقد ورد أنه إذا نزلت فاتحة سورة قبل الهجرة كتبت مكية، ثم يزيد الله فيها ما يشاء، ولعل الأنسب بالاصطلاح المشهور في معنى المكي والمدني أن يقال: إذا نزلت فاتحة سورة قبل الهجرة كتبت مكية، وإذا نزلت فاتحة سورة بعد الهجرة كتبت مدنية، ثم يذكر المستثنى من تلك السور إن كان هناك استثناء فيقال: سورة كذا مكية إلا آية كذا فإنها مدنية، أو: سورة كذا مدنية إلا آية كذا فإنها مكية، أو نحو ذلك، كما تراه في كثير من المصاحف عنواناً للسورة.

وقد بذل العلماء همةً جبارةً في استقصاء حال ما نزل من السور والآيات، حتى لقد قال أبو القاسم النيسابوري في كتاب التنبية على فضل علوم القرآن ما نصه: «من أشرف علوم القرآن، علم نزوله، وجهاته، وترتيب ما نزل بمكة والمدينة، وما نزل بمكة وحكمه مدني، وما نزل بالمدينة وحكمه مكي، وما نزل بمكة في أهل المدينة وما نزل بالمدينة في أهل مكة، وما يشبه نزول المكي في المدني، وما يشبه نزول المدني في المكي، وما نزل بالجحفة وما نزل ببيت المقدس، وما نزل بالطائف، وما نزل بالحديبية، وما نزل ليلاً، وما نزل نهاراً، وما نزل مُشَيَّعاً، وما نزل مُفْرَدًا، والآيات المدنيات في السورة المكية، والآيات المكيات في السورة المدنية، وما حمل من مكة إلى المدينة، وما حمل من المدينة إلى مكة، وما حمل من المدينة إلى أرض الحبشة، وما نزل مجملاً، وما نزل مفسراً، وما اختلفوا فيه، فقال بعضهم: مكي، وبعضهم: مدني؛ فهذه خمسة وعشرون وجهاً، ومن لم يعرفها ويميز بينها لم يحلَّ له أن يتكلم في كتاب الله تعالى» ا.هـ.

قال السيوطي بعد أن أورد هذا: «وقد أشبعت الكلام على هذه الأوجه، فمنها ما أفردته بنوع، ومنها ما تكلمت عليه في ضمن بعض الأنواع». ا.هـ. وجزاهم الله أحسن الجزاء.

وجوه تتعلق بالمكى والمدنى:

نبه السيوطى عند كلامه فى هذا المبحث إلى أن هناك وجوهاً فى المكى والمدنى: منها ما تستطيع أن تفهمه مما قصصناه عليك آنفاً.

ومنها ما يشبه تنزيل المدنى فى السور المكية، فى قوله تعالى فى سورة النجم الآية ٣٢: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾ قال السيوطى فى توجيهه ما نصه: «فإن الفواحش كل ذنب فيه حدٌّ، والكبائر كل ذنب عاقبته النار، واللَّمَمَ ما بين الحدّين من الذنوب، ولم يكن بمكة حدٌّ، ولا نحوه» ا.هـ. لكن فيه نظر من وجهين: أحدهما: أن تفسير الفواحش بما ذكر غير متفق عليه، بل فسرها غيره بأنها الكبائر مطلقاً، وفسرها آخر بما يكبر عقابه دون تخصيص بحدٍّ؛ وفسرها السيوطى نفسه فى سورة الأنعام بأنها الكبائر.

والثانى: أن بعضهم يستثنى هذه الآية من سورة النجم المكية، وينص على أنها مدنية. ومنها: ما يشبه تنزيل المكى فى السور المدنية، نحو سورة ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾ وكقوله سبحانه فى سورة الأنفال المدنية الآية ٣٢: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ...﴾ إلخ، وفى هذا نظر أيضاً؛ فإن المعروف أن سورة «والعاديات» من السور المكية كما سبق، وأن آية ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ﴾ (الأنفال: ٣٢) إلخ منصوص على أنها نزلت بمكة، كما نقل السيوطى نفسه عن مقاتل، وقال: إنها مُسْتَثْنَاةٌ من سورة الأنفال المدنية، بل نص بعضهم على أن هذه الآية مع آيتين قبلها وأربع بعدها كلها مكيات مستثنيات من سورة الأنفال المدنية.

ومنها: ما حُمِلَ من مكة إلى المدينة، نحو سورة يوسف وسورة الإخلاص وسورة سَبَّحَ. ومنها: ما حُمِلَ من المدينة إلى مكة، نحو آية الرِّبَا فى سورة البقرة المدنية، وصدر سورة التوبة المدنية.

ومنها: ما حُمِلَ إلى الحبشة نحو سورة مريم؛ فقد صحَّ أن جعفر بن أبى طالب قرأها على النجاشى.

ومنها: ما حُمِلَ إلى الروم كقوله سبحانه وتعالى في سورة آل عمران الآية ٦٤: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ الآية.

وأنت خبير بأن الاصطلاح المشهور في المكي والمدني ينتظم كل ما نزل سواء أكان بمكة والمدينة، أم غيرها كالجحفة، والطائف، وبيت المقدس، والحديبية، ومنى، وعرفات، وعُسفان، وتبوك، وبدر، وأحد، وحراء، وحمراء الأسد، وتفصيل ذلك يخرج بنا إلى حد الإطالة، فناهيك ما ذكرنا «والليب تكفيه الإشارة».

فروق أخرى بين المكي والمدني:

توجد فروق أخرى بين المكي والمدني، غير ما قدمناه في ضوابطهما؛ وهذه الفروق فيها دقة عن تلك، لتعلقها في مجموعها بأمر معنوية وبلاغية، ثم إن أعداء الإسلام قد صاغوا عن طريق بعضها شبهات سدّوا سهامها إلى القرآن الكريم؛ لذلك أفردناها بعنوان، توطئة لنقض تلك الشبهات «وقبل الرمي يراش السهم».

ونذكر من خواص القسم المكي أنه قد كثرت فيه ما يأتي:

أولاً: أنه حمل حملة شعواء على الشرك والوثنية، وعلى الشبهات التي تدرّع بها أهل مكة للإصرار على الشرك والوثنية، ودخل عليهم من كل باب، وأتاهم بكل دليل، وحاكمهم إلى الحس، وضرب لهم أبلغ الأمثال؛ حتى انتهى بهم إلى أن تلك الآلهة المزيفة لا تقدر أن تخلق مجتمعة أقل نوع من الذباب، بل لا تستطيع أن تدفع عن نفسها شرّ عادية الذباب، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضَرْبٌ مِثْلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ (١٧٣)﴾ (الحج).

ولما عاندوا واحتجوا بما كان عليه آباؤهم، نعى عليهم أن يمتهنوا كرامة الإنسان إلى هذا الحضيض من الذلة للأحجار والأصنام، وسفة أحلامهم وأحلام آباؤهم الذين أهملوا النظر في أنفسهم وفي آيات الله في الأفاق، وقبح إليهم الجمود على هذا التقليد الأعمى للأباء والأجداد ﴿أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ (١٧٠)﴾ (البقرة) وناقشهم كذلك في عقائدهم الضالة التي تجمت عن تلك الوثنية من جُحود الإلهيات والنبؤات، وإنكار البعث والمسئولية والجزاء.

ثانياً: أنه فتح عيونهم على ما فى أنفسهم من شواهد الحق، وعلى ما فى الكون من أعلام الرشيد، ونوع لهم فى الأدلة وتفنن فى الأساليب، وقاضاهم إلى الأوليات والمشاهدات، ثم قادهم من وراء ذلك قيادةً راشدةً حكيمة، إلى الاعتراف بتوحيد الله فى ألوهيته وربوبيته، والإيمان بالبعث ومسئوليته، والجزاء العادل ودقته، ثم التسليم بالوحي وبكل ما جاء به الوحي من هدى الله فى الإلهيات والنبوات، والسمعيات فى العقائد على سواء.

ثالثاً: أنه تحدث عن عاداتهم القبيحة، كالقتل، وسفك الدماء، وواد البنات، واستباحة الأعراض، وأكل مال الأيتام؛ فلفت أنظارهم إلى ما فى ذلك من أخطار، وما زال بهم حتى طهرهم منها، ونجح فى إبعادهم عنها.

رابعاً: أنه شرح لهم أصول الأخلاق، وحقوق الاجتماع، شرحاً عجيباً كره إليهم الكفر والفسوق والعصيان، وفوضى الجهل، وجفاء الطبع، وقذارة القلب، وخشونة اللفظ، وحبب إليهم الإيمان والطاعة، والنظام، والعلم، والمحبة، والرحمة، والإخلاص، واحترام الغير، وبر الوالدين، وإكرام الجار، وطهارة القلوب، ونظافة الألسنة، إلى غير ذلك.

خامساً: أنه قصر عليهم من أنباء الرسل وأممهم السابقة، ما فيه أبلغ المواعظ وأنفع العبر، من تقرير سننه تعالى الكونية فى إهلاك أهل الكفر والطغيان، وانتصار أهل الإيمان والإحسان، مهما طالَّت الأيام وامتدَّ الزمان، ما داموا قائمين بنصرة الحق وتأييد الإيمان.

سادساً: أنه سلك مع أهل مكة سبيل الإيجاز فى خطابه، حتى جاءت السور المكية قصيرة الآيات، صغيرة السور؛ لأنهم كانوا أهل فصاحة ولسن، صناعتهم الكلام، وهمتهم البيان؛ فیناسبهم الإيجاز والإقلال دون الإسهاب والإطناب.

كما أن قانون الحكمة العالية، قضى بأن يسلك سبيل التدرُّج والارتقاء فى تربية الأفراد، وأن يقدم الأهم على المهم، ولا ريب أن العقائد والأخلاق والعادات، أهم من ضروب العبادات ودقائق المعاملات؛ لأن الأولى كالأصول بالنسبة للثانية؛ لذلك كثر فى القسم المكي التحدث عنها والعناية بها كما علمت فى الخواص الماضية جرياً على سنة التدرُّج من ناحية، وتقديم الأهم على المهم من ناحية أخرى.

أما خواص القسم المدني، فنذكر منها أنه قد كثر فيه ما يأتى:

أولاً: التحدث عن دقائق التشريع، وتفصيل الأحكام، وأنواع القوانين المدنية

والجنائية والحربية والاجتماعية والدولية، والحقوق الشخصية، وسائر ضروب العبادات والمعاملات، انظر - إن شئت - في سورة البقرة والنساء والمائدة والأنفال والفتح والحجرات ونحوها.

ثانياً: دعوة أهل الكتاب من يهود ونصارى إلى الإسلام، ومناقشتهم في عقائدهم الباطلة، وبيان جنائياتهم على الحق، وتحريفهم لكتب الله، ومحاكمتهم إلى العقل والتاريخ اقرأ - إن شئت - سورة البقرة وآل عمران والمائدة والفتح ونحوها.

ثالثاً: سلوك الإطناب والتطويل في آياته وسوره؛ وذلك لأن أهل المدينة لم يكونوا يضايقون أهل مكة في الذكاء والألمعية وطول الباع في باحات الفصاحة والبيان؛ فيناسبهم الشرح والإيضاح، وذلك يستتبع كثيراً من البسط والإسهاب؛ لأن دستور البلاغة لا يقوم إلا على رعاية مقتضيات الأحوال، وخطاب الأغبياء بغير ما يُخاطب به الأذكياء ﴿ولا يبيّنك مثل خبير﴾ (١٤) ﴿فاطر﴾.

نقض الشبهات التي أثيرت

حول هذا الموضوع

قلنا ونقول: إن أعداء الإسلام كثيرون، وإنهم يتربصون به الدوائر، وينتهزون كل فرصة ليسدّدوا إليه سهام المطاعن؛ وإن من واجبنا أن نحمي العرين ونقوم بواجب الدفاع في هذا المعمعان^(١)؛ ولن يتسنى ذلك إلا إذا تسلّحنا بجميع الأسلحة، وفي مقدمتها دراسة تلك الشبهات التي يحرقون بخورها في مصر وغير مصر حتى لشبابنا المتعلم، في بعض الدروس والكتب التي يزعمون أنها أدبية، وقد شهدت مصر وقتاً ما معركة حامية الوطيس دارت رحاها حول أمثال هذه الشبهات التي نسوقها إليك؛ فاقْتَحِمَهَا عَنوةً، وخذها بقوة ولا حول ولا قوة إلا بالله، وما أجمل أن نردّد قول الشاعر:

أنا لا ألومُ المُسْتَبِدَّ
 إذا تعنّت أو تعسّدَى
 فسبيلُهُ أن يَسْتَبِدَّ
 دَ وشأننا أن نَسْتَعِدَّ

(١) المعمعان: شدة الحر «المعجم الوسيط» (ص: ٨٧٨).

الشبهة الأولى وفي طيها شبهات:

يقولون: إن الباحث الناقد، يلاحظ أن في القرآن أسلوبين متعارضين، لا تربط الأول بالثاني صلة ولا علاقة؛ مما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن هذا الكتاب قد خضع لظروف مختلفة، وتأثير بيئات متباينة؛ فرى أن القسم المكي منه يمتاز بكل مميزات الأوساط المنحطة، كما نشاهد القسم المدني منه تلوح عليه أمارات الثقافة والاستنارة، فالقسم المكي يتفرد بالعنف والشدة، والقسوة والحدة، والغضب، والسباب، والوعيد والتهديد مثل بيورة: ﴿تبت يد أبي لبيب وتب﴾ وسورة: ﴿والعصر﴾ (٦٦) إن الإنسان لفي خسر﴾ وسورة: ﴿الهاكم التكاثر﴾ ومثل: ﴿فصب عليهم ربك سوط عذاب﴾ (١٠٣) إن ربك لبالمرصاد﴾ (١٤)﴾ (المحرر).

والجواب: أن هذه الشبهة تتألف من شبهات أربع، وإن شئت فقل: تتألف من مقدمات ثلاث كواذب، تتأدى، أو يريد صاحبها أن يتأدى بها إلى نتيجة هي الأخرى كاذبة.

فأما المقدمات الثلاث الكواذب فهي أن القسم المكي تفرد بالعنف والشدة، وأن فيه سبباً وإقذاعاً، وأنه يمتاز بكل مميزات الأوساط المنحطة، وأما النتيجة أو الهدف الذي يرمى إليه فهو أن القرآن مفكك الأجزاء، غير متصل الحلقات، وأنه خاضع للظروف، متأثر بالبيئة.

وغرضهم من هذا معروف طبعاً، وهو أن القرآن ليس كلام الله وليس معجزاً؛ إنما هو كلام محمد الذي تأثر أولاً بأهل مكة فكان كلامه خشناً بعيداً عن المعارف العالية التي اكتسبها من أهل الكتاب في المدينة.

ذلك كله ما يجب أن نحمل عليه انتقاد أولئك المضللين، فإن قرينة عداوتهم للحق وخصومتهم للإسلام، ونقدهم للقرآن، تبعد كلامهم عن كل تأويل حسن، وتحمله على أسوأ فروضه.

ولنأت لك على بيان هذه الشبهة من القواعد، لتعلم إغراقها في البطلان وإغراق ذوبها في الكذب والإسفاف.

١- فأما قولهم: إن القسم المكي قد تفرد بالعنف والشدة، فينقضه أن في القسم

المدني شدةً وعنفًا؛ فدعوى تفرّد القسم المكي بذلك باطلة؛ قال تعالى في سورة البقرة الآية ٢٤٦، وهي مدنية: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ وقال فيها أيضًا: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ (الآية: ٢٧٥) وقال فيها أيضًا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (الآيات: ٢٧٨، ٢٧٩).

وقال سبحانه في سورة آل عمران الآيات: ١٠، ١١، ١٢، وهي مدنية كذلك: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ (١٠) كَذَّابٌ آلُ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَآخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ (١١) قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ (١٢)﴾

وإنما اشتمل القرآن الكريم بقسمه المكي والمدني على الشدة والعنف؛ لأن ضرورة التربية الرشيدة، في إصلاح الأفراد والشعوب، وسياسة الأمم والدول، تقضي أن يمزج المصلح في قانون هدايته، بين الترغيب والترهيب، والوعد والوعيد، والشدة واللين.

ثم إن دعواهم انفراد المكي بالعنف والشدة، يفهم منه دعوى انفراد المدني باللين والصفح، ودعوى خلو المكي من ذلك اللين والصفح؛ وهذا المفهوم باطل كمنطوقه أيضًا؛ ودليل ذلك أن بين السور المكية آيات كريمة تفيض لينًا وصفحًا، وتقطر سماحةً وعفواً، بل تنادي أن تقابل السيئة بالحسنة، كما في قوله سبحانه في سورة فصلت المكية الآيات ٣٣، ٣٤، ٣٥: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ (٣٣) وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ (٣٤) وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حِظٍّ عَظِيمٍ (٣٥)﴾

وكما في قوله سبحانه من سورة الشورى المكية من الآية ٣٦ إلى الآية ٤٣: ﴿فَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (٣٦) وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كِبَائرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ (٣٧) وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ (٣٨) وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ

يَتَصَرَّوْنَ (٤١) وَحِزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٍ مِثْلَهَا فَسَ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ (٤٢)
 وَنَسِيَ النَّصْرَ بَعْدَ ظَلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ (٤٣) إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ
 النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (٤٤) وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ
 الْأُمُورِ (٤٥) .

وكذلك قوله سبحانه في سورة الحجر المكية الآيتان ٨٧، ٨٨: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنْ
 التَّنْزِيلِ وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ (١) لَا تَسُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَخَفَضْ
 حَنَانِكَ لِلْمُؤْمِنِينَ (٢)﴾ إلى آخر السورة، ومثله قول الله جلت قدرته في سورة الزمر
 المكية الآية ٥٣: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ
 الذُّنُوبَ جَسْعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ (٥٣)﴾ .

٢ وأما زعمهم أن في القسم المكي سبباً، ويريدون من السبب معناه المعروف
 عندهم من القحة والبذاءة، والخروج عن حدود الأدب واللياقة، فقد ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ
 مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا (٥)﴾ (الكهف) ونحن نتحدثهم أن يأتوا بمثال واحد في
 القرآن كله، مكيه ومدنيه، يكون من هذا اللون القدر الرخيص، وهل يعقل أن القرآن الذي
 جاء يعلم الناس أصول الآداب، يخرج هو عن أصول الآداب إلى السباب؟ كيف وقد حرم
 على أتباعه المسلمين أن يسبوا أعداءه المشركين! فقال في سورة الأنعام الآية ١٠٨:
 ﴿وَلَا تَسِبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسبُوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ .

نعم إن في القرآن كله - لا في القسم المكي وحده - تسفيهاً لأحلام المتنطعين، الذين
 يُصِمُّونَ آذَانَهُمْ، ويغمضون أعينهم عن الحق، ويهملون الحجج والبراهين؛ وهو في ذلك
 شديد عنيف، بيد أنه في شدته وعنفه، لم يخرج عن جادة الأدب، ولم يعدل عن سنن
 الحق، ولم يصدف عن سبيل الحكمة، بل الحكمة تتقاضاه أن يشتد مع هؤلاء؛ لأنهم
 يستحقون الشدة، ومن مصلحتهم هم، ومن الرحمة بهم، والخير لهم، أن يشتد عليهم
 ليرعوا عن باطلهم، ويصيخوا إلى صوت الحق والرشد، ويسيروا على هدى الدليل
 والحجة، على حد قول القائل:

فقساً ليزدجروا ومن يك حازماً
 فليقس أحياناً على من يرحم

أضف إلى ذلك أن هذا التفريع الحكيم تجده في السور المدنية، كما تجده في السور المكية؛ وإن كان في المكي أكثر من المدني؛ لأن أهل مكة كانوا أشداء العارضة، صعب المراس، مسرفين في العناد والإباء، لم يتركوا باباً من الشر إلا دخلوه على الرسول وأصحابه، ولم يكفهم أن يخرج من بلده وأهله بليل، بل وجهوا إليه الأذى في مهاجره. والشاهد على أن في السور المدنية تنويعاً عنيفاً أيضاً عند المناسبات قوله سبحانه من سورة البقرة المدنية الآيتان ٦، ٧، في شأن المشركين: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (٦) ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاةً ولهم عذاب عظيم ﴿٧﴾ وقوله من سورة البقرة أيضاً، الآية: ٨، في شأن المنافقين: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (٨) إلى تمام ثلاث عشرة آية مليئة بالتوبيخ والتعنيف لتلك الحشرات الأدمية، الذين ينفثون سمومهم، ويفسدون المجتمع بسلاح خطير ذي حدّين هو سلاح النفاق والذبذبة، وكذلك تقرأ في هذه السورة المدنية نفسها في شأن اليهود آيات كثيرة من هذا الطراز، تنقدهم وتنعي جرائمهم، وتحمل عليهم حملة شعواء، تبيحاً لجنایاتهم وجنایات إباّتهم من قبلهم مثل قوله سبحانه: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلِيلَةُ أَيْنَ مَا ثَقَفُوا إِلَّا بِحِجْلٍ مِّنَ اللَّهِ وَحِجْلٍ مِّنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبِ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ (١١٢) ﴿آل عمران﴾ ومثل قوله ﴿بَشِّرْهُم بِأَنفُسِهِمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبِ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ (٩٠) ﴿البقرة﴾.

ومثل قوله تعالى في شأن النصاري من سورة آل عمران الآيتان ٥٥، ٥٦: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ إِنِّي جَعَلْتُكَ آيَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَجَعَلْتُكَ آيَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا وَجَعَلْتُكَ آيَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (٥٥) فأما الذين كفروا فأعذبهم عذاباً شديداً في الدنيا والآخرة وما لهم من ناصرين ﴿٥٦﴾ إلخ... وقوله فيهم أيضاً من هذه السورة الآية ٩٠: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَّنْ تَقْبَلَ تَوْبَتَهُمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ﴾ (٩٠) إلخ.

أما السور والآيات التي اعتمدت عليها الشبهة، فلا تدلُّ على ذلك السباب الذي زعموه ووصموا به القرآن الكريم؛ لأن سورة «تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ» غاية ما اشتملت عليه أنها إنذارٌ ووعيدٌ لأبي لهب وامراته، جزاء ما أساء إلى الرسول ﷺ وصحبه، كما يدلُّ على ذلك سبب نزولها؛ أخرج الإمام أحمد والشيخان والترمذي^(١) عن ابن عباس قال: «لما نزلت ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ (٢٦٤) (الشعراء) صعد النبي ﷺ على الصفا فجعل ينادي: يا بني فهر يا بني عدي، لبطون قريش حتى اجتمعوا، فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً لينظر ما هو؛ فجاء أبو لهب وقريش، فقال ﷺ: «أرأيتم لو أخبرتمكم أن خيلاً بالوادي تريد أن تغير عليكم أكنتم مصدقي؟ قالوا: نعم ما جربنا عليك إلا صدقاً؛ قال: فإني نذيرٌ لكم بين يدي عذابٍ شديد، فقال أبو لهب: تباً لك، ألهذا جمعتمنا؟ فنزلت».

وأخرج ابن أبي حاتم وابن جرير عن ابن زيد أن امرأة أبي لهب كانت تأتي بأغصان الشوك تطرحها بالليل في طريق الرسول ﷺ. وروى عن مجاهد أنها كانت تمشي بالنميمة.

فهذه الأسباب مجتمعة تفيد أن السورة نزلت لمقابلة أبي لهب بما يستحقُّ من إنذاره بالهلاك والقطيعة، وأن ماله لا ينفعه ولا كسبه، وأنه خاسر هو وامراته، وأن مصيرهما إلى النار وبئس القرار.

ولا ريب أن في هذا الوعيد العنيف ردعاً له ولأمثاله، وتسليةً لمن أصيب بأذاهم من الرسول ﷺ وأصحابه، وذلك هو اللائق بالعدالة الإلهية، والتربية الحكيمة الربانية. ووضعُ الندي في موضع السيف بالعلأ

مضرٌ كوضع السيف في موضع الندي

وأما سورة «والعصر» فليس فيها سباب ولا بما يشبه السباب، وكل ما عرضت له أنها جعلت الناس قسمين: قسماً غريقاً في الخسران، وقسماً فاز ونجا من هذا الخسران، وهم الذين جمعوا عناصر السعادة الأربعة؛ اقرأ قوله سبحانه: ﴿وَالْعَصْرِ (١) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (٢) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ (٣)﴾ (العصر) فهل ترى فيها ظلاً للسباب والإقذاع؟ ولكن القوم لا يستحون!

(١) صحيح: رواه البخاري (٤٤٩٢) ومسلم (٥٠٧) والترمذي (٣٣٦٣) وأحمد في «المسند» (٢٧٩٨) والنسائي في «الكبرى» (١١٧١٤ - ١١٤٢٦) وابن حبان في «صحيحه» (٦٥٥٠).

وأما سورة «الهاكم التكاثر» فمبلغ ما تشير إليه، أن المخاطبين شغلتهم الدنيا عن الدين، وألتهتهم الأموال عن رب الأموال، حتى انتهت أعمارهم وهم على هذه الحال، وغداً يُسألون عن هذا النعيم، ويُعاقبون على إهمال شكره بعذاب الجحيم.

وأما قوله سبحانه: ﴿فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ (١٣)﴾ (الفجر) فهو حكاية لما حلَّ بالأمم السابقة كشمود وعاد، حين طغوا في البلاد، فأكثروا فيها الفساد، ليكون من هذا القصاص والخبر، عبرة لأولئك الكفار ومزدجر، فلا يقعوا فيما وقع فيه أسلافهم؛ لأن سنة الله واحدة في الأمم، وميزان عدالته قائم في كل جيل وقبيل، ﴿أَكْفَارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أَوْلَائِكُمْ أَمْ لَكُمْ بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ (٤٣)﴾ (الزمر).

الخلاصة: والخلاصة أن القرآن كله قام على رعاية حال المخاطبين؛ فتارة يشتد وتارة يلين، تبعاً لما يقتضيه حالهم، سواء منهم مكيبهم ومدنيهم؛ بدليل أنك تجد بين ثنايا السور المكية والمدنية، ما هو وعد ووعد، وتسامح وتشديد، وأخذ ورد، وجذب وشد، كما سبق لك في الأمثلة والشواهد الكثيرة، وإذا لوحظ أن أهل مكة كثر خطابهم بالشدَّة والعنف، فذلك لما مردوا عليه من أذى الرسول وأصحابه والكيد لهم حتى أخرجوهم من أوطانهم، ولم يكتفوا بذلك، بل أرسلوا إليهم الأذى في مهاجرهم.

وكان القرآن في حملته عليهم وعلى أمثالهم بالقول، بعيداً عن كل معاني السباب والإقذاع، متدرعاً بالحكمة والأدب الكامل في الإرشاد والإقناع، حاثاً على الصبر والعفو والإحسان؛ حتى ليُخاطبُ الله رسوله في سورة الأنعام المكية بقوله: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولًا مِنْ قَبْلِكَ فَصَبْرُوا عَلَيَّ مَا كَذَّبُوا وَأُودُوا حَتَّىٰ أَنَا هُمْ نَصَرْنَا وَلَا مَبْدَلُ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ (٣٤) وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سَلْمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بَأْيَةٌ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ (٣٥) إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ (٣٦)﴾ (الأنعام).

ظاهرة مسكتة:

على أننا نلاحظ في آفاق الآيات والسور المكية، ظاهرة باهرة، تُسكت كل معاند، وتُفحم كل مكابر في هذا الموضوع، وهي أن القسم المكي خلا خلواً تاماً من تشريع القتال والجهاد والمخاشنة، كما خلت أيامه في مكة على طولها من مقاتلة القوم بمثل ما

يأتون من التنكيل والمصاولة، فلم يُسمع للمسلمين فيها صلصلةً لسيف، ولا قعقةً لسلاح، ولا زحف على عدو، إنما هو الصبر والعفو والمجاملة والمحاسنة، بالرغم من إيغال الأعداء في أذاهم، ولجأهم في عتوهم وأسأهم، سباً وطعناً، وقتلاً ونهباً، ومقاطعةً ومهاترةً، ومصاولةً ومكابرةً.

٣- وأما زعمهم أن القسم المكي يمتاز بكل مميزات الأوساط المنحطة فهو مردودٌ عليهم، باطلٌ من كل باب دخلوه، وعلى أى وجه أرادوه، لأنهم إن أرادوا بذلك ما توهموه من انفراده بالشدة والعنف، أو السباب والإقذاع^(١)، فقد علمت مبلغ ما فيه من كذب وافتراء وجهالة بما جاء في القرآن من ترغيب وترهيب، في شطريه المكي والمدني على السواء.

وإن أرادوا بانحطاطه الإشارة إلى قصر آياته، أو إلى خلوه من التشريعات التفصيلية العملية فهذا لا يدلُّ على الانحطاط، بل قصر الآيات والخلو من تفاصيل التشريع لهما وجه آخر يظهر عند الكلام عليهما في الشبهات الآتية.

وإن أرادوا بما ذكروا أن أهل مكة كانوا منحطين في الفصاحة والبيان والذكاء والألمعية، فتلك ثلاثة الأثافي، لأن التاريخ شاهد عدل بأن قريشاً كانت في مركز الزعامة من جميع قبائل العرب، يصدرون عن رأيها، ويرجعون إلى حكمها، ويأخذون عنها، ويركبون ظهور الإبل إليها، وينزلون على قولها فيما يعلو وينزل من منظوم ومنثور، ويدعون لها بالسبق في مضممار الفصاحة والبلاغة، والذكاء والألمعية، والشرف والنبيل، وكان لها هذا الامتياز من قبل الإسلام، ثم دام لها وزاد عليها في الإسلام، واعترف لها به أهل المدينة وغيرهم من عرب وأعجام!

ثم إن وصف القسم المكي بميزات الأوساط المنحطة، تهمة جريئة وطعنة طائشة، وأكذوبة مكشوفة، ما رضيها لأنفسهم أعداء الإسلام في فجر دعوته من مشركين وأهل كتاب، وعرب وعجم، وأميين ومثقفين، على حين أن أولئك العرب كانوا على أميتهم أعرف الناس بانحطاط الكلام ورقيته، وعلوه ونزوله، كما كانوا أحرص الناس على إحراج محمد، ودحض حجته، ونقض دينه، والقضاء على الإسلام في مهده، ولكن سجيتهم لم تسمح بهذا الهراء الذي يهرف به الملاحدة في القسم المكي من القرآن، بل نعلم

(١) الإقذاع: الشتم بكلام قبيح، والمُقذع: الهجاء فيه طعن وقبح، «المعجم الوسيط» (ص: ٧٢١).

بجانب هذا أن القرآن كان له سلطان على نفوسهم إلى حدٍّ خارقٍ مدهش، يقودهم بقوته إلى الإسلام، ويدفع المعاند منهم إذا استمع إليه أن يسجد لبلاغته، ويهتز لفصاحته، وأن يأخذ نفسه بالتشاغل عنه مخافة أن يؤمن عن طريق تأثره بسماعه!

وأما زعمهم انقطاع الصلة بين القسم المكي والمدني والتعارض بين أسلوبيهما، فهو زعمٌ ساقطٌ مبنيٌّ على الاعتبارات الخاطئة الماضية التي أثبتنا بطلانها، ثم هو دعوى ماجنة، يكذبها الواقع، ويُفندُّها الذوق البلاغيُّ المنصف، وأدلُّ دليلٌ على ذلك، أن أساطين البلاغة من أعداء الإسلام في مكة نفسها أيام نزول القرآن لم يستطيعوا أن يتهموا أساليب التنزيل بمثل هذا الاتهام ولا كذباً، لأنهم كانوا أعقل من ملاحظة اليوم، يرون أن هذا الاتهام يكون كذباً مكشوقاً وافترأً مفضوحاً، بل هذا وحيدهم الوليد بن المغيرة يقول للملأ من قريش: «والله لقد سمعتُ من محمدٍ أنفاً كلاماً، ما هو من كلام الإنس ولا من كلام الجن، إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإن أعلاه لمثمر، وإن أسفله لمغدق، وإنه يعلو وما يُعلَى»^(١).

ولما قالت قريش عندئذ: صَبَّأً والله الوليد، واحتالوا عليه أن يطعن في القرآن، لم يجد حيلة إلا أن يقول: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ﴾ (٢٤) (المدثر) ولم يستطع أن يرمى القرآن بالتهافت والتخاذل، وانقطاع الصلة بين أجزائه وانحطاط شيء من أساليبه، على نحو ما يُرجف أولئك الخراصون «والله أعلم بما يُبيتون».

٤- وإذا بطل هذا وما سبقه، بطل ما زعموه من تأثر القرآن بالوسط والبيئة، وما رتبوه عليه من أنه كلام محمد لا كلام رب العزة، ثم إنها اتهامات سخيفة لا تستحق الرد، ما دام إعجاز القرآن قائماً، يتحدَّى كل جيل وقبيل، ويُفحم كل معارض ومكابر، ولمبحث إعجاز القرآن مجالٌ آخر عسى أن يكون قريباً.

ولولا أن الشبية الحاضرة من أنصاف المتعلمين وأشباههم، ينخدعون بمثل هذه الترهات، ما أتعبنا أنفسنا في علاجها ولا أتعبناك، فاصبر معنا على دفع هذا المصاب، والله يتولى هدايتنا وهُدَاك.

(١) صحيح: رواه الحاكم (٣٨٧٢) وابن جرير (١٥٧ / ٢٩) والبيهقي في «الشعب» (١٣٤) وفي «الاعتقاد» (٢٦٨ / ١) وابن عبد البر في «الاستيعاب» (٦١٢) قال الحاكم: صحيح الإسناد على شرط البخاري ولم يخرجاه.

الشبهة الثانية: يقولون: إن قصر السور والآيات المكية مع طول السور والآيات المدنية، يدلُّ على انقطاع الصلة بين القسم المكي والقسم المدني، ويدلُّ على أن القسم المكي يمتاز بمميزات الأوساط المنحطة، ويدلُّ على أن القرآن في نمطه هذا نتيجة لتأثر محمد بالوسط والبيئة، فلما كان في مكة أمياً بين الأُميين جاءت سُورُ المكي وآياته قصيرة، ولما وُجِدَ في المدينة بين مثقفين ومستنيرين، جاءت سُورُ المدني وآياته طويلة، وغرضهم من إلقاء هذه الشبهة التشكيك في أن القرآن من عند الله ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ (٣٧) ﴿التوبة﴾.

وننقض شبهتهم هذه بما يأتي:

أولاً: أن في القسم المكي سوراً طويلة مثل سورة الأنعام، وفي القسم المدني سوراً قصيرة مثل سورة ﴿إِذَا حَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ (١) ﴿النصر﴾ فكلامهم لا يسلم على عمومته. ثانياً: إذا أرادوا الكثرة الغالبة لا الكلية الشاملة فهذا نسلمه لهم، بيد أنه لا يدل على ما افترَّوه ورتَّبوه عليه، لأن قصرَ معظم السور المكية وآياتها، وطول معظم السور المدنية وآياتها، لا يقطع الصلة بين قسمي القرآن: مكيِّ ومدنيِّه، ولا بين سور القرآن وآياته جميعاً، بل الصلة كما يحسها كل صاحب ذوقٍ في البلاغة، محكمةً وشائعةً بين كافة أجزاء التنزيل، وقد تفنن العلماء وأشبعوا الحديث عن هذه المناسبات في غضون تفسيرهم لكتاب الله، وتقدم تقرير هذا التناسب البارع في صفحة ٦٩.

على أنك تلاحظ آيات مكية مُنبئةً بين آيات سور مدنية، وتلاحظ آيات مدنية مُنبئةً بين آيات سور مكية، وبرغم ذلك لا يكاد أحد يحسُّ التفاوت أو التفكك والانقطاع، بل يروك ما بين الجميع من جلال الوحدة، وكمال الاتصال وجمال التناسق والانسجام، مما يجعل القرآن كله على طوله، سلسلة واحدة محكمة متصلة الحلقات، أو عقداً رائعة أخاداً منتظم الحبات، أو قانوناً رصيناً مترابط المبادئ والغايات.

ثالثاً: أن قصر السور والآيات المكية، لا يدل على ما زعموه من امتياز القسم المكي بمميزات الأوساط المنحطة، بل القصر مظهر الإيجاز، والإيجاز مظهر رُقى المخاطب، وآية فهمه وذكائه، بحيث يكفيه من الكلام موجزه، ومن الخطاب أقصره، أما من كان دونه ذكاء وفهماً، فلا سبيل إلى إفادته إلا بالإسهاب والبسط، إن لم يكن بالمساواة والتوسط.

ولهذا المعنى جاء قسم القرآن المكي قصيراً موجزاً في معظمه، وجاء قسم المدني طويلاً مسهباً في أكثره، ويرجع ذلك إلى ما أشرنا إليه قبلاً من أن القرشيين في مكة كانوا في الذؤابة من قبائل العرب، ذكاءً، وألمعية، وفصاحةً، وبلاغةً، وشرقاً، وشجاعةً، فلا بدع أن يخاطبهم القرآن بالقصير من سوره وآياته، رعايةً لحق قانون البلاغة والبيان، في خطاب الذكي النابه، بغير ما يخاطب به من كان دونه، ولا يقدح في مزايا المكين هذه أنهم كانوا أميين لم يستنبروا بثقافة المدنيين، فلثقافة والاستنارة ميدان، وللذكاء والتمهر في البيان ميدان، وأهل المدينة لم يكونوا على استنارتهم ليبلغوا شأن قريش في تلك الخصائص والمزايا، وكان منهم أهل كتاب درجوا على ألا يستفيدوا إلا بالتطويل، ولا يقنعوا إلا ببسط الكلام.

ومن هنا تعرف مبلغ ما في هذه الشبهة من زيف وكذب فيما رتبوه على هذا من أن القرآن كان نتيجة لتأثر محمد بالحنطاط أهل مكة في القسم المكي، وباستنارة أهل المدينة في القسم المدني، حتى جاء قرآنه قصيراً في الأول، طويلاً في الثاني.

رابعاً: أن القرآن قد تحدى الناس جميعاً مكيهم ومدنيهم وعربيهم وعجميهم، أن يأتوا ولو بمثل أقصر سورة من تلك السور القصيرة، فعجزوا أجمعين، وأسد المنصفون منهم لله رب العالمين، فلو كان القصر أثراً للحنطاط كما يقول أولئك المرجفون، لكان في مقدور الممتاز غير المنحط أن يأتي بمثل ذلك المنحط، بل بأرقى منه ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ (١٦) (النور).

وإذا أراد أولئك المتقولون، أن يعللوا القصر والطول بأن المكي لم يتعرض لتفاصيل التشريع بخلاف المدني، فإليك هذه الشبهة وتمحيصها فيما يليك:

الشبهة الثالثة: يقولون: إن القسم المكي خلا من التشريع والأحكام، بينما القسم المدني مشحون بتفاصيل التشريع والأحكام، وذلك يدل على أن القرآن من وضع محمد وتأليفه تبعاً لتأثره بالوسط الذي يعيش فيه، فهو حين كان بمكة بين الأميين جاء قرآنه المكي خالياً من العلوم والمعارف العالية، ولما حل بالمدينة بين أهل الكتاب المثقفين جاء قرآنه المدني مليئاً بتلك العلوم والمعارف العالية.

وننقض هذه الشبهة:

أولاً: بأن القسم المكي لم يخلُ جملةً من التشريع والأحكام، بل عرض لها وجاء عليها، ولكن بطريقة إجمالية، فإن مقاصد الدين خمسة:

- ١ الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره.
- ٢ - وحفظ النفس.
- ٣ - وحفظ العقل.
- ٤ - وحفظ النسل.
- ٥ - وحفظ المال.

وقد تحدّث القسم المكي عنها إجمالاً، اقرأ إن شئت قوله تعالى من سورة الأنعام المكية الآية ١٥١: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ﴾ (الأنعام: ١٥١) المكية إلى تمام ثلاث آيات بعدها، جمعت الوصايا العشر لهذه المقاصد الخمسة، ولا يخفى عليك أن آيات العقائد في القسم المكي ظاهرة واضحة، وكثيرة شائعة، ليست من موضوع الاشتباه، ولا يختلف اثنان في أنها أكثر من مثيلاتها في السور المدنية بأضعاف الأضعاف.

ثانياً: أن كثرة التفاصيل في تشريع الأحكام بالمدينة، ليس نتيجة لما زعموه، إنما هو أمر لا بد منه في سياسة الأمم، وتربية الشعوب، وهداية الخلق، ذلك أن الطفرة حليفة الخيبة والفسل، والتدرج حليف التوفيق والنجاح، وتقديم الأهم على المهم واجب في نظر الحكمة، لهذا بدأ الله عباده في مكة بما هو أهم: بداهم بإصلاح القلوب وتطهيرها من الشرك والوثنية، وتقويمها بعقائد الإيمان الصحيح والتوحيد الواضح، حتى إذا استقاموا على هذا المبدأ القويم، وشعروا بمسئولية البعث والسجاء، وتقررت فيهم هذه العقائد الراشدة، فطمهم عن أقبح العادات وأرذل الأخلاق، وقادهم إلى أصول الآداب وفضائل العادات، ثم كلفهم ما لا بد منه من أمهات العبادات، وهذا ما كان في مكة، ولما مروا على ذلك، وتهيأت نفوسهم للترقى والكمال، بتناول الأيام والسنين، وكانوا وقتئذ قد هاجروا إلى المدينة، جاءهم بتفاصيل التشريع والأحكام، وأتم عليهم نعمته ببيان دقائق الدين وقوانين الإسلام.

ونظير ذلك ما تواضع عليه الناس قديماً وحديثاً في سياسة التعليم، من أنهم يلقنون

البادئين في مراحل التعليم الأولى أخف المسائل وأجزها، فيما يشبه قصار السور، ومختصر القصص، حتى إذا تقدمت بهم السن وعظم الاستعداد، تلاطم بحر التعليم وزاد، على حد قولهم: «الإمداد على قدر الاستعداد».

أما ما زعموه من أن ذلك كان نتيجة لاختلاط محمد بأهل المدينة المستيرين، فينقضه أن القرآن جاء يصلح عقائد أهل الكتاب وأخطاءهم في التشريع وفي التحليل والتحريم، وفي الأخبار والتواريخ، فكيف يأخذ المصيب من المخطئ؟ وهل يستمد الحي حياته من ميت؟ اقرأ إن شئت قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ...﴾ إلخ، وقوله جل ذكره: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنزِلَتِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ...﴾ إلخ، وقوله عز اسمه: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالًا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنزَلَ التَّوْرَةُ...﴾ إلخ، وهذه الآيات من سورة آل عمران، وقوله تعالت قدرته: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفُ بِالْأَنْفِ...﴾ (المائدة: ٤٥) إلخ.

ثالثاً: أن ما زعموه لو كان صحيحاً، لظهر أثر أهل الكتاب المدنيين فيمن معهم من عرب أهل المدينة، وفيمن حولهم من أهل مكة وآفاق الجزيرة، ولكانوا هم الأحرى بهذه النبوة والرسالة، ولسبق محمداً إليها كثير غيره من فصحاء العرب وتجار قريش الذين كانوا يختلطون بأهل الكتاب في المدينة والشام أيما اختلاط.

رابعاً: أن القرآن تحدى الكافة من مكيين ومدنيين، بل من جن وإنس، فهلاً كان أساتذته أولئك يستطيعون أن يجاروه ولو في مقدار سورة قصيرة واحدة! يا لها فرية! ثم يا لها صفاقة!

هَذَا كَلَامٌ لَهُ خَبِيءٌ
مَعْنَاهُ: لَيْسَتْ لَنَا عُقُولُ

الشبهة الرابعة: يقولون: إن القرآن أقسم كثيراً بالضحى والليل، والتين والزيتون وطور سينين، وكثير من المخلوقات، ولا ريب أن القسم بالأشياء الحسية، يدل على تأثر القرآن بالبيئة في مكة، لأن القوم فيها كانوا أميين، لا تعدو مداركهم حدود الحسيات، أما بعد الهجرة واتصال محمد بأهل المدينة، وهم قوم مثقفون مستنيرون، فقد تأثر القرآن بهذا الوسط الراقى الجديد، وخلا من تلك الأيمان الحسية الدالة على البساطة والسذاجة.

وهذه الشبهة مدفوعة أولاً: بما قدمنا من أن أهل مكة كانوا أرقى ذوقاً، وأعلى كعباً، وأعظم ذكاءً، من أهل المدينة، وأن الخطاب معهم كان ملحوظاً فيه اشتماله على أسرار وخصائص لا يدركها إلا المتفوقون والمتمهرون في صناعة البيان، فلا يستقيم إذن ما زعموه من أن مدارك أهل مكة كانت لا تعدو حدود الحسيات، والتاريخ خير شاهد، وأعدل حاكم بامتياز العرب في مكة عن سائر القبائل على عهد نزول القرآن.

ثانياً: أن القسم بالأمور الحسية في القرآن كالضحى والليل، ليس منشؤه انحطاط القوم كما يزعمون، إنما منشؤه رعاية مقتضى الحال فيما سبق القسم لأجله، وذلك أن القرآن كان بصدد علاج أفحش العقائد فيهم، وهي عقيدة الشرك، ولا سبيل إلى استئصال هذه العقيدة، وإقامة صرح التوحيد على أنقاضها، إلا بلفت عقولهم إلى ما في الكون من شتون الله وخلق الله، وإلا بفتح عيونهم على طائفة كبيرة من نعم الخلق المحيطة بهم، ليصلوا من وراء ذلك إلى أن يؤمنوا بالله وحده، ما دام هو الخالق وحده، لأنه لا يستحق العبادة عقلاً، إلا من كان له أثر الخلق في العالم فعلاً، ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ (النحل).

فعرض بعض المخلوقات على أنظار الجاحدين بالتوحيد، بعد إقرارهم أن ليس لها خالق إلا الله، إلزام لهم بطرح الشرك، وتوحيد الخالق، وهذا مطمح نبيل، أجاد القرآن في أساليب عرض نعم الله عليهم من أجله، وكان في إجادته هذه موفياً على الغاية، واصلأ إلى قمة الإعجاز كعاداته، متفنناً في ذكر النعم، منوعاً في سردتها وبيانها، فمرة يحدث عن خلق السماء، ومرة عن خلق الأرض، وثالثة عن أنفسهم، ورابعة عن أنواع الحيوان والنبات والجماد وهلم جرا، وتارة يختار القرآن في عرضه طريقة السرد والشرح، وتارة يختار طريقة الحلف والقسم، لأن في الحلف والقسم معنى العظمة التي أودعها الله في هذه النعم دالة على توحيد عظمته، حتى صح أن يدور القسم عليها، وأن يجيء الحلف بها.

ومن هنا أقسم الله بما أقسم من الأمور الحسية والمعنوية، فالأمور الحسية كما ذكرنا، والمعنوية مثل القرآن الكريم في قوله سبحانه: ﴿وَالْقُرْآنُ الْحَكِيمُ﴾ (٢) إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ (٣) عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (٤) ﴿ (يس) لِيُنَبِّهَهُمْ إِلَى مَدَىٰ إِنْعَامِهِ عَلَيْهِمْ بِتِلْكَ الْأَقْسَامِ كُلِّهَا: حَسِيَّتِهَا وَمَعْنَوِيَّتِهَا، فِيرَعَوْا عَنْ شُرَكَاهُمْ بِتِلْكَ الْأَلْهَةِ الْمَزِيْفَةِ الَّتِي لَا تَمْلِكُ ضِراً وَلَا

نفعاً، وليس لها أي شأن في هذا الخلق، على حدّ قوله سبحانه في سورة الأحقاف الآيات: ٤ : ٦ : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ اتَّبِعُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (٤) وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنِ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ (٥) وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ (٦) ﴾ .

وأنت خبير بأن المصائب بقاء الشرك لا سبيل إلى إنقاذه منه إلا بمثل هذه الطريقة المثلى، التي سلكها القرآن بعرض دلائل التوحيد من آيات الله في الآفاق على أنظار المشركين، وهذا سبيل متعين في خطاب كل مشرك ولو كان واحداً الفلاسفة، ووحيد العباقرة، وأستاذ المثقفين والمستنيرين، فحلف القرآن بأمثال هاتيك المخلوقات والحسيات، ليس دالاً على سذاجة المخاطبين وانحطاطهم، وليس بالتالي سبيلاً إلى الطعن في القرآن بأنه كلام محمد المتأثر بانحطاط البيئته، المكية كما يرجفون: ﴿ إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ (٧) ﴾ (سورة ص).

ثالثاً: أن في مضامين تلك الأقسام بالحسيات أسراراً تنأى بها عن السذاجة والبساطة، وتشهد ببراعة المخاطبين بها وتفوقهم في الفهم والذكاء والفصاحة والبيان، ذلك أن القسم بها، كما قلنا، إشارة إلى الأسرار العظيمة التي وضعها الله في تلك الأمور التي أقسم بها، حتى صحّ أن يكون مقسماً بها، وتلك الأسرار لا يدركها إلا اللبيب، لأنها غير مشروحة ولا مفسرة في القرآن الكريم، فلا يفهمها إلا من كمل عقله، وسلم ذوقه، ولنشرح لك بعض الأسرار، ليتبين الحال، ولا يبقى للشبهة مجال:

المثال الأول: أقسم الله سبحانه بالضحى والليل في قوله: ﴿ وَالضُّحَى (١) وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى (٢) مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى (٣) وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَى (٤) وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى (٥) ﴾ (الضحى) وسبب نزول هذه الآيات: أن النبي ﷺ فتر عنه الوحي مرة لا ينزل بقرآن، فرماه أعداؤه بأن ربه ودعه وقلاه، أي تركه وأبغضه، فنزلت هذه الآيات مصدرة بهذا القسم، مشيرة إلى أن ما كان من سطوع الوحي على قلبه ﷺ بمنزلة الضحى، تقوى به الحياة، وتنمى به الناميات، وما عرض بعد ذلك من فترة الوحي فهو بمنزلة الليل إذا سجد، لتستريح فيه القوى وتستعد في النفوس لما يستقبلها من العمل،

ومن المعلوم أن النبي ﷺ لاقى من الوحي شدة أول أمره حتى جاء إلى خديجة رضي الله عنها ترجف بوادره، كما هو معروف في حديث الصحيحين (١) فكانت فترة الوحي لثيبته ﷺ، وتقوية نفسه على احتمال ما يتوالى عليه منه حتى تتم به حكمة الله في إرساله إلى الخلق، ولهذا قال له: ﴿وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ﴾ (٤) ﴿الضحى﴾ أي إن كربة الوحي ثانياً سأكمل بها الدين، وتتم بها نعمة الله على أهله، وأين بداية الوحي من نهايته؟ وأين إجمال الدين الذي جاء في قوله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ (١) ﴿العلق﴾ إلخ، من تفصيل العقائد والأحكام الذي جاء في مثنى القرآن؟ ثم زاد الأمر تأكيداً بقوله: ﴿وَلَسَوْفَ يَعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ (٥) ﴿الضحى﴾.

فمن هذا نعلم أن الحلف بالضحى والليل في هذا المقام، ليس مجرد تذكير بآياته ونعمه فحسب، بل هو أيضاً إقامة دليل على أن تنزل الوحي أشبه بضحوه النهار، وأن فترة الوحي أشبه بهدأة الليل، فإذا كانوا يتقبلون الضحى والليل بالرضا والتسليم، لما فيهما من نفع الإنسان بالسعى والحركة والحياة بالنهار، والنوم والاستجمام بالليل، يجب أن يتقبلوا أيضاً ما يجرى على محمد ﷺ من نزول الوحي وفترته للمعنى الذي سلف.

المثال الثاني: أقسم الله سبحانه بالتين والزيتون في قوله جل ذكره: ﴿وَالَّتَيْنِ

وَالزَّيْتُونِ﴾ (١) وطور سينين (٢) وهذا البلد الأمين (٣) لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ (٤) ﴿التين﴾

قال العلامة المرحوم الشيخ محمد عبده عند تفسيره لهذه السورة ما نصه:

«وقد يرجح أنهما (أي التين والزيتون) النوعان من الشجر، ولكن لا لفوائدهما كما ذكروا، بل لما يذكّران به من الحوادث العظيمة التي لها الآثار الباقية في أحوال البشر، قال صاحب هذا القول: إن الله تعالى أراد أن يذكرنا بأربعة فصول من كتاب الإنسان الطويل، فإنه كان يستظلُّ - في تلك الجنة التي كان فيها - بورق التين، وعندما بدت له ولزوجته سواتهما طفقاً يخرصان عليهما من ورق التين.

﴿وَالزَّيْتُونِ﴾ إشارة إلى عهد نوح عليه السلام، وذريته، وذلك أنه بعد أن فسد البشر وأهلك من أهلك منه بالطوفان، ونجى نوح في سفينته، واستقرت السفينة، نظر نوح إلى

(١) صحيح: رواه البخاري (٤٦٧٠ - ٦٥٨١) ومسلم (٤٠١) وأحمد في «المسند» (٢٥٤٢٨) وعبد

الرزاق في «المصنف» (٩٧١٩) والبيهقي في «الكبرى» (١٨٢١٩) وابن حبان في «صحيحه» (٣٣)

والحاكم في «المستدرک» (٤٨٤٣).

ما حوله، فرأى المياہ لا تزال تغطى وجه الأرض فأرسل بعض الطيور لعله يأتى إليه بخبر انكشاف الماء عن بعض الأرض فغاب ولم يأت بخبر، فأرسل طيراً آخر فرجع إليه يحمل ورقة من شجر الزيتون، فاستبشر وسرَّ، وعرف أن غضب الله قد سكن، وقد أذن للأرض أن تعمّر، ثم كان منه ومن أولاده تجديد القبائل البشرية العظيمة فى الأرض التى أمحى عمرانها، فعبر عن ذلك الزمن بزمن الزيتون، والإقسام هنا بالزيتون للتذكير بتلك الحادثة، وهى من أكبر ما يذكر من الحوادث.

﴿وطور سينين (٣)﴾ إشارة إلى عهد الشريعة الموسوية، وظهور نور التوحيد فى العالم، بعدما تدنست جوانب الأرض بالوثنية، وقد استمر الأنبياء بعد موسى يدعون قومهم إلى التمسك بتلك الشريعة إلى أن كان آخرهم عيسى عليه السلام جاء مخلصاً لروحها مما عرض عليه من البدع، ثم طال الأمد على قومه فأصابهم ما أصاب من قبلهم من الاختلاف فى الدين، وحجب نوره بالبدع، وإخطاء معناه بالتأويل، وإحداث ما ليس منه بسبيل، فمن الله على البشر ببداية تاريخ ينسخ جميع تلك التواريخ، ويفصل بين ما سبق من أطوار الإنسانية وبين ما يلحق، وهو عهد ظهور النور المحمدى من مكة المكرمة، وإليه أشار بذكر البلد الأمين، وعلى هذا القول الذى فصلنا بيانه، يتناسب القسم والمقسم عليه. اهـ. ما أردنا نقله.

الشبهة الخامسة: يقولون: إن القسم المكى من القرآن قد اشتمل على لغو من الكلام فى كثير من فواتح السور مثل «آلمَ وَكَهَيْعَصَ» وذلك يبطل دعوى المسلمين أن القرآن بيان للناس وهدى، وأنه كلام الله، وأى بيان وأى هدى فى قوله «آلم» وقوله «كهيعص»؟ بل هذه الأحرف وأمثالها فى غاية البعد عن الهدى، بدليل أنه لم يهتد أحدٌ منهم ولا الراسخون فى العلم لإدراك معناها، فالخطاب بها كالخطاب بالمهمل، وإنما هذه الألفاظ من وضع كتبة محمد من اليهود تنبيهاً على انقطاع كلام واستئناف آخر، ومعناها (أوعز إلى محمد) أو (أمرنى محمد) يشيرون بذلك إلى براءتهم من الإيمان بما يأمرهم بكتابه.

وقريب من هذا قول بعضهم: إن الحروف العربية غير المفهومة المفتوح بها أوائل بعض السور، إما أن يكون قصد منها التعمية أو التهويل أو إظهار القرآن فى مظهر عميق مخيف، أو هى رمزٌ للتمييز بين المصاحف المختلفة، ثم ألحقها مرور الزمن بالقرآن فصارت قرآنا.

وننقض هذه الشبهة بأمور:

أولها: أنه لم يكن للرسول ﷺ كتبة من اليهود أبداً، وها هو التاريخ حاكم عدل لا يرحم ولا يحابي، فليسألوه إن كانوا صادقين.

ثانيها: أنه لا دليل لهم أيضاً على أن فواتح هذه السور تستعمل في تلك المعاني التي زعموها وهي: (أَوْعَزَ إِلَيَّ مُحَمَّد) أو (أمرني محمد) لا عند اليهود ولا عند غيرهم في أية لغة من لغات البشر.

ثالثها: أن اليهود لم يعرف عنهم الطعن في القرآن بمثل هذا، ولو كان هذا مطعناً عندهم لكانوا أول الناس جهراً به، وتوجيهاً له، لأنهم كانوا أشد الناس عداوة للنبي ﷺ والمسلمين، يتمنون أن يجدوا في القرآن مغمزاً من أى نوع يكون، ليهدموا به دعوة الإسلام، كيف وهم يكفرون به حسداً من عند أنفسهم من بعد ما تبين لهم الحق؟.

رابعها: أن اشتمال القرآن على كلمات غير ظاهرة المعنى لا ينافي وصف القرآن بأنه بيان للناس وهدى ورحمة، فإن هذه الأوصاف يكفى في تحققها ثبوتها للقرآن باعتبار جملته ومجموعه لا باعتبار تفصيله وعمومه الشامل لكل لفظ فيه، ولا ريب أن الكثرة الغامرة في القرآن كلها بيانٌ للتعاليم الإلهية وهدايةٌ للخلق إلى الحق، ورحمةٌ للعالم من وراء تقرير أصول السعادة في الدنيا والآخرة.

وهذا الجواب مبنيٌّ على أحد رأيين للعلماء في فواتح تلك السور، وهو أن المعنى المقصود غير معلوم لنا، بل هو من الأسرار التي استأثر الله بعلمها، ولم يطلع عليها أحداً من خلقه، وذلك لحكمة من حكمه تعالى السامية وهي ابتلاؤه سبحانه، وتمحيصه لعباده، حتى يميز الخبيث من الطيب، وصادق الإيمان من المنافق، بعد أن أقام لهم أعلام بيانه، ودلائل هدايته، وشواهد رحمته، في غير تلك الفواتح من كتابه، بين آيات وسور كثيرة، لا تعتبر تلك الفواتح في جانبها إلا قطرة من بحر، أو غيضاً من فيض.

فأما الذين آمنوا فيعلمون أن هذه الفواتح حقٌ من عند ربهم - ولو لم يفهموا معناها، ولم يدركوا مغزاها - ثقةً من لدن حكيم عليم، عمّت حكمته ما خفى وما ظهر من معاني كتابه، ووسع علمه كل شيء عرفه الخلق أو لم يعرفوه من أسرار تنزيله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ (البقرة: ٢٥٥)

﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (آل عمران: ٧).

ونظير ذلك أن يكون لك أصدقاء تريد أن تعرفهم أو تعرف منهم مدى صداقتهم لك، فتبتليهم بأمر يزل عندها المزيفون، ويظهر الصادقون.
على حد قول القائل:

أَبْلُ الرَّجَالِ إِذَا أَرَدَتْ إِخَاءَهُمْ
وَتَوَسَّيْنَ فَعَالَهُمْ وَتَفَقَّدِ
فَإِذَا ظَفِرَتْ بِذِي اللَّبَانَةِ وَالتُّقَى
فَبِهِ الْيَدَيْنِ قَرِيرَ عَيْنٍ فَاشْدُدْ
وعلى حد المثل القائل: «إن أخاك من واسبك».

ونظير ذلك أيضاً أن تكون أستاذاً معلماً، وتريد أن تقف على مدى انتباه تلاميذك، ومبلغ ثقتهم فيك وفي علمك، بعد أن زودتهم منك بدراسات واسعة، وتعاليم واضحة فإنك تختبرهم في بعض الأوقات بكلمات فيها شيء من الإلغاز والخفاء، ليظهر الذكي من الغبي، والواثق بك الواثق لك، من المتشكك فيك المتردد في علمك وفضلك، فأما الواثق فيك فيعرف أن تلك الألغاز والمعميات، صدرت عن علم منك بها وإن لم يعلم هو تفسيرها، ويعرف أن لك حكمة في إيرادها على هذه الصورة من الخفاء، وهي الاختبار والابتلاء، وأما المتشكك فيك فيقول: ماذا أراد بهذا؟ وكيف ساغ له أن يورده؟ وما مبلغ العلم الذي فيه؟ ثم ينسى تلك المعارف الواسعة الواضحة التي زودته بها من قبل ذلك، وكلها من أعلام العلم وآيات الفضل.

ولا يفوتك في هذا المقام أن تعرف أن ابتلاء الله لعباده ليس المراد منه أن يعلم سبحانه ما كان جاهلاً منهم «حاشاه حاشاه» فقد وسع كل شيء علماً، إنما المقصود منه إظهار مكنونات الخلق، وإقامة الحجج عليهم من أنفسهم، فلا يتهمون الله في عدله وجزائه، إذا جعل من الناس أهلاً لشوابه وآخرين لعقابه ﴿وَلَا يَظْلَمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ (٤٥) ﴿(الكهف)﴾.

الرأي الثاني في فواتح السور: أن لها معنى مقصوداً معلوماً قالوا: لأن القرآن كتاب هداية، والهداية لا تتحقق إلا بفهم المعنى، خصوصاً أننا أمرنا بتدبر القرآن والاستنباط منه، وهذا لا يكون إلا إذا فهم المعنى أيضاً.

غير أن أصحاب هذا الرأي تشعبت أقوالهم في بيان هذا المعنى المقصود بفواتح تلك السور، فذهب بعضهم إلى أن فاتحة كل سورة اسمٌ للسورة التي افتتحت بها، واستدلوا بآثار تفيد ذلك، منها ما روى عن النبي ﷺ أنه قال: «يَسُ قَلْبُ الْقُرْآنِ»^(١) وقوله: «مَنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ حَفِظَ إِلَيَّ أَنْ يُصْبِحَ» ومنها اشتهاه بعض السور بالتسمية بها، ثم إن ورودها في فواتح سور مختلفة بلفظ واحد، ينافي كونها أسماءً للسور، بل شأنها في ذلك شأن الأعلام المشتركة اشتراكاً لفظياً، كلفظ محمد المسمى به أشخاص كثيرون، فيضمُّ إلى كلِّ منهم ما يميز مسماه عن غيره فيقال: محمد المصري ومحمد الشامي مثلاً، وكذلك فواتح السور يقال فيها: «الم البقرة والم آل عمران وحَم السجدة» وهلم جرا.

وبعضهم ذهب إلى أنها أسماءٌ للحروف الهجائية التي وضعت بإزائها وهؤلاء منهم من قال: إن المقصود من ذلك هو إفهام المخاطبين أن الذي سيُتلى عليهم من الكلام الذي عجزوا عن معارضته والإتيان بمثله، إنما تركب من مثل هذه الحروف التي في الفواتح، وهي معروفة لهم، يتخاطبون بما يدور عليها ولا يخرج عنها.

ومنهم من قال: إن المقصود منها هو الدلالة على انتهاء سورة والشروع في أخرى. ومنهم من قال: إن المقصود منها القَسَمُ بها لإظهار شرفها وفضلها، إذ هي مَبْنَى كُتُبِ الْمَنْزِلَةِ.

ومنهم من قال: إن المقصود منها بيان نبوة محمد ﷺ من ناحية أنه ينطق بأسماء الحروف مع أنه أميٌّ لم يقرأ ولم يكتب، والمعروف أن النطق بأسماء الحروف من شأن القارئ وحده، لا سبيل للأُمِّيِّ إلى معرفتها ولا النطق بها، فإتيانها بها وترديدها لها، دليلٌ ماديٌّ أمامهم على أنه لا يأتي بهذا القرآن من تلقاء نفسه، إنما يتلقاه من لدن حَكِيمٍ عَلِيمٍ. ومنهم من قال: إن المقصود منها هو تنبيه السامعين وإيقاظهم، وذلك أن قرع السمع في أول الكلام بما يُعَيِّنُ النفوس فهمه أو بالأمر الغريب، دافعٌ لها أن تصغى وتتيقظ وتتأمل

(١) ضعيف: رواه أحمد في «المسند» (١٩٧٨٩) والنسائي في «الكبرى» (١٠٩١٤) والطبراني في «الكبير» (٥١١ - ٥٤١) من حديث معقل، وعبد الرزاق (٦٠٠٩) والقضاعي في «المسند» (١٠٣٥) والبيهقي في «الشعب» (٢٤٦٧) من حديث أبي قلابة، والترمذي (٢٨٨٧) والدارمي (٣٢٩٢) والبيهقي في «الشعب» (٢٤٦٠) من حديث أنس، قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حميد بن عبد الرحمن، وبالْبَصْرَةِ لا يعرفون من حديث قتادة إلا من هذا الوجه، وهارون أبو محمد شيخ مجهول.

وتزداد إقبالاً: فهي كوسائل التشويق التي تُعرض في مقدمة الدرس على منهج التربية الحديثة في التعليم.

ومنهم من قال: إن المقصود منها سياسة النفوس المعرضة عن القرآن واستدراجها إلى الاستماع إليه، والمعروف أن أعداء الإسلام في صدر الدعوة كان يقول بعضهم لبعض: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾ (٢٦) ﴿فصلت﴾ فلما أنزلت السورُ المبدوءة بحروف الهجاء، وقرع أسماعهم ما لم يألفوا، التفتوا، وإذا هم أمام آيات بينات استهوت قلوبهم، واستمالت عقولهم، فأمن من أراد الله هدايته، وشارف الإيمان من شاء الله تأخيرها، وقامت الحجّة في وجه الطغاة المكابرين، وأخذت عليهم الطرقُ فلا عذر لهم في الدنيا ولا يوم الدين.

وقال العلامة المرحوم الشيخ طنطاوي جوهرى في تفسيره لسورة آل عمران ما نصه: «أعلم أن القرآن كتابٌ سماوى، والكتب السماوية تُصرح تارةً وترمزُ أخرى، والرمز والإشارة من المقاصد السامية والمعاني والمغازى الشريفة، وقديماً كان ذلك في أهل الديانات، ألم تر إلى اليهود الذين كانوا منتشرين في المدينة وفي بلاد الشرق أيام النبوة كيف كانوا يصطلحون فيما بينهم على أعداد الجمل المعروفة اليوم في الحروف العربية؟ فيجعلون الألف بواحد، والباء باثنين، والجيم بثلاثة، والذال بأربعة، وهكذا مارين على الحروف الأبجدية، إلى الياء لعشرة والكاف بعشرين، وهكذا إلى القاف بمائة والراء بمائتين، وهكذا إلى الغين بألف، كما ستره في هذا المقام.

كذلك ترى أن النصارى في إسكندرية ومصر وبلاد الروم وفي سوريا، قد اتَّخذوا الحروف رموزاً دينية معروفة فيما بينهم أيام نزول القرآن، وكانت اللغة اليونانية هي اللغة الرسمية في مصر، وكانوا يرمزون بلفظ «إكسيس» لهذه الجملة: «يسوع المسيح ابن الله المخلص» فالألف من إكسيس هي الحرف الأول من لفظ «يسوس» يسوع، والكاف منها هي الحرف الأول من «كرستوس» المسيح، والسين منها هي حرف الثاء التي تبدل منها في النطق في لفظ «ثبو» الله، والياء منها تدل على «ايوث» ابن، والسين الثانية منها تشير إلى «ثوتير» المخلص، ومجموع هذه الكلمات: يسوع المسيح ابن الله المخلص، ولفظ «إكسيس» اتفق أنه يدل على معنى سمكة، فأصبحت السمكة عند هؤلاء رمزاً لإلههم.

فانظر كيف انتقلوا من الأسماء إلى الرمز بالحرف، ومن الرمز بالحرف إلى الرمز بحيوان دلّت عليه الحروف، قال الحبر الإنجليزي صموئيل موننج: «إنه كان يوجد كثيراً

في قبور رومة صور أسماك صغيرة مصنوعة من الخشب والعظم، وكان كل مسيحي يحمل سمكة إشارة للتعارف فيما بينهم» اهـ.

فإذا كان ذلك من طبائع الأمم التي أحاطت بالبلاد العربية وتغلغلت فيها ونزل القرآن لجميع الناس من عرب وعجم، كان لا بد أن يكون على منهج يلذُّه الأمم ويكون فيه ما يزلفون، وستجد أنه لا نسبة بين الرموز التي في أوائل السور، وبين الجمل عند اليهود ورموز النصارى، إلا كالنسبة بين علم الرجل العاقل والصبى، أو بين علم العلماء وعلم العامة، وبهذا تبين لك أن اليهود والنصارى كان لهم رموز، وكانت رموز اليهود هي حروف الجمل.

قال ابن عباس رضي الله عنهما: مرَّ أبو ياسر بن أخطب برسول الله صلوات الله عليه وهو يتلو سورة البقرة: **هـ الـم** () ذلك الكتاب لا ريب فيه. ثم أتى أخوه **حى** بن أخطب وكعب بن الأشرف، فسألوه عن «الم» وقالوا: نشدك الله الذي لا إله إلا هو أحقُّ أنها أتتك من السماء؟ فقال النبي صلوات الله عليه: نعم! كذلك نزلت، فقال **حى**: إن كنت صادقاً إنى لأعلم أجل هذه الأمة من السنين، ثم قالوا: كيف ندخل في دين رجل دلَّت هذه الحروف بحساب الجمل على أن منتهى أجل أمته إحدى وسبعون سنة، فضحك النبي صلوات الله عليه، فقال **حى**: فهل غير هذا؟ فقال: نعم «المص» فقال **حى**: هذا أكثر من الأول، هذا مائة وإحدى وستون سنة فهل غير هذا؟ قال: نعم «الر» فقال **حى**: هذا أكثر من الأولى والثانية، فنحن نشهد إن كنت صادقاً ما ملكت أمتك إلا مائتين وإحدى وثلاثين سنة، فهل غير هذا؟ فقال: نعم «الم» قال **حى**: فنحن نشهد أننا من الذين لا يؤمنون، ولا ندرى بأى أقوالك نأخذ، فقال: أبو ياسر: أما أنا فأشهد على أن أنبياءنا قد أخبرونا عن ملك هذه الأمة ولم يبينوا أنها كم تكون! فإن كان محمد صادقاً فيما يقول إنى لأراه سيجمع له هذا كله، فقام اليهود وقالوا اشبه علينا أمرك كله فلا ندرى أبالقليل نأخذ أم بالكثير؟

فهذا تعرف أيها الذكى أن الجمل كانت للتعارف عند اليهود، وهو نوع من الرموز الحرفية، فكانت هذه الحروف لا بد من نزولها في القرآن ليأخذ الناس في فهمها كل مذهب ويتصرف الفكر فيها.

ولأقتصر لك مما قرأته على ثلاث طرائق فيما ترمز إليه هذه الحروف:

الطريقة الأولى: أن تكون هذه الحروف مقتطعات من أسماء الله، كما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: الألف آلاء الله، واللام لطفه، والميم ملكه، وعنه أن «الر، وحم،

ون» مجموعها الرحمن، وعنه أن «الم» معناه أنا الله أعلم، ونحو ذلك في سائر الفواتح، وعنه أن الألف من الله، واللام من جبريل، والميم من محمد؛ أي القرآن منزل من الله بلسان جبريل على محمد عليهما الصلاة والسلام.

أقول: إنما أراد ابن عباس بذلك أن تكون الحروف مذكرة بالله عز وجل في أكثر الأحوال، وذكر الله أجل شيء، ويرجع الأمر إلى أنها أسماء مرموز لها بالحروف كما تقدم عن الأمم السالفة من النصارى في إسكندرية ورومة، ولكن لا بد أن يكون هناك ما هو أعلى وأجل.

الطريقة الثانية: أن هذه الحروف من أعجب المعجزات والدلالات على صدق النبي ﷺ؛ وهذا مما ترضاه النفوس، ألا ترى أن حروف الهجاء لا ينطق بها إلا من تعلم القراءة؛ وهذا النبي الأمي ﷺ قد نطق بها! والذي في أول السور أربعة عشر حرفاً منها، وهي كلها ثمانية وعشرون حرفاً إن لم تعد الألف حرفاً برأسه، فالأربعة عشر نصفها، وقد جاءت في تسع وعشرين سورة وهي عدد الحروف الهجائية إذا عدت فيها الألف، وقد جاءت من الحروف المهموسة العشرة وهي: «فحثة شخص سكت» بنصفها، وهي الحاء والهاء والصاد والسين والكاف.

ومعلوم أن الحروف إما مهموسة - أي يضعف الاعتماد عليها - وهي ما تقدم، وإما مجهورة وهي ثمانية عشر، نصفها - وهو تسعة - ذكرت في فواتح السور، ويجمعها «لن يقطع أمر».

والحروف الشديدة ثمانية وهي «أجدت طبقك» أربعة منها في الفواتح وهي «أقطك». والحروف الرخوة عشرون وهي الباقية، نصفها عشرة وهي في هذه الفواتح، يجمعها «حمس على نصره».

والحروف المطبقة أربعة: الصاد والضاد والطاء والظاء، وفي الفواتح نصفها: الصاد والطاء.

وبقية الحروف - وهي أربعة وعشرون حرفاً - تسمى منفتحة، نصفها وهو اثنا عشر في الفواتح المذكورة.

فانظر كيف أتى في هذه الفواتح بنصف الحروف الهجائية، إن لم تعد الألف، وجعلها في تسع وعشرين سورة عدد الحروف وفيها الألف! وكيف أتى بنصف المهموسة،

ونصف المجهورة، ونصف الشديدة، ونصف الرخوة، ونصف المطبقة، ونصف المنفتحة!

ولقد ذكرت لك قُلاً مما ذكره العلماء في هذا المقام؛ ولا أطيل عليك خيفة السامة والملل؛ وكفاك ما أمليته عليك في هذه الطريقة الثانية لتعرف كيف أتى بهذه الأوصاف، وكيف وضعت الحروف على هذا النظام.

وإني موقن أن المتعلم لو طلب منه أن يأتي بهذه الحروف منصفّة على هذا الوجه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً؛ فإنه إن راعى نصف الحروف المطبقة فكيف يراعى الحروف الشديدة؟ وكيف يراعى نصف المجهورة في نفس العدد؟

إن ذلك دلائل على صدق صاحب الدعوة ﷺ، ففائدة هذا الوجه أهم من الوجه الأول؛ فالأول فائدته تذكير الإنسان بأسماء الله تعالى؛ وأما الوجه الثاني ففيه إعجاز للعقول وحيرة، فيقال: كيف تنصّف الحروف الهجائية وتنصّف أنواعها من مهموسة وشديدة... إلخ، وهذا الأنواع لم يدرسها أحد في العالم أيام النبوة، ثم لما ظهرت تلك الدراسات وافقت تلك الحروف بأنصافها!

إن ذلك ليعطى العقول مثلاً من الغرابة الدالة على أن هذا لا يقدر عليه المتعلمون؛ فإذا هو من الوحي، وهذا الوجه على قوته يفضل ما بعده.

الطريقة الثالثة: أن الله تعالى خلق العالم منظماً محكماً، متناسقاً متناسباً، والكتاب السماوي إذا جاء مطابقاً لنظامه، موافقاً لإبداعه، سائراً على منهاجه، دل ذلك على أنه من عنده، وإذا جاء الكتاب السماوي مخالفاً لمنهجه، منافراً لفعله، منحرفاً عن سننه؛ كان ذلك الكتاب مصطنعاً منفتعلاً منقولاً مكذوباً؛ ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا

كثيراً﴾ (النساء ٢)

والعالم المشاهد، فيه عدد الثمانية والعشرين، وذلك فيما يأتي:

١- مفاصل اليدين في كل يد أربعة عشر.

٢- خرزات عمود ظهر الإنسان منها أربع عشرة في أسفل الصلب، وأربع عشرة في

أعلاه.

٣- خرزات العمود التي في أصلاب الحيوانات التامة الخلقة كالبقرة والجمال والحمير

والسباع وسائر الحيوانات التي تلد أولادها، منها أربع عشرة في مؤخرة الصلب وأربع

عشرة في مؤخر البدن.

٤- عدد الريشات التي في أجنحة الطير المعتمدة عليها في الطيران أربع عشرة ريشة ظاهرة في كل جناح.

٥- عدد الخرزات التي في أذنان الحيوانات الطويلة الأذنان كالبقرة والسباع.

٦- عمود صلب الحيوانات الطويلة الخلقة، كالسمك والحيات وبعض الحشرات.

٧- عدد الحروف التي في لغة العرب التي هي أتم اللغات، ثمان وعشرون حرفاً.

منها أربعة عشر يدغم فيها لام التعريف، وهي: ت ث د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ

ل ن، وأربعة عشر لا تدغم اللام فيها، وهي: أ ب ج ح خ ع غ ف ق ك م ه و ي.

٨- والحروف التي تُخط بالقلم قسمان: منها أربعة عشر معلمة بالنقط وهي: ب ت

ث ج ح خ ذ ز ض ظ غ ف ق ن، وأربعة عشر غير معلمة وهي: ا ح د ر س ص ط ع ك

و ه ل م لا، وهذا الحرف هو الألف التي هي من حروف العلة؛ أما الأولى فهي الهمزة،

فهذه أربعة عشر حرفاً، وبقيت الياء، وهي تنقط في وسط الكلمة ولا تنقط في آخرها،

فأصبحت الحروف المعلمة أربعة عشر، وغير المعلمة أربعة عشر، والحرف التاسع

والعشرون معلم وغير معلم، لتكون القسمة عادلة، والفضل في هذا العدل للحكيم الذي

وضع حروف الهجاء العربية، فإنه كان حكيماً، والحكيم هو الذي يتشبه بالله بقدر الطاقة

البشرية؛ وهذا جعل ثمانية وعشرين حرفاً مقسمة قسمين، كل منها أربعة عشر كما في

مفاصل اليدين وفقرات بعض الحيوانات.

٩- منازل القمر ثمان وعشرون منزلة في البروج الشمالية أربع عشرة وفي الجنوبية

أربع عشرة؛ فهذا يفيد أن الموجودات التي عددها ثمانية وعشرون تكون قسمين كل منهما

أربعة عشر، فهكذا هنا في القرآن جاءت الحروف العربية مقسمة قسمين، قسم منهما أربعة

عشر منطوق به في أوائل السور، وقسم منهما أربعة عشر غير منطوق به في أوائلها، وكأنه

تعالى يقول: «أى عبادى إن منازل القمر ثمان وعشرون وهي قسمان، ومفاصل الكف

ثمانية وعشرون وهي قسمان؛ وهكذا، والحروف التي تدغم في حرف التعريف والتي هي

معلمة كلٌّ منها أربعة عشر؛ وضدها أربعة عشر فلتعلموا أن هذا القرآن هو تنزيل منى؛

لأنى نظمت حروفه على هذا النمط الذي اخترته في صنع المنازل والأجسام الإنسانية

والأجسام الحيوانية ونظام الحروف الهجائية، فمن أين لبشر كمحمد أو غيره أن ينظم هذا

النظام، ويجعل هذه الأعداد موافقة للنظام الذي وضعته، والسَّن الذي رسمته، والنهج

الذي سلكته؟ إن القرآن تنزيلٌ منى وقد وضعت هذه الحروف في أوائل السور لتستخرجوا

منها ذلك، فتعلموا أنى ما خلقت السموات والأرض وما بينهما باطلاً، بل جعلت النظام فى العالم وفى الوحي متناسباً، وهذا الكتاب سيبقى إلى آخر الزمان، ولغته ستبقى معه إلى آخر الأجيال، إن اللغات متغيرة، وليس فى العالم لغة تبقى غير متغيرة إلا التى حافظ عليها دينٌ؛ وهل غير اللغة العربية حافظ عليها دين؟! .

هذا، ولا يخفى عليك أن ذلك الرأى الثانى فى فواتح السور أبلغ فى نقض الشبهة من الرأى الأول؛ لأنه ينفى ما زعموه من أساس الاتهام، وهو أنه ليس لهذه الفواتح معنى مفهوم، ويقرر أن معانيها مفهومة على ما تبين فى تلك الوجوه السابقة، وإذا كان بعض الناس لا يفهم تلك المعانى، فليس ذلك عيباً فى القرآن، إنما هو عيب فى استعداد بعض أفراد الإنسان، وكتاب الله خوطب به الخواصُّ كما خوطب به العوامُّ، فلا بدع أن يكون فيه ألفاظٌ لا يفهمها إلا الخاصةٌ دون العامة .

وعلى كلا هذين الرأين يتضح لك أن اشتمال القرآن على هذه الألفاظ، ليس من قبيل اشتماله على لغو الكلام، أو إظهار القرآن بمظهر عميق مخيف؛ ولا يفهم منه أنها رموز للمصاحف ألحقها مرور الزمن بالقرآن، إلى غير ذلك من الهذيان، بل ثبوت هذه الفواتح لا يقدح فى كون القرآن من عند الله، سواء أفادت معنى ظاهراً أم لم تفد على ما بيناه من حكمة الله البالغة فى إيرادها، والله هو الحكيم العليم .

الشبهة السادسة: يقولون: إن القرآن فى قسمه المكى قد خلا من الأدلة والبراهين، بخلاف قسمه المدنى فإنه ملىء بالأدلة، مدعم بالحجة؛ وهذا برهان جديد على تأثر القرآن بالوسط الذى كان فيه محمداً! .

وننقض شبهتهم:

أولاً: بما أسلفنا من أن القرآن لو كان نسيجة تأثر محمد بالوسط الذى يعيش فيه، لكان الوسط أولى بتوجيه هذا المطعن عليه، ولكان أعرف بهذا النقض فيه، فيظفر عليه ويدخل إلى إبطال دعوته من هذا الباب الواسع؛ لا سيما أن الرسول فى مكة والمدينة كان له أعداء ألداء، ليس لعداوتهم دواء .

ثانياً: أنه لو صحَّ هذا لبطلت نبوته، ولصح أن تكون النبوة لهم باعتبار أنهم مصدرها، وأنهم أساتذته فيها، وهذا النقض يقال فى ردِّ شبهاتهم الماضية الساقطة، التى تدل على فساد فطرتهم، وعلى مقدار تبجحهم وتجنُّبهم على الحقيقة والتاريخ والاستخفاف بعقول الناس .

ثالثًا: أن كذبهم في هذه الشبهة صريحٌ مكشوفٌ؛ لأن القسم المكي حافل بأقوى الأدلة، وأعظم الحجج، على عقيدة الإسلام في الإلهيات، والنبوات، والسمعيات، استمع إليه في سورة «المؤمنون» المكية وهو يرفع قواعد التوحيد، ويزلزل بنيان الشرك إذ يقول:

﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ﴾ (٥٦) ﴿ (المؤمنون) وإذ يقول في سورة الأنبياء المكية الآيات: ٢٢ :

٢٤ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يُصِفُونَ ﴾ (٤٢) لا يسأل عما يفعل وهم يسألون (٢٣) أم اتخذوا من دونه آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ (٢٤) ﴿

وأنصت إليه في سورة العنكبوت المكية وهو يدل على نبوة محمد ﷺ إذ يقول:

﴿ وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذَا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ ﴾ (٤٨) بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم وما يجحد بآياتنا إلا الظالمون (٤٩) وقالوا لولا أنزل عليه آيات من ربه قل إنما الآيات عند الله وإنما أنا نذير مبين (٥٠) أو لم يكفهم أننا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم إن في ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون (٥١) ﴿ (الآيات: ٤٨ : ٥١) وتدبر حجته التي أقامها لتقرير اقتداره على البعث بعد الموت في قوله سبحانه من سورة ق المكية الآيات: ٩ - ١١ :

﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ (٩) وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ (١٠) رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدًا مَيِّتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ (١١) ﴾ وقوله فيها أيضًا الآية ١٥ :

﴿ أَفَعِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾

وانظر إليه يقيم الدليل العقلي على البعث والجزاء في سورة «المؤمنون» المكية الآية:

١١٥ ، إذ يقول: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ (١١٥) ﴿ وفي سورة السجدة الآيتان: ١٨ ، ١٩ ، إذ يقول: ﴿ أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ ﴾ (١٨) أما الذين آمنوا... ﴿ إ ل خ ، وفي سورة الجاثية المكية الآية: ٢١ ، إذ يقول: ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ (٢١) وخلق الله السموات والأرض بالحق ولتجزئ كل نفس بما كسبت وهم لا يظلمون ﴿ (٢٢) ﴿

وتأمل مناقشته ونقضه بالحجة أوهام المشركين في احتجاجهم لأباطيلهم بالمشيئة الإلهية، إذ يقول في سورة الأنعام المكية (الآيتان: ١٤٨ : ١٤٩) ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تُخْرُصُونَ (١٤٨) قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ (١٤٩)﴾ إلى غير ذلك من أدلة ساطعة، وبراهين بارعة، لا تكاد تخلو منها سورة من السور المكية، ولكن القوم استحبوا العمى على الهدى، فاستمروا هذا الكذب والافتراء، نسأل الله أن يكفيننا شرَّ الفتنة، وأن يُبَيِّنَ عَلَيْنَا الْحَقَّ، فإن قلوب الخلق بيديه، والأمر كله منه وإليه، ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (٣٥)﴾ (الأنعام).

المبحث الثامن

في جمع القرآن وتاريخه ، والرد على ما يثار

حوله من شبه ونماذج من الروايات

الواردة في ذلك

كلمة: جمع القرآن تطلق تارة ويراد منها حفظه واستظهاره في الصدور، وتطلق تارة أخرى ويراد منها كتابته كله حروفاً وكلمات وآيات وسوراً؛ هذا جمع في الصحائف والسطور، وذاك جمع في القلوب والصدور، ثم إن جمعه بمعنى كتابته حدث في الصدر الأول ثلاث مرات: الأولى في عهد النبي ﷺ، والثانية في خلافة أبي بكر، والثالثة على عهد عثمان، وفي هذه المرة الأخيرة وحدها نسخت المصاحف وأرسلت إلى الآفاق، وقد أثبتت في هذا الموضوع شبه باردة لا مناص لنا من أن نكشف عنه اللثام، ثم نعرضها لحرارة الحقائق العلمية الصحيحة؛ حتى تذوب وتذوب وتذوب وتذوب وتذوب ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ (١٧)﴾ (الرعد).

جمع القرآن بمعنى حفظه في الصدور:

نزل القرآن على النبي ﷺ، فكانت همته بادئ ذي بدء منصرفةً إلى أن يحفظه ويستظهره، ثم يقرأه على الناس على مكث ليحفظوه ويستظهروه، ضرورة أنه نبيُّ أميُّ بعثه الله في الأميين ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ (٢)﴾ . اهـ. من سورة الجمعة الآية: ٢، ومن شأن الأميِّ أن يعول على حافظته فيما يهمله أمره، ويعنيه استحضاره وجمعه؛ خصوصاً إذا أوتى من قوة الحفظ والاستظهار، ما ييسر له هذا الجمع والاستحضار، وكذلك كانت الأمة العربية على عهد نزول القرآن وهي متمتعة بخصائص العروبة الكاملة، التي منها سرعة الحفظ، وسيلان الأذهان؛ حتى كانت قلوبهم أناجيلهم، وعقولهم سجلاتٍ أنسابهم وأيامهم، وحوافظهم دواوين أشعارهم ومفاخرهم، ثم جاء القرآن فبهرهم

بقوة بيانه، وأخذ عليهم مشاعرهم بسطوة سلطانه، واستأثر بكريم مواهبهم في لفظه ومعناه، فخلعوا عليه حياتهم حين علموا أنه روح الحياة!

أما النبي ﷺ فبلغ من حرصه على استظهار القرآن وحفظه؛ أنه كان يحرك لسانه به في أشد حالات حرجه وشدته، وهو يعانى ما يعانى من الوحي وسطوته، وجبريل في هبوطه عليه بقوته؛ يفعل الرسول كل ذلك استعجالاً لحفظه وجمعه في قلبه، مخافة أن تفوته كلمة، أو يفلت منه حرف، وما زال ﷺ كذلك حتى طمأنه ربه بأن وعده أن يجمعه في صدره، وأن يسهل له قراءة لفظه وفهم معناه، فقال له في سورة القيامة الآيات:

١٦ - ١٩ : ﴿ لَا تَحْرِكْ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ (١٦) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧) فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ

قُرْآنَهُ (١٨) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ (١٩) ۝ وَقَالَ لَهُ فِي سُوْرَةِ طه الآية ١١٤ : ﴿ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ

قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا (١٠٠) ۝ وَمَنْ هُنَا كَانَ ﷺ جَامِعَ الْقُرْآنِ فِي

قَلْبِهِ الشَّرِيفِ، وَسَيِّدَ الْحِفَاطِ فِي عَصْرِهِ الْمَنِيْفِ، وَمَرْجِعَ الْمُسْلِمِيْنَ فِي كُلِّ مَا يَعْنِيهِمْ مِنْ

أَمْرِ الْقُرْآنِ وَعِلْمِ الْقُرْآنِ، وَكَانَ ﷺ يَقْرُؤُهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكْتٍ كَمَا أَمَرَهُ مَوْلَاهُ، وَكَانَ

يُحْيِي بِهِ اللَّيْلَ وَيَزِينُ الصَّلَاةَ، وَكَانَ جِبْرِيلُ يِعَارِضُهُ إِيَّاهُ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً، وَعَارِضُهُ إِيَّاهُ فِي

الْعَامِ الْآخِرِ مَرَّتَيْنِ، قَالَتْ عَائِشَةُ وَفَاطِمَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ

جِبْرِيلُ كَانَ يِعَارِضُنِي الْقُرْآنَ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً، وَإِنَّهُ عَارِضُنِي الْعَامَ مَرَّتَيْنِ، وَلَا أَرَاهُ إِلَّا

حَضَرَ أَجْلِي» (١).

وأما الصحابة رضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، فقد كان كتاب الله في المحل الأول من عنايتهم؛ يتنافسون في

استظهاره وحفظه، ويتسابقون إلى مدارسته وتفهمه، ويتفاضلون فيما بينهم على مقدار ما

يحفظون منه؛ وربما كانت قرعة عين السيدة منهم أن يكون مهرها في زواجها سورة من

القرآن يعلمها إياها زوجها، وكانوا يهجرون لذة النوم وراحة الهجود، إيثاراً للذة القيام به

في الليل، والتلاوة له في الأسحار، والصلاة به والناس نيام، حتى لقد كان الذي يمرُّ

ببيوت الصحابة في غسق الدجى، يسمع فيها دويًّا كدوي النحل بالقرآن؛ وكان الرسول ﷺ يذكي فيهم روح هذه العناية بالتنزيل، يبلغهم ما أنزل إليه من ربه، ويبعث إلى من

(١) صحيح: رواه البخارى (٣٤٢٦) ومسلم (٦٢٦٤) وابن ماجه (١٦٢١) وأحمد في «المسند»

(٢٥٨٧٤) وأبو يعلى في «المسند» (٦٧٤٥) والنسائي في «الكبرى» (٧٠٧٨ - ٨٥١٧ - ٨٥١٦ -

٨٣٦٨) والطبراني في «الكبير» (١٠٣٢ - ١٠٣٣).

كان بعيد الدار منهم من يعلمهم ويقرئهم، كما بعث مصعب بن عمير وابن أم مكتوم إلى أهل المدينة قبل هجرته، يعلمانهم الإسلام، ويقرئانهم القرآن، وكما أرسل معاذ بن جبل إلى مكة بعد هجرته للتحفيظ والإقراء.

قال عبادة بن الصامت رضي الله عنه: «كان الرجل إذا هاجر دفعه النبي صلوات الله عليه وآله إلى رجل منا يعلمه القرآن، وكان يسمع لمسجد رسول الله صلوات الله عليه وآله ضجة بتلاوة القرآن حتى أمرهم رسول الله أن يخفضوا أصواتهم لئلا يتغالطوا»^(١).

ومن هنا كان حفاظ القرآن في حياة الرسول صلوات الله عليه وآله جمًّا غفيرًا، منهم الأربعة الخلفاء، وطلحة، وسعد، وابن مسعود، وحذيفة، وسالم مولى أبي حذيفة، وأبو هريرة، وابن عمر، وابن عباس، وعمرو بن العاص، وابنه عبد الله، ومعاوية، وابن الزبير، وعبد الله بن السائب، وعائشة، وحفصة، وأم سلمة؛ وهؤلاء كلهم من المهاجرين، رضي الله عنهم، وحفظ القرآن من الأنصار في حياته صلوات الله عليه وآله أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو الدرداء، ومجمع بن حارثة، وأنس بن مالك، وأبو زيد الذي سئل عنه أنس فقال إنه أحد عمومتي رضي الله عنهم أجمعين وقيل إن بعض هؤلاء إنما أكمل حفظه للقرآن بعد وفاة النبي صلوات الله عليه وآله، وأيا ما تكن الحال، فإن الذين حفظوا القرآن من الصحابة كانوا كثيرين، حتى كان عدد القتلى منهم بيتر معونة ويوم اليمامة أربعين ومائة، قال القرطبي «قد قتل يوم اليمامة سبعون من القراء، وقتل في عهد رسول الله صلوات الله عليه وآله بيتر معونة مثل هذا العدد».

قال المحقق ابن الجزري: «ثم إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور لا على خط المصاحف والكتب، وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة، ففي الحديث الصحيح الذي رواه مسلم^(٢) أن النبي صلوات الله عليه وآله قال: «إن ربي قال لي قم في قریش فأنذرهم، فقلت له: أي رب إذن يثلغوا رأسي حتى يدعوه خبزة، فقال: إني مبتليكَ ومبتلي بك، ومنزلُ عليك كتابًا لا يغسله الماء، تقرؤه نائمًا ويقظان، فابعث جنودًا

(١) صحيح: رواه أحمد في «المسند» (٢٢٢٦٠) والحاكم في «المستدرک» (٥٥٢٧) قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٢) صحيح: رواه مسلم (٧١٣٦) وعبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٠٨٨) وأحمد في «المسند» (١٧٠٣٠) والنسائي في «الكبرى» (٨٠٧٠ - ٨٠٧١) وابن حبان في «صحيحه» (٦٥٣ - ٦٥٤) والطبراني في «الكبير» (٩٨٧ - ٩٩٥ - ٩٩٦) وفي «الأوسط» (٢٩٥٤) والبيهقي في «الكبرى» (١٨٢٩٢).

أبعث مثلهم، وقاتل بمن أطاعك من عصاك، وأنفق ينفق عليك» فأخبر تعالى أن القرآن لا يحتاج في حفظه إلى صحيفة تغسل بالماء، بل يقرأ في كل حال كما جاء في صفة أمته «أناجيلهم صدورهم» وذلك بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه إلا في الكتب، ولا يقرأونه كله إلا نظراً لا عن ظهر قلب». اهـ. ما أردنا نقله.

ولا يشكلن عليك في هذا المقام ما جاء في صحيح البخاري^(١) عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: «مات النبي صلوات الله عليه ولم يجمع القرآن غير أربعة، أبو الدرداء ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبو زيد» قال: «ونحن ورثناه» وأبو زيد هذا اسمه قيس بن السكن كما رواه أبو داود بإسناد على شرط الشيخين، وإنما قلنا لا يشكلن عليك هذا الحديث، لأن الحصر الذي تلمحه فيه حصر نسبي، وليس حصرًا حقيقياً حتى ينفي أن يكون غير هؤلاء الأربعة قد جمعه على عهد رسول الله صلوات الله عليه.

والدليل على أن هذا الحصر إضافي لا حقيقي هو ما رواه البخاري^(٢) عن أنس نفسه أيضاً وقد سأله قتادة عن جمع القرآن على عهد رسول الله صلوات الله عليه فقال: «أربعة كلهم من الأنصار: أبي بن كعب» ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد». اهـ. فأنت ترى أن أنساً في هذه الرواية ذكر من الأربعة أبي بن كعب بدلاً من أبي الدرداء في الرواية السابقة، وهو صادق في كلتا الروايتين؛ لأنه ليس بمعقول أن يكذب نفسه، فتعين أنه يريد من الحصر الذي أورده الحصر الإضافي، بأن يقال إن أنساً رضي الله عنه تعلق غرضه في وقت ما بأن يذكر الثلاثة، ويذكر معهم أبي بن كعب دون أبي الدرداء، حاصراً الجمع فيهم، ثم علق غرضه في وقت آخر بأن يذكر الثلاثة ويذكر معهم أبا الدرداء دون أبي بن كعب.

وهذا التوجيه وإن كان بعيداً، إلا أنه يتعين المصير إليه جمعاً بين هاتين الروايتين، وبينهما وبين روايات أخرى ذكرت غير هؤلاء، ومن هنا قال الماوردي: «لا يلزم من قول أنس رضي الله عنه «لم يجمعه غيرهم» أن يكون الواقع كذلك في نفس الأمر؛ لأنه لا يمكن الإحاطة بذلك، مع كثرة الصحابة وتفرقهم في البلاد، ولا يتم له ذلك إلا إذ كان قد لقي كل واحد منهم، وأخبر عن نفسه أنه لم يكمل له جمع القرآن في عهد النبي صلوات الله عليه، وهذا

(١) صحيح: رواه البخاري (٤٧١٨) والطبراني في «الأوسط» (٧٧٣٥).

(٢) صحيح: رواه البخاري (٣٥٩٩) ومسلم (٦٢٩٠) والترمذي (٣٧٩٤) وأحمد في «المسند» (١٣٠٢٩).

- (١٣٥٣٠) والنسائي في «الكبرى» (٨٠٠٠) وأبو يعلى في «المسند» (٣١٩٨ - ٣٢٥٥) والطبراني

في «الكبير» (٣٤٨٨) والبيهقي في «الكبرى» (١٢٤٣٧).

في غاية البعد في العادة، وكيف يكون الواقع ما ذكر، وقد جاء في صحيح البخاري^(١) أيضاً من طريق حفص بن عمر أن النبي ﷺ يقول: «خذوا القرآن عن أربعة: عن عبد الله بن مسعود، وسالم، ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب» والأربعة المذكورون منهم اثنان من المهاجرين وهما الأولان، واثنان من الأنصار وهما الأخيران». اهـ. ولعل مراد الماوردي بهذا نفى الحصر الحقيقي وتوجيه الحصر الإضافي، على نحو ما بينا مستدلّين بحديث أنس نفسه كما رأيت، وبالروايات الأخرى التي حكى بعضهم فيها التواتر، وهي تصرح بأسماء هؤلاء الأربعة المذكورين في رواية أنس هذه، من تلك الروايات ما أخرجه النسائي^(٢) بسند صحيح عن عبد الله بن عمر أنه قال: «جَمَعْتُ الْقُرْآنَ فَقَرَأْتُ بِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ لَهُ: اقْرَأْهُ فِي شَهْرٍ... إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ» ومنها ما أخرجه ابن أبي داود^(٣) بسند حسن عن محمد بن كعب القرظي قال: «جَمَعَ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ خَمْسَةَ مِنَ الْأَنْصَارِ مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَعُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ، وَأَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ، وَأَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ».

وذهب بعضهم إلى أن الجمع في حديث أنس المذكور مراد به الكتابة لا الحفظ؛ وبعضهم ذهب إلى أن المراد به الجمع بوجوه القراءات كلها، أو تلقياً ومشافهةً عن الرسول ﷺ، أو الجمع شيئاً فشيئاً حتى تكامل نزوله. وللإمام أبي بكر الباقلاني أجوبة ثمانية يحاول بها دفع إشكال هذا الحديث؛ لكن ابن حجر ضعفها، وغيره فندها، والخطب سهل على كل حال، وفيما ذكرناه كفاية للخروج من هذا الإشكال.

- (١) صحيح: رواه البخاري (٣٥٩٧) ومسلم (٦٢٨٤) والترمذي (٣٨١٠) وأحمد في «المسند» (٦٤٨٧) والبخاري في «المسند» (١٥٢٦) وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٨٣ / ٧) والنسائي في «الكبرى» (٨٢٤١ - ٨٢٨٠) والطبراني في «الأوسط» (٢٤٢٥) والحاكم في «المستدرک» (٤٩٩٩ - ٦٢٤٢).
- (٢) صحيح: رواه النسائي في «الكبرى» (٨٠٦٤) وابن ماجه (١٣٤٦) وأحمد في «المسند» (٦٤٨٠ - ٦٨٣٤) وابن حبان في «صحيحه» (٧٥٦ - ٧٥٧) وعبد الرزاق في «المصنف» (٥٩٥٦).
- (٣) حسن: قال الحافظ ابن حجر: وإسناده حسن مع إرساله وهو شاهد جيد لحديث عبد الله بن المشني في ذكر أبي الدرداء وإن خالفه في العدد والمعدود، «فتح الباري» (٥٣ / ٩).
- أقول: روى الطبراني في «الكبير» (٢٠٩٢) عن عامر الشعبي: جمع القرآن على عهد... ستة من الأنصار زيد بن ثابت، وأبو زيد، ومعاذ بن جبل، وأبو الدرداء، وسعد بن عباد، وأبي بن كعب» قال الحافظ: وإسناده صحيح مع إرساله، «الفتح» (٥٣ / ٩).

غير أنه لا يفوتني أن أقضى لك على هذا الإشكال بكلمة أعجبتني عن المازري، إذ يقول ما نصه: «وقد تمسك بقول أنس هذا جماعة من الملاحدة، ولا متمسك لهم فيه؛ فإننا لا نسلم حمله على ظاهره: سلمناه؛ ولكن من أين لهم أن الواقع في نفس الأمر كذلك؟ سلمناه؛ لكن لا يلزم من كون كل من الجم الغفير لم يحفظه كله ألا يكون حفظ مجموعته الجم الغفير، وليس من شرط التواتر أن يحفظ كل فرد جميعه، بل إذا حفظ الكلُّ الكلَّ ولو على التوزيع كفى، وقال القرطبي: «قد قتل يوم اليمامة سبعون، وقتل في عهد النبي ﷺ بيئر معونة مثل هذا العدد، قال: وإنما خصَّ أنس الأربعة بالذكر لشدة تعلقه بهم دون غيرهم، أو لكونهم كانوا في ذهنه دون غيرهم». اهـ.

ثم إن ما ذكرناه في هذا المقام لا يتجاوز دائرة الصحابة الذين جمعت صدورهم كتاب الله في حياة رسول الله ﷺ، أما بعد وفاته ﷺ فقد أتمَّ حفظ القرآن آلاف مؤلفة من الصحابة، واشتهر بإقراء القرآن من بينهم سبعة: عثمان، وعلي، وأبي بن كعب، وأبو الدرداء، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود، وأبو موسى الأشعري، كلهم جمعوا التنزيل بين حنايا صدورهم، وأقرأوه لكثير غيرهم، جازاهم الله أحسن الجزاء، آمين.

ولعلك أيها القارئ الكريم لا تستكثر منا هذا المسجود الطويل في حديث أنس السابق، فإن بعض الملاحدة قد اتخذ منه مثيراً للطعن في تواتر القرآن، ومن وظيفتنا أن نرد المطاعن ونفحم الطاعن، فأردنا أن نشبع الكلام في هذا الموضوع عند هذه المناسبة أداءً للواجب من ناحية. ولنستغنى عن إيراده في الشبهات الآتية من ناحية أخرى،

«وليصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز» (٥٠) (الحج).

جمع القرآن بمعنى كتابته في عهد رسول الله ﷺ:

قلنا: إن همّة الرسول وأصحابه كانت منصرفة أول الأمر، إلى جمع القرآن في القلوب بحفظه واستظهاره ضرورة أنه نبيُّ أميُّ بعثه الله في الأميين.

أضف إلى ذلك أن أدوات الكتابة لم تكن ميسورة لديهم في ذلك العهد، ومن هنا كان التعويل على الحفظ في الصدور، يفوق التعويل على الحفظ بين السطور؛ على عادة العرب أيامئذ من جعل صفحات صدورهم وقلوبهم، دواوين لأشعارهم وأنسابهم ومفاخرهم وأيامهم.

ولكن القرآن حظى بأوفى نصيب من عناية النبي ﷺ وأصحابه، فلم تصرفهم

عنايتهم بحفظه واستظهاره، عن عنايتهم بكتابته ونقشه؛ ولكن بمقدار ما سمحت به وسائل الكتابة وأدواتها في عصرهم.

فها هو ذا رسول الله ﷺ، قد اتخذ كتاباً للوحي، كلما نزل شيء من القرآن أمرهم بكتابته؛ مبالغة في تسجيله وتقييده، وزيادة في التوثق والضبط والاحتياط في كتاب الله تعالى، حتى تظاهر الكتابة بالحفظ ويُعاضد النقش اللفظ.

وكان هؤلاء الكتاب من خيرة الصحابة، فيهم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ومعاوية، وأبان بن سعيد، وخالد بن الوليد، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وثابت بن قيس، وغيرهم، وكان ﷺ يدلهم على موضع المكتوب من سورتهم، ويكتبونه فيما يسهل عليهم من العُصْب واللِّخاف والرقاع وقطع الأديم وعظام الأكتاف والأضلاع، ثم يوضع المكتوب في بيت رسول الله ﷺ، وهكذا انقضى العهد النبوي السعيد والقرآن مجموع على هذا النمط؛ بيد أنه لم يكتب في صحف ولا في مصاحف؛ بل كتب منشوراً كما سمعت بين الرقاع والعظام ونحوها مما ذكرنا.

رُوي عن ابن عباس أنه قال: «كان رسول الله ﷺ إذا نزلت عليه سورة دعا بعض مَنْ يكتب، فقال: «ضَعُوا هذه السُّورَةَ في المَوْضِع الَّذِي يُذَكِّرُ فيه كَذًا وَكَذًا»^(١) وعن زيد ابن ثابت قال: «كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُؤَلِّفُ الْقُرْآنَ مِنَ الرِّقَاعِ»^(٢).

وكان هذا التأليف عبارة عن ترتيب الآيات حسب إرشاد النبي ﷺ؛ وكان هذا الترتيب بتوقيف من جبريل عليه السلام؛ فقد ورد أن جبريل عليه السلام كان يقول «ضَعُوا كذا في موضع كذا» ولا ريب أن جبريل كان لا يصدر في ذلك إلا عن أمر الله عز وجل.

أما الصحابة رضِيَ اللهُ عنهم فقد كان منهم من يكتبون القرآن، ولكن فيما تيسر لهم من قرطاس أو كتفٍ أو عظمٍ أو نحو ذلك، بالمقدار الذي يبلغ الواحد عن رسول الله ﷺ ولم

(١) صحيح: رواه أبو داود (٧٨٦) والترمذي (٣٠٨٦) والنسائي في «الكبرى» (٢٤٢٧) وابن حبان في

«صحيحه» (٤٣) وأحمد في «المسند» (٤٠١ - ٥٠١) والحاكم في «المستدرک» (٢٨٧٥ - ٣٢٧٢)،

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٢) صحيح: رواه الترمذي (٣٩٥٤) وأحمد (٢١٠٩٧) وابن حبان في «صحيحه» (١١٤) وابن أبي شيبة

في «المصنف» والبيهقي في «الشعب» (٢٣١١) والطبراني في «الكبير» (٤٩٣٣) والحاكم في

«المستدرک» (٤٢١٧ - ٢٩٠١) قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب إنما نعرفه من حديث يحيى

ابن أيوب.

يلتزموا توالى السور وترتيبها؛ وذلك لأن أحدهم كان إذا حفظ سورة أنزلت على رسول الله أو كتبها، ثم خرج في سرية مثلاً، فنزلت في وقت غيابه سورة، فإنه كان إذا رجع يأخذ في حفظ ما ينزل بعد رجوعه وكتابه، ثم يستدرك ما كان قد فاته في غيابه، فيجمعه ويتبعه على حسب ما يسهل له، فيقع فيما يكتبه تقديم وتأخير بسبب ذلك، وقد كان من الصحابة من يعتمد على حفظه فلا يكتب، جرياً على عادة العرب في حفظ أنسابها، واستظهار مفاخرها وأشعاره من غير كتابة.

صفوة المقال:

وصفوة المقال أن القرآن كان مكتوباً كله على عهد الرسول، وكانت كتابته ملحوظاً فيها أن تشمل الأحرف السبعة التي نزل عليها؛ غير أن بعض الصحابة كان قد كتب بعض منسوخ التلاوة، وبعض ما هو ثابت بخبر الواحد، وربما كتبه غير مرتب، ولم يكن القرآن على ذلك العهد مجموعاً في صحف ولا مصاحف عامة.

لماذا لم يجمع القرآن أيامنا في صحف ولا مصاحف:

وإنما لم يجمع القرآن في صحف ولا مصاحف لاعتبارات كثيرة: أولها أنه لم يوجد من دواعي كتابته في صحف أو مصاحف مثل ما وجد على عهد أبي بكر حتى كتبه في صحف، ولا مثل ما وجد على عهد عثمان حتى نسخه في مصاحف، فالمسلمون وقتئذ بخير، والقراء كثيرون، والإسلام لم يستبحر عمراناه بعد، والفتنة مأمونة، والتعويل لا يزال على الحفظ أكثر من الكتابة، وأدوات الكتابة غير ميسورة، وعناية الرسول باستظهار القرآن تفوق الوصف وتوفى على الغاية، حتى في طريقة أدائه على حروفه السبعة التي نزل عليها.

وثانيها: أن النبي ﷺ كان بصدده أن ينزل عليه الوحي بنسخ ما شاء الله من آية أو آيات.

ثالثها: أن القرآن لم ينزل مرة واحدة، بل نزل منجماً في مدى عشرين سنة أو أكثر.

رابعها: أن ترتيب آياته وسوره ليس على ترتيب نزوله؛ فقد علمت أن نزوله، كان على حسب الأسباب، أما ترتيبه فكان لغير ذلك من الاعتبارات.

وأنت خبير بأن القرآن لو جمع في صحف أو مصاحف والحال على ما شرحنا، لكان عرضة لتغيير الصحف أو المصاحف كلما وقع نسخ، أو حدث سبب؛ مع أن الظروف لا

تساعد وأدوات الكتابة ليست ميسورة، والتعويل كان على الحفظ قبل كل شيء، ولكن لما استقرَّ الأمر بختام التنزيل ووفاة الرسول ﷺ، وأمن النسخ، وتقررَّ الترتيب، ووجد من الدواعي ما يقتضي نسخه في صحف أو مصاحف، وفقَّ الله الخلفاء الراشدين فقاموا بهذا الواجب حفظًا للقرآن، وحيطة لأصل التشريع الأول، مصداقًا لقوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (٤) (الحجر).

جمع القرآن على عهد أبي بكر رضي الله عنه:

ألقت الخلافة قيادها إلى أبي بكر رضي الله عنه بعد غروب شمس النبوة، وواجهت أبا بكر في خلافته هذه أحداثٌ شديدة ومشاكل صعبة، منها موقعة اليمامة سنة ١٢ اثنتي عشرة للهجرة، وفيها دارت رحى الحرب بين المسلمين وأهل الردة منت أتباع مُسَيِّمة الكذاب وكانت معركة حامية الوطيس، استشهد فيها كثيرٌ من قراء الصحابة وحفظتهم للقرآن، انتهى عددهم إلى السبعين، وأنهاه بعضهم إلى خمسمائة، من أجلهم سالم مولى أبي حذيفة، ولقد هال ذلك المسلمين، وعزَّ الأمر على عمر، فدخل على أبي بكر وأخبره الخبر واقترح عليه أن يجمع القرآن، خشية الضياع بموت الحفَّاظ وقتل القراء، فتردد أبو بكر أول الأمر لأنه كان وقفاً عند حدود ما كان عليه الرسول ﷺ يخاف أن يجره التجديد إلى التبديل، أو يسوقه الإنشاء والاختراع، إلى الوقوع في مهاوى الخروج والابتداع.

ولكنه بعد مفاوضة بينه وبين عمر تجلَّى له وجه المصلحة، فافتتح بصواب الفكرة، وشرح الله لها صدره وعلم أن ذلك الجمع الذي يشير به عمر ما هو إلا وسيلة من أعظم الوسائل النافعة إلى حفظ الكتاب الشريف، والمحافظة عليه من الضياع والتحرير، وأنه ليس من محدثات الأمور الخارجة، ولا من البدع والإضافات الفاسقة؛ بل هو مُسْتَمَدٌّ من القواعد التي وضعها الرسول بتشريع كتابة القرآن، واتخاذ كتاب للوحي، وجمع ما كتبه عنده، حتى مات ﷺ، قال الإمام أبو عبد الله المحاسبي في كتاب فهم السنن ما نصه: «كتابة القرآن ليست بمحدثة، فإنه ﷺ كان يأمر بكتابتها؛ ولكنه كان مُفْرَقًا في الرقاع، والأكتاف، والعُسْب؛ فإنما أمر الصديق بنسخها من مكان إلى مكان مجتمعًا، وكان ذلك بمنزلة أوراقٍ وُجِدَتْ في بيت رسول الله ﷺ فيها القرآن منتشرًا، فجمعها جامع وربطها بخيط، حتى لا يضيع منها شيء». اهـ.

تشبيهاً بغير فكر للفكرة:

اهتمَّ أبو بكر بتحقيق هذه الرغبة، ورأى بنور الله أن يندب لتحقيقها رجلاً من خيرة رجالات الصحابة هو زيد بن ثابت رضي الله عنه؛ لأنه اجتمع فيه من المواهب ذات الأثر في جمع القرآن، ما لم يجتمع في غيره من الرجال؛ إذ كان من حفاظ القرآن، ومن كتّاب الوحي لرسول الله صلّى الله عليه وآله، وشهد العرصة الأخيرة للقرآن في ختام حياته صلّى الله عليه وآله، وكان فوق ذلك معروفاً بخصوبة عقله، وشدة ورعه، وعظم أمانته، وكمال خلقه، واستقامة دينه؛ فاستشار أبو بكر عمر في هذا فوافق، وجاء زيدٌ فعرض أبو بكر عليه الفكرة ورغب إليه أن يقوم بتنفيذها، فتردد زيد أول الأمر؛ ولكن أبا بكر ما زال به يعالج شكوكه، ويبين له وجه المصلحة، حتى اطمأن واقنع بصواب ما ندب إليه؛ وشرع يجمع، وأبو بكر وعمر وكبار الصحابة يشرفون عليه. ويعاونونه في هذا المشروع الجليل، حتى تمّ لهم ما أرادوا ﴿ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون﴾ (٣٢) (التوبة).

وفي ذلك يروى البخاري في صحيحه أن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال:

«أُرسل إليّ أبو بكرٍ مَقْتَلِ أَهْلِ الْيَمَامَةِ (أى عقب استشهاد القراء السبعين في واقعة اليمامة) فإذا عمرُ بنُ الخطاب عنده، قال أبو بكر رضي الله عنه «إن عمر أتاني فقال: إنَّ القتل قد استحرَّ (أى اشتدَّ) يومَ اليمامة يقرأ القرآن، وإني أخشى أن يستحرَّ القتلُ بالقراء بالمواطن فيذهب كثيرٌ من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن، قلت لعمر: كيف نفعُ ما لم يفعله رسولُ الله صلّى الله عليه وآله؟ قال عمر: هذا والله خيرٌ! فلم يزل عمرُ يراجعني حتى شرح الله صدرى لذلك ورأيتُ في ذلك الذي رأى عمرُ» قال زيد: قال أبو بكر: إنَّكَ رجلٌ شاب عاقلٌ لا تهملك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلّى الله عليه وآله، فتتبع القرآن فاجمعه - فوالله لو كلّفوني نقلَ جبلٍ من الجبال، ما كان أثقلَ عليّ ممّا أمرني به من جمع القرآن! - قلت: كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله صلّى الله عليه وآله؟ قال: هو والله خيرٌ، فلم يزل أبو بكر يراجعني، حتى شرح الله صدرى للذي شرح له صدرَ أبي بكرٍ وعمر؛ فتتبع القرآن أجمعه من العُسبِ واللخافِ وصُدورِ الرجال، حتى وجدتُ آخرَ سورةِ التوبة معَ أبي خزيمة الأنصاريّ لم أجدْها مع أحدٍ غيرِهِ ﴿لقد جاءكم رسولٌ من أنفسكم عزيزٌ عليه ما عنتم﴾

(التوبة: ١٢٨) حتى خاتمة براءة، فكانت الصحفُ عند أبي بكر حتى تَوَفَّاهُ اللهُ، ثم عند عمرَ حَيَّاتِهِ، ثم عند حَفْصَةَ بنتِ عمر^(١). اهـ.

فهذا الحديث - كما ترى - يدلُّ على مبلغ اهتمام كبار الصحابة بالمحافظة على القرآن، وعلى مبلغ ثقة أبي بكر وعمر بزيد بن ثابت، وعلى جدارة زيد بهذه الشقة لتوافر تلك المناقب التي ذكرها فيه أبو بكر، ويؤيد ورعَه ودينه وأمانته قوله: «فوالله لو كَلَّفُونِي نَقْلَ جَبَلٍ مِنَ الْجِبَالِ، مَا كَانَ أَثْقَلَ عَلَيَّ مِمَّا أَمَرَنِي بِهِ مِنْ جَمْعِ الْقُرْآنِ» ويشهد بوفرة عقله تردُّده وتوقُّفه أول الأمر، ومناقشته لأبي بكر؛ حتى راجعه أبو بكر وأقنعه بوجه الصواب، وينطق بدقَّة تحريره قوله: «فَتَبَّعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعَهُ مِنَ الْعُسْبِ وَاللَّخَافِ وَصُدُورِ الرَّجَالِ». اهـ. رضى الله عنه وأرضاه، ورضى عنهم وعنا أجمعين.

دُستور أبي بكر في كتابة الصحف:

وانتهج زيد في القرآن طريقة دقيقة مُحكَّمة وضعها له أبو بكر وعمر، فيها ضمان لحياطة كتاب الله بما يليق به من تثبُّتٍ بالغ، وحذر دقيق، وتحريات شاملة؛ فلم يكتف بما حفظ في قلبه، ولا بما كتب بيده، ولا بما سمع بأذنه؛ بل جعل يتبع ويستقصي آخذًا على نفسه أن يعتمد في جمعه على مصدرين اثنين:

أحدهما: ما كتب بين رسول الله ﷺ؛ والثاني: ما كان محفوظًا في صدور الرجال، وبلغ من مبالغته في الحيطة والحذر أنه لم يقبل شيئًا من المكتوب حتى يشهد شاهدان عدلان أنه كتب بين يدي رسول الله ﷺ.

يدلُّ على ذلك ما أخرجه ابن أبي داود من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال: «قَدِمَ عمر، فقال: من كان تلقى من رسول الله ﷺ شيئًا من القرآن فليأت به! وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والألواح والعُسْب؛ وكان لا يقبل من أحد شيئًا حتى يشهد شاهدان».

ويدلُّ عليه ما أخرجه ابن أبي داود أيضًا؛ ولكن من طريق هشام بن عروة عن أبيه أن أبا بكر قال لعمر، ولزيد: «أَقْعُدَا عَلَيَّ بَابَ الْمَسْجِدِ، فَمَنْ جَاءَ كَمَا بِشَاهِدِينَ عَلَيَّ شَيْءٌ مِنْ

(١) صحيح: رواه البخارى (٤٧٠١) (٤٧٠٢) والترمذى (٣١٠٣) وابن حبان فى «صحيحه» (٤٥٠٦) - (٤٥٠٧) وأحمد فى «المسند» (٧٧ - ٢١١٣٥) وأبو يعلى فى «المسند» (٦٤ - ٧١) والطبرانى فى «الكبير» (٤٩٠١ - ٤٩٠٣) والبيهقى فى «الشعب» (١٧١).

كتاب الله فاكتبناه». اهـ. وهو حديث رجاله ثقات وإن كان منقطعاً، قال ابن حجر: «المراد بالشاهدين: الحفظ والكتابة».

وقال السخاوى فى جمال القراء ما يفيد أن المراد بهما رجلان عدلان إذ يقول ما نصه: «المراد أنهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله ﷺ» ولم يعتمد زيد على الحفظ وحده، ولذلك قال فى الحديث الذى رواه البخارى سابقاً، إنه لم يجد آخر سورة براءة إلا مع أبى خزيمه؛ أى لم يجدها مكتوبة إلا مع أبى خزيمه الأنصارى، مع أن زيدا كان يحفظها، وكان كثير من الصحابة يحفظونها؛ ولكنه أراد أن يجمع بين الحفظ والكتابة، زيادة فى التوثق، ومبالغة فى الاحتياط، وعلى هذا الدستور الرشيد تم جمع القرآن بإشراف أبى بكر وعمر وأكابر الصحابة وإجماع الأمة عليه دون نكير، وكان ذلك منقبة خالدة لا يزال التاريخ يذكرها بالجميل لأبى بكر فى الإشراف، ولعمر فى الاقتراح، ولزيد فى التنفيذ، وللصحابة فى المعاونة والإقرار!

قال على كرم الله وجهه: «أعظم الناس فى المصاحف أجراً أبو بكر، رحمة الله على أبى بكر، هو أول من جمع كتاب الله» أخرجه ابن أبى داود فى المصاحف بسند حسن. وقد قوبلت تلك الصحف التى جمعها زيد بما تستحق من عناية فائقة؛ فحفظها أبو بكر عنده، ثم حفظها عمر بعده، ثم حفظتها أم المؤمنين حفصة بنت عمر بعد وفاة عمر؛ حتى طلبها منها خليفة المسلمين عثمان رضي الله عنه، حيث اعتمد عليها فى استنساخ مصاحف القرآن، ثم ردها إليها كما يأتى بياناً إن شاء الله.

مزايا هذه الصحف:

وامتازت هذه الصحف أولاً: بأنها جمعت القرآن على أدق وجوه البحث والتحري، وأسلم أصول التثبت العلمى؛ كما سبق شرحه لك فى الدستور السابق.

ثانياً: أنه اقتصر فيها على ما لم تُنسخ تلاوته.

ثالثاً: أنها ظفرت بإجماع الأمة عليها، وتواتر ما فيها، ولا يطعن فى ذلك التواتر ما مرّ عليك من أن آخر سورة براءة لم يوجد إلا عند أبى خزيمه؛ فإن المراد أنه لم يوجد مكتوباً إلا عنده، وذلك لا يُنافى أنه وجد محفوظاً عند كثرة غامرة من الصحابة بلغت حدّ التواتر، وقد قلنا غير مرة: إن المعوّل عليه وقتئذ كان هو الحفظ والاستظهار؛ وإنما اعتمد على الكتابة كمصدر من المصادر، زيادة فى الاحتياط؛ ومبالغة فى الدقة والحذر، ولا

يعزبن عن بالك أن هذا الجمع كان شاملاً للأحرف السبعة التي نزل بها القرآن تيسيراً على الأمة الإسلامية؛ كما كانت الأحرف السبعة في الرقاع كذلك.

ملاحظة: جمع القرآن في صحف أو مصحف على ذلك النمط الأنف بمزايه

السابقة التي ذكرناه بين يديك، لم يعرف لأحد قبل أبي بكر رضي الله عنه؛ وذلك لا ينافي أن الصحابة كانت لهم صحف أو مصاحف كتبوا فيها القرآن من قبل؛ لكنها لم تظفر بما ظفرت به الصحف المجموعة على عهد أبي بكر، من دقة البحث والتحري، ومن الاقتصار على ما لم تنسخ تلاوته، ومن بلوغها حد التواتر، ومن إجماع الأمة عليها، ومن شمولها للأحرف السبعة كما تقدم، وإذن لا يضيرنا في هذا البحث أن يقال إن علياً رضي الله عنه أول من جمع القرآن بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يعكر صفو موضوعنا أن يستدلوا على ذلك بما نقله السيوطي عن ابن الغرس من حديث محمد بن سيرين عن عكرمة قال: «لما كان بدء خلافة أبي بكر، قعد علي بن أبي طالب في بيته، فقيل لأبي بكر: قد كره بيعتك؛ فأرسل إليه، فقال: أكرهت بيعتي؟ فقال: رأيت كتاب الله يزداد فيه، فحدثت نفسي ألا ألبس ردائي إلا لصلاة حتى أجمعه، قال له أبو بكر: فإنك نعم ما رأيت! قال محمد: فقلت لعكرمة: ألقوه كما أنزل الأول فالأول؟ قال: لو اجتمعت الإنس والجن على أن يؤلفوه هذا التأليف ما استطاعوا». اهـ وأخرج ابن أشته من وجه آخر عن ابن سيرين، هذا الأثر، وفيه أنه كتب في مصحفه الغاسخ والمنسوخ، وأن ابن سيرين قال: فطلبت ذلك الكتاب، وكتبت فيه إلى المدينة، فلم أقدر عليه. اهـ.

نقول إن هذا الرواية وأشباهاها لا تضير بحثنا، ولا تعكر صفو موضوعنا، فقصارها أنها تثبت أن علياً أو بعض الصحابة كان قد كتب القرآن في مصحف؛ لكنها لا تعطى هذا المصحف تلك الصفة الإجماعية، ولا تخلع عليه تلك المزايا التي للمصحف أو المصحف المجموع في عهد أبي بكر؛ بل هي مصاحف فردية، ليس لها تلك الثقة ولا هذه المزايا، وإذا كانت قد سبقت في الوجود وتقدم بها الزمان فإن جمع أبي بكر هو الأول من نوعه على كل حال، وقد اعترف علي بن أبي طالب نفسه بهذه الحقيقة في الحديث الذي أخرجه ابن أبي داود في المصاحف بسند حسن آنفاً إذ قال: «أعظم الناس أجراً في المصاحف أبو بكر، رحمة الله على أبي بكر، هو أول من جمع كتاب الله». فهذا اعتراف صريح من أبي الحسن بالأولية لجمع أبي بكر على النحو الأنف رضي الله عنه.

جمع القرآن على عهد عثمان رضي الله عنه

اتسعت الفتوحات في زمن عثمان، واستبحر العمران، وتفرق المسلمون في الأمصار والأقطار، ونبتت ناشئة جديدة كانت بحاجة إلى دراسة القرآن، وطال عهد الناس بالرسول والوحي والتنزيل، وكان أهل كل إقليم من أقاليم الإسلام، يأخذون بقراءة من اشتهر بينهم من الصحابة؛ وأهل الشام يقرأون بقراءة أبي بن كعب، وأهل الكوفة يقرأون بقراءة عبد الله ابن مسعود، وغيرهم يقرأ بقراءة أبي موسى الأشعري، فكان بينهم اختلاف في حروف الأداء ووجوه القراءة، بطريقة فتحت باب الشقاق والنزاع في قراءة القرآن، أشبه بما كان بين الصحابة قبل أن يعلموا أن القرآن نزل على سبعة أحرف؛ بل كان هذا الشقاق أشد؛ لبعد عهد هؤلاء بالنسوة، وعدم وجود الرسول بينهم، يطمثون إلى حكمه، ويصدرون جميعاً عن رأيه، واستفحل الداء حتى كفر بعضهم بعضاً، وكادت تكون فتنة في الأرض وفساد كبير، ولم يقف هذا الطغيان عند حد، بل كاد يلفح بناره جميع البلاد الإسلامية حتى الحجاز والمدينة، وأصاب الصغار والكبار على سواء.

أخرج ابن أبي داود في المصاحف، من طريق أبي قلابة، أنه قال: «لما كانت خلافة عثمان، جعل المعلم يعلم قراءة الرجل، والمعلم يعلم قراءة الرجل، فجعل الغلمان يلتقون فيختلفون حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين، حتى كفر بعضهم بعضاً، فبلغ ذلك عثمان، فخطب فقال: «أنتم عندي تختلفون، فمن نأى عنى من الأمصار أشد اختلافًا».

وصدق عثمان، فقد كانت الأمصار النائية أشد اختلافًا ونزاعًا من المدينة والحجاز، وكان الذين يسمعون اختلاف القراءات من تلك الأمصار إذا جمعتهم المجامع، أو التقوا على جهاد أعدائهم، يعجبون من ذلك؛ وكانوا يمعنون في التعجب والإنكار، كلما سمعوا زيادة في اختلاف طرق أداء القرآن، وتآدى بهم التعجب إلى الشك والمداجاة، ثم إلى التأثيم والملاحاة، وتيقظت الفتنة التي كادت تطيح فيها الرءوس، وتسفك الدماء، وتقود المسلمين إلى مثل اختلاف اليهود والنصارى في كتابهم، كما قال حذيفة لعثمان في الحديث الآتي قريباً.

أضف إلى ذلك أن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن لم تكن معروفة لأهل تلك الأمصار، ولم يكن من السهل عليهم أن يعرفوها كلها، حتى يتحاكموا إليها فيما يختلفون؛ إنما كان كل صحابي في إقليم، يقرئهم بما يعرف فقط من الحروف التي نزل عليها القرآن، ولم يكن بين أيديهم مصحف جامع يرجعون إليه فيما شجر بينهم من هذا الخلاف والشقاق البعيد.

لهذه الأسباب والأحداث، رأى عثمان بثاقب رأيه، وصادق نظره، أن يتدارك الخرق قبل أن يتسع على الراقع، وأن يستأصل الداء، قبل أن يعزّ الدواء؛ فجمع أعلام الصحابة وذوى البصر منهم، وأجال الرأي بينه وبينهم في علاج هذه الفتنة، ووضع حدًّا لذلك الاختلاف، وحسم مادة هذا النزاع، فأجمعوا أمرهم على استنساخ مصاحف يرسل منها إلى الأمصار، وأن يؤمر الناس بإحراق كل ما عداها، وألاًّ يعتسبوا سواها؛ وبذلك يرأب الصدع، ويجبر الكسر، وتعتبر تلك المصاحف العثمانية الرسمية نورهم الهادي في ظلام هذا الاختلاف، ومصباحهم الكشاف في ليل تلك الفتنة، وحكمهم العدل في ذاك النزاع والمراء، وشفاءهم الناجع من مصيبة ذلك الداء.

تنفيذ عثمان لقرار الجمع:

وشرع عثمان في تنفيذ هذا القرار الحكيم، حول أواخر سنة أربع وعشرين وأوائل سنة خمس وعشرين من الهجرة، فعهد في نسخ المصاحف إلى أربعة من خيرة الصحابة وثقات الحفاظ، وهم زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وهؤلاء الثلاثة الآخرون من قريش.

وأرسل عثمان إلى أم المؤمنين حفصة بنت عمر، فبعثت إليه بالمصحف التي عندها، وهي المصحف التي جمع القرآن فيها على عهد أبي بكر رضي الله عنه؛ وأخذت لجنة الأربعة هؤلاء في نسخها، وجاء في بعض الروايات أن الذين نُدبوا لنسخ المصاحف كانوا اثني عشر رجلاً، وما كانوا يكتبون شيئاً إلا بعد أن يعرض على الصحابة، ويقروا أن رسول الله صلوات الله عليه قرأ على هذا النحو الذي نجده الآن في المصاحف.

دستور عثمان في كتابة المصاحف:

ومما تواضع عليه هؤلاء الصحابة أنهم كانوا لا يكتبون في هذه المصاحف إلا ما تحققوا أنه قرآن، وعلموا أنه قد استقر في العرصة الأخيرة، وما أيقنوا صحته عن النبي

عَلَيْهِمْ سَلَامٌ مَا لَمْ يَنْسَخْ، وتركوا ما سوى ذلك نحو قراءة «فامضوا إلى ذكر الله» بدل كلمة «فاسعوا» (الجمعة: ٩) ونحو «وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا» بزيادة كلمة «صالحة» إلى غير ذلك، وإنما كتبوا مصاحف متعددة؛ لأن عثمان رضي الله عنه قصد إرسال ما وقع الإجماع عليه إلى أقطار بلاد المسلمين، وهي الأخرى متعددة، وكتبوها متفاوتة في إثبات وحذف وبدل وغيرها؛ لأنه رضي الله عنه قصد اشتغالها على الأحرف السبعة، وجعلوها خالية من النقط والشكل، تحقيقاً لهذا الاحتمال أيضاً؛ فكانت بعض الكلمات يقرأ رسمها بأكثر من وجه عند تجرُّدها من النقط والشكل نحو «فَتَبَيَّنُوا» من قوله تعالى ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنُكْحَانِكُمْ فَتَبَيَّنُوا» (الحجرات: ٦) فإنها تصلح أن تقرأ «فَتَشَبَّتُوا» عند خلوها من النقط والشكل وهي قراءة أخرى؛ وكذلك كلمة «نُنشِرُهَا» من قوله تعالى ﴿وَأَنْظِرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِرُهَا» (البقرة: ٢٥٩) فإن تجرُّدها من النقط والشكل كما ترى يجعلها صالحة عندهم أن يقرأوها «نُنشِرُهَا» بالزاي، وهي قراءة واردة أيضاً، وكذلك كلمة ﴿أَفِ﴾ (من الآية ٢٣ من سورة الإسراء) التي ورد أنها تقرأ بسبعة وثلاثين وجهاً.

أما الكلمات التي لا تدل على أكثر من قراءة عند خلوها من النقط والشكل مع أنها واردة بقراءة أخرى أيضاً، فإنهم كانوا يرسمونها في بعض المصاحف برسم يدل على قراءة، وفي بعض آخر برسم آخر يدل على القراءة الثانية، كقراءة ﴿وَصَى﴾ (الشورى: ١٣) بالتضعيف و «أَوْصَى» بالهمز، وهما قراءتان في قوله سبحانه: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ (البقرة: ١٣٢) وكذلك قراءة «تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ» وقراءة ﴿مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ (البقرة: ٢٥) بزيادة لفظ «مِنْ» في قوله تعالى في سورة التوبة (الآية: ٨٩) ﴿لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ وهما قراءتان أيضاً.

وصفوة القول: أن اللفظ الذي لا تختلف فيه وجوه القراءات، كانوا يرسمونه بصورة واحدة لا محالة؛ أما الذي تختلف فيه وجوه القراءات فإن كان لا يمكن رسمه في الخط متحملاً لتلك الوجوه كلها، فإنهم يكتبونه برسم يوافق بعض الوجوه في مصحف، ثم يكتبونه برسم آخر يوافق بعض الوجوه الأخرى في مصحف آخر، وكانوا يتحاشون أن يكتبوه بالرسمين في مصحف واحد خشية أن يُتوهم أن اللفظ نزل مكرراً بالوجهين في

قراءة واحدة، وليس كذلك؛ بل هما قراءتان نزل اللفظ في إحداهما بوجه واحد، وفي الثانية بوجه آخر من غير تكرار في واحدة منهما.

وكذلك كانوا يتحاشون أن يكتبوا هذا اللفظ في مصحف واحد برسمين: أحدهما في الأصل والآخر في الحاشية؛ لئلا يتوهم أن الثاني تصحيح للأول، أصف إلى ذلك أن كتابة أحدهما في الأصل والآخر في الحاشية دون العكس تحكّم، أو ترجيح بلا مرجح، وذلك نحو كلمة (وَصَّى) بالتضعيف و (أَوْصَى) بالهمز كما سبق.

أما اللفظ الذي تختلف فيه القراءات، ويدلُّ عليه الرسم بصورة واحدة تحتل هذا الاختلاف ويساعدهم عليه ترك الإعجام والشكل نحو «فَتَبَيَّنُوا» و «نُنشِرُهَا» كما سلف بيانه، فتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين، شبهة بدلالة المشترك اللفظي على كلا المعنيين المعقولين، والذي دعا الصحابة إلى انتهاج هذه الخطة في رسم المصاحف وكتابتها أنهم تلقوا القرآن عن رسول الله ﷺ بجميع وجوه قراءاته، وبكافة حروفه التي نزل عليها، فكانت هذه الطريقة أدنى إلى الإحاطة بالقرآن على وجوهه كلها، حتى لا يقال: إنهم أسقطوا شيئاً من قراءاته، أو منعوا أحداً من القراءة بأيّ حرف شاء على حين أنها كلها منقولة نقلاً متواتراً عن النبي ﷺ، ورسول الله ﷺ يقول: «فأى ذلك قرأتم أصبتم فلا تماروا» وكان من الدستور الذي وضعه عثمان رضي الله عنه في هذا الجمع أيضاً أنه قال لهؤلاء القرشيين «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوا بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم» (١) ففعلوا حتى إذا نسخوا المصحف في المصاحف رد عثمان المصحف إلى حفصة؛ وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق.

وفي ذلك يروى البخاري في صحيحه بسنده عن ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه، أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفرغ حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى! فأرسل عثمان إلى حفصة: أن أرسلني إلينا بالمصحف ننسخها في المصاحف، ثم نردها إليك، فأرسلت بها

(١) صحيح: رواه البخاري (٣٣١٥ - ٤٧٠٢) والترمذي (٣١٠٤) والنسائي في «الكبرى» (٧٩٨٨) وأبو يعلى في «المسند» (٩٢) وابن حبان في «صحيحه» (٤٥٠٦) والبيهقي في «الكبرى» (٢٤٢٥) - (٤٠٩٥).

حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فمسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف، رد عثمان الصحف إلى حفصة، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق»^(١). اهـ.

تحريري عثمان للمصاحف والمصاحف المخالفة:

بعد أن أتم عثمان نسخ المصاحف بالصورة السابقة، عمل على إرسالها وإنفاذها إلى الأقطار، وأمر أن يحرق كل ما عداها مما يخالفها، سواء كانت صحفاً أم مصاحف؛ وذلك ليقطع عرق النزاع من ناحية، وليحمل المسلمين على الجادة في كتاب الله من ناحية أخرى، فلا يأخذوا إلا بتلك المصاحف التي توافر فيها من المزايا ما لم يتوافر في غيرها. وهذه المزايا هي:

- ١ الإقتصار على ما ثبت بالتواتر، دون ما كانت روايته آحاداً.
 - ٢ وإهمال ما نسخت تلاوته ولم يستقر في العرضة الأخيرة.
 - ٣ وترتيب السور والآيات على الوجه المعروف الآن؛ بخلاف صحف أبي بكر رضي الله عنه فقد كانت مرتبة الآيات دون السور.
 - ٤ وكتابتها بطريقة كانت تجمع وجوه القراءات المختلفة والأحرف التي نزل عليها القرآن، على ما سرّ بك من عدم إعجامها وشكلها، ومن توزيع وجوه القراءات على المصاحف إذا لم يحتملها الرسم الواحد.
 - ٥ وتجريدها من كل ما ليس قرآناً؛ كالذي كان يكتبه بعض الصحابة في مصاحفهم الخاصة شرحاً لمعنى، أو بياناً لناسخ ومنسوخ، أو نحو ذلك.
- وقد استجاب الصحابة لعثمان، فحرقوا مصاحفهم، واجتمعوا جميعاً على المصاحف العثمانية، حتى عبد الله بن مسعود الذي نقل عنه أنه أنكر أولاً مصاحف عثمان، وأنه أبي أن يحرق مصحفه، رجع وعاد إلى حظيرة الجماعة، حين ظهر له مزايا تلك المصاحف العثمانية، واجتمع الأمة عليها، وتوحيد الكلمة بها.
- وبعدئذ طهر الجو الإسلامي من أوبئة الشقاق والنزاع، وأصبح مصحف ابن مسعود

(١) انظر المتقدم.

ومصحف أبي بن كعب، ومصحف عائشة، ومصحف علي، ومصحف سالم مولى أبي حذيفة؛ أصبحت كلها وأمثالها في خبر كان، مغسولة بالماء أو محروقة بالنيران ﴿وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قوياً عزيزاً﴾ (٢٥) (الأحزاب).

ورضى الله عن عثمان! فقد أَرْضَى بِذَلِكَ الْعَمَلِ الْجَلِيلِ رَبَّهُ، وَحَافِظَ عَلَى الْقُرْآنِ، وَجَمَعَ كَلِمَةَ الْأُمَّةِ، وَأَغْلَقَ بَابَ الْفِتْنَةِ، وَلَا يَبْرَحُ الْمُسْلِمُونَ يَقْتَنُونَ مِنْ ثَمَارِ صَنْيعِهِ هَذَا إِلَى الْيَوْمِ وَمَا بَعْدَ الْيَوْمِ.

ولن يقدح في عمله هذا أنه أحرق المصاحف والمصحف المخالفة للمصاحف العثمانية؛ فقد علمت وجهة نظره في ذلك، على أنه لم يفعل ما فعل من هذا الأمر الجلل، إلا بعد أن استشار الصحابة، واكتسب موافقتهم، بل وظفر بمعاونتهم وتأيدهم وشكرهم.

روى أبو بكر الأنباري عن سويد بن غفلة قال: «سمعت علي بن أبي طالب كرم الله وجهه يقول: يا معشر الناس! اتقوا الله وإياكم والغلو في عثمان، وقولكم: حرق مصاحف، فوالله ما حرقها إلا عن ملأ منا أصحاب رسول الله ﷺ».

وعن عمر بن سعيد قال: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «لو كنت النواصي وقت عثمان، لفعلت في المصاحف مثل الذي فعل عثمان» رضي الله عن الجميع، وجزاهم أحسن الجزاء على هذا الصنيع.

فذلكة:

تستطيع مما سبق أن تفرق بين مرآت جمع القرآن في عهوده الثلاثة: عهد النبي ﷺ وعهد أبي بكر، وعهد عثمان رضي الله عنه، فالجمع في عهد النبي ﷺ كان عبارة عن كتابة الآيات وترتيبها ووضعها في مكانها الخاص من سورها؛ ولكن مع بعثرة الكتابة وتفرقتها بين عصب وعظام، وحجارة ورقاع، ونحو ذلك حسبما تيسر أدوات الكتابة، وكان الغرض من هذا الجمع زيادة التوثق للقرآن؛ وإن كان التعويل أيامئذ كان على الحفظ والاستظهار. أما الجمع في عهد أبي بكر رضي الله عنه فقد كان عبارة عن نقل القرآن وكتابته في صحف مرتب الآيات أيضاً، مقتصرًا فيه على ما لم تُنسخ تلاوته، مستوثقًا له بالتواتر والإجماع، وكان الغرض منه تسجيل القرآن وتقييده بالكتابة مجموعًا مرتبًا، خشية ذهاب شيء منه بموت حاملته وحفاظه.

وأما الجمع في عهد عثمان رضي الله عنه فقد كان عبارة عن نقل ما في تلك الصحف في مصحف واحد إمام، واستنساخ مصاحف منه ترسل إلى الآفاق الإسلامية، ملاحظاً فيها تلك المزايا السالف ذكرها مع ترتيب سوره وآياته جميعاً، وكان الغرض منه إطفاء الفتنة التي اشتعلت بين المسلمين حين اختلفوا في قراءة القرآن، وجمع شملهم وتوحيد كلمتهم، والمحافظة على كتاب الله من التغيير والتبديل، ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (٢٤) (يونس).

الرد على ما يثار حول جمع القرآن من شبه:

كان القرآن ولا يزال هدفاً لأعداء الإسلام، يُسدّدون إليه سهام المطاعن، ويتخذون من علومه مثاراً للشبهات يلفقونها زوراً وكذباً، ويروجونه ظلماً وعدواناً، من ذلك من نقصه عليك على موضوعنا هذا مشفوعاً بالتفنيد فيما يأتي:

الشبهة الأولى: وهي تعتمد على سبع شبه:

يقولون: إن في طريقة كتابة القرآن وجمعه، دليلاً على أنه قد سقط منه شيء وأنه ليس اليوم بأيدينا على ما زعم محمد أنه أنزل عليه، واعتمدوا في هذه الشبهة على المزاعم الآتية:

أولاً: أن محمداً قال: «رحم الله فلاناً أذكرني كذا وكذا آية، كنت أسقطهن؛ ويروى: أنسىهن» (١) فهذا الحديث فيه اعتراف من النبي نفسه بأنه أسقط عمداً بعض آيات القرآن أو أنسيها.

ثانياً: أن ما جاء في سورة الأعلى الآيتان: ٦، ٧: ﴿سَنُقَرِّبُكَ فَلَا تَنْسَى (٦) إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ يدل بطريق الاستثناء الواقع فيه على أن محمداً قد أسقط عمداً أو أنسى آيات لم يتفق له من يذكره إياها.

ثالثاً: أن الصحابة حذفوا من القرآن كل ما رأوا المصلحة في حذفه؛ فمن ذلك آية المتعة أسقطها علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وكان يضرب من يقرأها، وهذا مما شنت عائشة به عليه فقالت: إنه يجلد على القرآن، وينهى عنه، وقد بدله وحرّفه.

(١) صحيح: رواه البخاري (٢٥١٢ - ٤٧٥٠ - ٤٧٥١ - ٤٧٥٥ - ٥٩٧٦) ومسلم (٤٨١١) والنسائي في «الكبرى» (٦ - ٨٠) وأحمد في «المسند» (٢٣٨١٤) وابن حبان في «صحيحه» (١٠٧) والبيهقي في «الكبرى» (٤٨١١) وفي «الشعب» (٢٥٨٦).

رابعاً: أن أبي بن كعب حذف من القرآن ما كان يرويه ولا نجده اليوم في المصحف وهو: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَهْدِيكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنَتُوبُ إِلَيْكَ وَنُؤْمِنُ بِكَ وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ وَنُثْنِي عَلَيْكَ الْخَيْرَ كُلَّهُ، نَشْكُرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ، وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ، اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَلكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ، وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفِدُ، نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخَافُ عَذَابَكَ، إِنَّ عَذَابَكَ الْجِدِّ بِالْكَفَّارِ مُلْحَقٌ» (١).

خامساً: أن كثيراً من آياته لم يكن لها قيد سوى تحفظ الصحابة، وكان بعضهم قد قتلوا في مغازي محمد وحروب خلفائه الأولين، وذهب معهم ما كانوا يتحفظونه من قبل أن يُوعزَ أبو بكر إلى زيد بن ثابت بجمعه، فلذلك لم يستطع زيد أن يجمع سوى ما كان يتحفظه الأحياء.

سادساً: أن ما كان مكتوباً منه على العظام وغيرها، فإنه كان مكتوباً عليها بلا نظام ولا ضبط، وقد ضاع بعضها: وهذا ما حدا العلماء إلى الزعم أن فيه آيات نُسخت حرقاً لا حكماً؛ وهو من غريب المزاعم، وحقيقة الأمر فيها أنها سقطت بثةً بضياح العظم الذي كانت مكتوبة عليه، ولم يبق منه سوى المعنى محفوظاً في صدورهم.

سابعاً: لما قام الحجاج بن نصر بن أمية لم يبق مصحفاً إلا جمعه وأسقط منه أشياء كثيرة قد نزلت فيهم، وزاد فيه أشياء ليست منه؛ وكتب ستة مصاحف جديدة بتأليف ما أراده، ووجه بها إلى مصر والشام ومكة والمدينة والبصرة والكوفة؛ وهي القرآن المتداول اليوم، وعمد إلى المصاحف المتقدمة، فلم يبق منها نسخة إلا أغلَى لها الخلل وطرحها فيه حتى تقطعت، وإنما رام بما فعله أن يتزلف إلى بني أمية، فلم يبق في القرآن ما يسوؤهم.

نقض هذه المزاعم الباطلة:

ملخص هذه الشبهة أن القرآن الذي بأيدينا ناقص، سقط منه ما سقط، بدليل المزاعم السبعة التي سقناها أمامك، وإذن فلنمحص بين يديك هذه المزاعم، لنأتي ببيان هذه الشبهة من القواعد.

١- أما احتجاجهم الأول: وهو الحديث الذي أورده - فإنه لا ينهض حجة لهم فيما

(١) صحيح: رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٤٩٦٨ - ٤٩٦٩ - ٤٩٨٣ - ٤٩٧٨ - ٤٩٨٩) وابن خزيمة في «صحيحه» (١١٠٠) وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٢١٣) والبيهقي في «الكبرى» (٣٢٢٦ - ٣٢٢٧).

زعموا من الشك في الأصل الذي قامت عليه كتابة القرآن وجمعه؛ بل الأصل سليم قويم وهو وجود هذه الآيات مكتوبة في الوثائق التي استكتبها الرسول، ووجودها محفوظة في صدور أصحابه الذين تلقوا عنها، والذين بلغ عددهم مبلغ التواتر، وأجمعوا جميعاً على صحته؛ كما عُرف ذلك في دستور جمع القرآن.

إنما قصارى هذا الخبر أنه يدلُّ على أن قراءة ذلك الرجل ذكرت النبي ﷺ إياها، وكان قد أنسيها أو أسقطها (أي نسياناً).

وهذا النوع من النسيان لا يززع الثقة بالرسول، ولا يشكُّ في دقة جمع القرآن ونسخه، فإن الرسول ﷺ كان قد حفظ هذه الآيات من قبل أن يحفظها ذلك الرجل، ثم استكتبها كتاب الوحي، وبلغها الناس فحفظوها عنه، ومنهم رجل الرواية عبَّاد بن بشر رضي الله عنه ما روى.

وليس في ذلك الخبر الذي ذكروه أن هذه الآيات لم تكن بالمحفوظات التي كتبها كتاب الوحي، وليس فيه ما يدلُّ على أن أصحاب الرسول كانوا قد نسوها جميعاً، حتى يخاف عليها وعلى أمثالها الضياع، ويخشى عليها السقوط عند الجمع واستنساخ المصحف الإمام، كما يفترى أولئك الخراصون بل الرواية نفسها ثبتت صراحةً أن في الصحابة من كان يقرأها وسمعها الرسول عنه.

ثم إن دستور جمع القرآن - وقد مرَّ آنفاً - يؤيد أنهم لم يكتبوا في المصحف إلا ما تظاهر الحفظ والكتابة والإجماع على قرآنيته: ومنه هذه الآيات التي يدور عليها الكلام هنا من غير ما شك.

ولا يفوتك في هذا المقام أمران:

أحدهما: أن كلمة «أسقطتُهنَّ» في بعض روايات هذا الحديث معناها أسقطتُهنَّ نسياناً، كما تدلُّ على ذلك كلمة «أنسيتهنَّ» في الرواية الأخرى، ومحال أن يراد بها الإسقاط عمداً؛ لأن الرسول ﷺ لا ينبغي له ولا يعقل منه أن يبدل شيئاً في القرآن بزيادة أو نقص من تلقاء نفسه، وإلا لكان خائناً أعظم الخيانة، والخائن لا يمكن أن يكون رسولاً.

هذا هو حكم العقل المجرد من الهوى، وهو أيضاً حكم النقل في كتاب الله؛ إذ يقول سبحانه: **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون (٥٠)** (الحجر) وإذ يقول جل ذكره: **﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أُتِّعُ إِلَّا مَا يَوْحَىٰ إِلَيَّ﴾** (يونس: ١٥).

الأمر الثاني: أن روايات هذا الخبر لا تفيد أن هذه الآيات التي سمعها الرسول من عبّاد ابن بشرٍ قد أمّحت من ذهنه الشريف جملةً؛ غاية ما تفيده أنها كانت غائبة عنه ثم ذكرها وحضرت في ذهنه بقراءة عبّاد، وغيبة الشيء عن الذهن أو غفلة الذهن عن الشيء، غير محوّه منه؛ بدليل أن الحافظ منا لأي نص من النصوص يغيب عنه هذا النص إذا اشتغل ذهنه بغيره، وهو يوقن في ذلك الوقت بأنه محزون في حافظته بحيث إذا دعا إليه داع استعرضه واستحضره ثم قرأه، أما النسيان التام المرادف لامحاء الشيء من الحافظة، فإن الدليل قام على استحالة على النبي ﷺ فيما يخل بوظيفة الرسالة والتبليغ؛ وإذا عرض له نسيان فإنه سحابة صيف لا تجيء إلا لتزول، ولا ريب أن نسيان الرسول هنا كان بعد أن أدى وظيفته وبلغ الناس وحفظوا عنه، فهو نسيان لم يخل بالرسالة والتبليغ... قال البدر العيني في باب نسيان القرآن من شرحه لصحيح البخاري ما نصه:

وقال الجمهور: «جاز النسيان عليه (أي على النبي ﷺ) فيما ليس طريقة البلاغ والتعليم؛ بشرط ألا يُقرَّ عليه، بل لا بد أن يذكره، وأما غيره فلا يجوز قبل التبليغ؛ وأما نسيان ما بلغه كما في هذا الحديث فهو جائز بلا خلاف». اهـ.

هذا؛ ولقد كنت في الطبعة الأولى تابعت بعض الكتابين هنا في اتهام هذه الرواية بالدس والوضع، ولكن تبين لي بعد إعادة النظر، وتنبه بعض ذوى الفطن، أن الخبر صحيح رواه الشيخان، ففي صحيح البخاري (١) عن هشام عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: «سمع النبي ﷺ رجلاً يقرأ في المسجد، فقال: يرحمه الله: لقد أذكرني كذا وكذا آية من سورة كذا» زاد في رواية أخرى: «وقال: أسقطتُهن من سورة كذا وكذا».

وفي صحيح مسلم (٢) عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ سمع رجلاً يقرأ من الليل، فقال: «يرحمه الله لقد أذكرني كذا وكذا آية كنت أسقطتها من سورة كذا وكذا».

وقال النووي في كتابه التبيان في آداب حملة القرآن ما نصه: «وثبت في الصحيحين أيضاً عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ سمع رجلاً يقرأ، فقال: «رحمه الله، لقد أذكرني آية كنت أسقطتها» وفي رواية في الصحيح «كنت أنسيتها». اهـ. سبحان ربي! ﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ (٥٢) ﴿طه﴾.

(٢) تقدم تخريجه.

(١) تقدم تخريجه.

٢- وأما احتجاجهم الثاني: وهو الاستثناء الذي في قوله سبحانه: ﴿سَنُقَرِّبُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ (٦) إلا ما شاء الله ﴿(الأعلى: ٧.٦)﴾ فلا يدلُّ على ما زعموا؛ لأنه استثناء صوريٌّ لا حقيقيٌّ، والحكمة فيه أن يعلم الله عباده أن عدم نسيانه ﷺ الذي وعده الله إياه في قوله: ﴿فَلَا تَنْسَى﴾ (٦) ﴿(الأعلى)﴾ إنما هو محض فضل من الله وإحسان، ولو شاء سبحانه أن ينسيه لأنساه، وفي ذلك الاستثناء الصوريُّ فائدتان:

إحداهما: ترجع إلى النبي ﷺ حيث يشعر دائماً أنه مغمورٌ بنعمة الله وعنايته، ما دام متذكراً للقرآن لا ينساه.

والثانية: تعود على أمته حيث يعلمون أن نبيهم ﷺ فيما خصه الله به من العطايا والخصائص لم يخرج عن دائرة العبودية، فلا يفتنون فيه كما فتنَ النصارى في المسيح ابن مريم.

والدليل على أن هذا الاستثناء صوريٌّ لا حقيقيٌّ أمران:

أحدهما: ما جاء في سبب النزول وهو أن النبي ﷺ كان يتعب نفسه بكثرة قراءة القرآن حتى وقت نزول الوحي، مخافةً أن ينساه ويفلت منه؛ فاقترضت رحمة الله بحبيبه أن يُطمئنه من هذه الناحية، وأن يريحه من هذا العناء، فنزلت هذه الآية، كما نزلت آية ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (٦٦) ﴿إِنْ عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنُهُ﴾ (١٧) ﴿(القيامة)﴾ وآية ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ (١١٤) ﴿(طه)﴾.

ثانيهما: أن قوله ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ (الأعلى: ٧) يعلق وقوع النسيان على مشيئة الله إياه؛ والمشية لم تقع بدليل ما مرَّ بك من نحو قوله: ﴿إِنْ عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنُهُ﴾ (١٧) ﴿(القيامة)﴾ وإذا فالنسيان لم يقع، للعلم بأن عدم حصول المعلق عليه يستلزم عدم حصول المعلق فالذي عنده ذوقٌ لأساليب اللغة، ونظرٌ في وجوه الأدلة، يتردد في أن الآية وعدٌ من الله أكيد، بأن الرسول يقرئه الله فلا ينسى، وعداً منه على وجه التأييد، من غير استثناء حقيقي لوقت من الأوقات؛ وإلا لما كانت الآية مطمئنة له ﷺ، ولكان نزولها أشبه بالعبث ولغوا الكلام!

قال العلامة المرحوم الشيخ محمد عبده عند تفسيره للاستثناء في هذه الآية ما نصه: «ولما كان الوعد على وجه التأييد واللزوم، ربما يوهم أن قدرة الله لا تسعُ غيره، وأن

ذلك خارج عن إرادته جل شأنه، جاء بالاستثناء في قوله ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ (الأعلى: ٧) فإنه إذا أراد أن ينسيك شيئاً لم يعجزه ذلك، فالقصد هو نفي النسيان رأساً، وقالوا: إن ذلك كما يقول الرجل لصاحبه «أنت سهيمى فيما أملك إلا ما شاء الله» لا يقصد استثناء شيء، وهو من استعمال القلة في معنى النفي، وعلى ذلك جاء الاستثناء في قوله تعالى في سورة هود الآية ١٠٨: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُودٍ﴾ أى غير مقطوع، فالاستثناء في مثل هذا للتنبيه على أن ذلك التأييد والتخليد بكرم من الله وسعة جود، لا بتحتم عليه وإيجاب؛ وأنه لو أراد أن يسلب ما وهب، لم يمنعه من ذلك مانع.

وما ورد من أنه ﷺ نسي شيئاً كان يذكره، فذلك إن صح، فهو في غير ما أنزل الله من الكتاب والأحكام التي أمر بتبليغها، وكل ما يقال غير ذلك، فهو من مدخلات الملحدين، التي جازت على عقول المغفلين، فلوثوا بها ما طهره الله، فلا يليق بمن يعرف قدر صاحب الشريعة ﷺ، ويؤمن بكتاب الله أن يتعلق بشيء من ذلك. اهـ.

ذلك رأى في معنى الاستثناء؛ وثمة وجه آخر فيه، وهو أنه استثناء حقيقى؛ غير أن المراد به منسوخ التلاوة دون غيره، ويكون معنى الآية أن الله تعالى يقرئ نبيه فلا ينسيه إلا ما شاء وهو ما نسخت تلاوته لحكمة من الحكم التي بينها العلماء في مبحث النسخ، والدليل على هذا قوله سبحانه في سورة البقرة الآية ١٠٦: ﴿مَا نُنسخ من آية أو نُنسخها نأت بخير منها أو مثلها﴾ قال العلامة أبو السعود في تفسيره: وقرئ: «مَا نُنسخ من آية أو نُسِكها» وقرئ: «مَا نُسِك من آية أو نُنسخها» والمعنى أن كل آية نذهب بها على ما تقتضيه الحكمة والمصلحة من إزالة لفظها أو حكمها أو كليهما معاً، إلى بدل أو غير بدل ﴿نأت بخير منها﴾ أى نوع آخر هو خير للعباد بحسب الحال في النوع والثواب من الذاهبة، وقرئ بقلب الهمزة ألفاً (أو مثلها) أى فيما ذكر من النفع والثواب. اهـ. ما أردنا نقله.

وأيا ما يكن معنى الاستثناء في آية: ﴿سَنُقَرِّئك فلا تنسى﴾ (٦) ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ (الأعلى: ٧، ٦) فإنه لا يفهم منه أن الرسول ﷺ نسي حرفاً واحداً مما أمر بتلاوته وتبليغه للخلق، وإبقاء التشريع على قراءته وقرآنيته من غير نسخ؛ وذلك أن المراد من النسيان المحو التام من الذاكرة، أما إن أريد به غيبة الذهن عنه فقد سبق القول فيه قريباً، ولا تحسبن أن

دواعي سهو الرسول ونسيانه تنال من مقامه، فإنها دواع شريفة على حد ما قيل:
يا سائلي عن رسول الله كيف سها؟

والسهو من كل قلب غافل لاهي
سها عن كل شيء سره، فسها
عما سوى الله، فالتعظيم لله

٣، ٤ وأما احتجاجهم الثالث والرابع بأن الصحابة قد حذفوا من القرآن عند جمعه ما رأوا المصلحة في حذفه، ومنه آية المتعة وصيغة القنوت، فهو احتجاج باطل قائم على إهمال النصوص الصحيحة المتضافرة على أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا أحرص الناس على الاحتياط للقرآن، وكانوا أيقظ الخلق في حراسة القرآن؛ ولهذا لم يعتبروا من القرآن إلا ما ثبت بالتواتر، وردوا كل ما لم يثبت تواتره؛ لأنه غير قطعي، ويأبى عليهم دينهم وعقلهم أن يقولوا بقرآنية ما ليس بقطعي، وقد سبق لك ما وضعوه من الدساتير المحكمة الرشيدة في كتابة الصحف على عهد أبي بكر، وكتابة المصاحف على عهد عثمان، فارجع إليها إن شئت لتعرف مدى إمعان هؤلاء المبطلين في التجني والضلال.

وإذا كان هؤلاء الطاعنون يريدون أن يلمزوا الصحابة ويعيبوهم بهذه الحيلة البالغة لكتاب الله، حتى أسقطوا ما لم يتواتر، وما لم يكن في العرضة الأخيرة، وما نسخت تلاوته وكان يقرأه من لم يبلغه النسخ؛ نقول: إذا كانوا يريدون أن يلمزوا الصحابة والقرآن بذلك، فالأولى لهم أن يلمزوا أنفسهم وأن يواروا سواتهم؛ لأن المسلمين كانوا ولا يزالون أكرم على أنفسهم من أن يقولوا في كتاب الله بغير علم، وأن ينسبوا إلى الله ما لم تقم عليه حجة قاطعة، وأن يسلكوا بالقرآن مسلك الكتب المحرفة والأناجيل المبدلة، وإنما نذكر هؤلاء بتلك الكلمة التي يرددونها هم، وهي: «من كان بيته من زجاج فلا يرحم الناس بالحجارة»!

وكلمة الفصل في هذا الموضوع أن آية المتعة التي يزعمون، وصيغة القنوت التي يحكون، لم تثبت قرآنيتهما حتى يكونا في عداد القرآن؛ وإن ادعوا قرآنيتهما فعليهم البيان:

﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (١١١) ﴿البقرة﴾.

قال صاحب الانتصار ما نصه: «إن كلام القنوت المروي أن أبي بن كعب أثبتته في مصحفه، لم تقم الحجة بأنه قرآن منزل، بل هو ضرب من الدعاء، وأنه لو كان قرآناً لنقل إلينا نقل القرآن، وحصل العلم بصحته» ثم قال: «ويمكن أن يكون منه كلام كان قرآناً

متزلاً ثم نُسخ وأبّیح الدعاء به وخلط بما ليس بقرآن، ولم يصحّ ذلك عنه، إنما روى عنه أنه أثبت في مصحفه، وقد أثبت في مصحفه ما ليس بقرآن من دعاء أو تأويل. اهـ. وهذا الدعاء هو القنوت الذي أخذ به السادة الحنفية، وبعضهم ذكر أن أياً رضي الله عنه كتبه في مصحفه، وسماه سورة الخلع والحفد، لورود مادة هاتين الكلمتين فيه، وقد عرفت توجيه ذلك.

والخلاصة أن بعض الصحابة الذين كانوا يكتبون القرآن لأنفسهم في مصحف أو مصاحف خاصة بهم، ربما كتبوا فيها ما ليس بقرآن، مما يكون تأويلاً لبعض ما غمض عليهم من معاني القرآن، أو مما يكون دعاء يجري مجرى أدعية القرآن في أنه يصح الإتيان به في الصلاة عند القنوت، أو نحو ذلك، وهم يعلمون أن ذلك كله ليس بقرآن، ولكن ندرة أدوات الكتابة، وكونهم يكتبون القرآن لأنفسهم وحدهم دون غيرهم، هوّن عليهم ذلك، لأنهم أمنوا على أنفسهم اللبس واشتباه القرآن بغيره، فظنّ بعض قصار النظر أن كل ما كتبه فيها إنما كتبه على أنه قرآن، مع أن الحقيقة ليست كذلك، إنما هي ما علمت، أضف إلى ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى عليه حين من الدهر نهى عن كتابة غير القرآن، إذ يقول صلى الله عليه وسلم فيما يرويه مسلم (۱) «لا تكتبوا عني ومن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحّه» وذلك كله مخافة اللبس والخلط والاشتباه في القرآن الكريم.

۵- وأما احتجاجهم الخامس بأن كثيراً من آيات القرآن لم يكن لها قيد سوى تحفظ الصحابة، وقد قُتل بعضهم وذهب معهم ما كانوا يتحفظونه، فلا يُسلم لهم، لأن نفس ما كان يتحفظه الشهداء من القراء، كان يتحفظه كثير غيرهم أيضاً من الأحياء الذين لم يُستشهدوا ولم يموتوا، بدليل قول عمر: «وأخشى أن يموت القراء من سائر المواطن» ومعنى هذا أن القراء لم يموتوا كلهم، إنما المسألة مسألة خشية وخوف، ومعلوم أن أبا بكر كان من الحفاظ، وكذلك عمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم، وهؤلاء عاشوا حتى جمع القرآن في الصحف، وعاش منهم من عاش حتى نسخ في المصاحف، وحينئذ فكتابة زيد ما كتبه، هي كتابة لكل القرآن، لم تفلت منه كلمة ولا حرف.

وكان القرآن كله مكتوباً كما سبق شرحه وبيانه، حتى إن الصحابة في جمعه كانوا

(۱) صحيح: رواه مسلم (۷۴۳۵) والنسائي في «الكبرى» (۸۰۰۸) والدارمي (۴۵۶) وأبو يعلى (۱۲۸۸) وابن حبان في «صحيحه» (۶۴) وأحمد في «المسند» (۱۰۷۰۳ - ۱۰۷۰۱ - ۱۰۷۷۴ - ۱۰۹۵۱ - ۱۱۱۴۲) والحاكم في «المستدرک» (۴۳۷).

يستوثقون له بأن يعتمدوا على الحفظ والكتابة معاً، دون الاكتفاء بأحدهما، وكانوا فيما يعتمدون عليه من الكتابة يتأكدون من أنه كتب بين يدي النبي ﷺ ويطلبون على ذلك شاهدين، كما سلف إيضاحه.

٦- وأما احتجاجهم السادس: بأن ما كان مكتوباً من القرآن على العظام ونحوها كان غير منظم ولا مضبوط... إلخ، فينقضه ما أثبتناه آنفاً في جمع القرآن، من أن ترتيب آياته كان توقيفياً، وأن الرسول ﷺ كان يُقرئها أصحابه كذلك، ويحفظها الجميع، ويكتبها من شاء منهم لنفسه على هذا النحو، حتى صار ترتيب القرآن وضبط آياته معروفاً مستفيضاً بين الصحابة حفظاً وكتابة، ووجدوا ما كتب عند الرسول من القرآن، مرتب الآيات كذلك في كل رقعة أو عظمة، وإن كانت العظام والرقاع متشعبة وكثيرة مبعدة، على أننا قررنا غير مرة أن التعويل كان على الحفظ والتلقي قبل كل شيء، ولم يكن التعويل على المكتوب وحده، فلا جرم كان في الحفظ والكتابة معاً، ضمان للنظام والترتيب، والضبط والحصر.

وأما قولهم في هذا الاحتجاج: «وقد ضاع بعضها» فيظهر أنهم استندوا في ذلك إلى ما ورد من أنه فقدت آية من آخر سورة براءة، فلم يجدوها عند خزيمة بن ثابت، فظن هؤلاء أن هذا اعتراف منهم بضياع شيء من مكتوب القرآن، وليس الأمر كما فهموا، بل المعنى أن الصحابة لم يجدوا تلك الآية مكتوبة إلا عند خزيمة بخلاف غيرها من الآيات، فقد كانت مكتوبة عند عدة من الصحابة، ومع ذلك فقد كان الصحابة يقرأونها ويحفظونها ويعرفونها بدليل قولهم: فقدت آية، وإلا فما أدرهم أنها فقدت من الكتابة لو لم يحفظوها؟

وأما قولهم في هذا الاحتجاج أيضاً: «إن ضياع ذلك البعض دعا الصحابة إلى دعوى النسخ» وهو من غريب المزاعم، فهو قول أثيم أرادوا به الطعن على النسخ وإنكاره، وسيأتيك الكلام على النسخ وحكمته ودفع الشبه عنه في مبحث خاص إن شاء الله.

٧- وأما احتجاجهم السابع بما نسبوه إلى الحجج، فهي نسبة كاذبة، لا برهان لهم بها، ولا دليل عليها، وها هو التاريخ، فليأتوا لنا منه بسلطان مبين على أن الحجج جمع المصاحف، فضلاً عن أنه نقص منها أو زاد فيها، ولو أنه فعل ذلك لنقل إلينا متواتراً، لأن هذا مما تتوافر الدواعي على نقله وتواتره! وكيف يفعل ذلك، والأمة كلها تُقره، وأئمة

الدين الموجودون في عهده كالحسن البصري يسكتون ولا ينكرون، ولا يدافعون ولا يستقتلون؟! ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾ (٧) ﴿ (سورة ص).

ثم إن الحجاج كان عاملاً من العمال على بعض أقطار الإسلام، فأثنى له أن يجمع المصاحف ويحرقها فيما عدا ولايته التي هو عامل عليها؟! .

وإذا فرضنا أن الحجاج كان له من القوة والشوكة ما أسكت به كل الأمة في زمانه على هذا الخرق الواسع في الإسلام والقرآن، فما الذي أسكت المسلمين بعد انقضاء عهد الحجاج؟ وإذا كان الحجاج قد استطاع التحكم في المصاحف، والتلاعب فيها بالزيادة والنقص، فكيف استطاع أن يتحكم في قلوب الحفاظ وهم آلاف مؤلفة في ذلك العهد، حتى يمحوا منها ما شاء ويثبت ما أراد؟! .

هذه دعاوى ساقطة، تحمل أدلة سقوطها في ألفاظها، وتدلُّ على جرأة القوم وإغراقهم في الجهل والضلال: ﴿وَمَنْ يَضِلَّ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ (٣٣) ﴿ (الرمد) نسأل الله السلامة بمنه وكرمه، آمين.

الشبهة الثانية: يقولون: إن القرآن كما حصل فيه نقص عند الجمع، حصلت فيه زيادة، والدليل على ذلك إنكار ابن مسعود أن المعوذتين من القرآن، وأن في القرآن ما هو من كلام أبي بكر وكلام عمر.

وننقض هذه الشبهة أولاً: بأن ابن مسعود لم يصح عنه هذا النقل الذي تمسكتم به، من إنكاره كون المعوذتين من القرآن، والمسألة المذكورة في كثير من كتب التفسير وعلوم القرآن مع تمحيصها والجواب عليه:

وخلاصة ما قالوه: أن المسلمين أجمعوا على وجوب تواتر القرآن، ويشكل على هذا ما نقل من إنكار ابن مسعود قرآنية الفاتحة والمعوذتين، بل روى أنه حكَّ من مصحفه المعوذتين، زعمًا منه أنهما ليستا من القرآن.

وقد أجابوا عن ذلك بمنع صحة النقل، قال النووي في شرح المهدب ما نصه: «أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن، وأن من جحد شيئاً منها كفر، وما نقل عن ابن مسعود باطلٌ ليس بصحيح». اهـ. وقال ابن حزم في كتاب القدح المعلى: «هذا كذب على ابن مسعود وموضوع» بل صحَّ عن ابن مسعود نفسه قراءته عاصم، وفيها المعوذتان والفاتحة، وفي صحيح مسلم عن عتبة بن عامر رضي الله عنه أنه رضي الله عنه

قراهما في الصلاة» (١) زاد ابن حبان من وجه آخر عن عقبة بن عامر أيضاً: «فإن استطعتَ ألا تفوتك قراءتهما في صلاة فافعل» (٢) وأخرج أحمد من طريق أبي العلاء بن الشخير عن رجل من الصحابة أن النبي ﷺ أقرانا المعوذتين وقال له: «إذا أنت صليت فاقرا بهما» (٣) وإسناده صحيح.

ثانياً: يحتمل أن إنكار ابن مسعود لقراءة المعوذتين والفاتحة على فرض صحته، كان قبل علمه بذلك، فلما تبين له قرآنيتهما بعد أن تم التواتر، وانعقد الإجماع على قرآنيتهما، كان في مقدمة من آمن بأنهما من القرآن.

قال بعضهم: «يحتمل أن ابن مسعود لم يسمع المعوذتين من النبي ﷺ ولم تتواترا عنده فتوقف في أمرهما، وإنما لم ينكر ذلك عليه، لأنه كان بصدد البحث والنظر، والواجب عليه التثبت في هذا الأمر» اهـ. ولعل هذا الجواب هو الذي تستريح إليه النفس، لأن قراءة عاصم عن ابن مسعود ثبت فيها المعوذتان والفاتحة وهي صحيحة، ونقلها عن ابن مسعود صحيح، وكذلك إنكار ابن مسعود للمعوذتين جاء من طريق صححه ابن حجر، إذاً فليحمل هذا الإنكار على أولى حالات ابن مسعود جمعاً بين الروايتين.

وما يقال في نقل إنكاره قرآنية المعوذتين يقال في نقل إنكاره قرآنية الفاتحة، بل نقل إنكاره قرآنية الفاتحة، أدخل في البطلان، وأغرق في الضلال، باعتبار أن الفاتحة أم القرآن، وأنها السبع المثاني التي تُتلى وتكرر في كل ركعة من ركعات الصلاة، على لسان كل مسلم ومسلمة، فحاش لابن مسعود أن يكون قد خفى عليه قرآنيتهما، فضلاً عن إنكاره قرآنيتهما! وقصارى ما نقل عنه أن لم يكتبها في مصحفه وهذا لا يدل على الإنكار.

قال ابن قتيبة ما نصه: «وأما إسقاطه الفاتحة من مصحفه، فليس لظنه أنها ليست من القرآن - معاذ الله - ولكنه ذهب إلى أن القرآن إنما كتب وجمع بين اللوحين مخافة الشك والنسيان، والزيادة والنقصان» اهـ.

(١) صحيح: رواه مسلم (١٣٤٨) وأبو داود (١٤٦٣) والترمذي (٢٨٢٧) والنسائي (٥٤٤٥ - ٥٤٥٣ - ٥٤٤٦) وأحمد في «المسند» (١٦٩٦٥) والنسائي في «الكبرى» (٧٨٣٨) (٧٨٤٠) والدارمي (٣٣١٤) وابن خزيمة في «صحيحه» (٥٣٥) وابن حبان في «صحيحه» (١٨٤٢) والطبراني في «الكبير» (٨٦١) (٩٥٠) والبيهقي في «الشعب» (٢٥٦٦).

(٢) صحيح: انظر المتقدم.

(٣) صحيح: رواه أحمد في «المسند» (١٩٧٧٣ - ٢٠٢٢١) والنسائي في «الكبرى» (٧٨٥٩).

معنى هذا أن عدم كتابة ابن مسعود للفتحة في مصحفه كان سببه وضوح أنها من القرآن، وعدم الخوف عليها من الشك والنسيان والزيادة والنقصان.

ثالثاً: أننا إن سلمنا أن ابن مسعود أنكر المعوذتين وأنكر الفتحة بل أنكر القرآن كله، فإن إنكاره هذا لا يضرنا في شيء، لأن هذا الإنكار لا ينقض تواتر القرآن، ولا يرفع العلم القاطع بشبوته القائم على التواتر، ولم يقل أحد في الدنيا: إن من شرط التواتر والعلم اليقيني المبني عليه ألا يخالف فيه مخالف، وإلا لأمكن هدم كل تواتر، وإبطال كل علم قام عليه، بمجرد أن يخالف فيه مخالف، ولو لم يكن في العير ولا في النفير، قال ابن قتيبة في مشكل القرآن: «ظن ابن مسعود أن المعوذتين ليستا من القرآن، لأنه رأى النبي ﷺ يعوذ بهما الحسن والحسين فأقام على ظنه، ولا نقول إنه أصاب في ذلك وأخطأ المهاجرون والأنصار». اهـ.

رابعاً: أن ما زعموه من أن آية: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ (آل عمران: ١٤٤) . . . إلخ من كلام أبي بكر فهو زعم باطل، لا يستند إلى دليل ولا شبه دليل، وقد جاء في الروايات الصحيحة أنها نزلت في واقعة أحد، لعتاب أصحاب رسول الله ﷺ على ما صدر منهم، وأنها ليست من كلام أبي بكر، وذلك أنه لما أصيب المسلمون في غزوة أحد بما أصيوا به، وكسرت رباعية النبي ﷺ، وشجَّ وجهه الشريف، وجحشت ركبته، وشاع بين المقاتلة أن رسول الله ﷺ قد قتل، هنالك قال بعض المسلمين: ليت لنا رسولا إلى عبد الله بن أبي فيأخذ لنا أماناً من أبي سفيان، وبعضهم جلسوا وألقوا بأيديهم، وقال أناس من المنافقين: إن كان محمد قد قتل، فالحقوا بدينكم الأول! فقال أنس بن النضر عم أنس بن مالك: إن كان محمد قتل، فإن رب محمد لم يقتل، وما تصنعون بالحياة بعد رسول الله ﷺ؟ فقاتلوا على ما قاتل عليه، وموتوا على ما مات عليه! ثم قال: اللهم إني أعتذر إليك مما قال هؤلاء (يعني المسلمين) وأبرأ إليك مما قال هؤلاء (يعني المنافقين) ثم شدَّ بسيفه فقاتل حتى قُتل ﷺ.

وروى أن أول من عرف رسول الله ﷺ كعب بن مالك، فقد ورد أنه قال^(١): عرفت عينه تحت المغفر تزهران، فناديت بأعلى صوتي: يا معشر المسلمين: أبشروا! هذا رسول الله ﷺ، فأنحاز إليه ثلاثون من أصحابه ﷺ يُناقحون عنه، ثم لام النبي

(١) صحيح: رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٩٧٣٥) والطبراني في «الوسط» (١١٠٨).

عليه السلام أصحابه على الفرار، فقالوا: يا رسول الله فديناك بآبائنا وأبنائنا! أتانا الخبر أنك قتلت، فرُعِبَتْ قلوبنا، فولينا مدبرين، فأنزل الله تعالى هذه الآية: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبِهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا...﴾ إلخ (آل عمران: ١٤٤).

والظاهر أن هؤلاء الطاعنين بزيادة هذه الآية وأنها من كلام أبي بكر، يعتمدون فيما طعنوا على ما كان من عمر يوم وفاة رسول الله ﷺ، ومن ردّ أبي بكر عليه بهذه الآية، فزعموا أنها من كلام أبي بكر، وما هي من كلام أبي بكر، إنما هي من كلام رب العزة، أنزلها قبل وفاة الرسول ﷺ ببضع سنين، والمسلمون جميعاً - ومنهم أبو بكر وعمر - يحفظونها ويعرفونها، غير أن منهم من ذهل عنها كعمر، لهول الحادث وشدة الصدمة، وتصدّع قلبه بموت رسول الرحمة وهادى الأمة ﷺ.

وكان من آثار ذلك أن عمر بن الخطاب غفل عن هذه الآية يوم توفى رسول الله ﷺ فقام يومئذ وقال: «إن رجالاً من المنافقين يزعمون أن رسول الله ﷺ توفى، وإن رسول الله ﷺ ما مات، ولكنه ذهب إلى ربه، كما ذهب موسى بن عمران، فقد غاب عن قومه أربعين ليلة ثم رجع إليهم بعد أن قيل: مات، والله ليرجع رسول الله ﷺ كما رجع موسى فليقطعن أيدي رجال وأرجلهم، زعموا أن رسول الله ﷺ مات».

هنالك نهض أبو بكر ينقذ الموقف فقال: على رسلك يا عمر، أنصت! فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أيها الناس: من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت، ثم تلا هذه الآية: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ...﴾ (آل عمران: ١٤٤) إلى آخرها، قال الراوى: فوالله، لكأن الناس لم يعلموا هذه الآية نزلت حتى تلاها أبو بكر يومئذ، فأخذها الناس من أبي بكر، وقال عمر: ما هو إلا أن سمعت أبا بكر تلاها، فعقرت حتى وقعت على الأرض، ما تحملنى رجلاي وعرفت أن رسول الله ﷺ قد مات» (١). اهـ.

وهذه الآية - كما ترى - لا يشم منها رائحة أنها من كلام أبي بكر، بل هي تحمل في

(١) صحيح: رواه البخارى (٣٤٦٧ - ٤١٨٧) والحاكم (٣١٦٢) من حديث عائشة، والبخارى (١١٨٥) وابن ماجه (١٦٢٧) وعبد الرزاق (٩٧٥٥) والبيهقى فى «السنن الكبرى» (١٧٠٠٤) من حديث ابن عباس، والبخارى (١٠٣) من حديث ابن عمر.

طبيها أدلة كونها من كلام الله، وأن الصحابة يعلمون أنها من كلام الله، نزلت قبل أن ينزل بهم هذا الخطب الفادح يبضع سنين، ولكن ما الحيلة فيمن أعماهم الهوى والتعصب؟ ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ (٤٦)﴾ (الحج).

خامساً: أن ما ادَّعوه من أن آية: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ (البقرة: ١٢٥) من كلام عمر، مردود أيضاً بمثل ما رددنا به زعمهم السابق في آية: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ...﴾ إلخ، بل زعمهم هذا أظهر في البطلان، لأن الثابت عن عمر أنه قال للنبي ﷺ «لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى» فنزلت ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ في سورة البقرة، وهناك فرق بين كلمة عمر في تمنيه الذي هو سبب النزول، وبين كلمة القرآن النازلة بذلك السبب، فأنت ترى أن الآية جاء فيها الفعل بصيغة الأمر ولم يقرن بلفظ «لو» أما تمنى عمر فجاء الفعل فيه بصيغة الماضي وقرن بلفظ «لو» وتحقيق القرآن أمانة أو أمنيات لعمر، لا يدل على أن ما نزل تحقيقاً لهذه التمنيات يعتبر من كلام عمر، بل البعد بينهما شاسع، والبون بعيد.

الشبهة الثالثة: يزعم بعض غلاة الشيعة أن عثمان ومن قبله أبو بكر وعمر أيضاً حرفوا القرآن، وأسقطوا كثيراً من آياته وسوره، ورووا عن هشام بن سالم بن أبي عبد الله: أن القرآن الذي جاء به جبريل إلى محمد ﷺ كان سبعة عشر ألف آية، وروى محمد ابن نصر عنه أنه قال: كان في سورة «لم يكن» اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم، وروى محمد بن جهم الهلالي وغيره عن أبي عبد الله أن لفظ ﴿أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ في سورة النحل الآية: ٩٢، ليس كلام الله، بل هو محرف عن موضعه، وحقيقة المنزل «أئمة هي أزكى من أئمتكم» ومنهم من قال: إن القرآن كانت فيه سورة تسمى سورة الولاية وأنها أسقطت بتمامها، وأن أكثر سورة الأحزاب سقطت، إذ أنها كانت مثل سورة الأنعام، فأسقطوا منها فضائل أهل البيت، وكذلك ادعوا أن الصحابة أسقطوا لفظ «وَيْلَكَ» من قبل: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ (التوبة: ٤٠) وأسقطوا لفظ «عَنْ وَايَةٍ عَلَيَّ» من بعد: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ (٢٤)﴾ (الصفات) وأسقطوا لفظ «بِعَلَى بن أبي طالب» من بعد: ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ (الأحزاب: ٢٥) وأسقطوا لفظ «آل محمد» من بعد: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (الشعراء: ٢٢٧) إلى غير ذلك.

فالقرآن الذي بأيدي المسلمين اليوم شرقاً وغرباً، أشدُّ تحريفًا عند هؤلاء الشيعيين من التوراة والإنجيل، وأضعف تأليفاً منهما وأجمع للأباطيل! ﴿قَاتِلْهُمْ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ (التوبة).

وننقض هذه الشبهة بما يأتي:

أولاً: أنها اتهامات مجردة عن السند والدليل، وكانت لا تستحق الذكر لولا أن رددتها بعض الملاحدة، وربما يخدع بها بعض المفستونين، ويكفى في بطلانها أنهم لم يستطيعوا ولن يستطيعوا أن يقيموا عليها برهاناً ولا شبه برهان.

والدعاوى ما لم يُقيموا عليها

بَيِّنَاتٍ، أَبْنَاؤُهَا أَدْعِيَاءُ

ولكن هكذا شاءت حماقتهم وسفاهتهم! ﴿وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا

يَشَاءُ﴾ (الحج).

ثانياً: أن بعض علماء الشيعة أنفسهم تبرأ من هذا السخف، ولم يُطق أن يكون منسوباً إليهم وهو منهم، فعزاه إلى بعض من الشيعة جمع بهم التفكير وغاب عنهم الصواب، قال الطبرسي^(١) في مجمع البيان ما نصه: «أما الزيادة فيه - أي القرآن - فمجمع على بطلانها، وأما النقصان فقد روى عن قوم من أصحابنا وقوم من الحشوية، والصحيح خلافه، وهو الذي نصره المرتضى، واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء». اهـ.

وقال الطبرسي أيضاً في مجمع البيان ما نصه: «أما الزيادة في القرآن فمجمع على بطلانها، وأما النقصان فهو أشد استحالة» ثم قال: «إن العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام والكتب المشهورة، وأشعار العرب المسطورة، فإن العناية اشتدت، والدواعي توفرت على نقله وحراسته، وبلغت إلى حد لم يبلغه شيء فيما ذكرناه، لأن القرآن مفخرة النبوة، وماخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية، حتى عرفوا كل شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته، فكيف يجوز أن يكون مغيّراً أو منقوصاً، مع العناية الصادقة والضبط الشديد؟!». اهـ.

ثالثاً: أن التواتر قد قام، والإجماع قد انعقد، على أن الموجود بين دفتي المصحف

(١) من رؤساء الشيعة، وكتابه مجمع البيان هو المرجع عندهم (م).

كتاب الله من غير زيادة ولا نقصان، ولا تغيير ولا تبديل، والتواتر طريق واضحة من طرق العلم، والإجماع سبيل قويم من سبل الحق ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ (يونس: ٣٢) .

رابعاً: أن الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه - وهو الذي يزعمون أنهم يناصرونه ويتشيعون له بهذه الهذيان - صحَّ النقل عنه بتحبيذ جمع القرآن، على عهد أبي بكر ثم عهد عثمان، ولعلك لم تنس أنه قال في جمع أبي بكر ما نصه: «أعظم الناس أجراً في المصاحف أبو بكر، رحمة الله على أبي بكر، هو أول من جمع كتاب الله» وكذلك قال في جمع عثمان ما نصه: «يا معشر الناس اتقوا الله، وإياكم والغلو في عثمان، وقولكم: حرق مصاحف، فوالله ما حرقها إلا عن ملأ منا أصحاب رسول الله ﷺ» وقوله: «لو كنت الوالي وقت عثمان لفعلت في المصاحف مثل الذي فعل عثمان»^(١) وبهذا قطع الإمام السنة أولئك المفترين، وردَّ كيدهم في نحورهم مخذولين، فأين يذهبون؟ ﴿إِذْ تَبَرَأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ (البقرة) .

﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ (آل عمران) .

خامساً: أن الخلافة قد انتهت إلى علي كرم الله وجهه بعد أبي بكر وعمر وعثمان، فماذا منعه أن يجهر وقتئذ بالحق في القرآن، وأن يصحح للناس ما أخطأ فيه أسلافه على هذا الزعم والبهتان؟ مع أنه الإمام المعصوم في عقيدة أولئك المبطلين، ومع أنه كان من سادات حفظة القرآن، ومن أشجع خلق الله في نصرة الدين والإسلام، ولقد صار الأمر بعده إلى ابنه الحسن رضي الله عنه، فماذا منعه الآخر من انتهاز هذه الفرصة كي يظهر حقيقة كتاب الله للأمة! هذه مزاعم لا يقولها إلا مجنون، ولا يصدق بها إلا مافون!! .

الشبهة الرابعة: يقولون: ورد أن عبد الله بن مسعود قال: «يا معشر المسلمين! أعزل عن نسخ المصاحف، ويتولاه رجل - والله - لقد أسلمت وإنه لفي صلب رجل كافر؟» (٢) . اهـ .

قالوا: وهو يعني بهذا الرجل زيد بن ثابت، ويريد بذلك الكلام الطعن على جمع القرآن، وهذا يدل بالتالي على أن القرآن الموجود بين أيدينا ليس موضع ثقة، ولم يبلغ حد التواتر.

(١) تقدم تخريجه .

(٢) تقدم تخريجه .

وننتفض شبهتهم هذه أولاً: بأن كلام ابن مسعود هذا - إذا صحَّ - لا يدل على الطعن في جمع القرآن، إنما يدل على أنه كان يرى في نفسه أنه هو الأولي أن يسند إليه هذا الجمع، لأنه كان يثق بنفسه أكثر من ثقته بزيد في هذا الباب، وذلك لا ينافي أنه كان يرى في زيد أهلية وكفاية للنهوض بما أسند إليه، وإن كان هو في نظر نفسه أكفاً وأجدر، غير أن المسألة تقديرية، ولا ريب أن تقدير أبي بكر وعمر وعثمان لزيد أصدق من تقدير ابن مسعود له، كيف وقد عرفت فيما سبق مجموعة المؤهلات والمزايا التي توافرت فيه، حتى جعلته الجدير بتنفيذ هذه الغاية السامية، أضف إلى ذلك أن عثمان ضمَّ إليه ثلاثة، ثم كان هو وجمهور الصحابة مشرفين عليهم مراقبين لهم، وناهيك في عثمان أنه كان من حفاظ ومعلمي القرآن!

وخلاصة هذا الجواب أن اعتراض ابن مسعود - على فرض صحته - كان منصباً على طريقة تأليف لجنة الجمع، لا على صحة نفس الجمع، مع أن كلمة ابن مسعود السالفة لا تدل على أكثر من أنه كان يكبرُ زيدا بزمَن طويل، إذ كان عبد الله مسلماً وزيد لا يزال ضميماً مستتراً في صلب أبيه، وليس هذا بمطعن في زيد، فكم ترك الأول للآخر، ولو كان الأمر بالسن لاختلَّ كثيرٌ من نظام الكون، ثم إن كلمة ابن مسعود ربما يفهم منها الطعن في زيد من ناحية أن أباه كان كافراً، ولكن هذا ليس بمطعن، فكثير من أكابر الصحابة كانوا في مبدأ أمرهم كفاراً، وخرجوا من أصلاب آباء كافرين، والله تعالى يقول:

﴿ وَلَا تَرَوْا زُرَّةَ وَزُرَّ أُخْرَىٰ ۖ (الأنعام: ١٦٤) ويقول: ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ۗ (الأنفال: ٣٨)﴾

ثانياً: أننا إذا سلمنا صحة ما نقل عن ابن مسعود، وسلمنا أنه أراد الطعن في صحة جمع القرآن، لا نسلم أنه دام على هذا الطعن والإنكار، بدليل ما صح عنه أنه رجع إلى ما في مصحف عثمان، وحرق مصحفه في آخرة الأمر، حين تبين له أن هذا هو الحق، وبدليل ما صح عنه من قراءة عاصم عن زُرعة، وقد تقدم.

ثالثاً: أن كلام ابن مسعود هذا - على تسليم صحته وأنه أراد به الطعن في صحة الجمع، وأنه دام ولم يرجع عنه - لا نسلم أنه يدل على إبطال تواتر القرآن، فإن التواتر كما أسلفنا يكفي في القطع بصحة مرويه أن ينقل عن جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب بشروطه، وليس من شروطه ألا يخالف فيه مخالف حتى يقدر في تواتر القرآن أن يخالف

فيه ابن مسعود أو غير ابن مسعود، ما دام جم غفير من الصحابة قد أقرُّوا جمع القرآن على هذا النحو في عهد أبي بكر مرة، وفي عهد عثمان مرة أخرى.

الشبهة الخامسة: يقولون: كيف يكون القرآن متواتراً، مع ما يروى عن زيد بن ثابت أنه قال في الجمع على عهد أبي بكر ما نصه: «فقت فتتبع القرآن أجمعه من الرقاع والأكتاف والعسب وصدور الرجال، حتى وجدت من سورة التوبة آيتين مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدهما مع غيره، وهما ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ (التوبة: ١٢٨) إلى آخر السورة!»^(١) ثم كيف يكون القرآن متواتراً، مع ما يروى أيضاً عن زيد بن ثابت أنه قال في الجمع على عهد عثمان ما نصه: «فقدت آية من سورة الأحزاب كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأها، لم أجدها مع أحدٍ إلا مع خزيمة بن ثابت الأنصاري الذي جعل رسول الله ﷺ شهادته بشهادة رجلين ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ (الأحزاب: ٢٣).

والجواب على هذه الشبهة أولاً: أن كلام زيد بن ثابت هذا، لا يبطل التواتر، وبيان ذلك أن الآيتين ختام سورة التوبة، لم تثبت قرآنيتهما بقول أبي خزيمة وحده، بل تثبت بأخبار كثيرة غامرة من الصحابة عن حفظهم في صدورهم، وإن لم يكونوا كتبوه في أوراقهم، ومعنى قول زيد: «حتى وجدت من سورة التوبة آيتين لم أجدهما عند غيره» أنه لم يجد الآيتين اللتين هما ختام سورة التوبة مكتوبتين عند أحدٍ إلا عند أبي خزيمة، فالذي انفرد به أبو خزيمة هو كتابتهما لا حفظهما، وليس الكتابة شرطاً في المتواتر، بل المشروط فيه أن يرويه جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب ولو لم يكتبه واحد منهم، فكتابة أبي خزيمة الأنصاري كانت توثقاً واحتياطاً فوق ما يطلبه التواتر ويقتضيه، فكيف نقدح في التواتر بانفراده بها؟! .

ثانياً: يقال مثل ذلك فيما روى عن زيد في آية سورة الأحزاب: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ (الأحزاب: ٢٣) فإن معناه أن زيداً لم يجدها مكتوبة عند أحدٍ إلا عند خزيمة بن ثابت الأنصاري، ويدلُّ على أن هذا هو المعنى الذي أراده زيد بعبارة تلك، قول زيد نفسه: فقدت آية من سورة الأحزاب إلخ، فإن تعبيره بلفظ «فقدت» يشعر

(١) تقدم تخريجه.

بأنه كان يحفظ هذه الآية، وأنها كانت معروفة له، غير أنه فقد مكتوبها، فلم يجده إلا مع خزيمة، وإلا فمن الذي أنبا زيدا أنه فقد آية؟ .

ثالثاً: أن كلام زيد فيما مضى من ختام التوبة وآية الأحزاب، لا يدل على عدم تواترهما، حتى على فرض أنه يريد انفراد أبي خزيمة وخزيمة بذكرهما من حفظهما، غاية ما يدل عليه كلامه، أنهما انفردا بذكرهما ابتداءً، ثم تذكر الصحابة ما ذكراه، وكان هؤلاء الصحابة جمعاً يؤمن تواطؤهم على الكذب، فدونت تلك الآيات في الصحف والمصحف، بعد قيام هذا التواتر فيها.

الشبهة السادسة: يقولون: «كانت الآيات تكتب على الحجارة وسعف النخل والعظام خوفاً عليها من الضياع، وبقي جانب كبير منها محفوظاً في صدور الرجال، وقد نشأ عن ذلك عدة مشاكل يعتبرها الباحثون فيه كافيةً لإثبات كون القرآن الحالي لا يحتوى جميع الآيات التي نطق بها محمد، وبعضها يختلف في القراءة واللفظ والمعنى، ويقولون بعبارة أخرى: إنه من المستحيل أن يكون القرآن الحالي حاوياً لجميع ما أنزل، إذ من المؤكد أنه ذهب منه جانب ليس بقليل، وأنسى منه جانب آخر، قال ابن عمر: «لا يقولن أحدكم قد أخذت القرآن كله، قد ذهب منه كثير، ولكن ليقل: قد أخذت ما ظهر منه» فهذا يثبت أن القرآن الحالي لا يتضمن جميع ما كان مسطوراً في اللوح المحفوظ، ولا هو طبق ما نطقت به شفتا محمد، سيما أن في آيات عديدة منه اختلافات مدهشة، ولا يعلم نصها الصحيح أحد» اهـ.

وننقض هذه الشبهة بما يأتي:

أولاً: أن كتابة القرآن على الحجارة والسعف والعظام، وبقاء جانب كبير منه محفوظاً في صدور الرجال، لا يلزم منه مشكلة واحدة فضلاً عن عدة مشاكل، إنما هو وهم من الأوهام تخيلوه فخالوه، وبدليل أنهم لم يذكروا سندهم فيما ذهبوا إليه من هذا الشطط.

ثانياً: أن الحجارة وسعف النخل والعظام التي كتب عليها بعض آيات القرآن لم تكن بحيث يمكن أن يتخيل أولئك الطاعنون، أو يخيلوا إلى الناس أنها لا تصلح للكتابة عليه، بل كانت العرب لبدأوتها ولبعداها عن وسائل الحضارة وال عمران، تصطفى من أنواع الحجارة الموفرة عندها نوعاً رقيقاً يكون كالصحيفة يصلح للكتابة وللبقاء، أشبه بما نراه اليوم من الكتابة الجميلة المنقوشة على صفحات مصنوعة مما سمي (الجبس) وكذلك

سعف النخل يكشطون الخوص عنه، ويكتبون في الجزء العريض منه بعد أن يصقلوه ويهذبوه فيكون أشبه بالصحيفة، وقل مثل هذا في العظام، بدليل أن الروايات الواردة في ذلك نصت على نوع خاص منه وهو عظام الأكتاف، وذلك لأنها عريضة رقيقة ومصقولة صالحة للكتابة عليها بسهولة.

ثالثاً: أن استنتاجهم من هذا كون القرآن الحالى لا يحتوى جميع الآيات التى نطق بها محمد، استنتاج معكوس، وفهم منكوس، لأن كتابة القرآن وحفظه فى آن واحد فى صدور آلاف مؤلفة من الخلق، ادعى إلى بقاء ذلك القرآن، وأدل على أنه لم تفلت منه كلمة ولا حرف، كيف وأحد الأمرين من الكتابة والحفظ كاف فى هذه الثقة! فما بالك إذا كان القرآن كله مكتوباً بخطوط أشخاص كثيرين، ومحفوظاً فى صدور جماعات كثيرين!

رابعاً: قولهم: «وبعضها يختلف فى القراءة واللفظ والمعنى» إن أرادوا به الطعن فى تعدد القراءات واختلاف وجوه الأداء، فقد سبق فى مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف ما يكفيك فى الرد عليهم، وسيأتى فى مبحث القراءات ما يزيدك تنوراً فى هذا الموضوع، وإن أرادوا به شيئاً آخر فعليهم البيان، وحسبك أن تعرف أن اختلاف حروف القرآن أمر تقتضيه الحكمة، ويوجهه عموم الدعوة الإسلامية، خصوصاً لمن شافهم الرسول ﷺ، وهم على اختلاف قبائلهم، وتنوع لهجاتهم، وتباين وجوه نطقهم، عرب تؤلف بينهم العروبة الواحدة، ويجمعهم اللسان العربى العام، فأى عيب على القرآن إذا اختلفت حروف أدائه، وكيفيات النطق بكلماته، ليسع القبائل العربية جميعاً، وليتسنى لها تلاوة الفاظه، وتفهم معانيه؟ ولئلا يقول أحد منها: لو جاء القرآن بلغتنا لكان لنا معه شأن ولأتينا بمثله، وعارضنا بلاغته ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٢١)

(يوسف).

خامساً: قولهم: إنه من المستحيل أن يكون القرآن الحالى حاوياً لجميع ما أنزل إلخ، كلام مجرد من السند والحجة، لا يستحق الرد، فإن استندوا فيه إلى ما سبق فقد استندوا إلى أوهم من بيت العنكبوت، وقد عرفت وجوه الوهن التى فيه، وإن استندوا إلى ما ذكروه بعد ممأ نسبه لابن عمر، فقد زادوا الطين بلة، لأن هذه النسبة إلى ابن عمر نسبة خاطئة كاذبة، وعلى فرض صحتها فهى موقوفة وليست بمرفوعة إلى النبى ﷺ، وعلى فرض رفعها فهى معارضة للأدلة القاطعة المتوافرة فى تواتر القرآن وسلامته من التغيير والزيادة والنقصان، ومعارض القاطع ساقط مهما كانت قيمة سنده فى خبر الواحد.

سادساً: أن نهايتهم التي ختموا بها هذه الشبهة أقبح من بدايتهم، لأنهم رتبوها على تلك الأكاذيب والمهاترات، ثم زادوا فيها اتهاماً جديداً مجرداً من السند والحجة أيضاً، وهو أن في آيات عديدة من القرآن اختلافات مدهشة، ولا يعلم نصّها الصحيح أحد.

وهكذا خرجوا من اتهام إلى اتهام، واحتجوا بكذب على كذب، وهانت عليهم كرامتهم وعقولهم، فقالوا ما شاء لهم الهوى والتعصب إلى هذا الحد، وأنت خير بأن القرآن الحالى وصل إلينا محفوظاً من كل عبث كما نطق به الرسول ﷺ وكما خطّه الله تعالى بقلمه فى لوحه ﴿ وَإِنَّ لِكُنُوبٍ عَزِيزٍ ﴾ (١) لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد (٢) (فصلت).

أما زعمهم أن فيه اختلافات مدهشة، فقد علمت فى مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف مدى اختلاف وجوه القراءات وحكمته، وأنه لا يؤدي إلى تخاذل وتناقض حتى يكون مدهشاً.

وأما نصوص القرآن الصحيحة فقد علمها وحفظها جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب فى كل طبقة من طبقات الأمة، من لدن رسول الله ﷺ إلى اليوم. فادعاء هؤلاء الجهلة الدجالين أنه لا يعلم نصوص القرآن الصحيحة أحد، ادعاء مفضوح، وكذب مكشوف.

قال صاحب مسلم الثبوت - وهو من أشهر الكتب فى أصول الفقه الإسلامى - «ما نقل أحاداً فليس بقرآن قطعاً، ولم يعرف فى هذا خلاف لواحد من أهل المذاهب، والدليل على ذلك أن القرآن مما تتوافر الدواعى على نقله لتضمنه التحدى، ولأنه أصل الأحكام باعتبار المعنى واللفظ جميعاً، ولذلك علم جهد الصحابة فى حفظه بالتواتر القاطع، وكل ما تتوافر الدواعى على نقله ينقل متواتراً عادة، فوجوده ملزوم التواتر عند الكل عادة، فإذا انتفى اللازم، وهو التواتر، انتفى الملزوم قطعاً، والمنقول أحاداً ليس متواتراً فليس قرآناً». اهـ. بتصرف قليل.

خط منيع من خطوط الدفاع عن الكتاب والسنة
أو الدواعى والعوامل التى توافرت فى الصحابة حتى
استظهروا القرآن والحديث النبوى وتثبتوا فيهما

إن الناظر فى الشبهات السالفة وأمثالها، يبدو له وضوح أن القوم يحاولون الطعن فى القرآن عن طريق النيل من الصحابة، فطُوراً يقولون: إن الصحابة حين جَمَعَ القرآن لم يكونوا يستظهرونه، وإن الذين استظهروه منهم ماتوا قبل جمعه واستشهدوا؛ وطوراً يقولون: إن الصحابة لم يتثبتوا فى جمع القرآن، بل حطَبوا فيه بليل، وزادوا فيه ونقصوا منه ما شاءوا.

وقد كثرت هجمات أعداء الإسلام من هذه الناحية كثرةً فاحشة، بحيث إذا استقصينا شبهاتهم كلها ضاق بنا نطاق هذا التأليف، وخرجنا جملةً من الجو العلمى الهادئ اللذيذ، إلى ميدان صاحب بالقييل والقال، والصيال والجدال، والدفاع والنضال.

وكذلك كثرت هجمات أعداء الإسلام على السنة النبوية من ناحية الصحابة أيضاً، فتارةً يستكثرون عليهم أن يكونوا قد حفظوا الحديث الشريف وهو موسوعات كبيرة، وتارةً يتهمونهم بالخيانة والتزيد وعدم الثبوت والتحرى، وبينون على ذلك مفتريات ما أنزل الله بها من سلطان.

يريدون بهذه الاتهامات الجريئة للصحابة، أن يزغروا ثقة الناس بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، حتى يفتنوا المسلمين عن دينهم، وحتى يقيموا الحواجز والعوثر فى طريق غير المسلمين، مخافة أن يجتذبهم الإسلام إليه بمحاسنه الأخاذة، وقوته المحولة، وتعاليمه الوضائة!

وبرغم أن شبهات القوم كلها متشابهة، وطرق دفعها هى الأخرى متشابهة، فإن واجب الحيلة والحذر يقتضينا بعدما تقدم أن نقيم خطاً منيعاً من خطوط الدفاع عن الكتاب والسنة، وأن نؤلف هذا الخط من جبهتين قويتين: الجبهة الأولى تطاول السماء بتجلية الدواعى والعوامل التى توافرت فى أصحاب رسول الله ﷺ حتى جعلت منهم كثرة غامرة يحفظون القرآن والحديث، وينقلونهما نقلاً متواتراً مستفيضاً، والجبهة الثانية تُفاخر الجوزاء بنظم الدواعى والعوامل التى توافرت فيهم ﷺ، حتى جعلتهم يتثبتون أبلغ تثبت

وأدقّه في القرآن وجمع القرآن وكل ما يتصل بالقرآن، وفي الحديث الشريف وكل ما يتصل بالحديث الشريف.

وإني أستمح الله فتوحاً وتوفيقاً في هذه المحاولة الجليّة ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٤٠) ﴿(الأنفال)﴾.

١- الجبهة الأولى: أو الدواعي والعوامل في حفظ

الصحابة للكتاب والسنة ونقلهم لهما

ولنبداً بشرح العوامل والدواعي التي يسرت للصحابة حفظ الكتاب والسنة ونقلهما؛ حتى لا يستبعد ذلك عليهم أحد، ولا يطعن في الكتاب والسنة عن هذا الطريق أحد:

العامل الأول: أنهم كانوا أميين لا يعرفون القراءة؛ ولا يحذقون الخط والكتابة، اللهم إلا نزرٌ يسيراً لا يُصاغ منهم حكم على المجموع، وترجع هذه الأمية السائدة فيهم إلى غلبة البداوة عليهم، وبُعدهم عن أسباب المدنية والحضارة، وعدم اتصالهم اتصالاً علمياً وثيقاً بالأميين المتحضرتين في العالم لذلك الحين: أمة الفرس في الشرق، وأمة الروم في الغرب، ومعلوم أن الكتابة والقراءة وأمحاء الأمية في أية أمة، رهينٌ بخروجها من عهد السذاجة والبساطة، إلى عهد المدنية والحضارة.

ثم إن هذه الأمية تجعل المرء منهم لا يعوّل إلا على حافظته وذاكرته فيما يهمله حفظه وذكره، ومن هنا كان تعويل الصحابة على حوافظهم يقدحونها في الإحاطة بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، لأن الحفظ هو السبيل الوحيد، أو الشبيهة بالوحيدة إلى إحاطتهم بهما.

ولو كانت الكتابة شائعة فيهم، لاعتمدوا على النقش بين السطور، بدلاً من الحفظ في الصدور.

نعم؛ عمل الرسول على كتابة القرآن، وكان له كُتّابٌ يكتبون الوحي كما سبق، وكان بعض الصحابة يكتبون القرآن لأنفسهم كذلك؛ غير أن هؤلاء وهؤلاء كانوا فئة قليلة بجانب الجسم الغفير من سواء الأمة الكثير، ولعلك لم تنس أن كتابة القرآن في عهد الرسول كان الغرض منها زيادة التوثق والاحتياط للقرآن الكريم، بتقييده وتسجيله بالنقش، فوق تقييده وتسجيله بالحفظ.

أما السنة النبوية فقد نهى النبي ﷺ أصحابه عن كتابتها أول الأمر مخافة اللبس

بالقرآن، إذ قال ﷺ: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ، وَحَدِّثُوا عَنِّي فَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» رواه مسلم^(١) في صحيحه عن أبي سعيد الخدري.

نعم؛ خشى الرسول ﷺ أن يختلط القرآن بالسنة، إذا هم كتبوا السنة كما كانوا يكتبون القرآن، أو أن تتوزع جهودهم وهي لا تحتل أن يكتبوا جميع السنة وجميع القرآن، فقصرهم على الأهم أولاً وهو القرآن؛ خصوصاً إذا لاحظنا أن أدوات الكتابة كانت نادرة لديهم إلى حد بعيد، حتى كانوا يكتبون في اللخاف والسعف والعظام كما علمت.

فرحمة بهم من ناحية، وأخذاً لهم بتقديم الأهم على المهم من ناحية ثانية، وحفظاً للقرآن أن يشبه بالسنة إذا هم كتبوا السنة بجانب القرآن نظراً إلى عزة الورق وندرة أدوات الكتابة؛ رعاية لهذه الغايات الثلاث نهى الرسول عن كتابة السنة.

أما إذ أمن اللبس، ولم يخش الاختلاط، وكان الأمر سهلاً على الشخص، فلا عليه أن يكتب الحديث الشريف، كما يكتب القرآن الكريم؛ وعلى ذلك تحمل الأحاديث الواردة في الإذن بكتابة السنة آخر الأمر، والواردة في الإذن لبعض الأشخاص كعبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

ولهذا الموضوع مبحث خاص به فاطلبه إن شئت في علوم الحديث.

وأياً ما تكن كتابة القرآن والسنة النبوية، فإن التعويل قبل كل شيء كان على الحفظ والاستظهار، ولا يزال التعويل حتى الآن على التلقّي من صدور الرجال، ثقة عن ثقة، وإماماً عن إمام، إلى النبي ﷺ.

غير أن الرجل الأمي والأمة الأمية يكونان أسبق من غيرهما إلى الحفظ، للمعنى الذي أسلفناه لك.

العامل الثاني: أن الصحابة كانوا أمة يضرب بها المثل في الذكاء والألمعية، وقوة الحافظة وصفاء الطبع، وسيلان الذهن وحدة الخاطر! وفي التاريخ العربي شواهد على ذلك يطول بنا تفصيلها، ولعلها على بال منك، حتى لقد كان الرجل منهم ربما يحفظ ما يسمعه لأول مرة مهما كثر وطال، وربما كان من لغة غير لغته، ولسانٍ سوى لسانه،

(١) صحيح: رواه مسلم (٧٤٣٥) وأحمد في «المسند» (١١١٤٢ - ١٠٧٧٤ - ١٠٧٠١ - ١٠٧٠٣) والنسائي في «الكبرى» (٨٠٠٨) وابن حبان في «صحيحه» (٦٤) والدارمي (٤٥٦) وأبو يعلى في «المسند» (١٢٨٨).

وحسبك أن تعرف أن رؤوسهم كانت دواوين شعرهم، وأن صدورهم كانت سجلَّ أنسابهم، وأن قلوبهم كانت كتاب وقائعهم وأيامهم!، كل أولئك كانت خصائص كامنة فيهم وفي سائر الأمة العربية من قبل الإسلام، ثم جاء الإسلام فأرهم فيهم هذه القوى والمواهب، وزادهم من تلك المزايا والخصائص بما أفاد طبعهم من صقل، ونفوسهم من طهر، وعقولهم من سمو؛ خصوصاً إذا كانوا يسمعون لأصدق الحديث وهو كتاب الله، ولخير الهدى وهو هدى محمد ﷺ.

العامل الثالث: بساطة هذه الأمة العربية، واقتصارها في حياتها على ضروريات الحياة من غير ميل إلى الترف، ولا إنفاق جهد أو وقت في الكماليات، فقد كان حسب الواحد منهم لقيمات يقمن صلبه، وكان يكفيه من معيشته ما يذكره شاعرهم في قوله:

وَمَا الْعَيْشُ إِلَّا نَوْمَةٌ وَتَبَطُّحٌ

وَتَمَرٌ عَلَى رَأْسِ النَّخِيلِ وَمَاءٌ

ومثلك يعلم أن هذه الحياة الهادئة الوداعة، وتلك العيشة الراضية القاصدة، توفّر الوقت والمجهود، وترضى الإنسان بالوجود، ولا تشغل البال بالمفقود، ولهذا أثره العظيم في صفاء الفكرة وقوة الحافظة وسيلان الأذهان، خصوصاً أذهان الصحابة في اتجاهها إلى حفظ القرآن وحديث النبي ﷺ، وذلك على حد قول القائل:

* فصادف قلباً خالياً فتمكنا *

العامل الرابع: حُبهم الصادقُ لله ولرسوله، حباً ملك مشاعرهم، واحتلَّ مكان العقيدة فيهم، وأنت تعرف من دراسة علم النفس، أن الحب إذا صدق وتمكن، حمل المحب حملاً على ترسم آثار محبوه والتلذذ بحديثه، والتنادر بأخباره، ووعى كل ما يصدر عنه ويبدر منه، ومن هنا كان حب الصحابة لله ورسوله، من أقوى العوامل على حفظهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ على حد قول القائل:

لَهَا أَحَادِيثُ مِنْ ذِكْرِكَ تَشْغَلُهَا

عَنِ الشَّرَابِ وَتُلْهِيَهَا عَنِ الزَّادِ

لَهَا بِوَجْهِكَ نُورٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ

وَمِنْ حَدِيثِكَ فِي أَعْقَابِهَا حَادٍ

إِذَا شَكَتْ مِنْ كَلَالِ السَّيْرِ وَأَعْدَهَا

رُوحَ الْقُدُومِ فَتَحِيًّا عِنْدَ مِيعَادِ

أما حبُّ الصحابة العميق لله تعالى، فلا يحتاج إلى شرح وبيان، ولا إلى إقامة دليل وبرهان، فهم خير القرون بنصِّ حديث الرسول ﷺ «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم»^(١) وهم الذين بذلوا نفوسهم ونفائسهم رخيصة في سبيل رضاه، وهم الذين باعوا الدنيا بما فيها يتتغون فضلاً من الله، وهم الذين حملوا هداية الإسلام إلى الشرق والغرب، وأتوا بالعجب العُجاب في نجاح الدعوة الإسلامية بالحضرة والبدو، وكانوا أحرىء بامتداح الله إياهم غير مرة في القرآن، وبثناء الرسول ﷺ عليهم في أحاديث عظيمة الشأن! .

وأما مظاهر حبِّهم للرسول ﷺ فما حكاه التاريخ الصادق عنهم من أنه ما كان أحدٌ يحبُّ أحدًا مثل ما كان يحبُّ أصحاب محمدٍ محمدًا؛ دَمُ الرجل منهم رخيصٌ في سبيل أن يُفدى رسول الله ﷺ من شوكة يشاكيها في أسفل قدمه، وماء وُضوئه يتدرونه في اليوم الشديد البرد يتبركون به، وأب الواحد منهم وأبناؤه من ألدِّ أعدائه ما داموا يعادون محمدًا، وحديث محمد موضع التنافس من رجالهم ونسائهم، حتى إذا أعيى الواحد منهم طلابه، تناوب هو وزميل له الاختلاف إلى رسول الله ﷺ، على أن يقوم أحدهما بعمل الآخر عند ذهابه، ويقوم الآخر برواية ما سمعه وعرفه من الرسول بعد إيباه.

وهذه وافدة النساء تقول لرسول الله ﷺ «يا رسول الله غلبنا عليك الرجال، فاجعل لنا من نَفْسِكَ يومًا نأتيك فيه تعلمنا مما عَلَّمَكَ اللهُ»^(٢) إلى غير ذلك من شواهد ومظاهر، تدلُّ على مبلغ هذا الحب السامي الشريف؛ ويرحم الله القائل:

أَسْرَتْ قُرَيْشٌ مُسْلِمًا فِي غَزْوَةٍ
فَمَضَى بِلَا وَجَلٍ إِلَى السَّيِّفِ
سَأَلُوهُ: هَلْ يُرْضِيكَ أَنْكَ سَالِمٌ
وَلَكِ النَّبِيُّ فِدَى مِنْ الْإِتْلَافِ

(١) صحيح: رواه البخاري (٢٥٠٨ - ٣٤٥٠ - ٦٣١٧ - ٢٥٠٩ - ٣٤٥١ - ٦٢٨٢ - ٦٠٦٥) ومسلم (٦٤١٧ - ٦٤١٩ - ٦٤٢٢) والترمذي (٢٢٢١ - ٢٣٠٢ - ٢٣٠٣ - ٣٨٥٩) والنسائي (٣٨١٨) وابن ماجه (٢٣٦٢) وأحمد في «المسند» (٣٥٨٣ - ٤١١٩ - ٤١٦٢) والنسائي في «الكبرى» (٤٧٥١) - (٦٠٣٠ - ٦٠٣١) وأبو يعلى (٥١٤٠) والبيهقي في «الكبرى» (٢٠٩٧٠ - ٢١١٨٨) والبخاري (١٧٨٢ - ١٧٨٣) والطبراني في «الكبير» (٢١٨٧ - ٢١٨٨ - ١٠٠٥٨ - ١٠٣٣٨) وفي «الأوسط» (١١٤٤) - (٦٢١٢).

(٢) صحيح: رواه البخاري (٦٨٨٠) ومسلم (٦٦٤٢).

فأجاب: كلاً؛ لا سلمتُ من الردى

ويُصَابَ أنفُ محمدٍ برُعافٍ

ولقد كان من مظاهر هذا الحب - كما رأيت - تسابقهم إلى كتاب الله يأخذونه عنه ويحفظونه منه، ثم إلى سنته الغراء يحيطون بأقوالها وأفعالها وأحوالها وتقريراتها؛ بل كانوا يتفننون في البحث عن هديه وخبره، والوقوف على صفته وشكله، كما تجد ذلك واضحاً من سؤال الحسن والحسين عن حلية رسول الله ﷺ وما أجيبا به من تجلية تلك الصور المحمدية الرائعة، ورسمها بريشة المصور الماهر، والصناع القادر، على يد أبيهما علي بن أبي طالب، وخالهما هند بن أبي هالة، رضي الله عنهما.

العامل الخامس: بلاغة القرآن الكريم إلى حدِّ فاق كل بيان، وأخرس كل لسان، وأسكت كل معارض ومكابر، وهدم كل مجادل ومهاتر، حتى قام ولا يزال يقوم في فم الدنيا معجزة من الله لحبيبه، وآية من الحق لتأييد رسوله، وبعد كلام الله في إعجازه وبلاغته، كلام محمد ﷺ في إشراقه وديباجته وبراعته، وجزالة ألفاظه وسُمُو معانيه وهدايته، فقد كان ﷺ أفصح الناس وأبلغ الناس، وكان العرب إلى جانب ذلك مأخوذين بكل فصيح بليغ، متنافسين في حفظ أجود المنظوم والمشور، فمن هنا هبوا هبةً واحدة يحفظون القرآن، ويفهمون القرآن، ويعملون بالقرآن، وينامون ويستيقظون على القرآن، وكذلك السنة النبوية كانت عنايتهم بحفظها والعمل بها تلى عنايتهم بالقرآن الكريم، يتناقلونها ويتبادرونها كما سمعت.

والكلام في أسرار بلاغة القرآن ووجوه إعجازه، وفي بلاغة كلام النبوة وامتيازه، وفي تنافس العرب في ميدان البيان، كل ذلك مما لا يحتاج إلى شرح ولا تبيان؛ فهذا كتاب الله ينطق علينا بالحق، ويتحدى بإعجازه كافة الخلق؛ وهذا بحر النبوة يفيض بالدرارى واللالى، ويزخر بالهدايات البالغة والحكم الغوالي؛ وهذا تاريخ الأدب العربى يسجل لأولئك العرب فوقهم في صناعة الكلام، وسبقهم في حلبة الفصاحة كافة الأنام، وامتيازهم في تذوق أسرار البلاغة خصوصاً بلاغة القرآن!!

العامل السادس: الترغيب في الإقبال على الكتاب والسنة علماً وعملاً، وحفظاً وفهماً، وتعليماً ونشراً؛ وكذلك الترهيب من الإعراض عنهما، والإهمال لهما.

نقرأ في القرآن الكريم قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا

مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّنْ تَبُورَ ﴿٢٩﴾ لِيُوفِيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٣٠﴾ (فاطر) فتأمل كيف قدم تلاوة القرآن على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة؟ ونقرأ قوله جل ذكره: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٣٥﴾﴾ (ص) فانظر كيف حث بهذا الأسلوب البارع على تدبر القرآن والتذكر والاتعاظ به؟ ونقرأ قوله عز اسمه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ (البقرة) فتدبر كيف يكون وعيد من كتم القرآن وهدى القرآن؟

ثم نقرأ في السنة النبوية قوله ﷺ: «ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وحفتهم الملائكة، وذكروهم الله فيمن عنده» (١) رواه مسلم وأبو داود وغيرهما. ونقرأ في صحيح البخاري ومسلم قوله ﷺ: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه» (٢). ونقرأ لأبي داود والترمذي وابن ماجه قوله ﷺ: «عرضت على ذنوب أمتي فلم أر ذنباً أعظم من سورة من القرآن أو آية أوتيها رجلٌ ثم نسيها» (٣).

- (١) صحيح: رواه مسلم (٦٧٩٣) وأبو داود (٤٩٤٦) والترمذي (١٩٣٠) وابن ماجه (٢٢٥) وأحمد في «المسند» (٧٣٧٩) وابن حبان في «صحيحه» (٧٦٨) والطبراني في «الأوسط» (٩٢٤١ - ٣٧٨٠) والبيهقي في «الشعب» (١٦٩٥ - ١١٢٥٠).
- (٢) صحيح: رواه البخاري (٤٧٤٠ - ٤٧٣٩) وأبو داود (١٤٥٢) والترمذي (٢٩٠٨) وابن ماجه (٢١٢ - ٢١١) وأحمد في «المسند» (٤٠٧) والبيهقي في «الشعب» (١٩٣٢) وعبد الرزاق في «المصنف» (٥٩٩٥) والبخاري في «المسند» (٣٩٦) من حديث عثمان بن عفان مرفوعاً، ورواه الترمذي (٢٩٠٩) والدارمي (٣٢١٦) والبخاري (٦٩٨) وأحمد في «المسند» (١٣٢٠) من حديث علي بن أبي طالب، ورواه البخاري في «المسند» (١١٥٧) وأبو يعلى في «المسند» (٨١٤) والطبراني في «الأوسط» (٩٣٣٩) وابن ماجه (٢١٣) من حديث مصعب بن سعد عن أبيه، ورواه الطبراني في «الكبير» (٧٩٨٨) عن أبي أمامة، وفي «الصغير» (٣٨٠) عن أنس مرفوعاً.
- (٣) ضعيف: رواه أبو داود (٤٦١) والترمذي (٢٩١٦) وابن خزيمة في «صحيحه» (١٢٩٧) وعبد الرزاق في «المصنف» (٥٩٧٧) وأبو يعلى في «المسند» (٤٢٦٥) والطبراني في «الأوسط» (٦٤٨٩) وفي «الصغير» (٥٤٨) والبيهقي في «الكبرى» (٤٤١٤) قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وقال: ذكرت به محمد بن إسماعيل فلم يعرفه.

عليه السلام كما حرمه الله» (١) أخرجه أبو داود والترمذي، زاد أبو داود في أوله: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه» فأنت ترى في أمثال هذه الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة، ما يحفز همة المؤمن الضعيف إلى الإقبال على روائع النبوة يستهديها، وبدائع النبي ﷺ يستظهرها؛ فكيف أنت والصحابة الذين كانوا لا يضارعون طولَ باع ولا علوَّ همة في هذا الميدان!! .

العامل السابع: منزلة الكتاب والسنة من الدين، فالكتاب هو أصل التشريع الأول والدستور الجامع لخير الدنيا والآخرة، والقانون المنظم لعلاقة الإنسان بالله وعلاقته بالمجتمع الذي يعيش فيه، ثم السنة هي الأصل الثاني للتشريع، وهي شارحة للقرآن الكريم، مفصلة لمجمله، مقيدة لمطلقه، مخصصة لعامه، مبيّنة لمبهمه، مظهره لأسراره، كما قال سبحانه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل) ومن هنا يقول يحيى بن كثير: «السنة قاضية على الكتاب، وليس الكتاب قاضياً على السنة» يريد بهذه الكلمة ما وضّحه السيوطي بقوله: «والأصل أن معنى احتياج القرآن إلى السنة أنها مبيّنة له، ومفصلة لمجملاته، لأن لوجازته كنوزاً تحتاج إلى من يعرف خفايا خباياها فيبرزها، وذلك هو المنزل عليه ﷺ وهو معنى كون السنة قاضية على الكتاب، وليس القرآن مبيّناً للسنة، ولا قاضياً عليها لأنها بينة بنفسها، إذ لم تصل إلى حدّ القرآن في الإعجاز والإيجاز؛ لأنها شرح له، وشأن الشرح أن يكون أوضح وأبين وأبسط من المشروح». اهـ.

ولا ريب أن الصحابة كانوا أعرف الناس بمنزلة الكتاب والسنة، فلا غرو أن كانوا أحرص على حفظهما وتحفظهما والعمل بهما.

العامل الثامن: ارتباط كثير من كلام الله ورسوله بوقائع وحوادث وأسئلة، من شأنها أن تثير الاهتمام، وتنبه الأذهان، وتلفت الأنظار إلى قضاء الله ورسوله فيها، وحديثهما عنها، وإجابتهما عليها؛ وبذلك يتمكن الوحي الإلهي والكلام النبوي في النفوس أفضل تمكّن، وينتقش في الأذهان على مرّ الزمان.

(١) حسن: رواه أبو داود (٤٦٠٤) والترمذي (٢٦٦٤) وأحمد في «المسند» (١٦٧٢٢ - ١٦٧٧٣) والدارمي (٥٩٢) والدارقطني (٥٨) وابن حبان في «صحيحه» (١٢) والطبراني في «الكبير» (٦٧٠) وأبو يعلى في «المسند» (١٨١٣) والبيهقي في «الكبرى» (١٣٧٢٧) والحاكم في «المستدرک» (٣٧١).

تجول مرة في رياض القرآن الكريم، تجده يسير الحوادث والطوارئ في تجددها ووقوعها؛ فتارة يجيب السائلين على أسئلتهم بمثل قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (الإسراء) وتارة يفصل في مشكلة قامت، ويقضى على فتنة طغت، بمثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (النور: ١١) إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ (٤٦) (النور) وهن ست عشرة آية من سورة النور نزلن في حادث من أروع الحوادث، هو اتهام أم المؤمنين السيدة الجليلة عائشة زوج رسول الله ﷺ، وبنت الصديق أبي بكر، رضى الله عنها وعن أبيها، وفي هذه الآيات دروس اجتماعية قرئت ولا تزال تقرأ على الناس إلى يوم الساعة، ولا تزال تسجل براءة هذه الحصان الطاهرة من فوق سبع سموات، وتارة يلفت القرآن أنظار المسلمين إلى تصحيح أغلاطهم التي وقعوا فيها ويرشدهم إلى شاكلة الصواب؛ كقوله سبحانه في سورة آل عمران الآية ١٢١: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ إلى آيات كثيرة بعدها، وكلها نزلت في غزوة أحد تدل المسلمين على خطئهم في هذا الموقف الرهيب، وتحذرهم أن يقعوا حيناً آخر في مثل ذلك المأزق العصيب.

وعلى هذا النمط نزلت سور في القرآن وآيات تفوت العدد وتجاوز الإحصاء.

وإذا تجولت في رياض الحديث النبوي الشريف يطالعك منه العجب العاجب في هذا الباب، انظر قصة المخزومية التي سرقت، وقول الرسول ﷺ لمن شفع فيها: «وايم الله لو أن بنت محمد سرقت لقطعت يدها»^(١) رواه أصحاب الكتب الستة، ثم تأمل حادث تلك المرأة الجهنمية التي أقرت بزناها بين يدي رسول الله ﷺ وهي حبلى من الزنا، كيف أمر الرسول فكفلها وليها حتى وضعت حملها، ثم أتى بها فرجمت، ثم صلى رسول الرحمة عليها، ولما سئل ﷺ: كيف تصلى عليها وهي زانية؟ قال: «إنها تابت توبة لو

(١) صحيح: رواه البخارى (٦٤٠٦ - ٤٠٥٣ - ٣٢٨٨) ومسلم (٤٣٨٦ - ٤٣٨٧) وأبو داود (٤٣٧٣) والترمذى (١٤٣٠) والنسائى (٤٩١٣ - ٤٩١٤ - ٤٩١٥) وابن ماجه (٢٥٤٧) والدارمى (٢٢١٧) وابن حبان (٢٤٠٢) والحاكم (٨١٤٧) وابن أبى شيبه (٦/٤٦٢) والطبرانى فى «الكبير» (٧٩٢) وفى «الأوسط» (٧٤٧٩) والنسائى فى «الكبرى» (٧٣٨٥ - ٧٣٨٦) والبيهقى فى «الكبرى» (١٧٦٤٠ - ١٧٧١٤).

قسمت على سبعين من أهل المدينة لو سعتهم، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله عز وجل؟» رواه مسلم (١) وتدبر الحديث المعروف بحديث جبريل، وفيه يسأل جبريل رسول الله ﷺ عن الإسلام والإيمان والإحسان والساعة وأشراتها على مرأى ومسمع من الصحابة، وقد قال لهم أخيراً: «هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم» (٢) أخرجه الخمسة غير البخاري، والناظر في السنة يجدها في كثرتها الغامرة، تدور على مثل تلك الوقائع والحوادث والأسئلة.

وقد قرّر علماء النفس أن ارتباط المعلومات بأمور مقارنة لها في الفكر، تجعله أبقى على الزمن، وأثبت في النفس، فلا بدع أن يكون ما ذكرنا داعية من دواعي حفظ الصحابة لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ؛ على حين أنهم هم المشاهدون لتلك الوقائع والحوادث، المشافهون بخطاب الحق، المواجهون بكلام سيد الخلق، في هذه المناسبات الملائمة والأسباب القائمة، التي تجعل نفوسهم مستشرفةً لقضاء الله فيها، متعطشة إلى حديث رسوله عنها؛ فينزل الكلام على القلوب وهي متشوقة، كما ينزل الغيث على الأرض وهي متعطشة، تنهله بلهف، وتأخذه بشغف، وتمسكه وتحرص عليه بيقظة، وتعزّ به وتعتمد عن حقيقة، وتتفجع به وتتفجع، بل تهتّ به وتربو وتنبت من كل زوج بهيج!!

العامل التاسع: اقتران القرآن دائماً بالإعجاز، واقتران بعض الأحاديث النبوية بأمور خارقة للعادة، تروع النفس، وتشوق الناظر، وتهول السامع، وإنما اعتبرنا ذلك الإعجاز وخرق العادة من عوامل حفظ الصحابة؛ لأن الشأن فيما يخرج على نواميس الكون وقوانينه العامة، أن يتقرّر في حافظه من شاهده، وأن يتركز في فؤاد كل من عاينه فرداً كان أو أمة؛ حتى لقد يتخذ مبدأ تؤرخ بحدوثه الأيام والسنون، وتقاس بوجوده الأعمار والأجال.

(١) صحيح: رواه مسلم (٤٤٠٨) وأبو داود (٤٤٤٠) والترمذي (١٤٣٥) والنسائي (١٩٥٦) وأحمد في «المسند» (١٩٣٦٠) والدارمي (٢٢٣٩) والدارقطني (٦٨) والطبراني في «الكبير» (٤٧٤ - ٤٧٧ - ٤٧٨) وفي «الأوسط» (٣٧٨٨) من حديث عمران مرفوعاً، ورواه الطبراني في «الصغير» (٥٣٤) من حديث أنس مرفوعاً.

(٢) صحيح: رواه البخاري (٤٤٩٩ - ٥٠) ومسلم (٩٧ - ٩٩) وأبو داود (٤٦٩٥) والترمذي (٢٦١٠) والنسائي (٥٠٠٦) وفي «الكبرى» (١١٧٢٢) وأحمد في «المسند» (١٨٥) وابن ماجه (٦٣) وابن حبان في «صحيحه» (١٧٣) وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٢٤٤) وأبو يعلى في «المسند» (٢٤٢).

أما القرآن الكريم فإعجازه سار فيه سريان الماء في العود الأخضر، لا تكاد تخلو سورة ولا آية منه، وأعرّفُ الناس بوجوه إعجازه، وأعظمهم ذوقاً لأسرار بلاغته، هم أصحاب محمد ﷺ؛ لأنهم يصدرون في هذه المعرفة وهذا الذوق عن فطرتهم العربية الصافية، وسليقتهم السليمة السامية، وتمهرهم في فنون البيان وصناعة اللسان، ومن هذا كان القرآن حياتهم الصحيحة، به يقومون ويقعدون، وينامون ويستيقظون ويعيشون ويتعاملون، ويلتذون ويتعبدون، وهذا هو معنى كونه روحاً في قول الله سبحانه: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا﴾ (الشورى: ٥٢) وليست هناك طائفة في التاريخ تمثل فيها القرآن روحاً، كما تمثل في هذه الطبقة العليا الكريمة، طبقة الصحابة الذين وهبوه حياتهم فوهبهم الحياة، وطبعهم طبعة جديدة حتى صاروا أشبه بالملائكة؛ وهكذا سواهم الله بكتابه خلقاً آخر ﴿فَبَارِكْ لِلَّهِ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ (١) ﴿(المؤمنون)!!﴾.

وأما السنة النبوية، فقد اقترن بعضها بمعجزات خارقة؛ وأمامك أحاديث المعجزات وهي كثيرة فيها المعجب والمطرب، غير أنا نربأ بك أن تكون فيها كحاطب ليل، على حين أن بين أيدينا في الصحيح منها الجَمُّ الغفير والعدد الكثير ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلَ خَبِيرٍ﴾ (٢) ﴿(فاطر)﴾.

وهاك نموذجاً واحداً رواه البخارى ومسلم عن أبى العباس سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال يوم خيبر: «لأعطينَّ هذه الراية غداً رجلاً يفتحُ اللهُ على يديه، يحبُّ اللهُ ورسولَهُ، ويحبهُ اللهُ ورسولُهُ، فباتَ الناس يدوكونَ (أى يخوضون) ليلتهم، أيهم يُعطاها، فلما أصبحَ الناسُ غدوا على رسولِ اللهِ ﷺ كلهم يرجو أن يعطاها، فقال: أينَ عليُّ بنُ أبى طالب؟ فقيل: يا رسولَ اللهِ هو يشتكى بعينيه، قال: فأرسلوا إليه؛ فأتى به، فبصقَ رسولُ اللهِ ﷺ بعينيه، ودعا له، فبرئ حتى لم يكن به وجعٌ، فأعطاهُ الراية؛ فقال عليُّ رضي الله عنه: يا رسولَ اللهِ أقاتلهم حتى يكونوا مثلنا؟ قال: انفذْ عليُّ رسلَكَ حتى تنزلَ بساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجبُ عليهم من حقِّ اللهِ تعالى فيه، والله لأن يهدى اللهُ بك رجلاً واحداً خيرٌ لك من حُمُرِ النعم» (١).

(١) صحيح. رواه البخارى (٣٤٩٨ - ٢٨٤٧ - ٢٧٨٣) ومسلم (٦١٧٤) والترمذى في «المناقب» وابن ماجه في «المقدمة» وأحمد في «المسند» (٨٧٦٤) والنسائى في «الكبرى» (٨١٤٩ - ٨٥٨٧) والبيهقى في «الكبرى» (١٧٨٣٩) وفي «الشعب» ٧٨ وابن حبان (٦٩٣٢) وأبو يعلى في «المسند» =

وهذه الوصية من الرسول ﷺ لعلّى في هذا المقام، جديرةٌ وحدها أن تقطع ألسنة أولئك الأفاكين الذين يزعمون أن الإسلام قام على السيف والقوة، واعتمد على البطش والقسوة، ولم ينتشر بالدليل والحجة ولم يجيء بالسلام والرحمة ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ (٥) ﴿ (الكهف).

العامل العاشر: حكمة الله ورسوله في التربية والتعليم، وحسن سياستهما في الدعوة والإرشاد، مما جعل الكتاب والسنة يتقرران في الأذهان، ويسهلان على الصحابة في الحفظ والاستظهار.

أما القرآن الكريم فحسبك أن تعرف من حكمة الله به في التربية والتعليم أنه أنزله على الأمة الإسلامية باللغة الحبيبة إلى نفوسهم، وبالأسلوب الخلّاب والنظم المعجز الآخذ بقلوبهم، وأنه تدرّج بهم في نزوله، فلم ينزل جملةً واحدة يرهقهم به ويعجزون عنه؛ بل أنزله منجماً في مدى عشرين أو بضع وعشرين سنة، ثم ربطه بالحوادث والأسباب الخاصة في كثير من سوره وآياته، ودعمه بالدليل والحجة، وخاطب به العقول والضمائر، وناط به مصلحتهم وخيرهم وسعادتهم، وصدر في ذلك كله عن رحمة واسعة بهم، يكادون يلمسونها باليد ويرونها بالعين؛ ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (٦) ﴿ (المائدة) ﴿ ﴿ مِنْ عَمَلٍ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ (٤٦) ﴿ (فصلت).

وأما السنة النبوية فقد ضربت الرقم القياسي في باب هذه السياسة التعليمية الراشدة؛ حتى إذا كان علماء التربية في العصور الحديثة، قد عدّوا من الحكمة في التعليم والتربية الاستعانة بوسائل الإيضاح، وألوان التشويق، فإن محمداً ﷺ النبي الأمي، كان من قبل أربعة عشر قرناً، ومن قبل أن يولد علم التربية وعلم النفس، كان هو المعلم الأول في رعاية تلك الوسائل الموضحة، وهاتيك المشوّقات الرائعة؛ حتى تفتحت قلوب سامعيه للهداية، وامتلات صدور أصحابه بتعاليمه، كأنما كتبت فيها كتاباً بالكلمة والحرف.

ذلك لأنه ﷺ كان أفصح الناس لساناً، وأوضحهم بياناً، وأجودهم إلقاءً، ينتقى عيون الكلام وهو الذي أوتى جوامع الكلم، ويفتح الكلام ويختتمه بأشداقه، ويفصله

= (٣٥٤-٧٥٢٧) والبيزار في «المسند» (١٠٧٢) وابن أبي شيبة (٧/ ٥٠٠) و (٨/ ٥٢٢) والحاكم في «المستدرک» (٤٣٤٢).

تفصيلاً يراعى فيه المقام والأفهام، ولا يسرد الحديث سرداً يزرى برونقه أو يذهب بشيء منه؛ بل يتكلم كلاماً لو عدّه العادُّ لأحصاه، وكان يعيد الكلمة ثلاثاً أو أكثر من ثلاث عند الحاجة؛ كيما تحفظ عنه، كما جاء في صحيح مسلم (١) أنه ﷺ قال «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ» قالها ثلاثاً، وكما جاء في حديث البخارى ومسلم (٢) أنه ﷺ قال: «أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ (ثلاثاً) قلنا: بلى يا رسول الله، قال: الإِشْرَاقُ بِاللَّهِ، وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ - وَكَانَ مُتَّكِنًا فَجَلَسَ - فَمَا زَالَ يُكْرَرُهَا حَتَّى قُلْنَا لَيْتَهُ سَكَتَ».

من هديه ﷺ أنه «كَانَ إِذَا خَطَبَ أَحْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ؛ حَتَّى كَأَنَّهُ مَنذِرُ جَيْشٍ يَقُولُ: صَبِّحْكُمْ وَمَسَاءَكُمْ، وَيَقُولُ: بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ (وَيَقْرُنُ بَيْنَ أَصْبَعَيْهِ السَّبَابَةَ وَالْوُسْطَى) وَيَقُولُ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ، مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِأَهْلِهِ، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَآلِيَّ وَعَلَى» رواه مسلم (٣).

ومن وسائل إيضاحه ﷺ أنه كان يضرب لهم الأمثال الرائعة التي تُجَلِّى لهم المعانى، كأنها العروسُ بارعةٌ ليلة الزفاف، أو الشمسُ ساطعةٌ ليس دونها سحاب، تأمل قوله وهو يضرب المثل فى ضرورة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وخطر إهمالهما، ثم قل لى بربك: هل يبارح ذاكرتك هذا التمثيل البديع؟

يروى البخارى (٤) عن النعمان بن بشير أن النبى ﷺ قال: «مِثْلُ الْقَائِمِ فِي حُدُودِ

(١) صحيح: رواه مسلم (٦٧٢٥) وأبو داود (٤٦٠٨) وأبو يعلى فى «المسند» (٥٠٠٤ - ٥٠٠٧ - ٥٢٤٢) والبزار فى «المسند» (١٨٧٨) والطبرانى فى «الكبير» (١٠٣٦٨) وابن أبى الدنيا فى «الغيبة والنميمة» (١٣) وفى «الصمت» (١٤٧).

(٢) صحيح: رواه البخارى (٢٥١١ - ٥٩١٨ - ٦٥٢١) ومسلم (٢٥٥) والترمذى (١٩٠١ - ٢٣٠١ - ٣٠١٩) وأحمد فى «المسند» (١٩٨٧٢ - ١٩٨٨١) والبخارى فى «الأدب المفرد» (١٥) والبيهقى فى «الكبرى» (٢٠٩٦١ - ٢١١٦٨) وفى «الشعب» (٧٨٦٦).

(٣) صحيح: رواه مسلم (٢٠٠٢) والنسائى (١٥٧٧) وابن ماجه (٤٥) وابن حبان (١٠) وأبو يعلى فى «المسند» (٢١١١ - ٢١١٩) والبيهقى فى «الكبرى» (٥٨٤٩).

(٤) صحيح: البخارى (٢٣٦١ - ٢٥٤٠) والترمذى (٢١٧٣) وأحمد فى «المسند» (١٧٩٠٥ - ١٧٩٠٦ - ١٧٩١٢) وابن حبان فى «صحيحه» (٢٩٨ - ٣٠١) والطبرانى فى «الأوسط» (٩٣١٠) والبيهقى فى «الكبرى» (٢٠٧٦٨ - ٢٢٠٢١) و «الشعب» (٧٥٧٦).

الله وَالْوَأَقِ فِيهَا، كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا فِي سَفِينَةٍ، فَصَارَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا؛ وَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَىٰ مَنْ فَوْقَهُمْ فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِينَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا؛ فَإِنْ تَرَكَوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَىٰ أَيْدِيهِمْ نَجَوْا، وَنَجَوْا جَمِيعًا».

ومن وسائل إيضاحه ﷺ أسئلته التي كان يلقيها على أصحابه، فيوقظ بها انتباههم، ويرُفِّف بسببها شعورهم، حتى يستقبلوا هديه بنفوس عطاش، وقلوب ظماء، فيستقرَّ فيها أثبت استقرار، ويعلق بها علق الروح بالأجسام.

وإليك مثلاً واحداً: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أَتَدْرُونَ مَنْ الْمُفْلِسُ؟ قَالُوا: الْمُفْلِسُ فِينَا مَنْ لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا دِينَارَ وَلَا مَتَاعَ، فَقَالَ: إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي وَقَدْ شَتَمَ هَذَا، وَقَذَفَ هَذَا، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، فَيُعْطَىٰ هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَىٰ مَا عَلَيْهِ، أَخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ» رواه مسلم (١).

ومن العجائب في وسائل إيضاحه ﷺ أنه كان يستعين برسم يديه الكريمتين على توضيح المعاني وتقريبها إلى الأذهان، مع أنه النبي الأمي الذي لم يقرأ كتاباً، ولم يجلس إلى أستاذ، ولم يذهب إلى مدرسة، ولم يدرس الرسم ولا الهندسة.

نقرأ في صحيح البخاري (٢) عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطًّا مُرَبَّعًا، وَخَطَّ وَسَطَهُ خَطًّا، وَخَطَّ خُطُوطًا إِلَىٰ جَنْبِ الْخَطِّ (أَيِ الَّذِي فِي الْوَسْطِ) وَخَطَّ خَطًّا خَارِجًا، فَقَالَ: أَتَدْرُونَ مَا هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: هَذَا الْإِنْسَانُ (يُرِيدُ الْخَطَّ الَّذِي فِي الْوَسْطِ) وَهَذَا الْأَجَلُ مُحِيطٌ بِهِ (يُرِيدُ الْخَطَّ الْمُرَبَّعَ) وَهَذِهِ الْأَعْرَاضُ

(١) صحيح: رواه مسلم (٦٥٢٢) والنسائي في «كتاب القيامة» والترمذي (٢٤١٨) وأحمد في «المسند» (٨٢٠٩) (٨٦٢٥) وأبو يعلى في «المسند» (٦٤٩٩) وابن حبان في «صحيحه» (٤٤١١ - ٧٣٥٩) والبيهقي في «الكبرى» (١١٦٩٨) وفي «الشعب» (٣٤٤) والطبراني في «الأوسط» (٢٧٩٩).

(٢) صحيح: رواه البخاري (٦٠٥٤) والترمذي (٢٤٥٤) وابن ماجه (٤٢٣١) وأحمد في «المسند» (٣٦٤٤ - ٤١٣١) والدارمي (٢٦٢٩) وأبو يعلى في «المسند» (٥٢٤٣) والبيهقي في «الشعب» (١٠٢٥٥).

تَنْهَشُهُ (يشير إلى الخطوط التي حوله) إِنَّ أَخْطَأَهُ هَذَا نَهَشَهُ هَذَا، وهذا الأملُ (يعن الخطَّ الخارج)».

ومن سياسته الحكيمة في التعليم والتربية، أنه كان ينتهز فرصة الخطأ في أفهامهم، فيصحح لهم الفكرة في حينها، وبلقنهم تعاليمه السامية ونفوسهم مستشرفة لها، من ذلك ما يقصه البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه قال: «جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادته، فلما أُخبروا كأنهم تقالؤها (أي رأوها قليلة) وقالوا: أين نحن من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر؟ قال أحدهم: أما أنا فأصلي الليل أبدا، وقال: الآخر: وأنا أصوم الدهر أبدا، وقال الآخر: وأنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدا، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم، فقال: أنتم الذين قُلتُم كذا وكذا!! أما والله إني لأخشاكم لله، وأتقاكم لله، ولكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني» (١).

وكان من وسائل إيضاحه تمثيله صلى الله عليه وسلم بالعمل، يصلي ويقول: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» (٢) ويحج ويقول: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ» ويشير بأصبعيه السبابة والوسطى ويقول: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ» كما تقدم في رواية مسلم.

العامل الحادي عشر: الترغيب والترهيب اللذان يفيض بهما بحر الكتاب والسنة،

ولا ريب أن غريزة حب الإنسان لنفسه تدفعه إلى أن يحقق لها كل خير، وأن يحميها من كل شر، سواء ما كان فيهما من عاجل وما كان من أجل، ومن هنا تحرص النفوس الموفقة على وعى هداية القرآن وهدي الرسول، وتعمل جاهدة على أن تحفظ منهما ما وسعها الإمكان.

أما النفوس الضالة المخدولة، فإنها مصروفة عن هذه السعادة بصوارف الهوى والشهوة، أو محجوبة عن هذا المقام بحجاب التعصب والجمود على الفتنة، أو مرتطمة بظلام الجهل في أحوال الضلال والنكال.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) صحيح: رواه البخاري (٦٠٥ - ٥٦٦٢ - ٦٨١٩) وأحمد في «المسند» (٢٠٤٠٩) والبخاري في «الأدب المفرد» (٢١٣) والشافعي في «المسند» (٢٣٢) والدارمي (١٢٣٣) وابن حبان في «صحيحه» (١٨٧٢) والدارقطني (٢) وابن خزيمة (٣٩٧ - ٥٨٦) وابن حبان (١٦٥٨ - ٢١٣١) والبيهقي في «الكبرى» (٣٩٦٣) (٥٣٩٤).

ولسنا بحاجة أن نلتمس شواهد الترغيب والترهيب من الكتاب والسنة، فَمَدَدُهُمَا فَيَاضُ بِأَوْفَى مَا عَرَفَ الْعِلْمُ مِنْ ضُرُوبِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ، وَفنون الوعد والوعيد، وأساليب التبشير والإنذار على وجوه مختلفة، واعتبارات متنوعة، في العقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق على سواء.

وهاك نموذجًا من ترغيبات القرآن وترهيباته على سبيل التذكير، والذكرى تنفع المؤمنين:

يقول تبارك اسمه في سورة واحدة هي سورة السجدة ﴿ وَقَالُوا أَئِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَتُنَا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ بَلْ هُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ كَافِرُونَ (١٠) قُلْ يَتُوقَاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ (١١) وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ (١٢) وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًىٰ وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ (١٣) فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا إِنَّا نَسِينَاكُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (١٤) إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ (١٥) تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ (١٦) فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (١٧) أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ (١٨) أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَىٰ نُزُلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (١٩) وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ (٢٠) وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَىٰ دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ (٢١) وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ (٢٢) ﴿ (السجدة).

فانظر بعين بصيرتك في أساليب هذه الترغيبات، وفنون تلك الترهيبات، التي احتوتها هذه الآيات، والقرآن ملىء كله من الأنوار على هذا الغرار!

ولا تحسبن السنة النبوية إلا بحرًا متلاطم الأمواج في هذا الباب، وهاك نموذجًا، بل نماذج منها تدلُّك على مدى ما تتأثر به النفوس البشرية عندما يمرُّ بها الوعد والوعيد، وما يتركه هذا التأثر من ثبات الأوامر والنواهي واستقرارها في الذهن، وانتقاشها في صحيفة الفكر، ثم اندفاع الإنسان من ورائها إلى العمل والاتباع.

ها هو ﷺ يبشر واصل رَحْمَهُ بِسَعَةِ الرِّزْقِ وَالْبِرْكَةِ فِي الْعَمْرِ فَيَقُولُ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُسْطَرَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحْمَهُ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١) وَالتِّرْمِذِيُّ.

وها هو ﷺ يتحدث بالوعد لمن جعل الآخرة همّة، وبالوعد لمن جعل الدنيا همّة، فيقول: «مَنْ كَانَتِ الْآخِرَةُ هَمَّهُ جَعَلَ اللَّهُ غِنَاهُ فِي قَلْبِهِ، وَجَمَعَ لَهُ شَمْلَهُ، وَأَتَتْهُ الدُّنْيَا وَهِيَ رَاغِمَةٌ، وَمَنْ كَانَتِ الدُّنْيَا هَمَّهُ جَعَلَ اللَّهُ الْفَقْرَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وَفَرَّقَ اللَّهُ عَلَيْهِ شَمْلَهُ، وَلَمْ يَأْتِهِ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا مَا قُدِّرَ لَهُ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢).

وها هو ﷺ يحرض المؤمنين على القتال، ويحثهم على الدفاع والنضال، فيقول: «تَضَمَّنَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَادٌ فِي سَبِيلِي، وَإِيمَانٌ بِي، وَتَصَدِيقٌ بِرَسُولِي، فَهُوَ عَلَيَّ ضَامِنٌ أَنْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ أَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ نَائِلًا مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ مَا مِنْ كَلِمٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ كَلِمٍ، لَوْنُهُ لَوْنُ دَمٍ، وَرِيحُهُ رِيحُ مَسْكِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ عِزًّا وَجَلًّا أَبَدًا، وَلَكِنْ لَا أَجِدُ سَعَةً فَأَحْمِلُهُمْ، وَلَا يَجِدُونَ سَعَةً فَيَتَّبِعُونِي، وَيَشُقُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنِّي، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوَدِدْتُ أَنْ أُغْزُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلَ، ثُمَّ أُغْزَوْا فَأُقْتَلَ» (٣) أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ وَالنَّسَائِيُّ.

(١) صحيح: رواه البخاري (٥٦٣٩) وفي «الأدب المفرد» (٥٧) والبيهقي في «الشعب» (٧٩٤٥) من حديث أبي هريرة مرفوعاً ورواه البخاري (١٩٦١) وفي «الأدب المفرد» (٥٦) ومسلم (٦٤٧٠) وأبو داود (١٦٩٣) وابن حبان (٤٣٩) وأحمد (١٢١٧٨) وأبو يعلى (٦٦٢٠) والنسائي في «الكبرى» (١١٤٢٩) والطبراني في «الأوسط» (٢٥١) (٥٦٢٦) من حديث أنس مرفوعاً، ورواه الطبراني في «الأوسط» (٦٨٨١) من حديث علي.

أقول: أما عزو المصنف الحديث للترمذي فإنني لم أقف على هذا الحديث من رواية الترمذي والله أعلم.

(٢) صحيح: رواه الترمذي (٢٤٦٥) والطبراني في «الأوسط» (٨٨٨٢) (٥٩٩٠) وابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (٣٩٩) والبيهقي في «الكبرى» (١٠٣٤١) من حديث أنس، ورواه ابن ماجه (٤١٠٥) والبيهقي في «الشعب» (١٠٣٣٨) والدارمي (٢٣٣) وابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (٣٥٢) وفي «الإخلاص والنية» (٥٨) وابن حبان (٦٨٠) وأحمد في «المسند» (٢١٠٨٠) والطبراني في «الكبرى» (٤٨٩١) وفي «الأوسط» (٧٢٧١) من حديث زيد بن ثابت، ورواه الطبراني في «الأوسط» (٥٠٢٥) من حديث أبي الدرداء.

(٣) صحيح: رواه البخاري (٢٨١٠ - ٢٦٤٤) ومسلم (٤٨٣٦ - ٤٨٤٠) والنسائي (٣١٥٢ - ٣١٥١) =

فأنت ترى في هذه الكلمات النبوية قوة هائلة محولة، تجعلها ماثلة في الأذهان، كما تجعل النفوس رخيصة هينة في سبيل الدفاع عن الدين والأوطان، حتى لقد كان الرجل يستمع إلى هذه المرغبات والمشوّقات وهو يأكل، فما يصبر حتى يتم طعامه، بل يرمى بما في يده، ويقوم فيجاهد متشوّقاً إلى الموت، متلهفاً على أن يستشهد في سبيل الله، كذلك أخرج مالك عن يحيى بن سعيد: «أن رسول الله ﷺ رغب في الجهاد وذكر الجنة ورجل من الأنصار يأكل تمرات، فقال: إني لحريص على الدنيا إن جلست حتى أفرغ منهن، فرمى ما في يده، وحمل بسيفه، فقاتل حتى قتل» (١).

العامل الثاني عشر: اهتداء الصحابة رضي الله عنهم بكتاب الله وسنة رسوله صلّى الله عليه وآله، يُحلّون ما فيهما، من حلال، ويحرّمون ما فيهما من حرام، ويتبعون ما جاء فيهما من نصح ورشد، ويتعهّدون ظواهرهم وبواطنهم بالتربية والآداب الإسلامية؛ دستورهم القرآن، وإمامهم الرسول صلّى الله عليه وآله.

وما من شك أن العمل بالعلم بقرّره في النفس أبلغ تقرير، وينقشه في صحيفة الفكر أثبت نقش، علي نحو ما هو معروف في فن التربية وعلم النفس، من أن التطبيق يؤيد المعارف، والأمثلة تقيّد القواعد؛ ولا تطبيق أبلغ من العمل، ولا مثال أمثل من الاتباع؛ خصوصاً المعارف الدينية، فإنها تزكو بتنفيذها، وتزيد باتباعها، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ (الأنفال: ٢٩) أي هداية ونوراً تفرقون به بين الحق والباطل، وبين الرشد والغى كما جاء في بعض وجوه التفاسير، وذلك أن المجاهدة تؤدي إلى المشاهدة، والعناية بطهارة القلوب وتزكية النفوس تفجر الحكمة في قلب العبد، قال الغزالي رحمه الله: «أما الكتب والتعليم فلا تفي بذلك (أي بالحكمة تتفجر في القلب) بل الحكمة الخارجة عن الحصر والمد، إنما تتفتح بالمجاهدة ومراقبة الأعمال الظاهرة والباطنة، والجلوس مع الله عز وجل في الخلوة، مع حضور القلب بصافي الفكرة، والانقطاع إلى الله عز وجل عما سواه، فذلك مفتاح الإلهام ومنبع الكشف؛ فكم من

= وفي «الكبرى» (٤٣٥٩) (٤٣٦٠) وأحمد في «المسند» (٩٧٧٦) ومالك (٤٢) والبيهقي في «الكبرى» (١٨٩٩٨) من حديث أبي هريرة.

(١) صحيح: رواه البخاري (٣٨٢٠) ومسلم (٤٨٩٠) والنسائي (٣١٥٤) وسعيد بن منصور في «سننه» (٢٥٥٢) وأحمد في «المسند» (١٣٩٠٢) وابن حبان (٤٦٥٣) والنسائي في «الكبرى» (٤٣٦٢) وأبو يعلى في «المسند» (١٩٧٢) ومالك (٤٤) والبيهقي في «الكبرى» (١٨٤١٩).

متعلم طال تعلمه ولم يقدر على مجاوزة مسموعه بكلمة! وكم من مقتصر على المهم في التعليم، ومتوفر على العمل ومراقبة القلب، فتح الله له من لطائف الحكمة ما تحار فيه عذول ذوى الألباب! ولذلك قال ﷺ: «مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ وَرَثَهُ اللَّهُ عَلِمَ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ».

العامل الثالث عشر: وجود الرسول ﷺ بين ظهرائهم، يُحفظهم من الكتاب والسنة ما لم يحفظوه، ويعلمهم ما جهلوه، ويجيبهم إذا سألوه، ويريهم شاكلة الصواب فيما أخطأوه، ويقفهم على حقيقة الأمر إذا تشككوه، في صبر وأناة وسعة صدر وكرم نفس وطيب قلب، ولا ريب أن هذا عامل مهم يسر لهم الحفظ ويهون عليهم الاستظهار؛ ضرورة أنه ﷺ مرجع واضح، ومنهل عذب؛ لا سيما إذا لاحظنا أنه ﷺ كان دائم البشر، سهل الخلق، لين الجانب، ليس بفظاً، ولا غليظاً، ولا صحاباً، ولا فحاشاً، ولا عياباً، وأن من جالسه أو فاوضه في حاجة صابره حتى يكون هو المنصرف عنه، ومن سأله حاجة لم يرده إلا بها أو بميسور من القول؛ قد وسع الناس بسطه وخلقه، فصار لهم أبا وصاروا عنده في الحق سواء، مجلسه مجلس علم وحياء وأمانة وصبر، يُدرس فيه القرآن، وتُداع فيه السنة، ويعقب منه أريج الهداية.

عوامل خاصة بالقرآن الكريم:

تلك العوامل التي ذكرناها عوامل مشتركة بين الكتاب والسنة، طوّعت للصحابة حفظهما واستظهارهما، والإحاطة بهما وحثهما.

بيد أن هناك عوامل خاصة توافرت في حفظ الصحابة للقرآن دون السنة.

أولها: إن الله تعالى تحدى بالقرآن أمة العرب، بل كافة الخلق فقال سبحانه:

﴿فليأتوا بحديث مثله﴾ (الطور: ٣٤) ولما عجزوا قال: ﴿فأتوا بعشر سور مثله﴾ (هود: ١٣) ولما عجزوا أيضاً قال: ﴿فأتوا بسورة من مثله﴾ (البقرة: ٢٣) ولما عجزوا الثالثة سجل عليهم هزيمتهم وأعلن فُلج القرآن بالإعجاز في هذا الميدان، إذ قال عز اسمه: ﴿قُلْ لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً﴾ (الإسراء: ٨٨)

(الإسراء)

هذا التحدى الذي امتاز به القرآن، فتح عيون الناس جميعاً، ولفتهم بقوة إليه، لا فرق بين أوليائه وأعدائه، أما أوليائه ومتبعوه، فقرأوه من هذه الناحية، ليفحموا به أعداءهم،

ويؤيدوا بإعجازه دينهم ونيهم، وأما أعداؤه ومخالفوه، فاقتفوا أثره وتتبعوه، أملاً في أن يجدوا فيه مغمزاً، ويأخذوا عليه مطعناً، فلا جرم كان هذا التحدى من الدواعى التى توافرت على نقل القرآن وتواتره وجريانه على كل لسان!

ثانيها: عنايته بكتابة القرآن فيما تيسر من أدوات الكتابة، إذ اتخذ كتاباً للوحى من أصحابه، وأقر كل من يكتب القرآن لنفسه فى الوقت الذى نهى فيه عن كتابة السنة فى الحديث الذى أسلفناه من رواية مسلم «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئًا غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ» (١).

وغنى عن البيان، أن الكتابة من عوامل تيسير الحفظ والاستظهار.

ثالثها: تشريع قراءة القرآن فى الصلاة، فرضاً كانت أو نفلاً، سراً أو جهراً، ليلية أو نهارية؛ حتى صلاة الجنازة، ومثل الصلاة فى ذلك خطبة الجمعة، وتلك وسيلة فعالة؛ جعلت الصحابة يقرأونه ويسمعونه، ثم جعلتهم عن هذا الطريق يتحفظونه ويستظهرونه؛ لا فرق بين رجل وامرأة وصغير وكبير وغنى وفقير، على قدر ما سمح به استعداد كل منهم.

رابعها: الترغيب فى تلاوة القرآن ولو فى غير صلاة ومن غير وضوء؛ اقرأ إن شئت قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ (٢٩) لِيُوفِيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ (٣٠)﴾ (فاطر).

ويقول النبى ﷺ «الَّذِى يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَهُوَ مَاهِرٌ بِهِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ؛ وَالَّذِى يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَهُوَ يَتَتَعُّعُ فِيهِ وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ لَهُ أَجْرَانِ» رواه البخارى ومسلم (٢) ويقول ﷺ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٍ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ وَهُوَ يَقُومُ بِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ، وَرَجُلٍ آتَاهُ مَالًا فَهُوَ يَنْفِقُهُ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ» رواه الشيخان أيضاً (٣).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) صحيح: رواه البخارى (٤٦٥٣) ومسلم (١٨٥٩) والترمذى (٢٩٠٤) وأحمد فى «المسند» (٢٥٧٦٤) (٢٤٨٣٧ - ٢٥٤٩٧) والدارمى (٣٢٤٥) وابن ماجه (٣٧٧٩) وعبد الرزاق فى «المصنف» (٤١٩٤ - ٦٠١٦) وابن حبان فى «صحيحه» (٧٦٧) والطبرانى فى «الأوسط» (٢٢١٥).

(٣) صحيح: رواه البخارى (٧٠٩١) ومسلم (١٨٩١ - ١٨٩٢) والترمذى (١٩٣٦) وابن ماجه (٤٢٠٩) وأحمد (٥٥٨٦) وعبد الرزاق فى «المصنف» (٥٩٧٤) والبخارى (١٨٩٠) وابن حبان (١٢٥) وأبو يعلى (٥٤١٧ - ٥٥٤٣ - ٥٤٧٨) والطبرانى فى «الكبير» (١٣١٦٢) وفى «الأوسط» (٢٧٠٩) والبيهقى فى «الكبرى» (٧٩١٧) وفى «الشعب» (١٩٧١).

ويقول ﷺ: «مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَهُ حَسَنَةٌ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا؛ لَا أَقُولُ: أَلِفٌ حَرْفٌ؛ وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ؛ وَوَامٌ حَرْفٌ؛ وَمِيمٌ حَرْفٌ» رواه الترمذی (١) وقال: حسن صحيح.

ويقول ﷺ: «يُقَالُ لِقَارِئِ الْقُرْآنِ اقْرَأْ وَارْقُ وَرَتَّلْ كَمَا كُنْتَ تُرَتِّلُ فِي الدُّنْيَا! فَإِنَّ مَنْزِلَتَكَ عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ تَقْرَأُهَا» رواه أبو داود والترمذی والنسائی (٢) ويقول ﷺ: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ» (٣) رواه البخاری.

فهل يعقل أن أصحاب محمد ﷺ الذين سمعوا ذلك وأمثال ذلك؛ يتوانون لحظة عن قراءة القرآن؟ ثم ألا تكون تلك التلاوة سبيلاً إلى أن يحذقوه ويحرزوه؟.

خامسها: عناية الرسول ﷺ بتعليم القرآن وإذاعته ونشره؛ إذ كان يقرأه على الناس على مكث كما أمره الله؛ وكان يسمعهم إياه في الخطبة والصلاة، وفي الدروس والعظات؛ وفي الدعوة والإرشاد، وفي الفتوى والقضاء؛ وكان يُرَغَّبُ في تعليمه ونشره كما سمعت؛ وكان يرسل بعثات القراء إلى كل بلد يعلمون أهله كتاب الله، كما أرسل مُصْعَبَ بن عمير وابن أم مكتوم إلى أهل المدينة قبل هجرته ﷺ إليها، وكما أرسل مُعَاذَ بن جبل إلى مكة بعد الفتح للإقراء، قال عبادة بن الصامت: كان الرجل إذا هاجر دفعه النبي ﷺ إلى رجل منا يعلمه القرآن.

سادسها: القداسة التي امتاز بها كتاب الله عن كل ما سواه، حيث اجتمع فيه من المزايا ما قصصنا عليك وما لم نقصص عليك؛ كنسبته إلى الله تعالى، وكحرمة قراءته على الجنب والحائض والنفساء، وكحرمة مسِّ مصحفه وحمله على أولئك جميعاً، وعلى المحدث حدثاً أصغر أيضاً، إلى غير ذلك.

(١) صحيح: رواه الترمذی (٢٩١٠) والبيهقي في «الشعب» (١٩٨٤) قال الترمذی: هذا حديث حسن صحيح غريب عن هذا الوجه.

(٢) صحيح: رواه أبو داود (١٤٦٤) والترمذی (٢٩١٤) والنسائی في «الكبرى» (٨٠٥٦) وابن حبان (٧٦٦) وأحمد (٦٧٦٠) وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/١٧٢) والحاكم في «المستدرک» (٢٠٣٠) والبيهقي في «الكبرى» (٢٤٧٧) وفي «الشعب» (١٩٩٩).

(٣) صحيح: رواه البخاری (٤٧٣٩) وأبو داود (١٤٥٢) والترمذی (٢٩٠٧) وابن ماجه (٢١١ - ٢١٢) وأحمد في «المسند» (٤١٤) وابن حبان في «صحيحه» (١١٨) والنسائی في «الكبرى» (٨٠٣٧) والبيهقي في «الشعب» (٢٢٠٧ - ٢٢٠٩) من حديث عثمان، قال الترمذی: وفي الباب عن علي وسعد.

ولا شك أن هذه القداسة تلفت الأنظار إليه، وتخلع همم المؤمنين به عليه، فيحيطون به علماء، ويخضعون لتعاليمه عملاً، وذلك ما حدا بالمسلمين في كل عصر ومصر أن يُعَنُوا بحفظ كتاب الله، حتى عصرنا الذي نعيش فيه؛ فما بالك بعصر الصحابة وهو عصر العلم والنور، والتقوى والهداية، والنشر والدعوة؟! .

أما بعد: فهذه بضعة عشر عاملاً توافرت في أصحاب الرسول الأكرم ﷺ حتى حفظوا الكتاب والسنة؛ وقد جمعناها لك هذا الجمع، معتقدين أن من ورائها عوامل شخصية توافرت في بعض القراء وبعض المحدثين منهم دون بعض والسبيل إلى تلك العوامل الشخصية دراسة تراجم أولئك القراء والمتصدرين لرواية الحديث من الصحابة؛ فارجع إليها إن شئت، واحرص على ما ذكرنا لك، وصغ منها أسلحة علمية مُرَهَفَةٌ تشهرها في وجه أولئك الخونة الذين يخوضون في الصحابة بغير علم، ويطعنون في الكتاب والسنة عن طريق الطعن فيهم بعد الحفظ والضبط.

ونحن نتحدّى أمم العالم بهذه الدواعي التي توافرت في الصحابة حتى نقلوا الكتاب والسنة، وتواتر عنهم ذلك خصوصاً القرآن الكريم.

أولئك آباءى فجئنى بمثلهم

إذا جمعتنا يا جريرُ المجمعُ!

غمرهم الله برحمته ورضوانه، وصبَّ عليهم شآبيب جوده وإحسانه، آمين.

٢- الجبهة الثانية: أو عوامل تثبت الصحابة في الكتاب والسنة:

الآن وقد فرغنا من عوامل حفظ الصحابة للكتاب والسنة، نخرج على عوامل تثبتهم ﷺ فيهما؛ فنذكر أن الناظر في تاريخ الصحابة، يروعه ما يعرفه عنهم في تثبتهم، أكثر مما يروعه عنهم في حفظهم؛ لأن التثبيت فضيلة ترجع إلى الأمانة الكاملة والعقل الناضج من ناحية، ثم هو في الصحابة بلغ القمة من ناحية أخرى، إذ كان تثبتاً بالغاً، وحذراً دقيقاً، وحيطة نادرة، وتحريماً عميقاً لكتاب الله تعالى وهدى رسوله ﷺ في كل ما يتصل بهما عن قرب أو بعد.

ولهذا التثبيت النادر في دقته واستقصائه، بواعث ودواع، أو أسباب وعوامل، يجمل بنا أن نقدمها إليك، كأسلحة ماضية تنافح بها عن الكتاب والسنة، وعن الصحابة في أدائهم للكتاب والسنة.

العامل الأول: أن الله تعالى أمر في محكم كتابه بالتثبت والتحرّي، وحذّر من الطيش والتسرّع، في الأنبياء والأخبار، بله القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف! فقال سبحانه ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ (٦٦) (الحجرات).

وكذلك نهى الله عن اتباع ما لا دليل عليه؛ إلا أن تسمع الأذن، أو ترى العين، أو يعتقد القلب عن برهان، فقال عزّ من قائل: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ (٣٦) (الإسراء).

وقد عاب القرآن على ما يأخذون بالظن فيما لا يكفي فيه الظن، فقال الله جلّ شأنه ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ (٢٨) (النجم) إلى غير ذلك من أدلة كثيرة في الكتاب والسنة تأمر بالنظر، وكان الصحابة هم المخاطبين بهذه التعاليم والمشافهين بها، فلا ريب أن تكون تلك الآداب الإسلامية من أهمّ العوامل في تثبيتهم وحذرهم، خصوصاً فيما يتصل بكتاب ربهم وسنة نبيهم، وبعيد كل البعد، بل محال كل الاستحالة، أن يكونوا قد أهملوا هذا النصح السامى، وهم خير طبقة أُخرجت للناس.

العامل الثانى: ما سمعوه من الترهيب الشديد، ومن التهديد والوعيد، لمن يكذب على الله أو يفترى على رسوله ومصطفاه؛ قال الله سبحانه: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ (الأنعام: ٩٣) فانظر كيف سلك الله من افترى الكذب عليه فى سلك من قال أوحى إلى ولم يوح إليه شىء، ومن قال سأنزل مثل ما أنزل الله! ثم انظر كيف قدّمه عليها فى الذكر، وصدّره فى الوعيد، ونعته أول من نعت بالإغراق فى الظلم.

وقال سبحانه: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُوَ يُدْعَىٰ إِلَى الْإِسْلَامِ ﴾ (الصف: ٧) وقال سبحانه: ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ (٦٠) (الزمر).

ونقرأ فى السنة النبوية أنه ﷺ قال: «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» (١) وهو حديث مشهور، بل متواتر، ورد أنه قد رواه اثنان وستون صحابياً منهم

(١) تقدم تخريجه.

العشرة المبشرون بالجنة، ولا يُعرف حديث اجتمع عليه العشرة المبشرون بالجنة إلا هذا، ولا حديث يروى عن أكثر من ستين صحابياً إلا هذا.

ولقد سمع الصحابة هذه الترهيبات وأمثالها؛ وما أمثالها في القرآن والسنة بقليل، بل لقد سمع الأصحاب نهى رسول الله ﷺ عما دون الكذب وما كان أقل من التزيد، إذ حذرهم رواية الضعفاء والمدخولين فقال: «سيكون في آخر أمتي أناسٌ يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم» رواه مسلم^(١)، بل حذرهم ﷺ رواية المجتهولين فقال: «إنَّ الشيطانَ ليتمثلُ في صورة الرجل فيأتى القوم فيحدثهم الكذب، فيتفرقون فيقول الرجل منهم: «سمعتُ رجلاً أعرفُ وجهه ولا أعرفُ اسمه يحدثُ كذا وكذا» رواه مسلم^(٢).

فهل يستبيح عاقل منصف لنفسه أن يقول: إن الصحابة الذين سمعوا هذه النصائح وتلك الزواجر عن التزيد والافتراء يقدمون على كذب في القرآن والسنة، أو يقصرون في الثبوت والتحري والاحتياط في نقل الذكر الحكيم، والهدى النبوي الكريم؟

العامل الثالث: أن الإسلام أمرهم بالصدق ونهاهم عن الكذب إطلاقاً، فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (١١٩) (التوبة) وأنت خير بأن هذا الخطاب بهذه الصيغة في هذا المقام مع تقديم الأمر بالتقوى، فيه إشارة إلى أن الصدق المأمور به من مقتضيات الإيمان ومن دعائم التقوى؛ ويفهم من هذا أن من كذب وافتري، فسييله سبيل من كفر وطغى، كما صرح سبحانه بذلك في قوله: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكُذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ (١٠٥) (النحل).

ويقول النبي ﷺ: «عليكم بالصدق فإنه مع البرِّ وهما في الجنة، وإياكم والكذب فإنه مع الفجور وهما في النار» رواه ابن ماجه^(٣).

- (١) صحيح: رواه مسلم (١٥ - ١٦) وابن حبان في «صحيحه» (٦٧٦٦) وأبو يعلى في «المسند» (٦٣٨٤) وأحمد في «المسند» (٨٠٦٨ - ٨٣٩٠) والحاكم (٣٥١) من حديث أبي هريرة، قال الحاكم: هذا حديث ذكره مسلم في خطبة الكتاب مع الحكايات ولم يخرجاه في الكتاب وهو صحيح على شرطهما جميعاً، ومحتاج إليه في الجرح والتعديل ولا أعلم له علة.
- (٢) صحيح: رواه مسلم موقوفاً لا مرفوعاً، كما هو صنيع المصنف.
- (٣) صحيح: رواه ابن ماجه (٣٨٤٩) وأحمد في «المسند» (١٨) وأبو يعلى (١٢٢) وابن حبان في صحيحه ٥٧٣٤، والبخارى في «الأدب المفرد» ٧٤٥، والبيهقي في «الشعب» (٤٧٨٣ - ٤٧٨٥) =

وعن صفوان بن سليم رضي الله عنه قال: قلنا: يا رسول الله: أياكون المؤمنُ جباناً؟ قال: «نعم» قلنا: أياكونُ بخيلاً؟ قال: «نعم» قلنا: أياكونُ كذاباً؟ قال: «لا» أخرجه مالك ^(١).
فانظر إلى الحديث الأول كيف جعل الصدق هادياً إلى البر وإلى الجنة، وجعل الكذب هادياً إلى الفجور وإلى النار، ثم انظر إلى الحديث الثاني كيف اعتبر الكذب أفحش من الجبن والبخل، وأخرجه في هذه الصورة الشنيعة التي لا تجتمع هي والإيمان في نفس واحدة أبداً!

وستقضى العجب حين تعلم أن الرسول صلوات الله عليه بالغ في تقييح الكذب حتى في توافه الأشياء ومحقرات الأمور! استمع إليه صلوات الله عليه وهو ينهى عن الكذب في المزاح بهذه الطريقة الرادعة فيقول: «ويلٌ للذي يحدثُ ليضحكُ منه القومُ فيكذب، ويلٌ له، ويلٌ له!» رواه أبو داود والترمذي ^(٢) ثم استمع إليه صلوات الله عليه وهو يتوعد من يكذب في منامه ويقول: «من كذب في حلمٍ كُلِّفَ يومَ القيامةِ أن يعقدَ بينَ شعيرتَيْنِ، وليسَ بعاقِدٍ بينهما أبداً» ^(٣).
قل لي بربك: هل تلك الطبقة الأولى الممتازة التي سمعت ذلك وأضعاف ذلك بأذائها من فم رسولها، والتي اعتنقت الإيمان بعد البحث والنظر، واعتقدته طريقاً إلى سعادتها وعزها، والتي باعت أنفسها وأموالها لله بأن لها الجنة في نعيمها وخلودها؛ نقول: هل تلك الطبقة الكريمة ترضى بعد ذلك كله أن تترك رأسها وتنكص على أعقابها؟ فتكذب على الله ورسوله، أو لا تتحرى الصدق في كتاب الله وسنة رسوله! ذلك شططٌ بعيد لا يجوز إلا على عقول المغفلين!

= والبزار في «المسند» (٧٥) والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١٢٠) وابن أبي الدنيا في «اليقين» (١) وفي «الصمت» (٤٤١) والطبراني في «الكبير» (٨٩٤) والنسائي في «الكبرى» (١٠٧١٩).
(١) ضعيف: رواه مالك (٩٠٨) والبيهقي في «الشعب» (٤٨١٢) والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١٤٧) وهو حديث مرسل، قال أبو عمر: لا أحفظه مسنداً من وجه ثابت.
(٢) صحيح: رواه أبو داود (٤٩٩٠) والترمذي (٢٣١٥) والنسائي في «الكبرى» (١١٦٥٥ - ١١١٢٦) وأحمد في «المسند» (١٩٥٥١ - ١٩٥٤٢) والدارمي (٢٦٠٢) والطبراني في «الكبير» (٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٠) والبيهقي في «الكبرى» (٢١٤٢٣) وفي «الشعب» (٤٨٣١) والحاكم في «المستدرک» (١٤٢).
(٣) صحيح: رواه بلفظه البخاري (٦٦٣٥) وأبو داود (٥٠٢٤) وابن حبان في «صحيحه» (٥٦٨٥ - ٥٦٨٦) والبخاري في «الأدب المفرد» (١١٩٢) وعبد الرزاق في «المصنف» (١٩٤٩١) والطبراني في «الكبير» (١١٨٣١ - ١١٨٥٥) وفي «الأوسط» (٣٧١٤) وأحمد في «المسند» (١٨٦٩).

العامل الرابع: أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا مفرمين بالتفقه والتعلم، مولعين بالبحث والتنقيب، مشغوفين بكلام الله وكلام رسول الله، يعقدون المجالس لمدارسة القرآن وفهمه، ويركبون ظهور المطايا لطلب العلم وأخذه، وكانت عناية الرسول بتعليمهم القرآن تفوق كل عناية يقرأه عليهم، ويخطبهم به، ويزين إمامته لهم بقراءته في صلاته، وفي دروسه وعظاته، وكان فوق ذلك يحب أن يسمعه منهم كما يحب أن يقرأه عليهم، روى البخاري ومسلم^(١) أن ابن مسعود قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم «اقرأ على القرآن!» قلت: يا رسول الله، أقرأ عليك وعليك أنزل؟ قال: «إني أحب أن أسمع من غيري» فقرأت عليه سورة النساء حتى إذا جئت إلى هذه الآية: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ (النساء) قال: «حسبك الآن» فالتفت إليه فإذا عيناه تذرفان.

وكذلك كان الصحابة، همتهم أن يقرأوا القرآن ويستمعوه، روى الشيخان عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إني لأعرف أصوات رفقة الأشعريين بالليل حين يدخلون، وأعرف منازلهم من أصواتهم بالقرآن بالليل، وإن كنت لم أر منازلهم حين نزلوا بالنهار»^(٢).

وروى الدارمي^(٣) وغيره بأسانيدهم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يقول لأبي موسى الأشعري: ذكّرنا ربنا! فيقرأ عنده القرآن، قال النووي: وقد مات جماعات من الصالحين بسبب قراءة من سألوه القراءة.

وقد سبق في عوامل حفظ الصحابة للسنّة مدى عنايتهم بالإقبال عليها والاهتمام بلقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم للتعلم منه والأخذ عنه، وروى مكحول عن عبد الرحمن بن غنم أنه

(١) صحيح: رواه البخاري (٤٧٦٩ - ٤٣٠٦ - ٤٧٦٨) ومسلم (١٨٦٤ - ١٨٦٦) وأبو داود (٣٦٦٨) والترمذي (٣٠٢٥) والنسائي في «الكبرى» (٨٠٧٩ - ٨٠٧٨) وأحمد في «المسند» (٣٥٩٥ - ٤١٠٧) والبزار في «المسند» (١٧٨٠) وأبو يعلى في «المسند» (٥٠١٩ - ٥٠٦٩ - ٥٣٧٥ - ٥١٥٠) وابن حبان (٧٣٥).

(٢) صحيح: رواه البخاري (٣٩٩١) ومسلم (٦٣٥٧) وأبو يعلى (٧٣١٨) والبيهقي في «الشعب» (٢٦٠٣).

(٣) صحيح: رواه الدارمي (٢٣٦٨) (٢٣٦٥) وعبد الرزاق في «المصنف» (٤١٧٩ - ٤١٨١) وابن حبان في «صحيحه» (٧١٩٦) وابن أبي الدنيا في «الرقعة والبكاء» (٨١).

قال: حدثني عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا: كُنَّا نَدْرُسُ الْعِلْمَ فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ إِذْ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «تَعَلَّمُوا مَا شِئْتُمْ أَنْ تَعَلَّمُوا، فَلَنْ يَأْجُرَكُمُ اللَّهُ حَتَّى تَعْمَلُوا»^(١) رواه الدارمي موقوفاً على معاذ بسند صحيح، وكلمة العلم في هذا الحديث شاملة لعلم الكتاب وعلم السنة.

أليس هذا الولوع بالكتاب والسنة من دواعي تثبتهم فيهما، كما هو من دواعي حفظهم لهما؛ لأن اشتهاً الشيء وذيوعه، ولين الألسنة به، يجعله من الوضوح والظهور، بحيث لا يشوبه لبس، ولا يخالطه زيف، ولا يُقبل فيه دخيل.

العامل الخامس: يُسر الوسائل لدى الصحابة إلى أن يتثبتوا، وسهولة الوصول عليهم إلى أن يقفوا على جلية الأمر، فيما استغلق عليهم معرفته من الكتاب والسنة؛ وذلك لمعاصرتهم رسول الله ﷺ؛ يتصلون به في حياته، فيشفي صدورهم من الريبة والشك، ويريح قلوبهم بما يُشعُّ عليهم من أنوار العلم وحقائق اليقين.

أما بعد غروب شمس النبوة، وانتقاله ﷺ إلى جوار ربه؛ فقد كان من السهل عليهم أيضاً أن يتصلوا بمن سمعوا بأذانهم من رسول الله ﷺ، والسامعون يومئذ عدد كثير وجم غفير، يساكنونهم في بلدتهم، ويجالسونهم في نواديهم، فإن شك أحدهم في آية من كتاب الله، أو خبر عن رسول الله أمكنة التثبت من عشرات سواه، دون عنت ولا عسراً.

العامل السادس: شجاعة الأصحاب شجاعةً فطرية، صراحتهم صراحةً طبيعية، نشأوا عليها منذ حدثتهم، وطبعوا عليها بفطرتهم وبيئتهم، كأمة متبديّة لا تعرف ختل الحضارة الملوثة، ولا تألف نفاق المدينة المذبذبة، ثم جاء الإسلام فعزز فيهم هذا الخلق الفاضل، وزادهم منه، وبنى حضارته الصحيحة ومدنيته الطاهرة عليه، بمثل ما سمعت في أصدق الحديث وخير الهدى؛ حتى لقد كان الرجل منهم يقف في وسط الجمهور يردُّ على أمير المؤمنين وهو يلقي خطاب عرشه رداً قويا صريحاً خشناً؛ بل كانت المرأة تقف في بهرة المسجد الجامع فتقاطع خليفة المسلمين وهو يخطب، وتعارض رأيه برأيها، وتقرع حجته بحجتها فيما تعتقد أنه أخطأ فيه شاكلة الصواب، وأمير المؤمنين في الحالتين يغتبط بهاتيك الصراحة ويُسرُّ بتلك الشجاعة، ويعلن اغتباطه بموقف ذلك العربي الخشن الذي ردَّ عليه، كما يعلن رجوعه عن رأيه إلى رأي هذه السيدة التي حاجته بين يديه؛ وما أمر

(١) صحيح موقوفاً: رواه الدارمي (٢٦٤).

عمر ببعيد عنكم، ولا مجهول لكم، لا عند ولايته الخلافة وهو قائم يلقي خطاب عرشه، ولا عندما وقف على منبره ينهى عن التغالي في مهور النساء!!.

فهل يرضى العقل والمنطق أن تُجرح هذه الأمة الصريحة القوية وتتهم بالكذب أو بالسكوت على الكذب في كلام الله، وفي سنة رسول الله؟!.

ثم ألا يحملهم هذا الخلق المشرق فيهم على كمال الثبوت ودقة التحري في كتاب الله وسنة رسول الله؟ «لَقَدْ أَصْفَرَ الصُّبْحُ لِدِي عَيْنِينَ»!.

العامل السابع: تكافل الصحابة تكافلاً اجتماعياً فرضه الإسلام عليهم، فجعل

عيونهم مفتحة لكل من يكذب على الله، أو يفترى على رسول الله، أو يخوض في الشريعة بغير علم، أو يفتي في الدين بغير حجة.

أجل؛ لقد كان كل واحد منهم يعتقد أنه عضو في جسم الأمة، عليه أن يتعاون هو والمجموع في المحافظة على الملة، ويعتقد أنه لبنة في بناء الجماعة، عليه أن يعمل على سلامتها من الدغل والزغل، والافتراء والكذب، خصوصاً في أصل التشريع الأول وهو القرآن، وأصله الثاني وهو سنة الرسول ﷺ.

وبين يديك الكتاب والسنة، فاقراً فيهما إن شئت أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تجدها كثيرة متآخدة، تقرر ذاك التكافل الاجتماعي الإسلامي بين آحاد الأمة، بما لا يدع مجالاً لمفتر على الله، ولا يترك حيلة لحاطب ليل في حديث رسول الله.

استمع إلى كلام الحق وهو يحض على دعوة الخير وفضيلة النصح؛ إذ يقول سبحانه وتعالى في سورة آل عمران الآيات ١٠٤ : ١٠٦ : ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (١٠٤) وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٠٥) يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ إلى أن قال جل ذكره الآية ١١٠ : ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ وهكذا قدم الله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الإيمان به، تنويهاً بجلالتهما، وحثاً على التمسك بهما، وإشارة إلى أن الإيمان بالله لا يُصان ولا يكون إلا بهما.

وتدبر قول الله تعالى في سورة المائدة الآيتان ٧٨ ، ٧٩ : ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي

إسرائيل على لسان داوود وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون (٧٨) كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون (٧٩) ﴿

ثم تأمل حكم الله على بنى الإنسان جميعاً بأنهم غريقون فى الخسران، إلا من جمع عناصر السعادة الأربعة، وهى الإيمان، والعمل الصالح، والتوصية بالحق، والتوصية بالصبر فى قوله سبحانه: ﴿والعصر (١) إن الإنسان لڤى خسر (٢) إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر (٣)﴾ (سورة العصر).

سمع أصحاب رسول الله ﷺ ذلك، وشوفوها بخطابه من فم رسول الله ﷺ عن جبريل عن الله، ثم سمعوا بعد ذلك من كلام رسول الله أمثال ما يأتى:

١- يقول ﷺ: «والذى نفسى بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر، أو ليوشكن أن يبعث الله عليكم عقاباً منه، ثم تدعونهم فلا يستجاب لكم» رواه الترمذى (١) بسند حسن عن حذيفة رضى الله عنه.

٢- وعن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال: «بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة فى العسر واليسر، والمنشط والمكره، وعلى أثرة علينا، وعلى ألا تنازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفراً بواحاً (أى ظاهراً) عندكم من الله تعالى فيه برهان، وعلى أن نقول الحق أينما كنا لا نخاف فى الله لومة لائم» رواه الشيخان (٢).

فهل بعد هذا كله يُعقل أن يبعث الصحابة، أو يقرؤا من يبعث بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ؟! .

العامل الثامن: تعويدهم الصدق وترويضهم عليه عملاً، كما أرشدوا إليه وأدبوا به فيما سمعت علماء، وأنت خير بأن التربية غير التعليم، وأن العلم غير العمل، وأن نجاح الفرد والأمة مرهون بمقدار ما ينهلان من رحيق التربية، وما يقطفان من ثمرات الرياضة النفسية والقوانين الخلقية.

(١) صحيح: رواه الترمذى (٢١٦٩) وأحمد فى «المسند» (٢٢٧٩٠ - ٢٢٨١٦) والبيهقى فى «الكبرى» (٢٠٧٧٩) وفى «الشعب» (٧٥٥٨).

(٢) صحيح: رواه البخارى (٦٧٧٤) ومسلم (٤٧٤٥) والنسائى (١٦٦٣ - ١٦٦٤ - ٤١٦٢ - ٤١٦٠ - ٤١٦٥) وابن ماجه (٢٨٦٦) وأحمد فى «المسند» (٢٢١٧١ - ٢٢٢١٨ - ٢٢١٩٢ - ١٥٢٢٦) ومالك (٢/ ٤٤٥) والنسائى فى «الكبرى» (١٨٦٩٢ - ٧٧٧٣ - ٨٦٩٣ - ٧٧٧١) وابن حبان فى «صحيحه» (٤٥٤٧) وابن أبى شيبه فى «المصنف» (٦١٤ / ٨).

أما العلم وحده فقد يكون سلاح شقاء ونذير فناء؛ كما نرى ونسمع، ويا لهول ما نرى وما نسمع!!

ولقد أدرك الإسلام هذه الناحية الجليلة في بناء الأمم، فأعارها كل اهتمام وعنى بالتنفيذ والعمل أكثر مما عنى بالعلم والكلام، ولعلك لم تنس أنه ﷺ قال لمن يدرسون العلم في مسجد قباء تلك النصيحة الذهبية الحكيمة «تعلّموا ما شئتم أن تعلّموا، فلن يأجركم الله حتى تعملوا»^(١)!

ولعلك لم تنس أيضاً أن الإسلام شرع عقوبة من أشنع العقوبات، لمن اقترف نوعاً من الكذب؛ وهو نوع الخوض في الأعراض؛ تلك العقوبة هي حدُّ القذف الذي يقول الحق جل شأنه فيه من سورة النور الآية ٤: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤﴾﴾

فتأمل كيف عاقب هذا القاذف الكاذب بالجلد ثمانين، وردَّ شهادته وحكم بأنه من الفاسقين، بل قال: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤﴾﴾ (النور) أي لا فاسق سواهم ولا خارج عن حدود الدين والأدب إلا هم!

ثم شتف مسمعك بما يرويه أبو داود في سننه^(٢) من أن عبد الله بن عامر قال: «جاء رسول الله ﷺ إلى بيتنا وأنا صبي صغير، فذهبت لألعب، فقالت أمي: تعال حتى أعطيك؛ فقال ﷺ: وما أردت أن تعطيه؟ قالت: تمرًا، فقال: أما إنك لو لم تفعل لي لكتبت عليك كذبة!»!

تصور في هذه التربية السامية كيف لم يسمح الرسول ﷺ لأُم أن تعد طفلها الصغير وعداً غير صادق، بل يسألها: ما الذي كانت تعطيه لو جاء؟ ثم يقرر أنها لو خاست بعهدا هذا لكتبها الله عليها كذبة! وهكذا يكتفى بذكر كلمة «كذبة» في هذا المقام ردعاً لها وزجراً؛ ومنه تعلم أن لفظ الكذب كان سوط عذاب يخيف الصحابة رجالاً ونساءً؛ وذلك لما يسمعون عنه من شناعة، ولما يعرفون فيه من بشاعة، ولما تأصل في نفوسهم من فضيلة الصدق وشرف الحق.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) ضعيف: رواه أبو داود (٤٩٩١) وأحمد في «المسند» (١٥٢٧٥) وابن أبي شيبة في «المصنف»

(١٢٤/٦) والبيهقي في «الكبرى» (٢١٤٣٧ - ٢١٤٣٨) وفي «الشعب» (٤٨٢٢).

أبعد هذه التربية العالية يصحُّ أن يُقال: إن الصحابة يكذبون على الله ورسوله ولا يثبتون! ألا إن هؤلاء من إفكهم ليهرفون بما لا يعرفون، ويسرفون في تجريح الفضلاء واتهام الأبرياء ولا يستحون، فويل لهم من يومهم الذي يُوعدون!

العامل التاسع: القدوة الصالحة، والأسوة الحسنة؛ التي كانوا يجدونها في رسول الله ﷺ ماثلة كاملة، جذابة أخاذة، ولا يعزبن عن بالك أن القدوة الصالحة خير عامل من عوامل التعليم والتربية والتأديب والتهديب، خصوصاً بين نبيٍّ ومُتبعيه، وأستاذ ومتعلميه، ورئيس ومرءوسيه، وراع ورعيته.

وها نحن أولاء نرى علماء النفس والاجتماع، وأقطاب التربية والتعليم، وبناء الأخلاق والأمم: نراهم لا يزالون يتحدثون في القدوة الصالحة، ويوصون بالقدوة الصالحة، ويبحثون عن القدوة الصالحة؛ وذلك لمكانتها من التأثير والإصلاح، والتقويم والنجاح، في الأفراد والأمم على سواء!!

ولم يعرف التاريخ ولن يعرف قدوة أسمى، ولا أسوة أعلى، ولا إمامة أسنى، من محمد ﷺ، في كافة مناحي الكمال البشري، خصوصاً خلقه الرضي، وأدبه السني، ولا سيما صدقه وأمانته، وتحريه ودقته!

أجل، فقد كان ﷺ مشهوراً بالصدق، معروفاً بالأمانة، حتى من قبل بعثته ورسالته، فكان إذا سار أشاروا إليه بالبنان؛ وقالوا: هذا هو الصادق، وإذا حكم رضوا حكومته وقالوا: هذا هو الأمين!

وكانت هذه الفضائل المشرقة فيه، من بواعث إيمان المنصفين من أهل الجاهلية به، ولقد اضطرَّ أن يشهد له بها أعداؤه الألداء، كما آمن بها أتباعه الأوفياء.

فهذا أبو سفيان بن حرب زعيم حزب المعارضة له يُقرُّ بين يدي قيصر الروم بصدق محمد وأنهم لم يحفظوا عليه كذبة واحدة قبل رسالته، ويكاد يؤمن القيصر متأثراً في جملة ما تأثر، بهذه الشهادة التي انطلق بها لسان ألدِّ خصوم محمد يومئذ، ثم يقول في التعليق على كلام أبي سفيان والتنويه بصدق محمد ﷺ: «ما كان (أي محمد) ليذَرَ الكَذِبَ على الناس ويكذبَ على الله...!» والحديث طويل مشهور يرويه البخاري^(١) في صحيحه، فراجع إن شئت.

(١) صحيح: رواه البخاري (٧ - ٢٧٨٢) والنسائي في «الكبرى» (٦٤ - ١١٠) وأحمد في «المسند»

(٢٣٦٦) وأبو يعلى في «المسند» (٢٦١٧) والطبراني في «الكبير» (٧٢٧٠ - ٧٢٧٢).

وهذا قائل قريش ^(١) يقول للنبي ﷺ في معرض من المعارض: إنا لا نكذبك ولكن نكذب ما جئت به، وبسبب ذلك أنزل الله تعالى ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ (٣٣) (الأنعام).

ومما يذكر بالإعجاب والفخر لنبي الإسلام ﷺ أنه عرض الإسلام على بني عامر بن صعصعة، وذلك قبل الهجرة، وقبل أن تقوم للدين شوكة، فقال كبيرهم: أرأيت إن نحن تابعناك على أمرك، ثم أظهرك الله على من خالفك، أيقون لنا الأمر من بعدك؟ فأجابه ﷺ بتلك الكلمة الحكيمة الخالدة: «الأمر لله يضعه حيث يشاء» فقال له كبيرهم أفنهدف نحورنا للعرب دونك فإذا أظهرك الله كان الأمر لغيرنا؟ لا حاجة لنا بأمرك.

وهنا تتجلى سياسة الإسلام، وأنها سياسة صريحة مكشوفة، ورشيده شريفة، لا تعرف اللف والدوران، ولا تعتمد الكذب والتضليل؛ كما تتجلى صراحة نبي الإسلام، وصدق نبي الإسلام، وشرف نبي الإسلام؛ ﷺ !!.

نعم: لقد كان محمد ﷺ في ضيق أي ضيق، يحتاج إلى أقل معاونة منه عدو أو صديق؛ وهذا حتى من العرب يستطيع أن يكتسبه ويتقوى به ولكنه ﷺ، لا يستطيع أن يعد فيخلف، ولا أن يحدث فيكذب، ولا أن يعاهد فيغدر!

يسألونه أن يكونوا الخلفاء من بعده إذا أسلموا فيقول بملء فيه: «الأمر لله يضعه حيث يشاء» ولو أنه قال: إن شاء الله، مثلاً، لدانوا له أجمعين، وأصبحوا من حزبه وجنده المسلمين!.

مرحى مرحى لسياسة الإسلام، وأخلاق نبي الإسلام!!.

وإذا كانت هذه الأخلاق العليا هي منار القدوة للصحابة في رسول الله، فكيف لا يقتبسون من هذه الأنوار، ولا يضربون في حياتهم على هذه الأوتار؟! فضلاً عن أن يقال عنهم: إنهم يكذبون أو لا يتحرّون في كتاب الله وسنة رسول الله ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ (١٦) (النور).

العامل العاشر: سمو تربية الصحابة على فضائل الإسلام كلها، وكمال تأديبهم

(١) صحيح: رواه الترمذی (٣٠٦٤) والحاكم في «المستدرک» (٣٢٣٠) قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

بآداب هذا الدين الحنيف وشدة خوفهم من الله، وصفاء نفوسهم إلى حد لا يتفق والكذب، خصوصاً الكذب على الله تعالى، والتجنى على أفضل الخليفة عليه السلام.

يقول علماء الأخلاق والمشتغلون بعلم النفس وعلوم الاجتماع: إن الكذب جنابة قبيحة، لا يمكن أن يصدر إلا عن نفسٍ ساقطة لم تتأدب، ولا يتصور أن يفشو إلا في شعبٍ شاذ لم يتهدب.

ونحن إذا استعرضنا تاريخ الصحابة رضي الله عنهم نشاهد العجب في عظمة تأديب الإسلام لهم، وتربيته إياهم تربيةً ساميةً جعلتهم أشباه الملائكة يمشون على الأرض؛ لا سيما ناحية الصدق والأمانة، والتثبت والتحرى والاحتياط، وذلك من كثرة ما قرر القرآن فيهم لهذه الفضائل، ومن عناية الرسول صلوات الله عليه بهم علماء وعملاً ومراقبة؛ حتى أصبحوا بنعمة من الله وفضلٍ منطبعةً قلوبهم على هذه الجلائل، متشعبةً نفوسهم بمبادئ الشرف والنبل، تأبى عليهم كرامتهم أن يقاربوا الكذب أو يقارفوا التهجم؛ لا سيما التهجم على مقام الكتاب العزيز، وكلام صاحب الرسالة صلوات الله عليه.

قالت عائشة رضي الله عنها: «ما كان خلقٌ أشدَّ على أصحاب رسول الله صلوات الله عليه من الكذب، ولقد كان رسول الله صلوات الله عليه يطلع على الرجل من أصحابه على الكذب فما ينجلي من صدره حتى يعلم أنه أحدث توبةً لله عزَّ وجلَّ» رواه مسلم في مقدمة صحيحه.

عوامل أخرى: إذا استعرضت بعض العوامل السابقة في حفظ الصحابة للكتاب والسنة، تجد منها عوامل صالحة أيضاً لأن تكون دواعي تثبتهم في الكتاب والسنة، ولهذا أكتفى بالإشارة إليها دون إعادتها:

١- فذكاء العرب وقوة حوافظهم وصفاء طبعمهم، إلى آخر ما ذكرنا في العامل الثاني هناك؛ لا شك أنه داعية من دواعي تثبتهم أيضاً؛ لأن الشأن فيمن نشأ على هذه الصفات، أن يكون واثقاً مما حفظ، فلا يحتاج إلى تزييد ولا يقع في تهجم.

٢- وحب الصحابة لله ولرسوله عامل كذلك من عوامل التثبت؛ لأن المحب الصادق لا يقنع إلا بما يثق أنه كلام حبيبه من غير لبس ولا شك، ولا يرضى أن يفترى الكذب على حبيبه، ولا يقبل أن يتقول عليه أو يتهجم في كلامه، خصوصاً إذا عرف أنه يكره ذلك منه (انظر العامل الرابع من عوامل الحفظ).

٣- وموقف الصحابة في محراب الفصاحة والبيان، وعلو كعبهم في نقد الكلام، وكمال ذوقهم في إدراك إعجاز القرآن وبلاغة النبي صلوات الله عليه، كل أولئك يسر عليهم التثبت،

ويهوّن عليهم أن يردوا ما ليس من كلام الله وكلام رسوله؛ ضرورة أنهم يدركون الفوارق بين الأساليب الفاضلة والمفضولة، ويزنون كلامهم بموازينهم البلاغية الصادقة (انظر العامل الخامس من عوامل الحفظ).

٤- وعلم الصحابة بمنزلة الكتاب والسنة من الدين، يجعلهم بلا شك يهتمون بالتثبيت منهما، والحيلة لهما (انظر العامل السابع من عوامل الحفظ).

٥- واقتران الكتاب بالإعجاز، واقتران السنة ببعض المعجزات والغرائب، ثم ارتباط كثير من آيات القرآن وأحاديث الرسول بالحوادث والوقائع؛ كل أولئك مما يجعل النفوس تتوثق منهما، ولا تقبل التزويد والكذب عليهما (انظر العامل الثامن والتاسع من عوامل الحفظ).

إذا جمعت هذه العوامل وأمثالها إلى العشرة المسطورة بين يديك، رأيت بضعة عشر عاملاً من الدواعي المتوافرة، والأدلة القائمة، على أمانة الصحابة وتثبيتهم من الكتاب والسنة.

مظاهر هذا التثبيت:

وهكذا نتصفح تاريخ الصحابة، ونقتفي آثارهم، فإذا هي شواهد حق على تغلغل فضيلة الصدق فيهم، وشدة نفورهم ونقاء ساحتهم من الكذب وما يشبه الكذب، هذ عمر رضي الله عنه يقول: «أحبُّكم إلينا ما لم نركم أحبُّكم أسماً، فإذا رأيناكم فأحبُّكم إلينا أحبُّكم خلقاً، فإذا اختبرناكم فأحبُّكم إلينا أصدقكم حديثاً» وهذا على كرم الله وجهه يقول: «أعظم الخطايا عند الله عز وجل اللسان الكذوب» ويقول مرة أخرى: «إذا حدثتكم عن رسول الله صلوات الله عليه، فلأن أحرَّ من السماء أحبُّ إليَّ من أن أكذب عليه».

وإن شتمت فاعجبوا من سعيد بن المسيب وهو أحد من ربَّاهم الصحابة: رمدت عيناه مرة حتى بلغ الرمذ خارجهما (والرمذ وسخ أبيض من مجرى الدمع من العين) فقبل له: لو مسحت عينيك، فقال: وأين قول الطبيب: لا تمسَّ عينيك فأقول: لا أفعل؟!.

وتدبروا ما رواه مسلم بسنده عن مجاهد قال: جاء بشير العدوي إلى ابن عباس، فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله صلوات الله عليه فجعل ابن عباس لا يأذن له، ولا ينظر إليه، فقال يا ابن عباس، ما لي لا أراك تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله صلوات الله عليه ولا تسمع! فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله صلوات الله عليه؛ ابتدرته

أبصارنا، وأصغينا إليه بأذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف.

ومن هذا الورع البالغ والحذر الدقيق، تخرج كثير من أكابر الصحابة عن الرواية والتحديث، فلم يسمع منهم إلا النزر اليسير؛ مع أن لديهم من رسول الله الغمير الكثير، يحدث ابن الزبير، - رضي الله عنه - فيقول: قلت لأبي: ما لي لا أسمعك تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث فلان وفلان؟ فقال: أما إنني لم أفارقه منذ أسلمت ولكني سمعته يقول: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» رواه البخاري وأبو داود.

وإذا كان هذا مظهراً من مظاهر حذرهم واحتياطهم للسنّة النبوية، فماذا تقدر من مظاهر حذرهم واحتياطهم لكتاب الله العزيز؟! إنني أعتقد أنك إذا رجعت إلى أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف، تشاهد العجب العاجب من روائع هذه المظاهر.

فهذا عمر يأخذ بخناق هشام بن حكيم ويسوقه إلى النبي ﷺ وما نقم عليه إلا أنه قرأ سورة الفرقان على وجه لم يقرأه عمر، ولم يكن يعرف عمر أنه هكذا نزل، ولم يرسل عمر هشاماً حتى انتهى به إلى رسول الله ﷺ وأمره الرسول أن يرسله، ثم استقرأهما ﷺ، وقال في قراءة كليهما: «هكذا أنزلت» وقال: إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه».

هذا ملخص ما كان بين عمر وهشام، ومثل ذلك وقع من أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود وغيرهما مع أصحابهم، مما تعرضه عليك الروايات المبسوطة هناك في هذا الموضوع!.

أضف إلى هذا تلك الدقة البالغة التي أجملناها لك في دستور أبي بكر ودستور عثمان رضي الله عنهما في جمع القرآن بالصحف والمصاحف، وهي على مقربة منك، فارجع إليها إن شئت.

ويشبه هذين الدستورين في جمع القرآن، دستور أبي بكر في حماية السنة والحيفة لها والتثبت منها، إذ جمع أصحاب رسول الله ﷺ وشاورهم في الأمر، ثم انتهوا إلى اتباع ما يأتي:

أن ينظروا في خبر الواحد نظرة فاحصة، يعرضونه على كتاب الله تعالى وما تواتر أو اشتهر من حديث رسول الله ﷺ، فإن خالف شيئاً منها زيفوه وردوه، وإن لم يخالف نظروا نظرة ثانية فيمن جاء به، فلا يقبلون إلا ممن عرف بالعدالة والضبط والصدق

والتحرّي، وإلا طالبوه بالتزكية من طريق آخر يشهد معه ويروى ما رواه؛ وبرغم هذا وذاك فقد التزموا التقليل من الرواية؛ لأن الإكثار مظنة الخطأ ومثار الاشتباه.

نعم؛ حذاهم ورعهم وشدة خوفهم من الله، أن يحصنوا حديث رسول الله بهذا الدستور الدقيق الرشيد القائم على رعاية هذه القواعد الثلاث: النظر في الخبر، والنظر في المخبر، والإقلال من الرواية.

ويرحم الله ابن الخطاب فقد أخذ بالأسس التي وضعها أبو بكر لحياطة الكتاب والسنة، ثم بنى عليها، وشمخ بها، وزاد فيها، حتى تشدد مع الأمناء الموثقين، وضيق الخناق على الصحابة المكثرين، حتى روى أنه حبس ثلاثة من مشاهير الصحابة سنة كاملة، وما نقم منهم إلا أنهم أكثروا الرواية، وإذا صحح هذا فهو درس قاسٍ من الفاروق لعامة الشعب في الاحتياط لأصول التشريع والتبصر والتدقيق في الرواية تحملاً وأداءً، على حد قول الشاعر:

إني وقتلي سلياً ثم أعقله

كالثور يضرب لماً عافت البقر

ثم جاء دور عثمان وعليّ، فحدوا حدّوا أبي بكر وعمر، إذ أوى الكتاب في كنفهما إلى ركن ركين وظل ظليل، وبقيت السنة في عهدهما ربيعة العماد، قوية السناد، حتى تلقاها بنو أمية على ما تركها الخلفاء، بيضاء مشرقة، ليلها كنهارها.

ولبثت السنة في العهد الأموي معتصمة بعزتها ومنعتها، حتى طلع نجم الملك العادل عمر بن عبد العزيز، على رأس المائة الثانية، فردّد صدى جدّه عمر بن الخطاب، في ضرورة صون السنة ووعيتها؛ ولكن رأى أن يكون ذلك عن طريق الكتابة والنقش في السطور، بعد أن وُعيت في العهد الماضي عن طريق الحفظ في القلوب والصدور، وبذلك انتقل الحديث النبوي إلى دور جديد سعيد، هو دور التأليف والكتابة والتقييد، مما كان له أبلغ الأثر في وصوله إلينا موزوناً بأدق موازين العلم والبحث الدقيق.

نتيجة ذلك:

ولقد كان من نتيجة ذلك كله أن أحيط الكتاب والسنة بسياج من الفولاذ والحديد، وأن حفظ الدين من العبث بأصول التشريع، وأن أخذ خلف الأمة درساً قيماً عن سلفهم الصالح في ضرورة الاستبراء للدين، واليقظة في حراسة الكتاب والسنة، ووجوب نقد

الرؤاة وفحص المرويَّات، وبهذا أيضاً أخذ الطريق على الدسِّ والدسَّاسين، وحيكَّت الشبَّاك للدجالين والوضَّاعين، وأصبح الدين الإسلامي منيعَ الحوزة محفوظ الذمار، إلى درجةٍ تفاخر بها شعوب العالم، وأمم الأرض، وأديان الدنيا، مما لا يكاد يوجد مثله ولا قريبٌ منه في تاريخ أية شريعة من الشرائع السماوية والوضعية، منذ خلق الله السموات والأرض إلى يوم الناس هذا!

الموقف خطير:

ولا تحسبنَّ أيها القارئ الكريم أنى بالغت أو أسرفت، وإن كنت قد أطلت وأكثرت؛ فإن هذا البحث جليل وخطير يتصل في جلالته وخطورته بتلك الطائفة الممتازة التي اختارها الله لتلقَى كتابه، ومعاصرة رسوله ﷺ، وحسن النيابة عنه في نشر هداية الإسلام، والدفاع عن حمى الدين الحنيف.

أولئك هم حجر الزاوية في بناء هذه الأمة المسلمة، عنهم قبل غيرهم تلتَّت الأمة كتاب الله، وحدثت سنة رسول الله، وعرفت تعاليم الإسلام؛ فالغضُّ من شأنهم والتحقير لهم، بل النظر إليهم بالعين المجردة من الاعتبار، لا يتفق والمركز السامى الذى تبوأوه، ولا يوائم المهمة الكبرى التى انتدبوا لها ونهضوا بها؛ كما أن الطعن فيهم والتجريح لهم، يزلزل بناء الإسلام، ويقوّض دعائم الشريعة، ويشكك في صحة القرآن، ويضيّع الثقة بسنة سيد الأنام!

ومن أشد ما يُجرح به الصحابة اتهامهم بسوء الحفظ وعدم الضبط، ولمزهم بالكذب والافتراء على الله ورسوله، ونبزههم بعدم الثبوت والتحرى في نقلهم كتاب الله وسنة رسوله إلى الأمة!

لذلك عنى علماء الإسلام قديماً وحديثاً بالدفاع عن عرين الصحابة؛ لأنه - كما رأيت - دفاعٌ عن عرين الإسلام، ولم يكن ذلك الدفاع نزوة هوى، ولا نبوة عصبية، بل كان نتيجة لدراسات تحليلية، وأبحاث تاريخية، وتحقيقات بارعة واسعة، أحصتهم عدداً، ونقدتهم فرداً فرداً، وعرضتهم على أدق موازين الرجال، مما تباهى به الأمة الإسلامية كافة الأمم والأجيال.

وبعد هذا التحقيق والتدقيق، خرج الصحابة رضوان الله عليهم من بوتقة هذا البحث، وإذا بهم خير أمة أخرجت للناس، وأسمى طائفة عرفها التاريخ، وأنبل أصحاب نبيٍ ظهر على وجه

الأرض، وأوعى وأضبط جماعة لما استُحفظوا عليه من كتاب الله وهُدَى رسول الله ﷺ.

وقد اضطرَّ أهل السنة والجماعة، أن يعلنوا رأيهم هذا كعقيدة، فقررُوا أن الصحابة عدول، ولم يشذَّ عن هذا الرأي إلا المبتدعة والزنادقة قَبَّحهم الله - قال أبو زرعة الرازي: «إذا رأيت الرجل ينتقص أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق؛ وذلك لأن الرسول حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى ذلك إلينا كلَّه الصحابة، وهؤلاء (يعني الزنادقة) يريدون أن يجرِّحوا شهودنا، ليبتلوا الكتاب والسنة؛ والجرِّح بهم أولى، وهم زنادقة!». اهـ.

شهادة عليا من الله للصحابة:

وفوق ما تقدم نجد الحق سبحانه وتعالى، ويمتدح أصحاب محمد ﷺ غير مرة، ونرى الرسول ﷺ يُطرى صحابته في غير موضع، اقرأ إن شئت قوله جلَّ جلاله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ (الفتح: ٢٩) إلى آخر سورة الفتح، ثم اقرأ إن شئت قوله عزَّ اسمه: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ (النساء: ٩٥) وقوله جلَّت حكمته: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَيُؤَثِّرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ في سورة الحشر (الآيتان: ٨، ٩) وتأمل قوله عزَّ من قائل: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ (آل عمران: ١١٠) إلخ، وقوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (البقرة: ١٤٣) ولا ريب أن الصحابة هم المشافهون بهذا الخطاب، فهم داخلون في مضمونه بادئ ذي بدء، محتققون بمزاياه أول الأمر!!!.

شهادة الرسول ﷺ لأصحابه:

وكذلك نقرأ في صحيح السنة ما يشهد بفضل الصحابة وكمال امتيازهم على الثقلين سوى النبيين والمرسلين.

روي الترمذي وابن حبان في صحيحه أن رسول الله ﷺ قال: «الله الله في

أصحابي، لا تتخذوهم غرضاً، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله فيوشك أن يأخذه» (١).

وروى البزار في مسنده برجال كلهم موثقون أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله اختار أصحابي على الثقلين سوى النبيين والمرسلين» وجاء في صحيح البخاري ومسلم أنه ﷺ قال في شأن أصحابه: «لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه» (٢) وتواتر عنه ﷺ أنه قال: «خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم...» (٣).

فأنت ترى من هذه الشهادات العالية في الكتاب والسنة، ما يرفع مقام الصحابة إلى الذروة، وما لا يترك لطاعن فيهم دليلاً ولا شبه دليل.

حكمة الله في اختيار الصحابة:

والواقع أن العقل المجرد من الهوى والتعصب، يُحيل على الله في حكمته ورحمته، أن يختار لحمل شريعته الختامية أمة مغموزة أو طائفة ملموزة تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، ومن هنا كان توثيق هذه الطبقة الكريمة طبقة الصحابة، يعتبر دفاعاً عن الكتاب والسنة وأصول الإسلام من ناحية، ويعتبر إنصافاً أدبياً لمن يستحقونه من ناحية ثانية، ويعتبر تقديراً لحكمة الله البالغة في اختيارهم لهذه المهمة العظيمة من ناحية ثالثة، كما أن توهينهم والنيل منهم، يُعدُّ غمراً في هذا الاختيار الحكيم، ولمزاً في ذلك الاصطفاء والتكريم، فوق ما فيه من هدم الكتاب والسنة والدين.

على أن المتصفح لتاريخ الأمة العربية وطبائعها ومميزاتها، يرى من سلامة عنصرها، وصفاء جوهرها، وسمو مميزاتها، ما يجعله يحكم مطمئناً، بأنها صارت خير أمة أخرجت للناس، بعد أن صهرها الإسلام، وطهرها القرآن، ونفى خبثها سيد الأنام، ﷺ.

(١) حسن: رواه الترمذي (٣٨٦٢) وأحمد في «المسند» (٢٠٠٢٦ - ٢٠٠٥٥ - ١٦٣٦١) وابن حبان في «صحيحه» (٧٢٥٦) والبيهقي في «الشعب» (١٥١١) من حديث عبد الله بن مغفل المزني.

(٢) صحيح: رواه البخاري (٣٤٧٠) ومسلم (٦٤٣٥) وأبو داود (٤٦٥٨) وابن ماجه (١٦١) والترمذي

(٣٨٦١) وأحمد في «المسند» (١١٢١٤ - ١٠٦٩٥) وابن حبان (٦٩٩٤) والطبراني في «الأوسط»

(٦٩١ - ٦٥٦٧) وأبو يعلى في «المسند» (١١٩٨) من حديث أبي سعيد الخدري، ورواه البخاري

(٢٢٥٩) ومسلم (٦٤٣٤) والترمذي (٣٨٦١) والنسائي في «الكبرى» (٨٣٠٩) من حديث أبي

هريرة، ورواه أحمد في «المسند» (٢٣٣٢٣) من حديث عبد الله بن سلام.

(٣) تقدم تخريجه.

ولكن الإسلام قد ابتلى حديثاً بمثل أو بأشدّ مما ابتلى به قديماً، فانطلقت السنة في هذا العصر تُرجف في كتاب الله بغير علم، وتخوض في السنة بغير دليل، وتطعن في الصحابة دون استحياء، وتنال من حفظة الشريعة بلا حجة، وتتهمهم تارة بسوء الحفظ، وأخرى بالتزويد وعدم الثبوت؛ وقد زودناك وسلحناك فانزل في الميدان ولا تخش عداك، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ (٧٦) (محمد) نصرنا الله بنصرة الإسلام، وثبت منا الأقدام والأقلام، والحمد لله في البدء وفي الختام، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحابه الأعلام؛ آمين.

المبحث التاسع

في ترتيب آيات القرآن وسوره

معنى الآية :

آيات القرآن جمع آية، والآية تطلق في لسان اللغة بإطلاقات:

أولها: المعجزة؛ ومنه قوله تعالى: ﴿سَلِّبْنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ (البقرة: ٢١١)

أي معجزة واضحة.

ثانيها: العلامة؛ ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّنْ رَبِّكُمْ﴾ (البقرة: ٢٤٨)

أي علامة ملكه.

ثالثها: العبرة؛ ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾ (البقرة: ٢٤٨) أي عبرة لمن

يعتبر.

رابعها: الأمر العجيب؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾ (المؤمنون: ٥٠).

خامسها: الجماعة؛ ومنه قولهم: خرج القوم بآيتهم أي بجماعتهم، والمعنى أنهم لم

يدعوا وراءهم شيئاً.

سادسها: البرهان والدليل؛ نحو قوله جل ذكره: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

وَإِخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ﴾ (الروم: ٢٢) والمعنى أن من براهين وجود الله واقتداره واتصافه

بالكمال، خلق عوالم السموات والأرض واختلاف الألسنة والألون.

تلك كلها إطلاقات لغوية، وقد يستلزم بعضها بعضاً، ثم خصت الآية في الاصطلاح

بأنها طائفة ذات مطلع ومقطع مندرجة في سورة من القرآن، والمناسبة بين هذا المعنى

الاصطلاحى والمعانى اللغوية السالفة واضحة؛ لأن الآية القرآنية معجزة ولو باعتبار انضمام

غيرها إليها؛ ثم هي علامة على صدق من جاء بها ﷺ، وفيها عبرة وذكرى لمن أراد أن

يتذكر، وهي من الأمور العجيبة لمكانها من السموات والإعجاز، وفيها معنى الجماعة لأنها

مؤلفة من جملة كلمات وحروف، وفيها معنى البرهان والدليل على ما تضمنته من هداية

وعلم، وعلى قدرة الله وعده، وحكمته، وعلى صدق رسوله في رسالته.

طريقة معرفة الآية :

لا سبيل إلى معرفة آيات القرآن إلا بتوقيف من الشارع؛ لأنه ليس للقياس والرأى مجال فيها، إنما هو محض تعليم وإرشاد، بدليل أن العلماء عدُّوا «المص» آية، ولك عدُّوا نظيرها وهو «المر» آية؛ وعدُّوا «يس» ولم يعدُّوا نظيرها وهو «طس» آية؛ وعدُّوا «جمعسق» آيتين، ولم يعدُّوا نظيرها وهو «كهيعص» آيتين، بل آية واحدة؛ فلو كان الأمر مبنيًا على القياس لكان حكم المثليين واحدًا فيما ذكر، ولم يجئ هكذا مختلفًا.

ذلك مذهب الكوفيين، لأنهم عدُّوا كل فاتحة من فواتح السور التي فيها شيء من حروف الهجاء آية سوى جمعسق، فإنهم عدوها آيتين، وسوى طس، ولم يعدوا من الآيات ما فيها «ر» وهو «الر» و «المر» وما كان منفردًا وهو «ق، ص، ن» أي لم يعدُّوا شيئًا منه آية.

وغير الكوفيين لا يعتبرون شيئًا من الفواتح آية إطلاقًا.

وحيث قلنا: إن المسألة توقيفية، فلا يشتبهن عليك هذا الخلاف؛ لأن كلا وقف عند حدود ما بلغه أو علمه، ولا تقولن كيف عدُّوا ما هو كلمة واحدة آية؟ لأن الوارد عن الشارع هو هذا، كما عدت كلمة «الرحمن» في صدر سورة الرحمن آية، وكما عدت كلمة «مدهامتان» آية، ووفقًا عند الوارد.

أخرج البخارى وأبو داود والنسائى (١) عن أبى سعيد بن المعلّى قال: كنتُ أصلى في المسجد، فدعاني رسولُ الله ﷺ فلم أجبه، ثم أتيتهُ فقلت: يا رسولَ الله إني كنتُ أصلى؛ فقال: «ألم يقل الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ (الأنفال: ٢٤) ثم قال: لأعلمنك سورةً هي أعظمُ السور في القرآن قبل أن تخرجَ من المسجد» ثم أخذَ بيدي، فلما أراد أن يخرجَ قلت له: ألم تقل: لأعلمنك سورةً هي أعظمُ سورة في القرآن؟ قال: «الحمدُ لله ربَّ العالمين؛ هي السبعُ المثاني والقرآنُ العظيمُ الذي أُوتيتهُ» فهذا الحديث يدل على أن الفاتحة سبع آيات، وعلى أنها هي المراد بالسبع المثاني في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ (٨٧) (الحجر)

(١) صحيح: رواه البخارى (٤٢٠٤) (٤٧٢٠) وأبو داود (٤٥٨) والنسائى (٩١٢) وفى «الكبرى» (١١٢٧٥) وابن حبان فى «صحيحه» (٧٧٧) وأحمد فى «المسند» (١٧٣٩٥) وابن خزيمة فى «صحيحه» (٨٦٢) والطبرانى فى «الكبير».

وأخرج الترمذى والحاكم^(١) عن أبي هريرة أنه قال: قال النبي ﷺ «إن لكل شيء سناماً، وإن سنام القرآن سورة البقرة، وفيها آية هي سيدة آي القرآن: آية الكرسي».

وأخرج مسلم والترمذى عن أبي بن كعب، قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أبا المنذر! أتدرى أي آية من كتاب الله معك أعظم؟ قلت: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ (البقرة: ٢٥٥) فضرب في صدرى وقال ليهنك العلم أبا المنذر»^(٢). اهـ.

وأخرج الخمسة إلا النسائي عن أبي مسعود البدرى أنه قال: قال النبي ﷺ: «من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه»^(٣). اهـ.

وأخرج الإمام أحمد^(٤) في مسنده عن ابن مسعود قال «أقرأني رسول الله ﷺ سورة من الثلاثين من آل حم» قال: يعنى الأحقاف؛ لأن السورة إذا كانت أكثر من ثلاثين آية سميت الثلاثين.

وقال ابن العربي: ذكر النبي ﷺ «أن الفاتحة سبع آيات، وسورة الملك ثلاثون آية» اهـ.

رأى آخر:

وبعض العلماء يذهب إلى أن معرفة الآيات منه ما هو سماعي توقيفي، ومنها ما هو قياسي، ومرجع ذلك إلى الفاصلة، وهي الكلمة التي تكون آخر الآية، نظيرها قرينة السجع في الشعر، وقافية البيت في الشعر، يقولون: فما ثبت أن النبي ﷺ وقف عليه

(١) ضعيف: رواه الترمذى (٢٨٧٨) وابن حبان في «صحيحه» (٧٨٠) وأبو يعلى في «المسند» (٧٥٥٤) والدارمى (٣٢٥٤) وعبد الرزاق في «المصنف» (٦٠١٩) والطبرانى في «الكبير» (٥٨٦٤ - ٨٦٤٤) والحاكم في «المستدرک» (٢٠٥٨ - ٢٠٦٠) والبيهقى في «الشعب» (٢٣٧٥ - ٢٣٧٦).

(٢) صحيح: رواه مسلم (١٨٨٢) وأبو داود (١٤٦٠) والترمذى (٢٨٧٨) وأحمد في «المسند» (٢٠٦٩٣) وعبد الرزاق في «المصنف» (٦٠٠١) والبيهقى في «الشعب» (٢٣٨٧).

(٣) صحيح: رواه البخارى (٤٧٢٢ - ٤٧٦٤) ومسلم (١٨٧٧) وأبو داود (١٣٩٧) والترمذى (٢٨٨١) والنسائى في «الكبرى» (٨٠٠٣ - ٨٠١٨) وابن ماجه (١٣٦٩ - ٧٨١) (١٣٦٨) والدارمى (١٤٥٨) وأحمد في «المسند» (١٦٦٤٧ - ١٦٦٥١) وعبد الرزاق في «المصنف» (٦٠٢٠) وابن خزيمة في «صحيحه» (١١٤١) الطبرانى في «الكبير» (٥٤١ - ٥٤٣ - ٥٤٦ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٩٩) وفي «الأوسط» (٥٧١٥) والبيهقى في «الشعب» (٢٤٠٥).

(٤) صحيح: رواه أحمد في «المسند» (٣٩٧١) (٤٣١٠) والطبرانى في «الأوسط» (٤٣١٨) قال الشيخ أحمد شاکر: إسناده صحيح.

دائماً تحقّقنا أنه فاصلة، وما وصله دائماً تحقّقنا أنه ليس فاصلة، وما وقف عليه مرةً ووصله أخرى احتمال الوقف أن يكون لتعريف الفاصلة أو لتعريف الوقف التام أو للاستراحة، واحتمل الوصل أن يكون غير فاصلة أو فاصلة وصلها لتقدم تعريفها؛ وفي هذا مجال للقياس، وهو ما ألحق غير المنصوص عليه بالمنصوص عليه لأمر يقتضى ذلك؛ ولا محذور فيه؛ لأنه لا يؤدي إلى زيادة ولا نقصان في القرآن، وإنما غايته تعيين محل الفصل أو الوصل.

وقد يلاحظ في الكلمة الواحدة من القرآن أمران، يقتضى أحدهما عدّها من الفواصل، والآخر يقتضى خلاف ذلك، مثال ذلك كلمة «عليهم» الأولى في سورة الفاتحة، منهم من يعتبرها رأس آية، ومنهم من لا يراه كذلك؛ وسبب هذا أنهم اختلفوا في البسمة أهي آية من الفاتحة أم لا؛ مع اتفاقهم على أن عدد آيات الفاتحة سبع، فالذين ذهبوا إلى أن البسمة آية من الفاتحة جعلوا ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ (الفاتحة: ٧) إلى آخر السورة آية واحدة، والذين ذهبوا إلى أن البسمة ليست آية منها جعلوا الآية السابعة ما بعد كلمة «عليهم» الأولى، واعتبروا هذه الكلمة فاصلة لوقوعها في آخر الآية السادسة، ومن المرجحات لعدّها فاصلة تحقّق التناسب بين الآيات في المقدار، بخلاف ما إذا لم يعتبر فاصلة؛ فإن هذه الآية الأخيرة تطول وتزيد على ما سواها كثيراً، ومن المرجحات لعدم عدّها فاصلة أنها لا تشاكل فواصل الفاتحة، فإنه جاء في كل واحدة منها قبل الحرف الأخير ياء مدّ بخلاف هذه، أضف إلى ذلك أنه لم تجئ فاصلة على هذا النمط في سورة من السور.

واعلم أنه قد تطلق الآية القرآنية ويراد بعضها أو أكثر، ولكن على ضرب من المجاز والتوسع، فلا تتوقّف فيه، مثال إطلاق الآية على بعضها، قول ابن عباس: أرجى آية في القرآن: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ (الرعد: ٦) فإن هذه الجملة الكريمة بعض آية باتفاق، ومثال إطلاق الآية على أكثر منها قول ابن مسعود: أحكم آية ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) ومن يعمله مثقال ذرة شراً يره (٨) (الزلزلة) فإنهما آيتان باتفاق.

عدد آيات القرآن:

قال صاحب التبيان ما نصه: وأما عدد آي القرآن فقد اتفق العادون على أنه ستة آلاف ومائتا آية وكسر؛ إلا أن هذا الكسر يختلف مبلغه باختلاف أعدادهم:

ففي عدد المدني الأول سبع عشرة، وبه قال نافع.

وفي عدد المدني الأخير أربع عشرة عند شيبه، وعشر عند أبي جعفر.

وفي عدد المكي عشرون.

وفي عدد الكوفي ست وثلاثون؛ وهو مروى عن حمزة الزيات.

وفي عدد البصري خمس؛ وهو مروى عن عاصم الجحدري، وفي رواية عنه أربع؛

وبه قال أيوب بن المتوكل البصري؛ وفي رواية عن البصريين أنهم قالوا: تسع عشرة، وروى ذلك عن قتادة.

وفي عدد الشامي ست وعشرون؛ وهو مروى عن يحيى بن الحارث الذماری. اهـ.

وقال صاحب التبيان أيضاً قبل ذلك ما نصه: «عدد المكي منسوب إلى عبد الله بن

كثير أحد السبعة، وهو يروى ذلك عن مجاهد عن ابن عباس عن أبي بن كعب.

وعدد المدني على ضربين: عدد المدني الأول وعدد المدني الأخير: فعدد المدني

الأول غير منسوب إلى أحد بعينه؛ وإنما نقله أهل الكوفة عن أهل المدينة مُرسلاً، ولم

يسموا في ذلك أحداً، وكانوا يأخذون به وإن كان لهم عدد مخصوص، وعدد المدني

الأخير منسوب إلى أبي جعفر بن يزيد بن القعقاع أحد العشرة، وشيبة بن نصاح؛ وقد رواه

عنهما إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري بواسطة سليمان بن جماز، وقد وهم من

نسب عدد المدني الأول إلى أبي جعفر وشيبة، وعدد المدني الأخير إلى إسماعيل بن

جعفر، وكان الذي أوقعه في ذلك ما ذكر في بعض الكتب من أن نافعاً روى عنهما عدد

المدني الأول، وأن أبا عمرو عرض العدد المذكور على أبي جعفر، فإن رواية ذلك عنهما

لا تقتضي نسبه إليهما، وأما نسبة عدد المدني الأخير إليهما فهو مما لا ريب فيه. اهـ.

ما أردنا نقله، تنويراً في هذا الموضوع، الذي اضطرت فيه بعض النقول.

سبب هذا الاختلاف:

سبب هذا الاختلاف أن النبي ﷺ كان يقف على رءوس الآي تعليماً لأصحابه أنها

رءوس آي، حتى إذا علموا ذلك وصل ﷺ الآية بما بعدها طلباً لتمام المعنى، فيظن

بعض الناس أن ما وقف عليه النبي ﷺ ليس فاصلة، فيصلها بما بعدها معتبراً أن

الجميع آية واحدة، والبعض يعتبرها آية مستقلة فلا يصلها بما بعدها، وقد علمت أن

الخطب في ذلك سهل، لأنه لا يترتب عليه في القرآن زيادة ولا نقص.

وآيات القرآن مختلفة في الطول والقصر، فأطول آية هي الدين في سورة البقرة التي هي أطول سورة، وأقصر آية كلمة «يس» الواقعة في صدر سورة يس.

فوائد معرفة الآيات:

يزعم بعض الناس أنه لا فائدة من معرفة آيات القرآن، وللدرد عليهم نذكر لهذه المعرفة ثلاث فوائد لا فائدة واحدة:

الفائدة الأولى: العلم بأن كل ثلاث آيات قصار معجزة للنبي ﷺ وفي حكمها الآية الطويلة التي تعدل بطولها تلك الثلاث القصار، ووجه ذلك أن الله تعالى أعلن التحدي بالسورة الواحدة فقال سبحانه: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ۚ﴾ (البقرة: ٢٣) والسورة تصدق بأقصر سورة كما تصدق بأطول سورة، وأقصر سورة في القرآن هي سورة الكوثر، وهي ثلاث آيات قصار؛ فثبت أن كل ثلاث آيات قصار معجزة، وفي قوتها الآية الواحدة الطويلة التي تكافئها.

الفائدة الثانية: حسن الوقف على رؤوس الآي عند من يرى أن الوقف على الفواصل سنة، بناءً على ظاهر الحديث الذي استدلوا به فيما يرويه أبو داود^(١) عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية، يقول: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١)﴾ ثم يقف ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٢)﴾ ثم يقف ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٣)﴾ ثم يقف.

قال صاحب التبيان في موضع آخر ما نصه: «قال بعض العلماء: وفي الاستدلال به - أي بذلك الحديث - على ما ذكر نظر؛ وذلك لأنه حديث غريب غير متصل الإسناد، رواه يحيى بن سعد الأموي وغيره عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة، والأصح ما رواه الليث عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مالك أنه سأل أم سلمة عن قراءة رسول الله ﷺ وصلاته فقالت: ما لكم وصلاته؟ ثم نعتت قراءته مفسرة حرقاً حرقاً، ذكر ذلك الترمذي^(٢). اهـ.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٤٠٠١) وأحمد في «المسند» (٤٣-٢٦) وأبو يعلى في «المسند» (٧٠٢٢) والدارقطني (٣٧) والبيهقي في «الكبرى» (٢٤٣٤) وفي «الشعب» (٢٥٨٧) قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وله شاهد بإسناد صحيح على شرطهما عن أبي هريرة.

(٢) صحيح: رواه الترمذي (٢٩٢٣) وأبو داود (١٤٦٦) والنسائي (١٠٢١) وفي «الكبرى» (١٠٩٥) =

أقول: ويمكن الجمع بين هذين الحديثين بأن النبي ﷺ كان تارةً يقف على كل فاصلة ولو لم يتم المعنى، بياناً لرءوس الآي، وكان تارةً يتبع في الوقف تمام المعنى فلا يلتزم أن يقف على رءوس الآي، لتكون قراءته مفسرة حرفاً حرفاً، وعلى هذا يمكن أن يقال: حيثما كان الناس في حاجة إلى بيان الآيات حسن الوقف على رؤوس الآي، ولو لم يتم المعنى؛ وحيثما كان الناس في غنى عن معرفة رءوس الآي لم يحسن الوقف إلا حيث يتم المعنى.

ويحتمل أن كلمة «مفسرة حرفاً حرفاً» في الحديث الآنف يراد بها الترتيل وإخراج الحروف من مخارجها، فلا تعارض الحديث الأول.

الفائدة الثالثة: اعتبار الآيات في الصلاة والخطبة؛ قال السيوطي ما نصه:

«يترتب على معرفة الآي وعددها وفواصلها أحكام فقهية؛ منها: اعتبارها فيمن جهل الفاتحة، فإنه يجب عليه بدلها سبع آيات، ومنها: اعتبارها في الخطبة، فإنه يجب فيها قراءة آية كاملة، ولا يكفي شطرها إن لم تكن طويلة، وكذا الطويلة على ما حققه الجمهور - ثم قال: ومنها: اعتبارها في السورة التي تقرأ في الصلاة أو ما يقوم مقامها؛ وفي الصحيح أنه ﷺ كان يقرأ في الصبح بالستين إلى المائة^(١)، ومنها: اعتبارها في قراءة قيام الليل إلى آخر ما قال». اهـ ما أردنا نقله.

بيد أنه نقل عن الهذلي في كامله ما نصه: «اعلم أن قومًا جهلوا العدد وما فيه من الفوائد حتى قال الزعفراني: إن العدد ليس بعلم، وإنما اشتغل به بعضهم ليروج به سوقه، قال: ليس كذلك ففيه من الفوائد معرفة الوقف، ولأن الإجماع انعقد على أن الصلاة لا تصح بنصف آية، وقال جمع من العلماء: تجزئ بآية، وآخرون بثلاث آيات، وآخرون لا بد من سبع، والإعجاز لا يقع بدون آية، فللعدد فائدة عظيمة في ذلك». اهـ. غير أنا لا ندري ما الذي أراده الهذلي على التعيين من كلامه هذا؟ ولا عن أي مذهب يتحدث؟.

= (١٣٧٥ - ١٨٥٧) وأحمد في «المسند» (٢٤٠٢٤) والبيهقي في «الشعب» (٢١٥٦) قال الترمذي:

هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث ليث بن سعد.

(١) صحيح: رواه البخاري (٥٢٢) ومسلم (١٤٦٠) وأبو داود (٣٩٨) والترمذي (٣٠٦) والنسائي (٤٩٤) - ٥٢٤ - ٥٢٩ - ٥٤٧) وأحمد في «المسند» (١٩٢٦٥) وابن ماجه (٨١٨) والدارمي (١٢٧٥) وابن حبان (١٥٠٣ - ١٨٢٢).

ترتيب آيات القرآن:

انعقد إجماع الأمة على أن ترتيب آيات القرآن الكريم على هذا النمط الذي نراه اليوم بالمصاحف، كان بتوقيف من النبي ﷺ عن الله تعالى، وأنه لا مجال للرأى والاجتهاد فيه؛ بل كان جبريل ينزل بالآيات على الرسول ﷺ ويرشده إلى موضع كل آية من سورتها، ثم يقرؤها النبي ﷺ على أصحابه، ويأمر كتاب الوحي بكتابتها معينا لهم السورة التي تكون فيها الآية، وموضع الآية من هذه السورة، وكان يتلوه عليهم مراراً وتكراراً في صلاته وعظاته وفي حكمه وأحكامه، وكان يعارض به جبريل كل عام مرة، وعارضه به في العام الأخير مرتين، كل ذلك كان على الترتيب المعروف لنا في المصاحف، وكذلك كان كل من حفظ القرآن أو شيئاً منه من الصحابة، حفظه مرتباً الآيات على هذا النمط، وشاع ذلك وذاع، وملاً البقاع والأسماع، يتدارسونه فيما بينهم، ويقرأونه في صلاتهم، ويأخذ به بعضهم عن بعض، ويسمعه بعضهم من بعض بالترتيب القائم الآن، فليس لواحد من الصحابة والخلفاء الراشدين يدٌ ولا تصرفٌ في ترتيب شيء من آيات القرآن الكريم؛ بل الجمع الذي كان على عهد أبي بكر لم يتجاوز نقل القرآن من العسب واللخاف وغيرها في صحف، والجمع الذي كان على عهد عثمان لم يتجاوز نقله من الصحف في مصاحف، وكلا هذين كان وفق الترتيب المحفوظ المستفيض عن النبي ﷺ عن الله تعالى، أجل؛ انعقد الإجماع على ذلك تماماً لا ريب فيه، وممن حكى هذا الإجماع جماعة، منهم الزركشي في البرهان، وأبو جعفر في المناسبات إذ يقول ما نصه: «ترتيب الآيات في سورها واقعٌ بتوقيفه ﷺ وأمره من غير خلاف في هذا بين المسلمين».

واستند هذا الإجماع إلى نصوص كثيرة منه ما سبق لك قريباً، ومنها ما رواه الإمام أحمد^(١) عن عثمان بن أبي العاص، قال: كنت جالساً عند رسول الله ﷺ إذ شخص بيصره ثم صوبه ثم قال: «أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية هذا الموضع من السورة: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى﴾ (النحل: ٩٠) إلى آخرها.

ومنها ما ثبت في السنين الصحيحة من قراءة النبي ﷺ بسور عديدة كسورة البقرة

(١) حسن: رواه أحمد (١٧٤٥٩)، قال الشيخ أحمد شاکر: إسناده حسن.

وآل عمران والنساء ومن قراءته لسورة الأعراف في صلاة المغرب وسورة «قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ» وسورة الروم في صلاة الصبح، وقراءة سورة السجدة وسورة «هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ» في صبح يوم الجمعة، وقراءته سورة الجمعة والمنافقين في صلاة الجمعة، وقراءته سورة ق في الخطبة وسورة اقتربت وق في صلاة العيد، كان يقرأ ذلك كله مرتباً الآيات على النحو الذي في المصحف على مرأى ومسمع من الصحابة.

ومنها ما أخرجه البخاري عن ابن الزبير قال قلت لعثمان بن عفان: ﴿وَالَّذِينَ يُتَرَفُّونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ (البقرة: ٢٣٤) نسختها الآية الأخرى، فلم تكتبها أو تدعها (والمعنى لماذا تكتبها؟ أو قال لماذا تتركها مكتوبة؟ مع أنها منسوخة) قال: يا بن أخي لا أُغَيِّرُ شَيْئًا مِنْ مَكَانِهِ (١).

فهذا حديث أبلغ من الصبح في أن إثبات هذه الآية في مكانها مع نسخها توقيفي لا يستطيع عثمان باعترافه أن يتصرف فيه، لأنه لا مجال للرأى في مثله. ومنها: ما رواه مسلم عن عمر قال: ما سألت النبي ﷺ عن شيء أكثر مما سألته عن الكلاله حتى طعن بأصبعه في صدري، وقال: «تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النِّسَاءِ» (٢).

فأنت ترى أنه ﷺ دلَّه على موضع تلك الآية من سورة النساء، وهي قوله سبحانه ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ...﴾ (النساء: ١٧٦) إلخ.

ملاحظة: ذكر بعضهم أن كلمات القرآن ٧٧٩٣٤ أربع وثلاثون وتسعمائة وسبعة وسبعون ألف كلمة، وذكر بعضهم غير ذلك، قيل: وسبب الاختلاف في عدد الكلمات أن الكلمة لها حقيقة ومجاز، ولفظ ورسم، واعتبار كل منها جائز، وكل من العلماء اعتبر أحدهما هو جائز؛ قال السخاوي: «لا أعلم لعدد الكلمات والحروف من فائدة؛ لأن ذلك إن أفاد فإنما يفيد في كتاب يمكن فيه الزيادة والنقصان، والقرآن لا يمكن فيه ذلك». اهـ.

(١) صحيح: رواه البخاري (٤٢٥٦ - ٤٢٦٢).

(٢) صحيح: رواه مسلم (١٢٥٨ - ٤١٢٦) وابن ماجه (٢٧٢٦) وأحمد في «المسند» (١٨٠ - ١٨٧) ومالك (١٣٣) والبخاري في «المسند» (٣٢٢) وأبو يعلى (١٨٤) والنسائي في «الكبرى» (١١١٣٥) وابن حبان (٢٠٩١) وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥٧٨ / ٨) والطبراني في «الأوسط» (٦٨٩٢) والبيهقي في «الكبرى» (١٢٥٢٥).

ولكن ورد من الأحاديث في اعتبار الحروف ما أخرجه الترمذى (١) عن ابن مسعود مرفوعاً: «مَنْ قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حَسَنَةٌ، والحسنةُ بِعَشْرٍ أمثالها؛ لا أقولُ: الم حرف، ولكن ألفٌ حرف، ولامٌ حرف، وميمٌ حرف» وأخرج الطبراني (٢) عن عمر بن الخطاب مرفوعاً «القرآنُ ألفُ ألفِ حرفٍ وسبعةٌ وعشرون ألفَ حرف، فمن قرأه صابراً مُحْتَسِباً كان له بكلِّ حرفٍ زوجةٌ من الحورِ العِينِ» قال السيوطي بعد أن أورده: رجاله ثقات إلا شيخ الطبراني محمد بن عبيد بن آدم بن أبي إياس تكلم فيه الذهبي ثم قال: وقد حمل ذلك (أى العدد المذكور في هذا الحديث) على ما نسخ رسمه من القرآن، إذ الموجود الآن لا يبلغ هذا العدد، وهو يريد أن هذا الرقم الكبير الذي روى في هذا الحديث ملحوظ فيه جميع الحروف النازلة من القرآن ما نسخ منها وما لم ينسخ، والله تعالى أعلم.

شبهة وتفنيدها:

يقولون: إن ابن أبي داود أخرج بسنده، عن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال: «أتى الحارث بن خزيمة بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة فقال: أشهدُ أنني سمعتُهما من رسول الله ووعَّيْتُهُما؛ فقال عمر: أنا أشهدُ لقد سمعتُهما، ثم قال: لو كانتا ثلاث آيات لجعلتها على حدة، فانظروا آخر سورة من القرآن هُالحقوهما في آخرها» يقولون: هذا الحديث يدل على أن ترتيب الآيات لم يكن في القرآن كله بتوقيف، إنما كان عن هوى من الصحابة وعن تصرف منهم ولو في البعض.

ونجيب أولاً: بأن هذا الخبر معارض للقاطع، وهو ما أجمعت عليه الأمة؛ ومعارض القاطع ساقطٌ عن درجة الاعتبار، فهذا خبر ساقط مردود على قائله.

ثانياً: أنه معارض لما لا يُحصى من الأخبار الدالة على خلافه، وقد تقدم كثير منها؛ بل لابن أبي داود مخرجه خبر يعارضه؛ ذلك أنه أخرج أيضاً عن أبي أنهم جمعوا القرآن،

(١) صحيح: رواه الترمذى (٢٩١٠) وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ١٥٢) والطبراني في «الأوسط» (٣١٦) وفي «الكبير» (١٤١) والبيهقي في «الشعب» (١٩٨٣) قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

(٢) ضعيف: رواه الطبراني في «الأوسط» (٦٦١٦) وقال: لا يروى هذا الحديث عن عمر إلا بهذا الإسناد تفرد به حفص بن ميسرة.

فلما انتهوا إلى الآية التي في سورة براءة الآية ١٢٧: ﴿ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهِ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ ظنوا أن هذه آخر ما نزل، فقال أبي: إن رسول الله ﷺ أقرأني بعدها آيتين ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ...﴾ (التوبة: ١٢٨) إلى آخر السورة.

ترتيب السور

معنى السورة:

السورة في اللغة تطلق على ما ذكره صاحب القاموس بقوله: «والسورة: المنزلة، ومن القرآن معروفة، لأنها منزلة بعد منزلة: مقطوعة عن الأخرى، والشرف، وما طال من البناء وحسن، والعلامة، وعرق من عروق الحائط». اهـ.

ويمكن تعريفها اصطلاحاً بأنها طائفة مستقلة من آيات القرآن ذات مطلع ومقطع، قالوا: وهي مأخوذة من سور المدينة؛ وذلك إما لما فيها من وضع كلمة بجانب كلمة، وآية بجانب آية، كالسور توضع كل لَبَنَة فيه بجانب لَبَنَة، ويقام كل صف منه على صف؛ وإما لما في السورة من معنى العلو والرفعة المعنوية الشبيهة بعلو السور ورفعته الحسية؛ وإما لأنها حصن وحماية لمحمد ﷺ وما جاء به من كتاب الله القرآن، ودين الحق الإسلام، باعتبار أنها معجزة تخرس كل مكابر، ويحق الله بها الحق ويبطل الباطل، ولو كره المجرمون؛ أشبه بسور المدينة، يُحصنُها ويحميها غارة الأعداء، وسطوة الأشقياء.

وسور القرآن مختلفة طولاً وقصراً؛ فأقصر سورة في سورة الكوثر، وهي ثلاث آيات قصار؛ وأطول سورة في البقرة، وهي خمس وثمانون أو ست وثمانون ومائتا آية، وأكثر آياتها من الآيات الطوال؛ بل فيها آية الدين التي هي أطول آية في القرآن، كما سبق، وبين سورة البقرة وسورة الكوثر سور كثيرة تختلف طولاً وتوسطاً وقصراً، ومرجع الطول والقصر والتوسط وتحديد المطلق والمقطع، إلى الله وحده، لحكم سامية، علمها من علمها، وجعلها من جعلها.

حكمة تسوير السور:

لتجزئة القرآن إلى سور فوائد وحكم:

منها: التيسير على الناس وتشويقهم إلى مذاكرة القرآن وتحفظه؛ لأنه لو كان سبيكة

واحدة لا حلقات بها لصعب عليهم حفظه وفهمه، وأعيانهم أن يخوضوا عُباب هذا البحر الخضم الذي لا يشاهدون فيه عن كَثْبِ مرافئ ولا شواطئ.

ومنها: الدلالة على موضوع الحديث ومحور الكلام، فإن في كل سورة موضوعاً بارزاً تتحدث عنه، كسورة البقرة، وسورة يوسف، وسورة النمل، وسورة الجن.

ومنها: الإشارة إلى أن طول السورة ليس شرطاً في إعجازها، بل هي معجزة وإن بلغت الغاية في القصر كسورة الكوثر.

قال صاحب الكشاف في فوائد تفصيل القرآن وتقطيعه سوراً كثيرة ما نصه: «منها (أى الفوائد) أن الجنس إذا انطوت تحته أنواع وأصناف، كان أحسن وأفخم من أن يكون باباً واحداً.

ومنها: أن القارئ إذا أتمَّ سورة أو باباً من الكتاب ثم أخذ في آخر كان أنشط له وأبعث على التحصيل منه لو استمرَّ على الكتاب بطوله، ومثله المسافر إذا قطع ميلاً أو فرسخاً نفس ذلك عنه ونشط للسير، ومن ثمَّ جُزئ القرآن أجزاءً وأخماساً.

ومنها: أن الحافظ إذا حذق السورة اعتقد أنه أخذ من كتاب الله طائفة مستقلة بنفسها، فيعظم عنده ما حفظه؛ ومنه حديث أنس: «كَانَ الرَّجُلُ إِذَا قَرَأَ الْبَقْرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ جَدًّا فِينَا» (١)، ومن ثمَّ كانت القراءة في الصلاة بسورة أفضل.

ومنها: أن التفصيل بحسب تلاحق الأشكال والنظائر وملاءمة بعضها لبعض، وبذلك تتلاحق المعاني والنظم، إلى غير ذلك من الفوائد. اهـ.

أقسام السور:

قسم العلماء سور القرآن إلى أربعة أقسام، خصوا كلا منها باسم معين، وهى: الطوال، والمئين، والمثنى، والمفصل.

فالطوال: سبع سور: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، فهذه ستة، واختلفوا في السابعة أهي الأنفال وبراءة معاً لعدم الفصل بينهما بالبسملة، أم هي سورة يونس؟

والمئون: هي السور التي تزيد آياتها على مائة أو تقاربها.

والمثنى: هي التي تلى المئين في عدد الآيات، وقال الفراء: هي السور التي آياتها أقل من مائة آية لأنها ثنى (أى تكرر) أكثر مما تُثنى الطوال والمئون.

(١) صحيح. رواه أحمد في «المسند» (١١٨٠٥ - ١١٨٠٦) وابن حبان في «صحيحه» (٧٤٤).

والمفصل: هو أواخر القرآن؛ واختلفوا في تعيين أوله على اثني عشر قولاً، فقبل أوله «ق» وقيل غير ذلك؛ وصحح النووي أن أوله الحجرات، وسمى بالمفصل لكثرة الفصل بين سورته بالبسملة، وقيل: لقلّة المنسوخ منه؛ ولهذا يسمّى المحكم أيضاً، كما روى البخاري عن سعيد بن جبير قال: «إن الذي تدعونه المفصل هو المحكم»^(١).

والمفصل ثلاثة أقسام: طوال، وأوساط، وقصار، فطواله من «أول الحجرات» إلى سورة «البروج» وأوساطه من سورة «الطارق» إلى سورة «لم يكن» وقصاره من سورة «إذا زلزلت» إلى آخر القرآن.

المذاهب في ترتيب السور:

اختلف في ترتيب السور على ثلاثة أقوال:

الأول: أن ترتيب السور على ما هو عليه الآن لم يكن بتوقيف من النبي ﷺ؛ إنما كان باجتهاد من الصحابة، وينسب هذا القول إلى جمهور العلماء منهم مالك والقاضي أبو بكر فيما اعتمده من قوله.

والى هذا المذهب يشير ابن فارس في كتاب المسائل الخمس بقوله: «جمع القرآن على ضربين: أحدهما: تأليف السور كتقديم السبع الطوال وتعقيبها بالمئين، فهذا هو الذي تولته الصحابة رضوان الله عليهم؛ وأما الجمع الآخر وهو الآيات في السور، فذلك شيء تولاه النبي ﷺ كما أخبر به جبريل عن أمر ربه، عز وجل.

وقد استدلوا على رأيهما هذا بأمرين:

أحدهما: أن مصاحف الصحابة كانت مختلفة في ترتيب السور قبل أن يجمع القرآن في عهد عثمان؛ فلو كان هذا الترتيب توقيفياً منقولاً عن النبي ﷺ ما ساغ لهم أن يهملوه ويتجاوزوه ويختلفوا فيه ذلك الاختلاف الذي تصوره لنا الروايات، فهذا مصحف أبي بن كعب، روى أنه كان مبدوءاً بالفاتحة، ثم البقرة، ثم النساء، ثم آل عمران، ثم الأنعام، وهذا مصحف ابن مسعود كان مبدوءاً بالبقرة، ثم النساء، ثم آل عمران . . . إلخ على اختلاف شديد، وهذا مصحف عليّ كان مرتباً على النزول، فأوله «اقرأ» ثم «المدثر» ثم «ق» ثم «المزمل»، ثم «تبت» ثم «التكوير» وهكذا إلى آخر المكي والمدني.

(١) صحيح: رواه البخاري (٤٧٤٨) عن سعيد موقوفاً، ورواه أحمد في «المسند» (٢٢٨٣) عن ابن عباس.

الدليل الثاني: ما أخرجه ابن أخته في المصاحف من طريق إسماعيل بن عباس عن حبان بن يحيى عن أبي محمد القرشي قال: «أمرهم عثمان أن يتابعوا الطوال فجعل سورة الأنفال وسورة التوبة في السبع، ولم يفصم بينهما بسم الله الرحمن الرحيم». اهـ. ولعله يشير بهذا إلى ما رواه أحمد والترمذي والسنن وابن حبان والحاكم عن ابن عباس قال: «قلت لعثمان: ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني، وإلى براءة وهي من المثين فقرنتم بينهما، ولم تكتبوا بينهما سطر «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» ووضعتموها في السبع الطوال؟ فقال عثمان رضي الله عنه: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم تنزل عليه السور ذوات العدد، فكان إذا أنزل عليه شيء دعا بعض من يكتب فيقول: ضعوا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا» وكانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة، وكانت براءة من آخر القرآن نزولا، وكانت قصتها شبيهة بقصتها، فظننت أنها منها فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبين لنا أنها منها، فمن أجل ذلك قرنت بينهما، ولم أكتب بينهما سطر «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» ووضعتهما في السبع الطوال» (١). اهـ.

ويمكن أن يناقش هذا المذهب بالأحاديث الدالة على التوقيف، وستأتيك في الاحتجاج للقول الثاني.

ويمكن أيضاً مناقشة دليلهم الأول باحتمال أن اختلاف من خالف من الصحابة في الترتيب إنما كان قبل علمهم بالتوقيف، أو كان في خصوص ما لم يرد فيه توقيف دون ما ورد فيه.

ويمكن مناقشة دليلهم الثاني بأنه خاصٌ بمحل وروده، وهو سورة الأنفال والتوبة ويونس، فلا يصح أن يصاغ منه حكم عام على القرآن كله.

القول الثاني: أن ترتيب السور كلها توقيفيٌ بتعليم الرسول صلى الله عليه وسلم كترتيب الآيات، وأنه لم توضع سورة في مكانها إلا بأمر منه صلى الله عليه وسلم، واستدل أصحاب هذا الرأي بأن الصحابة أجمعوا على المصحف الذي كتب في عهد عثمان ولم يخالف منهم أحد؛ وإجماعهم لا يتم إلا إذا كان الترتيب الذي أجمعوا عليه عن توقيف؛ لأنه لو كان عن اجتهاد لتمسك أصحاب المصاحف المخالفة بمخالفتهم؛ لكنهم لم يتمسكوا بها بل عدلوا عنها وعن ترتيبهم، وعدلوا عن مصاحفهم وأحرقوها، ورجعوا إلى مصحف عثمان وترتيبه جميعاً، ثم ساقوا روايات لمذهبهم كأدلة يستند إليها الإجماع.

(١) تقدم تخريجه.

منها ما رواه الإمام أحمد وأبو داود^(١) عن حذيفة الثقفي^(٢) قال: كنت في الوفد الذين أسلموا من ثقيف، إلى أن جاء في هذه الرواية ما نصه:

«فقال لنا رسول الله ﷺ: «طراً على حزب من القرآن فأردتُ ألا أخرج حتى أفضيه» فسألنا أصحاب رسول الله ﷺ قلنا: كيف تحزبون القرآن؟ قالوا: نحزبه ثلاث سور، وخمس سور، وسبع سور، وتسع سور، وإحدى عشرة سورة، وثلاث عشرة، وحزب المفصل من «ق» حتى يختم، قالوا: فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان على عهد رسول الله ﷺ».

لكن هذه الدلالة غير ظاهرة فيما نفهم، اللهم إلا في ترتيب حزب المفصل خاصة بخلاف ما سواه.

واحتجوا لمذهبهم أيضاً بأن السور المتجانسة في القرآن لم يلتزم فيها الترتيب والولاء، ولو كان الأمر بالاجتهاد للوحد مكان هذا التجانس والتماثل دائماً؛ لكن ذلك لم يكن، بدليل أن سور المسبحات لم ترتب على التوالي، بينما هي متماثلة في افتتاح كل منها بتسبيح الله، بل فصل بين سورها بسورة «قد سمع» والممتحنة والمنافقين، وبدليل أن «طسم الشعراء وطسم القصص» لم يتعاقبا مع تماثلهما، بل فصل بينهما بسورة أقصر منهما وهي «طس».

وقد أيد هذا المذهب أبو جعفر النحاس فقال: «المختار أن تأليف السور على هذا الترتيب من رسول الله ﷺ لحديث واثلة: أعطيت مكان التوراة السبع الطوال».

وكذلك انتصر أبو بكر الأنباري لهذا المذهب فقال: أنزل الله القرآن إلى سماء الدنيا ثم فرقه في بضع وعشرين سنة، فكانت السورة تنزل لأمر يحدث، والآية جواباً لمستخبر، ويقف جبريل النبي ﷺ على موضع السورة والآيات والحروف، كله من النبي ﷺ فمن قدم سورة أو أخرها أفسد نظم القرآن».

وأخرج ابن أشته في كتاب المصاحف من طريق ابن وهب عن سليمان بن بلال قال: سمعت ربيعة يسأل لم قدمت البقرة وآل عمران وقد أنزل قبلهما بضع وثمانون سورة

(١) صحيح: رواه أبو داود (١٣٩٣) وابن ماجه (١٣٤٥) وأحمد في «المسند» (١٥٧٣٣ - ١٨٥٤٢) والبيهقي في «الشعب» (٢١٧٦).

(٢) هذا الحديث مروى من حديث أوس بن حذيفة الثقفي وما ذكره المصنف هنا خطأ، والله أعلم.

بمكة، وإنما أنزلنا بالمدينة؟ فقال: قُدِّمَتَا وَأُلِّفَ الْقُرْآنَ عَلَى عِلْمِ مَنْ أَلَّفَهُ بِهِ، إِلَى أَنْ قَالَ: فَهَذَا مِمَّا يُنْتَهَى إِلَيْهِ وَلَا يُسْأَلُ عَنْهُ. اهـ.

ويمكن مناقشة هذا المذهب:

أولاً: بأن الرواية التي ساقوها وأمثالها خاصةً بمحالتها، فلا ينسحب حكم التوقيف على الكل، ثم هي ظنية في إفادة كون الترتيب عن توقيف.

ثانياً: أن حديث ابن عباس السابق في القول الأول صريح في أن عثمان كان قد اجتهد في ترتيب الأنفال والتوبة ويونس.

ثالثاً: أن الإجماع الذي استندوا إليه لا يدل على توقيف في ترتيب جميع السور؛ لأنه لا يشترط أن يستند الإجماع إلى نص في ترتيب جميع السور فحسب الصحابة أن يحملهم الاجتهاد الموفق على أن يجمعوا على ترتيب عثمان للسور ويتركوا ترتيب مصاحفهم، توحيداً لكلمة الأمة، وقطعاً لعرق النزاع والفتنة، إذا ترك كلُّ ورأيه في هذا الترتيب.

الرابع: أن ترتيب بعض السور كان بتوقيف من النبي ﷺ، وترتيب بعضها الآخر كان باجتهاد من الصحابة؛ وقد ذهب إلى هذا الرأي فطاحل من العلماء، ولعله أمثل الآراء؛ لأنه وردت أحاديث تفيد ترتيب البعض كما مرَّ بك من الرأي الثاني القائل بالتوقيف، وخلا البعض الآخر مما يفيد التوقيف، بل وردت آثار تصرح بأن الترتيب في البعض كان عن اجتهاد، كالحديث الآنف في القول الأول المروى عن ابن عباس.

بيد أن المؤيدين لهذا المذهب اختلفوا في السور التي جاء ترتيبها عن توقيف، والسور التي جاء ترتيبها عن اجتهاد، فقال القاضي أبو محمد بن عطية: «إن كثيراً من السور قد علم ترتيبها في حياة النبي ﷺ، كالسبع الطوال والحواميم والمفصل، وأما ما سوى ذلك فيمكن أن يكون فَوْضَ الأمر فيه إلى الأمة بعده».

وقال أبو جعفر بن الزبير: الآثار تشهد بأكثر مما نص عليه ابن عطية، ويبقى فيها قليل يمكن أن يجرى فيه الخلاف كقوله ﷺ «اقرأوا الزهراوين: البقرة وآل عمران» رواه مسلم (١).

(١) صحيح: رواه مسلم (١٨٧١) وأحمد في «المسند» (٢١٦٨٩ - ٢١٧١٠ - ٢١٦٤٢ - ٢٢٤٦٦) وابن حبان في «صحيحه» (١١٦) والدارمي (٣٢٦٨) وعبد الرزاق في «المصنف» (٥٩٩١) والطبراني في «الكبير» (٧٥٤٤ - ٧٥٤٢ - ١١٨٤٤) وفي «الأوسط» (٨٨٢٣) والبيهقي في «الكبرى» (٤١٥٩) وفي «الشعب» (٢٣٧٢ - ١٩٨٩).

وكحديث سعيد بن خالد: «قرأ رسولُ الله ﷺ بالسَّبْعِ الطَّوَالِ في ركعة» رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، وفيه «أنه ﷺ كان يجمع المفصل في ركعة»^(١) وروى البخاري عن ابن مسعود أنه قال ﷺ في بني إسرائيل والكهف ومريم وطه والأنبياء: «إِنَّهُنَّ مِنَ الْعِتَاقِ الْأَوَّلِ، وَهُنَّ مِنْ تِلَادِي»^(٢).

فذكرها نَسَقًا كما استقرَّ ترتيبها، وفي صحيح البخاري أنه ﷺ كان إذا أوى إلى فراشه كلَّ ليلة جَمَعَ كَفَّيْهِ ثُمَّ نَفَثَ فِيهِمَا فَقَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، وَالْمُعَوَّذَتَيْنِ^(٣).

وقال السيوطي ما نصه: «الذي ينشر له الصدر ما ذهب إليه البيهقي، وهو أن جميع السور ترتيبها توقيفي إلا براءة والأنفال، ولا ينبغي أن يُستدل بقراءة سورٍ أولاً على أن ترتيبها كذلك، وحينئذ فلا يرد حديث قراءة النساء قبل آل عمران، لأن ترتيب السور في القراءة ليس بواجب، ولعله فعل ذلك لبيان الجواز». اهـ.

والأمر على كل حال سهل، حتى لقد حاول الزركشي في البرهان أن يجعل الخلاف من أساسه لفظياً فقال: «والخلاف بين الفريقين - أي القائلين بأن الترتيب عن اجتهاد، والقائلين بأنه عن توقيف - لفظي؛ لأن القائل بالثاني يقول: إنه رَمَزَ إِلَيْهِمْ ذَلِكَ، لعلمهم بأسباب نزوله ومواقع كلماته، ولهذا قال مالك: إنما ألفوا القرآن على ما كانوا يسمعون من النبي ﷺ، مع قوله بأن ترتيب السور كان باجتهاد منهم، فالخلاف إلى أنه هل هو بتوقيف قولي، أو بمجرد إسناد فعلي، بحيث يبقى لهم فيه مجال للنظر؛ وسبقه في ذلك جعفر بن الزبير». اهـ.

(١) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٨٤٣) (٢٨٤٤) وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٠٤ / ١).

أقول: هذا معبد بن خالد، وليس سعيد، فلعله تحريف من الناسخ، والله أعلم.

(٢) صحيح: رواه البخاري (٤٤٣١) (٤٧٠٨) (٤٤٦٢) وابن أبي شيبة في «المصنف» (٨ / ٣٣٩)

والبيهقي في «الشعب» (٢٤٤٩) موقوفاً، وليس مرفوعاً، كما هو صنيع المصنف.

(٣) صحيح: رواه البخاري (٤٧٢٩) وأبو داود (٥٠٥٦) والترمذي (٣٤٠٢) والنسائي في «الكبرى»

(١٠٦٢٤) وأحمد في «المسند» (٢٤٣٣٢) وابن حبان في «صحيحه» (٥٥٤٤) والطبراني في

«الأوسط» (٥٠٧٩) والبيهقي في «الشعب» (٢٥٧٠).

إد تراد هذا الترتيب:

وسواء أكان ترتيب السور توقيفياً أم اجتهادياً فإنه ينبغي احترامه، خصوصاً في كتابة المصحف؛ لأنه عن إجماع الصحابة، والإجماع حجة؛ وأن خلافه يجرُّ إلى الفتنة، ودرءُ الفتنة وسدُّ ذرائع الفساد واجب.

أما ترتيب السور في التلاوة، فليس بواجب، إنما هو مندوب، وإليك ما قاله الإمام النووي في كتاب التبيان، إذ جاء في هذا الموضوع بما نصه: «قال العلماء: الاختيار أن يقرأ على ترتيب المصحف فيقرأ الفاتحة، ثم البقرة، ثم آل عمران، ثم ما بعدها على الترتيب، سواء أقرأ في الصلاة أم في غيرها، حتى قال بعض أصحابنا: إذا قرأ في الركعة الأولى سورة «قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ» يقرأ في الثانية بعد الفاتحة من البقرة.

قال بعض أصحابنا: ويستحبُّ إذا قرأ سورة أن يقرأ بعدها التي تليها، ودليل هذا أن ترتيب المصحف إنما جعل هكذا لحكمة، فينبغي أن يحافظ عليها إلا فيما ورد الشرع باستثنائه، كصلاة الصبح يوم الجمعة، يقرأ في الأولى سورة السجدة، وفي الثانية «هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ» وصلاة العيد في الأولى «ق» وفي الثانية «اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ» وركعتي الفجر في الأولى «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» وفي الثانية «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» وركعات الوتر في الأولى «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وفي الثانية «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» وفي الثالثة «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» والمُعَوِّذَتَيْنِ.

ولو خالف الموالاته فقرأ سورة لا تلي الأولى، أو خال في الترتيب فقرأ سورة قبلها، جاز، فقد جاءت بذلك آثار كثيرة، وقد قرأ عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الركعة الأولى من الصبح بالكهف، وفي الثانية بيوسف.

وقد كره جماعة مخالفة ترتيب المصحف، وروى ابن أبي داود عن الحسن أنه كان يكره أن يقرأ القرآن إلا على تأليفه في المصحف، وبإسناده الصحيح عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قيل له: إن فلاناً يقرأ منكوساً فقال: «ذلك منكوس القلب».

وأما قراءة السورة من آخرها إلى أولها فممنوع منعاً مؤكداً، لأنه يُذهِبُ بعضَ ضروب الإعجاز، ويُزيل حكمة ترتيب الآيات، وقد روى ابن أبي داود عن إبراهيم النخعي الإمام التابعي الجليل وعن الإمام مالك بن أنس أنهما كرها ذلك، وأن مالكا كان يعييه ويقول:

هذا عظيم... وأما تعليم الصبيان من آخر المصحف إلى أوله فحسن، وليس هذا من الباب، فإن ذلك قراءة متفاضلة في أيام متعددة، على ما فيه من تسهيل الحفظ عليهم، والله أعلم. اهـ. رحمه الله.

شبهتان خفيفتان:

الشبهة الأولى: يقولون: كيف كان ترتيب القرآن توقيفياً مع أن مصاحف الصحابة

كانت مختلفة؟

والجواب: أن هذه الشبهة لا ترد على القائلين بأن ترتيب السور كلها اجتهادي، أما القائلون بأن منه اجتهادياً ومنه توقيفياً، فمن السهل الجواب عنهم بأن الاختلاف بين الصحابة وقع في القسم الاجتهادي لا التوقيفي، وأما القائلون بأن ترتيب السور كله توقيفي، فيمكن الجواب عنهم بأنهم اختلفوا فيما اختلفوا قبل أن يعلموا التوقيف فيه، ولما جمع عثمان القرآن على هذا الترتيب علموا ما لم يكونوا يعلمونه، ولذلك تركوا ترتيب مصاحفهم، وأخذوا بترتيب عثمان، وبهون الأمر في اختلاف مصاحفهم أنها كانت مصاحف فردية، لم يكونوا يكتبونها للناس، إنما كانوا يكتبونها لأنفسهم، فبدهي أن الواحد منهم لم يثبت فيها إلا ما وصل إليه بمجهوده الفردي، وقد يفوته ما لم يفت سواه من تحقيق أدق أو علم أوسع، ولهذا كان يوجد بتلك المصاحف الفردية بعض آيات قد تكون منسوخة، وربما لم يبلغ صاحب ذلك المصحف نسخها، وقد يهمل صاحب المصحف إثبات سورة لشهرتها وغناها بهذه الشهرة عن الإثبات، كما ورد أن مصحف ابن مسعود لم تكن به الفاتحة، وقد يكتب صاحب المصحف ما يرى أنه بحاجة إليه من غير القرآن في نفس المصحف، كما تقدم ذلك في قنوت الحنفية الذي روى أن بعض الصحابة كان قد كتبه بمصحفه وسماه سورة الخلع والحفد.

الشبهة الثانية: يقولون: كيف يكون ترتيب القرآن توقيفياً على حين أن رواية ابن

عباس السابقة تصرح بأن عثمان لم يسمع في شأن ترتيب الأنفال مع براءة شيئاً إنما هو اجتهاد ونظر منه؟

والجواب: أن هذه الشبهة لا ترد على القول بأن الترتيب اجتهادي، ولا على القول بأن منه اجتهادياً ومنه توقيفياً، أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن اجتهاد عثمان كان فيما لم يرد فيه توقيف من الشارع.

أما القول بأن ترتيب السور كله توقيفي، فقد أجابوا على هذه الشبهة بجوابين:
 أن حديث ابن عباس هذا غير صحيح لأن الترمذى - وهو راويه قال في
 تخريجه: إنه حسن غريب لا يُعرف إلا من طريق يزيد الفارسي عن ابن عباس، ويزيد هذا
 مجهول الحال فلا يصح الاعتماد على حديثه الذي انفرد به في ترتيب القرآن.
 أنه على فرض صحته يجوز أن جواب عثمان لابن عباس كان قبل أن يعلم
 بالتوقيف ثم علمه بعد ذلك، لكن يرد على هذا الجواب أن الرواية تفيد أن جواب عثمان
 هذا كان بعد جمع القرآن وترتيب سورته، فكيف كان توقيفياً وعثمان هو الجامع والمرتب
 ولا يعلم دليل التوقيف؟.

المبحث العاشر

فى كتابة القرآن ورسمه ومصاحفه وما يتعلق بذلك

(أ) الكتابة:

معروف أن الأمة العربية كانت موسومة بالأمية، مشهورة بها لا تدرى ما الكتابة ولا الخط، وجاء القرآن يتحدث عن أميتها هذه فقال: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (الجمعة).

ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا أفراد قلائل فى قريش، تعلموا الخط ودرسوه قبيل الإسلام، وكان ذلك كان إرهاباً من الله وتمهيداً لمبعث النبي ﷺ وتقرير دين الإسلام، وتسجيل الوحي المنزل عليه بالقرآن، لأن الكتابة ادعى إلى حفظ التنزيل وضبطه، وأبعد عن ضياعه ونسيانه.

وكادت تتفق كلمة المؤرخين على أن قريشاً فى مكة لم تأخذ الخط إلا عن طريق حرب بن أمية بن عبد شمس، لكنهم اختلفوا فىمن أخذ عنه حرب، فرواية أبى عمرو الدانى تذكر أنه تعلم الخط من عبد الله بن جدعان، وفيها يقول زياد بن أنعم: «قلت لابن عباس: معاشر قريش هل كنتم تكتبون فى الجاهلية بهذا الكتاب العربى تجمعون فيه ما اجتمع، وتفرقون فيه ما افرق، هجاء بالألف واللام والميم، والشكل والقطع، وما يكتب به اليوم؟ قال ابن عباس: نعم، قلت: فمن علمكم الكتابة؟ قال: حرب بن أمية: قلت: فمن علم حرب بن أمية؟ قال: عبد الله بن جدعان، قلت: فمن علم عبد الله بن جدعان؟ قال: أهل الأنبار، قلت: فمن علم أهل الأنبار؟ قال: طارئ طراً عليهم من أهل اليمن من كندة، قلت: فمن علم ذلك الطارئ؟ قال: الخلجان بن الموهم كان كاتب هود نبي الله عز وجل».

أما رواية الكلبي فتقص علينا أن حرباً تعلم الكتابة من بشر بن عبد الملك، وفيها يقول عوانة: «أول من كتب بخطنا هذا وهو الجزم، مرامر بن مرة، وأسلم بن سدره، وكذا عامر بن جذرة، وهم من عرب طيء تعلموه من كاتب الوحي لسيدنا هود، عليه

السلام، ثم علّموه أهل الأنبار، ومنهم انتشرت الكتابة في العراق والحيرة وغيرهما، فتعلمها بشر بن عبد الملك أخو أكيدر بن عبد الملك صاحب دومة الجندل، وكان له صحبة بحرب بن أمية لتجارته عندهم في بلاد العراق، فتعلم حرب منه الكتابة، ثم سافر معه بشر إلى مكة فتزوج الصهباء بنت حرب أخت أبي سفيان، فتعلم منه جماعة من أهل مكة». اهـ.

ومن هنا وجد عدد يحذق الخط والكتابة قبيل الإسلام، ولكنهم نزر يسير بجانب تلك الكثرة الغامرة من الأميين، وفي ذلك يمتنُّ رجل من أهل دومة الجندل على قريش فيقول:

لا تجحدوا نعماء بشرٍ عليكمو
فقد كان ميمون النقيبة أزهرًا
أناكم بخط الجزم حتى حفظتمو
من المال ما قد كان شتى مبعثرا
فأجريتكم الأقلام عوداً وبدأة
وضاهيتمو كتاب كسرى وقيصرا
وأغنيتمو عن مسند الحى حمير
وما برزت في الصُّحفِ أقلامُ حميرا

أولئك أهل مكة، أما أهل المدينة فكان بينهم أهل الكتاب من اليهود، وقد دخل النبي ﷺ المدينة وفيها يهودى يعلم الصبيان الكتابة، وكان فيها بضعة عشر رجلاً يحذقون الكتابة، منهم المنذر بن عمرو، وأبى بن وهب، وعمرو بن سعيد، وزيد بن ثابت الذى تعلم كتابة اليهود بأمر من النبي ﷺ.

شأن الكتابة فى الإسلام:

ثم جاء الإسلام، فحارب فيما حارب أمية العرب، وعمل على محوها، وطفق يرفع من شأن الكتابة ويعلى من مقامها، وإن كنت فى شك، فهذه أوائل آيات نزلن من القرآن الكريم، يشيد الحق فيها بالقلم، وما يعلم الله عبادَه بوساطة القلم، إذ يقول جلت حكمته: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ (١)﴾ (العلق) إلى أن قال: ﴿وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٢) الَّذِى عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٣) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (٤)﴾ (العلق).

وهذه سورة «ن» يحلف العلى الأعلى فيها بالقلم وما يسطرون، إذ يقول ﴿ن وَالْقَلَمِ

وَمَا يَسْطُرُونَ ﴿١﴾ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴿٢﴾ (القلم) وهذا من أروع ألوان التنبيه إلى جلال الخط والكتابة ومزاياهما.

وهذا رسول الله ﷺ يدفع أصحابه دفعاً إلى أن يتعلموا الخط ويحذقوا الكتابة، ويهتئ لهم السبل بكل ما يستطيع من وسيلة مشروعة.

حتى لقد ورد أن المسلمين في غزوة بدر أسروا ستين مشركاً فكان مما يقبل الرسول ﷺ في فداء الواحد منهم أن يعلم عشرة من أصحابه الكتابة والخط، وهكذا أعلن الرسول بعمله هذا أن القراءة والكتابة عديلان للحرية، وهذا منتهى ما تصل إليه الهمم في تحرير شعب أُمِّيٍّ من رقِّ الأمية.

وبمثل هذه الطريقة أخذت ظلمات الأمية تتبدد بأنوار الإسلام شيئاً فشيئاً، وحل محلها العلم والكتابة والقراءة، وهذا من أدل الأدلة على أن الإسلام دين العلم والحضارة والمدنية.

النبي ﷺ يقرأ ويكتب:

حتى لقد قيل: إن النبي ﷺ عرف القراءة والكتاب في آخر أمره بعد أن قامت حجته، وعلت كلمته، وعجز العرب في مقام التحدي عن أن يأتوا بسورة من مثل القرآن الذي جاء به، وكان الحكمة في ذلك هي الإشارة إلى شرف الخط والكتابة، وأن أمية الرسول ﷺ في أول أمره إنما كانت حالاً وقتية اقتضاها إقامة الدليل والإعجاز واضحاً على صدق محمد في نبوته ورسالته، وأنه مبعوث الحق إلى خليقته، ولو كان وقتئذ كاتباً قارئاً وهم أميون، لراحت شبهتهم في أن ما جاء به نتيجة اطلاع ودرس، وأثر نظر في الكتب وبحث.

وفي هذا المعنى يقول سبحانه: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذَا لِأَرْتَابِ الْمُبْتَلُونَ ﴿٤٨﴾ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ ﴿٤٩﴾﴾ (العنكبوت).

قال العلامة الألوسي بعد تفسيره لهذه الآية ما نصه: واختلف في أنه ﷺ أكان بعد النبوة يقرأ ويكتب أم لا؟ فقيل: إنه ﷺ لم يكن يحسن الكتابة، واختاره البغوي في التهذيب، وقال: إنه الأصح، وادّعى بعضهم أنه ﷺ صار يعلم الكتابة بعد أن كان لا يعلمها، وعدم معرفتها بسبب المعجزة لهذه الآية، فلما نزل القرآن واشتهر الإسلام وظهر

أمر الارتباب تعرف الكتابة حينئذ، وروى ابن أبي شيبة وغيره: «ما مات صلى الله عليه وسلم حتى كتب وقرأ» ونقل هذا للشعبي فصدقه وقال: سمعت أقواماً يقولونه وليس في الآية ما ينافيه، وروى ابن ماجه عن أنس قال: قال صلى الله عليه وسلم: «رأيت ليلة أسرى بي مكتوباً على باب الجنة: الصدقة بعشر أمثالها والقرضُ بثمانية عشر».

ثم قال: ويشهد للكتابة أحاديث في صحيح البخارى وغيره كما ورد في صلح الحديبية: «فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتابَ وليسَ يحسنُ يكتبُ فكتبَ: هذا ما قاضى عليه محمدُ بنُ عبد الله...» الحديث.

وممن ذهب إلى ذلك أبو ذر عبد بن أحمد الهروى، وأبو الفتح النيسابورى، وأبو الوليد الباجى من المغاربة، وحكاه عن السمنانى، وصنف فيه كتاباً، وسبقه إليه ابن منية، ولما قال أبو الوليد ذلك طعن فيه ورُمى بالزندقة وسب على المنابر ثم عقد له مجلس فأقام الحجة على مدعاه، وكتب به إلى علماء الأطراف، فأجابوا بما يوافق، ومعرفة الكتاب بعد أميته صلى الله عليه وسلم لا تنافى المعجزة، بل هي معجزة أخرى لكونها من غير تعليم. وقد رد بعض الأجلة كتاب الباجى لما فى الحديث الصحيح: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب» وقال: كل ما ورد فى الحديث من قوله «كتب» فمعناه أمر الكتابة، كما يقال: كتب السلطان بكذا لفلان، وتقديم قوله تعالى: «من قبله» على قوله سبحانه: كالتصريح فى أنه صلى الله عليه وسلم لم يكتب مطلقاً، وكون القيد المتوسط راجعاً لما بعده غير مطرد، وظن بعض الأجلة رجوعه إلى ما قبله وما بعده، فقال يفهم من ذلك أنه صلى الله عليه وسلم كان قادراً على التلاوة والخط بعد إنزال الكتاب، ولولا هذا الاعتبار، لكان الكلام

(١) حسن رواه ابن ماجه (٢٤٣١) والطبرانى فى «الأوسط» (٦٧١٩) والبيهقى فى «الشعب» (٣٥٦٦) من حديث أنس ورواه الطبرانى فى «الكبير» (٧٩٧٦) والبيهقى فى «الشعب» (٣٥٦٤ - ٣٥٦٥) من حديث أبى أمامة.

(٢) صحيح: رواه البخارى (٤٠٠٥) (٣٠١٣) ومسلم (٤٦٠٧) وأبو داود (٢٧٦٥) والنسائى فى «الكبرى» (٨٥٧٨) وأحمد فى «المسند» (١٨١٦١) والدارمى (٢٤١٢) وابن حبان فى «صحيحه» (٤٨٧٣) والبيهقى فى «الكبرى» (١٣٥٧٠).

(٣) صحيح: رواه البخارى (١٨١٤) ومسلم (٢٥٠٨) وأبو داود (٢٣١٩) والنسائى (٢١٣٩) وفى «الكبرى» (٢٤٥٠) (٥٨٨٤) وأحمد فى «المسند» (٤٩٩٧ - ٥١١٦ - ٦٠٩٤) والبيهقى فى «الكبرى» (٨٢٩٢ - ١٣٥٦٩) من حديث ابن عمر مرفوعاً.

خلوا عن الفائدة، وأنت تعلم أنه لو سلّم ما ذكره من الرجوع، لا يتم أمر الإفادة إلا إذا قيل بحجّة المفهوم، والظان ممن لا يقول بحجّيته».

ثم قال الألوسی فی هذه الردود ما نصه:

ولا يخفى أن قوله عليه السلام: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب» ليس نصا في استمرار نفي الكتابة عنه عليه السلام، ولعل ذلك باعتبار أنه بعث عليه السلام وهو وأكثر من بعث إليهم وهو بين ظهرائهم من العرب أميون، لا يكتبون ولا يحسبون، فلا يضرّ عدم بقاء وصف الأمية في الأكثر بعد، وأما ما ذكر من تأويل «كتب» بأمر بالمكاتبة، فبخلاف الظاهر، وفي شرح صحيح مسلم للنووي عليه الرحمة نقلاً عن القاضي عياض، أن قوله في الرواية التي ذكرناها: «ولا يحسن يكتب فكتب»^(١) كالنصر في أنه عليه السلام كتب بنفسه، فالعدول إلى غيره مجاز لا ضرورة إليه ثم قال: «وقد طال كلام كل فرقة في هذه المسألة، وشنت كل فرقة على الأخرى في هذا، فالله تعالى أعلم» اهـ.

وأقول إن التشنيع ليس من دأب العلماء ولا من أدب الباحثين، والمسألة التي نحن بصددنا مسألة نظرية، والحكم في أمثالها يجب أن يكون لما رجح من الأدلة لا للهوى والشهوة، ونحن إذا استعرضنا حُجج هؤلاء وهؤلاء نلاحظ أن أدلة أميته عليه السلام قطعية يقينية، وأن أدلة كونه كتب وخطّ بيمينه ظنية غير يقينية، ولم يدع أحد أنها قطعية يقينية، ثم إن التعارض ظاهرٌ فيما بين هذه وتلك، غير أنه تعارض ظاهري يمكن دفعه بأن نحمل أدلة الأمية على أولى حالاته عليه السلام، وأن نحمل أدلة كتابته على أخريات حالاته، وذلك جمعاً بين الأدلة، ولا ريب أن الجمع بينها أهدى سبيلاً من إعمال البعض وإهمال البعض، ما دام في كلّ منها قوة الاستدلال، وما دام الجمع ممكناً على أية حال، أما لو لم يمكن الجمع فلا مشاحة حينئذ في قبول القطعي ورد الظني، لأن الأول أقوى من الثاني ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا (٢٨)﴾ (النجم) هذا هو الميزان الصحيح، لدفع التعارض والترجيح، فاحكم به عند الاختلاف والاشتباه ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (سورة ص: ٢٦).

(١) تقدم تخريجه.

كتابة القرآن:

بعدما قصصنا عليك من تلك الفذلكة التاريخية، في الخطوط والكتابة العربية، نلفت نظرك إلى أن كتابة القرآن وفيناها في مبحث جمع القرآن وذكرنا هناك كيف كُتِبَ القرآن وفيم كُتِبَ، على عهد النبي ﷺ، ثم على عهد أبي بكر وعثمان رضي الله عنهما.

ومنه نعلم أن عناية الرسول ﷺ وأصحابه بكتابة القرآن، كانت عناية فائقة، يدلك على هذه العناية أن النبي ﷺ كان له كُتَّاب يكتبون الوحي، منهم الأربعة الخلفاء، ومعاوية، وأبان بن سعيد، وخالد بن الوليد، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وثابت بن قيس، وأرقم بن أبي، وحنظلة بن الربيع، وغيرهم، فكان ﷺ إذا أنزل عليه شيء يدعو أحد كتَّابه هؤلاء، ويأمره بكتابة ما نزل عليه، ولو كان كلمة، كما روى أنه لما نزل عليه قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ (النساء: ٩٥) قال ابن أم مكتوم وعبد الله بن جحش: يا رسول الله، إنا أعميان، فهل لنا رخصة؟ فأنزل الله ﴿غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾ قال رسول الله ﷺ: «اتنوني بالكُتِّفِ والدَّوَاةِ»^(٢) وأمر زيداً أن يكتبها، فكتبها فقال زيد «كأنني أنظرُ إلى موضعها عند صدع الكُتِّفِ» ورواية البخاري اقتضت على عبد الله ابن أم مكتوم وليس فيها ابن جحش. ولعلك لم تنس حديث ابن عباس: «كان رسول الله ﷺ إذا نزلت عليه سورة دعا بعض مَنْ يكتب، فقال: «ضعوا هذه في الموضع الذي يذكر فيه كذا وكذا» وقوله ﷺ «من كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحه»^(٢) وقول أبي بكر لزيد بن ثابت: «إنك رجل شاب لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ»^(٣).

أضف إلى ذلك أن الصحابة كانوا يكتبون القرآن فيما يتيسر لهم حتى في العظام والرقاق وجريد النخل ورقيق الحجارة ونحو ذلك، مما يدلُّ على عظيم بلائهم في هذا الأمر الجليل! رضى الله عنهم أجمعين.

(١) صحيح: رواه البخاري (٢٨٨٨) ومسلم (٤٢٠٩) والنسائي في «الكبرى» (٧٥١٦ - ٥٨٥٤) وأحمد

في «المسند» (١٩٣٦) والطبراني في «الكبير» (١٢٢٦١) وعبد الرزاق في «المصنف» (١٩٣٧١).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(ب) رسم المصحف:

رسم المصحف يراد به الوضع الذي ارتضاه عثمان رضي الله عنه في كتابة كلمات القرآن وحروفه، والأصل في المكتوب أن يكون موافقاً تمام الموافقة للمنطوق، من غير زيادة ولا نقص، ولا تبديل ولا تغيير، لكن المصاحف العثمانية قد أهمل فيها هذا الأصل، فوجدت بها حروف كثيرة جاء رسمها مخالفاً لأداء النطق، وذلك لأغراض شريفة ظهرت لك فيما بعد.

وقد عني العلماء بالكلام على رسم القرآن وحصر تلك الكلمات التي جاء خطها على غير مقياس لفظها، وقد أفرده بعضهم بالتأليف منهم الإمام أبو عمرو الداني إذ ألف فيه كتابه المسمى «المقنع» ومنهم العلامة أبو عباس المراكشي إذ ألف كتاباً أسماه: «عنوان الدليل في رسوم خط التنزيل» ومنهم العلامة الشيخ محمد بن أحمد الشهير بالمتولي إذ نظم أرجوزة سماها «اللؤلؤ المنظوم في ذكر جملة من المرسوم» ثم جاء العلامة المرحوم الشيخ محمد خلف الحسيني شيخ المقارئ بالديار المصرية، فشرح تلك المنظومة، وذيّل الشرح بكتاب سماه «مرشد الحيران إلى معرفة ما يجب اتباعه في رسم القرآن».

قواعد رسم المصحف:

وللمصحف العثماني قواعد في خطه ورسمه، حصرها علماء الفن في ست قواعد، وهي الحذف، والزيادة، والهمز، والبدل، والفصل، والوصل، وما فيه قراءتان فقرئ على أحدهما، وهاك شيئاً عنها بالإجمال، ليكون الفرق بينها وبين مصطلح الخطوط في عصرنا على بال منك:

قاعدة الحذف: خلاصتها أن الألف تحذف من ياء النداء نحو: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ ومن «ها» التنييه نحو: «هأنتم» ومن كلمة «نا» إذا وليها ضمير نحو «أنجيتكم» ومن لفظ الجلالة «الله» ومن كلمة «إله» ومن لفظي «الرحمن، وسبحن» وبعد لام نحو كلمة «خَلِيف» وبين اللامين في نحو «الكَلْبَةُ» ومن كل مُثْنِي نحو «رجُلان» ومن كل جمع تصحيح لمذكر أو لمؤنث نحو «سَمَّعُونَ، المؤمِنَت» ومن كل جمع على وزن مفاعل وشبهه نحو «المَسْجِد، والنَّصْرِي» ومن كل عدد نحو «ثلث» ومن البسملة، ومن أول الأمر من سأل، وغير ذلك، (إلا ما استثنى من هذا كله).

وتحذف الياء من كل منقوص منون رفعاً وجرا، نحو: ﴿غَيْرِ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾.
ومن هذه الكلمات: «أَطِيعُونَ، اتَّقُونَ، خَافُونَ، ارْهَبُونَ، فَأَرْسِلُونِ، وَاَعْبُدُونِ» (إلا ما استثنى).

وتحذف الواو إذا وقعت مع واو أخرى في نحو: «لَا يَسْتُونَ، فَأَوًّا إِلَى الْكَهْفِ».
وتحذف اللام إذا كانت مدغمة في مثلها نحو «الَّيْلُ، وَالَّذِي» (إلا ما استثنى).
وهناك حذف لا يدخل تحت قاعدة كحذف الألف من كلمة «مالك» (ملك) وكحذف الياء من «إبراهيم» (إبراهيم) وكحذف الواو من هذه الأفعال الأربعة: «وَيَدْعُو (وَيَدْعُ) الْإِنْسَانَ، وَيَمْنَحُو (وَيَمْنَحُ) اللَّهُ الْبَاطِلَ، يَوْمَ يَدْعُو (يَدْعُ) الدَّاعِ، سَدَّعُو (سَدَّعُ) الزَّبَانِيَةَ».
قاعدة الزيادة: خلاصتها أن الألف تزداد بعد الواو في آخر كل اسم مجموع أو في حكم المجموع، نحو «مَلَأُوا رَبَّهُمْ، بَنُوا إِسْرَائِيلَ، أُولُوا الْأَبَابِ» وبعد الهمزة المرسومة واوا نحو «تَاللَّهِ تَفْتَأُ» فإنها ترسم هكذا: «تَاللَّهِ تَفْتَوًا» وفي كلمات «مِائَةٌ، وَمِائَتَيْنِ، وَالظُّنُونِ، وَالرَّسُولِ، وَالسَّبِيلِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾: ﴿وَأَطَعْنَا نَبِيًّا﴾ فاضلونا السبيلاً.

وتزداد الياء في هذه الكلمات «نَبَأُ (نَبَأِي) آتَاءُ (آتَائِي) مِنْ تِلْقَاءِ (تِلْقَائِي) بِأَيْكُمْ (بِأَيْكُمْ) الْمُفْتُونَ، بِأَيْدٍ» من قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ (الذاريات: ٤٧).
وتزداد الواو في نحو: «أُولُو، أَوْلِيكَ، أَوْلَاءُ، أَوْلَاتٍ».

قاعدة الهمز: خلاصتها أن الهمزة إذا كانت ساكنة تكتب بحرف حركة ما قبلها نحو «أَنْذَنُ، أَوْثَمِنُ، الْبِأَسَاءِ» (إلا ما استثنى) أما الهمزة المتحركة، فإن كانت أول الكلمة واتصل بها حرف زائد، كتبت بالألف مطلقاً، وسواء أكانت مفتوحة أم مكسورة نحو «أَيُّوبُ، أُولُو، إِذَا، سَأَصْرَفُ، سَأُنْزِلُ، فَبِأَيِّ» (إلا ما استثنى).

وإن كانت الهمزة وسطاً، فإنها تكتب بحرف من جنس حركتها، نحو «سَأَلُ، سُئِلَ، تَقْرَأُ» (إلا ما استثنى) وإن كانت متطرفة كتبت بحرف من جنس حركة ما قبلها نحو «سَبَأُ، شَاطِئُ، لَوْلُو» (إلا ما استثنى) وإن سكن ما قبلها حذفت نحو «مِلْءُ الْأَرْضِ، يُخْرِجُ الْخَبَّ» (إلا ما استثنى) والمستثنيات كثيرة في الكل.

قاعدة البدل: خلاصتها أن الألف تكتب واواً للتفخيم في مثل الصلاة (الصَّلَاةُ) والزكاة (الزَّكَاةُ) والحياة (الْحَيَاةُ) (إلا ما استثنى) وترسم ياء إذا كانت منقلبة عن ياء نحو

«يَتَوَفَّكُمُ، يَحْسَرْتِي يَا سَفَى» وكذلك ترسم الألف ياءً في هذه الكلمات: «إلى، على، أنى - بمعنى كيف؟ - متى، بلى، حتى، لدى» ما عدا ﴿لَدَا الْبَابِ﴾ (يوسف: ٢٥) فإنها ترسم ألفاً (لَدَا).

وترسم النون ألفاً في نون التوكيد الخفيفة، وفي كلمة «إذن» (إِذَا).

وترسم هاء التانيث تاء مفتوحة في كلمة «رحمت» بالبقرة والأعراف، وهود، ومريم، والروم، والزخرف، وفي كلمة «نعمة» (نعمت) بالبقرة، وآل عمران، والمائدة، وإبراهيم، والنحل، ولقمان، وفاطر، والطور، وفي كلمة «لعنة (لعنت) الله» وفي كلمة «معصية» (معصيت) بسورة «قد سمع» وفي هذه الكلمات: «إِنَّ شَجَرَةَ (شَجَرَتِ) الزَّقُّومِ، قُرَّةَ (قُرَّتِ) عَيْنِ، جَنَّةُ (جَنَّتِ) نَعِيمِ، بَقِيَّةُ (بَقِيَّتِ) اللهُ» وفي كلمة امرأة أضيفت إلى زوجها نحو «امرأة (امرات) عمران، امرأة (امرات) نوح» وفي غير ذلك.

قاعدة الوصل والفصل: خلاصتها أن كلمة «أن» بفتح الهمزة توصل بكلمة «لا» إذا وقعت بعدها، ويستثنى من ذلك عشرة مواضع: منها: «أَنْ لَا تَقُولُوا، أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللهُ».

وكلمة: «مِنْ» توصل بكلمة «ما» إذا وقعت بعدها، ويستثنى ﴿فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ في النساء الآية: ٢٥، والروم الآية: ٢٨، و﴿مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ في سورة المنافقين الآية: ١٠.

وكلمة «مِنْ» توصل بكلمة «مَنْ» مطلقاً:

وكلمة «عَنْ» توصل بكلمة «ما» إلا قوله سبحانه: ﴿عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ﴾ (الأعراف: ١٦٦).

وكلمة «إِنْ» بالكسر توصل بكلمة «ما» التي بعدها، إلا قوله سبحانه: ﴿إِنْ مَا

نُرِيكَ﴾ (الرعد: ٤٠).

وكلمة «أَنْ» بالفتح توصل بكلمة «ما» مطلقاً من غير استثناء.

وكلمة «كُلُّ» توصل بكلمة «ما» التي بعدها، إلا قوله سبحانه: ﴿كُلُّ مَا رُدُّوا إِلَى

الْفِتْنَةِ﴾ (النساء: ٩١) ﴿مَنْ كَلِمًا سَأَلْتُمُوهُ﴾ (إبراهيم: ٣٤).

وتوصل كلمات «نِعْمًا، وربما، وكأنما، ويكأن» ونحوها.

قاعدة ما فيه قراءتان: خلاصتها أن الكلمة إذا قرئت على وجهين، تكتب برسم

أحدهما، كما رُسمت الكلمات الآتية بلا ألف في المصحف، وهي: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾

﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى﴾ ﴿تَفَادُوهُمْ﴾ ونحوها، وكلها مقروءة بإثبات الألف وحذفها، وكذلك رسمت الكلمات الآتية بالتاء المفتوحة، وهي: ﴿غِيَابَتِ الْجُبِّ﴾ (يوسف ١٠، ١٥) ﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَاتٍ﴾ في العنكبوت الآية: ٥٠، ﴿ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾ في فصلت الآية ٤٧: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ﴾ في سبأ الآية: ٣٧، وذلك لأنها جمعاء مقروءة بالجمع والإفراد، وغير هذا كثير، وحسبنا ما ذكرناه للتمثيل والتنوير.

هزايما الرسم العثماني:

لهذا الرسم مزايا وفوائد:

الفائدة الأولى: الدلالة في القراءات المتنوعة في الكلمة الواحدة بقدر الإمكان، وذلك أن قاعدة الرسم لوحظ فيها أن الكلمة إذا كان فيها قراءتان أو أكثر، كُتبت بصورة تحتل هاتين القراءتين أو الأكثر، فإن كان الحرف الواحد لا يحتمل ذلك، بأن كانت صورة الحرف تختلف باختلاف القراءات جاء الرسم على الحرف الذي هو خلاف الأصل، وذلك ليعلم جواز القراءة به وبالحرف الذي هو الأصل، وإذا لم يكن في الكلمة إلا قراءة واحدة بحرف الأصل رُسمت به، مثال الكلمة تكتب بصورة واحدة وتقرأ بوجوه متعددة قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾ (طه: ٦٣) رُسمت في المصحف العثماني هكذا: «إن هذان لساحران» من غير نقط ولا شكل ولا تشديد ولا تخفيف في نونى إن وهذان، ومن غير ألف ولا ياء بعد الذال من هذان.

ومجىء الرسم كما ترى، كان صالحاً عندهم لأن يُقرأ بالوجوه الأربعة التي وردت كلها بأسانيد صحيحة.

أولها: قراءة نافع ومن معه إذ يشددون نون «إن» ويخففون «هذان» بالألف.

ثانيها: قراءة ابن كثير وحده إذ يخفف النون في «إن» ويشدد النون في «هذان».

ثالثها: قراءة حفص إذ يخفف النون في «إن» و «هذان» بالألف.

رابعها: قراءة أبي عمرو بتشديد «إن» وبالياء وتخفيف النون في «هذين».

فتدبر هذه الطريقة المثلى الضابطة لوجوه القراءة لتعلم أن سلفنا الصالح كان في

قواعد رسمه للمصحف أبعد منا نظراً وأهدى سبيلاً.

القاعدة الثانية: إفادة المعاني المختلفة بطريقة تكاد تكون ظاهرة، وذلك نحو

قطع كلمة «أم» في قوله تعالى: ﴿أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكَيْلًا﴾ (النساء: ١٠٩) ووصلها في قوله تعالى: ﴿أَمْنَ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (الملك: ٢٢) إذ كتبت هكذا «أمن» بإدغام الميم الأولى في الثانية وكتابتها ميمًا واحدة مشددة، فقطع «أم» الأولى في الكتابة للدلالة على أنها «أم» المنقطعة التي بمعنى «بل» ووصل «أم» الثانية للدلالة على أنها كتلك.

الفائدة الثالثة: الدلالة على معنى خفي دقيق كزيادة الياء في كتابة كلمة «أيد» من

قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ (الذاريات: ٤٧) إذ كتبت هكذا «بأيد» وذلك للإيماء إلى تعظيم قوة الله التي بنى بها السماء، وأنها لا تشبهها قوة على حد القاعدة المشهورة وهي: زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى.

ومن هذا القبيل كتابة هذه الأفعال الأربعة بحذف الواو وهي:

«وَيَدْعُوا الْإِنْسَانَ، وَيَمْحُو اللَّهُ الْبَاطِلَ، يَوْمَ يَدْعُو الدَّاعِ، سَنَدْعُوا الزَّبَانِيَةَ» فإنها كتبت في المصحف العثماني هكذا: «وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ، وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ، يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ، سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ» ولكن من غير نقط ولا شكل في الجميع.

قالوا: والسرُّ في حذفها من ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ﴾ (الإسراء: ١١) هو الدلالة على أن هذا الدعاء سهل على الإنسان يسارع فيه كما يسارع إلى الخير! بل إثبات الشر إليه من جهة ذاته أقرب إليه من الخير، والسرُّ في حذفها من ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ (الشورى: ٢٤) الإشارة إلى سرعة ذهابه واضمحلاله.

والسرُّ في حذفها من ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ (القمر: ٦) الإشارة إلى سرعة الدعاء وسرعة إجابة الداعين، والسرُّ في حذفها من ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ (العلق) الإشارة إلى سرعة الفعل وإجابة الزبانية وقوة البطش! ويجمع هذه الأسرار قول المراكشي: «والسرُّ في حذفها من هذه الأربعة سرعة وقوع الفعل وسهولته على الفاعل وشدة قبول المنفعل المتأثر به في الوجود». اهـ.

الفائدة الرابعة: الدلالة على أصل الحركة مثل كتابة الكسرة ياء في قوله سبحانه

«وَأَيُّهَا ذِي الْقُرْبَى» إذ تكتب هكذا ﴿وَأَيُّهَا ذِي الْقُرْبَى﴾ (النحل: ٩٠) ومثل كتابة الضمة واوًا في قوله سبحانه: ﴿سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾ (١٤٥) ﴿(الاعراف) إذ كتبت هكذا «سأوريكم»

ومثل ذلك الدلالة على أصل الحرف نحو الصلاة والزكاة إذ كتبنا هكذا: «الصلوة، الزكوة» ليفهم أن الألف فيهما منقلبة عن واو (من غير نقط ولا شكل كما سبق).

الفائدة الخامسة: إفادة بعض اللغات الفصيحة، مثل كتابة هاء التانيث تاء مفتوحة

دلالة على لغة طيء، وقد تقدمت الأمثلة لهذا النوع، ومثل قوله سبحانه: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلُمُهُمْ نِسَاءٌ وَلَا إِبْرَاهِيمُ﴾ كُتِبَ بحذف الياء هكذا «يأت» للدلالة على لغة هذيل.

الفائدة السادسة: حملُ الناس على أن يتلقوا القرآن من صدور ثقات الرجال، ولا

يتكلموا على هذا الرسم العثماني الذي جاء غير مطابق للنطق الصحيح في الجملة، وينضوي تحت هذه الفائدة مزيّتان:

أولهما: التوثق من ألفاظ القرآن وطريقة أدائه وحسن ترتيله وتجويده، فإن ذلك لا

يمكن أن يعرف على وجه اليقين من المصحف، مهما تكن قاعدة رسمه واصطلاح كتابته، فقد تخطى المطبعة في الطبع، وقد يخفى على القارئ بعض أحكام تجويده، كالقلقلة والإظهار والإخفاء والإدغام والروم والإشمام ونحوها، فضلاً عن خفاء تطبيقها.

ولهذا قرّر العلماء أنه لا يجوز التعويل على المصاحف وحدها، بل لا بدّ من الثبت

في الأداء والقراءة، بالأخذ عن حافظ ثقة، وإن كنت في شك فقل لي بربك: هل يستطيع المصحف وحده بأي رسم يكون، أن يدلّ قارئاً أياً كان على النطق الصحيح بفواتح السور الكريمة؟ مثل «كهيعص، حم، عسق، طسم»؟ ومن هذا الباب الروم والإشمام في قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾ (يوسف: ١١) من كلمة ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾!

السرية الثانية: اتصال السند برسول الله ﷺ، وتلك خاصة من خواص هذه الأمة

الإسلامية امتازت بها على سائر الأمم.

قال ابن حزم: «نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال، خص الله به

المسلمين دون سائر الملل، وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من كتب اليهود،

ولكن لا يقربون فيه من موسى قرباناً من محمد ﷺ، بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين

موسى أكثر من ثلاثين عصراً، إنما يبلغون إلى شمعون ونحوه، ثم قال: وأما النصارى

فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق، وأما النقل المشتمل على طريق فيه

كذاب أو مجهول العين، فكثير في نقل اليهود والنصارى، وأما أقوال الصحابة والتابعين،

فلا يمكن اليهود أن يبلغوا صاحب نبي أو تابعي، ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى

من شمعون وبولص». اهـ.

هل رسم المصحف توقيفي؟

للعلماء في رسم المصحف آراء ثلاثة:

الرأى الأول: أنه توقيفي لا تجوز مخالفته، وذلك مذهب الجمهور، واستدلوا بأن النبي ﷺ كان له كُتَاب يكتبون الوحي، وقد كتبوا القرآن فعلاً بهذا الرسم وأقرهم الرسول على كتابتهم، ومضى عهده ﷺ والقرآن على هذه الكُتَب لم يحدث فيه تغير ولا تبديل، بل ورد أنه ﷺ كان يضع الدستور لكتَاب الوحي في رسم القرآن وكتابته، ومن ذلك قوله لمعاوية وهو من كتَبَ الوحي: «أَلَقِ الدَّوَاةَ، وَحَرَّفِ القَلَمَ، وَأَنْصِبِ البَاءَ، وَفَرِّقِ السِّينَ، وَلَا تُعَوِّرِ المِيمَ، وَحَسِّنِ اللهَ، وَمُدِّ الرَّحْمَنَ، وَجَوِّدِ الرَّحِيمَ، وَضَعِ قَلَمَكَ عَلَى أُذُنِكَ اليُسْرَى، فَإِنَّهُ أَذْكَرُ لَكَ».

ثم جاء أبو بكر فكتب القرآن بهذا الرسم في صحف، ثم حذا حذوه عثمان في خلافته، فاستنسخ تلك الصحف في مصاحف على تلك الكُتَب، وأقر أصحابُ النبي ﷺ عمل أبي بكر وعثمان ﷺ، وانتهى الأمر بعد ذلك إلى التابعين وتابعي التابعين، فلم يخالف أحد منهم في هذا الرسم، ولم ينقل أن أحداً منهم فكر أن يستبدل به رسماً آخر من الرسوم التي حدثت في عهد ازدهار التأليف، ونشاط التدوين، وتقدم العلوم، بل بقي الرسم العثماني محترماً متبعاً في كتابة المصاحف، لا يُمسُّ استقلاله، ولا يُباح حماه!

وملخص هذا الدليل أن رسم المصاحف العثمانية، ظفر بأمور كل واحد منها يجعله جديراً بالتقدير ووجوب الاتباع، تلك الأمور هي إقرار الرسول ﷺ، وأمره بدستوره، وإجماع الصحابة - وكانوا أكثر من اثني عشر ألف صحابي - عليه، ثم إجماع الأمة عليه بعد ذلك في عهد التابعين والأئمة المجتهدين!

وأنت خبير بأن اتباع الرسول واجب فيما أمر به أو أقر عليه، لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ (آل عمران: ۳۱) والاهتداء بهدى الصحابة واجب خصوصاً الخلفاء الراشدين، لحديث العرباض بن سارية وفيه يقول ﷺ: «فإنه من يعيش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين

مِنْ بَعْدِي، عَضُوا عَلَيْهَا بِالنَّوْاجِدِ» (١) ولا ريب أن إجماع الأمة في أي عصر واجب الاتباع، خصوصاً العصر الأول، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيُذِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (١١٥) (النساء).

وممن حكى إجماع الأمة على ما كتَبَ عثمان: صاحب المقنع، إذ يروى بإسناده إلى مصعب بن سعد قال: «أدركتُ الناسَ حين شقَّقَ عثمانُ ﷺ المصحف، فأعجبهم ذلك ولم يعبه أحدٌ» وكذلك يروى شارح العقيلة عن أنس بن مالك ﷺ أن عثمان أرسل إلى كل جند من أجناد المسلمين مصحفاً، وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف الذي أرسل إليهم، ولم يُعرف أن أحداً خالف في رسم هذه المصحف العثمانية.

وانعقادُ الإجماع على تلك المصطلحات في رسم المصحف دليل على أنه لا يجوز العدول عنها إلى غيرها، ويرحم الله الإمام الخراز إذ يقول:

وبعد جرد الإمام
في مصحف ليقتدى الأنام
ولا يكون بعده اضطراب
وكان فيما قد رأى صواب
وقصة اختلافهم شهيره
كقصة اليمامة العسيرة
فينبغي لأجل ذلك أن نقضى
مرسوم ما أصله في المصحف
ونقتدي بفعله وما رأى
في جعله لمن يخطئ ملجأ

أقوال العلماء في التزام الرسم العثماني:

روى البخاري بسنده أن مالكاً، رحمه الله، سئل: أرايت من استكتب مصحفاً أتري أن يكتب على ما استحدثه الناس من الهجاء اليوم؟ فقال: لا أرى ذلك ولكن يكتب على الكتابة الأولى، قال البخاري: والذي ذهب إليه مالك هو الحق، إذ فيه بقاء الحالة الأولى

(١) صحيح: رواه أبو داود (٤٦٠٧) والترمذي (٢٦٧٦) والدارمي (٩٥) وأحمد في «المسند» (١٦٦٩٥) - (١٦٦٩٢) والطبراني في «الكبير» (٦١٨ - ٦١٧ - ٦٢٤ - ٦٤٢) والبيهقي في «الشعب» (٧٥١٦).

إلى أن تعلمها الطبقة الأخرى، ولا شك أن هذا هو الأخرى بعد الأخرى، إذ في خلاف ذلك تجهيل الناس بأولية ما في الطبقة الأولى.

وقال أبو عمرو الداني: لا مخالف لمالك من علماء الأمة في ذلك، وقال أبو عمرو الداني أيضاً: سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو والألف، أترى أن يغير من المصحف إذا وجد فيه كذلك؟ قال: لا، قال أبو عمرو: يعنى الألف والواو المزيديتين في الرسم المعدومتين في اللفظ نحو «أولوا».

وقال الإمام أحمد بن حنبل: تحرم مخالفة خط مصحف عثمان في واو أو ألف أو ياء أو غير ذلك.

وجاء في حواشي المنهج في فقه الشافعية ما نصه: «كلمة الربا (الربوا) تكتب بالواو والألف كما جاء في الرسم العثماني، ولا تكتب في القرآن بالياء أو الألف، لأن رسمه سنة متبعة».

وجاء في المحيط البرهاني في فقه الحنفية ما نصه: «إنه ينبغي ألا يكتب المصحف بغير الرسم العثماني».

وقال العلامة نظام الدين النيسابوري ما نصه: «وقال جماعة من الأئمة: إن الواجب على القراء والعلماء وأهل الكتابة أن يتبعوا هذا الرسم في خط المصحف، فإنه رسم زيد ابن ثابت، وكان أمين رسول الله ﷺ وكاتب وحيه».

وقال البيهقي في شعب الإيمان: «من كتب مصحفاً ينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به تلك المصاحف ولا يخالفهم فيه ولا يغير مما كتبه شيئاً، فإنهم كانوا أكثر علماً وأصدق قلباً وأعظم أمانة، فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدراكاً عليهم». اهـ.

ويمكن مناقشة هذا الرأي الأول بأن الأدلة التي ساقوها لا تدل على تحريم كتابة القرآن بغير هذا الرسم، إذ ليس فيها زجر الإثم ووعيده، ولا نهى الحرام وتهديده، إنما قصارها الدلالة على جواز الكتابة بالرسم العثماني ووجاهته ودقته، وذلك محل اتفاق وتسليم.

الرأي الثاني:

أن رسم المصاحف اصطلاحى لا توقيفى، وعليه فتجوز مخالفته، وممن جنح إلى هذا الرأي ابن خلدون في مقدمته، وممن تحمس له القاضى أبو بكر فى الانتصار، إذ يقول ما نصه:

«وأما الكتابة فلم يفرض الله على الأمة فيها شيئاً، إذ لم يأخذ على كتاب القرآن وخطّاط المصاحف رسماً بعينه دون غيره أوجب عليهم وترك ما عداه، إذ وجوب ذلك لا يدرك إلا بالسمع والتوقيف، وليس في نصوص الكتاب ولا مفهومه، أن رسم القرآن وضبطه لا يجوز إلا على مخصوص وحدّ محدود لا يجوز تجاوزه، ولا في نصّ السنّة ما يوجب ذلك ويدلّ عليه، ولا في إجماع الأمة ما يوجب ذلك، ولا دلت عليه القياسات الشرعية، بل السنّة دلت على جواز رسمه بأيّ وجه سهل، لأن رسول الله ﷺ كان يأمر برسمه، ولم يبيّن لهم وجهاً معيناً، ولا نهى أحداً عن كتابته، ولذلك اختلفت خطوط المصاحف، فمنهم من كان يكتب الكلمة على مخرج اللفظ، ومنهم من كان يزيد وينقص لعلمه بأن ذلك اصطلاح وأن الناس لا يخفى عليهم الحال، ولأجل هذا بعينه جاز أن يكتب بالحروف الكوفية والخط الأول، وأن يجعل اللام على صورة الكاف، وأن تُعَوِّج الألفات، وأن يكتب على غير هذه الوجوه، وجاز أن يكتب المصحف بالخط والهجاء القديمين، وجاز أن يكتب بالخطوط والهجاء المحدثّة، وجاز أن يكتب بين ذلك.

وإذا كانت خطوط المصاحف وكثير من حروفها مختلفة متغايرة الصورة، وكان الناس قد أجازوا ذلك وأجازوا أن يكتب كل واحد منهم بما هو عادته، وما هو أسهل وأشهر وأولى، من غير تأنيب ولا تناكر، علم أنه لم يؤخذ في ذلك على الناس حدّ محدود مخصوص، كما أخذ عليهم في القراءة والأذان.

والسبب في ذلك أن الخطوط إنما هي علامات ورسوم تجري مجرى الإشارات والعقود والرموز، فكل رسم دالّ على الكلمة مفيد لوجه قراءتها تجب صحته وتصويب الكاتب به على أي صورة كانت.

وبالجملة فكل من ادّعى أنه يجب على الناس رسم مخصوص وجب عليه أن يقيم الحجة على دعواه، وأنّى له ذلك؟». اهـ. بتلخيص.

ونوقش هذا المذهب:

أولاً: بالأدلة التي ساقها جمهور العلماء لتأييد مذهبهم، وها هي بين يديك عن كتب، بعضها من السنّة، وبعضها من إجماع الصحابة والتابعين وتابعيهم.
ثانياً: أن ما ادّعاه من أنه ليس في نصوص السنّة ما يوجب ذلك ويدلّ عليه مردود بما سبق من إقرار الرسول كُتِّب الوحي على هذا الرسم، ومنهم زيد بن ثابت الذي كتب

المصحف لأبي بكر وكتب المصاحف لعثمان، والحديث الأنف، وفيه يقول الرسول لمعاوية: «أَلِقِ الدَّوَاةَ وَحَرِّفِ القَلَمَ . . . إلخ» فإنه حجة على أنه ﷺ كان واضع دستور الرسم لهم.

ثالثاً: أن قول القاضي أبي بكر: «ولذلك اختلفت خطوط المصاحف» إلخ لا يُسلم له بعد قيام الإجماع وانعقاده ومعرفة الناس بالرسم التوقيفي، وهو رسم عثمان، على ما قرره هناك.

ونزيدك هنا ما ذكره العلامة ابن المبارك نقلاً عن العارف بالله شيخه عبد العزيز الدبّاغ إذ يقول في كتابه الإبريز ما نصه: «رسم القرآن سرٌّ من أسرار الله المشاهدة وكمال الرفعة، قال ابن المبارك فقلت له: هل رسم الواو بدل الألف في نحو «الصلاة (الصلوة) والزكاة (الزكوة) والحياة (الحيوة) ومشكاة (مشكوة)» وزيادة الواو في «سَأُورِيكُمْ، وَأُولَئِكَ، وَأُولَاءَ، وَأُولَاتٍ» وكالياء في نحو «هُدِيَهُمْ، وَمَلَأَهُ، وَبِأَيِّكُمْ، وَبِأَيِّدٍ» هذا كله صادر من النبي ﷺ، أو من الصحابة؟ فقال: «هو صادر من النبي ﷺ، وهو الذي أمر الكتاب من الصحابة بأن يكتبوه على هذه الهيئة، فما نقصوا ولا زادوا على ما سمعوه من النبي» فقلت له: إن جماعة من العلماء ترخّصوا في أمر الرسم وقالوا: إنما هو اصطلاح من الصحابة مشوا فيه على ما كانت قريش تكتب عليه في الجاهلية؛ وإنما صدر ذلك من الصحابة لأن قريشاً تعلموا الكتابة من أهل الحيرة، وأهل الحيرة ينطقون بالواو في الربا، فكتبوا على وفق منطقتهم، وأما قريش فإنهم ينطقون فيه بالألف، وكتابتهم له بالواو على منطق غيرهم وتقليدٌ لهم، حتى قال القاضي أبو بكر الباقلاني: كل من ادّعى أنه يجب على الناس رسم مخصوص وجب عليه أن يقيم الحجة على دعواه، فإنه ليس في الكتاب ولا في السنة ولا في الإجماع ما يدل على ذلك؟ فقال: «ما للصحابة ولا لغيرهم في رسم القرآن ولا شعرة واحدة، وإنما هو توقيف من النبي، وهو الذي أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة بزيادة الألف ونقصانها، لأسرارٍ لا تهتدى إليها العقول، وهو سرٌّ من الأسرار خصَّ الله به كتابه دون سائر الكتب السماوية، وكما أن نظم القرآن مُعْجِزٌ، فرسمه أيضاً معجزاً! وكيف تهتدى العقول إلى سرِّ زيادة الألف في «مائة» دون «فئة» وإلى سرِّ زيادة الياء في «بِأَيِّدٍ، وَبِأَيِّكُمْ»؟ أم كيف تتوصل إلى سرِّ زيادة الألف في «سَعَوْا» بالحج (الآية: ٥١) ونقصانها من «سَعَوْا» بسبب (الآية: ٥)؟ وإلى سرِّ زيادتها في «عَتَّوْا» حيث

كان، ونقصانها من «عَتَوْ» في الفرقان (الآية: ٢١)؟ وإلى سرِّ زيادتها في «آمَنُوا» وإسقاطها من «باءُ، جاءُ، تبوءُ، فاءُ» بالبقرة؟ وإلى سرِّ زيادتها في «يَعْفُوا السُّدَى» ونقصانها من «يعتمو عنهم» في النساء (الآية: ٩٩)؟ أم كيف تبلغ العقول إلى وجه حذف بعض أحرف من كلمات متشابهة دون بعض، كحذف الألف من من «قُرءَانًا» (قُرءَانًا) بيوسف (الآية: ٢) والزخرف (الآية: ٣) وإثباتها في سائر المواضع؟ وإثبات الألف بعد واو «سموات» في فصلت (الآية: ١٢) وحذفها من غيره، وإثبات الألف في «الميعاد» مطلقًا، وحذفها من الموضع الذي في الأنفال، وإثبات الألف في «سِرَاجًا» حيثما وقع، وحذفه من موضع الفرقان، وكيف تتوصل إلى فتح بعض التاءات وربطها في بعض؟ فكلُّ ذلك لأسرار إلهية، وأغراض نبوية؛ وإنما خفيت على الناس لأنها أسرار باطنية لا تدرك إلا بالفتح الرباني؛ فهي بمنزلة الألفاظ والحروف المتقطعة التي في أوائل السور، فإن لها أسرارًا عظيمة، ومعاني كثيرة، وأكثر الناس لا يهتدون إلى أسرارها، ولا يدركون شيئًا من المعاني الإلهية التي أشير إليها، فكذلك أمر الرسم الذي في القرآن حرفًا بحرف.

وأما قول من قال: إن الصحابة اصطلمحوا على أمر الرسم المذكور، فلا يخفى ما في كلامه من البطلان؛ لأن القرآن كتب في زمان النبي ﷺ وبين يديه، وحينئذ فلا يخلو ما اصطلمح عليه الصحابة، إما أن يكون هو عين الهيئة أو غيرها، فإن كان عينها بطل الاصطلاح؛ لأن أسبقية النبي ﷺ تنافي ذلك وتوجب الاتباع، وإن كان غير ذلك فكيف يكون النبي ﷺ كتب على هيئة كههيئة الرسم القياسي مثلاً، والصحابة خالفوا وكتبوا على هيئة أخرى؟ فلا يصح ذلك لوجهين:

أحدهما: نسبة الصحابة إلى المخالفة، وذلك محال.

ثانيهما: أن سائر الأمة من الصحابة وغيرهم أجمعوا على أنه لا يجوز زيادة حرف في القرآن ولا نقصان حرف منه، وما بين الدفتين كلام الله عز وجل، فإذا كان النبي ﷺ أثبت ألف الرحمن والعالمين مثلاً، ولم يزد الألف في «مائة» ولا في «ولأوضعوا» ولا الياء في «بأيد» ونحو ذلك، والصحابة عاكسوه في ذلك وخالفوه، لزم أنهم - وحاشاهم من ذلك - تصرفوا في القرآن بالزيادة والنقصان، ووقعوا فيما أجمعوا هم وغيرهم على ما لا يحل لأحد فعله، ولزم تطرُّقُ الشك إلى جميع ما بين الدفتين؛ لأننا جَوَزْنَا أن تكون فيه حروف ناقصة أو زائدة على ما في علم النبي ﷺ وعلى ما عنده، وأنها ليست بوحي، ولا من عند الله ولا نعلمها بعينها، شككنا في الجميع، ولِئَن جَوَزْنَا لصحابي أن يزيد في

كتابه حرفاً ليس بوحي، لزمنا أن نجوز لصحابي آخر نقصان حرف من الوحي، إذ لا فرق بينهما، وحيثئذ تنحلُّ عروة الإسلام بالكلية!

ثم قال ابن المبارك بعد كلام... فقلت له: فإن كان الرسم توقيفياً بوحي إلى النبي ﷺ وأنه كالألفاظ القرآن، فلمَ لم ينقل تواتراً حتى ترتفع عنه الريبة وتطمئن به القلوب كالألفاظ القرآن؟ فإنه ما من حرف إلا وقد نقل تواتراً لم يقع فيه اختلاف ولا اضطراب، وأما الرسم فإنه إنما نقل بالآحاد، كما يعلم من الكتب الموضوععة فيه، وما نقل بالآحاد وقع الاضطراب بين النقلة في كثير منه، وكيف تُضَيِّع الأمة شيئاً من الوحي؟ فقال: «ما ضيعت الأمة شيئاً من الوحي، والقرآن، بحمد الله، محفوظ ألفاظاً ورسمًا، فأهل العرفان والشهود والعيان، حفظوا ألفاظه ورسمه، ولم يضيعوا منها شعرة واحدة، وأدركوا ذلك بالشهود والعيان الذي هو فوق التواتر، وغيرهم حفظوا ألفاظه الواصلة إليهم بالتواتر؛ واختلافهم في بعض حروف الرسم لا يقدح ولا يُصَيِّرُ الأمة مضيعة، كما لا يضر جهل العامة بالقرآن وعدم حفظهم لألفاظه». اهـ.

الرأى الثالث:

يميل صاحب التبيان ومن قبله صاحب البرهان، إلى ما يفهم من كلام العز بن عبد السلام، من أنه يجوز، بل تجب كتابة المصحف الآن لعامة الناس على الاصطلاحات المعروفة الشائعة عندهم، ولا تجوز كتابته لهم بالرسم العثماني الأول؛ لثلا يوقع في تغيير من الجهال، ولكن يجب في الوقت نفسه المحافظة على الرسم العثماني، كأثر من الآثار النفيسة الموروثة عن سلفنا الصالح، فلا يُهمل مراعاةً لجهل الجاهلين، بل يبقى في أيدي العارفين الذين لا تخلو منهم الأرض، وهاك عبارة التبيان في هذا المقام إذ يقول ما نصه:

وأما كتابته (أى المصحف) على ما أحدث الناس من الهجاء، فقد جرى عليه أهل المشرق، بناءً على كونها أبعد من اللبس، وتحاماه أهل المغرب، بناءً على قول الإمام مالك وقد سئل: هل يكتب المصحف على ما أحدث الناس من الهجاء؟ فقال: «لا؛ إلا على الكتابة الأولى».

قال في البرهان: قلت: وهذا كان في الصدر الأول، والعلم حتى غضُّ؛ وأما الآن فقد يُخشى الالتباس، ولهذا قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: «لا تجوز كتابة المصحف الآن على الرسم الأول باصطلاح الأئمة؛ لثلا يوقع في تغيير من الجهال، ولكن لا ينبغي

إجراء هذا على إطلاقه، لئلا يؤدي إلى دروس العلم، وشيء قد أحكمته القدماء لا يترك مراعاة لجهل الجاهلين «ولن تخلو الأرض من قائم لله بحجة». اهـ.

أقول: وهذا الرأي يقوم على رعاية الاحتياط للقرآن من ناحيتين: ناحية كتابته في كل عصر بالرسم المعروف فيه، إبعاداً للناس عن اللبس والخلط في القرآن، وناحية إبقاء رسمه الأول المأثور، يقرؤه العارفون ومن لا يخشى عليهم الالتباس، ولا شك أن الاحتياط مطلب ديني جليل، خصوصاً في جانب حماية التنزيل.

(ج) الشبهات التي أثيرت حول كتابة القرآن ورسمه:

الشبهة الأولى: يقولون: روى عن عثمان أنه حين عرض عليه المصحف قال:

«أحسنتم وأجملتم، إن في القرآن لحنًا ستقيمه العرب بألسنتها».

ويقولون: روى عن عكرمة أنه قال: «لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان فوجد فيها حروفاً من اللحن فقال: لا تغيروها فإن العرب ستغيرها؛ أو قال: ستعربها بألسنتها، لو كان الكاتب من ثقيف والمملى من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف».

أورد أعداء الإسلام هاتين الروایتين وقالوا: إنهما طعان صريحان في رسم المصحف، فكيف يكون مصحف عثمان وجمعه للقرآن، موضع ثقة، وإجماع من الصحابة! وكيف يكون توقيفياً! وهذا عثمان نفسه يقول بملء فيه: «إن فيه لحنًا».

ونجيب على هذه الشبهة أولاً: بأن ما جاء في هاتين الروایتين ضعيف الإسناد، وأن فيهما اضطراباً وانقطاعاً. قال العلامة الألوسى في تفسيره: «إن ذلك لم يصح عن عثمان أصلاً». اهـ.

ولعلك تلمح معنى دليل سقوط هاتين الروایتين ماثلاً فيهما من جراء هذا التناقض الظاهر بين وُصِفَهِمَا نَسَاخَ المصحف بأنهم أحسنوا وأجملوا، ووُصِفَهِمَا المصحف الذي نسخوه بأن فيه لحنًا، وهل يقال للذين لحنوا في المصحف: أحسنتم وأجملتم؟ اللهم إلا إذا كان المراد معنى آخر.

ثانياً: أن المعروف عن عثمان في دقته وكمال ضبطه وتحرّيه يجعل صدور أمثال هاتين الروایتين من المستحيل عليه، انظر إلى ما سبق من دستوره في جمع القرآن! ثم انظر إلى ما أخرج أبو عبيد عن عبد الرحمن بن هانئ، مولى عثمان، قال: كنت عند عثمان وهم يعرضون المصاحف فأرسلني بكتف شاة إلى أبي بن كعب فيها «لم يتسنَّ» وفيها «لا تبديل

لِلْخَلْقِ» وفيها «فَأْمَهَلِ الْكَافِرِينَ» فدعا بدواة فمحا أحد اللامين وكتب «الخلق الله» ومحا «فأمهل» وكتب «فمهّل» وكتب «لم يتسنه» فألحق فيها الهاء.

قال ابن الأنباري: فكيف يدعى عليه أنه رأى فساداً فأمضاه! وهو يوقف على ما يكتب ويرفع الخلاف الواقع من الناسخين فيه، فيحكم بالحق ويلزمهم إثبات الصواب وتخليده.

ثالثاً: على فرض صحة ما ذكر يمكن أن نؤوِّله بما يتفق والصحيح المتواتر عن عثمان في نسخ المصاحف وجمع القرآن، ومن نهاية الثبوت والدقة والضبط.

وذلك بأن يراد بكلمة «الحنّ» في الروايتين المذكورتين قراءة ولغة، والمعنى أن في القرآن ورسم مصحفه وجهاً في القراءة لا تلين به ألسنة العرب جميعاً، ولكنها لا تلبث أن تلين به ألسنتهم جميعاً بالمران وكثرة تلاوة القرآن بهذا الوجه، وقد ضرب بعض أجلاء العلماء لذلك مثلاً كلمة «الصراط» بالصاد المبدلة من السين، فتقرأ العرب بالصاد عملاً بالرسم، وبالسين عملاً بالأصل.

الشبهة الثانية: يقولون: روى عن سعيد بن جبير أنه كان يقرأ ﴿وَالْمُقِيمِينَ

الصَّلَاةِ﴾ (النساء: ۱۶۲) ويقول «هو من لحن الكتاب».

والجواب: على غرار ما سبق؛ أي أن ابن جبير لا يريد بكلمة «الحن» الخطأ، إنما

يريد بها اللغة والوجه في القراءة على حدّ قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ (محمد:

۳۰) والدليل على هذا التوجيه أن سعيد بن جبير نفسه كان يقرأ: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةِ﴾ (النساء: ۱۶۲) فلو كان يريد باللحن الخطأ ما رضى لنفسه هذه القراءة، وكيف يرضى به يعتقد أنه خطأ؟

وهذه الكلمة في آية من سورة النساء الآية: ۱۶۲، ونصها: ﴿لكن الراسخون في العلم

منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمِينَ الصَّلَاةِ والمؤتُونَ الزَّكَاةِ

والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً (۱۶۲)﴾ فكلمة ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةِ﴾

قرأها الجمهور بالياء منصوباً كما ترى، وقرأها جماعة بالسواو، منهم أبو عمرو في رواية

يونس وهارون عنه، ولكل من القراءتين وجهٌ صحيح فصيح في اللغة العربية، فالنصب

مخرج على المدح، والتقدير «وأمدح المقيمِينَ الصَّلَاةِ» والرفع مخرج على العطف،

والمعطوف عليه مرفوع كما ترى.

الشبهة الثالثة: يقولون: ألا يكفي في الطعن على جمع القرآن ورسمه ما روى

عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا﴾ (النور: ٢٧) أنه قال: إن الكاتب أخصاً والصواب: «حتى تستأذِنُوا».

ونجيب أولاً: بما أجاب به أبو حيان إذ يقول ما نصه: إن من روى عن ابن عباس أنه قال ذلك، فهو طاعن في الإسلام ملحد في الدين، وابن عباس برىء من ذلك القول. اهـ.

ثانياً: بما أخرج ابن أبي حاتم وابن الأنباري في المصاحف وابن جرير وابن مردويه عن ابن عباس أنه فسّر ﴿تَسْتَأْذِنُوا﴾ فقال: أي تستأذِنُوا من يملك الإذن من أصحابها، يعنى أصحاب البيوت.

ثالثاً: أن القراء لم يرووا غير قراءة ﴿تَسْتَأْذِنُوا﴾ فلو كان ذلك النقل صحيحاً عن ابن عباس لنقلوا عنه أنه قرأ «تَسْتَأْذِنُوا».

رابعاً: إذا سلمنا للحاكم أن هذا الخبر صحيح عن ابن عباس، فإننا نرده برغم دعوى هذه الصحة؛ لأنه معارض للقاطع المتواتر وهو قراءة ﴿تَسْتَأْذِنُوا﴾ والقاعدة أن معارض القاطع ساقط، وأن الرواية متى خالفت رسم المصحف فهي شاذة لا يلتفت إليها ولا يعول عليها.

الشبهة الرابعة: يقولون: ألا يكفي في الطعن على جمع القرآن ورسمه ما روى

عن ابن عباس أيضاً أنه قرأ «أَفَلَمْ يَتَّبِعِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا» فقيل له: إنها في المصحف ﴿أَفَلَمْ يَبْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (الرعد: ٣١) فقال: أظن الكاتب كتبها وهو ناعس.

ونجيب: بأنه لم يصح ذلك عن ابن عباس، قال أبو حيان: بل هو قول ملحد زنديق، وقال الزمخشري: ونحن ممن لا يصدق هذا في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وكيف يخفى هذا؟ حتى يبقى ثابتاً بين دفتي الإمام (أي المصحف الإمام) وهو مصحف عثمان، وكان متقلباً بين أيدي أولئك الأعلام، المحتاطين لدين الله المهيمنين عليه، لا يغفلون عن جلالته ودقائقه، خصوصاً عن القانون الذي إليه المرجع، والقاعدة التي أقيم عليها البناء؟! هذا والله فرية، ما فيها مرية. اهـ.

وقال الفراء: لا يتلى إلا كما أنزل: ﴿أَفَلَمْ يَبْأَسِ﴾ (الرعد: ٣١). اهـ. وعلى ذلك

تكون رواية ذلك في الدر المنثور وغيره عن ابن عباس رواية غير صحيحة، ومعنى ﴿أَفَلَمْ يَأْسِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (الرعد: ۳۱) أفلم يعلموا، قال القاسم بن معن: هي لغة هوازن؛ وجاء بها الشعر العربي في قول القائل:

أقول لهم بالشَّعبِ إذ يأسروني ألم تياسوا أني ابنُ فارسِ زهدم^(۱)
أي ألم تعلموا.

الشبهة الخامسة: يقولون: من وجوه الطعن أيضاً ما روى عن ابن عباس أنه كان

يقول في قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ (الإسراء: ۲۳) إنما هي «ووصى ربك» التزقت الواو بالصاد، وكان يقرأ: ووصى ربك، ويقول: أمر ربك، إنهما واوان التصقت إحداهما بالصاد، وروى عنه أنه قال: أنزل الله هذا الحرف على لسان نبيكم: «ووصى ربك أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ» فلصقت إحدى الواوين بالصاد، فقرأ الناس: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ ولو نزلت على القضاء ما أشرك أحد. ونجيب عن ذلك كله:

أولاً: بما أجاب به ابن الأنباري إذ يقول: «إن هذه الروايات ضعيفة».

ثانياً: أن هذه الروايات معارضة للمتواتر القاطع، وهو قراءة ﴿وَقَضَىٰ﴾ ومعارض القاطع ساقط.

ثالثاً: أن ابن عباس نفسه، قد استفاض عنه أنه قرأ: ﴿وَقَضَىٰ﴾ وذلك دليل على أن ما نسب إليه في تلك الروايات من الدسائس الرخيصة التي لفقها أعداء الإسلام، قال أبو حيان في البحر: والمتواتر هو ﴿وَقَضَىٰ﴾ وهو المستفيض عن ابن عباس والحسن وقتادة، بمعنى أمر، وقال ابن مسعود وأصحابه بمعنى «وصى». اهـ. إذن رواية ﴿وَقَضَىٰ﴾ هي التي انعقد الإجماع عليها من ابن عباس، وابن مسعود، وغيرهما؛ فلا يتعلق بأذيال مثل هذه الرواية الساقطة إلا ملحد، ولا يرفع عقيرته بها إلا عدو من أعداء الإسلام.

الشبهة السادسة: يقولون: إن ابن عباس روى عنه أيضاً أنه كان يقرأ: «وَلَقَدْ آتَيْنَا

مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ ضِيَاءً^(۱)» ويقول: خذوا هذه الواو واجعلوها في ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ

(۱) الآية في سورة الأنبياء، الآية: ۴۸، لكن باتصال الواو بكلمة «ضياء» ونص الآية الآية الكريمة: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذَكَرْنَا لِلْمُتَّقِينَ﴾ (م).

الناس إن الناس قد جمعوا لكم ﴿١٧٣﴾ (آل عمران: ١٧٣) وروى عنه أيضاً أنه قال: انزعوا هذه الواو، واجعلوها في ه الذين يحملون العرش ومن حوله ﴿٧﴾ (غافر: ٧).

ونجيب أولاً: بأن هذه الروايات ضعيفة؟ لم يصح شيء منها عن ابن عباس.

ثانياً: أنها معارضة للقراءة المتواترة المجمع عليها؛ فهي ساقطة.

ثالثاً: أن بلاغة القرآن قاضية بوجود الواو لا بحذفها، لأن ابن عباس نفسه فسّر الفرقان في الآية المذكورة بالنصر، وعليه يكون الضياء بمعنى التوراة أو الشريعة، فالمقام للواو لأجل هذا التغير.

الشبهة السابعة: يقولون: روى عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿مِثْلُ نُورِهِ

كَمِشْكَاتِهِ﴾ (النور: ٣٥) أنه قال: هي خطأ من الكاتب؛ هو أعظم من أن يكون نُورُهُ مثل نور المشكاة؛ إنما هي: «مِثْلُ نُورِ الْمُؤْمِنِ كَمِشْكَاتِهِ».

ونجيب أولاً: بأنها رواية معارضة للقاطع المتواتر، فهي ساقطة.

ثانياً: أنه لم ينقل عن أحد من القراء أن ابن عباس قرأ: «مِثْلُ نُورِ الْمُؤْمِنِ» فكيف يقرأ صلى الله عليه وسلم بما يعتقد أنه خطأ، ويترك ما يعتقد أنه صواب؟ إلا أنها كذبة مفضوحة! ولو أنهم نسبوها لأبي بن كعب، لكان الأمر أهون؛ لأنه روى في الشواذ أن أبي بن كعب قرأ: «مِثْلُ نُورِ الْمُؤْمِنِ» الذي ينبغي أن تحمل عليه هذه الروايات أن أياً صلى الله عليه وسلم، أراد تفسير الضمير في القراءة المعروفة المتواترة وهي ﴿مِثْلُ نُورِهِ﴾ (النور: ٣٥) فهي روايات عنه في التفسير لا في القراءة، بدليل أنه كان يقرأ: ﴿مِثْلُ نُورِهِ﴾ (النور: ٣٥).

دفع عام عن ابن عباس:

كل ما روى عن ابن عباس في تلك الشبهات، يمكن دفعه دفعاً عاماً بأن ابن عباس قد أخذ القرآن عن زيد بن ثابت وأبي بن كعب، وهما كانا في جمع المصاحف، وزيد بن ثابت كان في جمع أبي بكر أيضاً، وكان كاتب الوحي، وكان يكتب ما يكتب بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وإقراره؛ وابن عباس كان يعرف ذلك ويوقن به، فمحال إذن أن ينطق لسانه بكلمة تحمل رائحة اعتراض على جمع القرآن ورسم القرآن! وإلا فكيف يأخذ عن زيد وابن كعب ثم يعترض على جمعهما ورسمهما؟.

الشبهة الثامنة: يقولون: روى عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال: سألت عائشة

عن لحن القرآن، عن قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا حِرَانٌ﴾ (طه: ٦٣) وعن قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (النساء: ١٦٢) وعن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ﴾ (المائدة: ٦٩) فقالت: يا بن أخي هذا من عمل الكتاب، قد أخطأوا في الكتاب، قال السيوطي في هذا الخبر: إسناده صحيح على شرط الشيخين، ويقولون أيضاً: روى عن أبي خلف مولى بني جُمح أنه دخل مع عبيد بن عمير على عائشة فقال: جئت أسألك عن آية في كتاب الله، كيف كان رسول الله ﷺ يقرأها؟ قالت: آية آية؟ قال: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا﴾ (المؤمنون: ٦٠) أو «الذين يأتون ما أتوا» قالت: أيهما أحب إليك؟ قلت: والذي نفسي بيده لأحدهما أحب إلي من الدنيا جميعاً، قالت: أيهما؟ قلت: «الذين يأتون ما أتوا» فقالت: أشهد أن رسول الله ﷺ كذلك يقرأها، وكذلك أنزلت، ولكن الهجاء حُرّف.

ونجيب أولاً: بأن هذه الروايات مهما يكن سندها صحيحاً، فإنها مخالفة للمتواتر القاطع، ومعارض القاطع ساقط مردود، فلا يلتفت إليها، ولا يعمل بها. ثانياً: أنه قد نص في كتاب إتحاف فضلاء البشر، على أن لفظ «هذان» قد رسم في المصحف من غير ألف ولا ياء، ليحتمل وجوه القراءات الأربع فيها، كما شرحنا ذلك سابقاً في فوائد رسم المصحف، وإذن فلا يعقل أن يقال أخطأ الكاتب، فإن الكاتب لم يكتب ألفاً ولا ياء، ولو كان هناك خطأ تعتقده عائشة ما كانت تنسبه للكاتب، بل كانت تنسبه لمن يقرأ بتشديد (إن) وبالألف لفظاً في (هذان) ولم ينقل عن عائشة ولا عن غيرها تخطئة من قرأ بما ذكر؛ وكيف تنكر هذه القراءة وهي متواترة مجمع عليها؟ بل هي قراءة الأكثر، ولها وجه فصيح في العربية لا يخفى على مثل عائشة؛ ذلك هو إلزام المشنى الألف في جميع حالاته؛ وجاء منه قول الشاعر العربي:

واها لسلمى ثم واها واها

يا ليت عيناها لنا وفاها

وموضع الخلل من رجلاها

بثمن يرضى به أباهَا

إن أباهَا وأبأ أباهَا

قد بلغنا في المجد غاياتها

فبعيدٌ عن عائشة أن تنكر تلك القراءة ولو جاء بها وحدها رسم المصحف .
 ثالثاً: أن ما نسب إلى عائشة رضي الله عنها من تخطئة رسم المصحف في قوله تعالى:
 ﴿وَالْمُتَمِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ (النساء: ۱۶۲) بالياء، مردود بما ذكره أبو حيان في البحر إذ يقول ما
 نصه: «وذكر عن عائشة رضي الله عنها وعن أبان بن عثمان أن كتبها بالياء من خطأ كاتب
 المصحف، ولا يصح ذلك عنهما؛ لأنهما عربيان فصيحان، وقطع النعوت مشهور في
 لسان العرب، وهو باب واسع ذكر عليه شواهد سيبويه وغيره؛ وقال الزمخشري: «لا
 يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه خطأ في خط المصحف؛ وربما التفت إليه من لم ينظر في
 الكتاب «يريد كتاب سيبويه» ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على
 الاختصاص من الافتنان، وخفى عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم
 في الإنجيل كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام، وذبح المطاعن عنه، من أن يتركوا في
 كتاب الله ثلماً يسلفاً من بعدهم، وخرقاً يرفوه من يلحقهم».

رابعاً: أن قراءة ﴿وَالصَّابِقُونَ﴾ (المائدة: ۶۹) بالواو، لم ينقل عن عائشة أنها خطأت
 من يقرأ بها، ولم ينقل أنها كانت تقرأ بالياء دون الواو، فلا يعقل أن تكون خطأت من
 كتب بالواو.

خامساً: أن كلام عائشة في قوله تعالى: ﴿يُؤْتُونَ مَا آتَوْا﴾ (المؤمنون: ۶۰) لا يفيد إنكار
 هذه القراءة المتواترة المجمع عليها؛ بل قالت للسائل: «أيهما أحب إليك» ولا تحصر
 المسموع عن رسول الله صلوات الله عليه فيما قرأت هي به - بل قالت: «إنه مسموع ومنزل» فقط،
 وهذا لا ينافي أن القراءة الأخرى مسموعة ومنزلة كذلك، خصوصاً أنها متواترة عن النبي
صلوات الله عليه، أما قولها: «ولكن الهجاء حرف» فكلمة «حرف» مأخوذة من الحرف بمعنى القراءة
 واللغة والمعنى أن هذه القراءة المتواترة التي رسم بها المصحف، لغةٌ ووجهٌ من وجوه
 الأداء في القرآن الكريم، ولا يصح أن تكون كلمة «حرف» في حديث عائشة مأخوذة من
 التحريف الذي هو الخطأ، وإلا كان حديثاً معارضاً للمتواتر، ومعارضاً القاطع ساقط.

الشبهة التاسعة: يقولون: روى عن خارجة بن زيد بن ثابت أنه قال: «قالوا لزيد
 يا أبا سعيد «أوهمت» إنما هي «ثمانية أزواج من الضأن اثنين»^(۱) اثنين، ومن المعز اثنين
 اثنين ومن الإبل اثنين اثنين، ومن البقر اثنين اثنين» فقال: لا، إن الله تعالى يقول ﴿فَجَعَلَ

(۱) يريد آية: سورة الأنعام، ونصها: ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ...﴾ إلخ (م).

منه الزوجين الذكر والأنثى ﴿٣٩﴾ (القيامة) فهما زوجان، كل واحد منهما زوج: الذكر زوج، والأنثى زوج». اهـ. قال أعداء الإسلام: فهذه الرواية تدل على تصرف نساخ المصحف واختيارهم ما شاءوا في كتابة القرآن ورسومه.

والجواب: أن كلام زيد هذا لا يدل على ما زعموا؛ إنما يدل على أنه بيان لوجه ما كتبه وقرأه سماعاً وأخذاً عن النبي ﷺ لا تصرفاً وتشهياً من تلقاء نفسه، وكيف يتصور هذا من الصحابة في القرآن وهم مضرب الأمثال في كمال ضبطهم وثبتهم في الكتاب والسنة؛ لا سيما زيد بن ثابت؛ وقد عرفت فيما سبق من هو زيد في حفظه وأمانته ودينه وورعه؟! وعرفت دستوره الدقيق الحكيم في كتابة الصحف والمصاحف؟! «فأنتى يؤفكون»؟!.

الشبهة العاشرة: يقولون: إن مروان هو الذي قرأ «ملك يوم الدين» من سورة الفاتحة بحذف الألف من لفظ «مالك» ويقولون: إنه حذفها من تلقاء نفسه دون أن يرد ذلك عن النبي ﷺ فضلاً عن أن يتواتر عنه قراءةً ولفظاً، أو يصح كتابةً ورسماً.

والجواب: أن هذا كذب فاضح.

أولاً: لأنه ليس لهم عليه حجة ولا سند.

ثانياً: أن الدليل قام، والتواتر تم، والإجماع انعقد، على أن النبي ﷺ قرأ لفظ «مالك يوم الدين» بإثبات الألف وحذفها، وأخذ أصحابه عنه ذلك، فممن قرأ بهما على وابن مسعود وأبي بن كعب، وممن قرأ بالقصر؛ أي حذف الألف: أبو الدرداء وابن عباس وابن عمر، وممن قرأ بالمد؛ أي إثبات الألف أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم أجمعين، وهؤلاء كلهم كانوا قبل أن يكون مروان، وقبل أن يولد مروان، وقبل أن يقرأ مروان، وقصارى ما فى الأمر أن مروان اتفق أن روايته كانت القصر فقط؛ وذلك لا يضرنا فى شىء، كما اتفق أن رواية عمر بن عبد العزيز كانت المد فقط.

ثالثاً: أن كلمة «مالك» رسمت فى المصحف العثمانى هكذا «ملك» كما سبق.

خلاصة الدفاع:

والخلاصة أن تلك الشبهة وما مائلها، مدفوعة بالنصوص القاطعة، والأدلة الناصعة، على أن جميع القرآن الذى أنزله الله وأمر بإثباته ورسومه، ولم ينسخه ناسخ فى تلاوته، هو الذى حواه مصحف عثمان بين الدفتين، ولم ينقص منه شىء، ولم يزد فيه شىء؛ بل إن

ترتيبه ونظمه كلاهما ثابت على ما نظمه الله سبحانه وربّه رسوله ﷺ من آي وسور؛ لم يُقدّم من ذلك مؤخراً، ولم يؤخّر منه مقدّم، وقد ضبطت الأمة عن النبي ﷺ ترتيب آي كل سورة ومواقعها، كما ضبطت منه نفس القراءات وذات التلاوة على ما سبق وما سيحيى في الكلام على القراءات إن شاء الله.

فيلاحظ دائماً في الرد على أمثال تلك الشبهات أمران:

أولهما: تلك القاعدة الذهبية التي وضعها العلماء: وهي أن خبر الأحاد إذا عارض القاطع سقط عن درجة الاعتبار، وضرب به عرض الحائط، مهما تكن درجة إسناده من الصحة.

ثانيهما: خطأ الدفاع الذي أقمناه في المبحث الثامن حصناً حصيناً دون النيل من الصحابة واتهامهم بسوء الحفظ أو عدم التثبت والتحرّي، خصوصاً في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

شبهة على التزام الرسم العثماني في هذا العصر:

يقولون: إن كثيراً من المتعلمين لا يحفظون القرآن ولا يحسنون قراءته في المصحف، لعدم معرفتهم الرسم العثماني؛ فلماذا نتقيد بهذا الرسم ولا نكتب المصحف اليوم باصطلاح الكتابة المعروف، تسهيلاً على الناشئة، وتيسيراً على الناس؟ والجواب أولاً: أن للعلماء آراء في ذلك بالجواز، بل قال بعضهم - وهو العز بن عبد السلام - بوجوب كتابة المصحف للعامة باصطلاح كتابتهم الحديث خشية الالتباس، كما يجب كتابته بالرسم العثماني محافظةً على هذا التراث العزيز، وقد سبق شرح آراء العلماء قريبا، وما هي منك ببعيد.

ثانياً: أن في الرسم العثماني مزايا وفوائد ذكرناها سابقاً.

ثالثاً: أن مذهب الجمهور قائم على أدلة متوافرة على وجوب التزام هذا الرسم عندهم، وقد تقدمت تلك الأدلة أيضاً.

رابعاً: أن مصطلح الخط والكتابة في عصرنا، عرضة للتغيير والتبديل؛ ومن المبالغة في قداسة القرآن حمايته من التغيير والتبديل في رسمه.

خامساً: أن إخضاع المصحف لمصطلحات الخط الحديثة، ربما يجرُّ إلى فتنة، أشبه بالفتنة التي حدثت أيام عثمان، وحملته على أن يجمع القرآن، فربما يقول بعض الناس

لبعض، أو بعض الشعوب لبعض، عند اختلاف قواعدهم في رسم المصحف: رسمى خيراً من رسمك، أو مصحفى خيراً من مصحفك، أو رسمى صواب ورسمك خطأ، وقد يجر ذلك إلى أن يؤثم بعضهم بعضاً، أو يقاتل بعضهم بعضاً، ومن المقرر أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.

سادساً: أن الرسم العثماني أشبه بالرسم العام الذي يجمع الأمة على كتابة كتاب ربها في سائر الأعصار والأمصار، كاللغة العربية، فإنها اللسان العام الذي يجمع الأمة على قراءة كتاب ربها في سائر الأعصار والأمصار، وما يكون لنا أن نفرط في أمر هذا شأنه يجمع الشتات، وينظم الأمة في سلك واحد لا فرق بين ماضٍ وحاضر وآت!

سابعاً: أنه يمكن تسهيل القراءة على الناس بإذاعة القرآن كثيراً إذاعة مضبوطة دقيقة، وبإذاعة فن التجويد في المدارس وفي أوساط المتعلمين؛ وأخيراً يمكن - كما قالت مجلة الأزهر - أن ننبه في ذيل كل صفحة من صفحات المصحف على ما يكون فيها من الكلمات المخالفة للرسم المعروف، والاصطلاح المألوف؛ لا سيما أن رسم المصاحف العثمانية لا يخالف قواعدها في الخط والإملاء إلا قليلاً، وفي كلمات معدودة؛ أضف إلى ذلك أن الفرق بين الرسمين لا يوقع القارئ اليقظ في لبس عند تأمله وإمعانه غالباً.

ولقد مرت على الأمة أجيال وقرون، وما شعرت بغضاضة في التزامها الرسم العثماني، على أن المعول عليه أولاً وقبل كل شيء هو التلقى من صدور الرجال؛ وبالتلقى يذهب الغموض من الرسم كائناً ما كان، وليس بعد العيان بيان.

(د) المصاحف تفصيلاً:

لعلك لم تنس ما ذكرناه في المباحث السابقة عن نشأة المصاحف العثمانية وكتابتها ورسمها، وتحريق عثمان ما سواها من المصاحف الفردية التي كانت لبعض الصحابة، والتي كان يخالف بعضها بعضاً، على مقدار ما وصل إليه علم الواحد منهم بأحرف القراءات، وبما نسخ وما لم تنسخ تلاوته في العرضة الأخيرة، ولأجل الإحاطة بما يتصل بالمصاحف العثمانية، يجدر بنا أن نتحدث عما يأتي:

الحروف السبعة في المصاحف العثمانية:

المصاحف التي نسخها عثمان رضي الله عنه كان مجموعها مشتملاً على الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن، كما بينا ذلك أوفى بيان تحت عنوان خاص في مبحث نزول القرآن على

سبعة أحرف، فارجع إليه إن شئت، ويؤيده هنا أن هذه المصاحف نسخت من الصحف التي جمعت على عهد أبي بكر وكانت عند حفصة.

ومن المتفق عليه أن هذه الصحف كتب فيها القرآن بحروفه السبعة التي نزل عليها؛ ولم يرد أن عثمان أمرهم أن يتركوا ستة أحرف منها ويبقوا حرفاً واحداً كما ذهب إلى ذلك بعض العلماء، فلنستمسك بالمتفق عليه حتى يثبت لدينا ما ينفيه! فما يكون لنا أن نترك اليقين للشك، ثم إن دفع الفتنة، وتوحيد الكلمة بين المسلمين لا يتوقف على ترك ستة أحرف وإبقاء حرف واحد من الأحرف التي نزل عليها القرآن، بل إن الذي يدفع الفتنة ويوحد الكلمة، هو إقرار النازل كما نزل، من تعدد حروفه إلى سبعة، ورحمةً بهذه الأمة، غاية ما يجب في هذا الباب، هو إحاطة المسلمين علماً بهذه الحروف؛ حتى يتركوا ما عداها، ولا يعتمدوا سواها؛ وحتى يعتمد كل منهم صواب قراءة غيره ما دامت قراءته لا تتعدها، ومن هنا تجتمع كلمتهم وتنطفئ فتنتهم، على نمط ما فعل الرسول ﷺ حين اشتعلت مثل هذه الفتنة بين بعض الصحابة، فعالجهم بأن أفهمهم أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، وقرر فيهم هذا المعنى، وحكم بأن كلا من المختلفين على صواب في قراءته وأنها هكذا أنزلت، وما كان لعثمان وجمهور الصحابة وجميع الأمة أن يتركوا هدى الرسول في هذا؛ وإن خير الهدى هدى محمد ﷺ.

بقي أن نفسر لك معنى قول عثمان للرهط القرشيين الثلاثة «إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء من القرآن، اكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم» ففعلوا؛ فقد فهم بعضهم من هذه الجملة أن عثمان أمر أن يتركوا ستة أحرف، ويقتصروا في نسخ المصاحف على حرف قريش ولغتهم وحدهم، وهذا مردود بوجوه:

أحدها: أن اللفظ لا يؤدي ذلك المعنى.

ثانيها: أن القرآن فيه كلمات كثيرة من لغات قبائل أخرى وليست من لغة قريش؛ انظر في ذلك ما قدمناه في مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف أيضاً، وما ذكره السيوطي في الإتيان في النوع السابع والثلاثين.

ثالثها: أن المصاحف العثمانية كانت مشتملة على الأحرف السبعة كما بينا آنفاً.

رابعها: أنه لم ينقل إلينا نقلاً صحيحاً صريحاً أنهم تركوا من الأحرف السبعة شيئاً، فضلاً عن أن يتركوها ما عدا واحداً، ولو فعلوا ذلك لنقل متواتراً؛ لأن هذا الأمر الجلل، مما تتوافر الدواعي على نقله وتواتره، وقصارى ما وصلنا من بعض الطرق أنهم اختلفوا

في كلمة «التابوت» في قوله تعالى من سورة البقرة: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ (الآية: ٢٤٨) إلخ أ يكتبونها بالتاء المفتوحة؛ أم بالهاء، أمرهم عثمان أن يكتبوها بالتاء المفتوحة؛ لأنها كذلك في لغة قريش.

وهذا يوضح لنا أن عثمان في كلمته تلك، إنما يريد الاختلاف في الكتابة والرسم، لا في الألفاظ واللغات والحروف؛ أو يريد أن لغة قريش متوافر فيها التواتر أكثر من غيرها، فليأخذوا بها عند الاختلاف لهذا الغرض وحده، وهو التواتر الذي شرطوه في دستور كتابتهم وجمعهم، أضف إلى ذلك أن المصاحف نقلت من الصحف التي جمع أبو بكر رضي الله عنه القرآن فيها، والتي ظفرت بالتواتر وإجماع الأمة كما قدمنا، فهل يرضى عثمان ويوافق الصحابة جميعاً على أن يهرقوا هذا الإجماع، ويعبثوا بذلك التواتر، في أمر جعل الله تعدد الوجوه والحروف فيه رحمة بالأمة إلى هذا اليوم؟! ذلك فهم بعيد.

الصحف والمصاحف:

قلنا: إن أبا بكر رضي الله عنه جمع القرآن في صحف، وإن عثمان جمعه ونسخه في مصاحف، والفرق بين الصحف والمصاحف في الأصل أن الصحف جمع صحيفة، وهي القطعة من الورق أو الجلد يكتب فيها.

أما المصحف فهو بَزْنَةٌ اسم المفعول من أَصْحَفَهُ، أي جمع فيه الصحف، فكان المصحف ملحوظ في معناه اللغوي دَفَّاتِهِ؛ وهما جانباه أو جلداه اللذان يُتخذان جامعاً لأوراقه، ضابطاً لصفحه، حافظاً لها.

ولا يلحظ هذا في معنى الصحف، وإن كان يصح استعمال كلا اللفظين في كلا المعنيين استعمالاً متوسعاً فيه.

هذا في أصل اللغة، أما في الاصطلاح فالمراد بالصحف الأوراق المجردة التي جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر، وكانت سوراً مرتبة آياتها فقط، كل سورة على حدة؛ لكن لم يترتب بعضها إثر بعض، والمراد بالمصحف اصطلاحاً الأوراق التي جمع فيها القرآن مع ترتيب آياته وسوره جميعاً على الوجه الذي أجمعت عليه الأمة أيام عثمان رضي الله عنه، وقد أطلق بعضهم لفظ المصحف على صحف أبي بكر، وتوجيهه لا يخفى.

ولقد بقيت الصحف عند أبي بكر حتى حضرته الوفاة فدفعها إلى عمر لأنه وصي له

بالعهد، ولما مات عمر انتقلت إلى ابنته أم المؤمنين حفصة بوصية من عمر، ثم طلبها عثمان ونسخ المصاحف منها وردها إليها وبقيت عنها حتى توفيت رضي الله عنها.

وقد حضر جنازتها مروان والي المدينة وقتئذ ورغب إلى أخيها عبد الله بن عمر أن يعث إليه بالصحف، فبعثها إليه، وكان مروان قد طلبها من السيدة حفصة من قبل فأبت رضي الله عنها، أخرج ابن أبي داود في رواية أن مروان أحرق هذه الصحف، وفي رواية أنه غسلها، وفي رواية شققها، ولا مانع من الجمع بين هذه الروايات الثلاث بأنه غسلها أولاً، ثم شققها ثانياً، ثم أحرقها أخيراً، مبالغة في التكريم والمحو؛ كما روى أنه قال: إنما فعلت هذا لأنني خشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب في شأن هذه الصحف مرتاب؛ أي يظن أن فيها ما يخالف المصاحف، فإنها كانت صحفًا مثورة، لا تأخذ شكل المصاحف المجموعة المنظومة.

عدد المصاحف:

اختلفوا في عدد المصاحف التي استنسخها عثمان رضي الله عنه، فصوّب ابن عاشر أنها ستة: المكي، والشامي، والبصري، والكوفي، والمدني العام الذي سيره عثمان رضي الله عنه من محلّ نسخه إلى مقرّه، والمدني الخاص به الذي حبسه لنفسه وهو المسمّى بالإمام، وقال صاحب زاد القراء: لما جمع عثمان القرآن في مصحف سماه الإمام ونسخ منه مصاحف فأنفذ منها مصحفًا إلى مكة، ومصحفًا إلى الكوفة، ومصحفًا إلى البصرة، ومصحفًا إلى الشام، وحبس مصحفًا بالمدينة، وهذا القول كسابقه في أنها ستة؛ وذهب السيوطي وابن حجر إلى أنها خمسة، ولعلهما أرادا بالخمسة ما عدا المصحف الإمام فيكون الخلاف لفظيًا بينه وبين سابقه.

وقيل: إنها ثمانية، خمسة متفق عليها وهي: الكوفي والبصري والشامي والمدني العام والمدني الخاص، وثلاثة مختلف فيها وهي: المكي، ومصحف البحرين، ومصحف اليمن، وقيل إن عثمان رضي الله عنه أنفذ إلى مصر مصحفًا.

ولعل القول بأن عددها ستة، هو أولى الأقوال بالقبول، والمفهوم على كل حال أن عثمان رضي الله عنه، قد استنسخ عددًا من المصاحف يفي بحاجة الأمة وجمع كلماتها وإطفاء فتنتها، ولا يتعلق بتعين العدد كبير غرض، فيختلفوا في هذا التعيين ما وسعتهم أدلة ذلك الاختلاف، والله تعالى أعلم بالحقيقة.

كيف أنفذ عثمان المصاحف العثمانية:

كان الاعتماد في نقل القرآن - ولا يزال - على التلقّي من صدور الرجال ثقةً عن ثقة وإماماً عن إمام إلى النبي ﷺ؛ لذلك اختار عثمان حُفَظًا يثق بهم وأنفذهم إلى الأقطار الإسلامية، واعتبر هذه المصاحف أصولاً ثوانى مبالغاً في الأمر، وتوثيقاً للقرآن ولجمع كلمة المسلمين، فكان يرسل إلى كل إقليم مصحفه مع من يوافق قراءته في الأكثر الأغلب، روى أن عثمان رضِيَ اللهُ عنه أمر زيد بن ثابت أن يُقَرِّئَ بالمدنى، وبعث عبد الله بن السائب مع المكي، والمغيرة بن أبي شهاب مع الشامي، وأبا عبد الرحمن السلمى مع الكوفي، وعامر بن عبد القيس مع البصري، ثم نقل التابعون عن الصحابة فقرأ أهل كل مصر بما في مصحفهم تلقياً عن الصحابة الذين تلقّوه من فم النبي ﷺ، فقاموا في ذلك مقام الصحابة الذين تلقّوه من فم النبي ﷺ، ثم تفرغ قوم للقراءة والأخذ والضبط، حتى صاروا في هذا الباب أئمة يرحل إليهم ويؤخذ عنهم؛ وأجمع أهل بلادهم على تلقى قراءتهم واعتماد روايتهم؛ ومن هنا نسبت القراءة إليهم، وأجمعت الأمة - وهي معصومة من الخطأ في إجماعها - على ما في هذه المصاحف، وعلى ترك كل ما خالفها من زيادة ونقص وإبدال؛ لأنه لم يثبت عندهم ثبوتاً متواتراً أنه من القرآن.

أين المصاحف العثمانية الآن :

وليس بين أيدينا دليلٌ قاطع على وجود المصاحف العثمانية الآن فضلاً عن تعيين أمكنتها، وقصارى ما علمناه أخيراً أن ابن الجزرى رأى في زمانه مصحف أهل الشام، ورأى في مصر مصحفاً أيضاً.

أما المصاحف الأثرية التى تحتويها خزائن الكتب والآثار فى مصر ويقال عنها: إنها مصاحف عثمانية فإننا نشك كثيراً فى صحة هذه النسبة إلى عثمان رضِيَ اللهُ عنه؛ لأن بها زركشة ونقوشاً موضوعة كعلامات للفصل بين السور، وليبان أعشار القرآن؛ ومعلوم أن المصاحف العثمانية كانت خالية من كل هذا، ومن النقط والشكل أيضاً كما علمت.

نعم إن المصحف المحفوظ فى خزانة الآثار بالمسجد الحسينى والمنسوب إلى عثمان رضِيَ اللهُ عنه، مكتوبٌ بالخط الكوفى القديم، مع تجويف حروفه وسعة حجمه جداً، ورسمه يوافق رسم المصحف المدنى أو الشامى حيث رسم فيه كلمة «من يرتدّد» من سورة المائدة

بدالين اثنين مع فك الإدغام، وهى فيها بهذا الرسم، فأكبر الظن أن هذا المصحف منقول من المصاحف العثمانية على رسم بعضها، وكذلك المصحف المحفوظ بتلك الخزانة ويقال إن على بن أبى طالب رضي الله عنه كتبه بخطه، يلاحظ فيه أنه مكتوب بذلك الخط الكوفى القديم؛ بيد أنه أصغر حجماً، وخطه أقل تجويداً من سابقه، ورسمه يوافق غير المدنى والشامى من المصاحف العثمانية، حيث رسمت فى الكلمة السابقة «من يرتد» بدال واحدة مع الإدغام، وهى فى غيرها كذلك، فمن الجائز أن يكون كاتبه علياً؛ أو يكون قد أمر بكتابه فى الكوفة.

ثم إن عدم بقاء المصاحف العثمانية قاطبة لا يضرنا شيئاً ما دام المعول عليه هو النقل والتلقى ثقة عن ثقة، وإماماً عن إمام، إلى النبى صلوات الله عليه، وذلك متواتر مستفيض على أكمل وجه فى القرآن حتى الآن.

على أن المصاحف العثمانية نسخت على غرارها الآلاف المؤلفة فى كل عصر ومصر، مع المحافظة على الرسم العثمانى؛ كم سيجىء إن شاء الله، فاصبر ﴿وَمَا صَبْرُكَ﴾
إلا بالله (النحل: ١٢٧).

المصاحف فى دور التجويد والتحسين:

كانت المصاحف العثمانية أشبه بماء نزل من السماء، فأصاب أرضاً خصبة صالحة، ولكنها ظامئة متعطشة؛ فما كاد يصل إليها الماء حتى اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج! كذلك المصاحف الشريفة، ما كاد عثمان يرسلها إلى الآفاق الإسلامية حتى أقبلت عليها الأمة من كل صوب وحدث، وحتى اجتمعت عليها الكلمة فى الشرق والغرب، وحتى نسخت على غرارها آلاف مؤلفة من المصاحف المقدسة فى كل جيل وقبيل.

ومما يلفت النظر أن يد التجويد والصقل والتحسين أخذت تتناول المصاحف على ألوان شتى وضروب متنوعة، فهناك تحسينات مادية أو شكلية ترجع إلى النسخ والطبع والحجم والورق والتجليد والتذهيب ونحو ذلك، وهذه لا تعنينا كثيراً؛ لأن أمرها هين، وإن كان فيها بعض التيسير أو التشويق إلى القرآن الكريم، وهناك تحسينات معنوية أو جوهرية ترجع إلى تقريب نطق الحروف وتمييز الكلمات وتحقيق الفروق بين المتشابهات عن طريق الإعجام والشكل ونحوهما، وفى هذه نسوق الحديث.

الإعجام:

إعجام الكتاب: نَقَطُهُ، قال في القاموس: «أَعْجَمَ فَلَانٌ الْكَلَامَ: ذَهَبَ بِهِ إِلَى الْعُجْمَةِ، وَالْكِتَابَ: نَقَطَهُ كَعَجَمَهُ وَعَجَمَهُ (أى بتخفيف الجيم وتضعيفها)» والمعروف أن المصحف العثماني لم يكن منقوطةً، وذلك لعدم معنى الذي سُفِّدَ، وهو بقاء الكلمة محتملة لأن تُقرأ بكل ما يمكن من وجوه القراءات فيها، بيد أن المؤرخين يختلفون؛ فمنهم من يرى أن الإعجام كان معروفًا قبل الإسلام ولكن تركوه عمدًا في المصاحف للمعنى السابق، ومنهم من يرى أن النقط لم يعرف إلا من بعدُ عنى يد أبى الأسود الدؤلى.

وسواء أكان هذا أم ذاك فإن إعجام المصاحف لم يحدث على المشهور إلا في عهد عبد الملك بن مروان؛ إذ رأى أن رقعة الإسلام قد اتسعت، واختلط العرب بالعجم، وكادت العجمة تمس سلامة اللغة، وبدأ اللبس والإشكال في قراءة المصاحف يلحُّ بالناس، حتى ليشقَّ على السواد منهم أن يهتدوا إلى التمييز بين حروف المصحف وكلماته وهى غير معجمة، هنالك رأى بشاقب نظره أن يتقدم للإنقاذ، فأمر الحجاج أن يعنى بهذا الأمر الجليل؛ وندب الحجاج - طاعةً لأمير المؤمنين - رجلين يعالجان هذا المشكل، هما نصر بن عاصم الليثى، ويحيى بن يعمر العدوانى، وكلاهما كفاءٌ قديرٌ على ما ندب له، إذ جمعا بين العلم والعمل، والصلاح والورع، والخبرة بأصول اللغة ووجوه قراءة القرآن، وقد اشتركا أيضاً فى التلمذة والأخذ عن أبى الأسود الدؤلى.

ويرحم الله هذين الشيخين، فقد نجحا فى هذه المحاولة، وأعجما المصحف الشريف لأول مرة، ونقطتا جميع حروفه المتشابهة، والتزما ألا تزيد النقط فى أى حرف على ثلاث، وشاع ذلك فى الناس بعد، فكان له أثره العظيم فى إزالة الإشكال واللبس عن المصحف الشريف.

وقيل: إن أول من نقط المصحف أبو الأسود الدؤلى، وإن ابن سيرين كان له مصحف منقوط، نقطه يحيى بن يعمر، ويمكن التوفيق بين هذه الأقوال بأن أبا الأسود أول من نقط المصحف ولكن بصفة فردية، ثم تبعه ابن سيرين، وأن عبد الملك أول من نقط المصحف، ولكن بصفة رسمية عامة، ذاعت وشاعت بين الناس، دفعاً للبس والإشكال عنهم فى قراءة القرآن.

شكل المصاحف:

شكل الكتاب في اللغة رديف لإعجابه؛ وقد عرفت أن الإعجام هو النقط، قال صاحب القاموس ما نصه: «... والكتاب (أى وشكل الكتاب: أعجمه، كأشكله كأنه أزال عنه الإشكال)». اهـ. ثم شاع استعمال الشكل في خصوص ما يعرض للحروف من حركة أو سكون، والمناسبة بين المعنيين ظاهرة، لأن في كل منهما إزالة لإشكال الحروف ودفعا للبس عنه.

واتفق المؤرخون على أن العرب في عهدهم الأول، لم يكونوا يعرفون شكل الحروف والكلمات فضلاً عن أن يشكلوها؛ ذلك لأن سلامة لغتهم، وصفاء سليقتهم وذلاقة ألسنتهم، كل أولئك كان يغنيهم عن الشكل، ولكن حين دخلت الإسلام أمم جديدة؛ منهم العجم الذين لا يعرفون العربية، بدأت العجمة تحيف على لغة القرآن، بل قيل إن أبا الأسود الدؤلي سمع قارئاً يقرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (النورة ٣) فقرأها بجر اللام من كلمة «رسوله» فأفزع هذا اللحن الشنيع أبا الأسود وقال: عز وجه الله أن يبرأ من رسوله، ثم ذهب إلى زياد وإلى البصرة وقال له: قد أجبك إلى ما سألت! وكان زياد قد سأله أن يجعل للناس علامات يعرفون بها كتاب الله، فتباطأ في الجواب حتى راعه هذا الحادث، وهنا جدَّ جدُّه، وانتهى به اجتهاده إلى أن جعل علامة الفتحة نقطة فوق الحرف، وجعل علامة الكسر نقطة أسفله، وجعل علامة الضمة نقطة بين أجزاء الحرف، وجعل علامة السكون نقطتين.

طلق الناس ينهجون منهجه، ثم امتدَّ الزمان بهم فبدأوا يزيدون ويبتكرون، حتى جعلوا للحرف المشدَّد علامة كالقوس، ولألف الوصل جرَّة فوقها أو تحتها أو وسطها، على حسب ما قبلها من فتحة أو كسرة أو ضمة، ودامت الحال على هذا حتى جاء عبد الملك ابن مروان، فرأى بنافذ بصيرته أن يميز ذوات الحروف من بعضها، وأن يتخذ سبيله إلى ذلك التمييز بالإعجام والنقط، على نحو ما تقدم تحت العنوان السابق، وهناك اضطرَّ أن يستبدل بالشكل الأول الذي هو النقط، شكلاً جديداً هو ما نعرفه اليوم من علامات الفتحة والكسرة والضمة والسكون، والذي اضطره إلى هذا الاستبدال، أنه لو أبقى العلامات الأولى على ما هي عليه نقطاً، ثم جاءت هذه الأخرى نقطاً كذلك لتشابهها واشتبه الأمر، فميز بين الطائفتين بهذه الطريقة، ونِعِمَّا فَعَلَّ!

حكم نقط المصحف وشكله:

كان العلماء في الصدر الأول يرون كراهة نقط المصحف وشكله، مبالغةً منهم في المحافظة على أداء القرآن كما رسمه المصحف، وخوفًا من أن يؤدي ذلك إلى التغيير فيه. ومن ذلك ما روى عن ابن مسعود أنه قال: «جرّدوا القرآن ولا تخلطوه بشيء» وما روى عن ابن سيرين أنه كره النقط والفواتح والخواتم إلى غير ذلك.

ولكن الزمان تغير - كما علمت - فاضطر المسلمون إلى إعجام المصحف وشكله لنفس ذلك السبب؛ أي للمحافظة على أداء القرآن كما رسمه المصحف، وخوفًا من أن يؤدي تجرّده من النقط والشكل إلى التغيير فيه.

فمعقولٌ حينئذ أن يزول القول بكراهة ذينك الإعجام والشكل، ويحلّ محلّه القول بوجوب أو باستحباب الإعجام والشكل؛ لما هو مقرر من أن الحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا، قال النووي في كتابه التبيان ما نصه: «قال العلماء: ويستحب نقط المصحف وشكله، فإنه صيانة من اللحن فيه، وأما كراهة الشعبي والنخعي النقط، فإنما كراهاه في ذلك الزمان خوفًا من التغيير فيه، وقد أمن ذلك اليوم فلا يمنع من ذلك لكونه محدثًا، فإنه من المحدثات الحسنة، فلا يمنع منه كنظائره مثل تصنيف العلم وبناء المدارس والرباطات وغير ذلك، والله أعلم». اهـ.

تجزئة القرآن:

كانت المصاحف العثمانية مجردة من التجزئة التي نذكرها، كما كانت مجردة من النقط والشكل، ولما امتدّ الزمان بالناس جعلوا يفتنون في المصاحف وتجزئتها عدّة تجزئات، مختلفة الاعتبارات، فمنهم من قسم القرآن ثلاثين قسمًا، وأطلقوا على كل قسم منها اسم الجزء بحيث لا يخطر بالبال عند الإطلاق غيره؛ حتى إذا قال قائل: قرأت جزءًا من القرآن، تبادر إلى الذهن أنه قرأ جزءًا من الثلاثين جزءًا التي قسموا المصحف إليها، وجرى على ذلك أصحاب الرّبّعات، إذ طبعوا كل جزء نسخة مستقلة، ومجموع النسخ الجامعة للقرآن كله يسمونه (رُبّعة) ويوجد من هذا القبيل أجزاء مستقلة بالطبع بأيدي صغار التلاميذ في المدارس وغيرهم.

ومن الناس مَنْ قسموا الجزء إلى حزبين، ومن قسموا الحزب إلى أربعة أجزاء سموها كل واحد منها ربُعاً.

ومن الناس مَنْ وضعوا كلمة خمس، عند نهاية كل خمس آيات من السورة، وكلمة عشر عند نهاية كل عشر آيات منها، فإذا انقضت خمس أخرى بعد العشر أعادوا كلمة خمس، فإذا صارت هذه الخمس عشرًا أعادوا كلمة عشر وهكذا دواليك إلى آخر السورة، وبعضهم يكتب في موضع الأحماس رأس الخاء بدلاً من كلمة خمس، ويكتب في موضع الأعشار رأس العين بدلاً من كلمة عشر، وبعض الناس يرمز إلى رءوس الآي برقم عددها من السورة أو من غير رقم، وبعضهم يكتب فواتح للسور كعنوان ينوّه فيه باسم السورة وما فيها من الآيات المكية والمدنية إلى غير ذلك.

وللعلماء في ذلك كلام طويل، بين الجواز بكراهة والجواز بلا كراهة، ولكن الخطب سهل على كل حال، ما دام الغرض هو التيسير والتسهيل، وما دام الأمر بعيداً عن اللبس والتزيّد والدخيل ﴿ وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ ﴾ (النحل: ٩).

احترام المصاحف:

ليس فيما نرى ونسمع، كتابٌ أُحيطَ بهالة من الإجلال والتقديس، كالقرآن الكريم، حتى لقد وصفه الحقُّ جلَّ شأنه بأنه كتابٌ مكنون، وحكم بأنه لا يمسه إلا المطهرون، وأقسم على ذلك إذ يقول: ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ (٧٥) وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ (٧٦) إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ (٧٧) فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ (٧٨) لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ (٧٩) تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ (٨٠) ﴾ (الواقعة).

وحتى نهى الرسول ﷺ عن السفر به إلى أرض العدو، إذا خيف وقوع المصحف في أيديهم، والحديث مرّوياً في الصحيحين.

وحتى أفتى العلماء بكفر من رمى به في قاذورة، وبحرمة من باعه لكافر ولو ذمياً، وقالوا بوجوب الطهارة عند لمسه وحمله، وكذلك ما يتصل به من خريطة وغلاف وصندوق على الصحيح.

واستحبوا تحسين كتابته، وإيضاحها، وتحقيق حروفها.

قال النووي: «ويستحب أن يقوم للمصحف إذ قُدِمَ به عليه، لأن القيام يُستحب للعلماء والأخبار، فالمصحف أولى». اهـ.

رزقنا الله الأدب معه ومع كتابه، ومع كافة من اصطفاهم من عباده، آمين.

المبحث الحادي عشر

في القراءات والقراء

والشبهات التي أثيرت في هذا المقام

١- القراءات:

القراءات جمع قراءة، وهي في اللغة مصدرٌ سماعي لقراء، وفي الاصطلاح مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها، قال السيوطي عند كلامه على تقسيم الإسناد إلى عالٍ ونازلٍ ما نصه: «ومما يشبه هذا التقسيم الذي لأهل الحديث، تقسيم القراء أحوال الإسناد إلى قراءة ورواية وطريق ووجه، فالخلاف إن كان لأحد الأئمة السبعة أو العشرة أو نحوهم؛ واتفقت عليه الروايات والطرق عنه، فهو قراءة، وإن كان للراوى عنه، فرواية، أو لمن بعده فنازلاً، فطريق، أو لا على هذه الصفة مما هو راجع إلى تخيير القارئ فيه، فوجه». اهـ.

وفي منجد المقرئين لابن الجزري ما نصه: «القراءات علم بكيفيات أداء كلمات القرآن واختلافها بعزْوِ النَّاقِلَةِ»^(١) . . . والمُقَرِّئُ: العالم بها رواها مشافهة، فلو حفظ التيسير مثلاً ليس له أن يُقَرِّئَ بما فيه إن لم يُشَافِهه مَنْ شُوفِهَ به مسلسلاً؛ لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسمع والمشافهة، والقارئ المبتدئ من شرَع في الأفراد إلى أن يفرد ثلاثاً من القراءات، والمنتهى مَنْ نقل من القراءات أكثرها وأشهرها». اهـ.

نشأة علم القراءات:

قلنا غير مرة: إن المعوَّل عليه في القرآن الكريم إنما هو التلقِّي والأخذ، ثقةً عن ثقة، وإماماً عن إمام إلى النبي ﷺ، وإن المصاحف لم تكن ولن تكون هي العمدة في هذا الباب؛ إنما هي مرجع جامع للمسلمين، على كتاب ربهم، ولكن في حدود ما تدلُّ عليه وتعيِّنه، دون ما لا تدلُّ عليه ولا تعيِّنه، وقد عرفت أن المصاحف لم تكن منقوطة ولا مشكولة، وأن صورة الكلمة فيها كانت لكلِّ ما يمكن من وجوه القراءات المختلفة؛ وإذا

(١) قال في القاموس: «الناقلة: ضد القاطنين». (م).

لم تحتملها كتبت الكلمة بأحد الوجوه فى مصحف، ثم كتبت فى مصحف آخر بوجه آخر وهلم جرأ، فلا غرو أن كان التعويل على الرواية والتلقى هو العمدة فى باب القراءة وافرآن.

وقلنا: إن عثمان رضي الله عنه حين بعث المصاحف إلى الآفاق أرسل مع كل مصحف من يوافق قراءته فى الأكثر الأغلب؛ وهذه القراءة قد تخالف الذائع الشائع فى القطر الآخر عن طريق المبعوث الآخر بالمصحف الآخر.

ثم إن الصحابة رضي الله عنهم قد اختلف أخذهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم تفرقوا فى البلاد وهم على هذه الحال، فاختلف بسبب ذلك أخذ التابعين عنهم، وأخذ تابع التابعين عن التابعين، وهلم جرأ، حتى وصل الأمر على هذا النحو إلى الأئمة القراء المشهورين الذين تخصصوا وانقطعوا للقراءات يضبطونها ويعنون بها وينشرونها كما يأتى:

هذا منشأ علم القراءات واختلافها، وإن وكان الاختلاف يرجع فى الواقع إلى أمور يسيرة بالنسبة إلى مواضع الاتفاق الكثيرة كما هو معلوم، لكنه - على كل حال - اختلاف فى حدود السبعة الأحرف التى نزل عليها القرآن كلها من عند الله، لا من عند الرسول ولا أحد من القراء أو غيرهم.

وللنويرى كتاب مخطوط بدار الكتب فى مصر، وضعه شرحاً للطيبة فى القراءات العشر، يجمل بى أن أنقل إليك منه هنا الكلمة الآتية:

«والاعتماد فى نقل القرآن على الحفاظ؛ ولذلك أرسل (أى عثمان رضي الله عنه) كل مصحف مع من يوافق قراءته فى الأكثر وليس بلازم، وقرأ كل مصر بما فى مصحفهم، وتلقوا ما فيه من الصحابة الذين تلقوه عن النبى صلى الله عليه وسلم، ثم تجرد للأخذ عن هؤلاء قوم أسهروا ليلهم فى ضبطها، وأتبعوا نهارهم فى نقلها، حتى صاروا فى ذلك أئمة للاقتداء، وأنجماً للاهتداء، وأجمع أهل بلدهم على قبول قراءتهم، ولم يختلف عليهم اثنان فى صحة روايتهم ودرايتهم، ولتصديهم للقراءة نسبت إليهم، وكان المعول فيها عليهم.

ثم إن القراء بعد هؤلاء كثروا، وفى البلاد انتشروا، وخلفهم أمم بعد أمم، وعرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة المشهورة بالرواية والدراية، ومنهم المحصل لوصف واحد، ومنهم المحصل لأكثر من واحد، فكثير بينهم لذلك الاختلاف، وقل منهم الائتلاف.

فقام عند ذلك جهابذة الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا فى الاجتهاد بقدر

في القراء والقراءات الحاصل، وميّزوا بين الصحيح والباطل، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزّوا الأوجه والروايات، وبيّنوا الصحيح والشاذّ، والكثير والفاذّ، بأصول أصلوها، وأركان فصلوها . . . إلخ». اهـ.

طبقات الحفاظ المقرنين الأوائل:

ولقد اشتهر في كل طبقة من طبقات الأمة جماعة بحفظ القرآن وإقراءه، فالمشتهرون من الصحابة بإقراء القرآن عثمان، وعلي، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وأبو الدرداء، وأبو موسى الأشعري، وسائر أولئك الذين أرسلهم عثمان بالمصاحف إلى الآفاق الإسلامية.

والمشتهرون من التابعين: ابن المسيب، وعروة، وسالم، وعمر بن عبد العزيز، وسليمان بن يسار، وأخوه عطاء، وزيد بن أسلم، ومسلم بن جندب، وابن شهاب الزهري، وعبد الرحمن بن هرمز، ومعاذ بن الحارث المشهور بمعاذ القاري (وكل هؤلاء كانوا بالمدينة).

وعطاء، ومجاهد، وطاوس، وعكرمة، وابن أبي مليكة، وعبيد بن عمير، وغيرهم (وهؤلاء كانوا بمكة).

وعمار بن عبد القيس، وأبو العالية، وأبو رجاء، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر (١) وجابر بن زيد، والحسن وابن سيرين، وقتادة، وغيرهم (وهؤلاء كانوا بالبصرة).
وعلقمة، والأسود، ومسروق، وعبيدة، والربيع بن خيثم، والحارث بن قيس، وعمر ابن شراحيل، وعمرو بن ميمون، وأبو عبد الرحمن السلمى، وزر بن حبيش، وعبيد بن فضّلة، وأبو زرعة بن عمرو وسعيد بن جبير والنخعي، والشعبي (وهؤلاء كانوا بالكوفة).
والمغيرة بن أبي شهاب المخزومي صاحب مصحف عثمان، وخُلَيْد بن سعيد صاحب أبي الدرداء، وغيرهما (وهؤلاء كانوا بالشام).

ثم تفرغ قوم للقراءات يضبطونها ويُعنون بها، فكان بالمدينة أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ثم شيبه بن نِصَاح (٢)، ثم نافع بن أبي نعيم.

(١) قال في القاموس: يَعْمَرُ كَيْفَعْلُ أَسْمَاءٌ. (م).

(٢) قال في القاموس: «وَنِصَاحَةٌ وَالِدُ شَيْبَةَ الْقَارِي» هكذا بالناء المربوطة، ولكن الذي في كتب القراء

كالتنشر وطبقات القراء «نِصَاحٌ» من غير تاء مربوطة. (م).

وكان بمكة عبد الله بن كثير، وحميد بن قيس الأعرج، ومحمد بن مَحِيصَن.
 وكان بالكوفة يحيى بن وثاب، وعاصم بن أبى النجود، وسليمان الأعمش، ثم حمزة
 ثم الكسائى.
 وكان بالبصرة عبد الله بن أبى إسحاق، وعيسى بن عمرو، وأبو عمرو بن العلاء،
 وعاصم الجَحْدَرى، ثم يعقوب الحضرمى.
 وكان بالشام عبد الله بن عامر، وعطية بن قيس الكلابى، وإسماعيل بن عبد الله بن
 المهاجر، ثم يحيى بن الحارث الذمّارى، ثم شريح بن يزيد الحضرمى.
 وقد لمع فى سماء هؤلاء القراء نجوم عدة مهروا فى القراءة والضبط حتى صاروا فى
 هذا الباب أئمة يُرحل إليهم، ويُؤخذ عنهم.

أعداد القراءات:

ثم اشتهرت عبارات تحمل أعداد القراءات فقليل: القراءات السبع، والقراءات العشر،
 والقراءات الأربع عشرة.
 وأحظى الجميع بالشهرة ونباهة الشأن، القراءاتُ السبع.
 وهى القراءات المنسوبة إلى الأئمة السبعة المعروفين وهم: نافع، وعاصم، وحمزة،
 وعبد الله بن عامر، وعبد الله بن كثير، وأبو عمرو بن العلاء، وعلى الكسائى، والقراءات
 العشر هى هذه السبع وزيادة قراءات هؤلاء الثلاثة: أبى جعفر، ويعقوب، وخلف.
 وعلم القراءات أتى عليه حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً، ثم أهلَّ عهد التدوين
 للقراءات ولم يكن لهذه السبعة بهذا العنوان وجود أيضاً، بل كان أول من صنّف فى
 القراءات أمثال أبى عبيد القاسم بن سلام، وأبى حاتم السجستانى، وأبى جعفر الطبرى،
 وإسماعيل القاضى، وقد ذكروا فى القراءات شيئاً كثيراً، وعرضوا روايات تُربى على
 أضعاف قراءة هؤلاء السبعة.

ثم اشتهرت قراءات هؤلاء السبعة بعد ذلك على رأس المائتين فى الأمصار الإسلامية،
 فكان الناس فى البصرة على قراءة أبى عمرو ويعقوب، وبالكوفة على قراءة حمزة
 وعاصم، وبالشام على قراءة ابن عامر، وبمكة على قراءة ابن كثير، وبالمدينة على قراءة
 نافع.

ومكثت القراءات السبع على هذا الحال دون أن تأخذ مكانها من التدوين حتى خاتمة

القرن الثالث، إذ نهض بيغداد الإمام ابن مجاهد أحمد بن موسى بن عباس فجمع قراءات هؤلاء الأئمة السبعة غير أنه أثبت اسم الكسائي وحذف يعقوب.

وجاء اقتصاره على هؤلاء السبعة مصادفة واتفاقاً، من غير قصد ولا عمد، ذلك أنه أخذ على نفسه ألا يروى إلا عن من اشتهر بالضبط والأمانة وطول العمر في ملازمة القراءة واتفاق الآراء على الأخذ عنه والتلقي منه، فلم يتم له ما أراد هذا إلا عن هؤلاء السبعة وحدهم، وإلا فائمة القراء لا يحصون كثرة، وفيهم من هو أجلُّ من هؤلاء قدرًا، وأعظم شأنًا.

وإذن فليس اقتصار ابن مجاهد على هؤلاء السبعة بحاصرٍ للقراء فيهم، ولا بملزمٍ أحداً أن يقف عند حدود قراءتهم، بل كل قراءة توافرت فيها الأركان الثلاثة للضابط المشهور وجب قبولها (١).

ومن هنا كانت القراءات العشر، بزيادة قراءات: يعقوب، وأبي جعفر، وخلف، على قراءات أولئك السبعة.

وكانت القراءات الأربع عشرة، بزيادة أربع على قراءات هؤلاء العشرة، وهي قراءات الحسن البصري، وابن مُحَيِّصن، ويحيى اليزيدي، والشنبوذي.

فوائد اختلاف القراءات:

استوفينا هذه النقطة بياناً في مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف (من ص ١٢٣ - ص ١٢٩).

أنواع اختلاف القراءات:

تكلّمنا على هذا الموضوع في مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف أيضاً (من ص ١٥٤ - ص ١٥٧).

(١) أى: إن وجدت الآن، ولكن هيهات أن توجد، بعد أن استقر الأمر في الواقع وعرف أنه ليس بعد القراءات العشر التي بين أيدينا قراءة أخرى متواترة، وسيستقبلك تحقيقه تحقيقه فيما بعد فانتظره. (م).

ضابط قبول القراءات:

لعلماء القراءات ضابط مشهور، يَزِنُونَ به الروايات الواردة فى القراءات فيقولون: كل قراءة وافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً، ووافقت العربية ولو بوجه، وصح إسنادها ولو كان عن فوق العشرة من القراء، فهى القراءة الصحيحة التى لا يجوز ردُّها، ولا يحل إنكارها، بل هى من الأحرف السبعة التى نزل عليها القرآن. وهذا الضابط نظمه صاحب الطيبة فقال:

وكلُّ ما وافق وجهَ النحو
وكان للرسم احتمالاً يحوى
وصحَّ إسناداً، هو القرآنُ
فهذه الثلاثةُ الأركانُ
وحيثما يختلُّ ركنٌ أثبت
شدوذةً لو أنه فى السبعة

والمراد بقولهم: «ما وافق أحد المصاحف العثمانية» أن يكون ثابتاً ولو فى بعضها دون بعض، كقراءة ابن عامر: «قالوا اتخذ الله ولداً» من سور البقرة الآية: ١١٦، بغير واو، وكقراءته: «وبالزبر وبالكتاب المنير» بزيادة الباء فى الاسمين، فإن ذلك ثابت فى المصحف الشامى، وكقراءة ابن كثير: «جَنَّتِ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ» فى الموضع الأخير من سورة التوبة، بزيادة كلمة «من» فإن ذلك ثابت فى المصحف المكى.

والمراد بقولهم: «ولو تقديراً» أنه يكفى فى الرواية أن توافق رسم المصحف، ولو موافقة غير صريحة، نحو: «مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ» فإنه رسم فى جميع المصاحف بحذف الألف من كلمة «مالك» فقراءة الحذف تحتمله تحقيقاً كما كتب ﴿مَلِكِ النَّاسِ (٢)﴾ (الناس) وقراءة الألف تحتمله تقديراً كما كتب ﴿مَالِكِ الْمَلِكِ﴾ (آل عمران: ٢٦) فتكون الألف حذفت اختصاراً، كما حذفت فى حالات كثيرة المعنى إليها سابقاً فى قواعد رسم المصحف، أما الموافقة الصريحة فكثيرة نحو قوله سبحانه: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ (البقرة: ٢٥٩) فإنها كتبت فى المصحف بدون نقط، وهنا وافقت قراءة «نُنشِزُهَا» بالزاي وقراءة «نُنشِزُهَا» بالراء.

ومن بعد نظر الصحابة في رسم المصحف أن الكلمة التي رويت على الأصل وعلى خلاف الأصل كانوا يكتبونها بالحرف الذي يخالف الأصل، ليتعادل مع الأصل الذي لم يكتب في دلالة الصورة الواحدة على القراءتين، إذ يدل على إحداهما بالحروف وعلى الثانية بالأصل، نحو كلمتي (الصراط، والمصيظرون) بالصاد المبدلة بالسين، فإنهم كتبوهما بالصاد وعدلوا عن السين التي هي الأصل، لتكون قراءة السين - وإن خافت الرسم - قد أتت على الأصل فيعتدلان، وتكون قراءة الإشمام أيضاً محتملة، ولو كتب ذلك بالسين على الأصل لفات هذا الاحتمال وعدت قراءة غير السين مخالفة للرسم والأصل كليهما، ولذلك كان الخلاف المشهور في «بصطة» الأعراف دون «بسطة» البقرة؛ لكون حرف البقرة كتب بالسين وحرف الأعراف كتب بالصاد.

وللعلامة النويري على الطيبة كلمة نفيسة في هذا الموضوع إذ يقول ما نصه: «اعلم أن الرسم هو تصدير الكلمة بحروف هجائها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها، والعثماني هو الذي رسم في المصاحف العثمانية، وينقسم إلى قياسي، وهو ما وافق اللفظ، وهو معنى قولهم: تحقيقاً، إلى سماعي وهو ما خالف اللفظ، وهو معنى قولهم: تقديرًا، وإلى احتمالي وسيأتي.

ومخالفة الرسم محصورة في خمسة أقسام، وهي الدلالة على البدل نحو: «الصراط» وعلى الزيادة نحو: «مالك» وعلى الحذف نحو: «لكننا هو» وعلى الفصل نحو: «فمال هؤلاء» وعلى أن الأصل الوصل نحو: «ألاً يسجدوا» فقراءة الصاد والحذف والإثبات والفصل والوصل خمستها وافقها الرسم تحقيقاً، وغيرها تقديرًا، لأن السين تبدل صادًا قبل أربعة أحرف منها الطاء كما سيأتي، وألف «مالك» عند المثبت زائدة، وأصل «لكننا» الإثبات، وأصل «فمال» الفصل، وأصل «ألاً يسجدوا» الوصل، فالبدل في حكم المبدل منه، وكذا الباقي، وذلك ليتحقق الوفاق التقديري، لأن اختلاف القراءتين إذا كان يتغاير دون تضاد ولا تناقض فهو في حكم الموافق، وإذا كان بتضاد أو تناقض ففي حكم المخالف، والواقع الأول فقط، وهو الذي لا يلزم من صحة أحد الوجهين فيه بطلان الآخر.

وتحقيقه: أن اللفظ تارة يكون له جهة واحدة، فيرسم على وفقها، فالرسم هنا حصر جهة اللفظ، فمخالفه مناقض، وتارة يكون له جهات فيرسم على إحداها، فلا يحصر جهة

اللفظ، فاللافظ به موافق تحقيقاً، وبغيره تقديرًا، لأن البدل فى حكم المبدل منه، وكذا بقية الخمسة.

والقسم الثالث ما وافق الرسم احتمالاً، ويندرج فيه ما وقع الاختلاف فيه بالحركة والسكون نحو «القدس» وبالتخفيف والتشديد نحو «ينشركم» بيونس، وبالقطع والوصل المعبر عنه بالشكل نحو «ادخلوا» بغافر، وباختلاف الإعجام نحو «يعلمون» و«يفتح» وبالإعجام والإهمال نحو «نُنشَرُها» وكذا المختلف فى كيفية لفظها كالمدغم والمسهل والمُمَمَّال والمرقَّق والمدور، فإن المصاحف العثمانية هكذا كلها، لتجردها عن أوصافها.

فقول الناظم: «وكان للرسم احتمالاً» دخل فيه ما وافق الرسم تحقيقاً بطريق الأولى، وسواء وافق كل المصاحف أو بعضها، كقراءة ابن عامر «قالوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا» وبالزبر وبالكتاب فإنه ثابت بالشامى، وكابن كثير فى «جَنَّتِ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ» بالتوبة، فإنه ثابت فى الكوفى، إلى غير ذلك.

وقوله «احتمالاً» يحتمل أن يكون جعله مقابلاً للتحقيقى، فتكون القسمة عنده ثنائية، وهو التحقيقى والاحتمالى، ويكون قد أدخل التقديرى فى الاحتمالى، وهو الذى فعله فى نشره، ويحتمل أن يكون ثلث القسمة، ويكون حكم الأولين ثابتاً بالأولوية، ولولا تقدير موافقة الرسم للزم الكل مخالفة الكل فى نحو «السَّمَوَاتِ، وَالصَّالِحَاتِ، وَاللَّيْلِ».

ثم إن بعض الألفاظ يقع فيه موافقة إحدى القراءتين أو القراءات تحقيقاً، والأخرى تقديرًا، نحو «مَلِكٌ» وبعضها يقع فيه موافقة القراءتين أو القراءات تحقيقاً، نحو «أَنْصَارًا» لله، فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ، وَيَغْفِرُ لَكُمْ، وَهِيَ لَكَ».

واعلم أن مخالفَ صريحِ الرسم فى حرف مُدْغَمٍ أو مُبْدَلٍ أو ثَابِتٍ أو مُحذوفٍ أو نحو ذلك، لا يُعَدُّ مُخَالَفَةً إِذَا ثَبَتَتِ الْقِرَاءَةُ بِهِ وَوَرَدَتْ مَشْهُورَةً؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَعْذِفُونَ إِثْبَاتِ بَاءَاتِ الزَّوَائِدِ وَحَذْفِ بَاءِ «تَسْأَلُنِي» بِالْكَهْفِ، وَقِرَاءَةِ «وَأَكُونُ مِنَ الصَّالِحِينَ» وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ مُخَالَفِ الرَّسْمِ غَيْرِ مُرَدودٍ، لِرَجوعِهِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَتَمَشُّيهِ مَعَ صِحَّةِ الْقِرَاءَةِ وَشَهْرَتِهَا؛ بِخِلَافِ زِيَادَةِ كَلِمَةٍ وَنَقْصَانِهَا، وَتَقْدِيمِهَا وَتَأْخِيرِهَا، حَتَّى وَلَوْ كَانَتْ حَرْفٌ مَعْنَى فَإِنْ لَهُ حُكْمُ الْكَلِمَةِ، وَلَا نَسُوغَ مُخَالَفَةِ الرَّسْمِ فِيهِ، وَهَذَا هُوَ الْحَدُّ الْفَاصِلُ فِي حَقِيقَةِ اتِّبَاعِ الرَّسْمِ وَمُخَالَفَتِهِ». اهـ.

وقولهم فى الضابط المذكور: «وافق العربية ولو بوجه» يريدون وجهًا من وجوه قواعد اللغة سواء أكان أفصح أم فصيحًا، مجمعًا عليه أم مختلفًا فيه اختلافًا لا يضرُّ مثله، إذا

كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاها الأئمة بالإسناد الصحيح، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية.

هاك الحافظ أبا عمرو الداني في كتابه جامع البيان بعد ذكره إسكان كلمة «بَارِئُكُمْ» و «يَأْمُرُكُمْ» في قراءة أبي عمرو، وبعد حكاية إنكار سيبويه لذلك، يقول ما نصه: «والإسكان أصحُّ في النقل وأكثر في الأداء؛ وهو الذي أختاره وأخذ به؛ إلى أن قال: وأئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفسى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لا يردُّها قياس عربية ولا فُشُوُّ لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها». اهـ.

قلت: وهذا كلام وجيه فإن علماء النحو إنما استمدوا قواعده من كتاب الله تعالى وكلام رسوله وكلام العرب، فإذا ثبت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة كان القرآن هو الحكم على علماء النحو وما قعدوا من قواعد، ووجب أن يرجعوا هم بقواعدهم إليه، لا أن نرجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة نحكمها فيه، وإلا كان ذلك عكساً للآية، وإهمالاً للأصل في وجوب الرعاية!

وقولهم في ذلك الضابط: «وصحَّ إسناده» يريدون به أن يروى تلك القراءة عدلً ضابطاً عن مثله وهكذا إلى الرسول ﷺ من غير شذوذ ولا علة قاذحة، بل شرطوا فوق هذا أن تكون الرواية مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط، ولا مما شذَّ به بعضهم، والمحقق ابن الجزري يشترط التواتر ويصرِّح به في هذا الضابط، ويعتبر أن ما اشتهر واستفاض موافقاً الرسم والعربية في قوة المتواتر في القطع بقرآنيته، وإن كان غير متواتر.

منطوق هذا الضابط ومفهومه:

يدل هذا الضابط بمنطوقه، على أن كل قراءة اجتمع فيها هذه الأركان الثلاثة يحكم بقبولها، بل لقد حكموا بكفر من جحدتها (١) سواء أكانت تلك القراءة مروية عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ويدل هذا الضابط بمفهومه

(١) قد يقال: لا يسلم لهم ذلك إلا إن كانت القراءة متواترة معلومة من الدين بالضرورة، ويمكن أن يجاب بأن هذه الأركان الثلاثة أمانة التواتر والعلم من الدين بالضرورة، كما يأتي تفصيله، وإذن يكون الحكم صحيحاً. (م).

على أن كل قراءة لم تتوافر فيها هذه الأركان الثلاثة، يُحكم بعدم قبولها، وبعدم كفر من يجحدها؛ سواء أكانت هذه القراءة مروية عن الأئمة السبعة أم عن غيرها، ولو كان أكبر منهم مقامًا، وأعظم شأنًا، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، كما صرح به الدانى، ومكّى، والمهدوى، وأبو شامة؛ وناهيك بهؤلاء الأربعة أنهم أئمة فى قراءات القرآن وعلوم القرآن.

قال أبو شامة فى كتابه المرشد الوجيز ما نصه: «فلا ينبغي أن يغترَّ بكل قراءة تُعزى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة، وأنها كذلك أنزلت، إلا إذا دخلت فى ذلك الضابط؛ وحينئذ فلا ينفرد بنقلها مصنفٌ عن غيره، ولا يختصُّ ذلك بنقلها عنهم؛ بل إن نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة؛ فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لا على من تُنسب إليه، والقراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم، منقسمة إلى المُجمَع عليه والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه فى قراءاتهم، تركن النفس إلى ما نُقل عنهم وق ما نُقل عن غيرهم». اهـ. لكن رأى أبى شامة وأضرابه فى القراءات السبع غير سديد كما سيجىء.

ثم إن مفهوم هذا الضابط المحكوم عليه بما ترى تنضوى تحته بضع صور يخالف بعضها حكم بعض تفصيلاً، وإن اشتركت كلها فى الحكم عليها إجمالاً بعدم قبولها كما علمت.

ذلك أن الضابط المذكور يصدق مفهومه بنفى الأركان الثلاثة، ويصدق بنفى واحد واثنين منها؛ ولكل حالة حكم خاصٌ تعلمه من عبارة الإمام مكّى التى نسوقها إليك، ونصّها: «فإن سأل سائل: ما الذى يقبل من القراءات الآن فيقرأ به؟ وما الذى يقبل ولا يقرأ به؟ وما الذى لا يقبل ولا يقرأ به؟ فالجواب أن جميع ما روى من القراءات على أقسام: قسم يقرأ به اليوم؛ وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال، وهنّ أن ينقل عن الثقات عن النبى ﷺ، ويكون وجهه فى العربية التى نزل بها القرآن سائغاً، ويكون موافقاً لخط المصحف.

فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به وقُطِع على تعينه وصحته وصدقه؛ لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقة خط المصحف وكُفِر من جحده.

قال: وانقسم الثانى: ما صحَّ نقله عن الأحاد وصحَّ فى العربية وخالف لفظه خط

المصحف، فهذا يُقبل ولا يُقرأ به^(١) لعلتين: إحداهما: أنه لم يُؤخذ عن إجماع، إنما أُخذ عن أخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن به بخير الواحد، والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أجمع عليه فلا يقطع على تعينه وصحته، وما لم يقطع على صحته لا تجوز القراءة به ولا يُكفّر من جحده، وليبس ما صنع إذا جحده، والقسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية، فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف، قال: ولكل صنف من هذه الأقسام تمثيل تركنا ذكره اختصاراً. اهـ.

ثم انبرى المحقق ابن الجزرى لذلك التمثيل الذي تركه مكى اختصاراً فقال:

مثال القسم الأول: ملك ومالك، ويخدعون ويخادعون، وأوصى ووصى، ويطوع

وتطوع؛ ونحو ذلك من القراءات المشهور.

ومثال الثاني: قراءة ابن مسعود وأبي الدرداء: «والذكر والأنثى» في قوله تعالى: ﴿وَمَا

خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ (٣) (الليل) بحذف لفظ «ما خلق» وقراءة ابن عباس (الآية ٧٩ من سورة الكهف) «وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَضَبًا» بإبدال كلمة «أمام» من كلمة «وراء» وبزيادة كلمة صالحة «وأما الغلام فكان كافرًا» بزيادة كلمة «كافرًا» ونحو ذلك مما ثبت برواية الثقات؛ إلى أن قال:

ومثال القسم الثالث: مما نقله غير ثقة كثير كما في كتب الشواذ مما غالب إسناده

ضعيف كقراءة ابن السميع وأبي السّمّال وغيرهما: «ننحيك» بالحاء المهملة في «ننجيك بيدنك» بالجيم المعجمة «ولمن خلفك آية» بفتح اللام أى من قوله «خلفك» بسكونها وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه والتي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي وغيره «إنما يخشى الله من عباده العلماء» برفع الهاء ونصب الهمزة، يعنى برفع لفظ الجلالة ونصب لفظ العلماء.

(١) ومعنى هذا أنه يقبل على اعتبار أنه خبر شرعى يصح الاحتجاج به عند من يرى ذلك، وهم الحنفية دون الشافعية، ولا يقرأ به على أنه قرآن، ولا ليوهم القارئ أحداً أنه قرآن.

قال النويرى: «واعلم أن الذى استقرت عليه المذاهب وآراء العلماء أن من قرأ بها (أى الشواذ) غير معتقد أنها قرآن ولا موهم أحداً ذلك، بل لما فيها من الأحكام الشرعية عند من يحتج بها، أو الأحكام الأدبية، فلا كلام فى جواز قراءتها، وعلى هذا يحمل حال من قرأ بها من المتقدمين، وكذلك أيضاً يجوز تدوينها فى الكتب والتكلم على ما فيها، وإن قرأها باعتقاد قرآنتها أو لإيهام قرآنتها حرم ذلك، ونقل ابن عبد البر فى تمهيد إجماع المسلمين عليه». اهـ. (م).

وقد راج ذلك على أكثر المفسرين ونسبها إليه فتكلف توجيهها، فإنها لا أصل لها، وإن أبا حنيفة لبرىء منها.

ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له فى العربية - ولا يصدر هذا إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط، يعرفه الأئمة المحققون والحفاظ الضابطون، وهو قليل جداً، بل لا يكاد يوجد، وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع «معاش» بالهمز.

ثم قال: ويدخل فى هذين القسمين ما يذكره بعض المتأخرين من شرح الشاطبية فى وقف حمزة نحو: «أسمائهم، وأولئك» بياء خالصة، ونحو «شركاؤهم، وأحبائهم» بواو خالصة، ونحو «بداكم، وأخاه» بألف خالصة، ونحو «رأ فى رأى، وترى فى تراءى، واشمزت فى اشمزت، وفاداراتم فى فاداراتم» بحذف الهمزة فى ذلك كله مما يسمونه التخفيف الرسمى ولا يجوز فى وجه من وجوه العربية؛ فإنه إما أن يكون منقولاً عن ثقة - ولا سبيل إلى ذلك - فهو مما لا يقبل، إذ لا وجه له؛ وإما أن يكون منقولاً عن غير ثقة؛ فسنة أخرى وردة أولى، مع أنى تتبعت ذلك فلم أجده منصوصاً لحمزة لا بطريق صحيحة ولا ضعيفة.

ثم قال: ويبقى قسم مردود أيضاً، وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل ألبتة، فهذا رده أحق، ومنعه أشد؛ ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر، وقد ذكر جواز ذلك عن محمد ابن الحسن بن مقسم البغدادي المقرئ النحوى وكان بعد الثلاثمائة.

قال الإمام أبر طاهر بن أبى هاشم فى كتابه البيان: «وقد نبغ نابغ فى عصرنا فزعم أن كل ما صح عنده وجه فى العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف فقراءته جائزة فى الصلاة وغيرها، فابتدع بدعة ضل بها قصد السبيل.

قلت: وقد عقد له بسبب ذلك مجلس ببغداد حضره الفقهاء والقراء، وأجمعوا على منعه، وأوقف للضرب، ورجع، وكتب عليه محضر بذلك، كما ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب فى تاريخ بغداد، وأشرنا إليه فى الطبقات». اهـ.

ملحظة: إنما اكتفى القراء فى ضابط القراءة المشهورة بصحة الإسناد مع الركنين الآخرين ولم يشترطوا التواتر؛ مع أنه لا بد منه فى تحقق القرآنية لأسباب ثلاثة: أحدها: أن هذا ضابط لا تعريف، والتواتر قد لحظ فى تعريف القرآن على أنه شطر أو شرط على الأقل، ولم يلحظ فى الضابط؛ لأنه يغتفر فى الضوابط ما لا يغتفر فى التعاريف؛ فالضوابط ليست لبيان الماهية والحقيقة.

ثانيها: التيسير على الطالب في تمييز القراءات المقبولة من غيرها، فإنه يسهل عليه بمجرد رعايته لهذا الضابط أن يميز القراءات المقبولة من غير المقبولة، أما إذا اشترط التواتر فإنه يصعب عليه ذلك التمييز؛ لأنه يضطر في تحصيله إلى أن يصل إلى جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات الرواية، وهيئات أن يتيسر له ذلك.

ثالثها: أن هذه الأركان الثلاثة تكاد تكون مساوية للتواتر في إفادة العلم القاطع بالقراءات المقبولة، بيان هذه المساواة أن ما بين دفتي المصحف متواتر ومجمع عليه من الأمة في أفضل عهودها وهو عهد الصحابة، فإذا صحَّ سند القراءة ووافقت قواعد اللغة ثم جاءت موافقة لخط هذا المصحف المتواتر، كانت هذه الموافقة قرينة على إفادة هذه الرواية للعلم وإن كانت آحاداً.

ولا تنس ما هو مقرر في علم الأثر من أن خبر الأحاد يفيد العلم إذا احتفت به قرينة توجب ذلك.

فكان التواتر كان يطلب تحصيله في الإسناد قبل أن يقوم المصحف وثيقة متواترة بالقرآن، أما بعد وجود هذا المصحف المجمع عليه، فيكفي في الرواية صحتها وشهرتها متى وافقت رسم هذا المصحف ولسان العرب.

قال صاحب الكواكب الدرية نقلاً عن المحقق ابن الجزري: ما نصه: «قولنا: «وصحَّ سندها» نعني به أن يروى تلك القراءة العدل الضابط عن مثله، وهكذا حتى ينتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شدَّ به بعضهم.

وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتفِ بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر^(١)، وأن ما جاء مجيء الأحاد لا يثبت به قرآن، وهذا مما لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يُحتاج فيه إلى الركنين الآخرين من موافقة الرسم وغيره، إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي ﷺ وجب قبوله وقطع بكونه قرآناً، سواء وافق الرسم أم خالفه». اهـ.

(١) أي في هذا الضابط الذي لوحظ فيه وجود الركنين الآخرين مع هذا الركن، وإنما فسرنا كلامه بذلك لأن التواتر مجرد شرط أو شطر في القرآن، كما هو التحقيق، ولأن موضوع حديثه هنا إنما هو اشتراط التواتر في هذا الركن الذي هو جزء من الضابط، كما صرح به أولاً، وكما يرشد إليه كلامه آخرًا. (م).

وبهذا التوجيه الذي وجهنا به الضابط المذكور، يهون اعتراض العلامة النويري في شرحه على الطيِّبة، إذ يقول ما نصُّه: وقوله: «وصحَّ إسناداً» ظاهره أن القرآن يُكتفى في ثبوته مع الشرطين المتقدمين بصحَّة السند فقط ولا يحتاج إلى تواتر، وهذا قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم، كما ستراه إن شاء الله تعالى، ولقد ضلَّ بسبب هذا القول قوم فصاروا يقرأون أحرفاً لا يصح لها سند أصلاً، ويقولون: التواتر ليس بشرط، وإذا طُلبوا بسند صحيح لا يستطيعون ذلك، ولا بدَّ لهذه المسألة من بعض بسط، فلذلك لخصت فيها مذاهب القراءة والفقهاء الأربعة المشهورين وما ذكر الأصوليون والمفسرون وغيرهم، رضي الله عنهم أجمعين، وذكرت في هذا التعليق المهم من ذلك، لأنه لا يحتمل التطويل؛ فأقول:

«القرآن عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة منهم الغزالي وصدر الشريعة وموفق الدين المقدسي وابن مفلح والطوفي، وهو ما نقل بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً، وقال غيرهم: هو الكلام المنزل على رسول الله صلَّى الله عليه وآله للإعجاز بسورة منه، وكل من قال بهذا الحدَّ اشترط التواتر كما قال ابن الحاجب رحمه الله تعالى؛ للقطع بأن العادة تقضى بالتواتر في تفاصيل مثله، والقائلون بالأول لم يحتاجوا للعادة؛ لأن التواتر عندهم جزء من الحدِّ، فلا تتصور ماهية القرآن إلا به؛ وحينئذ فلا بدَّ من التواتر عند أئمة المذاهب الأربعة؛ ولم يخالف منهم أحد فيما علمت بعد الفحص الزائد، وصرح به جماعات لا يحصون، كابن عبد البر، وابن عطية، وابن تيمية، والتونسي في تفسيره، والنووي، السبكي والإسنوي، والأوزاعي، والزركشي، والدميري، وابن الحاجب، والشيخ خليل، ابن عرفة، وغيرهم، رحمهم الله تعالى.

وأما القراء فأجمعوا في أول الزمان على ذلك وكذلك في آخره، لم يخالف من المتأخرين إلا أبو محمد مكِّي، وتبعه بعض المتأخرين؛ وهذا كلامهم... إلخ. اهـ. ثم نرى نقولاً كثيرة عزاهما إليهم يقصر المقام هنا عن عرضها، وفيما ذكرناه كفاية.

وهذا التوجيه الذي وجهنا به الضابط السالف يجعل الحلاف كأنه لفظي، ويسير جماعات القراء على جدِّ الطريق في تواتر القرآن «وَمَنْ سَلَكَ الْجَدَدَ أَمِنَ الْعِثَارَ».

أنواع القراءات من حيث السند:

ينقل السيوطي عن ابن الجزري أن أنواع القراءات ستة:

الأول: المتواتر: وهو ما رواه جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم؛ مثاله

ما اتفقت الطرق في نقله عن السبعة، وهذا هو الغالب في القراءات.

الثاني: المشهور: هو ما صحَّ سنده بأن رواه العدلُّ الضابط عن مثله وهكذا، ووافق

العربية، ووافق أحد المصاحف العثمانية، سواء أكان عن الأئمة السبعة أم العشرة أم غيرهم من الأئمة المقبولين، واشتهر عند القراء فلم يعدوه من الغلط ولا من الشذوذ، إلا أنه لم يبلغ درجة المتواتر، مثاله: ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض.

ومن أشهر ما صنف في هذين النوعين: التيسير للداني، والشاطبية، وطيبة النشر في القراءات العشر، وهذان النوعان هما اللذان يقرأ بهما مع وجوب اعتقادهما، ولا يجوز إنكار شيء منهما.

النوع الثالث: ما صحَّ سنده، وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار

المذكور، وهذا النوع لا يقرأ به ولا يجب اعتقاده، من ذلك ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجحدري عن أبي بكرة، أن النبي ﷺ قرأ: «مُتَكِينٌ عَلَى رِقَارِفَ خُضِرٍ وَعَبَاقِرِيَّ حِسَانَ» (١) ومنه قراءة «لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ» بفتح الفاء.

الرابع: الشاذ: وهو ما لم يصحَّ سنده، كقراءة ابن السَّمِيقَع: «فَالْيَوْمَ نُنْحِيكَ بِيَدِنِكَ»

بالحاء المهملة «لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَفَكَ آيَةٌ» بفتح اللام من كلمة «خَلَفَكَ».

الخامس: الموضوع: وهو ما نسب إلى قائله من غير أصل؛ مثال ذلك القراءات التي

جمعها محمد بن جعفر الخزاعي، ونسبها إلى أبي حنيفة، وقد سبق الكلام عليها في شرح الضابط الأنف.

النوع السادس: ما يشبه المُدْرَج من أنواع الحديث؛ وهو ما زيد في القراءات على

وجه التفسير كقراءة سعد بن أبي وقاص: «وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمَّ» بزيادة لفظ «من أم»

(١) صحيح: رواه الحاكم في «المستدرک» (٢٩٨٦) وابن أبي شيبة في «المصنف» (٨ / ٨٤ - ٨٥) قال

الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وقراءة: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ» بزيادة لفظ «فى مَوَاسِمِ الْحَجِّ» وقراءة الزبير: «وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ، وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَيَسْتَعِينُونَ بِاللَّهِ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ» بزيادة لفظ «وَيَسْتَعِينُونَ بِاللَّهِ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ».

وإنما كان شبيهاً ولم يكن مُدْرَجًا؛ لأنه وقع خلاف فيه، قال عمر رضي الله عنه: «فما أدرى أكانت قراءته (يعنى الزبير) أم فسّر» أخرجه سعيد بن منصور، وأخرجه ابن الأنبارى وجزم بزنه تفسيرا، وكان الحسن يقرأ: «وإنَّ مِنْكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا، الْوُرُودُ: الدُّخُولُ» قال ابن الأنبارى: قوله «الْوُرُودُ: الدُّخُولُ» تفسير من الحسن لمعنى الورد، وغلط فيه بعض الرواة فأدخله فى القرآن.

قال ابن الجزرى فى آخر كلامه: «وربما كانوا يدخلون التفسير فى الكلام إيضاحاً؛ لأنهم متحققون لما تلقوه عن رسول الله صلوات الله عليه وآله قرآناً، فهم آمنون من الالتباس». انتهى بتصرف، تبعا فيه صاحب الكواكب الدرية.

تواتر القرآن:

أكتفى فى هذا الموضوع بأن أسوق إليك نقولاً ثلاثة فوق ما نقلته عن النويرى من قبل:

أولها: يقول الإمام الغزالى فى المستصفى ما نصه: حَدُّ الْكِتَابِ مَا نَقَلَ إِلَيْنَا بَيْنَ دَفْتَيْ الْمَصْحَفِ عَلَى الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ الْمَشْهُورَةِ نَقْلاً مُتَوَاتِراً، وَنَعْنَى بِالْكِتَابِ الْقُرْآنَ الْمَنْزَلُ، وَقِيدْنَاهُ بِالْمَصْحَفِ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ بِالْغَوَا فِي الْإِحْتِيَاطِ فِي نَقْلِهِ، حَتَّى كَرِهُوا التَّعَاشِيرَ وَالنَّقْطَ، وَأَمَرُوا بِالتَّجْرِيدِ؛ كَيْلا يَخْتَلَطَ بِالْقُرْآنِ غَيْرُهُ؛ وَنَقَلَ إِلَيْنَا مُتَوَاتِراً، فَنَعْلَمُ أَنَّ الْمَكْتُوبَ فِي الْمَصْحَفِ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ هُوَ الْقُرْآنُ، وَأَنَّ مَا هُوَ خَارِجٌ عَنْهُ فَلَيْسَ مِنْهُ؛ إِذْ يَسْتَحِيلُ فِي الْعَرَفِ وَالْعَادَةِ مَعَ تَوَافُرِ الدَّوَاعَى عَلَى حِفْظِهِ أَنْ يُهْمَلَ بَعْضُهُ فَلَا يَنْقَلُ، أَوْ يُخْلَطَ بِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ قِيلَ: لِمَ شَرَطْتُمُ التَّوَاتُرَ؟ قُلْنَا: لِيَحْصَلَ الْعِلْمُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْحَكْمَ بِمَا لَا يُعْلَمُ جَهْلٌ؛ وَكَوْنُ الشَّيْءِ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى أَمْرٌ حَقِيقَى لَيْسَ بِوَضْعَى حَتَّى يَتَعَلَّقَ بظننا، فيقال: إذا ظننتم كذا فقد حرمتنا عليكم فعلاً، أو حللناه لكم، فيكون التحريم معلوماً عند ظننا، ويكون ظننا علامة لتعلق التحريم به، إلى أن قال:

ويتشعب عن حد الكلام مسألتان:

إحداهما: مسألة التابع في صوم كفارة اليمين، فإنه ليس بواجب على قول، وإن قرأ ابن مسعود «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَّابِعَاتٍ» لأن هذه الزيادة لم تتواتر، فليست من القرآن، فتحمل على أنه ذكرها في معرض البيان، لما اعتقده مذهباً؛ فلعله اعتقد التابع حملاً لهذا المطلق على المقيد بالتابع في الظهر، وقال أبو حنيفة: يجب التابع؛ لأنه وإن لم يثبت كونه قرآناً، فلا أقل من كونه خبراً، والعمل يجب بخبر الواحد، وهذا ضعيف؛ لأن خبر الواحد لا دليل على كذبه، وهو^(١) إن جعله من القرآن فهو خطأ قطعاً، لأنه وجب على رسول الله ﷺ أن يبلغه طائفة من الأمة تقوم بالحجة بقولهم، وكان لا يجوز له مناجاة الواحد به، وإن لم يجعله من القرآن، احتمال أن يكون ذلك مذهباً له لدليل قد دلّه عليه، واحتمل أن يكون خبراً، وما تردد بين أن يكون خبراً أو لا يكون، فلا يجوز العمل به، وإنما يجوز العمل بما يصرح الراوي بسماعه من رسول الله ﷺ.

أما المسألة الثانية: فهي أن البسمة آية من القرآن لكن هل هي آية من أول كل سورة؟ فيه خلاف، وميل الشافعي - رحمه الله - إلى أنها آية من سورة الحمد وسائر السور؛ لكنها في أول كل سورة آية برأسها، أو هي مع أول آية من سائر السور؛ آية هذا مما نقل عن الشافعي فيه تردد، وهذا أصح من قول من حمل تردد قول الشافعي على أنها هل هي من القرآن في أول كل سورة؛ بل الذي يصح أنها حيث كتبت مع القرآن بخط القرآن، فهي من القرآن. اهـ. ما أردنا نقله بتصريف طفيف.

ثانيها: يقول صاحب مسلم الثبوت وشارحه ما نصه: «ما نُقِلَ آحاداً فليس بقرآن قطعاً؛ ولم يعرف فيه خلاف لواحد من أهل المذاهب، واستدل بأن القرآن مما تتوافر الدواعي على نقله؛ لتضمنه بالتحديث، ولأنه أصل الأحكام، باعتبار المعنى والنظم جميعاً، حتى تعلق بنظمه أحكام كثيرة؛ ولأنه يتبرك به في كل عصر بالقراءة؛ ولذا علم جهد الصحابة في حفظه بالتواتر القاطع، وكل ما تتوافر دواعي نقله، ينقل متواتراً عادة، فوجوده ملزوم التواتر عند الكل عادة، فإذا انتفى اللازم وهو التواتر، انتفى الملزوم قطعاً، والمنقول آحاداً، ليس متواتراً فليس قرآناً». اهـ.

(١) كذا بالأصل الذي نقلت عنه، ولعل الواو في لفظ «وهو» زادت المطبعة خطأ، وجملة «لا دليل على كذبه» خالية من لفظ «الواحد» والمعنى هكذا: لأن خبر الواحد هنا حال كونه لا دليل على كذبه، ولفظ هو ضمير فصل أو عائد على خبر الواحد، إن جعله (أي أبو حنيفة) من القرآن... إلخ، ويمكن أن تكون كلمة «وهو» كلها مدرجة في الطبع أو النسخ فتدبر. (م).

ثالثها: يقول الحافظ جلال الدين فى الإتقان ما نصه: «لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً فى أصله وأجزائه، وأما فى محله ووضعه وترتيبه، وكذلك عند محققى أهل السنة؛ للقطع بأن العادة تقضى بالتواتر فى تفاصيل مثله؛ لأن هذا المعجز العظيم، الذى هو أصل الدين القويم، والصراط المستقيم، مما تتوافر الدواعى على نقل جملة وتفصيله؛ فما نقل أحاداً ولم يتواتر يقطع بأنه ليس من القرآن.

وذهب كثير من الأصوليين إلى أن التواتر شرط فى ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله، وليس بشرط فى محله ووضعه وترتيبه؛ بل يكثر فيها نقل الأحاد، قيل وهو الذى يقتضيه صنع الشافعى فى إثبات البسملة من كل سورة، ورد هذا المذهب بأن الدليل السابق يقتضى التواتر فى الجميع، ولأنه لو لم يشترط لجاز سقوط كثير من القرآن المكرر، وثبوت كثير مما ليس بقرآن منه، أما الأول فلأننا لو لم نشترط التواتر فى المحل، جاز ألا يتواتر كثير من المكررات الواقعة فى القرآن؛ مثل: ﴿فَبِأَىِّ آيَةٍ رَبِّكُمْ تَكذِّبُونَ﴾ (الرحمن) وأما الثانى فلأنه إذا لم يتواتر بعض القرآن بحسب المحل، جاز إثبات ذلك البعض فى الموضع بنقل الأحاد، وقال القاضى أبو بكر فى الانتصار: «ذهب قوم من الفقهاء والمتكلمين إلى إثبات قرآن حكماً لا علماً بخبر الواحد دون الاستفاضة، وكره ذلك أهل الحق وامتنعوا منه، وقال قوم من المتكلمين: إنه يسوغ إعمال الرأى والاجتهاد فى إثبات قراءة وأوجه وأحرف، إذا كانت تلك الأوجه صواباً فى العربية، وإن لم يثبت أن النبى ﷺ قرأ بها، وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه وخطأوا من قال به». اهـ.

وقد بنى المالكية وغيرهم ممن قال بإنكار البسملة قولهم على هذا الأصل، وقرروا أنها لم تتواتر فى أوائل السور، وما لم يتواتر فليس بقرآن، وأجيب من قبلنا بمنع كونها لم تتواتر، فرب متواتر عند قوم دون آخرين، وفى وقت دون آخر، ويكفى فى تواترها إثباتها فى مصاحف الصحابة فمن بعدهم بخط المصحف مع منعهم أن يكتب فى المصحف ما ليس منه، كأسماء السور وآمين والأعشار، فلو لم تكن قرآناً لم استجازوا إثباتها بخطه من غير تمييز، لأن ذلك يحمل على اعتقاد كونها قرآناً، فيكونون مغررين بالمسلمين حاملين لهم على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآناً، وهذا مما لا يجوز اعتقاده فى الصحابة، فإن قيل: لعلها أثبتت للفصل بين السور، أجيب: بأن هذا فيه تغيير، ولا يجوز ارتكابه لمجرد الفصل، ولو كانت له لكتبت بين براءة والأفعال» اهـ. كلام السيوطى.

وهذه النقول الثلاثة كافية في الموضوع كما ترى، لأن عبارتي «المستصفي» و «مسلم الثبوت» يقيمان الدليل واضحاً على تواتر القرآن وإن اختلف طريقهما في الاستدلال، وعبارة السيوطي تذكر الخلاف في عموم هذا التواتر لما كان أصلاً وغير أصل، وتؤيد هذا العموم، وتردُّ على من قصر التواتر على أصل القرآن دون محله ووضعه وترتيبه.

الآراء في القراءات السبع:

هنا يجد الباحث نفسه في معترك مليء بكثرة الخلافات واضطراب النقول واتساع المسافة بين المختلفين إلى حد بعيد.

وإليك صورة مصغرة تشهد فيها حرب الآراء والأفكار مشبوبةً بين الكاتبين في هذا الموضوع:

١- يبالغ بعضهم في الإشادة بالقراءات السبع ويقول: من زعم أن القراءات السبع لا يلزم فيها التواتر فقله كفر، لأنه يؤدي إلى عدم تواتر القرآن جملة، ويعزى هذا الرأي إلى مفتي البلاد الأندلسية الأستاذ أبي سعيد فرج بن لب، وقد تحمس لرأيه كثيراً وألف رسالة كبيرة في تأييد مذهبه والرد على من رد عليه.

ولكن دليله الذي استند إليه لا يسلم له، فإن القول بعدم تواتر القراءات السبع لا يستلزم القول بعدم تواتر القرآن، كيف! وهناك فرق بين القرآن والقراءات السبع بحيث يصح أن يكون القرآن متواتراً في غير القراءات السبع، أو في القدر الذي اتفق عليه القراء جميعاً، أو في القدر الذي اتفق عدد يؤمن تواطؤهم على الكذب، قرأء كانوا أو غير قرأء، بينما تكون القراءات السبع غير متواترة، وذلك في القدر الذي اختلف فيه القراء ولم يجتمع على روايته عدد يؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة، وإن كان احتمالاً ينفيه الواقع كما هو التحقيق الآتي.

٢- يبالغ بعضهم في توهين القراءات السبع والغض من شأنها، فيزعم أنه لا فرق بينها وبين سائر القراءات، ويحكم بأن الجميع روايات آحاد، ويستدلُّ على ذلك بأن القول بتواترها منكر يؤدي إلى تكفير من طعن في شيء منها، مع أن الطعن وقع فعلاً من بعض العلماء والأعلام.

ونناقش هذا الدليل بأننا لا نسلّم أن إنكار شيء من القراءات يقتضي التكفير على القول بتواترها، وإنما يحكم بالتكفير على من علم تواترها ثم أنكره، والشيء قد يكون متواتراً

عند قوم غير متواتر عند آخرين، وقد يكون متواتراً في وقت دون آخر، فطعن من طعن منهم يحمل على ما لم يعلنوا تواتره منها، وهذا لا ينفي التواتر عند من علم به من رواتر

ويمكن مناقشة هذا الدليل أيضاً بأن طعن الطاعنين إنما هو فيما اختلف فيه وكان من قبيل الأداء، أما ما اتفق عليه فليس بموضع طعن، ونحن لا نقول إلا بتواتر ما اتفق عليه دون ما اختلف فيه.

يقول ابن السبكي في جمع الجوامع وشارحه ومُحَسِّبِه: «القراءات السبع متواترة تواتراً تاماً، أي نقلها عن النبي ﷺ جمعٌ يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب لمثلهم، وهلم جراً».

ولا يضر كون أسانيد القراء أحاداً، إذ تخصيصها بجماعة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم، بل هو الواقع، فقد تلقاها عن أهل كل بلد بقراءة إمامهم الجم الغفير عن مثلهم، وهلم جراً، وإنما أسندت إلى الأئمة المذكورين ورواتهم المذكورين في أسانيدهم، لتصديهم لضبط حروفها وحفظ شيوخهم الكمّل فيها» اهـ.

وقد يناقش هذا بأنها لو تواترت جميعاً، ما اختلف القراء في شيء منها، لكنهم اختلفوا في أشياء منها، فإذا لا يسلم أن تكون كلها متواترة.

ويجاب عن هذا بأن الخلاف لا ينفي التواتر، بل الكل متواتر وهم فيه مختلفون، فإن كل حرف من الحروف السبعة التي نزل بها القرآن بلغه الرسول ﷺ إلى جماعة يؤمنون تواطؤهم على الكذب حفظاً لهذا الكتاب، وهم بلغوه إلى أمثالهم وهكذا، ولا شك أن الحروف يخالف بعضها بعضاً، فلا جرم تواتر كل حرف عند من أخذ به وإن كان الآخر لم يعرفه ولم يأخذ به، وهنا يجتمع التخالف والتواتر، وهنا يستقيم القول بتواتر القراءات السبع، بل القراءات العشر كما يأتي.

ويذهب ابن الحاجب إلى تواتر القراءات السبع، غير أنه يستثنى منها ما كان من قبيل الأداء كالممد والإمالة وتخفيف الهمزة، قال البناني على جمع الجوامع: «وكأن وجه ذلك أن ما كان من قبيل الأداء بأن كان هيئة للفظ يتحقق اللفظ بدونها، كزيادة المد على أصله وما بعده من الأمثلة، وما كان من هذا القبيل لا يضبطه السماع عادة لأنه يقبل الزيادة والنقصان، بل هو أمر اجتهادي، وقد شرطوا في التواتر ألا يكون في الأصل عن اجتهاد».

فإن قيل: قد يتصور الضبط في الطبقة الأولى للعلم بضبطها ما سمعته منه عليه السلام على الوجه الذي صدر منه من غير تفاوت بسبب تكرر عرضها ما سمعته منه عليه السلام. قلنا: إن سلم وقوع ذلك لم يفد، إذ لا يأتي نظيره في بقية الطبقات، فإن الطبقة الأولى لا تقدر عادة على القطع بأن ما تلقته الثانية جار على الوجه الذي نطق به النبي عليه السلام، وبما تقرر علم أن الكلام فيما زاد على أصل المد وما بعده لا في الأصل فإنه متواتر.

الحاصل أنه إن أريد بتواتر ما كان من قبيل الأداء تواتره باعتبار أصله، كأن يراد تواتر المد من غير نظر لمقداره، وتواتر الإمالة كذلك، فالوجه خلاف ما قال ابن الحاجب، للعلم بتواتر ذلك، وإن أريد تواتر الخصوصيات الزائدة على الأصل، فالوجه ما قاله ابن الحاجب، قاله ابن قاسم. اهـ. بقليل من التصرف.

لكننا إذا رجعنا لعبارة ابن الحاجب نجدها كما يقول في مختصر الأصول له: «القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء، كالمدة والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوه». اهـ.

هذا زعم صريح منه بأن المد والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوها من قبيل الأداء وأنها غير متواترة، وهذا غير صحيح، كما يأتيك نبؤه في مناقشة ابن الجزري له طويلاً.

٥- يذهب أبو شامة إلى أن القراءات السبع متواترة فيما اتفقت الطرق على نقله عن القراء، أما ما اختلفت الطرق في نقله عنهم فليس بمتواتر، سواء أكان الاختلاف في أداء الكلمة كما ذهب ابن الحاجب أم في لفظها، فالاستثناء هنا أعم مما استثناء ابن الحاجب، وعبارة أبي شامة في كتابه المرشد الوجيز نصها ما يأتي: «ما شاع على السنة جماعة من متأخري المقرئين وغيرهم من أن القراءات السبع متواترة، ونقول به فيما اتفقت الطرق على نقله عن القراء السبعة، دون ما اختلفت فيه، بمعنى أنه نُفِيَتْ نسبته إليهم في بعض الطرق، وذلك موجود في كتب القراءات، لا سيما كتب المغاربة والمشاركة، فبينهما تباين في مواضع كثيرة، والحاصل أنا لا نلتزم التواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها بين القراء، أي بل منها المتواتر وهو ما اتفقت الطرق على نقله عنهم، وغير المتواتر وهو ما اختلفت فيه بالمعنى السابق، وهذا بظاهره يتناول ما ليس من قبيل الأداء وما هو من قبيله». اهـ. نقلاً عن الجلال المحلي في شرح جمع الجوامع بتذييل منه.

ورأى أبو شامة هذا كنت أقول: إنه أمثل الآراء فيما أرى وذلك لأمر أربعة:

أولها: أنه رأى سليم من التوهينات التي نوقشت بها الآراء السابقة.

ثانيها: أنه يستند إلى الواقع في دعواه وفي دليله، ذلك أن القراءات السبع وقع اختلاف بعضها حقيقة في النطق بألفاظ الكلمات تارة، وبأداء تلك الألفاظ تارة أخرى، ومن هنا كانت الدعوى مطابقة للواقع، ثم إن دليله يقوم على الواقع أيضاً في أن بعض الروايات مضطربة في نسبتها إلى الأئمة القراء، فبعضهم نفاها وبعضهم أثبتها، وذلك أمانة انتفاء التواتر، لأن الاتفاق في كل طبقة من الجماعة الذين يؤمن تواطؤهم على الكذب لازم من لوازم التواتر، وقد انتفى هذا الاتفاق هنا فينتفى التواتر، لما هو معلوم من أنه كلما انتفى اللازم انتفى الملزوم.

ثالثها: أن هذا الرأي صادر عن إحصائي متمهر في القراءات وعلوم القرآن وهو أبو شامة «وصاحب الدار أدري بما فيها».

رابعها: أن هذا الرأي يتفق وما هو مقرر لدى المحققين من أن القراءات قد تتوافر فيها الأركان الثلاثة المذكورة في ذلك الضابط المشهور، وقد تنتفى هذه الأركان الثلاثة كلا أو بعضاً، لا فرق في هذا بين القراءات السبع وغير السبع على نحو ما تقدم، ويتفق هذا الرأي أيضاً وما صرحوا به من تقسيم القراءات باعتبار السند إلى ستة أقسام كما سبق.

استدراك: لكنني بعد معاودة البحث والنظر، واتساع أفق اطلاعي فيما كتب أهل التحقيق في هذا الشأن، تبين لي أن أبا شامة أخطأه الصواب أيضاً فيمن أخطأ وأني أخطأت في مشايعته وتأيدته.

ويضطرني إنصاف الحق أن أكرّ على الوجوه التي أيدته بها بين يديك فأنقضها وجهاً ووجهاً، «والرجوع إلى الحق فضيلة».

١- فرأى أبو شامة المسطور لم يسلم من مثل تلك التوهينات التي نوقشت بها الآراء السابقة، وسترى قريباً شدة مناقشته الحساب في كلام ابن الجزري.

٢- ثم إن الغطاء قد انكشف عن أن القراءات السبع، بل القراءات العشر كلها متواترة في الواقع، وأن الخلاف بينها لا ينفى عنها التواتر، فقد يجتمع التواتر والتخالف، كما بينا عند عرض رأى ابن السبكي، وكما يستبين لك الأمر فيما يأتي من تحقيق ابن الجزري.

٣- أما أن أبا شامة إحصائي متمهر، فسبحان من له العصمة! والكمال لله تعالى وحده، على أن الذي ردّ عليه واخترنا رأيه - وهو ابن الجزري - إحصائي متمهر أيضاً،

وإليه انتهت الزعامة في هذا الفن، حتى إذا أُطلق لقب المحقق لم ينصرف إلا إليه «وكم ترك الأول للآخر».

٤- وأما ما قرره المحققون من تقسيم القراءات إلى متواتر وغير متواتر، فهو تقسيم لا يغني عن أبي شامة شيئاً في رأيه هذا، لأن كلامهم هناك كان في مطلق القراءات، أما كلامنا وكلام أبي شامة هنا فهو في خصوص القراءات السبع ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَأَيُّغْيَانٍ﴾ (٢٠) (الرحمن).

الآراء في القراءات الثلاث المتممة للعشر:

لقد علمت فيما سبق ما قيل في القراءات السبع من أنها متواترة أو غير متواترة، أما القراءات الثلاث المكملة للعشر، فقيل فيها بالتواتر، ويُعزى ذلك إلى ابن السبكي، وقيل فيها بالصحة فقط، ويُعزى ذلك إلى الجلال المحلي، وقيل فيها بالشذوذ، ويُعزى ذلك إلى الفقهاء الذين يعتبرون كل ما وراء القراءات السبع شاذاً.

التحقيق تواتر القراءات العشر كلها:

والتحقيق الذي يؤيده الدليل هو أن القراءات العشر كلها متواترة، وهو رأى المحققين من الأصوليين والقراء كابن السبكي وابن الجزري والنويري، بل هو رأى أبي شامة في نقل آخر صححه الناقلون عنه، وجوزوا أن يكون الرأى الأنف مدسوساً عليه، أو قاله أول أمره ثم رجع عنه بعد، ولعل من الصواب والحكمة أن أترك الكلام هنا للمحقق ابن الجزري، يَصُولُ فِيهِ وَيَجُولُ، وَيَسْهَبُ وَيَطْرِبُ، وَاضِعًا الْحَقَّ فِي نَصَابِهِ، دَافِعًا لِلخَطَأِ وَشِبْهَاتِهِ، فَاقْرَأْهُ وَاصْبِرْ عَلَى الْإِكْثَارِ وَالتَّطْوِيلِ، فَإِنَّ الْمَقَامَ دَقِيقٌ وَجَلِيلٌ ﴿وَلَا يُبَشِّكُ مِثْلُ خَيْرٍ (١٥)﴾ (فاطر).

قال - رحمه الله - في كتابه منجد المقرئين، ابتداء من الصفحة السابعة والخمسين ما نصه:

(الفصل الثاني في أن القراءات العشر متواترة قَرَشًا وَأَصُولًا، حال اجتماعهم وافتراقهم، وحلّ مشكل ذلك).

اعلم أن العلماء بالغوا في ذلك نفيًا وإثباتًا، وأنا أذكر أقوال كلٍّ، ثم أبين الحق من

ذلك، أما من قال بتواتر الفَرَش^(١) دون الأصول فابن الحاجب، قال فى مختصر الأصول له: «القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء، كالمَدَّ والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوه» اهـ. فزعم أن المدَّ والإمالة وما أشبه ذلك من الأصول كالإدغام، وترقيق الراءات، وتفخيم اللامات، ونقل الحركة، وتسهيل الهمزة، من قبيل الأداء وأنه غير متواتر، وهذا قول غير صحيح كما سنبينه.

أما المدُّ فأطلقه وتحتته ما يسكب العبرات، فإنه إما أن يكون طبيعياً أو عَرَضِيًّا، والطبيعىُّ هو الذى لا تقوم ذات حروف المدِّ بدونه، كالألف من «قال» والواو من «يقول» والياء من «قيل» وهذا لا يقول مُسَلِّمٌ بعدم تواتره، إذ لا تمكن القراءة بدونه، والمدُّ العَرَضِيُّ هو الذى يعرض زيادة على الطبيعى لموجب إما سكون أو همز، فأما السكون فقد يكون لازماً كما فى فواتح السور، وقد يكون مشدداً نحو «الم، ق، ن، ولا الضالين» ونحوه، فهذا يلحق بالطبيعى لا يجوز فيه القصر، لأن المدَّ قام مقام حرف توصلًا للنطق بالساكن، وقد أجمع المحققون من الناس على مدّه قدرًا سواءً، وأما الهمز فعلى قسمين:

الأول: إما أن يكون حرف المدِّ فى كلمة والهمز فى أخرى وهذا تسميه القراء منفصلاً، واختلفوا فى مدّه وقصره، وأكثرهم على المدِّ، فادعأوه عدم تواتر المدِّ فيه ترجيح بلا مرجح، ولو قال العكس لكان أظهر لشبهته، لأن أكثر القراء على المدِّ.

الثانى: أن يكون حرف المدِّ والهمز فى كلمة واحدة، وهو الذى يسمّى متصلًا، وقد أجمع القراء سلفًا وخلفًا، من كبير وصغير، وشريف وحقير، على مدّه، لا خلاف بينهم فى ذلك إلا ما روى عن بعض من لا يعولُّ عليه بطريق شاذة فلا تجوز القراءة به، حتى إن إمام الرواية أبا القاسم الهذلى - الذى دخل المشرق والمغرب وأخذ القراءة عن ثلاثمائة وخمسة وستين شيخًا، وقال: رحلت من آخر المغرب إلى فرغانة يمينًا وشمالًا، وجبلًا وبحرًا، وألَّف كتابه الكامل الذى جمع فيه بين الذرة وأذن الجرة، من صحيح وشاذ ومشهور ومنكر - قال فى باب المدِّ فى فصل المتصل: «لم يختلف فى هذا الفصل أنه

١١ إيراد بالفَرَش الجزئيات التى يقع الخلاف فى قراءتها ولا يقاس عليها، كقراءة: «يخدعون» فى سورة البقرة لا يقاس عليها ما جاء فى سورة النساء من كلمة «يخادعون الله» مع أن الخلاف وقع فى قراءة الأولى.

ويراد بالأصول الكلبيات التى تندرج تحتها جميع الجزئيات المتماثلة، كقواعد المد والهمز والإمالة. (م).

ممدود على وتيرة واحدة، فالقراء فيه على نمط واحد، وقدروه بثلاث ألفات - إلى أن قال - وذكر العراقي أن الاختلاف في مدّ كلمة واحدة كالاختلاف في مدّ كلمتين، ولم أسمع هذا لغيره، وطالما مارست الكتب والعلماء فلم أجد من يجعل مدّ الكلمة الواحدة كمدّ الكلمتين إلا العراقي».

قلت: والعراقي هو منصور بن أحمد المقرئ، كان بخراسان، ولقد أخطأ في ذلك، وشيوخه الذين قرأ عليهم نعرفهم: الإمام أبو بكر بن مهران، وأبو الفرج الشنبوذي، وإبراهيم بن أحمد المروزي، ولم يرو عنهم شيء من ذلك في طريق من الطرق. فإذا كان ذلك يُجسّر ابن الحاجب أو من هو أكبر منه على أن يُقدم على ما أجمع عليه فيقول: هو غير متواتر، فهذه أقسام المدّ العرضي أيضاً متواترة: لا يشك في ذلك إلا جاهل، وكيف يكون المدّ غير متواتر وقد أجمع عليه الناس خَلْفًا عن سلف؟ فإن قيل: قد وجدنا القراء في بعض الكتب كالتيسير للحافظ الداني وغيره، جعل لهم فيما مدّ للهمز مراتب في المدّ إشباعاً وتوسطاً وفوقه ودونه، وهذا لا ينضبط، إذ المدّ لا حدّ له، وما لا ينضبط كيف يكون متواتراً؟

قلت: نحن لا ندعى أن مراتبه متواترة وإن كان قد ادّعاها طائفة من القراء والأصوليين، بل نقول: إن المدّ العرضي من حيث هو متواتر مقطوع به قرأ به النبي ﷺ، وأنزله الله تعالى عليه، وأنه ليس من قبيل الأداء، فلا أقل من أن نقول: القدر المشترك متواتر، وأما ما زاد على القدر المشترك كعاصم وحمزة وورش، فهو إن لم يكن متواتراً فصحيح مستفاض^(١) متلقى بالقبول، ومن ادّعى تواتر الزائد على القدر المشترك فليبين.

وأما الإمالة على نوعيها، فهي وضدها لغتان فاشيتان من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، مكتوبتان في المصاحف، متواترتان، وهل يقول أحد في لغة أجمع الصحابة والمسلمون على كتابتها في المصاحف إنها من قبيل الأداء؟ وقد نقل الحافظ الحجة أبو عمرو الداني في كتابه إيجاز البيان الإجماع على أن الإمالة لغة لقبائل العرب، دعاهم إلى الذهاب إليها التماس الخفة، وقال الإمام أبو القاسم الهذلي في كتاب الكامل: إن الإمالة والتفخيم لغتان ليست إحداهما أقدم من الأخرى: بل نزل القرآن بهما جميعاً - إلى أن قال - والجملة بعد التطويل أن من قال: إن الله ينزل القرآن بالإمالة أخطأ وأعظم الفرية على الله تعالى، وظنّ بالصحابة خلاف ما هم عليه من الورع والتقى.

(١) كذا بالأصل، ولعل صوابه «مستفيض» (م).

قلت: كأنه يشير إلى كونهم كتبوا بالإمالة في المصاحف نحو «يحيى، وموسى، وهدى، ويسعى، والهدى، وَيَغْشِيهَا، وَجَلَّيْهَا، وَأَسَى، وَأَتَيْنَكُم» وما أشبه ذلك مما كتبه بالياء على لغة الإمالة، وكتبوا مواضع تشبه هذا بالألف على لغة الفتح، منها قوله عز وجل في سورة إبراهيم الآية ٣٦: ﴿وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ حتى إنهم كتبوا ﴿تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ﴾ في البقرة الآية: ٢٧٣ بالياء، وكتبوا ﴿سِيمَاهُمْ فِي وَجُوهِهِمْ﴾ (الفتح: ٢٩) بالألف، وأي دليل أعظم من ذلك.

قال الهذلي: وقد أجمعت الأمة من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا على الأخذ والقراءة والإقرار بالإمالة والتفخيم، وذكر أشياء، ثم قال: وما أحد من القراء إلا رويت عنه إمالة قلت أو كثرت - إلى أن قال - وهي (يعنى الإمالة) لغة هوازن، وبكر بن وائل، وسعد بن بكر.

وأما تخفيف الهمزة ونحوه من النقل والإدغام وترقيق الراءات وتفخيم اللامات فمتواتر قطعاً، معلوم أنه منزل من الأحرف السبعة، ومن لغات العرب الذين لا يحسنون غيره، وكيف يكون غير متواتر أو من قبيل الأداء وقد أجمع القراء في مواضع على الإدغام في مثل «مُدَكِّرٍ، أَثْقَلْتُ» (١) «أَدْعُوا اللَّهَ رَبَّهُمَا، مَالِكٌ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ!» وكذلك أجمع القراء في مواضع على تخفيف الهمز نحو «الآن، الله، الذَّكْرَيْنِ» في الاستفهام! وفي مواضع على النقل نحو «لكننا هو الله ربِّي» و«يرى، ونرى!» وعلى ترقيق الراءات في مواضع نحو «فِرْعَوْنَ، وَمِريَّةَ!» وعلى تفخيم اللامات في مواضع نحو اسم الجلالة بعد الضمة والفتحة!

وأجمع الصحابة رضِيَ اللهُ عَنْهُمْ على كتابة الهمزة الثانية من قوله تعالى في آل عمران الآية ١٥: هـ أَوْبِسْكُمْ بِهَوَاوِ، قال أبو عمرو الداني وغيره: إنما كتبوا ذلك على إرادة تسهيل الهمزة بين بين - اهـ. وكيف يكون ما أجمع عليه القراء أمماً عن أمم غير متواتر؟! وإذا كان المدّ وتخفيف الهمز والإدغام غير متواتر على الإطلاق، فما الذي يكون متواتراً؟ أقصر الم، ودابة، وأولئك» الذي لم يقرأ به أحد من الناس؟ أم تخفيف همزة «الذَّكْرَيْنِ، الله» الذي أجمع الناس على أنه لا يجوز وأنه لحن؟ أم إظهار «مُدَكِّرٍ» الذي أجمع الصحابة والمسلمون على كتابته وتلاوته بالإدغام؟ فليت شعري من الذي تقدمه قبل بهذا القول، ففنتى أثره، والظاهر أنه لما سمع قول الناس: إن التواتر فيما ليس من قبيل الأداء، ظن أن

(١) الهمزة يريد إدغام التاء في الدال (م).

المد والإمالة وتخفيف الهمز ونحوه من قبيل الأداء، فقال غير مفكر فيه، وإلا فالشيخ أبو عمرو لو فكر فيه، لما أقدم عليه، أو لو وقف على كلام إمام الأصوليين من غير مدافعة القاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني في كتاب الانتصار، حيث قال: «جميع ما قرأ به قراء الأمصار مما اشتهر عنهم استفاض نقله، ولم يدخله في حكم الشذوذ، بل رآه سائغاً جائزاً من همز وإدغام ومد وتشديد وحذف وإمالة، أو ترك ذلك كله أو شيء منه، أو تقديم أو تأخير، فإنه كله منزل من عند الله تعالى، ومما وقف الصحابة على صحته، وخير بينه وبين غيره، وصوب للجميع القراءة به، قال: ولو سوغنا لبعض القراء إمالة ما لم يمله الرسول ﷺ والصحابة أو غير ذلك، لسوغنا لهم جميع قراءة رسول الله ﷺ، ثم أطال - رحمه الله - الكلام على تقدير ذلك، وجوز أن يكون النبي ﷺ أقرأ واحداً بعض القرآن بحرف وبعضه بحرف آخر، على ما قد يراه أيسر على القارئ». اهـ.

قلت: وظهر من هذا أن اختلاف القراء في الشيء الواحد مع اختلاف المواضع قد أخذه الصحابي كذلك من رسول الله ﷺ، وأقرأه كذلك، إلى أن اتصل بالقراء، نحو قراءة حفص «مَجْرِيهَاً» بالإمالة فقط، ولم يمل في القرآن غيره، وقراءة ابن عامر «إِبْرَاهَامَ» في مواضع محصورة، وقراءة أبي جعفر «يُحْزِنُ» في الأنبياء فقط بضم الياء وكسر الزاي، وفي باقي القرآن بفتح الياء وضم الزاي، وقراءة نافع عكسه في جميع القرآن بضم الياء وكسر الزاي إلا في الأنبياء فإنه فتح الياء وضم الزاي، وشبه ذلك مما يقول القراء عنه: جمع بين اللغتين.

وليت الإمام ابن الحاجب أخلى كتابه من ذكر القراءات وتواترها، كما أخلى غيره كتبهم منها، وإذا قد ذكرنا فليته لم يتعرض إلى ما كان من قبيل الأداء، وإذا قد تعرض فليته سكت عن التمثيل، فإنه إذا ثبت أن شيئاً من القراءات من قبيل الأداء لم يكن متواتراً عن النبي ﷺ، كتقسيم وقف حمزة وهشام وأنواع تسهيله، فإنه وإن تواتر تخفيف الهمز في الوقف عن رسول الله ﷺ فلم يتواتر أنه وقف على موضع بخمسين وجهاً ولا بعشرين ولا بنحو ذلك، وإنما إن صحَّ شيء منها فوجهٌ، والباقي لا شك أنه من قبيل الأداء» (١).

ولما قال ابن السبكي في كتابه جمع الجوامع: «والسبع متواترة، قيل: فيما ليس من

(١) لعلك فهمت أن مرادهم بكلمة «من قبيل الأداء» ما يتصل بتقدير الأصول المتواترة، مثلاً المد للهمز أصل جاء متواتراً، أما تقديره بأربع حركات أو ست فليس بمتواتر، لأنه لا يسهل ضبطه، وقيل فيه بالتواتر أيضاً. (م).

قبيل الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمز ونحوه» وسئل عن زيادته على ابن الحاجب «قيل» المقتضية لاختياره أن ما هو من قبيل الأداء كالمد والإمالة إلى آخره متواتر فأجاب - رحمه الله - في كتابه منع الموانع: اعلم أن السبع متواترة، والمد متواتر، والإمالة متواترة، كل هذا بين لا شك فيه، وقول ابن الحاجب: «فيما ليس من قبيل الأداء» صحيح لو تجرد عن قوله: كالمد والإمالة، لكن تمثيله بهما أوجب فساداً كما سنوضحه من بعد، فلذلك قلنا: «قيل» ليتبين أن القول بأن المد والإمالة والتخفيف غير متواترة ضعيف عندنا، بل هي متواترة، ثم أخذ يذكر المد والإمالة والتخفيف - إلى أن قال - فإذا عرفت ذلك فكلامنا قاض بتواتر السبع، ومن السبع مطلق المد والإمالة وتخفيف الهمز بلا شك.

أما من قال: إن القراءات متواترة حال اجتماع القراء لا حال افتراقهم، فأبو شامة قال في المرشد الوجيز في الباب الخامس منه: «فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح في قراءتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما نقل عن غيرهم، فمما نسب إليهم وفيه إنكار أهل اللغة وغيرهم، الجمع بين الساكنين في تاءات البزى، وإدغام أبي عمرو، وقراءة حمزة «فما استطاعوا» وتسكين من أسكن «بارئكم» ونحوه، «وسبأ، ويا بني، ومكر السيئ» وإشباع الياء في «يرتقى، ويتقى، ويبصر» وأفئدة من الناس» وقراءة «ملائكة» بفتح الهمزة، وهمز «ساقها» وخفض «والأرحام» في أول النساء، ونصب «كن فيكون» والفصل بين المتضايقين في الأنعام، وغير ذلك، إلى أن قال: فكل ذلك محمول على قلة ضبط الرواة فيه، ثم قال: وإن صح النقل فيه فهو من بقايا الأحرف السبعة التي كانت القراءة المباحة عليه على ما هو جائز في العربية، فصيحاً كان أو دون ذلك، وأما بعد كتابة المصاحف على اللفظ المنزل، فلا ينبغي قراءة ذلك اللفظ إلا على اللغة الفصحى من لغة قريش وما نسبها، حملاً لقراءة النبي ﷺ والسادة من أصحابه على ما هو اللائق، فإنهم إنما كتبوه على لغة قريش، فكذا قراءتهم به، قال: وقد شاع على السنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين: أن القراءات السبع كلها متواترة، أي في كل فرد ممن روى عن هؤلاء السبعة، قالوا: والقطع بأنها منزلة من عند الله تعالى واجب، قال: ونحن بهذا نقول، لكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق، واتفقت عليه

(١) كذا بالأصل فتأمل (م).

(٢) لعل الصواب «سوقه» من قوله سبحانه: «فاستوى على سوقه» (الفتح: ٢٩) فتدبر (م).

الفرق من غير تكبير له، مع أنه شاع واشتهر واستفاض، فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها.

فانظر يا أخي إلى هذا الكلام الساقط، الذي خرج من غير تأمل، المتناقض، في غير موضع في هذه الكلمات اليسيرة! أوقفت عليه شيخنا الإمام ولي الله تعالى أبا محمد بن محمد بن محمد الجمالي رحمته الله، فقال: ينبغي أن يُعدم هذا الكتاب من الوجود ولا يظهر ألبتة، وإنه طعن في الدين، قلت: ونحن - يشهد الله - أننا لا نقصد إسقاط الإمام أبي شامة، إذ الجواد قد يعثر، ولا يجهل قدره، بل الحقُّ أحقُّ أن يُتبع، ولكن نقصد التنبيه على هذه المزلَّة، ليحذر منها من لا معرفة له بأقوال الناس ولا اطلاع له على أحوال الأئمة.

أما قوله: «فمما نُسب إليهم وفيه إنكار أهل اللغة . . . إلخ» فغير لائق بمثله أن يجعل ما ذكره منكراً عند أهل اللغة، وعلماء اللغة والإعراب الذين عليهم الاعتماد سلفاً وخلفاً، يوجهونها ويستدلون بها، وأنى يسعهم إنكار قراءة تواترت أو استفاضت عن رسول الله صلوات الله عليه إلا نؤيس لا اعتباره بهم، لا معرفة لهم بالقراءات ولا بالآثار، جمدوا على ما علموا من القياسات، وظنوا أنهم أحاطوا بجميع لغات العرب أفصحها وفصحها، حتى لو قيل لأحدهم شيء من القرآن على غير النحو الذي أنزل الله يوافق قياساً ظاهراً عنده ولم يقرأ بذلك أحد، لقطع له بالصحة، كما أنه لو سئل عن قراءة متواترة لا يعرف لها قياساً لأنكرها ولقطع بشذوذها، حتى إن بعضهم قطع في قوله عز وجل: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَأْتُونَ﴾ (يوسف: ١١) بأن الإدغام الذي أجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم والمسلمون لحن، وأنه لا يجوز عند العرب، لأن الفعل الذي هو تأمين مرفوع، فلا وجه لسكونه حتى يدغم في النون التي تليه!

فانظر يا أخي - إلى قلة حياء هؤلاء من الله تعالى، يجعلون ما عرفوه من القياس أصلاً والقرآن العظيم فرعاً! حاشا العلماء المقتدى بهم من أئمة اللغة والإعراب من ذلك! بل يجيئون إلى كل حرف مما تقدم ونحوه، يبالبغون في توجيهه والإنكار على من أنكره، حتى إن إمام اللغة والنحو أبا عبد الله محمد بن مالك قال في منظومته الكافية الشافية في الفصل بين المتضايقين:

وعُمدتى قراءة ابن عامر
فكم لها من عاصدٍ وناصرٍ

ولولا خوف الطول وخروج الكتاب عن مقصوده، لأوردت ما زعم أن أهل اللغة أنكروه، وذكرت أقوالهم فيها، ولكن إن مدَّ الله فى الأجل، لاضعن كتاباً مستقلاً فى ذلك، يشفى القلب ويشرح الصدر، أذكر فيه جميع ما أنكروه من لا معرفة له بقراءة السبعة والعشرة.

ولله در الإمام أبى نصر الشيرازى حيث حكى فى تفسيره عند قوله تعالى: ﴿وَأَنْقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: ۱) كلام الزجاجى فى تضعيف قراء الخفض، ثم قال: ومثل هذا الكلام مردودٌ عند أئمة الدين، لأن القراءات التى قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبى ﷺ، فمن ردَّ ذلك فقد ردَّ على النبى ﷺ واستقبح ما قرأ به، وهذا مقام محذور لا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو، ولعلمهم أرادوا أنه صحيح فصيح وإن كان غيره أفصح منه، فإننا لا ندعى أن كل ما فى القراءات على أرفع الدرجات من الفصاحة.

وقال الإمام الحافظ أبو عمرو الدانى فى كتابه جامع البيان، عند ذكر إسكان «بارئكم ويأمركم» لأبى عمرو بن العلاء: «وأئمة القراء لا تعمل فى شيء من حروف القرآن على الأفسى فى اللغة والأقيس فى العربية، بل على الأثبت فى الأثر والأصح فى النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردّها قياس عربى ولا فُسُوْ لغة، لأن القراءة سنّة متّبعة، فلزم قبولها والمصير إليها».

قلت: ثم لم يكف الإمام أباً شامة حتى قال: «فكل ذلك (يعنى ما تقدم) محمولٌ على قلة ضبط الرواة» لا والله، بل كله محمول على كثرة الجهل ممن لا يعرف لها أوجهها وشواهد صحيحة تخرج عليه، كما سنبينه إن شاء الله تعالى فى الكتاب الذى وعدنا به آنفاً، إذ هى ثابتة مستفاضة، ورواتها أئمة ثقات، وإن كان ذلك محمولاً على قلة ضبطهم، فليت شعرى أكان الدين قد هان على أهله، حتى يجىء شخص فى ذلك الصدر يُدخل فى القراءة بقلة ضبطه ما ليس منها، فيسمع منه ويؤخذ عنه، ويقرأ به فى الصلاة وغيرها، ويذكره الأئمة فى كتبهم، ويقرأون به ويستفاض؟! ولم يزل كذلك إلى زماننا هذا لا يمنع أحد من أئمة الدين القراءة به، مع أن الإجماع منعقد على أن من زاد حركة أو حرفاً فى القرآن أو نقص من تلقاء نفسه مُصِراً على ذلك يكفر، والله جلّ وعلا تولى حفظه: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ (فصلت: ۴۲).

وأعظم من ذلك تنزُّله، إذ قال: «وعلى تقدير صحتها وأنها من الأحرف السبعة، لا

ينبغي قراءتها، حملاً لقراء النبي ﷺ وأصحابه على ما هو اللائق بهم» فإذا كان النبي ﷺ وأصحابه ﷺ لم يقرأوا بها مع تقدير صحتها وأنها من الأحرف السبعة، فمن أوصلها إلى هؤلاء الذين قرأوا بها؟.

ثم يقول: «فلا أقل من اشتراط ذلك» يعنى اشتراط الشهرة والاستفاضة.
قلت: ألا تنظرون إلى هذا القول؟ ثم أحد في الدنيا يقول: إن قراءة ابن عامر وحمزة وأبي عمرو، ومن اجتمع عليه أهل الحرمين والشام أبي جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر، وقراءة البزى وقنبل وهشام، إن تلك غير مشهورة ولا مستفاضة وإن لم تكن متواترة؟! هذا كلام من لم يدبر ما يقول، حاشا للإمام أبا شامة منه! وأنا من فرط اعتقادي فيه أكاد أجزم بأنه ليس من كلامه في شيء، ربما يكون بعض الجهلة المتعصبين ألحقه بكتابه، أو أنه ألّف هذا الكتاب أول أمره، كما يقع لكثير من المصنفين، وإلا فهو في غيره من مصنفاته كشرحه على الشاطبية، بالغ في الانتصار والتوجيه لقراءة حمزة «والأرحام» بالخفض، والفصل بين المتضايقين، ثم قال في الفصل: ولا التفات إلى قول من زعم أنه لم يأت في الكلام مثله، لأنه ناف، ومن أسند هذه القراءة مثبت، والإثبات مرجح على النفي بالإجماع، قال: ولو نقل إلى هذا الزاعم عن العرب أنه استعمله في الشر لرجع عن قوله، فما باله ما يكتفى بناقلي القراءة من التابعين عن الصحابة ﷺ! ثم أخذ في تقرير ذلك.

قلت: هذا الكلام مبين لما تقدم، وليس منه في شيء، وهو الأليق بمثله، رحمه الله.

ثم قال أبو شامة في المرشد بعد ذلك القول: «فالحاصل أنا لسنا ممن يلتزم التواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها» قلت: ونحن كذلك، لكن في القليل منها، كما تقدم في الباب الثاني^(١).

قال: «وغاية ما يبديه مدعى تواتر المشهور منها، كإدغام أبي عمرو، ونقل الحركة لورث، وصلة ميم الجمع وها الكناية لابن كثير، أنه متواتر عن ذلك الإمام الذي نسبت تلك القراءة إليه بعد أن يجهد نفسه في استواء الطرفين والواسطة، إلا أنه بقي عليه التواتر

(١) يشير بذلك إلى مثل قراءة هشام: «أفددة» بياء بعد الهمزة، فإنه اعتبره صحيحاً مقطوعاً به وإن لم يتواتر، لأن استفاضته وموافقته الرسم والعربية قرائن مثلها يفيد العلم في المتواتر. انظر المنجد ص

من ذلك الإمام إلى النبي ﷺ فى كل فرد فرد من ذلك، ومن ثم تسكب العبرات، فإنها من ثم لم ينقلها إلا آحاداً إلا اليسير منها.

قلت: هذا من جنس ذلك الكلام المتقدم، أوقفت عليه شيخنا الإمام واحد زمانه شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب ببيروت الشافعى، فقال لى: معذور أبو شامة، حيث إن القراءات كالحديث، مخرجها كمخرجه، إذا كان مدارها على واحد كانت آحادية، وخفى عليه أنها نسبت إلى ذلك الإمام اصطلاحاً، وإلا فكل أهل بلدة كانوا يقرأونها أخذوها أمما عن أمم، ولو انفرد واحد بقراءة دون أهل بلده لم يوافق على ذلك أحد، بل كانوا يجتنبونها ويأمرون باجتنابها.

قلت: صدق، ومما يدل على هذا ما قال ابن مجاهد: قال لى قبل: قال القوَّاس فى سنة سبع وثلاثين ومائتين: القَ هذا الرجل (يعنى البزى) فقل له: هذا الحرف ليس من قراءتنا، يعنى «وما هو بميت» مخففاً، وإنما يخفف من الميت من قدمات، ومن لم يمت فهو مشدد، فلقيت البزى فأخبرته، فقال له: قد رجعت عنه... وقال محمد بن صالح: سمعت رجلاً يقول لأبى عمرو: كيف تقرأ: ﴿لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ﴾ ولا يوثق وثاقاً أحداً (التحرير) فقال: «لا يعذب» بالكسر، فقال له الرجل: كيف؟ وقد جاء عن النبي ﷺ «لا يعذب» بالفتح، فقال له أبو عمرو: لو سمعت الرجل الذى قال: سمعت النبي ﷺ ما أخذته عنه، أوتدرى ما ذلك؟ لأنى أتهم الواحد الشاذ إذا كان على خلاف ما جاءت به العامة، قال الشيخ أبو الحسن السخاوى: وقراءة الفتح أيضاً ثابتة بالتواتر، قلت: صدق، لأنها قراءة الكسائى، قال السخاوى: وقد تواتر الخبر عند قوم دون قوم وإنما أنكرها أبو عمرو، لأنها لم تبلغه على وجه التواتر.

قلت: وهذا كان من شأنهم على أن تعيين هؤلاء القراء ليس بلازم، ولو عيّن غير هؤلاء لجاز، وتعيينهم إما لكونهم تصدوا للإقراء أكثر من غيرهم، أو لأنهم شيوخ المعين كما تقدم، ومن ثم كره من كره من السلف أن تنسب القراءة إلى أحد، روى ابن أبى داود عن إبراهيم النخعى قال: كانوا يكرهون سند فلان وقراءة فلان، قلت: وذلك خوفاً مما توهمه أبو شامة من أن القراءة إذا نسبت إلى شخص تكون آحادية، ولم يدّر أن كل قراءة نسبت إلى قارئ من هؤلاء كان قراؤها زمن قارئها وقبله أكثر من قرائها فى هذا الزمن وأضعافهم، ولو لم يكن انفراد القراء متواتراً لكان بعض القرآن غير متواتر، لأننا نجد فى

القرآن أحرقاً تختلف القراء فيها، وكلُّ منهم على قراءة لا توافق الآخر، كـ «أرجه» وغيرها، فلا يكون شيئاً منها متواتراً، وأيضاً قراءة من قرأ «مالك، ويخادعون» فكثير من القرآن غير متواتر، لأن التواتر لا يثبت باثنين ولا بثلاثة.

قال الإمام الجعبري في رسالته: وكل وجه من وجوه قراءته كذلك (يعنى متواتراً) لأنها أبعاضه، ثم قال: فظهر من هذا فساد قول من قال: هو متواتر دونها، إذ هو عبارة عن مجموعها.

ثم قال ابن الجزري: ومما يحقق لك أن قراءة أهل كل بلد متواترة بالنسبة إليهم، أن الإمام الشافعي رضي الله عنه جعل البسمة من القرآن مع أن روايته عن شيخه مالك تقتضي عدم كونها من القرآن، لأنه من أهل مكة وهم يثبتون البسمة بين السورتين ويعدونها من أول الفاتحة آية، وهو قرأ قراءة ابن كثير على إسماعيل القسط عن ابن كثير، فلم يعتمد في روايته عن مالك في عدم البسمة، لأنها آحاد، واعتمد على قراءة ابن كثير لأنها متواترة، وهذا لطيف فتأمله، فإنني كنت أجد في كتب أصحابنا يقولون: إن الشافعي رضي الله عنه روى حديث عدم البسمة عن مالك ولم يعول عليه، فدلَّ على أنه ظهرت له فيه علة، وإلا لما ترك العمل به، قلت: ولم أر أحداً من أصحابنا بين العلة، فبيناً أنا ليلة مفكر، إذ فتح الله تعالى بما تقدم - والله تعالى أعلم - أنها هي العلة، مع أني قرأت القرآن برواية إمامنا الشافعي عن ابن كثير كالبزى وقنبر، ولما علم بذلك بعض أصحابنا من كبار الأئمة الشافعية قال لي: أريد أن أقرأ عليك القرآن بها.

ومما يزيدك تحقيقاً ما قاله أبو حاتم السجستاني، قال: أول من تتبع بالبصرة وجوه القراءات وألفها وتبع الشاذ منها هارون بن موسى الأعمور، قال: وكان من القراء، فكره الناس ذلك، وقالوا: قد أساء حين ألفها، وذلك أن القراءة إنما يأخذها قرون وأمة عن أفواه أمة، ولا يلتفت منها إلى ما جاء من راوٍ راوٍ، قلت: يعني آحاداً آحاداً.

وقال الحافظ العلامة أبو سعيد خليل كيكلي العلاتي في كتابه المجموع المذهب: وللشيخ شهاب الدين أبي شامة في كتابه المرشد الوجيز وغيره كلام في الفرق بين القراءات السبع^(١) والشاذة منها^(٢)، وكلام غيره من متقدمي القراء ما يوهم أن القراءات

(١) كذا بالأصل، ولعله سقطت هنا كلمة «المتواتر» ولعل كلمة «والشاذة» أصلها «والشاذ» بدون تاء مربوطة. فتدبر (م).

(٢) كذا بالأصل، ولعله قد سقطت هنا كلمة «في» ويكون الصواب: «وفي كلام غيره» فتأمل. (م).

السبع متواترة كلها، وأن أعلاها ما اجتمع فيه صحة السند وموافقة خط المصحف الإمام والفصيح من لغة العرب، وأنه يكفى فيها الاستفاضة، وليس الأمر كما ذكر هؤلاء، والشبهة دخلت عليهم مع انحصار أسانيدنا فى رجال معروفين، وظنوها كاجتهاد الأحاد^(١).

قلت: «وقد سألت شيخنا إمام الأئمة أبا المعالى رحمه الله تعالى عن هذا الموضوع فقال: انحصار الأسانيد فى طائفة، لا يمنع مجيء القرآن عن غيرهم فلقد كان يتلقاه أهل كل بلد، يقرؤه منهم الجهم الغفير عن مثلهم، وكذلك دائماً والتواتر حاصل لهم ولكن الأئمة الذين تصدوا لضبط الحروف وحفظوا شيوخهم منها وجاء السند من جهتهم^(٢) وهذه الأخبار الواردة فى حجة الوداع ونحوها أجلى^(٣)، ولم تزل حجة الوداع منقولة، فمن^(٤) يحصل بهم التواتر عن مثلهم فى كل عصر، فهذه كذلك، وقال: هذا موضع ينبغى التنبه له. انتهى والله أعلم».

ذلك ما قاله العلامة ابن الجزرى فى هذا المقام من كتابه المنجد، ولعله فصل الخطاب فى هذا الموضوع، ولذلك آثرنا أن ننقله إليك محاولين حسن عرضه وضبطه والتعليق عليه مختصراً بقدر الإمكان، ولقد كنت أودُّ أن تكون النسخة التى نقلتُ منها أكثر تحريراً مما رأيت، ولكن ما الحيلة، وهى أول طبعة عن نسخة مخطوطة برواق المغاربة من الأزهر الشريف، ومن شأن البدايات أن يكون فيها نقص، ثم تصير إلى الكمال فى النهاية إن شاء الله.

(ب) القراء:

القراء جمع قارئ، وهو فى اللغة اسم فاعل من قرأ، ويطلق فى الاصطلاح على إمام من الأئمة المعروفين الذين تنسب إليهم القراءات السابقة، وقد سردنا عليك أسماءهم، ونتحفاك هنا ببندة قصيرة عن كل واحد من مشهورهم وعن بعض من اشتهر بالرواية عنه، لتطلع على لمحة من فضلهم، ولتتصل اتصالاً علمياً بهذه الفئة الكريمة التى لها هذا الأثر الرائع فى المحافظة على أداء القرآن الكريم بتلك الطرق المدوِّية فى جميع أنحاء العالم الإسلامى مدى تلك القرون الطويلة.

(١) لعل أصله: «فظنوها كأخبار الأحاد». (م).

(٢، ٣) لعل فى هذين الموضعين سقطا. (م).

(٤) صواب هذه الفاء أن تكون عيناً أو ميماً أو باء. (م).

ونحن لا نريد بهذه الكلمات استقصاء تاريخهم ولا الأدوار التي مرت قراءاتهم بها،
فذلك شوط واسع، أفردته بالتأليف جماعة، منهم الذهبي وابن الجزري في طبقات
القراء (١).

القراء السبعة رحمهم الله:

١- ابن عامر

اسمه عبد الله اليحصبي، نسبة إلى يَحْصُب، وهو فَخَذٌ من حمير ويكنى أبا نعيم،
وأبا عمران، وهو تابعي جليل، لقي واثلة بن الأسقع والنعمان بن بشير، وقد أخذ القراءة
عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، عن عثمان بن عفان، عن رسول الله ﷺ،
وقيل: إنه قرأ على عثمان نفسه، وقد توفي بدمشق سنة ١١٨ ثمانى عشرة ومائة، وقد
اشتهر برواية قراءته هشام وابن ذكوان، ولكن بواسطة أصحابه.

فأما هشام: فقد أخذ القراءة عن عراك بن خالد المزني، عن يحيى بن الحارث
الذماري، عن ابن عامر، وكان هشام قاضياً فقيهاً محدثاً ثقةً ضابطاً، توفي بدمشق سنة
٢٤٥ خمس وأربعين ومائتين.

وأما ابن ذكوان: فهو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي،
الدمشقي، أخذ القراءة عن أيوب بن تميم، عن يحيى بن الحارث الذماري عن ابن عامر:
يقول أبو زرعة فيه: «إنه الحافظ الدمشقي، لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا
بمصر ولا بخراسان في زمن ابن ذكوان عندي أقرأ منه» توفي سنة ٢٤٢ اثنتين وأربعين
ومائتين.

وفي ابن عامر وراويته يقول صاحب الشاطبية:

وَأَمَّا دِمَشْقُ الشَّامِ دَارُ ابْنِ عَامِرٍ
فَتَلَّكَ بِعَبْدِ اللَّهِ طَابَتْ مُحَلَّلًا

(١) طبقات القراء لابن الجزري عولت عليه في تراجم القراء، خصوصاً عند الاختلاف بين المراجع،
لأنه هو المعروف بالمحقق.

وبهذه المناسبة أريد أن تقضى العجب والأسف معي على أن الذي عني بطبع هذا الكتاب ونشره هو
المستشرق الألماني (ج. برجستراسر) كما سمعت أنه طبع كتاباً بمصر أيضاً في القراءات لابن
خالويه، ثم نقله إلى بلاده، ومصر كلها محرومة منه!! (م).

هشام، وعبدُ الله، وهو انتسابُهُ
لذَكَوَانٍ بِالْإِسْنَادِ عَنْهُ تَنْقَلًا

٢. ابنُ كَثِيرٍ

هو أبو محمد، أو أبو معبد، عبد الله بن كثير الدارى، كان إمام الناس فى القراءة بمكة، تحفُّه السكينة ويحوطه الوقار، لقي من الصحابة عبد الله بن الزبير، وأبا أيوب الأنصارى، وأنس بن مالك.

وروى عن مجاهد عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ، وقرأ على عبد الله بن السائب المخزومى، وقرأ عبد الله هذا على أبي بن كعب وعمر بن الخطاب، وكلاهما قرأ على رسول الله ﷺ، وتوفى سنة ١٢٠ عشرين ومائة بمكة المكرمة. وقد اشتهر بالرواية عنه - ولكن بواسطة أصحابه - البزى وقنبل.

أما البزى: فهو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبى بزة، فالبزى نسبة إلى بزة هذا، وهو جدُّ الأعلى، كان إماماً ضابطاً ثقة انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة، روى عن عكرمة بن سليمان عن شبل بن عباد وإسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين عن ابن كثير، وكان إمام المسجد الحرام ومقرئه ومؤذنه، توفى سنة ٢٥٠ خمسين ومائتين.

وأما قنبل: فهو محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن محمد المخزومى المكى يكنى أبا عمر، ويلقب بقنبل لشدته، كان إماماً فى القراءة ضابطاً ثقة يؤمُّه الناس من أقطار الأرض، أخذ القراءة عن أبى الحسن أحمد القوأس عن وهب، عن القسط، عن شبل ومعروف، وكلاهما قرأ على ابن كثير، توفى سنة ٢٩١ إحدى وتسعين ومائتين.

وفى ابن كثير وراويُّه يقول صاحب الشاطبية:

ومكةُ عبدُ الله فيها مُقامُهُ

هو ابنُ كثيرٍ كاتِبُ القومِ مُعتَلًا

روى أحمدُ البزىُّ له ومحمدُ

على سَنَدٍ وَهُوَ الملقَّبُ قُنْبَلًا

٣- عاصم

هو أبو بكر عاصم بن أبي النجود الأسدي (والنَّجُود بفتح النون وضم الجيم مأخوذ من نجدت الثياب إذا سويت بعضها ببعض).

كان قارئاً متقناً، آية في التحرير والإتقان والفصاحة وحسن الصوت بقراءة القرآن، قرأ على زر بن حبیش على عبد الله بن مسعود على رسول الله ﷺ، وقرأ أيضاً على أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمی، معلم الحسن والحسين.

وقرأ عبد الرحمن هذا على الإمام عليّ، وأخذ الإمام عليّ قراءته عن رسول الله ﷺ، توفي بالكوفة أو بالسماوة سنة ١٢٧ سبعمائة وعشرين ومائة. روى عنه شعبة وحفص كلاهما بدون واسطة.

أما شعبة: فهو المشهور بابن عيَّاش بن سالم الأسدي وقيل اسمه محمد، وقيل مطرق، ويكنى أبا بكر، لأن شعبة اسم مشترك بينه وبين أبي بسطاط شعبة بن الحجاج البصري، كان إماماً عالمًا كبيراً، توفي بالكوفة سنة ١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة.

وأما حفص: فهو أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة البزاز، كان ربيب عاصم: تربى في حجره، وقرأ عليه، وتعلم منه كما يتعلم الصبي من معلمه، فلا جرم كان أدقّ إتقاناً من شعبة، توفي سنة ١٨٠ ثمانين ومائة.

وفي عاصم وراوييه يقول صاحب الشاطبية:

وبالكوفة الغراء منهم ثلاثة

أذاعوا فقد ضاعت شذى وقرنفلا

فأمّا أبو بكر وعاصم اسمه

فشعبة راويه المبرز أفضلًا

وذاك ابن عيَّاش أبو بكر الرضا

وحفص وبالإتقان كان مفضلًا

٤- أبو عمرو

هو أبو عمرو زبَّان بن العلاء عمار البصرى، كان من أعلم الناس بالقراءة مع صدق وأمانة وثقة في الدين، روى عن مجاهد بن جبر، وسعيد بن جبیر، عن ابن عباس عن أبي ابن كعب عن رسول الله ﷺ، وأقرأ على جماعة منهم: أبو جعفر وزيد بن القَعْقَاع والحسن البصرى، وقراً الحسن على حطان وأبى العالیه، وقراً أبو العالیه على عمر بن الخطاب، توفى سنة ١٥٤ أربع وخمسين ومائة.

وممن اشتهر بالرواية عنه الدورى والسوسى، ولكن بواسطة اليزيدى أبى محمد يحيى ابن المبارك العدوى المتوفى سنة ٢٠٢ اثنتين ومائتين، وسمى باليزيدى نسبة إلى يزيد بن منصور خال الخليفة المهدي، لأنه كان يؤدب ولده.

وأما الدورى: فهو أبو عمر حفص بن عمر المقرئ الضرير، ولقب بالدورى نسبة إلى الدور، وهو موضع بالجانب الشرقى من بغداد، كان ثقة ضابطاً، أول من جمع القراءات، روى عن اليزيدى عن أبى عمرو، وتوفى سنة ٢٤٦ ست وأربعين ومائتين.

وأما السوسى: فهو أبو شعيب صالح بن زيادة، روى عن اليزيدى عن أبى عمرو، وكان ثقة ضابطاً، توفى سنة ٢٦١ إحدى وستين ومائتين.

وفى أبى عمرو وراويه يقول صاحب الشاطبية:

وَأَمَّا الْإِمَامُ الْمَازِنِيُّ صَرِيحُهُمْ
أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فَوَالِدُهُ الْعَلَاءُ
أَفَاضَ عَلَيَّ يَحْيَى الْيَزِيدِيُّ سَيْبَهُ
فَأَصْبَحَ بِالْعَذْبِ الْفُرَاتِ مُعَلِّلاً
أَبُو عَمْرٍو الدُّورِيُّ وَصَالِحُهُمْ أَبُو
شُعَيْبٍ هُوَ السُّوسِيُّ عَنْهُ تَقَبُّلاً

٥- حمزة

هو أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات الكوفى مولى عكرمة بن ربيع التيمى، قرأ على أبى محمد سليمان بن مهران الأعمش، على يحيى بن وثاب، على زر بن حبیش، على

عثمان وعليّ وابن مسعود، عليّ النبي ﷺ، كان ورعاً بكتاب الله، مجوداً له عارفاً بالفرائض والعربية، حافظاً للحديث، توفي بحلوان سنة ١٥٦ ست وخمسين ومائة.

وممن اشتهر بالرواية عنه خلف وخلاد، لكن بواسطة أبي عيسى سليم بن عيسى الحنفي الكوفي المتوفى سنة ١٨٨، ثمان وثمانين ومائة.

وأما خلف: فهو أبو محمد خلف بن هشام بن طالب بن البزار، كان زاهداً عابداً،

روى عن سليم بن عيسى الحنفي عن حمزة، وتوفي سنة ٢٢٩ تسع وعشرين ومائتين.

وأما خلاد: فهو أبو عيسى خلاد بن خالد الأحول الصيرفي، روى عن سليم بن عيسى

عن حمزة، وكان أضبط أصحاب سليم وأجلهم عرفاناً وتحقيقاً، توفي بالكوفة سنة ٢٢٠ عشرين ومائتين.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية:

وَحَمَزَةٌ مَا أَزْكَاهُ مِنْ مُتَوَرِّعٍ
 إِمَامًا، صَبُورًا، لِلْقُرْآنِ مُرْتَلًا
 رَوَى خَلْفٌ عَنْهُ وَخِلَادٌ الَّذِي
 رَوَاهُ سُلَيْمٌ مُتَّقِنًا وَمُحْصِلًا

٦- نافع

هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني، أخذ القراءة عن أبي جعفر القاري وعن سبعين من التابعين، وهم أخذوا عن عبد الله بن عباس وأبي هريرة، عن أبي ابن كعب، عن رسول الله ﷺ، وانتهت إليه رياسة الإقراء بالمدينة المنورة، توفي سنة ١٦٩ تسع وستين ومائة.

وممن اشتهر بالرواية عنه قالون وورش:

أما قالون: فهو أبو موسى عيسى بن مينا النحوي، ولقب بقالون لجودة قراءته لأن قالون معناه الجيد في أصل وضعها، قرأ على نافع واختص به كثيراً، وقال: قرأت على نافع غير مرة، وكتبت عنه، توفي سنة ٢٢٠ عشرين ومائتين.

وأما وورش: فهو عثمان بن سعيد المصري، يكنى أبا سعيد، ويلقب بورش لشدة

بياضه، رحل إلى المدينة فقرأ على نافع ختمات سنة ١٥٥ خمس وخمسين ومائة، ثم

رجع إلى مصر فانتهدت إليه رياسة الإقراء بها، وكان حسن الصوت جيد القراءة، توفى سنة ١٩٧ سبع وتسعين ومائة.

وفى ذلك يقول صاحب الشاطبية:

فَأَمَّا الْكَرِيمُ السَّرُّ فِي الطَّيِّبِ نَافِعٌ
فَذَاكَ الَّذِي اخْتَارَ الْمَدِينَةَ مَنَزَلًا
وَقَالُونَ عَيْسَى ثَمَّ عَثْمَانُ وَرَشُهُمْ
بِصُحْبَتِهِ الْمَجْدَ الرَّفِيعَ تَأْتِلًا

٧- الكسائى

هو أبو الحسن على بن حمزة الكسائى النحوى، لقب بالكسائى لأنه كان فى الإحرام لابسا كساءً، قال أبو بكر الأتبارى: اجتمعت فى الكسائى أمور: كان أعلم الناس بالنحو وأوحدهم بالغريب، وكان أوحد الناس بالقرآن، فكانوا يكثرون عليه، حتى يضطر أن يجلس على الكرسي ويتلو القرآن من أوله إلى آخره، وهم يسمعون منه ويضبطون عنه، توفى سنة ١٨٩ تسع وثمانين ومائة.

وقد اشتهر بالرواية عنه أبو الحارث والدورى.

أما أبو الحارث: فهو الليث بن خالد المروزى كان من أجلاء أصحاب الكسائى ثقة وضبطا، توفى سنة ٢٤٠ أربعين ومائتين.

وأما الدورى: فهو أبو عمر حفص بن عمر الدورى الذى ألمعنا إليه فى الرواية عن أبى عمرو.

وفى الكسائى وراويه يقول صاحب الشاطبية:

وَأَمَّا عَلِيُّ فَالْكَسَائِيُّ نَعْتُهُ
لَمَّا كَانَ فِي الْإِحْرَامِ فِيهِ تَسْرِبَلًا
رَوَى لَيْثُهُمْ عَنْهُ أَبُو الْحَارِثِ الرَّضَا
وَحَفْصٌ هُوَ الدُّورِيُّ وَفِي الذِّكْرِ قَدْ خَلَا

تذييل القراء العشرة:

وهناك كلمة عن الثلاثة الذين إذا أُضيفوا إلى السبعة السابقين، تكمل بهم عدّة القراء العشرة أصحاب القراءات العشر المعروفة، والتي سبق الكلام عليها قريباً.

۸- أبو جعفر

هو يزيد بن القعقاع القارى، نسبة إلى موضع بالمدينة يسمى: قارا، وقد سبق أنه أخذ عن عبد الله بن عباس وأبي هريرة، عن أبي بن كعب، عن رسول الله ﷺ، توفي أبو جعفر سنة ۱۳۰ ثلاثين ومائة، وكان تابعياً جليل القدر، رفيع المنزلة. وقد اشتهر بالرواية عنه أبو موسى بن وردان الحذاء، وأبو الربيع سليمان بن مسلم بن جَمَّاز.

وأما ابن وردان: فهو أبو موسى عيسى بن وردان المدني، الحذاء، من أصحاب نافع في القراءة على أبي جعفر، كان مقرئاً ضابطاً ثقة، وتوفي سنة ۱۶۰ ستين ومائة. وأما ابن جَمَّاز: فهو أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جَمَّاز، قرأ على أبي جعفر وشيبة ابن نصاحة ونافع، وتوفي بعد سنة ۱۷۰ سبعين ومائة بالمدينة المنورة.

۹- يعقوب

هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق الحضرمي، قرأ على أبي المنذر سلام بن سليمان الطويل، وقرأ سلام على عاصم وعلى أبي عمرو، توفي يعقوب سنة ۲۰۵ خمس ومائتين.

وممن اشتهر بالرواية عنه رُوْحُ بن عبد المؤمن، ومحمد بن المتوكل اللؤلؤي الملقب برويس، وغيرهما.

أما رُوْحُ: فهو أبو الحسن رُوْحُ بن عبد المؤمن بن عبدة بن مسلم الهذلي النحوي، قرأ على إمام البصرة أبي محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وكان إماماً جليلاً ثقة روى عنه البخاري، وتوفي سنة ۲۳۴ أربع أو خمس وثلاثين ومائتين.

وأما رُوَيْس: فهو عبد الله محمد بن المتوكل اللؤلؤى البصرى، المعروف برويس، كان من أحذق أصحاب يعقوب، وتوفى بالبصرة سنة ٢٣٨ ثمان وثلاثين ومائتين.

١٠- خلف

هو أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف بن ثعلب، قرأ على سليم عن حمزة، وعلى يعقوب بن خليفة الأعشى، وعلى أبى زيد سعيد بن أوس الأنصارى صاحب المفضل الضبى، وعلى أبان العطار، وهم عن عاصم، وتوفى خلف سنة ٢٢٩ تسع وعشرين ومائتين كما سبق فى ترجمة حمزة.

وممن اشتهر بالرواية عنه أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله، المروزي، ثم البغدادي، الوراق، المتوفى سنة ٢٨٦ ست وثمانين ومائتين. وممن اشتهر بالرواية عنه أيضاً أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم الحداد البغدادي، المتوفى سنة ٢٩٢ اثنتين أو ثلاث وتسعين ومائتين.

تمام القراء الأربعة عشر:

وهاك كلمة مختصرة عن الأربعة الذين إذا أضيفوا إلى العشرة السابقين كملت عدة القراء الأربعة عشر الذين تنسب إليهم القراءات المعروفة بالقراءات الأربع عشرة.

١١- الحسن البصرى

هو السيد الإمام الحسن بن أبى الحسن يسار أبو سعيد البصرى الغنى بشهرته عن تعريفه، المتوفى سنة ١١٠ عشر ومائة.

١٢- ابن محيصن

هو محمد بن عبد الرحمن السهمى المكى، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، المتوفى سنة ١٢٣ ثلاث وعشرين ومائة.

١٣- يحيى اليزيدى

هو يحيى بن المبارك بن المغيرة الإمام أبو محمد العدوى البصرى المعروف باليزيدى، المتوفى سنة ٢٠٢ اثنتين ومائتين.

١٤- الشنبوذى

هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف بن العباس بن ميمون أبو الفرج الشنبوذى الشطوى البغدادى، المتوفى سنة ٣٨٨ ثمان وثمانين وثلاثمائة. هؤلاء الأئمة وأضرابهم هم الذين خدموا الأمة والملة، وحافظوا على الكتاب والسنة، وفيهم يقول السيوطى بإتقانه: «ثم لما اتسع الخرق، وكاد الباطل يلبس بالحق، قام جهابذة الأمة وبالغوا فى الاجتهاد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا الصحيح والمشهور والشاذ، بأصول أصلوها، وأركان فصلوها، فأول من صنف فى القراءات أبو عبيد القاسم بن سلام، ثم أحمد بن جبير الكوفى، ثم إسماعيل بن إسحاق المالكى صاحب قالون، ثم أبو جعفر بن جرير الطبرى، ثم أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الدجونى، ثم أبو بكر مجاهد، ثم قام الناس فى عصره وبعده بالتأليف فى أنواعها، جامعاً ومفرداً، موجزاً ومسهباً، وأئمة القراءات لا تحصى، وقد صنف طبقاتهم حافظ الإسلام أبو عبد الله الذهبى، ثم حافظ القرآن أبو الخير بن الجزرى». اهـ.

أسأل الله أن يغمر الجميع بوسع رحماته، وأن يجزيهم أفضل الجزاء على خدمتهم لكتابه. آمين.

حكم ما وراء العشر:

وقع الخلاف أيضاً فى القراءات الأربع التى تزيد على العشر وتكمل الأربع عشرة: فقيل بتواتر بعضها، وقيل بصحتها، وقيل بشذوذها، إطلاقاً فى الكل، وقيل: إن المسألة ليست مسألة أشخاص ولا أعداد، بل هى قواعد ومبادئ، فأىما قراءة تحققت فيها الأركان الثلاثة لذلك الضابط المشهور فهى مقبولة، وإلا فهى مردودة، لا فرق بين قراءات القراء السبع والقراء العشر والقراء الأربعة عشر وغيرهم، فالميزان واحد فى الكل والحق أحق أن يتبع.

قال صاحب الشافى: «التمسك بقراء سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة، وإنما هو من جمع بعض المتأخرين فانتشروا، ووهم من قال: إنه لا تجوز الزيادة على ذلك، وذلك لم يقل به أحد» اهـ. بشىء من التصرف.

وقال الكواشى: «كل ما صح سنده، واستقام وجهه فى العربية، ووافق خطأ المصحف الإمام، فهو من السبعة المنصوصة (يريد السبعة الأحرف فى الحديث النبوى المعروف) ثم قال: وقد اشدَّ إنكار أئمة هذا الشأن على من ظنَّ انحصار القراءات المشهورة فى مثل ما فى التيسير والشاطبية». اهـ.

وهذا رأى قريب من الصواب، لولا أنه لم يقصر نظره على ما هو الواقع القائم بيننا اليوم من القراءات، ولم يطبق الحكم ولم يفصله فيه، بل ساق الكلام عامًا كما ترى. والتحقيق هو ما ذهب إليه أبو الخير بن الجزرى، من أن القراءات العشر التى بين أيدينا اليوم متواترة دون غيرها، قال فى منجد المقرئين ما يفيد أن الذى جمع فى زماننا هذه الأركان الثلاثة (أى فى ذلك الضابط المشهور مع ملاحظة إبدال شرط صحة الإسناد بتواتره) هو قراءة الأئمة العشرة التى أجمع الناس على تلقيها بالقبول، أخذها الخلف عن السلف إلى أن وصلت إلى زماننا، فقراءة أحدهم كقراءة الباقيين فى كونها مقطوعًا بها، أما قول من قال: إن القراءات المتواترة لا حدَّ لها فإن أراد القراءات المعروفة فى زماننا فغير صحيح، لأنه لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء القراءات العشر، وإن أراد ما يشمل قراءات الصدر الأول فمحتمل.

ثم إن غير المتواتر من القراء على قسمين:

القسم الأول: ما صحَّ سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه ووافق العربية والرسم، وهذا ضربان: ضرب استفاض نَقْلُه وتلقته الأمة بالقبول، كما انفرد به الرواة وبعض الكتب المعتبرة، أو كمراتب القراء فى المدِّ ونحو ذلك، فهذا صحيح مقطوع به وبأنه منزل من عند الله على النبى ﷺ من الأحرف السبعة، وهذا الضرب يلحق بالقراءة المتواترة وإن لم يبلغ مبلغها، لأنه من قبيل أخبار الآحاد احتفت بها قرائن تفيد العلم، والضرب الثانى لم تتلقه الأمة بالقبول ولم يستفرض، وهذا فيه خلاف العلماء: منهم من يجوز القراءات والصلاة به، ومنهم من يمنع القراءة بما وراء العشر منع تحريم لا كراهة، قال ابن السبكي فى جمع الجوامع: «ولا تجوز القراءة بالشاذ، والصحيح أن ما وراء العشر فهو شاذ، وفاقًا للبخارى والشيخ الإمام» ويريد بالشيخ الإمام والده مجتهد العصر أبا الحسن على بن عبد الكافى السبكي.

القسم الثانى: من القراءة الصحيحة ما وافق العربية وصح سنده وخالف الرسم،

كالذي يرد عن طريق صحيح من زيادة ونقص، وإبدال كلمة بأخرى، مما جاء عن أبي الدرداء وعمر وابن مسعود وغيرهم، فهذه القراءة تسمى اليوم شاذة لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه، وإن كان إسنادها صحيحاً، فلا تجوز القراءة بها لا في الصلاة ولا في غيرها، قال الإمام أبو عمر بن عبد البر في كتاب التمهيد: «وقال مالك إن من قرأ في صلاته بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة مما يخالف المصحف لم يصل وراءه، وعلماء المسلمين مجمعون على ذلك إلا قوماً شذوا لا يعرج عليهم».

وحكى ابن عبد البر الإجماع أيضاً على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ.

وقال ابن الجزري: قال أصحابنا من الشافعية وغيرهم: لو قرأ بالشاذ في صلاته بطلت صلاته إن كان عالماً، وإن كان جاهلاً لم تبطل ولكن لا تحسب له تلك القراءة. واتفق علماء بغداد على تأديب الإمام ابن شنبوذ واستتابته على قراءته وإقراءه بالشاذ، ذلك كله فيما صح فيه النقل والعربية ولكنه خالف الرسم.

أما ما لم يصح فيه نقل فهو أقل من أن يسمى شاذاً، ولو وافق العربية والرسم، بل هو قراءة مكذوبة يكفر متعمداً.

حكى المحقق ابن الجزري أن استفتاء رُفِع من العجم إلى دمشق في حدود الأربعين والستمائة صورته: هل تجوز القراءة بالشاذ؟ وهل يجوز أن يقرأ القارئ عشرًا كل آية بقراءة ورواية؟ فأجاب عليه الإمامان: أبو عمرو بن الصلاح وأبو عمرو بن الحاجب.

أما ابن الصلاح فقال: «يشترط أن يكون المقروء به تواتر نقله عن رسول الله ﷺ قرآناً، واستفاض نقله كذلك، وتلقته الأمة بالقبول، كهذه القراءات السبع، لأن المعتبر في ذلك اليقين والقطع، على ما تقرر وتمهد في الأصول، فما لم يوجد فيه ذلك كما عدا السبع أو كما عدا العشر فممنوع من القراءة به منع تحريم لا منع كراهة، في الصلاة وخارج الصلاة، وممنوع على من عرف المصادر والمعاني ومن لم يعرف ذلك، وواجب على من قدر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يقوم بواجب ذلك، وإنما نقلها من نقلها من العلماء لفوائد فيها تتعلق بعلم العربية لا للقراءة بها، هذا طريق من استقام سبيله - ثم قال - والقراءة الشاذة ما نقل قرآناً من غير تواتر ولا استفاضة متلقاة بالقبول من الأمة كما اشتمل عليه المحتسب لابن جنى وغيره، وأما القراءة بالمعنى من غير أن ينقل قرآناً فليس ذلك من القراءات الشاذة أصلاً، والمجتري على ذلك مجتري على عظيم، وضالٌ ضلالاً بعيداً، فيُعزَّر ويمنع بالحبس ونحوه، ولا يُخلَّى ذو ضلالة، ولا يحلُّ ذلك

للمتمكن من ذلك إمهاله، ويجب منع القارئ بالشاذ وتأثيمه بعد تعريفه، وإن لم يمتنع فعليه التعزير بشرطه.

وإذا شرع القارئ بقراءة، ينبغى ألا يزال يقرأ بها ما بقى للكلام تعلقاً بما ابتداء به، وما خالف هذا فمناهج وممتنع، وعذر المرض مانع من بيانه بحقه، والعلم عند الله تعالى». اهـ.

وأما ابن الحاجب فقال: «لا يجوز أن يقرأ بالقراءة الشاذة فى صلاة ولا غيرها، عالمًا كان بالعربية أو جاهلاً، وإذا قرأ بها قارئ، فإن كان جاهلاً بالتحريم عرف به وأمر بتركها، وإن كان عالمًا أدب بشرطه، وإن أصر على ذلك أدب على إصراره وحبس إلى أن يرتدع عن ذلك، وأما تبديل آتنا بأعطنا، وسوّلت بزيّنت، ونحوه، فليس هذا من الشواذ، وهو أشدّ تحريمًا، والتأديب عليه أبلغ، والمنع منه أوجب» اهـ.

فذلكة البحث:

يخلص لنا من هذا البحث بعد تحقيق وجوه الخلاف فيه أمور مهمّة، يجدر بنا أن نُولىها الالتفات والانتباه الخاص:

أولها: أن القراءة، لا تكون قرآنًا إلا إن كانت متواترة، لأن التواتر شرط فى القرآنية. ثانيها: أن القراءات العشر الذائعة فى هذه العصور متواترة على التحقيق الأنف، وإذن هى قرآن، وكل واحدة منها يطلق عليها. أنها قرآن.

ثالثها: أن ما وراء القراءات العشر مما صحّت روايته آحادًا ولم يستفصّل ولم تتلقه الأمة بالقبول، شاذّ وليس بقرآن، وإن وافق رسم المصحف وقواعد العربية.

رابعها: أن ركن صحة الإسناد المذكور فى ضابط القرآن المشهور، لا يراد بالصحة فيه مطلق صحّة، بل المراد صحّة ممتازة تصل بالقراءة إلى حدّ الاستفاضة والشهرة وتلقّى الأمة لها بالقبول، حتى يكون هذا الركن بقريته الركنين الآخرين فى قوة التواتر الذى لا بد منه فى تحقيق القرآنية، كما فصلنا ذلك من قبل.

خامسها: أن القراءة قد تكون متواترة عند قوم، غير متواترة عند آخرين، والمأمور به ألا يقرأ المسلم إلا بما تواتر عنده، ولا يكتفى بما روى له آحادًا وإن كان متواترًا عند الراوى له، كما ردّ الشافعى رواية مالك مع صحّتها، لمخالفتها ما تواتر عنده، ولا تنس ما قاله ابن الجزرى فى ذلك أنًّا.

سادسها: أن هذا الذي روى من طريق الأحاد المحضة ولم يصل إلى حد الاستفاضة والشهرة، هو أصل الداء، ومثار كثير من الشبهات والخلاف، أما الشبهات فقد مرّ عليك منها نماذج، وأما الخلافات فقد شاهدت منها في هذا البحث ما شاهدت، وستشاهد ما تشاهد، وإنى أسترعى نظرك إلى أمرين:

أولهما: أن طريق الأحاد المحضة هذا هو الذي فتح باب المطاعن لبعض الأئمة في بعض الروايات الواردة في القراءات السبع، كابن جرير الطبري الذي ذكر في تفسيره شيئاً من ذلك، وألّف كتاباً كبيراً في القراءات وعلّلها، وضمّنه بعض تلك المطاعن.

وثانيهما: أن وجود هذه الروايات على ندرتها جعل البعض يشتطّ ويسرف، فسحب حكمها على الجميع وقال: إن القراءات السبع وغيرها كلها قراءة آحاد، وهذا قول في نهاية الإسفاف والخطر: أما إسفافه فلأنه لا يليق مطلقاً أن يسحب حكم الأقل الضئيل على الأكثر الجليل، وأما خطره فلأنه يؤدي إلى نقض تواتر القرآن، أو إلى عدم وجود القرآن الآن ما دام القرآن مشروطاً فيه التواتر ولا تواتر على رأيهم، ولا يعقل أن يكون القرآن المفروض فيه التواتر موجوداً على حين أن وجوه قراءاته كلها غير متواترة، ضرورة أنه لا يتحقق قرآن بدون أوجه للقراءة.

ذلك ما وصلنا إليه بعد إعادة النظر في هذا الموضوع، والحمد لله الذي هدانا لهذا

﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ﴾

(ج) نقض الشبهات التي أثيرت في هذا المقام:

هناك شبهات أثيرت حول القراءات في اختلافها وتعددتها، ثم في صحتها وتواتر المتواتر منها، وفي القرآن الكريم وتواتره وإجماع الأمة عليه، من تلك الشبهات ما تجده مذكوراً في مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف، ومنها ما تجده مذكوراً في مبحث جمع القرآن، فارجع إليها - إن شئت - ولا داعي إلى التطويل بإعادتها.

بيد أن الرواية التي نسبها لابن مسعود في إنكار قرآنية المعوذتين تكاد تكون أقوى هذه الشبهات، من جهة أنها وردت بأسانيد صحّحها بعض أعلام الحديث كابن حجر، وقد سبق عرضها من توجيهها وتمحيصها حتى على هذا الاحتمال.

ونزيدك هنا في توهين هذه الشبهة أموراً:

أولها: أن عاصماً وهو أحد القراء السبعة، قرأ القرآن كلّه وفيه المعوذتان بأسانيد

صحيحة، بعضها يرجع إلى ابن مسعود نفسه، ذلك أن عاصمًا قرأ على أبى عبد الرحمن عبد الله بن حبيب، وقرأ على أبى مريم زرّ بن حبّيش الأسدى، وعلى سعيد بن عياش الشيبانى.

وقرأ هؤلاء على ابن مسعود نفسه، وقرأ ابن مسعود على رسول الله ﷺ .
ثانيها: أن حمزة وهو من القراء السبعة أيضًا، قرأ القرآن كلّهُ بأسانيدِهِ الصحيحة وفيه المعوذتان عن ابن مسعود نفسه، ذلك أن حمزة قرأ على الأعمش أبى محمد سليمان بن مهران، وقرأ الأعمش على يحيى بن وثّاب، وقرأ يحيى على علقمة الأسود، وعبيد بن نضلة الخزاعى، وزرّ بن حبّيش، وأبى عبد الرحمن السلمى، وهم قرأوا على ابن مسعود، على النبى ﷺ .

ولحمزة سندٌ آخر بهذه القراءة إلى ابن مسعود أيضًا، ذلك أنه قرأ على أبى إسحاق السبيعى، وعلى محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى، وعلى الإمام جعفر الصادق، وهؤلاء قرأوا على علقمة بن قيس، وعلى زرّ بن حبّيش، وعلى زيد بن وهب، وعلى مسروق، وهم قرأوا على المنهال وغيره، وهم على ابن مسعود وأمير المؤمنين على كرم الله وجهه، وهما على النبى ﷺ .

ثالثها: أن الكسائى قرأ القرآن وفيه المعوذتان بسنده إلى ابن مسعود أيضًا، ذلك أنه قرأ على حمزة الذى انتهى بين يديك سنّده إلى ابن مسعود من طريقين.

رابعها: أن خلفًا يقرأ المعوذتين فى ضمن القرآن الكريم بسنده إلى ابن مسعود أيضًا، وذلك أنه قرأ على سليم وهو على حمزة.

وهذه القراءات كلّها التى رويت بأصحّ الأسانيد وبإجماع الأمة فيها المعوذتان والفتحة، على اعتبار أن هذه السور الثلاث أجزاء من القرآن وداخله فيه.

فالقول ببقاء ابن مسعود على إنكار قرآنية هذه السورة محض افتراء عليه، وكل ما فى الأمر أنه لم يكتب الفتحة فى مصحفه اتكالا على شهرتها وعدم الخوف عليها من النسيان حتى تكتب، وكذلك القول فى المعوذتين، وقيل إنه لم يكن يعلم أول الأمر أن المعوذتين من القرآن، بل كان يفهم أنهما رُقِيَّةٌ يعوذّ بهما الرسولُ الحسنُ والحسينُ.

ومن هنا جاءت روايات إنكاره أنهما من القرآن، ثم علم بعد ذلك قرآنيتهما، ومن هنا جاءت الروايات عنه بقرآنيتهما؛ كما سقناه بين يديك عن أربعة من القراء السبعة بأسانيد

هي من أصح الأسانيد المؤيدة بما تواتر واستفاض، وبما أجمعت الأمة عليه من قرآنية الفاتحة والمعوذتين، منذ عهد الخلافة الراشدة إلى يوم الناس هذا.

أما بعدُ فيصح أن نعتبر ما كتب في هذا الموضوع هنا كلاماً عن الشبهة الأولى التي أثبتت فيه.

الشبهة الثانية: يقولون: إن التواتر في جميع القرآن غير مسلم؛ لأن الدواعي التي ذكرتموها في دليل تواتره، لا تتوافر في جميع أجزاء القرآن، وآية ذلك أن البسمة على رأى من يجعلها من القرآن لا يجرى فيها التحدى، ولا يتحقق فيها أنها أصل لأحكام، حتى يكون ذلك من الدواعي المتوافرة على نقلها وتواترها.

ونجيب أولاً: بأن التحدى يجرى فيها باعتبار انضمامها إلى غيرها من آيتين أخريين، ليتألف من الجميع ثلاث آيات يقوم بهن الإعجاز، وذلك كافٍ في أن يكون من دواعي الاعتناء بها ونقلها تواتراً.

ثانياً: أنه يتعلق بنظمها تلك الأحكام المعروفة من أن لقارئها أجراً عظيماً إن كان طاهراً، ووعيداً شديداً إن كان جنباً وقرأها بقصد القرآنية أو مسّها، ونحو ذلك، وهذا من الدواعي المتواترة على نقلها وتواترها.

الشبهة الثالثة: يقولون: لو كان القرآن متواتراً لوقع التكفير في البسمة، على معنى أن من يقول بقرآنتها يحكم بكفر منكرها، ومن لا يقول بقرآنتها يحكم بكفر مشبتها، وعلى ذلك يكفر المسلمون بعضهم بعضاً.

والجواب: أن قرآنية البسمة في أوائل السور اجتهادية مختلف فيها، وكل ما كان من هذا القبيل لا يكفر منكره ولا مثبتة، شأن كل أمر اجتهادي، إنما يكفر من أنكر متواتراً معلوماً من الدين بالضرورة، وقرآنية البسمة في أوائل السور ليست متواترة معلومة من الدين بالضرورة.

أما منكر البسمة التي في قصة كتاب سليمان من سورة النمل، فهو كافر قطعاً، لأن قرآنتها متواترة معلومة من الدين بالضرورة، ولا خلاف بين المسلمين في قرآنتها حتى يكفر بعضهم بعضاً كما يزعم أولئك المعترضون.

الشبهة الرابعة: يقولون: إن استدلالكم على تواتر القرآن بتوافر الدواعي على نقله، منقوضٌ بالسنة النبوية، فإنها غير متواترة، مع ذلك تتوافر الدواعي على نقلها، فإنها أصل الأحكام كما أن القرآن أصل الأحكام.

ونجيب أولاً: بأن توافر الدواعي على نقل القرآن متواتراً، لم يجرى من ناحية أصالة الأحكام فحسب؛ بل جاء منها ومن نواحي الإعجاز والتحدّي والتعبّد بتلاوته والتبرك به في كل عصر وقراءته في الصلاة ونحو ذلك.

والسنة النبوية لا يجتمع فيها كل هذا؛ بل يوجد فيها بعضه، وذلك لا يكفي في توافر الدواعي على نقلها متواترة.

ثانياً: أن المراد بأصالة الأحكام الفرد الكامل الذي لا يوجد إلا في القرآن؛ ذلك لأن أصالة الأحكام فيه ترجع إلى اللفظ والمعنى جميعاً؛ أما المعنى فواضح؛ وأما اللفظ فمن ناحية الحكم بإعجازه، وبثواب من قرأه، وبالوعود الكريمة والعطايا العظيمة لمن حفظه، وبالوعيد الشديد لمن نسيه بعد حفظه، ولمن مسّه أو قرأه جنباً، إلى غير ذلك، والسنة النبوية ليس للفظها شيء من هذه الأحكام؛ ولهذا تجوز روايتها بالمعنى، أما معناها فإن كان مما تتوافر الدواعي على نقله وجب تواتره وإلا فلا، ولهذا يقطع بكذب نقل الروافض ما نسبوه إلى رسول الله ﷺ من أنه نصرّ على أن الإمامة العظمى من بعده، محصورة في عليّ وولده، عليه السلام، بيان ذلك أنه لو صحّ ما زعموه لنقل متواتراً، فإنه مما تتوافر الدواعي على نقله، لتعلّقه بأمرٍ يتصل بمستقبل الحكم الأعلى والولاية العظمى في الإسلام لجميع بلاد الإسلام.

الشبهة الخامسة: يقولون: إن تواتر القرآن منقوضٌ بأن ابن مسعود وهو من أجلاء

الصحابة لم يوافق عليّ مصحف عثمان بدليل الروايات الآتية وهي:

١- أن شقيق بن سلمة يقول: «خطبنا عبد الله بن مسعود على المنبر فقال: ﴿ومن يغفل يأت بما غل يوم القيامة﴾ (آل عمران: ١٦١) غلّوا مصاحفكم؛ «أي أخفوها حتى لا تحرق» وكيف تأمروني أن أقرأ عليّ قراءة زيد بن ثابت، وقد قرأت من في رسول الله ﷺ مثله؟» رواه النسائي وأبو عوانة وابن أبي داود.

٢- أن خير بن مالك يقول: «لما أمر بالمصاحف أن تغير ساء ذلك عبد الله بن مسعود فقال: من استطاع أن يغلّ مصحفه «أي يخفيه حتى لا يحرق» فليفعل، وقال في آخره: أفأترك ما أخذت من في رسول الله ﷺ؟»

٣- أن الحاكم يروي من طريق أبي ميسرة قال: «رحت فإذا أنا بالأشعري وحذيفة وابن مسعود؛ فقال ابن مسعود: «والله لا أدفعه، يعني مصحفه، أقرأني رسول الله ﷺ...» فذكره.

ونجيب أولاً: بأن هذه الروايات لا تدلّ أبداً على عدم تواتر القراءات ولا على عدم تواتر ما جاء في مصاحف عثمان؛ غاية ما تدلّ عليه أن ابن مسعود لم يوافق أول الأمر على إحراق مصحفه، وهذا لا ينقض تواتر ما جاء في مصحف عثمان؛ لأنه ليس من شرط التواتر على ما في مصحف عثمان أن يحرق ابن مسعود مصحفه، ولا أن يحرق أحد مصحفه؛ بل المحقق للتواتر أن يرويه جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة، وهذا موجود في مصحف عثمان؛ لأن ما فيه رواه ووافق عليه جموع عظيمة من الصحابة محال أن تكذب، وحسبك عثمان ودستوره في جمع القرآن؛ فارجع إليه إن شئت.

ثانياً: أنه على فرض مخالفة ابن مسعود لمصحف عثمان، فإن هذه المخالفة لا تذهب بتواتر القرآن؛ لأن أركان التواتر متحققة في المصحف العثماني على رغم هذه المخالفة المفروضة، ولم يقل أحد من الدنيا: إن من شرط التواتر ألا يخالف فيه مخالف، حتى تكون مخالفة ابن مسعود لمصحف عثمان ناقضة لتواتر القرآن.

ثالثاً: أن هذه الروايات التي ساقوها طعنًا في تواتر القرآن، لا تدلّ على أن ابن مسعود يخالف في القراءة بمصحف عثمان؛ بل هو يقرأ به كما يقرأ بروايته التي انفرد بها وسمعها وحده من فم النبي ﷺ، ألا ترى إلى قوله: «وقد قرأت من في رسول الله ﷺ مثله» فإن كلمة «مثله» فيها اعتراف منه بأن زيد بن ثابت قرأ مثله من رسول الله ﷺ؛ ولكن ما انفرد ابن مسعود به تعتبر روايته آحادية، وأنت خبير بأن رواية الآحاد لا تكفي في ثبوت القرآنية؛ لذلك لم يوافق الصحابة على ما انفرد به ابن مسعود، بخلاف مصحف عثمان فقد وافقه عدد التواتر، وظفر بإجماع الأمة، ولم يكتب فيه إلا ما استقر في العرضة الأخيرة من غير نسخ لتلاوته، على ما سبق بيانه هناك في مبحث جمع القرآن.

رابعاً: أن عدم دفع ابن مسعود مصحفه ليحرق كان توقيفاً منه في أول الأمر، ثم عاد بعد ذلك وحرقه حين بلغه أن رجالاً من أصحاب رسول الله ﷺ كرهوا ذلك في مقالته، كما جاء في حديث شقيق من رواية ابن أبي داود عن طريق الزهري، وبهذا اتحدت الصفوف، وانفقت الكلمة، وتمّ للمصاحف العثمانية الظفر من كل وجه بإجماع الأمة حتى ابن مسعود.

والحمد لله على هذا الكرم والجود، حمداً يوافي نعمه، ويكافئ مزيده ويستنزل رضاه، آمين.

فهرس الجزء الأول منه كتاب مناهل العرفان

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة التحقيق
٧	مقدمة المؤلف
٩	مقدمة فى القرآن وعلومه ومنهج التأليف
المبحث الأول	
١١	فى معنى علوم القرآن
١٢	العلم فى عرف التدوين العام
١٤	القرآن فى الاصطلاح
١٥	القرآن عند المتكلمين
١٧	القرآن عند الأصوليين والفقهاء وعلماء العربية
١٨	هل القرآن علم شخص
١٩	هل يصاغ للأعلام تعاريف
٢٠	إطلاق القرآن على الكل وعلى أبعاضه
٢٠	معنى علوم القرآن بالمعنى الإضافى
٢١	القرآن كتاب هداية وإعجاز
٢٢	القرآن يحض على الانتفاع بالكون
٢٢	إعجاز علمى للقرآن
٢٤	معنى علوم القرآن كفن مدون، وموضوعه، وفائدته
المبحث الثانى	
٢٧	فى تاريخ علوم القرآن
٢٧	عهد ما قبل التدوين
٢٨	عهد التمهد لتدوين علوم القرآن
٢٩	عهد التدوين لعلوم القرآن بالمعنى الإضافى
٣٢	أول عهد لظهور هذا الاصطلاح

٣٤ علوم القرآن في القرن السادس والسابع والثامن والتاسع
٣٥ علوم القرآن في القرن الأخير
٣٦ خلاصة
٣٦ كلمة لا بد منها

المبحث الثالث

٣٧ في نزول القرآن
٣٧ معنى نزول القرآن
٣٩ تنزلات القرآن
٣٩ التنزل الأول إلى اللوح المحفوظ
٤٠ التنزل الثاني إلى بيت العزة
٤٣ التنزل الثالث على النبي ﷺ
٤٣ كيفية أخذ جبريل القرآن، وعمن أخذ
٤٤ ما الذي نزل به جبريل
٤٧ مدة النزول على النبي ﷺ
٤٨ دليل تنجيم هذا النزول
٤٨ الحكيم والأسرار في تنجيم القرآن
٤٨ الحكمة الأولى بوجوهها الخمسة
٥٠ الحكمة الثانية بوجوهها الخمسة أيضاً
٥٢ الحكمة الثالثة بوجوهها الأربعة
٥٤ الحكمة الرابعة: الإرشاد إلى مصدر القرآن
٥٦ المعركة الطاحنة بين معتقدي الوحي ومنكريه
٥٦ حقيقة الوحي وأنواعه وكيفياته
٥٨ الوحي من ناحية العلم
٥٨ الدليل الأول التنويم المغناطيسي

الصفحة

الموضوع

٦١ الدليل الثاني بعض عجائب المخترعات
٦١ الدليل الثالث الحاكي «الفونغراف»
٦١ الدليل الرابع عجائب بعض الحيوانات الدنيا
٦٢ الدليل الخامس العبقرية
٦٣ الدليل السادس المظاهر الروحانية في بعض الناس
٦٣ الوحي من ناحية العقل
٦٤ المعجزة
٦٦ دفع الشبهات عن الوحي
٦٦ الشبهة الأولى وجوابها
٦٦ الشبهة الثانية وجوابها
٦٦ الشبهة الثالثة وجوابها
٦٧ الشبهة الرابعة وجوابها
٦٧ الشبهة الخامسة وجوابها
٦٨ الشبهة السادسة وجوابها
٦٨ الشبهة السابعة وجوابها
٧٠ الشبهة الثامنة وجوابها
٧١ الشبهة التاسعة وجوابها
٧٣ الشبهة العاشرة وجوابها
٧٥ ذيل لهذه الشبهة والجواب عليه
٧٩ خاتمة المبحث

المبحث الرابع

٨١ في أول وآخر ما نزل من القرآن
٨١ فوائد الإمام بأول ما نزل وآخره
٨١ القول الأول: في أول ما نزل على الإطلاق

٨٣	القول الثاني : فى أول ما نزل على الإطلاق
٨٤	القول الثالث : فى أول ما نزل على الإطلاق
٨٥	القول الرابع : فى أول ما نزل على الإطلاق
٨٥	آخر ما نزل على الإطلاق
٨٥	القول الأول فى آخر ما نزل على الإطلاق
٨٦	القول الثانى والثالث فى آخر ما نزل على الإطلاق
٨٧	القول الرابع والخامس والسادس فى آخر ما نزل على الإطلاق
٨٨	لقول السابع والثامن والتاسع والعاشر
٨٩	مثلان من أوائل وأواخر مخصوصة
٨٩	ما نزل فى الخمر
٩٠	ما نزل فى أمر الجهاد والدفاع
٩١	شبهة فى هذا المقام
٩١	جواب هذه الشبهة
٩١	ملوحظة وتحقيق

المبحث الخامس

٩٥	فى أسباب النزول
٩٥	معنى سبب النزول
٩٧	فوائد معرفة أسباب النزول
٩٧	الفائدة الأولى والثانية
١٠٠	الفائدة الثالثة والرابعة والخامسة
١٠١	الفائدة السادسة والسابعة
١٠١	طريق معرفة سبب النزول
١٠٢	التعبير عن سبب النزول
١٠٣	تعدد الأسباب والنازل واحد

١٠٨	شبهة فى الموضوع وجوابها
١٠٨	تعدد النازل والسبب واحد
١١٠	العموم والخصوص بين لفظ الشارع وسببه
١١٢	عموم اللفظ وخصوص سببه
١١٤	أدلة الجمهور
١١٦	شبهات المخالفين وتفنيدها
١١٩	شبيه بالسبب الخاص مع اللفظ العام

المبحث السادس

١٢٣	فى نزول القرآن على سبعة أحرف
١٢٤	أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف
١٢٩	شواهد بارزة فى هذه الأحاديث الواردة
١٣٠	فوائد أخرى لاختلاف القراءة وتعدد الحروف
١٣٥	معنى نزول القرآن على سبعة أحرف
١٣٦	الوجوه السبعة فى المذهب المختار
١٣٨	لماذا اخترنا هذا المذهب
١٣٨	الذين قالوا بهذا المذهب
١٤١	النسبة بين هذه المذاهب ومذهب الرازى
١٤٣	دفع الاعتراضات الواردة على المذهب المختار
١٤٦	بقاء الأحرف السبعة فى المصاحف
١٤٩	الأقوال الأخرى ودفعها
١٤٩	القول الأول
١٤٩	القول الثانى
١٥٠	القول الثالث إلى القول التاسع
١١٥	القول العاشر ودفعه

١٥٦	القول الحادى عشر
١٥٦	القول الثانى عشر إلى الأربعين
١٥٧	ردود إجمالية لهذه الأقوال الأخيرة
١٥٨	علاج الشبهات الواردة على أصل الموضوع
١٥٨	الشبهة الأولى وجوابها
١٦٠	الشبهة الثانية وجوابها
١٦٢	الشبهة الثالثة وجوابها
١٦٣	الشبهة الرابعة وجوابها

المبحث السابع

١٦٥	فى المكى والمدنى من القرآن الكريم
١٦٥	الاصطلاحات فى معنى المكى والمدنى
١٦٧	فائدة العلم بالمكى والمدنى
١٦٨	الطريق الموصلة إلى معرفة المكى والمدنى
١٦٨	الضوابط التى يعرف بها المكى والمدنى
١٧٠	السور المكية والمدنية والمختلف فيها
١٧٠	أنواع السور المكية والمدنية
١٧٢	وجوه تتعلق بالمكى والمدنى
١٧٣	فروق أخرى بين المكى والمدنى
١٧٦	نقض الشبهات التى أثرت حول هذا الموضوع
١٧٦	الشبهة الأولى وفى طيها شبهات أربع
١٨١	ظاهرة مسكته
١٨٤	الشبهة الثانية وجوابها
١٨٥	الشبهة الثالثة وجوابها
١٨٧	الشبهة الرابعة وجوابها

١٩١	الشبهة الخامسة وجوابها
٢٠٠	الشبهة السادسة وجوابها
المبحث الثامن		
٢٠٣	في جمع القرآن الكريم وما يتعلق به
٢٠٣	جمع القرآن بمعنى حفظه في الصدور
٢٠٨	جمع القرآن بمعنى كتابته في عهد رسول الله ﷺ
٢١١	جمع القرآن على عهد أبي بكر رضي الله عنه
٢١٣	دستور أبي بكر في كتابة الصحف
٢١٤	مزايا هذه الصحف
٢١٦	جمع القرآن على عهد عثمان رضي الله عنه
٢١٧	تنفيذ عثمان لقرار الجمع ودستوره في كتابة المصاحف
٢٢٠	تحريق عثمان للمصاحف والصحف المخالفة
٢٢١	فذلكة البحث
٢٢٢	الرد على ما يثار حول جمع القرآن من شبهة
٢٢٢	الشبهة الأولى وهي تعتمد على سبع شبهة
٢٢٣	نقض هذه المزاعم الباطلة
٢٣١	الشبهة الثانية وجوابها
٢٣٥	الشبهة الثالثة وجوابها
٢٣٧	الشبهة الرابعة وجوابها
٢٣٩	الشبهة الخامسة وجوابها
٢٤٠	الشبهة السادسة وجوابها
٢٤٣	خط منيع من خطوط الدفاع عن الكتاب والسنة
٢٤٤	الجبهة الأولى في عوامل حفظ الصحابة للكتاب والسنة
٢٤٤	العامل الأول: أنهم كانوا أميين

- العامل الثانى: أنهم كانوا مضرب المثل فى الذكاء والحفظ ٢٤٥
- العامل الثالث: بساطة معيشتهم ٢٤٦
- العامل الرابع: حبههم لله ورسوله ٢٤٦
- العامل الخامس: إعجاز القرآن وبلاغة النبى ﷺ ٢٤٨
- العامل السادس: ترغيبهم فى الإقبال على الكتاب والسنة ٢٤٨
- العامل السابع: منزلة الكتاب والسنة من الدين ٢٥١
- العامل الثامن: ارتباط كلام الله ورسوله بما يثير الاهتمام ٢٥١
- العامل التاسع: اقتران الكتاب والسنة بأمر خارقة للعادة ٢٥٣
- العامل العاشر: حسن سياسة الكتاب والسنة لهذه الأمة ٢٥٥
- العامل الحادى عشر: الترغيب والترهيب اللذان فى الكتاب والسنة ٢٥٨
- العامل الثانى عشر: عمل الصحابة بالكتاب والسنة ٢٦١
- العامل الثالث عشر: وجود الرسول ﷺ بين ظهرانيهم ٢٦٢
- عوامل خاصة بالقرآن الكريم أولها التحدى ٢٦٢
- ثانيها: العناية بكتابة القرآن الكريم ٢٦٣
- ثالثها: تشريع قراءته فى الصلاة ٢٦٣
- رابعها: الترغيب فى تلاوة القرآن فى غير الصلاة ٢٦٣
- خامسها: عناية الرسول بتعليم القرآن وإذاعته ونشره ٢٦٤
- سادسها: القداسة التى امتاز بها القرآن ٢٦٤
- الجبهة الثانية أو عوامل ثبتت الصحابة من الكتاب والسنة ٢٦٥
- العامل الأول: أمر القرآن بالثبوت ونهيه عن التهجم ٢٦٦
- العامل الثانى: الترهب الشديد فى الكذب على الله ورسوله ٢٦٦
- العامل الثالث: الحضر على الصدق والتنفير من الكذب ٢٦٧
- العامل الرابع: غرام الصحابة بالتفقه والتعلم ٢٦٩
- العامل الخامس: يسر الوسائل لدى الصحابة إلى أن يشبثوا ٢٧٠

٢٧٠ العامل السادس: شجاعة الصحابة وصراحتهم
٢٧١ العامل السابع: تكافل الصحابة تكافلاً اجتماعياً
٢٧٢ العامل الثامن: ترويضهم على الصدق عملاً
٢٧٤ العامل التاسع: الأسوة الحسنة التي كانوا يجدونها في رسول الله ﷺ
٢٧٥ العامل العاشر: سُمُو تربية الصحابة على فضائل الإسلام
٢٧٦ عوامل أخرى
٢٧٧ مظاهر هذا الثبوت
٢٧٩ نتيجة ذلك
٢٨٠ الموقف خطير
٢٨١ شهادة عليا من الله للصحابة
٢٨١ شهادة الرسول ﷺ لأصحابه
٢٨٢ حكمة الله في اختيار الصحابة لحمل شريعته الختامية
المبحث التاسع	
٢٨٥ في ترتيب آيات القرآن وسوره
٢٨٥ معنى الآية
٢٨٦ طريق معرفة الآية
٢٨٧ عدد آيات القرآن
٢٨٩ سبب الاختلاف في عدد الآيات
٢٩٠ فوائد معرفة الآيات
٢٩٢ ترتيب آيات القرآن
٢٩٣ ملاحظة في عدد كلمات القرآن وحروفه
٢٩٤ شبهة تتصل بالموضوع وتفنيدها
٢٩٥ معنى السورة
٢٩٥ حكمة تسوير السور

٢٩٦	أقسام السور
٢٩٧	المذاهب في ترتيب السور
٣٠٢	احترام هذا الترتيب
٣٠٣	شبهتان خفيفتان وجوابهما

المبحث العاشر

٣٠٥	في كتابة القرآن ورسمه ومصاحفه
٣٠٥	الكتابة
٣٠٦	شأن الكتابة في الإسلام
٣٠٧	هل كان النبي ﷺ يقرأ ويكتب؟
٣١٠	كتابة القرآن
٣١١	رسم المصحف وقواعد هذا الرسم
٣١١	قاعدة الحذف
٣١٢	قاعدة الزيادة
٣١٢	قاعدة الهمز وقاعدة البدل
٣١٣	قاعدة الوصل والفصل
٣١٣	قاعدة ما فيه قراءتان
٣١٤	مزايا الرسم العثماني
٣١٧	هل رسم المصحف توقيفي؟
٣٢٤	الشبهات التي أثيرت حول كتابة القرآن ورسمه
٣٢٤	الشبهة الأولى وجوابها
٣٢٥	الشبهة الثانية وجوابها
٣٢٦	الشبهة الثالثة وجوابها
٣٢٦	الشبهة الرابعة وجوابها
٣٢٧	الشبهة الخامسة وجوابها

الصفحة	الموضوع
٣٢٧	الشبهه السادسة وجوابها
٣٢٨	الشبهه السابعة وجوابها
٣٢٨	الشبهه الثامنة وجوابها
٣٣٠	الشبهه التاسعه وجوابها
٣٣١	الشبهه العاشرة وجوابها
٣٣١	خلاصه الدفاع
٣٣٢	شبهه على التزام الرسم العثماني في هذا العصر وجوابها
٣٣٣	المصاحف تفصيلاً
٣٣٣	الحروف السبعه في المصاحف العثمانية
٣٣٥	الصحف والمصاحف
٣٣٦	عدد المصاحف العثمانية
٣٣٧	كيف أنقذ عثمان المصاحف العثمانية
٣٣٧	أين المصاحف العثمانية الآن؟
٣٣٨	المصاحف في دور التجويد والتحسين
٣٣٩	إعجام المصاحف
٣٤٠	شكل المصاحف
٣٤١	حكم نقط المصحف وشكله
٣٤١	تجزئة القرآن
٣٤٢	احترام المصحف

المبحث الحادي عشر

٣٤٣	في القراءات والقراء والشبهات فيها
٣٤٣	القراءات
٣٤٣	نشأة علم القراءات
٣٤٥	طبقات الحفاظ المقرئين الأوائل

٣٤٦	أعداد القراءات
٣٤٧	فوائد اختلاف القراءات
٣٤٧	أنواع اختلاف القراءات
٣٤٨	ضابط قبول القراءات
٣٥١	منطوق هذا الضابط ومفهومه
٣٥٤	ملاحظة في الاكتفاء بصحة الإسناد في الضابط المذكور
٣٥٧	أنواع القراءات من حيث السند
٣٥٨	تواتر القرآن الكريم
٣٦١	الآراء في القراءات السبع
٣٦٥	الآراء في القراءات الثلاث المتممة للعشر
٣٦٥	التحقيق تواتر العشر كلها
٣٧٦	القراء
٣٧٧	ابن عامر
٣٧٨	ابن كثير
٣٧٩	عاصم
٣٨٠	أبو عمرو
٣٨٠	حمزة
٣٨١	نافع
٣٨٢	الكسائي
٣٨٣	أبو جعفر
٣٨٣	يعقوب
٣٨٤	خلف
٣٨٤	الحسن البصرى
٣٨٤	ابن محيىصن

الصفحة

الموضوع

٣٨٤	يحيى اليزيدى
٣٨٥	الشنبوزى
٣٨٥	حكم ما وراء العشر
٣٨٨	فذلكة هذا البحث
٣٨٩	نقض الشبهات التى أثرت فى هذا المقام
٣٨٩	الشبهة الأولى وجوابها
٣٩١	الشبهة الثانية والثالثة والرابعة
٣٩٢	الشبهة الخامسة
٣٩٥	فهرس الموضوعات

رقم الإيداع: ٢٠٠١/٩٠٩٢

الترقيم الدولي: I.S.B.N.

977-300-021-4

